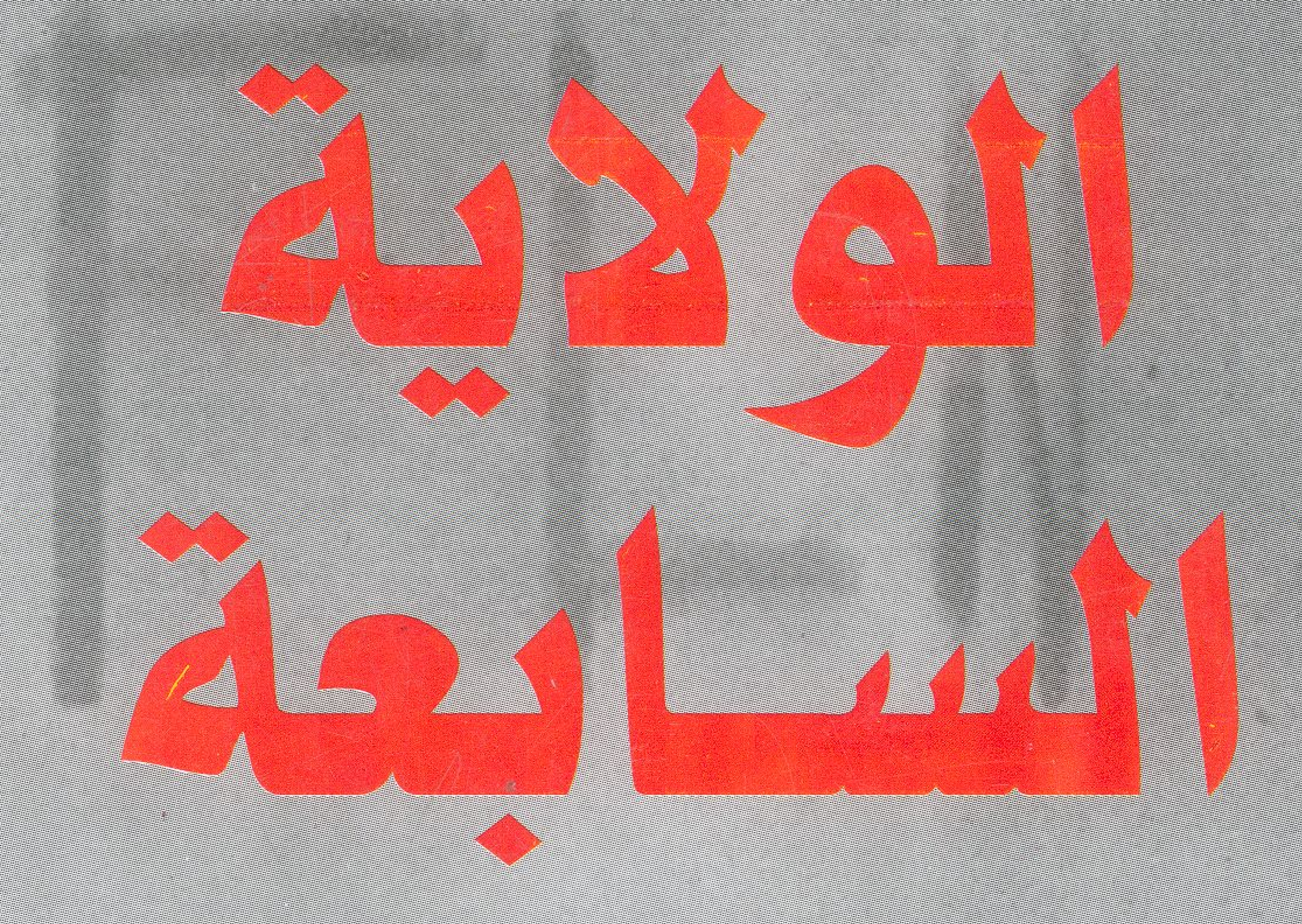
علي هارون



الولاية السابعة

حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي

1962-1954

تذييل محمد بوضياف

دار القصبة للنشر

إهــــــداء ٢٠٠٨
وزارة الثقافة
الجمهورية الجزائرية

الولاية السابعة

علـــي هــارون

الولايـة السـابعـة

حـرب جبهة التحرير داخل التراب الفرنسـي

(1962-1954)

تذييل محمد بوضياف

ترجمة : الصادق عماري

ومصطفى ماضي



دار القصبة للنشر
فيلا 6، حي سعيد حمدين – 16012، الجزائر

العنوان الأصلي للكتاب :

La 7eme Wilaya

تمت الترجمة في المعهد العالي العربي للترجمة (الجزائر).

تدمك : 0 – 625 – 64 – 9961 – 978

الإيداع القانوني 3002 – 2006

استهلال

صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى بباريس عن منشورات "لوسوي"، وبعد نفاده صدر في طبعة ثانية باللغة الفرنسية عن منشورات "دار القصبة" بلغته الأصلية نظرا لكثرة إلحاح المهتمين بموضوع تاريخ فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا خلال حرب الاستقلال. ومادام الموضوع يظل مضمونه من موضوعات الساعة ويثير اهتمام الطلبة والباحثين والصحافيين وكافة الذين تستوقفهم هذه الفترة الرئيسية في الحركة الوطنية فقد فضلنا الفعل عن الانفعال في العمل التعريبي خدمة للقراء باللغة العربية.

حين صدور الكتاب بفرنسا علقت عليه وسائل الإعلام بمختلف اتجاهاتها تعاليق مستفيضة . وأن هذا الكتاب "الولاية السابعة" الذي أصبح مرجعا في مجاله، شكل على حدّ سواء موضوعا لخلافات عميقة بين رجال السياسة و مصدرا مرجعيا وجديا للمعلومات بالنسبة للمؤرخين.

إن نشر الكتاب في الجزائر صار ضروريا خاصة بعد محاولة إزاحة الستار عن تاريخنا القريب وبعد أن تبين أن نضال جبهة التحرير الوطني بفرنسا و أوربا أبقي طّي النسيان منذ 1962. جاءت هذه الطبعة الحالية باللغة العربية لتدارك هذا الأمر.

الناشر.

الجزائر في 2007/05/12

مقدمة

أحيت الجزائر في أول نوفمبر 1984 الذكرى الثلاثين للثورة. و كانت الحرب، التي اعتبرت في البداية اضطرابا موجهًا ضد النظام العام الفرنسي، قد انتهت بعد قرابة ثماني سنوات بالاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال وسببت للشعبين آلاما خطيرة كانت أحيانا مستعصية على العلاج. و قد اندرجت تلك المرحلة بالنسبة للجزائريين المولودين بعد نهاية النزاع والذين لم يعايشوا انفعالاته، في حكم التاريخ. وظنّ البعض أنه يمكن التعالي على هذا التاريخ و محو ذكرياته السيئة بزيارة الرئيس الفرنسي لمقبرة الشهداء في الجزائر و زيارة الرئيس الجزائري التي أعقبتها لضريح الجندي المجهول في باريس. ورأى آخرون في ذلك الموعد بين رئيسي الدولتين "لقاء تاريخيا بين فرنسا والجزائر (...) ونسيانا نهائيًا لشقاق الماضي (...) وتجاوزا لأحقاد عمّرت أكثر من 20 عامًا." [1]

غير أن الصفحة لم تطو عند الجميع. ففي 1 نوفمبر 1984 نكّست الأعلام على واجهات العديد من البلديات في جنوب فرنسا "احتجاجا على الاعتراف أو الترسيم الضمني للحكومة الفرنسية – ممثلة في شخص وزير شؤونها الخارجية – لعدوان (ج ت و) الجزائرية على فرنسا قبل 30 سنة " [2].

(1)- لوموند، 11 نوفمبر 1983.

(2)- لوموند، 11 نوفمبر 1983.

ومن المؤسف أن انقضاء جيل كامل لم يكن كافيا- فيما يبدو- كي تلتئم الجراح وتزول الرضوض. فهل ينبغي الانتظار مدة أطول حتى تهدأ النفوس ويمكن الحديث حينئذ بلا انفعال؟

إن سرد أحداث كفاح جبهة التحرير الوطني التي وقعت على التراب الفرنسي- و هو الموضوع الجوهري للكتاب- ليس بالأمر الهين بكل تأكيد والمؤلف يدرك تمام الإدراك تبعات هذا العمل، وأولاها تخص أولئك الذين مازالوا يتصورون جبهة التحرير الوطني معتدية على بلدهم. فهم لن يروا في الكتاب شيئا آخر غير التنويه بتمرّد لن يحرز أبدا على صفة الشرعية في نظرهم. لكن يبقى عليهم ألا يستهينوا بالحقيقة المقابلة كما عايشها الخصم إذا أرادوا أن يتصفّحوا أوراقًا حقيقية من التاريخ الوطني، لا تعكس فقط حوارهم مع أنفسهم. وأما الشبّان الجزائريون من الجيل الثاني للمهاجرين، الذين لم يدركوا شيئا من الحماس لقضية ألهبت مشاعر أسلافهم، فقد يكتشفون في الكتاب تمجيداً لمعركة لا يجدون له تبريرًا لا في النمو المفرط للهجرة و لا في المصير الذي تمر به هذه الأخيرة حاليًا في فرنسا و هي لا تحسد عليه.

وقد لا يستسيغ عدد كبير أن يكون المرء جنديا في أحد المعسكرين ثم يلقي على النزاع نظرة لا تشوبها شائبة من الانحياز. لكن يمكن للالتزام النضالي من أجل الاعتراف بالحق في الحرية أن يمنع من التطرق إلى هذا النزاع، خصوصا إن كانت نتيجته قد كرّست عدالة القضية؛ قضية الاستقلال الذي لا نزاع اليوم في طابعه الحتمي؟ ثم إن من خاضوا حرب التحرير التي زعزعت أركان نظام جمهوري فرنسي تقليدي – من جهة- وأعادت الجزائر إلى المسرح الدولي الذي اختفت منه مدة 132 سنة- من جهة أخرى- هل يحق لهم أن يحملوا معهم، إلى مثواهم الأخير، الجوانب المستترة من الواقع المعيش؟ ولهذا فإن الكتاب يعبر عن رأي القيادة الجماعية لفدرالية جبهة التحرير بفرنسا وخصوصا رأي عمر بوداود وقدور العدلاني اللذين تابعا تحريره بلا انقطاع، أكثر مما يعبر عن وجهة النظر الشخصية للكتاب.

إن الغرض من هذا الكتاب هو إبراز مساهمة آلاف النساء والرجال الذين كانوا قوام الفدرالية وأنشأوا خلال حرب الاستقلال أداة نضالية أصيلة و فعالة على

لخصوص، بحكم تواجدهم كمهاجرين على تراب الدولة المحتلة – وهذه ظاهرة فريدة في التاريخ الكولونيالي– .

وكانت هذه الأداة فعالة لدرجة أن اجتماع العقداء المنعقد في صيف 1959 للخروج بقيادة جديدة للجبهة قد اقترح تسمية الفدرالية ولايـة. وكرّس المجلس الوطني للثورة الجزائريـة (م. و. ث. ج) هذه التسمية في دورته المنعقدة في شهر ديسمبر الموالي. وبذلك أقر بأن مساهمة الهجرة في كفاح التحرير كان لها وزن يعادل وزن أية ولاية من الولايات الست الأخرى أو النواحي العسكرية المكوّنة للجزائر المكافحة. هذا القرار الصادر عن أعلى هيئة ثورية ظل محل تجاهل وإنكار منذ أن تراجع الإيمان النضالي بعد الاستقلال أمام الوصولية السياسية.

وقد آن الأوان لكتابة هذه الصفحات ورواية الأحداث الحقيقية. وللقيام بذلك، يعتمد الكتاب سواء بسواء على وثائق حررت في خضم النضال اليومي أو شهادات قدمت في هدوء يتيحه مرور سنين طويلة على النزاع. و كان الفصل بين مصالح المنظمة، و هو ضروري لاستمرار حياة أي منظمة سرية، لا يسمح لأي إطار في (ج ت و) بفرنسا، مهما علت رتبته في السلم النظامي، بأن يطّلع على التفاصيل المتعلقة بسير إدارة ما أو مستوى مواز. لذلك، قدمت فصو لا كثيرة إلى أكبر عدد ممكن من الإطارات المعنية لإعطاء رأيهم فيها، وعرض مجموع الفصول على رئيس اللجنة الفدرالية وعلى مسؤول التنظيم. وهناك حلقات أخرى لم يكن تذكّرها ممكنا إلا بتوجيه نداء إلى الأصدقاء الفرنسيين والألمان والبلجيكيين والسويسريين الذين عاشوا مع مناضلي الجبهة سنوات أليمة لكنها مثمرة، مقتنعين بأن نضالهم من أجل إنهاء السيطرة الاستعمارية سيحافظ على الصداقة بين شعوب أوروبا المهيمنة وشعوب العالم الثالث الناشئ.

إن هذا الكتاب ينطلق من قناعة مفادها أن أولئك الذين عاشوا هذه الفترة عليهم واجب الجهر بما يعرفون عن مختلف جوانب الكفاح وعن الرجال الذين خاضوه، وأن للمواطنين الحق في معرفة جميع جوانب تطوراته، فعولجت المسألة بموضوعية ميسرة للجميع. لهذا تنحصر رواية الأحداث في السرد الإخباري. ويظل الكتاب، عن

قصد، مقتصرا على سرد الوقائع وذكر أسماء الأعلام بشيء من الإسهاب. و لا شك أنه لم يتم ذكر إطارات مهمين وسرد أحداث بارزة، و هذا السهو الذي كان عن غير قصد، ينمّ عن العدد الهائل من المناضلين الذين مارسوا المسؤولية ضمن الفدرالية وعن استحالة إعداد لائحة شاملة في كتاب واحد لجميع تلك النشاطات.

وأخيراً، فإن موضوعنا هنا ليس موضوع دراسة نقدية لنضال (ج ت و) على التراب الفرنسي. مع أن هذا النضال لا يخلو من أخطاء. لذلك، فلابد أن نعرف أو لا الوقائع التي ظلت مغيّبة إلى اليوم ثم يأتي بعد ذلك التحليل النقدي. و هو تحليل مرغوب فيه بالنسبة لحرب الاستقلال جملة، سواء ما جرى منها داخل الحدود الجزائرية أو خارجها. و إذا استطاع هذا الكتاب أن يوضّح جوانب ظلت غامضة أو مجهولة أو مزيفة تخص دور الهجرة في فرنسا، فإنه يكون قد حقق رغبة الذين وضعوا تصوره. وقد يساهم – من خلال توفيره مادة أساسية وضرورية لفهم هذه الفترة– في تدوين التاريخ، و هو تاريخ يجب على الجزائر، التي صارت بلدا راشدا يبلغ من العمر 30 عاما، أن تشرع فيه بلا إقصاء شوفيني و لا مبالغة في ثقة عقيمة و لا رقابة ذاتية يشوبها الخوف.

الجزائر – باريس– كولونيا *1982 - 1985*

مقدمة الطبعة الثانية

تنوعت الآراء التي قيمت كتاب الولاية السابعة الذي نفدت طبعته الأولى. فمن المعروف أن التاريخ لا يكتب تحت تأثير الأحداث، خصوصا تاريخ النزاع الجزائري الفرنسي الذي تظل آثاره حية مادام أغلب صانعيه على قيد الحياة، بل و يحتلون أحيانًا صدارة المشهد السياسي. وهكذا ففي الجزائر، وللعجب، يوجد من ضمن معارضي ما ورد في الكتاب، من لم يقرأه، و قد قالت الصحافة بشأنه: "يبقى الآن طرح سؤال هام وهو: لماذا لم يسوق الكتاب في بلادنا في وقت يدعو فيه الخطاب السياسي إلى كتابة التاريخ ؟ [3]

وأما في فرنسا فإن بعض النقاد الذين حصروا اهتمامهم في مشاركة المناضلين الفرنسيين في الثورة، ذهلوا مما انكشف لهم في الكتاب من حقائق وأثاروا العداء الشعبي ضد "أولئك الفرنسيين الذين تعاونوا مباشرة مع من حملوا السلاح ضد بلدهم، بينما كان الشبان المجندون يخوضون معركة بلا رحمة". [4]

ولكن هل يعتبر من اللياقة أن يوصف أولئك الرجال والنساء البواسل الذين أثبت الزمن صحة التزامهم "بالأوباش من أهل الفن والأدب ؟" [5] وهو وصف يستهدف رجال الأدب والمسرح والسينما الذين أبرز الكتاب دعمهم للقضية الجزائرية.

وتساءل البعض الآخر عما إذا كان أولئك المثاليون "مازالوا فخورين بما صنعوا ومطمئنين إلى مساهمتهم في قيام دكتاتورية شمولية لحزب واحد" [6]، متناسين أن ثورة 1789 أفرزت فترة الرعب [*] ثم دكتاتورية إمبراطورين [**] دون ذكر

---

(3)- الجزائر الأحداث، ع. 107 بتاريخ 01-07 جانفي 1987.

(4)-Robert Soule, *France - Soir*, 29 Juillet 1986.

5-Rivarlo 16 Juillet 1986.

6)- Dominique Jamet, *le quotidien de Paris*, 6 Août 1986.

(*)- يشير المؤلف إلى فترة الرّعب la terreur التي أفرزتها ثورة 1789. فعلى إثر الغزو البروسي لفرنسا سنة 1792 ساد الترهيب واعتقل الملك وحدثت مجازر سبتمبر بحيث دام ذلك الوضع من 10 أوت إلى 20 سبتمبر. وعاد الرعب من جديد في الفترة بين 5 سبتمبر 1793 و28 جويلية 1794 وتمت تصفية الجيرونديين ومثول المشبوهين أمام المحاكم الثورية وشنق العديد منهم. و قد بلغ الرعب ذروته عندما صار روبسبير سيد الموقف (1794) (المترجم).

(**)- يشير إلى نظامين سياسيين أفرزتهما الثورة الفرنسية: سَادَ الأول من 1804 - 1814 بعد نصب القنصل الأول (نابليون) إمبراطورا متسلطا على فرنسا، والثاني من 1852-1870 أقامه نابليون الثالث وكان أيضا نظاما تسلطيا. (المترجم).

الفترة ما بينهما التي عاد فيها الملوك إلى الحكم. ثم أن الثورة لم تأت بالديمقراطية إلا بعد مرور حوالي قرن من الزمن.

وفي نهاية المطاف أليس كل ما في الأمر أن أولئك الفرنسيين المدافعين عن "فكرة ما عن عظمة فرنسا" ظلوا أوفياء لتلك الفكرة عندما ساهموا بطريقتهم الخاصة في تحرير شعب مضطهد؟

وإذا لم يستكمل هذا الشعب نيل حرياته الفردية، فإن ذلك أمر لا يتوقف عليهم. فكم يلزم من الوقت للشعب الجزائري ليحقق فيه ذلك؟

فلا داعي إذا للنظر إلى هذا المستقبل بعين السخط.

و أخيرًا فإن بعض الملاحظين في تقييمهم لمجموع الكتاب وجدوا فيه "بالنسبة للقراء الفرنسيين على الأقل جملة من الحقائق حول الحرب الأخيرة من حروبهم التي مازالت جراحها تؤلم ضميرهم الجماعي" [7]. بينما اعتبره البعض الآخر جوهريا بالنسبة لشباب البلدين: للجزائريين الذين سيفهمون دور أسلافهم وللفرنسيين الذين يعد الموضوع بالنسبة إليهم أيضا تاريخًا بحلوه ومره" [8].

و هذا وحده يكفي لإعادة طبع الكتاب[9].

الجزائر، يوم الأربعاء *5* أكتوبر *1988*.

---

(7)- Jean Louis Peninou, *Libération*, 11 Juillet 1986.

(8)- Daniel Juanqua, *Le Monde*, 20 Juin 1986.

(9)- لأسباب تقنية لم يستطع الكاتب تنقيح النص الأصلي على ضوء جميع الآراء، غير أن أهم الملاحظات التي بلغته وجدت الإجابة عنها في الإضافات التي يتضمنها نص هذه الطبعة.

الفصل الأول

الخطوات الأولى لجبهة التحرير في فرنسا

خمد نشاط أعضاء الجالية الجزائرية المهاجرة بمدينة سوشو تحت تأثير البرد في هذه الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر 1954. وهي جالية قليلة العدد أغلب أعضائها عمال غير متخصصين يشتغلون في مصانع بيجو. وقد تلقى بعضهم رسائل من مراسلين مجهولين بعث من القاهرة تتضمن مناشير سياسية ودعوة إلى الكفاح وبيان أول نوفمبر الذي يحمل إمضاء تنظيم جديد هو: (ج ت و). [1] ذلك أن القاهرة كانت وقتئذ محط آمال جميع المضطهدين في العالم العربي. وزاد من دواعي اليقظة والتزام الكتمان، إلا أمام مواطنين جد أمناء، أن الكفاح السياسي من أجل الحرية اتخذ منعرجًا حاسمًا في غاية الخطورة منذ أن تقرر ترك المجال للبارود بدل الكلام. وهكذا فإن ما يجري في سوشو هو ما يحدث في نفس الوقت في باريس ومارسيليا وليون ومدن فرنسية أخرى. وفعلاً إذا كانت الهجرة الجزائرية في مجموعها قد استقبلت بالترحاب ثورة أول نوفمبر 1954، فإن عددًا قليلاً منها فقط كان يعرف أنها من فعل حركة حديثة النشأة، وأقل منه كان عدد المنخرطين فيها. فما هي إذا هذه الحركة التي تزعم أنها تشكل جبهة تسعى إلى جمع الوطنيين في كفاح مشترك من أجل تحرير الوطن؟ ومن أين جاءت؟

تغلغلت الوطنية الجزائرية في صفوف العمال المهاجرين على الخصوص بفضل المحاضرات التي كان الأمير خالد يلقيها عام 1924 في باريس. وهي الفكرة التي طورها في حينها الحاج مصالي وحدد لها منذ البداية مع مناضلي نجم شمال إفريقيا [2]، هدف الاستقلال. وهذا الحزب الذي حل في 26 جانفي 1937 بمرسوم صادر عن حكومة الجبهة الشعبية عاود الظهور في 11 مارس من نفس السنة تحت اسم حزب الشعب الجزائري (ح ش ج) الذي حلّ بدوره في 26 سبتمبر *1939*. وابتداء من هذه السنة دخل الحزب السرية وتعرض للقمع القاسي من طرف الأنظمة

الفرنسية المتعاقبة، ولم يقلل ذلك من مواصلته المعركة من أجل جزائر مستقلة رغم الأحكام القاسية في حق قادته.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أطلق سراح مصالي من السجون الفرنسية بإفريقيا في 11 أوت 1946 فالتحق فوراً بفرنسا.

ويبدو أن الخطة السياسية لـ (ح ش ج) قد تطورت. ذلك أن الحزب انطلق منذ شهر نوفمبر في حملة انتخاب الجمعية الوطنية الفرنسية تحت غطاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية (ح. ا.ح. د)، ولما كانت المعركة قد أصبحت سياسية وتجري غالبًا في الجزائر تقلص الدور المهيمن الذي كان للمهاجرين، لصالح الناخبين الجزائريين. وفي هذا الوقت ظهرت إلى الوجود فدرالية فرنسا لـ (ح. ا. ح. د)، ولم تكن سوى جهازا خارجيا يستمد أهميته على الخصوص من واقع أن نواب الحزب يأتون إلى قصر بوربون في باريس لحضور الاجتماعات. لكن لم يكن للفدرالية نفس الوزن الذي كان للنجم ضمن الحركة الوطنية.

وفي الحقيقة فقد تقرر خوض النضال على مستويين: الأول شرعي طبقًا لقواعد اللعبة البرلمانية وفي إطار المؤسسات الفرنسية والآخر سري يكون بإنشاء منظمة خاصة شبه عسكرية مكلفة بتحضير الكفاح المسلح. وهو القرار الذي اتخذ منذ 15 فيفري 1947 خلال المؤتمر الأول لـ (ح. ش. ج - ح. ا. ح. د) المنعقد سريًا في الجزائر. ولهذا لم تكن الهجرة تستطيع سوى المساهمة في النضال الشرعي مساهمة جزئية لا أكثر.

مع مرور الزمن وخصوصًا بعد اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف الشرطة وتفكيك قواعدها سنة 1950 وحلها بعد ذلك من طرف إدارة الحزب، أصبح أنصار العمل السري المسلح نادرين، وربما مال بعضهم إلى الاكتفاء بالنشاط الانتخابي، وهذه هي التهمة -حسب ما يبدو- التي يوجهها إليهم مصالي. وقد جعل منها فيما بعد واحدة من التهم الرئيسية ضد اللجنة المركزية. لكن في ذات الوقت، كانت الهجرة ترفع من مقامه، وصار مصالي واحدًا من الشخصيات السياسية المعروفة

جدًا في العالم العربي بعد أدائه فريضة الحج بمناسبة زيارته للبقاع المقدسة وقيامه بجولة في بلدان المشرق العربي. وفي 18 نوفمبر 1951 بادرت ح.ا.ح.د بإنشاء لجنة جزائرية لاستقبال الوفود العربية والإسلامية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة[3]. ولما كان مقر الأمم المتحدة في باريس قبل أن يستقر نهائيًا في نيويورك أرادت اللجنة أن تستغل هذا الوضع للقيام بعمل مؤيد لحركة استقلال المغرب العربي بحيث نظم استقبال حافل في شانتيي يوم 2 ديسمبر أين استقبل مصالي- وهو ما يزال تحت الإقامة الجبرية - الشخصيات السامية العربية والمغاربية الحاضرة في باريس[4]، وكان قدومهم إلى نزل أوتيل دوبارك يدل على المكانة الدولية التي صار يحتلها الزعيم الجزائري كما يتجلى ذلك في عيون العمال الجزائريين الذين كانوا معجبين وعيون الإدارة الفرنسية التي كانت مستاءة.

واغتنمت اللجنة هذه الظروف الاستثنائية فقررت تنظيم تجمع ضخم في ملعب فيلودروم على أن يحضر في المنصة جميع ممثلي البلدان العربية الإسلامية والديمقراطيون الفرنسيون[5]، لكن في آخر لحظة منعت التظاهرة. وبينما كان السيد فانسان أوريول، رئيس الجمهورية الفرنسية يلقي الخطاب الافتتاحي في قصر شايو مرحبًا بالمندوبين إلى الجمعية العامة السادسة للأمم المتحدة، كانت شرطة هذه الجمهورية تواجه بالضرب والتوقيف خمسة عشر ألف جزائري جاءوا للاستماع إلى نفس المندوبين الذين كان يخاطبهم، وذلك على بعد مئات الأمتار فقط حوالي الملعب. ولحسن الحظ فإن سكان باريس استنكروا هذه التصرفات غير الجديرة ببلد يستضيف ممثلي العالم بأسره. وقد سجلت جريدة الجزائر الحرة موقف التضامن الرائع لسكان باريس الذين استقبلوا شرطة بايلو بهتافات: "فاشيون، غيستابو".[6]

ولم يؤد القمع إلا إلى زيادة عزم المهاجرين وشعورهم بأن ح.ا.ح.د هي القادرة وحدها على قيادتهم إلى الاستقلال تحت توجيه مصالي قائدهم المعصوم. إنهم مازالوا يجهلون ذلك الشرخ الذي سيهدد وحدة الحزب. وقد اقتنع مصالي، تحت تأثير نشوة تقديس الشخصية التي كان يحظى بها، أنه التجسيد الحي للوطنية الجزائرية.

إن معارضة مصالي داخل اللجنة المركزية بقيت خفية مدة طويلة قبل أن تظهر لأعين القاعدة النضالية في فرنسا. وهي قاعدة ظلت وفية بعمق في أغلبيتها الواسعة للرجل الذي يجسد في شخصه منذ عقود الأمل في تحريرها. وزيادة على ذلك فإن القائد الكبير وجد نفسه من جديد شديد القرب من المهاجرين لما وقع مرة أخرى ضحية الإجراءات القمعية ونفي إلى نيور في 14 ماي 1952 حتى تستطيع الإدارة أن تحضر على "هواها انتخابات على طريقة نيجلان" (7) كانت ستجري بالجزائر في الشهر الموالي.

ولم تكن فدرالية (ح ش ج - ح ا ح د) بفرنسا قليلة النشاط رغم أنها لم تكن تلعب وقتئذ إلا دوراً مكملا. فقد كان المهاجرون يشاركون - استجابة لندائها - في مظاهرات هامة إلى جانب الطبقة العاملة بمناسبة أول ماي و14 جويلية من كل سنة إلى غاية عشية اندلاع ثورة نوفمبر 1954. هذه التظاهرات التي أريد لها في جميع المناسبات أن تكون مجرد تعبير عن الآراء السياسية سيكون ثمنها غالياً بحساب سنوات السجن والأرواح البشرية. فقد ذكرت "الجزائر الحرة" لسان حال (ح ا ح د) عند تقييمها لحصيلة القمع أن ثلاثة عمال قتلوا يوم 23 ماي 1952 في مونبيليار وشارلفيل والهافر، وقتل آخر في شومون يوم 28 أوت 1953. وأما في استعراض 14 جويلية 1953 الذي أطلقت الشرطة خلاله النار على المتظاهرين في باريس فقد سقط سبعة قتلى أحدهم فرنسي والآخرون جزائريون. (8)

ولم يؤدّ ذلك إلى الإحباط ووقف (ح ا ح د) عن مواصلة حملة التظاهر السلمي بمناسبة أول ماي الموالي، فنظمت مظاهرات ضخمة في فالنسيان وفورباك وليل وسوشو ونيفير وسانت ايتيان وفانسان بضواحي باريس حيث خطب مندوبو الحزب أمام ثلاثين ألف شخص.(9)

وإذا كانت الفدرالية لا تزال تابعة لـ(ح ا ح د) فإنها لم تعد تدري إلى أي اتجاه من الاتجاهين المتصارعين تقدم ولاءها؟ وفي الحقيقة فإن مؤتمر الجزائر لشهر أفريل 1953 لم يكن له من الشجاعة ما يجعله يطرح بوضوح الخلاف الكامن بين مصالي وخصومه في اللجنة المركزية ويبحث له عن حل ديمقراطي. وابتداء من هذا التاريخ

أخرج مصالي النزاع إلى العلن وطلب من الخلايا وقف إرسال أموال الاشتراكات إلى اللجنة المركزية، كما طالب بمنحه الثقة المطلقة وكامل الصلاحيات التي كانت لأغلبية اللجنة المركزية؛ وذلك ليضع حداً للسياسة البرلمانية الإصلاحية المتبعة من طرف الهيئة المذكورة، والتي هي في النهاية سياسة تسوية مع الاستعمار الجديد في رأيه. ورأى فيه أعضاء اللجنة المركزية رجلاً خدع بتقديس الشخصية، رجلاً به مس من جنون العظمة وبعيد عن الحقائق الجزائرية بسبب الاعتقال المتواصل وأنه يرفض الرأي الديمقراطي للجنة المركزية التي كان أنصاره أقلية فيها في أفريل 1953.

وفي النهاية عقد الجناح المصالي في حزب (ح ا ح د) مؤتمراً يومي 13، 14 جويلية 1954 في هورنو HORNU ببلجيكا وهو ما رد عليه المركزيون بمؤتمر آخر عقدت جلساته في بلكور بالجزائر من 13-16 أوت 1954 وبذلك تحول الخلاف إلى قطيعة نهائية بين الجناحين.

وفي خضم ذلك قرر قدامى المناضلين في المنظمة الخاصة إنشاء مجموعة مستقلة عن الجناحين، وهم المناضلون الذين كانوا يعيشون إما في الجبال أو المنفى أو سرياً في فرنسا وظلوا بعيدين عن الصراع وسبق لهم أن حاولوا بدون جدوى التقريب بين مواقف الطرفين المتعارضين. وهكذا ظهرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل (ل ث وع) إلى الوجود في 23 مارس 1954 وكان هدفها تحضير الثورة التي انفجرت في أول نوفمبر.

وقد كانت فدرالية فرنسا [10] لـ(ح ا ح د) حاضرة ضمن اللجنة المذكورة من خلال شخصي بوضياف وديدوش اللذين قاما بدور ملحوظ في هذه اللجنة. فقد سبق أن تحمل الأول مسؤولية التنظيم بالفدرالية وكان الثاني نائباً له في 1953- 1954.

وبعد انقسام حزب (ح ا ح د) استعاد مصالي عمليا السيطرة على فدرالية فرنسا كلها، ولم يرفض الالتحاق بالزعيم القوي إلا القلة القليلة وهم قدامى المناضلين الدائمين[11] وبعض المسؤولين المحليين [12] وكذا عدد من إطارات الحزب[13]، يضاف إليهم بطبيعة الحال أعضاء لجنة الفدرالية الذين رفضوا الاستجابة للمطالب المصالية.[14]

هذه الجماعة القليلة هي التي ستكون النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني في فرنسا. وهم رجال أولو عزم، ميالون بطبعهم إلى خلق شكل نضالي جديد عارضه القائد الكبير منذ نشوئه.

وقد أدى تضارب الآراء بين الجناحين داخل الحركة الوطنية، قبل نوفمبر، إلى صدام عنيف. ففي أوت 1954 تعرض حمر العين ومحند آكلي بومدين، وهما معارضان لمصالي، إلى اعتداء بباريس من طرف الأوفياء للزعيم، فكانا بذلك أولى ضحايا الصدامات العنيفة التي سبقت أول نوفمبر.

وإذا كان الهيكل النظامي في مجموعه تقريبًا لا يزال وفيًا للقائد، فإن بعض المناضلين اختاروا موقف الترقب. وهكذا فإن لجنة قسمة سوشو افتعلت كل الحجج لتجنب اتخاذ موقف من الجناحين المتصارعين، رغم ضغط القاعدة عليها، إذ بقيت تنتظر حتى تكوّن رأيا صحيحا حول ما يجري. وبهذه الطريقة استطاعت أن تبقي بحوزتها أموال الاشتراكات.

والحقيقة أنها كانت تأمل أن تتضح الأمور أمامها أكثر في هذا الصراع اليائس بين الأخوة. وكان الحديث يجري بين المسؤولين عن منظمة جديدة في طور المخاض، مستقلة عن الجناحين المتصارعين وتتبنى العمل المسلح الفوري. وكان فضيل بن سالم، المسؤول الجهوي السابق في (ح ا ح د) على منطقة الشرق، يكلم أحمد دوم بهذا الشأن. ويتعلق الأمر طبعًا باللجنة الثورية للوحدة والعمل (ل ث وع)[15]. لكن بن سالم لم يصرح قط باسم التنظيم الجديد. وفي الأيام الأولى الموالية لعيد الفصح[*] أخبر دوم سريا بأن مراد طربوش، الموجود يومئذ في نانسي، قد كلف من طرف بوضياف بإنشاء الخلايا الأولى لجبهة التحرير الوطني في فرنسا وطلب منه الانخراط فيها. وقبل دوم ثم أنشأ بطلب من بن سالم دائمًا المجموعة الأولى لجبهة التحرير الوطني في منطقة الشرق، وهي مجموعة كانت في غاية السرية. ويقول بن سالم بهذا الشأن: "لو صرحنا في الحال بانتمائنا إلى (ج ت و) فإن أغلبية مناضلي (ح ا ح د) كانت ستلتحق بالمصاليين لأن القاعدة كانت تلح على ذلك، وذلك في منطقة أبقيناها على

الحياد بشق الأنفس. وفضلا عن ذلك فإن بقية القسمات من منطقة الشرق لامت قسمة سوشو على هذا الموقف الحيادي الذي اتخذناه في انتظار أن تتضح الرؤية. فكان لابد من التحلي بالحذر الشديد عند إنشائنا التنظيم الجديد". ذلك أن البداية كانت صعبة ". ويواصل دوم: "كنت أنقل إلى بن سالم أسماء وعناوين بعض أعضاء القسمة ممن ألمس فيهم القابلية لاختيار الجبهة. وكانت تلك المعلومات تصل بواسطته إلى القاهرة دون علم المعنيين. وبعد عدة أيام يتلقى أولئك الأعضاء من مصر أغلفة تتضمن نسخة من بيان أول نوفمبر وبعض المناشير، وكم كان تأثيرها فوريًا. تخيلوا مناضلا بسيطًا في (ح.ا.ح.د) في ركن ما بفرنسا، يتلقى رسالة من القاهرة تدعوه شخصيًا للانضمام إلى (ج ت و). لقد كان للأثر النفسي مفعولا كبيرا، يجعل هذا المناضل يقول في قرارة نفسه: "أنا معروف في عاصمة العالم العربي"، فيصبح ينظر بعين العطف إلى هذه المنظمة الجديدة، هذه الجبهة التي تدعوه إلى المعركة".

لكن سرعان ما يطرح المرسل إليه على نفسه أسئلة أخرى: "من الذي نقل عنواني إلى هذا المكان البعيد؟ وإذا وجب علي الانخراط في هذه الحركة التي اقتنعت ببيانها فبمن سأتصل؟ وأين توجد جبهة التحرير الوطني؟"

ثم إن الذين تحصلوا على هذه الرسالة دخلوا في نقاش فيما بينهم ووجدوا أنفسهم على استعداد لتكوين الهياكل القاعدية للجبهة. ومنذ هذا الحين، شرع في إنشاء خلايا تتشكل من ثلاثة أعضاء (مناضلين اثنين ورئيس) وكان عليهم أداء اليمين بالتزام السرية المطلقة، بل وعليهم ألا يجندوا إلا المناضلين القادرين على التزام الكتمان. وسيكون لموقف قسمة سوشو، التي تعد الأفضل(16) في الفدرالية، تأثير حاسم على كامل النظام الهيكلي للشرق.

وقد بدأت مناقشات واسعة على جميع المستويات داخل المنظمة، فاقترح البعض دعوة عنصر من القاهرة إلى فرنسا لتقديم شروح عن (ج ت و) التي استفاض الحديث عنها.

وبعد محاولة أولى كان مآلها الإجهاض، عقد اجتماع في نهاية ديسمبر 1954 أو أوائل جانفي 1955 في لوكسمبورغ، قدم فيه محمد بوضياف باسم الوفد الخارجي في القاهرة، أمام حوالي 15 مسؤولا في شرق فرنسا، عرضا عن الظروف التي جعلت (ج ت و) تخوض المعركة وتوضيحات حول رواد هذه الحركة. وقرر الأعضاء الحاضرون أن ينضموا من الآن إلى الحركة بعد أن رفعوا التجميد عن الأموال. ومنذ ذلك الحين، انتظم الاتصال مع باريس حيث أنشأ طربوش النواة الأولى لفدرالية (ج ت و) بفرنسا، تنفيذا لمهمة كلفه بها بوضياف في اجتماع سابق معه بسويسرا[17]. ويتعلق الأمر في الواقع بإنشاء هيئة أركان بلا جنود. وكان طربوش محاطًا بـ علي محساس والمهندس مراد زروقي والطالب العربي ماضي وعبد الرحمن غراس[18]، وتم تكوينها بالتحاق أحمد دوم بباريس الذي وضع نفسه تحت تصرف طربوش. وقد وصل إليها في نهاية مارس أو أوائل أفريل 1955. وعلى إثر مقابلة جمعت بينهما في Dupont Latin، اتفق الرجلان على اللقاء في اليوم الموالي. لكن في المساء اعتقل طربوش واعتقل في نفس اليوم أيضا زروقي وماضي. أما علي محساس الذي انكشف أمره للشرطة، فقد غادر التراب الفرنسي. ولم يبق إلا غراس الذي كان مسجلا باسم آخر في القائمة التي وجدت عند طربوش في الحدود السويسرية، فنجا من ملاحقة الشرطة.

وهكذا فإن انطلاقة (ج ت و) بفرنسا لم تكن واعدة. ولم تكن لأحمد دوم معرفة سابقة بغراس. فكان بن سالم مرة أخرى هو الوسيلة لإعادة ربط الاتصال به، وبواسطته تم اللقاء بين الرجلين وهما الوحيدان الناجيان من بين عناصر النواة الأولى المتكونة في فرنسا.

وفي شهر ماي تكونت قيادة جديدة من أربعة رجال تقاسموا المهام في الحال: محمد مشاطي في شرق فرنسا وفضيل بن سالم [19] في الشمال وعبد الرحمن غراس في الوسط-جنوب (أي ليون ومرسيليا ومناطقهما) وأخيرًا أحمد دوم في باريس ومنطقتها. وبصفة إجمالية، حافظ الفريق على التقسيم الهيكلي القديم لحزب (ح ا ح د) بفرنسا، لكن مع إضافة وظائف أخرى إلى المسؤوليات التنظيمية

لكل واحد من الأربعة: فكلف بن سالم بالطباعة على مستوى الفدرالية ومشاطي وغراس بالأخبار والاستعلامات والنشر ودوم بالمالية. ولم يكن يوجد ضمن هذه القيادة الجديدة مسؤول للمنظمة على مستوى الفدرالية؛ فكل واحد منهم كان مسؤولا عن المنظمة في منطقته. كما لم يوجد رئيس أعلى، إذ كانت رئاسة الاجتماعات تؤول دوريا إلى كل واحد بالترتيب؛ فالفريق كان يطبق مبدأ القيادة الجماعية حتى قبل أن يسن مؤتمر الصومام هذا المبدأ.

كما قررت القيادة تنظيم لقاء شهري لتنسيق العمل وإعداد التقارير، لكنها لم تكن تملك سوى وسائل محدودة لتحقيق ذلك. وقد برزت مشاكل كبيرة مع البداية، منها على الأقل توفير مقر يحتضن المسؤولين الأربعة لمدة ثمان وأربعين ساعة، مع ما يحملون من وثائق ضرورية. وكان الرجل الذي أرسلته العناية الإلهية لتلك المهمة يدعى جان روسي: ففي منزله (ومنزل والدته أيضا) الكائن في رقم 06 شارع ألكسندر دو ما في الدائرة 11، نصب الفريق مركز قيادته؛ وفيه كانوا يقضون الليل ويشغلون آلة السحب ويسحبون الأدبيات السياسية. كما يخفون به المداخيل المالية الأولى إن وجدت. ومن مارس 1955 إلى أوت 1956 كانت شقة السيدة الوالدة المكان الآمن الوحيد الذي تتوفر عليه الفدرالية. وكان الأربعة يترددون عليها أربع مرات في الأسبوع، وهو ما كان يمثل مخالفة خطيرة لقواعد الأمن الأولية، لكن لم يكن في الأمر حيلة. ويضاف إلى قلة الإمكانيات المادية، العنف الذي كانت تمارسه الحركة الوطنية الجزائرية وتردد المهاجرين في الانضمام إلى صفوف الجبهة. وكان لابد من أخذ هذه الحقيقة في الحسبان عند تحرير الأدبيات السياسية الموجهة إلى من ترغب الجبهة في إقناعهم.

ففي النشرة الداخلية لشهر ماي 1955 اعترفت الجبهة بأن الشعب الجزائري استقبل الثورة بحماس وببرودة دم في وقت واحد، لأنه صار أشد حرصا ولا يقبل خوض النضال بلا تريث بعد أن اكتسب نضجا من المحنة وأخذ درسا من التجارب الأليمة في الغالب. إن الشعب على حق في حرصه على الاحتياط لنفسه بضمانات

ضرورية، ذلك أن الأمر يتعلق بمصير أمتنا. وفيما يخص جاليتنا بفرنسا، لاحظت النشرة بأسف أن "أربعة أشهر من المقاومة العنيفة المتواصلة قد مرت ولم تتضح بعد وبصفة نهائية للمهاجرين الجزائريين ضرورة تعزيز جبهة التحرير الوطني، وذلك لأن قادة الحركة الوطنية الجزائرية[20] بفرنسا وضعوا في أذهانهم الفكرة الإجرامية لوقف المقاومة، في وقت تعيش فيه الجزائر فترة عصيبة، وتجرؤوا على ضرب مناضلينا الذين يعتبرون الممثلون الحقيقيون للمقاومين في الجبال". ودعت الجبهة أيضا القلة من مناضلينا الأوائل إلى مواصلة "حملة الشرح للأخوة الذين ضللتهم الدعاية الكاذبة" وعليهم أن يقوموا بذلك بانضباط وجدارة وأن يكونوا كذلك على استعداد للرد بأقصى ما يمكن من الشدة لأننا "لا يمكننا الصبر دائمًا على التصرفات الإجرامية لبعض مسؤولي (ح ا ح د)" [21].

كانت مهمة هذه القيادة الأولى المتكونة من "الأربعة" شاقة للغاية. وكان يوجد بباريس آنذاك بعض العناصر المتعاطفة في الدوائر الثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر. (وكان دوم يستقبل أعضاء قيادته التي تشمل باريس وضواحيها في الدائرة الثالثة عشر). أما في الشمال، فلا يوجد متعاطف واحد، فوجب على بن سالم أن يعمل في وسط مناوئ، بينما كان مشاطي مجبرا على المخاطرة بحياته عند كل اجتماع إعلامي ينعقد في المقاهي والفنادق التي يرتادها المهاجرون أو في المراقد الخاصة بعمال شمال إفريقيا. وكانت كل محاولة شرح مخالفة لما هو سائد تصطدم حتما بمعارضة رجال مازالوا يقدسون مصالي- وبالنتيجة فإن النضال من أجل تجنيد عناصر جديدة يتحول في الغالب إلى شجار وتبادل للكمات أو استعمال لقضبان من حديد، لكن دون أن يصل أيا من الطرفين إلى استعمال للسلاح الناري. وهكذا فإن نشاط (ج ت و) في فرنسا خلال هذا الثلاثي الثاني من 1955 يتمثل جوهريًا في شروح موجهة للقاعدة وصدام مع الإطارات المصالية بحضور المهاجرين. وقد كانت الأمور تجري على النحو التالي:

إذا أبدت قسمة ما الشك والتردد أمام التيارين، المصالي والجبهوي، فإنها تطلب عقد ما جرت العادة على تسميته حينئذ "اجتماع مواجهة"، يذهب إليه أحد الأعضاء الأربعة في القيادة. ويمكن أن نتصور الجو المتوتر والمكهرب السائد فيه. ويبدأ الإطارات المصاليون بالهجوم قائلين: "إن من يكافحون هم نحن، لقد مضى لكم من الأقدمية في النضال ما يسمح لكم بالاعتراف بالعمل الجبار لمصالي الحاج أب الحركة الوطنية، ولا يمكن أبدا التفكير في أن حادثا يجري على المستوى الوطني يجهله الزعيم. واليوم، بينما يقرر الشعب الجزائري الشروع في المعركة، فلا يمكن تصور وجود هذه المعركة دون حضور مصالي. لا تنسوا أيها الأخوة بأنه هو الذي طهر اللجنة المركزية، لأن أغلبية أعضائها كانوا غير قادرين على القيام بأي عمل ثوري. فكيف نتصور إذن أن يقوم رجال غيره بخوض الكفاح، بينما أمضى هو حياته كلها في التحضير له؟" وكان يجب على الناطق الرسمي لـ(ج ت و) أن يواجه منذ البداية عائقًا نفسيًا كبيرًا، لأن خصمه يحتمي دائمًا خلف شخصية الزعيم الذي تؤثر سمعته الضخمة على العقول إلى درجة لم يكن بالإمكان ذكر اسمه دون أن يلي ذلك تصفيقات صاخبة.

لهذا فإن على مبعوث القيادة أن يتقيد بعرض يخلو من كل عاطفة، فيرد بقوله: "في فترات عديدة من مراحل الحركة الوطنية كان عليها خوض الكفاح المباشر. حدث ذلك في 08 ماي 1945 وكذلك في 1950 خلال ما يسمى بمؤامرة حزب الشعب الجزائري. لقد كانت هناك فعلاً محاولات للعمل المباشر، لكن الأحداث لم تتطور كما كان يريد صانعوها؛ ففي كل مرة كانت الهيئات القيادية تعمل على التقليل من حماس القاعدة، وهذا ما خيب أمل هذه العناصر النشطة وتسبب بعد ذلك في الانشقاق المأسوي للحركة التي تجسد كل آمالنا؛ ومن هنا، كان إفلاسها. ولهذا فإن نفس المناضلين النزهاء والمقتنعين، قرروا الانتقال إلى مستوى أعلى من النضال مهما حدث من أمر. قد يكون ذلك رهانا خطيراً لكن يرجع إليهم فضل الجرأة على الالتزام به. وإن أولئك الرجال لا يمثلون الدوائر العليا في الحزب، فهم ليسوا أعضاء في اللجنة المركزية ولا أصدقاء لمصالي. هذه هي الحقيقة".

ويضيف الخطيب: "في إمكانكم عدم تصديقي وهذا من حقكم. لذلك أعرض عليكم الاقتراح التالي: يذهب بعض الحاضرين هنا إلى أن مصالي هو الذي يقود الكفاح في الجزائر، بينما أقول أنا العكس. وتستطيعون ترجيح أحد الرأيين بتعيين عنصر أو أكثر من بينكم يذهبون إلى عين المكان، ومن هناك يأتونكم بالخبر اليقين عمن يخوض الكفاح حقًا. ويكون ذلك برسالة مشفرة تعلمون شفرتها أنتم ولا أعلم أنا منها شيئا حتى لا يحوم أي شك حول صحة الرسالة المنتظرة. وفيما يخصني، فسألتزم بإيصال مبعوثكم إلى قادة المقاومة. وإذا وافقتم على هذه الطريقة أطلب منكم تجميد الأموال(*) من اليوم وتركها عندكم على ألا تسلموها بعد ذلك إلا للتنظيم الذي يتضح أنه يخوض فعلا كفاح التحرير ولا يزال يواصله".

كان لهذا الكلام فائدة مزدوجة لـ(ج ت و). فهو منطقي أولا ويخدم الجبهة ثانيًا. ذلك أن القاعدة الموالية لـ(ح. و. ج) ستلتزم بقطع كل علاقة مع مسؤوليها على الأقل خلال الفترة التي يقتضيها أداء مهمة مبعوثيها. وفي مقابل ذلك تحافظ على علاقتها مع مسؤول الجبهة ولو عند تحضير الرحلة والقيام بها. واتضح أن الخطة مثمرة بالنسبة لـ(ج ت و). وبمرور الوقت أخذت الحقيقة في الجزائر تتجلى للمهاجرين تدريجيًا من خلال هذا الأسلوب وغيره من الأساليب المتبعة. غير أن ذلك لم يثن الحركة الوطنية الجزائرية التي لم تقف موقف المنهزم، ودخل إطاراتها وفدائيوها في صراع شرس مع (ج ت و)، وهو صراع دموي سقط فيه على مدى سبع سنوات خيرة الرجال من التنظيمين المتنافسين برصاص الإخوة.

كانت القيادة في أوائل هذا الصيف كالباخرة التي قطعت حبالها وفقدت الاتصال بين مينائين هما: القاهرة والجزائر، لم يكن في مقدورها الإبحار مدة أطول دون بوصلة. لهذا قرر الأربعة إعادة ربط الاتصال بحيث قام دوم برحلة إلى الجزائر (و هو أصيل هذه المدينة) بحجة القيام بزيارة عائلته.

بعد تحسس وتعثر استطاع الظفر بمقابلة أولى مع أرزقي العسكري في فندق متواضع بنهج شان *أسفل القصبة*. بعد *إجراء التحقيق المعتاد قدم إلى المسؤول*

المحلي محمد بن مقدم. وعرض المبعوث أولا ضرورة إعادة ربط العلاقة مع الجزائر العاصمة التي وهنت بعد توقيف بيطاط، ثم الشروع في الاتصال مع منطقة القبائل على الخصوص وبصفة أخص مع كريم وأوعمران. كما أنه كان من المستعجل إطلاع المهاجرين أصلاء المنطقة، عن طريق البريد، بأن (ج ت و) هي من تقود المقاومة وبأن القيادة تقترح دعوة المقاومين في الجبال إلى الكف عن طلب الأموال من المهاجرين مادام توجد في الهجرة منظمة لـ(ج ت و) قادرة على جمع الاشتراكات.

استقبل بن مقدم المبعوث ببرودة وعلم دوم فيما بعد لماذا كان اللقاء فاترًا. فقبل ذلك بأسابيع كان المسؤول المحلي للعاصمة قد استقبل مناضلاً قديمًا في (ح.ا.ح.د) كان ساخطًا لعدم تقليده مسؤوليات كبيرة ضمن القيادة بفرنسا، وهي مسؤوليات يدعي أن له الحق فيها. ولم يكن هذا المناضل متحفظا في تحامله على فريق باريس. وهكذا تم إحباط المحاولات الرامية إلى إعادة ربط الاتصال بمنطقة القبائل. وانتهت رحلة الجزائر بالفشل التام. ويضاف إلى ذلك أن قيادة (ج ت و) بفرنسا لم تكن خلال الفترة 1954 - 1956 مرتبطة بهيئة عليا في الجزائر.

هل يكون الارتباط بالداخل أم بالخارج؟ بالجزائر أم بالقاهرة؟ ففي تقدير بوضياف الذي أشرف على تنصيب النواة الأولى للجبهة مع طربوش وعلى انطلاق المنظمة بعد اجتماع لوكسمبورغ، كان يجب على هذه الأخيرة أن تحافظ على الحبل السري مشدودًا إلى القاهرة. أما عبان من جهته، فقد كان يرى العكس وكان مقتنعًا بأن المنظمة تتبع الجزائر بصفة طبيعية، نظرًا لعلاقات العمال المهاجرين الدائمة مع عائلاتهم الموجودة في البلد. وزاد من هذا الغموض أن بعض قادة المقاومة سمحوا لأنفسهم بتعيين مسؤولين لـ(ج ت و) على "التراب الفرنسي" وقد فعلوا ذلك في جو من الريب الذي غاب فيه التنسيق بين جماعات المقاومين.

وليس هذا كل شيء. ففي فرنسا كان الكثير من إطارات (ح ش ج - ح ا ح د) الذين يعتبرون أنفسهم "جبهويين"[22] يشككون في شرعية الأربعة. هؤلاء المشككون الذين تشير إليهم القيادة بكلمة "الناقمين"، يتهمون قادة الفدرالية "بالمركزيين

المتسترين" وكان من بينهم رجال، مثل صالح محبوبي، يكشفون عن رسائل جاءتهم من المقاومين تثبت أنهم على اتصال حقا بالمحاربين. وأما اللجنة المزعومة فإنها لا تمثل إلا نفسها[23]. فلا عجب إذن أن تكون الزيادة في القوة العددية بطيئة خلال هذه الفترة. وكان الأربعة خلالها يصطدمون بعقبتين: تتمثل الأولى في "الناقمين" داخل المنظمة والثانية هم المصاليون من خارج المنظمة. ربما كانوا بذلك سيفلحون في فرض شرعيتهم على أكبر عدد ممكن من المناضلين. وكان أن اقترح عليهم بن بلة، بواسطة قنصلية المغرب، لقاء في إيكس لاشابيل، فوقع الاختيار مرة أخرى على أحمد دوم لأداء هذه المهمة وحضور اللقاء. وسافر دوم فعلا بالقطار قادما من محطة شمال باريس، غير أنه طرد على الحدود من طرف الشرطة الألمانية التي كانت متشددة، بحيث لاحظت أن جواز سفره قد انقضت مدة صلاحيته رغم أنه شرعي. وقد رأت اللجنة أن فشل المهمة لا يجب أن يكون عائقًا، فقررت أن تعد تقريرًا يرسل بنفس الطريقة عبر القنصلية المغربية إلى الناطق الرسمي للقيادة في القاهرة، تبسط فيه الاعتراضات والاقتراحات. غير أن الوثيقة الموجهة إلى بن بلة وقعت- لأسباب مجهولة- بين أيدي بوضياف الذي تمكن أخيرًا من أن يحدد موعدًا في إيطاليا.

إن تنسيق الجهود يبدو أمرًا صعب المنال، وذلك أن عبان رمضان الذي أمسك بزمام الأمور خلال هذه الفترة رأى من الضروري أن يرسل إلى كل مكان مبعوثين مرتبطين بالجزائر العاصمة مباشرة. وهكذا سافر الشيخ خير الدين من جمعية العلماء إلى المغرب على أمل أن يكسب تعاطفا مع حرب التحرير[24]، وأوفد الدكتور الأمين دباغين إلى القاهرة، وآيت حسن إلى تونس وصالح الوانشي إلى باريس. ولم تكن هذه التعيينات تحظى بموافقة الجميع. وهكذا ظل منصب الممثل الرسمي لـ(ج ت و) في تونس لوقت طويل محل منافسة بين آيت حسن وعلي محساس الموفد من قبل بن بلة. وفي باريس أصيبت اللجنة بصدمة من موقف الدكتور الأمين الذي رفض لأسباب أمنية أن يلتقي مع الأربعة، لكنه طلب منهم عن طريق إطار قديم في (ح ا ح د) منحه مساعدة مالية لمواصلة رحلته إلى القاهرة.

ومن حسن الحظ أن مرونة بعض الموفدين من قبل عبان رمضان سمحت بتفادي الكثير من الصدمات. فالشيخ خير الدين وجد أمامه منظمة صار لها وجود قوي في المغرب وكان له من الحكمة ما جعله يضع نفسه تحت تصرف المسؤولين المحليين ومنهم سي علال[25] والدكتور دمرجي وكانا يعملان بالتنسيق مع بن بلة وبوضياف. ولم يظهر الشيخ أي ميل لتسلم القيادة بمقتضى السلطات التي منحه إياها عبان رمضان. وأما الوانشي الذي برهن على نفس الحكمة فلم يقدم نفسه في باريس كمسؤول جديد معين من قبل القيادة العليا في الجزائر. وحسب عبارات "الأمر بمهمة" الذي يحمله فهو مكلف بالدعاية والإعلام والاتصال باليسار الفرنسي.

وتوضح الوثيقة أيضا أن "الوانشي يمثل حلقة الاتصال بين الجزائر ورضا"[26]. لكن الأربعة الذين اختيروا - كما مر ذكره- على قدم المساواة، شعروا من جراء ذلك بالمهانة، لذا دعوا الوانشي- دون اعتبار لنظام الفصل في النضال الذي اقترحه عبان نفسه- إلى الانضمام للجنة وأوكلوا إليه زيادة عن ذلك إدارة الجريدة السرية للمقاومة الجزائرية (النشرة أ)[27] التي أنشئت قبل ذلك بزمن وكانوا يجدون صعوبة في ضمان صدورها.

مع زيادة القوة العددية في الجبهة قررت اللجنة توسيع القيادة، فانضم إلى هذه اللجنة الطيب بولحروف وحسين منجي وأحمد طالب. وإذا كان انضمام العناصر الجديدة قد تم بطريقة الاختيار فقد التمس الأربعة موافقة الهيئات العليا. وهكذا أعلن مبعوث اللجنة عن تركيبتها خلال محادثاته مع بوضياف في إيطاليا. وأبدى بوضياف بعض التحفظ بخصوص بولحروف، لكن اللجنة في مجموعها كانت ترى أن خلافات (ح. ا. ح. د) القديمة تجاوزها الزمن ولا مكان لها في المقاومة المسلحة. ومن هنا فصاعداً أصبحت لجنة فدرالية (ج ت و) بفرنسا تتكون من ثمانية أعضاء كلهم متساوون في المسؤولية[28].

وأخيرًا ها هي الفدرالية قد تشكلت. لكن بأية قيادة ستتصل؟ فالقاهرة والجزائر تواصلان الخصام بهذا الشأن. فهي مجبرة إذن على أن تعمل تحت تأثير نزاع خفي

بين "الداخل والخارج"، تصرف فيه طاقة تكون فائدتها كبيرة لو صرفت في مجال آخر. ثم حدث أن حمل المحامي أحمد بومنجل رسالة إلى اللجنة من بن بلة يدعوها فيها إلى لقاء. استقل المبعوث قطاره من جديد في اتجاه إيطاليا هذه المرة مزوداً بأوراق هوية مزورة لكن بمظهر لا عيب فيه.

فندق ريجينا في روما. وكان همه الأول كيف يمكن الاتصال ما دامت الرسالة لا تتضمن الاسم ولا كلمة السر. فمن غير الممكن أن تصل السذاجة ي بالرجل لحد أن يطلب السيد بن بلة في مكتب الاستقبال والحال أن هذا الأخير يسافر سرا بلا شك. وبعد لحظة من التفكير صمم على أمر فقال للموظف:

علي أن أقابل صديقًا لي هنا. لكن أعاني من ضعف الذاكرة فنسيت اسمه. أذكر أنه يبدأ بحرف ب. هل بإمكانك مساعدتي؟"

وكانت لمبعوثنا حظوظ كبيرة ليقع على الاسم الصحيح لأن أغلب أسماء مواطنينا تبدأ بـ بن وبل.

أجاب موظف الاستقبال بعد بحث قصير: "نعم أليس هو السيد بيوض؟"

"بكل تأكيد. أين كان رأسي؟"

أشعر بيوض بالزيارة هاتفيًا فطلب من الزائر الصعود إلى الغرفة. وكان هم جديد. فالرجل لا يشبه بن بلة في شيء، إلا أنّه عربي على كل حال. بعد تبادل التحية حسب العادة بدأ كل منهما يحاول سبر أغوار الآخر.

وساد التردد مدة من الزمن لتهرب كليهما من الإجابة الصحيحة. وأخيرًا قال بيوض: "اسمع، إن الرجل الذي تبحث عنه لا يوجد هنا في هذه اللحظة. أرجع غدا حوالي الساعة العاشرة".

وفي اليوم الموالي كان محساس هو الرجل الذي وجده مندوب الفدرالية في فندق ريجينا. ولحسن الحظ أن الرجلين يتعارفان. وفي هذه الأثناء جاء الشخص المنتظر وقدم له محساس مبعوث الفدرالية بقوله: هاهو الأخ رضا الذي قدم من

باريس". أبدى بن بلة تأثرا كبيرا واعتذر لغيابه أمس وعبر لصاحبنا عن أعمق التعاطف. ثم طرح رضا شكاوي الفدرالية بخصوص رجال القاهرة الذين يستقبلون أي مجهول قادم من فرنسا. فيأتيهم بدون مهمة محددة من طرف اللجنة ثم يرجع إلى باريس محاطًا بهالة الأشخاص الذين اقتربوا من كبار قادة المقاومة. وهذا ما يضر بسلطة الفدرالية على المهاجرين. وأكد بن بلة أن الأمر سيعالج بسرعة. ثم انتقل إلى الهدف الرئيسي من اللقاء فقال: "إن عبان لا يكف عن انتقادي. فالقبائل تلومني على عدم تزويدها بالسلاح. ولو كنت من جهتي سأفعل كل ما في وسعي لتموين المقاومة بالسلاح. إنهم غير واقعيين. لابد أن تشرحوا لهم أن إنزال السلاح بالمظلات في هذه المنطقة يستحيل في الوقت الحالي. فالطائرة التي يمكن استخدامها ليس لها القدرة الكافية على الطيران من القاهرة إلى المنطقة ثم العودة إلى مصر. بل لابد أن تنطلق من مكان أقرب مثل تونس أو المغرب، والحال أن هذين البلدين رفضا التماسنا. وأنا الآن بصدد دراسة إمكانية إيصال السلاح عبر البحر. ويكون حينئذ أمامنا حلان: إما إنزال السلاح بقوارب مطاطية وإما جنوح سفينة في البحر رأسا وإفراغها من حمولتها في نفس الليلة من طرف جنودنا. والمطلوب فقط هو تحديد مكان الإنزال بالضبط وتزويدي بكل المعلومات المفيدة حول مراقبة الساحل من طرف جيش فرنسا وبحريتها".

ولما كانت الفدرالية من جانبها قد شرعت في تكوين مجموعات الفدائيين، اغتنم أحمد دوم الفرصة لطلب أسلحة يدوية تستلم في باريس. فوعد بأنها سوف تأتي في سيارات مهيأة خصيصا لذلك. وتم نقل رسالة بن بلة إلى المقاومة عن طريق العاصمة. فهل وصل السلاح فعلاً؟ وهل قدم له من كانوا في انتظاره التوضيحات المطلوبة حول مكان الإنزال؟ – لا نعلم ذلك– لكن حتى جوان 1957، تاريخ وصول عبان رمضان إلى تيطوان، لم تصل بكل تأكيد ولا رصاصة واحدة من الخارج إلى المناطق الوسطى[29] أي الجزائر والقبائل، كما لم تستلم باريس شيئا.

في بداية صيف 1956 تم إطلاع اللجنة في رسالة عن قرب انعقاد اجتماع في مكان ما بالجزائر يضم مندوبين عن المقاومة وهيئات (ج ت و). إن هذا أقصى ما كنا نأمله، فبعد ما يقارب سنتين من النشاط نستطيع أخيرًا أن نطلع الهيئات على حالة قوتنا العددية ومساهمتنا المالية والنتائج المحصل عليها؛ ونوضح على الخصوص الوضعية الرسمية لهذه الفدرالية بالنسبة لقيادة الجبهة، وهل تتبع قيادة الجزائر أم قيادة القاهرة وحل هذا الخلاف. كما نرغب أيضًا في الحصول على توضيحات حول الرجال الذين يقودون فعلاً (ج ت و) هذه... ذلك أنه في هذا الوقت، وباستثناء رجال القاهرة وبن بلة خصوصًا، فإن الآخرين جميعًا كانوا يعملون في سرية تامة. ومن هنا جاء التخوف من عدم قدرتها على مواصلة تجنيد المناضلين خلف أشباح. وأعدت لجنة الفدرالية تقريرها في هذا المعنى وعينت مرة أخرى أحمد دوم لعرضه في الاجتماع المقرر. ثم جاءت رسالة ثانية تدعو الفدرالية لإرسال مندوبها إلى إيطاليا لملاقاة القادمين من القاهرة لحضور الاجتماع. وأضافت الرسالة: "إن مبعوثا خاصًا قادما من الجزائر سيقدم كل التوضيحات التي تسمح للمجموعة بأن تلتحق بالاجتماع الذي سينعقد في قطاع يتحكم فيه جيش التحرير على الميدان". وصل دوم بسرعة إلى المكان المعين في سان ريمو، حيث التقى بمحمد خيضر الذي أعلمه بقرب وصول الأعضاء الثلاثة الآخرين في الوفد الخارجي وهم أيت أحمد وبن بلة وبوضياف. سيكون الاجتماع إذن على أعلى مستوى وسيتيح مناقشة المشاكل الرئيسية التي تهم الكفاح المسلح.

انتظرت المجموعة باهتمام لا يخفى وصول "المبعوث الخاص". مرت الأيام ومضى تاريخ الموعد وابتعد. وبعد أسبوع من الانتظار دون جدوى، رجع كل واحد إلى نشاطاته[30]. وفي منتصف أوت 1956 عاد دوم إلى باريس.

كان حلول الصيف مشؤو ما على لجنة الفدرالية: فقد ألقي القبض على مشاطي؛ وبعد عدة أيام، في 28 أوت تحديدا، وقع بن سالم وغراس في شباك الشرطة وكذلك عبد الكريم سويسي نائب مسؤول منطقة باريس. فكان على أحمد دوم، العنصر

الأقدم في المجموعة والذي بقي طليقًا، أن يتحمل مسؤولية المنظمة ما دام أنه يعرف بالمشاهدة على الأقل عددا من المسؤولين المحليين... وهي مهمة أبعد ما تكون بالهينة. ولما كان مسؤولو المناطق في حالة اضطراب لدى سماعهم بتوقيف القادة الثلاثة للجنة الفدرالية (و هو ما عكست صداه الصحافة) قرر أغلبهم الصعود إلى باريس. وكان يجب منعهم من ذلك. فالوضع في العاصمة ليس أحسن حالاً بعد أن فرقت عملية الشرطة شمل المناضلين في كل اتجاه.

شرع المسؤول الجديد للمنظمة في رحلته، شعورًا منه بضرورة طمأنة إطارات المقاطعات وتشجيعهم بحضوره وإقناعهم بأن جسم المنظمة أبعد ما يكون عن فقدان رأسه. فالرحلة أشد ما تكون استعجالاً. ذلك أن مسؤول قسمة في الشمال مسيطر على الوضع في مستواه، اغتنم فرصة توقيف مسؤوله المباشر وهو بن سالم، ليمنح لنفسه صفة مسؤول فدرالي مقبول من طرف المسؤولين المحليين. فأنشأ منظمة موازية حقيقية، متذرعًا بحجج جهوية، وحث المناضلين على مطالبة الفدرالية بتأكيد رتبته الجديدة. فلابد من الصبر الطويل المقرون بالحزم الشديد للوصول إلى إفشال هذه المؤامرة الصغيرة التي قد تنجر عنها نتائج وخيمة، خصوصًا في منطقة من فرنسا حافظت فيها ح. و.ج دائمًا على وجود عدواني. ولحسن الحظ كان العدلاني في ليون ممسكا بزمام الأمور. كما كان عبد السلام يراقب مرسيليا بصفة مقبولة، بخلاف الشرق حيث يواجه بوخروبة والعيفة مشاكل جدية. لابد من الإقرار بأن الزوال المفاجئ لأعضاء بارزين في لجنة الفدرالية زرع في عقول بعض المسؤولين المحليين فكرة استخدام القوة للاستيلاء على الفدرالية.

في الشهر الموالي انشغلت اللجنة بتضميد جراحها. وجرى التفكير في إنشاء لجنة تنظيم تحت سلطة مسؤول عضو في لجنة الفدرالية تضم رؤساء المقاطعات الكبرى في فرنسا (التي صارت تسمى "ولايات"). لكن الأحداث أخذت وتيرة متسارعة. ففي 22 أكتوبر 1956 دشنت مصالح الاستعلامات الفرنسية سلسلة من الأفعال سوف يجعل منها قراصنة الجو فيما بعد أفعالاً معتادة: فقد حولت في

المجال الجوي الدولي طائرة مغربية كانت تقل أربعة مسؤولين كبار في الوفد الخارجي لـ(ج ت و)، كانوا متوجهين من الرباط إلى تونس. هذه العملية المهينة لملك المغرب، التي تمت بموافقة غي مولي رئيس المجلس، أخرجت من المعركة آيت أحمد وبن بلة وبوضياف وخيضر[31]. وبالنسبة للفدرالية، بقيت حينئذ لجنة التنسيق والتنفيذ في الجزائر هي السلطة الوحيدة التي يقدم إليها الحساب. في اليوم الموالي لهذا "الاختطاف" وصل إلى باريس عبد المالك تمام موفداً من قبل عبان رمضان. وجاء الحديث مع مسؤولي الفدرالية حول أشغال مؤتمر الصومام والقرارات التي خرج بها والبرنامج المسطر. وحمل معه أول نص يصل إلى فرنسا لأرضية جبهة التحرير الوطني التي تحمل اسم "ميثاق الصومام" وستستخدم كأساس أيديولوجي للجبهة خلال الحرب. وكانت هذه الوثيقة أساسية لدرجة جعلت لجنة الفدرالية تنشغل بنشرها فوراً داخل المنظمة وعلى نطاق واسع. وفي نفس الوقت، عادت إلى فكرة إنشاء لجنة التنظيم المذكورة التي سوف تسمح بإعطاء دفع قوي لتجنيد الهجرة الجزائرية في مجموعها. غير أن اللجنة سوف لن ترى النور أبدا. ذلك أن مسؤولها المقبل، وهو أحمد دوم، أوقف بدوره في 17 نوفمبر 1956. وهكذا فإن "لجنة الأربعة" التي تشكل القيادة الثانية لـ(ج ت و) بفرنسا وجدت نفسها في سجن لاسانتي (La Santé) بتمامها وكمالها.

كلما سقط رجل إلا وخرج آخر من الظل. فبعد نهاية الإنذار تجمع الناجون وتقاسموا المهام لأن الكفاح يجب أن يتواصل. فتولى الوانشي مسؤولية إدارة لجنة الفدرالية وتكفل بولحروف بالإعلام وضم إليه فريقاً من المحررين يتكون من محمد حربي وموسى بولكروة وعبد المالك بن حبيلس وآخرين. كما كلف أحمد طالب بالاتصال مع الجزائر وتونس والقاهرة والرباط. وكان المهم أن يبقى الاتصال التنظيمي قائماً بين جميع مستويات المنظمة وأن تستمر الكتابات في الظهور للمحافظة على معنويات المناضلين وأن لا تكف الفدرالية عن التعبير عن وجودها... قدر المستطاع. وعجل عبان، الذي كان قلقا بسبب هذه التوقيفات المتوالية، بإرسال مسؤول جديد للفدرالية هو محمد لبجاوي مع حسين المهداوي كنائب له. وبمجرد

وصوله في نهاية ديسمبر 1956 جمع في الحال كافة رؤساء الهيكل التنظيمي. وهكذا استدعى صالح العدلاني(32) وحسن زروق وعبد الله مانع وأرزقي بوخروبة ومسعود قروج.

فكانت جلسات الاتصال واجتماعات العمل لتقييم الوضعية بفرنسا ثم تحضير إضراب الثمانية أيام من 28 جانفي إلى 6 فيفري 1957، الذي قدم دليلاً لا جدال فيه عن صحة تمثيل جبهة التحرير للهجرة الجزائرية. هل تعجل لبجاوي في اتصالاته؟ وهل أهمل بعض الاحتياطات اللازمة لطبيعة النشاط السري؟ الحقيقة القائمة هي الآتية: بمجرد وصول مسؤول الفدرالية الجديد إلى باريس وقع تحت المراقبة الشديدة لجهاز دي.أس.تي DST*. وقد تمهل هذا الجهاز مدة من الوقت ليتمكن من تحديد مكان العناصر المهمة التي سيلتقي بها لبجاوي، قبل أن يلقي بشباكه.

ففي 26 فيفري 1957 حدد رئيس الفدرالية موعدًا لعقد اجتماع في شقة إبراهيم سيد علي لمبارك في حي هادئ بالدائرة 16. لكن في حوالي الساعة 14 و30 دقيقة، دخل الشقة مدعوون غير منتظرين. وبعد ربع ساعة، وصل لبجاوي الذي استقبل كما يجب، متبوعًا بعد عشر دقائق بأحمد طالب. أما الآخرون، فقد تأخروا في المجيء. قاد أعوان الشرطة الرجال الثلاثة (ثالثهم سيد علي لمبارك الذي كان طبعًا أول من اعتقل) إلى كي دي لورلوج ثم إلى شارع سوسي مقر "دي.أس.تي". ولما أدخلوا في اليوم الموالي إلى سجن فران وجدوا فيه بن يوسف بن صيام وصالح الوانشي وحسين المهداوي والعياشي باكر وحريزي والصغير (و هو مناضل تونسي من أجل القضية الجزائرية)، وكذلك عمر بن غزال ويوسف حاج حمو، وقد اعتقلوا جميعًا في نفس العملية التي نفذتها الشرطة. وبخصوص يوسف حاج حمو، سارعت الصحافة إلى التشهير بما اعتبرته فضيحة تسبب فيها "متواطئ مع الفلاقة ليس هو غير أمين الخزينة بجمعية الاتحاد الفرنسي وصديق السيدة هيلين كافو، المستشارة التقنية للسيد فرانسوا ميتيران وزير الداخلية". ومرة أخرى عبرت الصحف عن فرحتها "بقطع رأس (ج ت و) في الميتروبول"، ومرة أخرى سوف تولد (ج ت و) من رمادها.

في الأسابيع الموالية، تكونت لجنة مؤقتة تولت قيادة الجبهة. فبالإضافة إلى مسؤولها الطيب بولحروف كانت تضم أحمد بومنجل وقدور العدلاني وحسين منجي وعبد الكريم سويسي[33] وسعيد بوعزيز القادم حديثًا من الجزائر العاصمة وغيرهم.

واصلت اللجنة التجنيد والهيكلة في صفوف الجالية الجزائرية، في انتظار قرار لجنة التنسيق والتنفيذ الذي صدر في شهر جوان الموالي وعين بموجبه عمر بوداود رئيسا للفدرالية.

كما قامت اللجنة في نفس الفترة بالدفاع الذاتي قدر المستطاع ضد المناورات المذمومة للحركة الوطنية الجزائرية.

ورغم الضربات العنيفة المتكررة من طرف جهاز القمع والبدايات المتعثرة فوق أرض معادية، فإن العمل الإعلامي الذي قامت به الفرق المتوالية أخذ يعطي ثماره. وعندما سلم بولحروف المهام للمسؤول الجديد كانت مختلف القيادات التي تعاقبت منذ أول نوفمبر 1954 على رأس (ج ت و) بفرنسا[34] قد أنجزت عملاً كبيرا؛ فالقوة العددية بلغت 20000 وكشف التقرير المالي عن استلام مداخيل شهرية بلغت 23 مليون فرنك.

الهوامش

(1) - كان تأثير الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في القاهرة يصل في وقت واحد إلى مدن فرنسية كثيرة: باريس، مرسيليا وليون التي يوجد فيها مناضلون من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كانوا في حالة ترقب وكان رد فعلهم واحدا.

(2) - حركة تتبنى فكرة استقلال مجموع بلدان المغرب العربي بما فيها الجزائر.

(3) - لعب محمد يزيد المعروف وقتئذ بالاسم المستعار سي زبير، الدور الرئيسي وكانت اللجنة تضم طلبة ونقابيين من ح.ا.ح.د مثل سعيد سلايمي وممثلي مهن حرة مثل بلعجيلة وهارون- ومن الاتحاد الديمقراطي بومنجل وشخصيتين أخريين- ومن العلماء الشيخ يعلاوي.

(4) - استقبل مصالي (و كان محاطًا بأحمد مزغنة رئيس ح.ا.ح.د. وحسين لحول الأمين العام) : عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية ومحمد صلاح الدين وزير الشؤون الخارجية لمصر وفارس الخوري رئيس الوفد السوري في الأمم المتحدة وجمال مكاوي من الوفد اللبناني وممثلي العراق واليمن وباكستان وكل أعضاء الوفود العربية في الأمم المتحدة وكذلك سفير إندونيسيا بباريس (راجع جريدة الجزائر الحرة، عدد 38 بتاريخ 15 ديسمبر 1951).

(5) - من مقابلة مع محمد يزيد في 26 ماي 1984.

(6) - عدد 38، 15 ديسمبر 1951.

(7) - حاكم عام للجزائر خلد اسمه بكفاءته العالية في فن تزوير الانتخابات على حساب الوطنيين لصالح مرشحي الإدارة الفرنسية.

(8) - الجزائر الحرة، 3 أكتوبر 1953.

(9) - الجزائر الحرة، 21 ماي 1954.

(10) - راجع الملحق 1 المتضمن قائمة لجنة الفدرالية والأعضاء الدائمين للحزب عشية انقسامه (1954).

(11) - على غرار السادة: سعيد عمرون، عيسى بلعلي، بن فرحات، بن سالم، خنشول، العدلاني، سعيد موزارين (المدعو صالح محبوبي)، مراد طربوش، صالح بنات وبشير زرزور.

(12) - نذكر منهم: محمد مرار، أحمد دوم من سوشو، أحمد خلاف، ولجنة القسمة من دينيين (عن القسمة: راجع الهامش أدناه صفحة55).

(13) - منهم على الخصوص: محمد أكلي بومدين وحمر العين وسي سعيد مجاهد وسعيد سليمي وعمر بولوشراني.

(14) - نذكر منهم: توفيق بن مهل، محمد بوضياف، الطيب بولحروف، بولكروة، إيدير بوزفران، مراد ديدوش، امحمد يزيد وغيرهم.

(15) - "اللجنة الثورية للوحدة والعمل": أنشأها اتجاه آخر محايد في النزاع بين مصالي واللجنة المركزية وتتبنى العمل المسلح ومنها انبثقت جبهة التحرير الوطني(ج ت و).

(*) - احتفال يجري في أول نوفمبر لتمجيد جميع القديسين (المترجم).

(16) - كانت فدرالية (ح ا ح د) بفرنسا تنظم مسابقات بين القسمات وتمنح الفائز بها جائزة تتمثل في كأس سنوي. وقد حصلت سوشو على الجائزة في 1950 و1954، بحيث بقيت تحافظ على المرتبة الأولى عشية أول نوفمبر.

(17) - كان يحمل معه عند عودته من هذه الجولة الأولى في سويسرا قائمة بأعضاء القيادة القادمة للفدرالية، وقد أوقف في الحدود ثم أطلق سراحه. ومن المحتمل أن تكون الشرطة اطلعت على هذه القائمة.

(18) - في نفس الوقت تقريبًا تكونت مجموعات أخرى لـ (ج ت و) في مرسيليا (مع محي الدين ومحمد حداد) وفي ليون (مع بوتين).

(19) - ويسمى في المنظمة أيضا نور الدين.

(20) -الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) للحاج مصالي.

(21) - النشرة الداخلية لشهر مارس 1955 . في هذا الوقت مازال يطلق على (ح وج) اسم: (ح ا ح د).

(22) - أي الذين اختاروا الانتماء إلى جبهة التحرير الوطني.

(23)- مرت شهور طوال قبل أن يأتي عبد المالك تمام إلى باريس حاملاً رسالة من عبان رمضان تشير إلى الناقمين. فخضعوا أخيرًا إلى سلطة القيادة.

(24) - راجع بهذا الشأن الملحق ص 511 بعنوان "توضيحات بعد الطبعة الأولى".

(25) - الاسم الثوري للطيب الثعالبي.

(26)- الاسم الذي يطلق على أحمد دوم في العمل السري.

(27) - الطبعة ب تصدر في تيطوان بالمغرب والطبعة ج في تونس.

(28) - وهم بن سالم وبولحروف ودوم وغراس والوانشي ومشاطي ومنجي وطالب.

(29) - حسب معلومات قدمها عبان رمضان لأعضاء القاعدة في المغرب.

(30) - وهكذا لم تحضر فدرالية فرنسا ولا الوفد الخارجي لـ(ج ت و). هذا الاجتماع الهام سمي فيما بعد "مؤتمر الصومام" وأنشئ خلاله المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهو نوع من برلمان الحرب. كما أنشئت لجنة التنسيق والتنفيذ المكلفة كما يدل عليه اسمها بالجهاز التنفيذي. وقد أثر غياب الوفد الخارجي على الخصوص تأثيرًا قويا على العلاقة بين "الداخل والخارج" خلال حرب التحرير.

(31) - كان رفقتهم مصطفى الأشرف الذي أوقف أيضا وهو أستاذ بثانوية سان لويس لوغران ومستشار (ج ت و).

(32) - كان العدلاني الذي أفلت من يد الشرطة طوال الحرب، معروفا بأسماء مختلفة في المنظمة: عمار - صالح - قدور وبيدرو.

* - دي.أس. تي DST: إدارة مراقبة التراب، (المترجم).

(33) - اعتقل لمدة 3 أشهر ثم أطلق سراحه لغياب الأدلة.

(34) - راجع الملاحق، وثيقة رقم 2 وفيها قوائم مختلف الإدارات وفدراليات (ج ت و) بفرنسا (1954-1962).

الفصل الثاني

لجنة الفدرالية أو "لجنة الخمسة"

كان الرجل الذي أسندت إليه لجنة التنسيق والتنفيذ (ل.ت.ت) المسؤولية على فدرالية فرنسا لـ(ج ت و) قد قدم إلى باريس في جوان 1957 . و هو لم يأت كرجل حديث العهد بفرنسا، "كفلاح يرتدي لباس العطلة وجوارب زاهية اللون تدل عليه كل من يريد اقتفاء أثاره"[1]. إلى حد أن الأصدقاء قلقوا عليه من أجل أمنه، فألبسوه لباسًا لا يلفت الانتباه كثيرًا . بل أن عمر بوداود كان قد حل بفرنسا قبل هذا التاريخ بخمس سنوات على أمل أن يحصل على الوثائق اللازمة للالتحاق بالمشرق العربي. و كان ذلك بعد خيبة أمل امتلكت أعضاء المنظمة الخاصة التي فقدت قيادتها عقب القضية المعروفة باسم "المؤامرة" . وعندما وطئت قدمه فوق التراب الفرنسي كان حقًا في مرحلة إحباط.

بمجرد تخرجه من المعهد الفلاحي في مشتراس بالقبائل، انخرط الشاب الذي لم يتجاوز الـ17 سنة في حزب الشعب الجزائري وعين بعد زمن قصير مسؤولا للحزب في بلدية بغلية (ريبيفال سابقًا) لأنه يقيم في بلدية "توارقة" المجاورة (هوراس فارني سابقًا). وهكذا شارك عمر بوداود من 1942 إلى 1945، تحت إشراف محمد زروالي مسؤول المنطقة كلها، في نشر الأفكار الوطنية وتجنيد المتعاطفين وتوسيع قاعدة الحزب في مقاطعته.

ثلاث سنوات من الجهود سمحت بإنشاء خلايا في القبائل السفلى. وإن لم يكن أعضاؤها على درجة كافية من التكوين، فقد كانوا على استعداد وقناعة للقيام بالحركة المقررة لشهر ماي 1945 . ذلك أن حزب الشعب الجزائري أمر فعلا بشن تمرد شامل يوم 23 ماي في منتصف الليل. لكن في يوم 22 على الساعة 15 تلقى بوداود أمرا مضادًا يلغي الأول. وللأسف وصلت الرسالة متأخرة ولم يتمكن من بثها في جميع بلديات دائرته؛ فكان أن جرت عمليات جزئية أو معزولة في هوسنفيل

(الناصرية حاليًا): تمثلت في قطع خيوط الهاتف وتخريب السكة الحديدية... ولما كان معروفًا عند الشرطة كمسؤول محلي ل(ح.ش.ج)، أوقف في 31 ماي 1945 واعتقل في سجن تيزي وزو، رغم أنه لم تثبت أية تهمة ضده. فوضع في الحجز الإداري بمحتشد بوسوي بحيث وقع على قرار الحجز السيد بيريي Perillier عامل عمالة الجزائر. وقبل أن ينقل عمر إلى المحتشد، ألقي القبض على مسؤول الحزب ببلدية دلس، و هو عبد القادر حسبلاوي الذي أخضع لتعذيب شديد، فباح بعدة أسماء منها بوداود. ألغي القرار الإداري في الحال وتحول عمر من محتجز إلى متهم وسلم لأعوان الأمن الوطني الذين أبقوه معتقلاً في الحصن التركي ببرج الكيفان مدة ثلاثين يومًا، قبل تقديمه إلى قاضي التحقيق الذي أودعه سجن بربروس. وترجع خشيته على إفشاء السر إلى فترة اعتقاله في الحصن التركي؛ فهو يعتقد أن المناضل لا يجب أن يعلم عن رفاقه أكثر مما هو ضروري لأنه رأى رجالاً في ذلك المعتقل أقوياء في الظاهر لكنهم فشلوا تحت التعذيب وباحوا بما عندهم من أسرار. لكن لعل ما يخفف من آلام أولئك الرجال، سواء كانوا تحت التعذيب أو في الزنزانات، هو ما يقوم به رفاقهم خارج السجن: أولئك الرفاق الذين نجوا من القمع (حتى الآن على الأقل). فقد كان زروالي مسؤول منطقة دلس يقود مقاومة حقيقية، فقد أعدم خمسة عشر من العملاء والمتعاونين وأذناب الإدارة الاستعمارية. ومن بين العمليات الأكثر شهرة، تلك التي استهدفت الباشاغا آيت علي المشهور بأعماله السيئة في كل المنطقة، و كان لها صدى واسعا في الصحافة يومئذ. و قد شارك في العملية رجال لا يزال التاريخ يحفظ أسماءهم مثل محمد سعيد معزوزي[2] وعمار حداد[3] وأحمد صبايحي ومحمد زروالي[4] ورابح الورقيوي وغيرهم كثيرون.

سمح قانون العفو لسنة 1946 بإطلاق سراح بعض المساجين السياسيين واستفاد عمر من ذلك. و بمجرد إطلاق سراحه، عهد إليه الحزب بمسؤولية المنظمة الخاصة (منظمة سرية شبه عسكرية)[5] في القبائل السفلى. وطبقا للنظام الهيكلي للمنظمة الخاصة، وضع تحت إمرة عمار ولد حمو مسؤول القبائل

(العليا والسفلى) وجيلالي عضو هيئة الأركان ومفتش المنظمة السرية. وخلال عمليات التفتيش والمراقبة أبدى جيلالي سلوكًا سرعان ما أثار به قلق عمر. فالمفتش ينصح المناضلين المطاردين بالاستجابة لكل استدعاء من الشرطة وبأن يستسلموا للاعتقال عند الاقتضاء، لكن لابد من الصمود عند الاستنطاق. وهذا، كما يقول هو، أفضل وسيلة للحفاظ على المنظمة أمام تحقيقات الشرطة. ولما كان عمر قد مرّ بتجربة الاستنطاق في الحصن التركي شهر ماي 1945 فإنه لا يرى في هذه الخطة أية فضائل حتى وإن كان منطقها قويًا.

لكن الأمر الأكثر ارتيابًا هو الظروف التي اعتقل فيها عمر للمرة الثانية عام 1948. فقد حدد له جيلالي موعدًا في الجزائر وسلمه حصة من الكتب التعليمية للتكوين في حرب العصابات. ثم كان على عمر أن يستقل حافلة تابعة لشركة "سيارات النقل لشمال إفريقيا" (ساطا) التي تستغل خط الجزائر- تيقزيرت، مع التوقف في بغلية، أقرب نقطة إلى مقر سكناه. وبعد أن فارق جيلالي، التقى عمر بابن عم له كان ذاهبا في نفس الاتجاه بسيارته الخاصة، فأعاد بيع تذكرته واغتنم الفرصة. و في طريق عودته، غير مسار وجهته ونزل في ذراع بن خدة (ميرابو)، ثم ذهب إلى مزرعة سليمان علي أولحاج التي تعد ملتقى في غاية السرية لعناصر المنظمة الخاصة حيث عقد فيها اجتماعه. كما وزع الكتب التعليمية وقضى فيها ليلته. و في الغد عند عودته إلى القرية، التقى مع عطوشي المناضل في المنظمة السياسية و هو في حالة هياج. هذا الأخير كان قد التقى معه البارحة أمام حافلة "ساطا" وقطع عطوشي المسافة في نفس الحافلة المذكورة، بينما غير عمر وسيلة النقل كما مر. فأعلمه أن الحافلة عند وصولها إلى ريبيفال حوصرت من طرف أعوان شرطة الاستعلامات العامة و كان من بينهم المفتش حميدي الذي صعد بسرعة وفتش المسافرين، ثم صاح خائبًا: "إنه لم يأت ذلك القواد". وحميدي هذا، أصيل دلس هو الذي كان قد أوقف عمر قبل ثلاث سنوات. والحال أن جيلالي مسؤوله المباشر هو وحده الذي كان يعلم بسفره في حافلة "ساطا" و في أية محطة كان سينزل وماذا كان يحمل. و هذا الأمر حير عمر الذي كان يقضي أيامه في

مزارع المنطقة ويكرس لياليه لاجتماعات سرية. رغم ذلك، كان عليه أن يرجع من وقت لآخر إلى البيت.

وكان رئيس مصلحة البريد بالقرية يدعى لويس تيبارتي، الذي يعرفه بوداود منذ زمن طويل، قد لاحظ تنقلاته الخفية، لكنه لم يشغل نفسه فوق اللزوم بما يصنع موظف البريد المحترم الذي لا تعنيه خفايا السياسة جملة. و ما كان يجهله عمر هو أن لويس كان له أخ يدعى فكتور يعمل مفتشا في الاستعلامات العامة، وأن الأول يزود الثاني بأدق المعلومات ويترصد حركاته في سرية تامة. و في أحد الأيام، بقي عمر عدة ساعات في البيت العائلي، فكان ذلك كافيا لتحاصره الشرطة وتعتقله من جديد رفقة والده.

ومرة أخرى، لم يثبت ضده إلا اليسير من التهم، فلم يحكم عليه إلا بعام واحد أطلق سراحه إثر انقضاء العقوبة. وخلال اعتقاله، انفجرت قضية "المؤامرة". وبعد خروجه وجد أن المنظمة الخاصة حلت من طرف اللجنة المركزية لـ(ح ش ج –ح ا ح د) التي دعت أعضاء المنظمة شبه العسكرية إلى الالتحاق بالهياكل السياسية للحزب.

وأحس بالخيبة (مثل العديد من أعضاء المنظمة الخاصة) أمام هذا القرار الذي يعني تحطيم جهاز تطلب إنشاؤه سنوات من التضحية لاستخدامه في خوض المعركة الفاصلة ضد النظام الاستعماري، فغمرته مشاعر المرارة مثل رفاقه المساجين. وحدث أن نصحه رجل يحظى بثقته التامة، هو هاشمي حمود[6]، بأن يسعى للجوء إلى القاهرة في انتظار أيام أفضل. وبدا حينئذ أن الحصول على وثائق السفر قد يكون أسهل في باريس. ولما استشير محمد يزيد في الموضوع، و كان يومئذ المسؤول السري لفدرالية ح.ا.ح.د، وافق على أن يتكفل بذلك. وهكذا حل عمر بفرنسا في صيف 1952 وراح ينتظر! أليس للفدرالية من وسيلة لإيجاد جواز سفر؟ هل أن لها انشغالات أخرى؟ ومرت الشهور وخلالها اتسعت هوة الخلاف بين أنصار مصالي وأنصار اللجنة المركزية. ولم يعد هذا المسؤول القديم في المنظمة الخاصة يشعر بالمرارة فقط بسبب هذا الخلاف بل تبخرت أوهامه وأحس

بالإحباط. ولما كان عليه أن يكسب قوته، اشتغل كبائع في مغازة "بون مارشي" في "سافر بابيلون" بعد أن عمل في مهن مختلفة كعون تجاري. في هذه الفترة علم بانعقاد مؤتمر المصاليين في شهر جويلية بهورنو في بلجيكا وبمؤتمر المركزيين في الجزائر وباندلاع ثورة نوفمبر.

اتصل به علي محساس حوالي نهاية ديسمبر1954، لكن هذا الأخير عاد إلى الاختفاء بسرعة، فحرم عمر من كل اتصال مفيد. وخلال ذلك، كان الكفاح يبدو قد انطلق بجدية في الجزائر؛ فلم يبق ضمن المناضلين الذين كافحوا من أجل استقلال الجزائر في فترة من فترات حياتهم، أي أحد يشعر بالارتياح و هو على هامش المعركة. ومهما كانت الخيبات السابقة، قرر عمر أن يتبوأ مكانه في المعركة. و قد طرأت مشاكل شخصية استدعت تنقله إلى المغرب أين أمضى بعض الوقت، و كان خلال ذلك يبحث عن وسيلة للانضمام إلى حركة المقاومة، فالتقى مع هارون الذي كان قد أسس مع الدكتور دمرجي النواة الأولى لـ(ج ت و) تحت غطاء ودادية الجزائريين في المغرب. وتعززت قيادة هذه المنظمة بسرعة عند قدوم سي علال (الطيب الثعالبي)، إلى درجة أنها شكلت في وقت قصير فدرالية لـ(ج ت و) بغرب المغرب واستغلت كفاءات بوداود العملية في الحين للمساهمة في ذلك. وهكذا عين مسؤولا عن التنظيم في مكناس وفاس وتازة، لكن لفترة قصيرة، لأن متطلبات الكفاح فوق التراب الوطني فرضت تبديله إلى مصلحة الإمداد التي كانت يومئذ بصدد الإنشاء. (7)

بعد تحويل الطائرة(8) في 22 أكتوبر 1956 وجه بوصوف قائد الولاية الخامسة الذي كانت له اليد الطولى في منظمة (ج ت و) في المغرب، استدعاء عاجلاً إلى كافة الإطارات لحضور اجتماع هام. و في طريقه إلى الاجتماع، كان الدكتور إدريس(9) المسؤول العام للإمداد يقود سيارته التي اصطدمت بحاجز أحد الجسور وهوت في الوادي، فكادت تودي بحياة ركابها ومنهم سي منصور وبن إبراهيم وشاوي بودغن. وأصيب بوداود إصابة خطيرة ظل عاجزا عن النشاط لمدة ستة أشهر. و ما كادت

فترة النقاهة تنتهي حتى صادف ذلك مجيء عبان رمضان إلى المغرب تاركًا العاصمة بعد معركة الجزائر. ولما علم بتواجده في المنظمة طلب لقاءه.

التقى الرجلان في تيطوان بداية جوان 1957 و كان قد مر على آخر لقاء بينهما تسع سنوات كاملة؛ مما جعل الحديث بينهما يطول. و قد شرح بوداود مسيرته السياسية بينما كان عبان يستمع ويفكر في نفس الوقت في الأخبار التي وصلته من باريس. فقد تم تفكيك فدرالية (ج ت و) بفرنسا واعتقل أغلبية أعضائها. ولم يكن يبدو له أنه يوجد من بين الذين نجوا من الاعتقال من لديهم الحزم الضروري لتطبيق برنامج العمل الذي يفكر فيه.

"هل تريد تولي إدارة فدرالية (ج ت و) بفرنسا؟"

وأجاب عمر بكل بساطة: "أقبل". و هو جواب لم يكتنفه فرح مفرط و لا تحفظ محتشم بل يترجم استعداده للقيام بالمهمة التي عهدت بها إليه لجنة التنسيق والتنفيذ.

وبعد أن وافق الأعضاء الآخرون على الاقتراح أكد له عبان التعيين حسب الوثيقة التالية:

جبهة التحرير الوطني (ل ت ت)

تحويل

بقرار من (ل ت ت) بتاريخ *10* جوان *1957* يعين الأخ عمر مسؤولا لفدرالية فرنسا. وعلى الأخ الصادق، الذي ينوب الآن عن الأخ مراد الموقوف مؤخراً، أن يسلم جميع السلطات للأخ عمر الذي عليه أن يلتحق بباريس دون تأخير.

ع/ (ل ت ت) الإمضاء رمضان

(ختم جبهة التحرير الوطني)

سافر مسؤول الفدرالية الجديد حاملا جواز سفر باسم بناني، تاجر مغربي في فاس، مزودًا بمبلغ مالي مقداره مائتا ألف فرنك فرنسي. و كان سفره من تيطوان

في اتجاه مدريد، المرحلة الأولى الإجبارية التي يتصل فيها "بأنجيل"[10]، عميل جبهة التحرير الوطني في عين المكان. و قد طويت وثيقة التعيين مرات متوالية حتى صارت في حجم عود الثقاب، ثم دسها في طوق قميصه كما يدس المساك لشد النسيج. وهاهو السيد بناني على استعداد لركوب قطار مدريد- هنداي- باريس حيث وصل بلا عوائق في اليوم الموالي.

قبل مغادرة تيطوان، تلقى عمر تعليمات من بن خدة الذي كان موجوداً بها مع دحلب وعبان، مفادها أن لا يلتقي مع أحد من معارفه القدامى. وأما بخصوص إقامته خلال الأيام الثلاثة الأولى، فقد أعطاه ثلاثة عناوين مضمونة. لكن بناني حيثما دق على الباب يزعم "من يرد عليه أنه لم يفهم شيئا من كلمة السر التي يتفوه بها بعد تقديم نفسه". ولم يبق أمامه غير اللجوء إلى رفيق فرنسي قديم كان يعرف عمر كمستخدم تجاري ويجهل كل شيء عن نشاطه الجديد. بعد ذلك بعدة أيام وجد ملجأ عند صديق طفولته سعيد سلايمي، الذي كان أصيل تورقة مثله وأحد قدامى ح.ش.ج و كان آنذاك مندوبا نقابيا في لجنة شمال إفريقيا لدى نقابة سي جي تي CGT بمصانع رونو. فمن سلايمي توصل إلى بلقاسم بن يحي[11] ومنه إلى المحامي بومنجل، عضو اللجنة الفدرالية والناجي من الاعتقالات السابقة. ومنه توصل إلى "الأخ الصادق" (الطيب بولحروف) المسؤول المؤقت للفدرالية. و كان من بين الذين نجوا من أعضاء لجنة الفدرالية: بولحروف المكلف بالصحافة وبومنجل المكلف بالاتصال وقدور العدلاني (الذي اعتقل أثناء سفره إلى ليون في مهمة تفتيش تنظيمي) وعبد الكريم سويسي[12] وحسين منجي[13] وكذلك سعيد بوعزيز القادم حديثا من الجزائر. غير أنه و في زمن قصير، انخفض عدد أعضاء اللجنة بفعل القمع و تبديل المهام: فقد اعتقل السويسي ومنجي والتحق بومنجل بتونس ليوضع تحت تصرف ل ت ت، واستدعي بولحروف إلى القاهرة من طرف الدكتور لامين دباغين الذي كان يومئذ مسؤول الوفد الخارجي لـ(ج ت و). لذلك قررت اللجنة زيادة أعضائها، فاستدعت مسعود قروج مسؤول التنظيم في شمال فرنسا ومحمد حربي عضو لجنة الصحافة. لكن الأول انتقل بعد عدة أشهر إلى المغرب واستدعي

حربي هو أيضا إلى القاهرة[14]. لذا فضل عمر بوداود أن يتعرف جيدا على أحسن الإطارات الذين سيعمل معهم قبل أن يعيد تنظيم الفدرالية تنظيمًا كاملاً ويجعلها أداة المعركة المنتظرة من طرف قيادة الثورة.

وكان أولهم ذلك الرجل المرشح للعمل المسلح، كما تدل على ذلك كل المؤشرات، و هو سعيد بوعزيز. كان وطنيًا منذ الطفولة ومناضلاً في (ح.ا.ح.د) ونقابيًا في فرنسا ما بين 1952 و1954. أوقف في سبتمبر من السنة الموالية ونقل إلى سجن بريروس ثم استفاد بعد ستة أشهر من الحرية المؤقتة، فالتحق في الحال بالولاية الرابعة حيث صار ضابطًا. كلفه العقيد الصادق بتكوين منظمة مسلحة قادرة على أن تخوض المعركة فوق التراب الفرنسي لمحاصرة الخصم طبقًا للظروف المحلية. فضلاً عن ذلك وبمجرد وصوله، وضع السويسي تحت تصرفه خلايا المنظمة الخاصة التي كونها وعهد إليه العدلاني بالمجموعات الفدائية الأكثر تجربة التي تتوفر عليها المنظمة السياسية - الإدارية.

وأما قدور العدلاني، فكان يشغل بطبيعة الحال وظيفة التنظيم ضمن اللجنة التي ترأسها بولحروف في مارس 1957. إنه مناضل متمرس على المسائل التنظيمية. و كان منذ 1945 عضوًا في خلية ح.ا.ح.د في رويسو (العناصر حاليا) قبل أن يرقى بسرعة إلى رئيس مجموعة. وبعد أربع سنوات، هاجر إلى فرنسا على غرار كثير من شباب ذلك الوقت واستقر في ليفان بناحية بادكالي وصار عضو لجنة القسمة مكلفا بالمالية على الخصوص. و في بداية 1950 أجرت فدرالية فرنسا لـ(ح ا ح د) اختبارا للقبول في وظيفة مناضل دائم لعدد من المناضلين، فنجح قدور في الاختبار وعين بعد ذلك بقليل مسؤو لا جهويًا على منطقة الوسط، و هو إقليم يمتد من أنيماس بالحدود السويسرية إلى الأطلسي غربا ويشمل على الخصوص تجمعات الجالية المغاربية في ليون وكليرمون فيرون وروان و منتلوسون. وبعد سنتين، أجريت حركة تبديل بين الإطارات أدت إلى تعيين العدلاني في الشمال مكان بن فرحات الذي حول إلى الجنوب. أما منطقة الوسط فقد عادت إلى عبد الرحمن غراس؛

وهكذا شغل العدلاني منصبه من 1952 إلى 1954 تاريخ انفجار الخلاف داخل (ح ا ح د) والذي انتقل أخيرًا إلى علم القاعدة النضالية بمناسبة الندوة السنوية التي عقدت في شهر فيفري بقاعة غرانج أوبيل بباريس. في هذا الوقت قام محمد بوضياف، مسؤول التنظيم على مستوى الفدرالية، رفقة نائبه ديدوش مراد(15) بمغادرة فرنسا باتجاه الجزائر لينطلقا قلبا وقالبا في تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل. وحينئذ تفككت لجنة الفدرالية وعارض أغلب أعضائها مصالي وأعفي جميع الدائمين من مهامهم.

وجاء أول نوفمبر ليفاجئ العدلاني و هو في وضعية "دائم معفى من مهامه". وعلى غرار أغلب مناضلي (ح ا ح د) الذين لم يكونوا على علم بأمور اللجنة الثورية للوحدة والعمل و (ج ت و)، طرح على نفسه سؤالا: "من استطاع أن يفعل هذا؟" وحاول قدامى الإطارات أن يتحسسوا من أي اتجاه تهب الريح. كما حاول العدلاني الشيء نفسه. لذا أعاد ربط الاتصال بطربوش و غراس و بن سالم بعد عدة أشهر. وهاهو مسؤول المنطقة السابق في (ح ا ح د) يستأنف الخدمة كمجرد مناضل في قاعدة (ج ت و)، لكن الأمور اتخذت يوم ذاك وجهة أخرى. فحرب التحرير اندلعت فعلا وصار غراس، الذي كان زميلاً له في نفس الرتبة قبل سنة، عضوا في "لجنة الأربعة". و في جويلية 1955 عين العدلاني، بموافقة الثلاثة الآخرين نائبا لغراس بمنطقة الوسط وأرسله إلى سانت إيتيان. ثم نقل بعد ستة أشهر إلى ليون مسؤو لا بمنطقة الوسط-جنوب التي تشمل التجمعات الجزائرية في ليون و مرسيليا و كوت دازير و كل منطقة وسط فرنسا الممتدة من آنسي إلى شاطئ الأطلسي. وبهذه الصفة استدعي من طرف لبجاوي مسؤول الفدرالية الجديد إلى اجتماع ديسمبر 1956 بباريس حيث أبلغ بتعيينه مسؤولا للتنظيم بهذه الفدرالية. وبعد الاجتماع عاد رأسا إلى ليون للإشراف على إضراب الثمانية أيام. و في نهاية فيفري لما رجع إلى باريس لممارسة مهامه الجديدة كانت "دي. أس. تي" قد انطلقت في عمليتها الواسعة يوم 26 من الشهر و ألقت القبض على العديد من أعضائها و لم يجد سوى بولحروف يساعده بومنجل و منجي و السويسي.

وكان عبد الكريم السويسي المولود في عنابة، قد ترعرع في وسط متأثر كله بالأفكار الوطنية. و كان مع أقرانه من الأطفال المراهقين يملأ المدينة بكتابات تردد شعارات ذلك الوقت على شاكلة: "أطلقوا صراح مصالي". أوقف سنة 1954 بتهمة المساس بأمن الدولة و مثل أمام محكمة... الأطفال، لأنه لم يبلغ سن الرشد. و بعد مدة صار رئيس مجموعة، ثم مسؤو لا مبتدئا في (ح ا ح د)، وبعدها عضوا في لجنة وطنية لمحاربة البطالة أنشئت تحت إشراف الحزب. قدم إلى فرنسا مع انفجار الأزمة داخل (ح.ا.ح.د) في فيفري 1954 و هو ما لم يسهل اندماجه في الهيكل النظامي للحزب. لذا عاد إلى الجزائر بعد عدة أشهر وشارك في اللجنة الثورية للوحدة والعمل. وبعد انفجار الثورة أوقف ثم أطلق سراحه بعد عدة أيام.

في نهاية نوفمبر سافر من جديد إلى فرنسا واتصل ببوجمعة أميني وطربوش لتصيب وتوسيع (ج ت و) الناشئة. و كان هذا الأخير الرجل المؤهل للقيام بذلك لأنه كان مكلفا من طرف بوضياف باسم الوفد الخارجي بإنشاء (ج ت و) في فرنسا. وهكذا سيستأنف عبد الكريم السويسي النضال من القاعدة في (ج ت و) على غرار قدامى (ح.ا.ح.د).

وفي أفريل 1955 عين نائبا لأحمد دوم مسؤول منطقة باريس و هي المسؤولية التي تحملها إلى غاية أوت 1956 تاريخ اعتقاله أول مرة. وبعد ثلاثة أشهر منح الحرية المؤقتة فاستأنف نضاله بسرعة، عاملا على إنشاء نواة منظمة خاصة مكلفة على الخصوص بالعمل المسلح. و بذل السويسي جهودا حثيثة في البحث عن الأسلحة، ساعده في ذلك أحمد عماري وصالح بوشمال اللذين سقطا فيما بعد تحت رصاص كومندوس (ح.و.ج). ذلك أنه كان يستحيل أن تستمر الخلايا الأولى لـ(ج ت و) في مواجهة (ح و ج) من دون سلاح و هي التي كانت عازمة على سحقها في المهد. و في هذا الإطار أنشئت أيضا مصلحة متواضعة للإمداد، و قد أنجز أحد رجالها، و هو سليم رياض[16] مهمة ناجحة في إيطاليا. و سمحت عملية "بيريطا" هذه بالحصول على حصة أولى من المسدسات بثمن معقول، إذ

كانت في غاية الأهمية بالنسبة لـ(ج ت و) التي كانت في مرحلة تنظيم نفسها.

ثم كانت "بيريطا 2" أقل نجاحًا، لأن السلاح و إن دخل بلا عوائق من إيطاليا إلى فرنسا إلا أن الشخص المكلف بإيصاله إلى منطقة باريس فضل إرساله من نيس بواسطة القطار مع الأمتعة. و لدى نقل الأمتعة حين وصولها إلى محطة باريس، تحطمت حقيبة ثقيلة و تفرق محتواها، فتبعثر على الأرض خمسون مسدسا مع ذخيرته. و بمجرد ما علمت الشرطة نصبت كمينا و بقيت في الانتظار، فأوقف عمر لالوت و انكشف أمر العديد من الأعضاء.

كانت مجموعة الإمداد على قلة عناصرها تشمل مناضلين قدامى مثل بشير بومعزة وإبراهيم من سوق أهراس ومحمد زواوي وغيرهم، جاؤوا من أوساط مختلفة[17]. وكانت المجموعة تسعى لإقامة فروع لعبور الحدود سريا و الحصول على مخابئ و كل ما تتطلبه منظمة سرية. و لم يكن الوقت كافيًا لسويسي كي يحقق الأهداف المبتغاة لأنه اعتقل مرة ثانية في أوت 1957.

وفي المحكمة لم تستطع النيابة إثبات أية تهمة ضده، فأفرج عنه. و بمجرد إطلاق سراحه علم من المنظمة أن الشرطة تبحث عنه لإرساله هذه المرة، فيما يبدو، إلى أحد المحتشدات. فالتحق في الحال ببلجيكا ثم ألمانيا بفضل مساعدة فروع المنظمة. و في ماي 1958 عرض عليه بوداود مسؤولية المالية ضمن لجنة الفدرالية. كما أشرف فيما بعد على الودادية العامة للعمال الجزائريين والفرع الجامعي [18].

كان الشعور الوطني في سنوات 1945- 1950 قوي الانتشار بين شباب العاصمة البالغين 20 سنة و العديد منهم كانوا يرغبون في الهجرة. و كان سعيد سلايمي، المناضل المؤمن بأفكار (ح.ش.ج)، من الأوائل الذين أقدموا على الهجرة. صار عاملا بمصانع رونو في باريس وجعل من سكناه ملتقى لتوافد أصدقائه من الجزائر، لأنهم كانوا على يقين من أنهم سيجدون في غرفته المحطمة السقف، الكائنة في رقم 48 رصيف سيلستين، مأوى مؤقتا ووجبة حساء. وهكذا استقبل في

سنة 1948- من بين وافدين آخرين- صديق طفولته هارون الذي كان يأمل في الحصول على عمل ومواصلة دروس لنيل شهادة ليسانس في الحقوق كان قد بدأها في كلية الجزائر. كان سلايمي شديد الحماس للقضية الوطنية وجر صديقه إلى العمل النضالي. و في غرفة الطلاب الصغيرة الكائنة في رقم 10 شارع Temple كانا يعلقان على المقالات التي تنشرها الجزائر الحرة ويحضران التجمعات في قاعة جمعية المعارف ويشاركان في المظاهرات ضمن صفوف (ح ا ح د) بمناسبة استعراضات أول ماي و14 جويلية؛ ويذهبان إلى مطعم "عند صافي" و هو مطعم متواضع في الدائرة الرابعة يرتاده زبائن وطنيون في الأغلب، أو إلى رقم 22 شارع غزافيي بريفا أين توجد مكاتب النائبين مزغنة وخيضر في الطابق الأول. و في هذه المكاتب سوف تنشأ في نوفمبر 1951 لجنة جزائرية مكلفة بتحضير استقبال الوفود العربية والإسلامية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كان مقرها في باريس. ونظمت اللجنة فعلاً استقبال الوفود من طرف مصالي يوم 2 ديسمبر في شانتيني وحضرت مظاهرة هامة في ملعب فيلودروم ليوم 8 ديسمبر. لكن المظاهرة منعت وضرب المشاركون بالعصي.

بعد ذلك بقليل، انتشرت الشائعات المتعلقة بجنون العظمة الذي أصاب مصالي والخلاف العميق الحاصل بينه وبين اللجنة المركزية. ولم يبق ذلك منحصرًا في دوائر المسؤولين الكبار، بل انتقل إلى القاعدة. فأمام تفكك (ح ش ج - ح ا ح د)، الأداة الوحيدة القادرة في نظر المناضلين على انتزاع الاستقلال الوطني، حلت الخيبة محل الأمل في المصالحة. لذا فعندما انطلقت الرصاصات الأولى لثورة 1954 سعى منصور بوداود وعلي هارون، المتواجدين وقتئذ في المغرب، إلى المشاركة في الكفاح وتم الاتصال بالمقاومة في القبائل التي كانت تطالب بمساعدة مادية ومالية وخصوصا بالسلاح. وأثناء ذلك، انتخب الدكتور دمرجي[19]، طبيب العيون في الرباط، رئيسا لودادية الجزائريين في المغرب وهارون رئيسا لفرع فاس. وبدفع من القيادة الجديدة، أشرفت الودادية على نشاطات الخلايا الأولى لـ(ج ت و). وهكذا تم جمع كميات معتبرة من السلاح أوصلت إلى منطقة وهران (قبل أن تصبح ولاية)؛ واتصلت عناصر

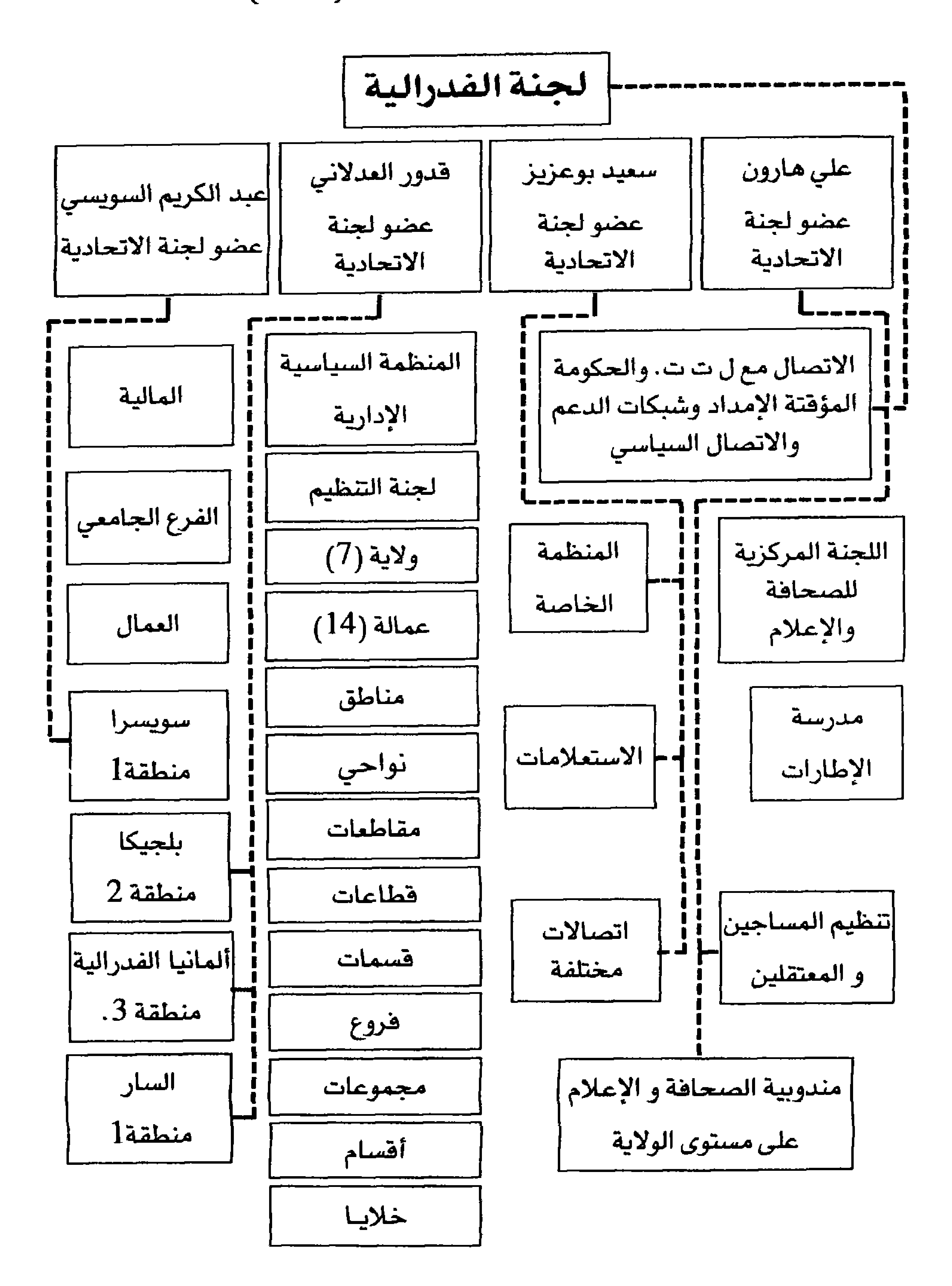
من الودادية بوحدة للرماة الجزائريين المتوقفة في ميناء لوتي و كانت النتيجة فرار الوحدة بالأسلحة والأمتعة. و قد مكثت الوحدة بعض الوقت في فاس الجديدة، ثم التحقت بعد ذلك بالمقاومة في وهران. كما اتصل هارون بواسطة أصدقاء بمولاي الحسن بن إدريس العلوي، باشا مكناس، الذي سلمه كل الأسلحة القديمة للحرس المدني هدية "للاخوة الجزائريين" بعد أن جدد الحرس المدني تجهيزاته. و كانت الكمية عبارة عن عربتين من السلاح. ونظم رئيس هذا الحرس لقاء مثمرًا لمنصور بوداود وعلي هارون مع العقيد بن ميلود من جيش التحرير المغربي، الذي سلم "للمكافحين الجزائريين"، بلا مقابل، معسكر خميسات الذي لم يعد في حاجة إلى استعماله. ولذا لما جاء سي علال[20] ربيع 1956 إلى المغرب "لتصيب (ج ت و)" وجد منظمة قد شرعت في العمل. ومع ذلك، كان التنسيق يبدو ضروريا، فاقترح سي علال- دون أن يفرض رأيه- أن تعين المنظمة القائمة ممثلين ليتصلوا "بكبار مسؤولي (ج ت و) من أجل تحديد الصلاحيات وتحديد وضعية خلايا الجبهة في المغرب بالنسبة للهيكل العام للثورة". فتم اقتراح دمرجي وهارون وفاصلة للذهاب إلى الخارج. والتقى الرجال الثلاثة في شهر أفريل بمدريد مع بن بلة وبوضياف والدكتور لمين دباغين. وخلال الاجتماع تقرر إنشاء فدرالية (ج ت و) في المغرب وعلى رأسها سي علال. و في الأسابيع الموالية التحق بوضياف بالمغرب ونصب قاعدة في تيطوان عهد فيها إلى "ثامي"[21] بإدارة جريدة "المقاومة الجزائرية" (الطبعة ب).

وتكونت هيئة التحرير من أحمد عياد عبد اللي وحسين بوزاهر (المدعو سليم) وعلي هارون ومحي الدين موساوي[22]. وظهرت الجريدة باللغتين العربية والفرنسية إلى غاية جويلية 1957 تاريخ قدوم عبان رمضان إلى تيطوان ورغبته في توحيد الصحافة المكتوبة لـ(ج ت و). فقرر تغيير "المقاومة الجزائرية" إلى "المجاهد"، فتدعمت هيئة التحرير بوصول فرانز فانون ورضا مالك ومحمد الميلي. و في سبتمبر انتقلت إلى تونس حيث صدرت الجريدة تحت إشراف عبان.

عاد فريق تحرير المجاهد من ساقية سيدي يوسف، القرية الصغيرة في الحدود التونسية الجزائرية، وهناك شاهد الدخان المتصاعد من آثار القصف الذي قامت به في اليوم السابق طائرات الجيش الفرنسي. وعند العودة كانت في انتظارها رسالة من (ل.ت.ت) تقول: "ثامي مدعو للالتحاق بمدريد فورًا. التعليمات تعطى له في عين المكان"، وطبق الأمر في الحال. والتقى هارون في الأسبوع الموالي في مدريد بعمر بوداود الذي أخبره بتعيينه مسؤولا للصحافة والإعلام في فدرالية فرنسا. فالتحق بمنصبه ومارس هذه الوظيفة إلى نهاية الحرب.

في ربيع 1958 قدر عمر بوداود أن الفريق منسجم بدرجة كافية، و هو يستطيع من الآن أن يرسم بثقة، آفاق العمل و توزيع المهام على مساعديه. كان بوداود، و هو الأكبر سنا في المجموعة، يبلغ 34 سنة والأصغر فيها هو عبد الكريم الذي يتجاوز الـ 23. في هذه المرحلة من العمر كان كل شيء قابلا للتحقيق حتى وإن كان المشروع جسورًا و كانت مدة المعركة غير محددة. وبعد ذلك وافقت (ل.ت.ت) على التركيبة النهائية للجنة الفدرالية. فكان على رأسها عمر بوداود و في التنظيم السياسي قدور العدلاني، المناضل المحنك في هذا المجال، وسعيد بوعزيز رئيسا للمنظمة الخاصة وعلي هارون في الصحافة والإعلام بعد أن حول من تونس وكلف عبد الكريم السويسي، المفرج عنه من جديد، بالمالية في الفدرالية. و كانت "لجنة الخمسة" هذه هي نفسها التي واصلت العمل إلى غاية الاستقلال[23].

توزيع المسؤوليات ضمن لجنة الفدرالية (1961)



الهوامش

(1) - جاء هذا في حديث أدلى به فرنسيس جونسون إلى هارفي هامون وباتريك روتمان، "حاملو الحقائب"، منشورات ألبان ميشال، 1979، ص.، 86 ومنشورات سوي، سلسلة "نقاط تاريخية".

(2) - حكم عليه بالسجن مدى الحياة بعد الطعن في الحكم الأول سنة 1945 . خرج من السجن بعد وقف القتال في سنة 1962 . اصبح وزيراً للعمل بعد الاستقلال.

(3) - عمار حداد المدعو "عمار زرق العين"، عضو نشط في المنظمة الخاصة. حكمت عليه محكمة البليدة غيابيًا بالإعدام من أجل هذه القضية، ثم حكمت عليه من جديد محكمة وهران غيابيًا يوم 21 جويلية 1952 إلى جانب بن بلة وآيت أحمد وخيضر و بوجمعة سويداني وغيرهم، بالأشغال الشاقة من أجل قضية بريد وهران. استطاع الفرار من الجزائر والالتحاق بباريس مع عمر بوداود، ثم سافر إلى القاهرة. كان خلال الحرب مسؤول الإمداد ثم مسؤول قاعدة طرابلس بليبيا.

(4) - محكوم عليه مدى الحياة.

(5) - يفترض فيها (المنظمة الخاصة) تحضير الكفاح المسلح من أجل الاستقلال طبقًا لأهداف حزب الشعب الجزائري.

(6) - عضو اللجنة المركزية لـ(ح ش.ج)، استشهد في الجبل.

(7) - البحث عن السلاح و شراؤه ونقله إلى الداخل.

(8) - راجع الإحالة ص 27 وأدناه ص 385-386.

(9) - الاسم الثوري للدكتور غرنيش من مغنية.

(10) - محمد يزيد، عضو سابق في المنظمة الخاصة. كان آنذاك يرأس فرع (ج ت و) في مدريد.

(11) - صار فيما بعد عضو اللجنة المركزية للصحافة والإعلام الملحقة بلجنة الفدرالية- مدرس في مدرسة إطارات الجبهة، وبعد الاستقلال سفير الجزائر في عدة بلدان.

(12) - رغم مسؤولياته لم يثبت ضده أي دليل. اعتقل في أوت 1956 واستفاد من الحرية المؤقتة بعد ثلاثة أشهر. اعتقل من جديد في أوت 1957 وأطلق سراحه في ماي 1958 . استأنف مهامه في لجنة الفدرالية وغادر فرنسا بعد أسبوع.

(13) - عضو سابق في اللجنة المركزية لـ(ح ش ح - ح ا ح د) تم اعتقاله وبعد الإفراج عنه كلف بالتدريس في مدرسة الإطارات للجبهة في ألمانيا الاتحادية. عين بعد الاستقلال سفيرا للجزائر ثم مديرا في وزارة الشؤون الخارجية.

(14) - راجع: التوضيحات بعد الطبعة الأولى ص 511.

(15) - راجع الملاحق، الوثيقة رقم 01 وفيها قائمة إطارات فدرالية فرنسا لـ (ح ا ح د) غداة الخلاف.

(16) - هو اليوم مخرج سينمائي.

(17) - مثل آيت يسعد المدعو "فيليب دانغ" و صالح حجاب المدعو "صالح فيسبا".

(18) - راجع الفصل الرابع "العمال والطلبة".

(19) - سقط في ميدان الشرف بالحدود المغربية سنة 1957.

(20) - هو الاسم الثوري للطيب الثعالبي العضو الإضافي في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مؤتمر الصومام، مسؤول فدرالية (ج ت و) في المغرب ثم فدرالية تونس.

(21) - الاسم الثوي الذي يطلقه بوضياف على هارون.

(22) - راجع التوضيحات بعد الطبعة الأولى ص 511.

(23) - راجع التوضيحات بعد الطبعة الأولى ص 511.

الفصل الثالث

"النظام"

أو المنظمة السياسية الإدارية

كانت الجالية الجزائرية في أغلبيتها الساحقة تحت تأثير مصالي لأن ح.و.ج المنبثقة عن انشقاق (ح ا ح د) كانت هي وحدها الموجودة كحزب سياسي منظم. فلا غرو إذن أن تفاجئ طلقات نوفمبر الجالية الجزائرية التي لم تكن تنتظرها، وأن تتبنى (ح و ج) بقوة، شرف الأمر بإطلاقها. و قد ادعت ذلك بنفس القدر الذي شعرت به أنها غريبة عن الكفاح المسلح. لذا كان هدف (ج ت و) تنبيه الجالية الجزائرية إلى الخداع المصالي. فوجب على الرواد أن يجوبوا البلاد، موجهين نداءهم إلى معارفهم الشخصيين وأفراد عائلاتهم وأصدقائهم أولا، لفتح عيون المناضلين الذي أخضعوا للاستسلام لكاريزماتية الزعيم الوطني الكبير. فكان لابد من تنويرهم أولا، ثم حثهم على ترك صفوف (ح و ج)، وأخيرًا هيكلتهم. وكانت هذه الفترة أحلك وأشد اقتتالا في حياة الجالية التي كانت ممزقة بين (ح و ج) وبين (ج ت و). [1]

وهكذا كان على الفدرالية أن تعكف على تنظيم كل هذه الجالية في صفوف (ج ت و). ومن أجل هذا الغرض وجب الشروع في عمل سري لتأطير كل التجمعات ذات الكثافة السكانية الجزائرية ابتداء من نهاية 1957[2]. و كان على هذا التأطير أن يضع حدا للتجنيد العشوائي الذي كان مطبقا لحد الآن، خصوصًا التجنيد الشفوي أو عن طريق العلاقات. كانت هذه الطريقة في التجنيد تعتمد على مقاييس "شخصية" وليست "جغرافية"؛ فقد كان كل واحد ينخرط في الخلية المكونة من معارفه. إن مثل هذه التكتلات لا تسمح بالتأكد من أن جميع الجزائريين الساكنين في القطاع مقيدون في قوائم "النظام". وقد أوضح هذا الأمر أحد المناضلين الأوائل قائلا: "بعد أن بدأت النضال من القاعدة أصبحت سنة 1956 رئيس قطاع في حي Beauharnais بالدائرة 11. وكان يوجد تحت إمرتي عناصر سواء من هذه الدائرة أو من الدوائر 12 و17 و20 بل ومن أحياء في دوائر أبعد. في سنة 1957

شرع في تطبيق التأطير وتقرر التقسيم الجغرافي، فكان على كل واحد أن يناضل في المستوى التابع لقطاع سكناه. وتلقينا تعليمات لإجراء التحويلات الضرورية، فكنا نترك الحرية للمناضلين الذي يذهبون إلى مكان آخر ونستقبل آخرين في هيكلنا النظامي. فأصبح قطاعي يمتد فقط على الدائرة 11 ويشمل حينئذ 500 عنصر" (3). وهكذا بدأ "نظام" (ج ت و) يتسع شيئا فشيئا عبر فرنسا كلها. إن عمل الهيكلة هذا الذي كان كثيفًا ودائمًا، والمجهود المتواصل من أجل التأطير الرامي إلى بسط نفوذ كامل وصارم على الجالية المهاجرة، أدى إلى تجنيد شامل ومنسجم لأعضاء الجالية الذين يلتقي بهم المروّج لأفكار (ج ت و) في مهامه. و كان لابد من ترتيبهم في "أصناف" حسب درجات إيمانهم بالقضية وقدرتهم على الالتزام وقابليتهم للكفاح. ويسمح هذا التصنيف أيضًا للمجند الجديد عند انتقاله من صنف إلى آخر، بتقوية إرادته وترسيخ أفكاره أو الوقوف على حدود إمكانياته. وهكذا فإن العنصر المجند حديثًا يمر عمو ما على مراحل متتابعة: متعاطف، فمنخرط، ثم مناضل.(4)

تمثل فئة المتعاطفين العدد الأكبر من القوة العددية للجبهة، أي حوالي 50%. ونجد في هذا الصنف عناصر قادمة من آفاق متنوعة كثيرًا، خصوصًا في بداية التأطير. ويمكن أن يتسرب بين المهاجرين المجندين من يأتون للاختفاء تجنبًا لكل اتصال مع الوطنيين، وهم أشخاص غير موثوق فيهم، يكونون أحيانًا جواسيس في خدمة الإدارة أو مصاليين. فكان لابد من إخضاعهم على نحو ما لتدريب إعدادي يسمح بترتيبهم في صنف، ثم الشروع بعد ذلك في تلقينهم التربية السياسية. فالمتعاطف إذن هو الذي يطلب أو يقبل الانضمام إلى (ج ت و) ويحضر الاجتماعات التي تعقد في مستواه، ويقرأ وينشر كتابات المنظمة ويهتم بصفة عامة بتدرجه في النضال، ويدفع بطبيعة الحال اشتراكاته ويقبل بانضباط الجبهة وسلطتها.

كما يمثل المتعاطفون عمليا، حماية لابد منها للمناضلين؛ ففي غياب الشعب الذي يتحرك بينه المناضل الثوري "كالسمكة في الماء"، فإن المتعاطفين يمثلون ستارًا للمناضلين الملتزمين، خصوصًا الإطارات والمجموعات المسلحة.

وإذا ترقى المتعاطف درجة صار منخرطًا، وتعد هذه مرحلة فرز يتم خلالها اختيار المناضلين من بين المنخرطين. وبالإضافة إلى المقاييس التي يفترض أنها تتوفر في المتعاطفين، فإن المنخرطين يقبلون المشاركة في التكوين النظري والعملي الذي يسمح، بحسب الحاجة، بانتقاء أفضل العناصر وترقيتهم إلى مناضلين. فالمتعاطفون مؤطرون من طرف المنخرطين وهؤلاء من طرف المناضلين؛ وبهذه الطريقة تقوم فئة المنخرطين بخدمات جليلة في مجال أمن الإطارات التي يتم اختيارها بالضرورة من بين المناضلين.

غير أن المناضلين هم الذين لعبوا الدور الرئيسي في منظمة فدرالية (ج ت و) بفرنسا وكانوا ينجزون المهام المختلفة الأشد خطورة، مما جعلهم العنصر المحرك للجالية الجزائرية التي كانوا، بلا نقاش، طليعتها في المعركة.

إن البنية الرأسية للمنظمة تأخذ بعين الاعتبار الانتشار الجغرافي للجالية الجزائرية فوق التراب الفرنسي، ويكون ذلك بصفة مستقلة عن البنية الأفقية، أي عن التصنيف إلى متعاطف و منخرط و مناضل. و معنى ذلك أن تقسيم التراب لا يتم طبقا للاتساع الجغرافي بل لكثافة تجمعات العمال المهاجرين، و هو ما يتطلب احترام عدة مبادئ: التوزيع المتساوي للمهام، التوازن في الوسائل البشرية وتعادل المسؤوليات في كل مستوى ابتداء من القاعدة (الخلية) إلى القمة (الولاية).

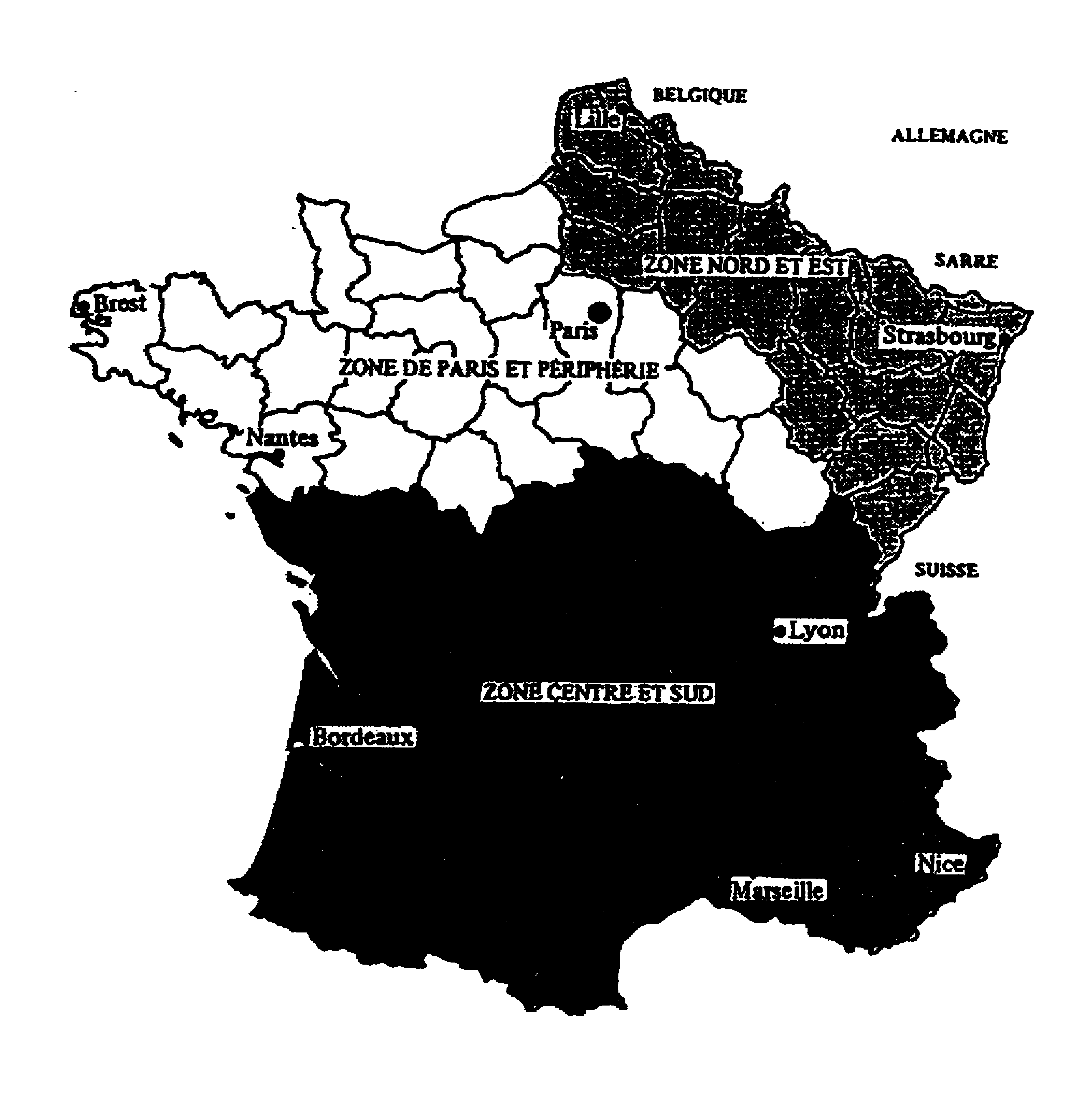
وهكذا ففي 1957 كان مجموع الأعضاء في (ج ت و) البالغ عددهم 20.000 موزعين على ثلاثة مناطق: "باريس وضواحيها" ثم منطقة "الوسط" مع ليون ومرسيليا وأخيراً "منطقة الشمال و الشرق". و كانت كل منطقة في هذه الفترة مقسمة إلى نواحي و أقسام و قسمات و فروع و مجموعات و خلايا. و قد راعى هذا التقسيم تخفيف العبء على المستويات القاعدية لتجنب الصدامات مع أجهزة القمع. فالخلية كانت تضم ثلاثة مناضلين وعلى رأسها مسؤول الخلية، والمجموعة متكونة من ثلاث خلايا على رأسها مسؤول المجموعة، وثلاث مجموعات تحت مسؤولية رئيس الفرع[5]. ويمكن لكل مستوى في الترتيب العضوي أن يشتمل على أكبر عدد من المستويات الأدنى منه مباشرة (كاشتمال القسمة على أكبر عدد من الفروع مثلا) و ذلك متى كان للمسؤول الإمكانيات المضمونة لجمع رجاله. ومع امتداد (ج ت و) التي حققت ابتداء من 1958 تفوقا نهائيا

على (ح و ج) وبالتالي أصبح لديها رقابة شبه كلية على الجالية الجزائرية، صارت منظمة الجبهة تتكون من أربع ولايات عام 1958 و ستة عام 1959(6) و بلغت سبعا عام 1961(7)، غير أن عدد الولايات أو إطلاق اسم ولاية كان أقل أهمية من الضرورة الملحة إلى تسهيل مهام المسؤولين و توفير الوقت الثمين و تجنب التنقلات الطويلة للإطارات، و هي تنقلات لا تخلو من الخطر على الأمن. ولهذا، فبقدر ما زادت القوة العددية بقدر ما زادت الحاجة إلى اللامركزية. لكن ما كاد مسؤول التنظيم ينتهي من وضع النظام الهيكلي حتى وجب التفكير في تعديله. ذلك أن أساليب الشرطة بلغت درجة من التطور والإتقان مما سمح لها بإعادة رسم النظام الهيكلي للمنظمة في الأشهر الثلاثة أو الستة الموالية لوضعه، وذلك بعد توقيف بعض الإطارات، وخصوصا على إثر حجز تقارير تنظيمية ومالية كان يتم إعدادها شهريا. لذا نستطيع أن نؤكد بكل جد أن الشخصين الأكثر إطلاعًا على الحالة النظامية لـ(ج ت و) في فرنسا هما العدلاني مسؤول التنظيم و روجي ويبو، مدير "دي آس تي".

إذا فحصنا التقسيم الجغرافي لسنة 1960 على سبيل المثال نكتشف أن التراب الفرنسي كان مقسما إلى ست ولايات(8):

الولاية الأولى تشمل باريس وأحياءها الداخلية وتغطي 20 دائرة. والولاية الثانية تشمل محيط باريس، وأما الضواحي الكبرى فقد كانت دائمًا الخزان المثالي الذي يوفر لمنظمة الجبهة جزءا كبيرًا من قوتها العددية. و كانت الولاية الثالثة تغطي وسط فرنسا وتعتمد أساسًا على تجمعات ليون، وتليها الولاية 3 مكرر التي تشمل الإقليم الموجود جنوب خط بوردو– نيس والرابعة تمتد من بريتاني إلى لاموز، تليها الولاية 4 مكرر أو ولاية الشرق (9).

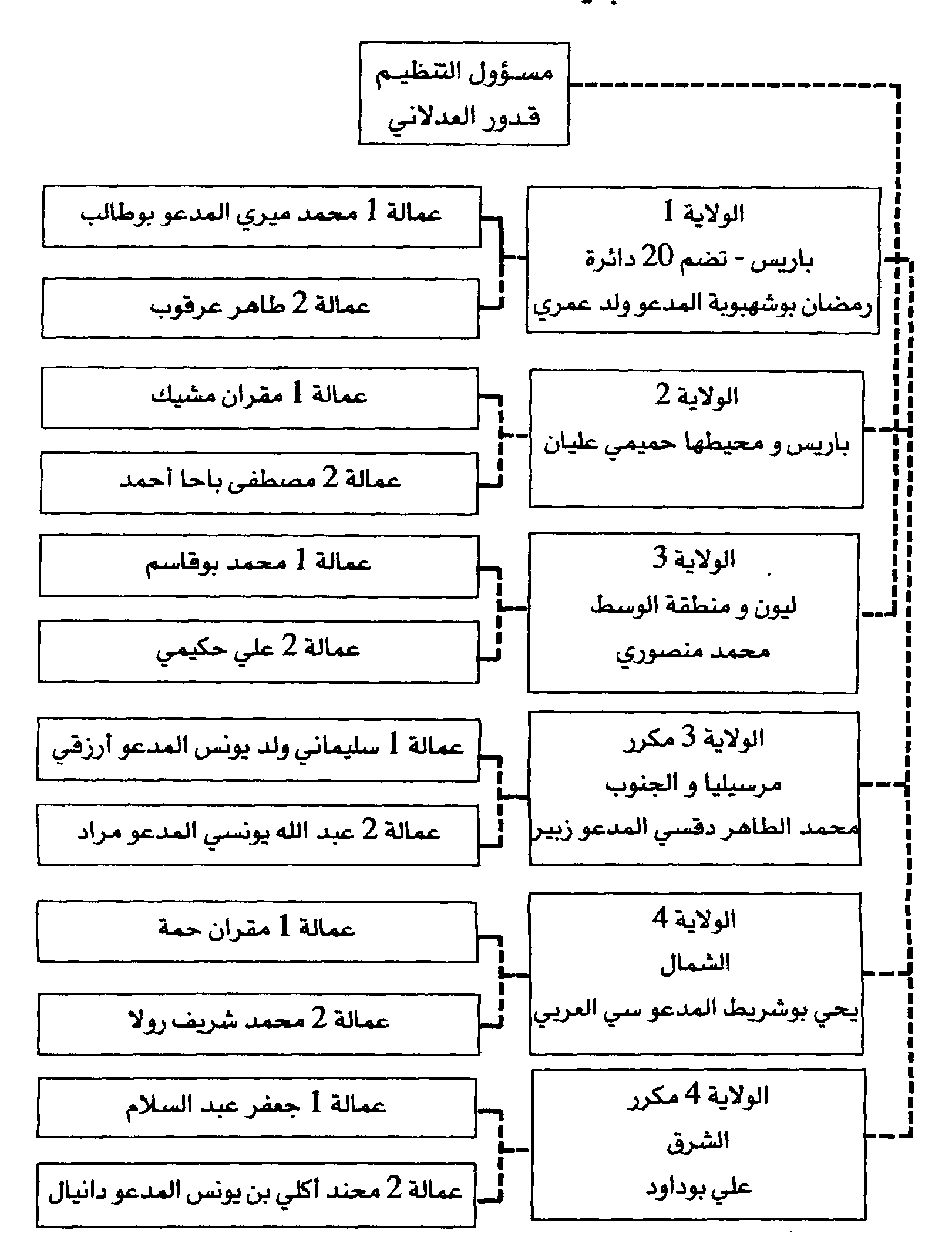
إنّ بنية المنظمة تمثل على المستوى الأفقي ثلاث فئات مختلفة ومرتبة تصاعديًا: متعاطفون، منخرطون ومناضلون. وأمّا بالنسبة للبنية الرأسية فإن ضرورة الكفاح السري المقرونة بتقدم القوة العددية تقدمًا معتبرًا، أجبرت الفدرالية مع مر السنين على مضاعفة عدد المستويات في هذه البنية، وذلك للاستجابة لمتطلبات أمن المناضلين على الخصوص. لذلك، كانت الولاية تضم عمالتين أو مناطق كبرى وكل واحدة مقسمة بدورها إلى منطقتين أو ثلاث في التجمعات الشديدة الكثافة. ويمكن أن تضم المنطقة ناحيتين أو أربع نواحي.

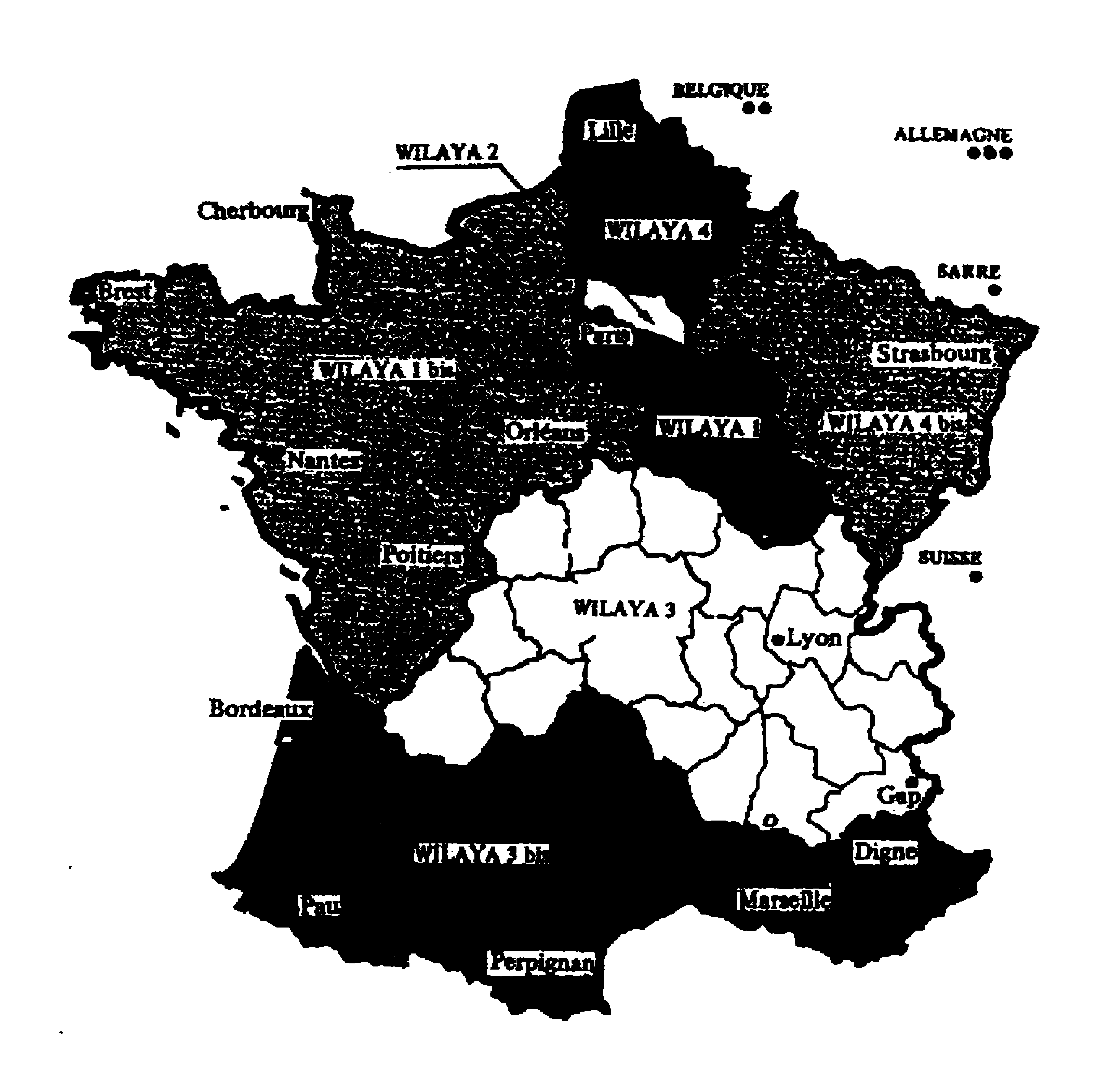


تقسيم بنية المنظمة و المناطق الثلاثة

نوفمبر 1954- نهاية 1957

بنية المنظمة سنة 1959





التقسيم الهيكلي

أكتوبر 1961 - مارس 1962

ملاحظة: بلجيكا تتضمن ناحيتين (2)، السار ناحية واحدة (01) ألمانيا ثلاث نواحي (03) و أخيرًا سويسرا ناحية واحدة (01)

بنية المنظمة عند وقف إطلاق النار



بنية المنظمة و معدّل القوة العدديـة

(من المتعاطفيـن و المنخرطيـن)

متوسط القوة العددية	التركيبة	المستوى
36.000	عمالتان (أو منطقة كبرى)	ولاية
18.000	من منطقتين إلى ثلاث مناطق	عمالة(أو منطقة كبرى)
9.000	من ناحيتين إلى أربع نواحي	منطقة
3.000	3 قطاعات	ناحية
900	3 قسمات	قطاع
250 إلى 300	3 فروع	قسمة
60 إلى 100	3 مجموعات	فرع
15 إلى 20	4 - 5 خلايا	خلية

تتغير البنية قليلاً ابتداء من الناحية إذا وضعنا المتعاطفين والمنخرطين في جانب والمناضلين في جانب آخر. ففيما يتعلق بالمناضلين تنقسم الناحية إلى قسم، قطاع، قسمة، مجموعة، فرع، خلية. وتضم الخلية مناضلين (2) زائد رئيس فرع، أي سبعة أعضاء. وتضم المجموعة فرعين زائد رئيس مجموعة، أي خمسة عشر عضوًا وهكذا دواليك إلى الناحية التي تتكون من 511 مناضلاً بما فيهم رئيس الناحية (و هذا هو العدد المثالي).

البنية والقوة العددية من المناضلين

متوسط القوة العددية	التركيب	المستوى
511	قسمان (2)+ مسؤول ناحية	ناحية
250	قطاعان(2)+ مسؤول قطاع	قسم
127	قسمتان (2)+ مسؤول قطاع	قطاع
63	فرعان(2)+ مسؤول قسمة	قسمة
31	مجموعتان(2)+ مسؤول فرع	فرع
15	جزءان(2)+ مسؤول مجموعة	مجموعة
7	خليتان(2)+ مسؤول جزء	جزء
3	مناضلان(2) + مسؤول خلية	خلية

لماذا هذه الأرقام الضرورية الثابتة التي يتمسك بها مسؤول التنظيم كما لو كانت "تميمة" تحمي منظمته؟ إنها نتيجة تجربة طويلة في الميدان. فالعامل الجزائري بسحنته التي لفحتها الشمس وشعره القاتم وهيئته كفلاح (حتى وإن فرضت عليه لجنة الصحة لباسا جيدا) لا يمر دون أن يلفت الانتباه وسط الجماهير الفرنسية. وبمجرد ما تلتقي مجموعة من الشمال إفريقيين على الرصيف أو في مقهى أو في أي مكان عمومي آخر، حتى تجلب الانتباه- فكيف تعقد الاجتماعات في أمان تام إذا كان العدد كبيراً؟ مع مرور السنين ومن أجل إفشال الشرطة التي تطور أساليبها كلما زادت معرفتها بالنظام، انتهت لجنة الفدرالية إلى ضرورة تخفيض عدد المناضلين في كل مستوى إلى الحد الأدنى، أي إلى ثلاثة أعضاء. وهكذا اكتشف الرقم المثالي (2+1) في كل مستوى. وعلى هذا النحو فإن أي اجتماع في أية مرتبة

لن يضم أكثر من ثلاثة عناصر. والفائدة من ذلك هي: أن كل مناضل لا يستطيع الاتصال المباشر إلا مع ثلاثة عناصر آخرين هما المناضلان في الخلية ومسؤوله المباشر. و في حالة الاعتقال والاعتراف فهو لا يعرف إلا هؤلاء. وهكذا يراعي مبدأ الفصل بطريقة أفضل ويتدعم أمن المناضلين. ويعد هذا أمر له وزن كبير، لأن المناضلين هم المركز العصبي لكل المنظمة التي لابد من المحافظة عليها بأي ثمن.

وفي المقابل لا تفرض نفس القيود على المتعاطفين والمنخرطين. ويمكن في نظامهم الهيكلي ألا يوجد "القسم" و"الجزء" وألا يحترم دائما هذا الرقم السحري (1+2). وهكذا فإن الخلايا يمكن أن تضم من 3 إلى 5 عناصر حسب كثافة السكان الجزائريين في رقعة جغرافية معينة، وتظل بنيتهم الرأسية موازية لبنية المناضلين لكنها معزولة عنها حتى مستوى القسم والناحية.

إن متطلبات الأمن لا تفرض هي أيضا بنفس الكيفية في المستويات العليا بالناحية. فإذا كانت الولاية تتكون دائما من عمالتين فإن العمالة يمكن أن تتجزأ إلى منطقتين أو ثلاث، وهذه الأخيرة إلى ناحيتين أو أربع بسبب الكثافة المذكورة. وهناك سبب آخر تفرضه دائما التجربة في الميدان ويسمح بهذه المرونة ويتعلق بتأدية مسؤول الناحية لمهمته. فهو مسؤول عن 3500 رجل منهم 500 مناضل (بكل ما تعنيه كلمة "مسؤول" في لغة (ج ت و) من تنظيم و هيكلة و تربية سياسية و جمع الأموال و نقلها و خزنها و في العمل المسلح دفاعا وهجو ما و مساعدة المساجين و الرقابة على لجان الصحة و العدالة). هو إطار هام يتواجد في مفصل حساس ضمن مجموعة المنظمة. فلابد أن تكون بين يديه وسائل مادية تسمح له بتأدية مهمته جيدا، وهذه المهمة لا تكفي الساعات الأربع والعشرين لليوم لتأديتها. إنه مناضل دائم في الجبهة[10] يتوفر على مقرات لعقد اجتماعات العمل التي لابد منها مع مرءوسيه. وهكذا لا يطرح مشكل أمن اللقاءات بين المناضلين بنفس الكيفية التي يطرح بها في المستويات الأدنى. إن رئيس المنطقة يستطيع بسهولة أن يجمع مسؤولي النواحي الثلاثة في أمكنة مختارة، توفر الحد الأقصى من الأمن الممكن.

لكن بمجرد حدوث أية عثرة يكتشف جهاز القمع موطن الخلل.[11]

وبطبيعة الحال لا يمكن للمسؤول الدائم أن ينشغل بمهمته ويعمل في نفس الوقت عند مستخدم رسمي. فهو لا يتوفر إذن على تبرير رسمي يبين عمله. لذلك يجد نفسه تحت رحمة كل تفتيش بوليسي. و قد طال قمع الشرطة جميع الجزائريين الذين يبدو عليهم حسن المظهر لكنهم بلا عمل و لا يتوفرون على كشف أجر. ولهذا تقرر إعادة إرسال الكثير من الدائمين إلى المصنع أو إلى العمل "الرسمي". لكن اتضح أن هذا الشغل المزدوج مستحيل من الناحية الإنسانية. فالإطار عليه أن يبقى أمام آلته ثماني ساعات يوميا، ثم يقوم بواجباته كمسؤول خلال جزء كبير من الليل. و كانت النتائج هزيلة بلا شك. ولهذا قررت لجنة الفدرالية، باقتراح من مسؤول التنظيم، أن تحتفظ بالإطارات ابتداء من القسم كدائمين كامل الوقت وأن تزودهم بكشوف الأجور والضمان الاجتماعي أو بطاقات الدخول إلى المعمل. و هي أوراق طبعتها المصالح الخاصة للفدرالية. و قد أنشأت اللجنة هذه المصالح خلال هذه الفترة بمساعدة تقنيين ذوي كفاءة عالية، مقيمين في أمكنة آمنة.[12]

إن نشاط المنظمة[13] بالمعنى الضيق يتفرع إلى نشاط داخلي وخارجي. فأهم الأنشطة الداخلية تجري خلال الاجتماع وفيه تقرأ أدبيات الفدرالية: النشرة التنظيمية، المناشير والبيانات. ويتم فيه أيضا تبادل الأخبار أو الآراء وإحياء الأحداث الهامة للجزائر، حسب الظروف. ولما صارت وزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة قادرة على إيصال حصيلة جيش التحرير الوطني، فإنها توزع على أوسع نطاق بين المناضلين الذين يجدون فيها عوامل مشجعة ودافعا إلى الحماس. بينما يكون تقدير الإطارات العليا لهذه الحصيلة بإلقاء نظرة نقدية عليها[14]. و في اجتماعات المستويات العليا تدرس التقارير المرسلة من القاعدة وتقدم حوصلة شاملة حول مسيرة ودور اللجان العاملة في مجال العدالة والصحة ودعم المعتقلين[15]. يعقد الاجتماع مرة في الأسبوع، و في ثلاثة أرباع الحالات، يحترم الجدول الزمني. وتستطيع المنظمة أن تعتمد في التجمعات الكبرى على عدد كاف

من المناضلين العارفين للقراءة والكتابة، ويجرى الاجتماع حسب جدول أعمال يحرص المسؤول على احترامه.

خلال الاجتماع، تجمع الاشتراكات التي تحصل بنسبة 95% في التاريخ المحدد، منذ أن بدأ تطبيق التأطير. و أما الـ 5% الباقية فتقيد في التقرير المالي الشهري تحت عنوان "مؤخر". ويجب أن تحصل اضطرارًا في الشهر الموالي أو الذي بعده، وإلا، فعلى المسؤول أن يقدم تبريرا. ولابد أن يكون جدول تحصيل الاشتراكات قابلا للتغيير كل شهرين أو ثلاثة تفاديا لمداهمات الشرطة. ذلك أن هذه الأخيرة تبذل أقصى درجة من نشاطها في المدة المقررة لجمع هذه الاشتراكات. و هذا درس تعلمناه أيضا من النضال اليومي ضد جهاز القمع. وهناك مشكل يصعب إيجاد حل دائم له، و هو المكان الآمن لخزن الأموال. فكلما بقيت في المكان مدة أقصر كلما كان أمنها أوفر. وهنا بالضبط، تكون الحاجة ماسة إلى شبكات الدعم لنقل الأموال وإيداعها في مأمن. ولقد كان لشبكة فرنسيس جونسون وشبكة هنري كوريال في باريس و"سيلفيان"[16] في ليون وأنيت روجي في مرسيليا وكثير غيرهم من "حاملي الحقائب" عبر فرنسا، دورا فعالا في ضمان أداء هذه المهمة.

لقد كانت مهمة نقل المبالغ المعتبرة المحصلة على المستوى الجهوي تشكل أكبر هاجس للفدرالية. ذلك أن الشرطة لا تكف عن ترصد الناقلين والبحث عن أمكنة الإيداع بمثابرة شرسة. و كانت إدارة "دي.آس.تي" تعلم جيدا أن وضع يدها على اشتراكات ولاية كاملة يلحق بسلطة (ج ت و) على القاعدة ضررا أخطر من توقيف رئيسها. وعندما تعلن صحافة الإثارة في صفحاتها الأولى: "حجز 44 مليون لـ(ج ت و) في باريس"[17] على إثر اعتقال أحد المسؤولين، فإن المناضلين سوف يترددون في الشهر الموالي في تقديم مساهمتهم المالية في النضال، ويتساءل كل واحد منهم في قرارة نفسه: "ما الفائدة التي ترجى بعد مشقة جمع الأموال وخزنها لتقدم في نهاية المطاف عدّا ونقدا إلى الشرطة"[18]. وبهذا الشأن فإن صحفا مثل "فرانس سوار" و "باري براس" ألحقت بلا شك ضررا كبيرا بـ(ج ت و) في فرنسا.

إن الجبهة لا تحصر نشاط أعضائها في النقاش الداخلي الذي يجري في اجتماعات تضم ثلاثة أعضاء، حتى وإن كان تبادل الأفكار هذا يساهم بلا نزاع في تطور تكوينهم السياسي والأيديولوجي. بل إن المناضلين يبذلون جهودا "خارجية" مكثفة تتمثل في: الاستطلاع ومراقبة الأحياء وخاصة الدفاع ضد (ح و ج)، المنظمة المعادية، وضد جهاز القمع، من خلال إنشاء مجموعات مسلحة. وتبذل نفس الجهود في إدارة العدالة واحترام قواعد الصحة، و هو ما تقوم به لجان متخصصة؛ وكذلك في إجراء التحقيقات الاجتماعية والمساعدة والدعم للمساجين وعائلاتهم. ومن الواضح أن هذه المهمة ضخمة ومتعددة الأشكال، تنجز يوميا لدى الشعب الفرنسي الذي عاش مدة سبع سنوات جنبا لجنب مع مهاجرين لم ير منهم على الخصوص سوى "تصفية حسابات دموية تأمر بها منظمتان سياسيتان متنافستان". و لا يشعر أمام عملهما هذا إلا بالشفقة أو يرى فيه سلوكا مشينا حسب رأيه.

إن الاستطلاع الذي كان ينجز بلا مشاكل كبيرة في منطقة باريس والوسط - وذلك على الأقل منذ أن أدركت الجالية أن الكفاح في الجزائر تقوده (ج ت و)- ما زال يتقدم ببطء أكثر في الشمال والشرق. هنا كانت توجد تجمعات ضخمة لجزائريين غير منظمين ما زالوا يلتزمون حيادا بين (ج ت و) و (ح و ج) و قد تم عمليا في غير هذه المناطق بلوغ الرقم المثالي(*) منذ نهاية التأطير. ويتلخص الاستطلاع في "اكتشاف عناصر قادمة حديثا من الجزائر أو من مناطق أخرى في فرنسا. و إذا كان القمع عاما، فإن ضرره شديد، بخاصة في الشمال والشرق واستطاع أن يحد من عملية الاستطلاع إن لم نقل في عرقلتها كلية. وابتداء من نهاية 1960 لم يبق لمسؤول التنظيم أي وهم بهذا الشأن: "في مجال الاستطلاع لا يجب انتظار نتائج كبيرة؛ ففي الأمكنة التي لا تزال الإمكانات موجودة فيها، تعاني المنظمة من الضعف وتتلقى ضربات جهاز القمع المتوالية".(19)

وعلى المنظمة التي تلتزم الحذر الدائم أن تضمن أمنها الخاص، لأنها تعيش حياة سرية. ذلك أن جميع هذه الأنشطة يجب أن تفلت من ملاحقة ممكنة تقوم بها الشرطة على الدوام. ويقوم بالحراسة إذن جماعات سهلة الحركة أو جماعات ثابتة

حول نقاط حساسة، للاحتياط لكل حملة من الشرطة أو هجوم من (ح و ج) و"الإرهابيين المتطرفين" الذين لم نستطع أن نتحقق من كونهم ستارا مناسبا لبعض رجال الشرطة لارتكاب أعمال العنف بلا عقاب. بالإضافة إلى ذلك، تولى عناية خاصة لنقل الأموال أو لأمن اجتماع الإطـارات.

أحيانا لا تكفي جهود اليقظة والاحتياط لضمان حماية فعالة للمنظمة. ولهذا أسست منذ الأشهر الأولى لـ(ج ت و) "المجموعات المسلحة"[20] وكانت ملحقة في البداية برؤساء النواحي ثم برؤساء الولايات. ومع مرور الزمن، فرض نوع من التخصص على المجموعات المسلحة: فوج يتكفل بالحماية الداخلية للمنظمة وينحصر عمله في الدفاع، والآخر بمحاربة جميع أعدائه: وهم الجواسيس ورجال الشرطة المتعسفين، و الـ(ح و ج) والمعتدين والحركى وممارسي التعذيب. هذا الفوج الثاني يقوم بعمل هجومي يحضر مسبقا و هو يتبع الولاية دائما. كم هو عدد الرجال الذين يكونون "أفواج المواجهة" هذه؟ (*) إن عددهم يتغير بحسب الجهات والحاجة التي يتطلبها الظرف، وهكذا عندما ظهر الحركى[21] في باريس وأجبروا (ج ت و) على اتخاذ موقف دفاعي، لم يتجاوز عددهم الخمسين، ومثل هذا العدد في ليون ومرسيليا. و كان منهم عشرون عنصرا متفرقين في شرق فرنسا وشمالها، يتدخلون بطلب من المسؤولين المحليين. أولئك الرجال الذين ينقصهم التدريب والمعارف التقنية، أنجزوا مهمات شاقة فوق تراب معادي، أودت بحياة عدد كبير منهم، سقطوا في الميدان أو قطعت رؤوسهم المقصلة. إنهم مناضلو الظل الذين كانت مساهمتهم تامة في المحافظة على الهيكل النظامي للجبهة خلال سنوات العنف هذه، عندما لم يكن معترفا بحرب الجزائر، بل كانت مخفية تجري بمخاتلة وخداع على ضفاف نهر السين.

رغم السرية ومخاطر الاعتقال ورصاص الرشاشات الذي تتعرض له مقاهي (ج ت و) وجو اللاأمن الذي تعيشه المنظمة يوميا، إلا أنه كان عليها تعيين مناضلين يتحلون بالرزانة والكفاءة لتسوية جميع المشاكل الاجتماعية وغيرها من

النزاعات القانونية التي من شأنها أن تطرأ وسط الجالية. و قد اتضح منذ 1959 أن "لجان العدالة" باتت ضرورية وهدفها تسوية النزاعات التي تحدث خارج المنظمة، وذلك استجابة لرغبة الجزائريين الذين شعروا بتطور الذهنيات وامتثلوا لأوامر المقاطعة التي أصدرها جيش التحرير الوطني بالجبال، للإفلات من العدالة الفرنسية. وهكذا تمت تسوية نزاعات بين التجار، وبين أصحاب الفنادق وزبائنهم وشجارات تافهة وحتى الطلاق. و في الغالب يتضمن الحكم بندا إضافيا ينص على "هبة إرادية" (كذا) ليست إلا غرامة تدفع للمنظمة تزيد في مبلغ الاشتراكات عند نهاية الشهر. هذه المبادرات التي أريد لها أن تكون "وطنية ثورية"، ما دام الهدف منها محمودا، رفضها المسؤولون الأعلى الذين قللوا من حماس أولئك "القضاة" ذوي النية الحسنة. أصدرت لجان العدالة قرارات تتحلى بالصواب في الغالب. ومن الجلي أن محاكم نهر السين ما كانت لتستطيع أن تنطق بأحكام تماثلها عدلا في وقت قصير وبدون مصاريف.

في أحد الأيام، استدعى بعد الظهر الأستاذ أوصديق، و هو محامي مألوف لمناضلي (ج ت و)، من طرف قاضي التحقيق "بيريز"، أحد قضاة التحقيق المعتادين على قضايا (ج ت و) في محكمة السين. و قد تم حجز مجموعة وثائق عند متهم أنكر أية مسؤولية لكنه "اعترف بدفع اشتراك يؤخذ منه بالقوة"، و كان ذلك هو التكتيك المتبع. حينئذ قال القاضي متعجبا: "ولكن المشكلة ليست هنا". ثم أردف موجها كلامه للمحامي: "يا أستاذ، لقد بدأت أؤمن بجدية قضاياكم". وأضاف أمام تعجب هذا الأخير: "منذ سنوات ظلت قوانين الصحة الصادرة عن عمالة السين حبرا على ورق في الأحياء القصديرية بنانتير. و قد سن أصدقاؤك قوانين أخرى تطبق بنجاح كما يبدو. اقرأ هذه التقارير". وهكذا اكتشف القاضي و المحامي في وقت واحد وجود لجان الصحة لـ(ج ت و).

هذه اللجان أنشئت هي أيضا في 1959 للتصدي للمصالح البوليسية المسماة "اجتماعية" التي نصبتها عمالة الشرطة لكي تتسرب بواسطتها إلى وسط الجالية

الجزائرية. و كانت لهذه اللجان مهمة كبيرة: مراقبة الحالة العامة لفنادق الجزائريين، وعتاد النوم والأثاث، وملاءمة الأمكنة للشروط الصحية، والتأكد من أن الكراء المطلوب غير مجحف وأن لائحة الطعام مطابقة للأسعار المطلوبة (كان أصحاب الفنادق يشترطون تناول الطعام مع كراء الغرفة). وأما مهمتها تجاه العمال الذين كانوا جميعا مؤطرين، ولو بدرجات متفاوتة، فإن اللجنة تشترط لباسا نظيفا في الأماكن العامة وسلوكا سليما في الفنادق ودفع منتظم للكراء المحدد قانونا. وهذه اللجان تابعة للقطاع منذ البداية وتعمل بمقتضى مذكرة صادرة عن مسؤول التنظيم ومؤكدة من طرف اللجنة الفدرالية وتعطي للجان الصحية كل السلطة لتحديد أسعار غرف الفنادق و شروط صيانتها و شغل المراقد وتنظيفها و لائحة الأطعمة المقدمة في المطاعم[22].

لابد من الإقرار بفعالية هذه اللجان لأن "المصالح الاجتماعية لموريس بابون زالت خلال الأشهر الثلاثة من وجودها. وإذ بقيت بمفردها في الميدان، فإنها وسعت نشاطها لإجراء تحقيقات اجتماعية بهدف توفير مناصب شغل لبعض المواطنين قدموا حديثا من الجزائر وأحيانا لأولئك البطالين "المحترفين" الذين يتذرعون بوضعيتهم تلك لكي لا يقدموا إلا اشتراكا رمزيا أو يتملصون من دفعه جملة.

إن الذي يناضل في صفوف (ج ت و) يتعرّض لمخاطر جدية؛ فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن من بين 250000 عضو نشيط يكونون الجالية الجزائرية، دخل منهم السجن أو المحتشد 30000[23] و هو ما يعني أن 12% من الجزائريين اعتقلوا في فترة أو في أخرى. وبعبارة أخرى هم إجمالي المناضلين تقريباً الذين مارسوا المسؤولية. ولذا طرحت الفدرالية مبكرًا مسألة مساعدة المساجين و أقربائهم.

كان للجنة مساعدة المساجين مهمة مزدوجة: الدعم المادي والمعنوي. فالمادي يتمثل في إيصال مساعدة مادية للمساجين وعائلتهم، والمعنوي في تقديم دعم يتمثل في توجيه المناضلين لاختيار محاميهم[24] وإرسال أدبيات المنظمة بجميع الوسائل الممكنة والمساعدة على إنشاء "لجان المعتقلين" داخل السجون. ويذكر

المنشور[25] أن هذه اللجان ليست مستقلة عن المنظمة و أنها تحت تصرفها لتزويدها بكل المعلومات المستقاة من المساجين، مثل أسماء العناصر التي اكتشفتها الشرطة وصارت محل بحث، والمقرات والمخابئ المكتشفة، والأمكنة التي تركت فيها بعد التوقيف أموال أو أسلحة المجموعات المسلحة، ومضمون محاضر الاستنطاق. وهذه مهمة لا يستهان بها لأن "إنقاذ المنظمة يتوقف على سرعة نقل هذه المعلومات ودقتها".

هناك أنشطة تتدرج في مجرى حرب الاستقلال، أهمها السهر على التربية السياسية للمناضلين وهيكلة المهاجرين في جهاز ضخم قادر على الاستجابة للحاجات الخصوصية في الكفاح الجاري في فرنسا، والإبقاء على الاتصال عندما يوقف المناضلون، وضمان قواعد الصحة. لكن تبقى المساهمة الرئيسية مساهمة مالية.

لذلك فإن الطريقة الأولى الأكثر جلاء في العمل لصالح الجزائر المكافحة، تظهر في هذا المجال. وبمجرد إنشاء الخلايا الأولى لـ(ج ت و) حددت اشتراكات أعضائها بـ100 فرنك شهريا[26]، و هي المساهمة المالية لكل جزائري عضو في (ج ت و)، إذ يدعى المناضلون والمنخرطون والمتعاطفون في كل حفل أو مناسبة خاصة إلى بذل مجهود خاص. وهذه عادة موروثة عن (ح ش ج – ح ا ح د)، فلا يجب أن ننسى أن كافة الإطارات الأوائل تقريبا في الجبهة خرجوا من هذا الحزب. وهكذا فإن الفدرالية قامت خلال السنوات الثلاث أو الأربع بجمع "الفطرة"، و هي مبلغ متواضع حدد بمئتي فرنك سنة 1957 و هي الصدقة التي قدمها كل مسلم للفقراء مرة في السنة، فتوجه إلى ميزانية الحرب حصرا. وزالت هذه الممارسة في 1958 ـ 1959 لما عدلت المصالح المالية للفدرالية. كما تطلب أحيانا وبصفة استثنائية، أجرة يوم واحد، و هذا في الغالب بطلب من المستويات القاعدية عند إحياء بعض المناسبات الهامة مثل 8 ماي[27] و5 جويلية[28] وأول نوفمبر.

لكن الهدف من الاشتراكات كان مواجهة تكاليف الإنفاق على الحرب مواجهة فعالة ودائمة. وهل ينبغي التذكير بالضريبة التي يدفعها كل مواطن في أي بلد إلى

القائمين على الشأن العام؟ وأي مال أغلى في أعين المهاجرين من الحرية التي يكافح من أجلها الشعب الجزائري! لقد تحدثت الصحافة الفرنسية عن "ابتزاز الأموال" وعن "عشور يؤخذ بالقوة"، و بصفة عامة عن "عنف يمارسه أعضاء المنظمة المتمردة على العمال المسالمين". فلنكن واضحين: إذا كانت (ج ت و) في هذا الوقت مقتنعة - و هي كذلك منذ أول نوفمبر 1954- بأنها تخوض كفاحا تسترجع في نهايته الكرامة والشرف، فمن حقها أخلاقيا أن تطلب من المهاجرين مساهمة مالية. ذلك أن أي دولة تضمن استمرارية الكيان الوطني الذي تمثله تأخذ الضرائب من دافعيها. وتمنح الدولة نفسها بطبيعة الحال الحق في وضع قراراتها موضع التنفيذ في مجال فرض الضرائب بالوسائل التي تتوفر عليها. وتلجأ حتى إلى العنف إذا لزم الأمر (غرامات، حجز الأملاك، سجن الممتنعين عن دفع الضرائب). والحال أن (ج ت و) التي تمثل الدولة الكامنة في نظر أغلبية الجزائريين كانت واعية بأنها تتحرك ضمن هذه الحدود. وهنا يكمن الفرق كله بالنسبة لمنظمة ثورية، بين الابتزاز الذي يخدم المصلحة الخاصة لشخص أو جماعة وبين الاشتراك أو المساهمة المالية الموجهة إلى تحقيق الهدف السياسي الذي تسعى إليه المنظمة ضمن المصلحة العامة.

وكانت الفدرالية تتقدم بحذر، لاقتناعها هي نفسها بأن العنف لا يؤدي إلى نتيجة إذا مورس ضد جالية بأكملها. ويظهر هذا الهاجس بصفة خاصة في النداء الذي وجهته إلى المهاجر الجزائري: "الأخ العزيز، إنك لا تجهل التضحيات الجسام المادية والمعنوية التي يقدمها يوميا شعبنا الثائر من أجل قضية الاستقلال الوطني المقدسة ومن أجل كرامتنا كجزائريين أحرار. إن جيش التحرير الوطني يعتمد على إخلاصك ومساعدتك (...) فقدم مساعدتك متذكرا مجاهدينا الأبرار الذين ضحوا بأنفسهم، والجرحى والمرضى والأرامل واليتامى والدواوير التي خضعت للتمشيط والمجازر"(29). إن المنشور الموجه إلى الإطارات الذي أرفق بنداء، يوضح أنه ابتداء من 1 أوت 1957 انتقلت قيمة الاشتراك من 1000 إلى 1500 فرنك وارتفع الاشتراك المقدم شهريا من طرف التجار، الذي يتوقف مبلغه على إمكانيات كل

واحد، وذلك "اعتبارا لنفس المقاييس". وهكذا فبعد أن كان محددا بألف فرنك في بداية الحرب، انتقل الاشتراك الأساسي مع مرور السنوات إلى 1500، ثم 2000 وأخيرا 3000 فرنك قديم شهريا. ومع التجنيد الذي امتد إلى مناطق جديدة أو ممتنعة، ساهمت المداخيل المنتظمة من الاشتراكات في السنوات الموالية في أن تجعل من فدرالية فرنسا المصدر الرئيسي لخزينة الحرب للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

إلى أي حد استطاعت (ج ت و) أن تزيد في التجنيد وتوسع بذلك قاعدة "المشتركين" ؟ خلال السنوات السبع من حرب الجزائر، قدرت الجالية الجزائرية بحوالي 250000 رجل تم إحصاؤهم من طرف وزارة العمل.

إن (ج ت و) التي لم يكن لديها إلا 20000 عنصر حتى سنة 1957 ستوسع نفوذها على غالبية القسم النشيط من الجالية بفضل نظام التأطير. وزادت فعالية هذا النظام بحصول حدثين هامين هما إضراب "الثمانية أيام" لشهر فيفري 1957 والأعمال المسلحة لشهر أوت 1958. إن القوة العددية بلغت 136345 في مارس 1961، بما في ذلك المهيكلين في بلجيكا والسار. وتتوزع الفئات كما يلي: 31805 مناضل، 39303 منخرط، 60278 متعاطف وكذلك 4959 تاجرا يحسبون بمفرده[30]. يضاف إليهم عدد 4000 امرأة لا يخضعن لنظام هيكلي لكنهن يشاركن في بعض الأنشطة كالاتصال والنقل والعتاد والوثائق. وهن لا يلتزمن بنظام الاشتراك لكنهن يقدمن إراديا في بعض المناسبات هبات تحسب ضمن المداخيل الاجتماعية للشهر.

تضم منظمة فرنسا بطبيعة الحال القسم الأكبر من أعضاء الجبهة، أي 135202 عنصرا وبلجيكا 878 والسار265[31]. ولكي يكون العرض كاملا، لابد أن نذكر أن فئة معينة تعيش على هامش الجالية وتتعاطى أنشطة مصرح بها، بدرجة أو بأخرى، أحصيت وخضعت لضريبة (ج ت و)، إلا أنها أبقيت جانبا رغم دعوتها للمشاركة في المساهمة المالية في كفاح التحرير الوطني. و هي تقدم بصفة ثانوية أخبارا

ومعلومات تخضع قبل استغلالها إلى فحص من قبل المصالح المخصصة في المنظمة الخاصة. هذه الفئة التي تسمى في التعبير الدارج لـ(ج ت و) حينئذ "فئة خاصة" "Les Speciaux" كانت منظمة فيما بينها ويضمن الاتصال عضو من "نقابتهم" مع عنصر من الجبهة، بحيث يحترم دائما نظام الفصل المحكم.

هذا الفصل الذي هو مبدأ أساسي يحترم بدقة في جميع مستويات الفدرالية. و قد اتضح أنه ضروري لمنظمة مجبرة على العمل السري ومعرّضة لهجومات جهاز القمع الدائمة والمتعددة الأشكال. وهكذا ففي كل مستوى يجب على المسؤول ألا يعرف أكثر من عضوين زائد مسؤوله المباشر. و هذا الأخير له في الغالب اسم مستعار في الدوائر العليا للمنظمة. زيادة عن ذلك، فإن عدم إمكانية عقد اجتماعات تضم عددا كبيرا أجبر (ج ت و) على قيادة قواتها باستعمال وسيلة التقارير المكتوبة المنتظمة، و هي تقارير تستجيب لمخطط يتضمن فصو لا وعناوين يتعين الإجابة عنها. و لا شك أن هذه الطريقة، ورغم ما تتطلبه من أوراق بحجم ضَخم، تجعل المنظمة سهلة العطب إذا حجزت تقاريرها مرات عديدة و هي في حوزة المناضلين. ولم يكن ممكنا العمل بطريقة مغايرة.

إن مزايا هذا النظام أكثر من المخاطر التي يتضمنها، وأقرت بذلك شرطة الاستعلامات العامة المكلفة خصيصا بمتابعة نشاطات (ج ت و) في فرنسا(32). لا يمكن أن نقدر تقديرا موضوعيا نتائج المجهودات المبذولة في هذا المجال إلا بترك الكلمة للشرطة الفرنسية التي لم تتورّع عن تنميق حكمها باعتبارات عنصرية. و قد جاء في خلاصة تقريرها: "لا بد من الإقرار أنه رغم صعوبات كبيرة استطاعت الجبهة أن تجعل جميع الإطارات يعدون تقاريرهم المالية والتنظيمية. و لا يمكن في الغالب قراءة النصوص إلا بصعوبة، لجهل محرريها بقواعد الإملاء. كثير من *الفصول مملوءة حسب صيغ معدة مسبقا (...) توجد أخطاء في الجمع ... الخ.*

هذا الخلل لا يمكن أن يخفي نجاح (ج ت و). إن جعل التقرير إلزاميا نشط الحماس وسيطر على غرائز الكسل المتماشية مع طبيعة الجزائريين (كذا!) وكما كان الحال في الثورة الفرنسية عندما ظهر ضباط صف في الجيش الملكي السابق كأنهم جنرالات في الخطط الحربية، فكذلك الحال في إمكانيات الترقية التي يتيحها الكفاح الذي تقوده (ج ت و) والتي أعطت للكثير من الجزائريين الرغبة في التعلم والرقي"[33].

الهوامش

(1) - راجع الفصل 15 : ال(ح.و.ج).

(2) - كانت إدارة الاستعلامات العامة التي تسعى إلى تحطيم هذا الجهاز قادرة ابتداء من سنة 1958 على أن توفر إلى جميع أجهزة القمع معلومات مدروسة جيدًا - راجع الملاحق، وثيقة رقم4.

(3) - لقاء مع بوطالب (محمد ميري) في 12 ماي 1984.

(4) - كل التوضيحات المتعلقة بهيكل المنظمة (التي تسمى أيضا "المنظمة الأم" اعتبارا للفروع الملحقة بها) الواردة في هذا الفصل مأخوذة من تقارير أعدها عمار العدلاني (المدعو قدور أو صالح أو بيدرو مسؤول التنظيم في الفدرالية) وخصوصًا تقريره المؤرخ في نهاية مارس 1961 والمرسل إلى الحكومة المؤقتة.

(5) - حسب النشرة الداخلية لشهر جويلية 1957.

(6) - راجع النظام الهيكلي للمنظمة في جوان 1959 ص 51.

(7) - انظر الخريطة ص 53.

(8) - تم تسريب معلومات سرية عن بنية المنظمة وقوتها العددية إلى أسبوعية "تيموانياج كريتيان" التي نشرت جزءا كبيرًا منها في عدد 10 نوفمبر 1961. و كان تسريب المعلومات مقصودًا ومبنيًا على حسابات مدروسة. وفعلاً عدلت بعد وقت وجيز بنية المنظمة وأصبحت تتكون من 7 ولايات مع إنشاء منصب "مسؤول مراقب" (راجع النظام الهيكلي من نهاية 1961 إلى وقف إطلاق النار ص 54).

(9) - راجع الملاحق، وثيقة رقم 3 المتضمنة وصفًا مفصلاً للتراب الذي تمتد عليه الولايات الستة.

(10) - يكرس الدائم كل وقته لمهمته ويتلقى أجرا حدد بـ 23000 فرنك في 1955. و قد بلغ عند وقف القتال 60000 فرنك قديم. والدائمون هم رؤساء الناحية والمنطقة والعمالة والولاية، والمسؤولون المراقبون وأعضاء لجنة الفدرالية. غير أنه في بعض التجمعات أدت ظروف الكفاح إلى جعل مسؤولي القطاعات "دائمين" ابتداء من *1959*.

(11) - كان القمع شديدا حتى في المستويات العليا المتوفرة على تغطية أفضل و كانت مدة بقاء مسؤول الولاية في منصبه لا تتعدى 6 إلى 8 أشهر. راجع الملاحق وثيقة رقم 4 وفيها قائمة رؤساء الولايات الذين تعاقبوا على المسؤولية.

(12) - راجع الفصل 13 : "طرق صحيحة وأوراق مزورة".

(13) - تسمى أيضا المنظمة السياسية الإدارية لتكون مغايرة للمنظمة الخاصة المكلفة بالعمليات الكبرى.

(14) - بسبب المبالغة التي تكون مفرطة أحيانا في حصيلة النصر هذه.

(15)- لجنة دعم المعتقلين. راجع الملاحظة في هامش ص 62.

(16) - شامو chamot.

(17) - بمناسبة اعتقال آيت الحسين.

(18) - ملاحظات واردة في تقرير مقدم إلى اللجنة الفدرالية.

(19) - تقرير العدلاني الموجه من طرف لجنة الفدرالية إلى الحكومة المؤقتة في 31 مارس 1961.

(20) - تسمى أيضا فدائيين.

(21) - راجع الفصل 24 "رجال يجب إسقاطهم".

(22) - راجع الملاحق، الوثيقة 5، نص المذكرة.

(23) - إذا أخذنا في الحسبان الجزائريين الموقوفين والذين مروا بمختلف مراكز الفرز (الفيلودروم - فانسان - جاني بوجون... الخ) و المداهمات الكبرى في 17 أكتوبر 1961 و ما تبعها من اعتقال. فإن عدد المعتقلين يصل إلى 50000.

(24) - لم تكن هيئة المحامين التابعة للجبهة في هذا الوقت إلا في مرحلة التبلور. وصار الاختيار في ما بعد يتم بالاتفاق بين المعني ولجنة الفدرالية والهيئة المذكورة.

(25) - منشور سنة 1958 حول لجان مساندة المساجين.

(26) - المقصود هو فرنك 1955 بطبيعة الحال.

(27) - مناسبة تذكر بيوم 8 ماي 1945 الذي قتل فيه عشرات الآلاف من الجزائريين في شمال قسنطينة، خصوصا في خراطة و سطيف و قالمة.

(28) - تاريخ استسلام الجزائر العاصمة للماريشال بورمون.

(29) - نداء الفدرالية غير مؤرخ ومن المحتمل أن يكون في جوان 1957.

(30) - لا يشمل هذا الرقم الإطارات والمساجين والمعتقلين في المحتشدات والنساء والأطفال والبطالين وبعض المهاجرين السريين.

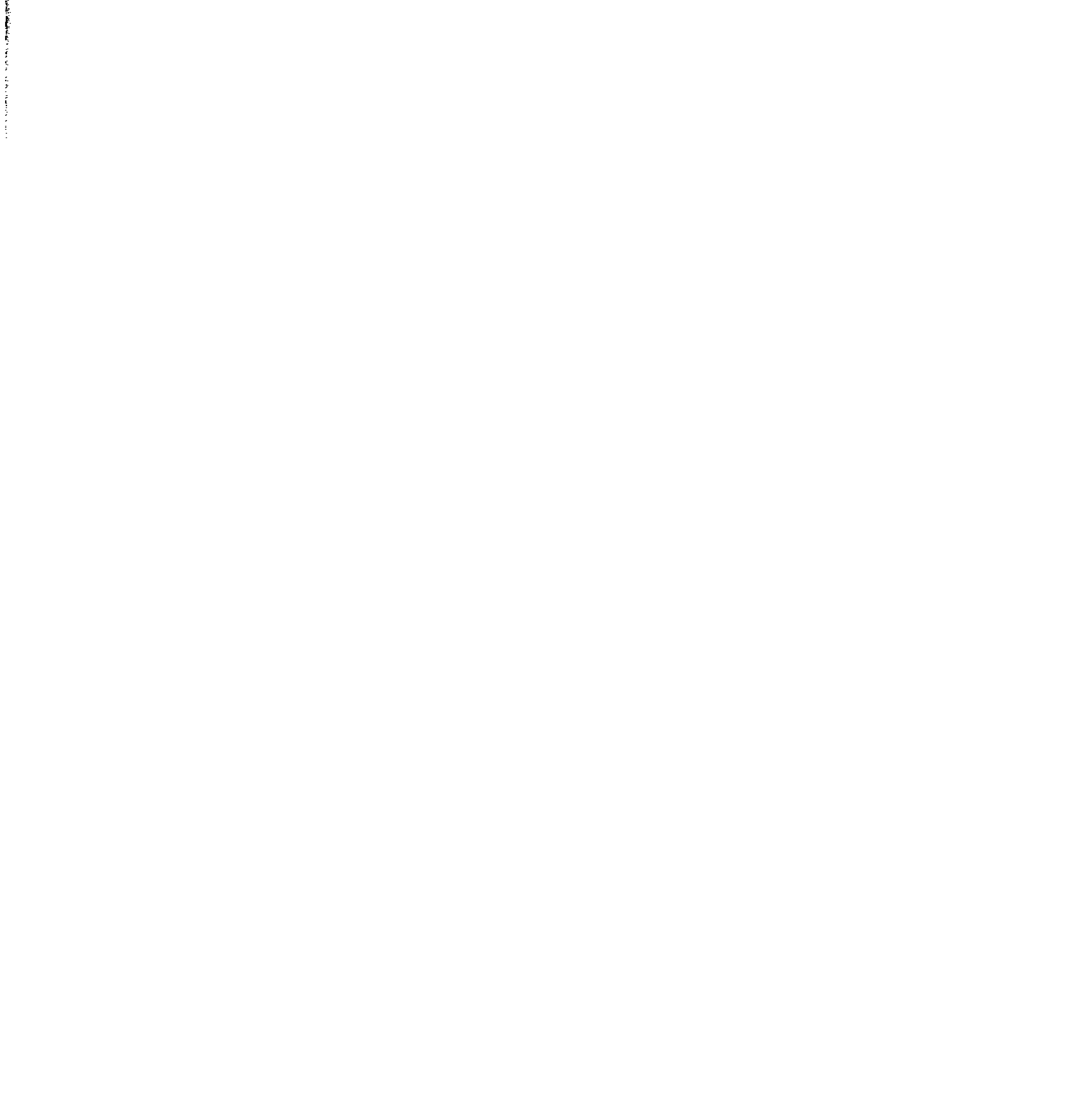
(31) - تقرير مسؤول التنظيم في مارس 1961.

(32) - راجع الملاحق، وثيقة رقم 6، ملخص عن تقرير إدارة الاستعلامات العامة، أعد في خريف 1960 وخصوصا الفقرة بعنوان: "المراتب، الانضباط والمركزية".

(33) - ملخص تقرير إدارة الاستعلامات العامة، فقرة بعنوان: "التقرير النظامي". (راجع الوثيقة رقم 6).

الفصـل الرابع

الفروع الموازيـة
الطلبـة والعمال



لقد طالب العمال والطلبة دائما بالاعتراف بحقوقهم ضمن منظمات نقابية خاصة بهم. لكن اتضح أن هذه المطالب صارت منذ نوفمبر 1954 ثانوية بالمقارنة مع مطلب الاستقلال. فهل يجب ترك الطريق النقابي والحرفي وتوجيه الجهود حصرا إلى الكفاح المسلح؟

إن طبيعة حرب الجزائر فرضت عدم إحداث قطيعة مع المنظمات الجماهيرية الفرنسية، لأن عليها يتوقف في نهاية المطاف إجبار حكومتها على الاعتراف للجزائر بحق إنشاء دولة مستقلة. ولهذا أنشأت جبهة التحرير الوطني في فرنسا، إلى جانب المنظمة السياسية العسكرية بحصر المعنى (أو النظام)، منظمات ملحقة أو فروعا موازية تختص بالنشاطات النقابية للعمال والطلبة؛ وهذه المنظمات التي يشرف عليها عضو من الفدرالية هو غير مسؤول التنظيم، مستقلة عن "النظام" وتعمل في نفس الوقت بالتعاون معه لتقديم المساعدة الضرورية لعمله السري.

و كان الاتحاد العام للعمال الجزائريين (إ ع ع ج) [1] يحظى باهتمام كبير لدى الشرائح العمالية. وبعد وقت قصير من حله، نصب فروعا هامة في بلدان المغرب العربي المجاورة. وأما في فرنسا فإن العمال ناضلوا بمقتضى العادة في صفوف المنظمات العمالية الفرنسية (الكونفدرالية العامة للشغل، القوة العمالية، النقابة المستقلة، الكونفدرالية الفرنسية للعمال الكاثوليك ونقابة الإطارات). فكيف يمكن الدفاع عن مصالحهم، خصوصا في مثل هذه الفترة الحاسمة، والحال أن بلدهم الأصلي في صراع مفتوح مع البلد الذي استقبلهم؟ إن وعي العمال المهاجرين باستغلالهم ووجود نقابة وطنية (إ ع ع ج) في الجزائر، دفعهم إلى التساؤل: هل يواصلون التعبير عن مطالبهم النقابية عن طريق منظمات أو يؤسسون نقابة خاصة بهم؟ والمشكلة التي كانت مطروحة هي: هل أن إنشاء نقابة جزائرية في فرنسا أمر

مناسب ومفيد؟ لكن المهاجرين الجزائريين من حيث العدد والتواجد فوق التراب الفرنسي يشكلون في مضمار النضال المطلبي جزءا هاما من البروليتاريا وتتصل مصالحهم موضوعيا بمصالح العمال الفرنسيين، و ما اختلافاتهم إلا نتيجة لآثار سياسية. فهل أن تجميع الجزائريين بفرنسا في نقابة خاصة بهم يعني تحمل مسؤولية ثقيلة تتمثل في عزلهم عن بقية العمال؟ إن إنشاء "ودادية" سوف لن يظهر في أعين العمال الفرنسيين على أنه إجراء مريب من شأنه أن يعرقل الجزائريين عن التعبير عن مطالبهم النقابية، سواء ضمن المنظمات الفرنسية أو بالتعاون معها.(2)

فأنشئت إذن الودادية العامة للعمال الجزائريين (و ع ع ج) في فيفري 1957 ووجدت نفسها بحكم الظروف هيئة فرعية للاتحاد العام للعمال الجزائريين بفرنسا(3).

لكن يجب استبعاد كل وهم بهذا الشأن. ذلك أن تجذير الكفاح في الجزائر وانعكاساته على فرنسا أدى إلى حل الودادية في 1958 على غرار جميع المنظمات الملحقة بـ(ج ت و)، واضطر مسؤولوها الرسميون حينئذ إلى اللجوء خارج فرنسا وسلموا المشعل لزملائهم الذين لم تكتشفهم الشرطة بعد(4). ولم تتخلف الودادية تحت قيادة الفدرالية عن مواصلة عملها النقابي في السرية، فأولت عناية تامة لتأطير وقيادة الشباب وتوجيههم لتسهيل الترقية العمالية.

ففي كل نقابة وكل وسط عمالي وكل حي طورت العمل الرامي إلى تنظيم التمهين والدراسة والإتقان والتخصص التقني والمهني، داعية "كل أخ أن يرى في (و ع ع ج) بيته ومركز تكوينه ودراسته وخدمته الاجتماعية ودليله"، ولم تتردد في التأكيد علانية على اختيارها السياسي المتمثل في "الدعم التام لعمل الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير الوطني"(5) .

وقد أصدرت الودادية في إطار نشاطها الإعلامي و هي لا تزال شرعية، جريدة "العامل الجزائري" التي كانت تمثل في الجزائر اللسان المركزي للـ(إ.ع.ع.ج). وظهرت لأول مرة بالجزائر في 6 أفريل 1956، وأصدرت منها بعد هذا التاريخ ثلاثة عشر عددا، لكنها تعرضت في وقت مبكر إلى الحجز والتفتيش والمتابعات

القضائية. وأخيرا منعتها حكومة لاكوست بالتماس من الجنرال ماسو MASSU . وانتقلت الجريدة إلى باريس أين واصلت الودادية نشرها . و في أوت 1958 منعت من جديد في باريس فعاودت الظهور في تونس، وحينئذ أصدرت الـ (وع ع ج) التي انتقلت إلى العمل السري، نشرات سرية هي: النشرة الشهرية للإعلام، نشرات داخلية، مناشير ونداءات. وابتداء من ديسمبر 1960 أصدرت جريدة شهرية هي: "العامل الجزائري في فرنسا".

ورغم أن شعارها هو ودادية العمال فإن الـ(وع ع ج) أعطت الأولوية للنشاط السياسي وتركت الأهداف النقابية للمنظمات الفرنسية. ذلك أن وضعيتها كجمعية منحلة أغلقت أمامها كل الآفاق في هذا المجال.

لذا، أقام المسؤولون الجزائريون مع النقابات الفرنسية، وخصوصا النقابة الفرنسية للعمال الكاثوليك(6)، روابط صداقة وثقة جعلت هذه الأخيرة تستشيرهم في كل عمل واسع النطاق يهدف إلى وضع حد لحرب الجزائر. و في سنوات 1957- 1958 نسجت علاقات إيجابية مع الفدراليات الرئيسية (الكيمياء، الصلب، البناء، النقابة العامة للتربية الوطنية) ي

وكان قادتها مثل ألبير ديترز و أوجين ديكومب ينصتون لقادة (وع ع ج). إن الإعلام والاستشارة المتبادلة أدت بهم إلى اتخاذ مواقف صارت بالتدريج مؤيدة لحل متعقل مفتوح هو التفاوض مع (ج ت و)، وهو الحل الذي لم تستقر عليه السلطات الحكومية إلا بعد سبع سنوات من الحرب.

وأما فدرالية الكيمياء بقيادة روبير ماريون فقد شاركت منذ ديسمبر1955 في الحملة المضادة لإرسال المجندين إلى الجزائر. وبعد ذلك بسنتين، أي في أكتوبر1957، وقع بول فينيو باسم النقابة العامة للتربية الوطنية على بيان "يندد بالتعذيب والإعدام خارج العدالة، والاعتقال التعسفي والمساس بحقوق الدفاع".

وقد اختارت الكونفدرالية الفرنسية للعمال الكاثوليك الحوار بدل القوة المستعملة من طرف أنصار الجزائر الفرنسية، فصوتت على لائحة "لصالح الحل

التفاوضي" خلال مؤتمرها الكونفدرالي في 1959. كما دعمت بحضورها في أكتوبر 1960 بيار غودي رئيس الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين الذي نظم تجمعا في قاعة موتياليتي "للتحاور مع أولئك الذين يقاتلون".

وبمبادرة من الكونفدرالية الفرنسية للعمال الكاثوليك، وقعت "رسالة سلم" من طرف 53 منظمة فرنسية شبانية من مختلف التيارات، تمتد من اتحاد الطلبة الفرنسيين إلى الشبيبة العمالية المسيحية، ومن السياحة والعمل إلى الكشافة ومرشدي فرنسا[7].

ومع مرور السنين، أقيمت علاقات عمل في المستوى الأعلى للقيادة النقابية، خصوصا مع نائب الرئيس أندري جونسون وجيرار إيسبيري المكلف بالعلاقات مع النقابات الأفريقية. وقررت الكونفدرالية الفرنسية للعمال الكاثوليك أن تلتقي مع (و ع ع ج)، فاجتمعت المركزيتان ببروكسل في 21 فيفري 1961 للتوقيع على بيان مشترك يوصي بفتح مفاوضات مباشرة تفتح الطريق إلى الاستقلال".

واصلت (و ع ع ج) اتصالاتها مع الأوساط المسيحية، فامتدت إلى قطاعات أخرى وأثارث اهتمام جمعية "الحياة الجديدة" ومنشطها أندري كرويزيا، بمصير اللاجئين في الحدود التونسية والمغربية. بينما قام قساوسة عماليون في ليل بإيصال النقابيين الجزائريين إلى أسقف فريبورغ بألمانيا الاتحادية الذي جمع في كنيسته مبالغ هامة لدور الأطفال الجزائريين ضحايا الحرب. وإلى جانب هذا النشاط، لم تهمل الودادية التكوين العمالي؛ فكان مركز الثقافة العمالية في شارع الأخت روزالي بباريس كلما نظم فترة تدريب إلا وخصص ثلث المقاعد للشبان الذين تقترحهم الودادية. هذا دون ذكر القاعات الموضوعة تحت تصرفها والتي تستخدم في الواقع لاجتماعات إطارات جبهة التحرير الوطني.

هذه الاتصالات المثمرة أقامتها الودادية سواء مع اليسار النقابي أو مع فئة من الكنيسة بفرنسا، حرصا على عدم إهمال أية مساعدة للقضية الجزائرية. وعندما اعتقل قساوسة عماليون في ليون بسبب دعمهم الفعال للجبهة، وجهت إلى الكاردينال غريلييه، كبير أساقفة بلاد الغال(*) رسالة أمل مفتوحة في المستقبل

الأخوي للشعبين جاء فيها : "إن أسماء القساوسة كاتيرون ومانيين وشيز وبودوريسك وكثير غيرهم ترمز في نظرنا إلى الصداقة بين البشر والشعوب. إنهم دليل حي على أن الآلام التي تسببها الحرب القاسية في الجزائر تستطيع أن تقرب بدلا من أن تبعد الجزائريين والفرنسيين، والمسيحيين والمسلمين، عندما يكون هدفهم المشترك هو السلام والاحترام المتبادل"(8).

لقد وفرت الـ(وع ع ج) لمنظمة (ج ت و) في فرنسا، بفضل العلاقات التي أقامتها مع مختلف الأوساط السياسية والدينية الحساسة داخل الحركة المناهضة للاستعمار، دعما لا يقدر بثمن، من خلال تزويدها بأعوان الاتصال وأماكن الإيواء ووسائل الطبع والنقل المؤمن للأموال أو المخابئ الضرورية لها. لكن إذا كانت نتيجة العمل السري هي لا محالة المتابعات القضائية والتوقيفات، فإن المسؤولين الذين انكشفوا في فرنسا لا يصبحون مناضلين خارج المعركة. إنها توزعهم عبر البلاد المجاورة التي سبق أن هاجر إليها عمال مهاجرون فروا من القمع وملاحقة الشرطة في فرنسا. لقد كانوا كثيرين في بلجيكا ثم ألمانيا الاتحادية، حيث بلغ عددهم 2000 حسب إحصاء قام به اتحاد النقابات الألمانية في نوفمبر 1959 (9) . لكن أهم ميدان للعمل يبقى هو فرنسا بطبيعة الحال. أما الطلبة الجزائريون فقد كان وجودهم فوق التراب الفرنسي قديما مثل مواطنيهم الأجراء.

فقد كان عددهم حوالي 100 في سنة 1925 موزعين على جامعات فرنسا والجزائر. و في سنة 1935 جاوز عددهم 300، وبعد حرب 1945 عاد الطلبة الجزائريون بأعداد كبيرة، بحيث بلغ عددهم في سنة 1950 حوالي الـ 1000. و في 1954 وصل عددهم إلى 1395 منهم 600 في الجزائر العاصمة. ابتداء من هذه السنة الأخيرة برزت رغبة قوية في الدراسة، مما رفع عددهم إلى 2080 سنة 1956 منهم 600 فقط في جامعة الجزائر؛ وفضل الآخرون مواصلة الدراسة في فرنسا حيث كانت الظروف لا تزال ملائمة(10).

وفي 27 فيفري 1955 صوّت أعضاء جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا بالإجماع في الجزائر على لائحة تدعو إلى إنشاء منظمة طلابية تقتصر على الطلبة

الجزائريين. و في أيام 4، 5، 6 و7 أفريل، انعقدت في باريس برقم 115 شارع سان ميشال، ندوة تحضيرية لمؤتمر تأسيسي نظمها اتحاد الطلبة الجزائريين بباريس برئاسة جمال رحال. وخلال المناقشات التي كانت صاخبة في أحيان كثيرة، تعارضت أطروحتان: الأولى يساندها على الخصوص إينال ورحال وعزيز بن ميلود ومحمد حربي وآخرون، تقترح إنشاء اتحاد عام للطلبة الجزائريين ذي طابع غير عقائدي ومفتوح لجميع الذين يقبلون قوانينه الأساسية ويحترمون أهدافه، والأخرى دافع عنها على الخصوص عبد السلام بلعيد ومحمد بن يحي ترى أن الاتحاد لا يمكن أن يكون قابلا للحياة مادام الجزائريون تحت السيطرة الاستعمارية ولم يؤكدوا، بطريقة واضحة لا لبس فيها، شخصيتهم في إطار الإسلام. ووضعت الندوة حدا للنقاش عندما أقرت أن "بلدنا يعرف وضعية خاصة تميزه عن البلدين الآخرين بشمال إفريقيا. و إذا كان هذان البلدان يحافظان دائما على شخصيتهما الإسلامية كما تكونت تاريخيا، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للجزائر التي واجهت محاولة انتزاعها من الحضارة العريقة التي نمت فيها". وصادقت الندوة التحضيرية بأغلبية واسعة على تسمية الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (ا ع ط م ج) التي سبق أن أقرها اجتماع طلبة الجزائر[11] .

في 8 جويلية 1955 انعقد المؤتمر التأسيسي في إحدى قاعات موتياليتي بباريس وأنشئ رسميا الـ(ا ع ط م ج) الذي حملت هيئاته المنتخبة أحمد طالب إلى رئاسة المنظمة الفتية. وتتمثل أهداف الاتحاد رسميا في الدفاع عن المصالح الطلابية والنقابية للطلبة الجزائريين. لكنه أكد منذ البداية ومن دون لبس، أن المشكل الجزائري لا يمكن أن يجد حلا إلا عن طريق الحوار والاتفاق مع "الذين يحاربون في الجبال"، مشيرا بذلك إلى (ج ت و). وفي ظرف وجيز، تضاعفت الاعتقالات في صفوف الطلبة وصار فرع الجزائر هدفا لقوات القمع، بحيث قتل نائب رئيسه محمد لونيس في أوت 1955.

وجدد (ا ع ط م ج) التأكيد بقوة على مواقفه السابقة معلنا "أن نضال الشعب الجزائري لا يمكن أن يكون له حل آخر إلا باسترجاع الشعب الجزائري لسيادته" بواسطة"إعلان استقلال الجزائر ومباشرة مفاوضات مع (ج ت و)".[12]

المنصور

HOTEL EL MANSOUR
CASABLANCA

financière. Il était même fort difficile
à supporter tous les frais.
Il est difficile puisque vous êtes parti
sans être certainement averti, je
vous demande si vous êtes à même
de venir à Madrid dans les
meilleurs délais pour discuter
et trancher ce problème que nous
considérons comme capital, sinon
m'avertir et je prendrai les mesures
de me déplacer chez vous.

Attendant votre réponse
d'ordre urgent
Bien fraternellement
Boumediene

المنصور

HOTEL EL MANSOUR
CASABLANCA

P.S. - à Madrid le contact se fera
par l'intermédiaire de Nalah [?]
- pour ne pas perdre du temps n'arrête
d'avance par l'intermédiaire
MANSOUR date votre arrivée.

رسالة بومدين إلى عمر بوداود، رئيس فدرالية فرنسا

HOTEL EL MANSOUR
CASABLANCA

7 Janvier 1963

Frère [illegible]

Je ne sais si le frère Mabrouk m'a informé de mon désir de nous rencontrer pour discuter un problème important et capital en même temps pour l'A.L.N.A. ce problème est celui de la jeunesse algérienne, se trouvant en Allemagne et un peu partout en Europe. vous n'êtes pas sans ignorer que notre armée dans l'avenir algérien a besoin

HOTEL EL MANSOUR
CASABLANCA

de nouvelles promotions de jeunes surtout après l'arrivage du matériel. ici sur place nous n'avons ni la qualité ni la quantité, et ce qui compte pour nous surtout c'est la qualité, et nous ne pouvons la trouver que chez vous. C'est pour cette raison que j'avais demandé à si Mabrouk de vous informer de mon désir de vous rencontrer à MADRID pour discuter le problème d'achèvement de cette jeunesse que l'armée a grand besoin d'elle. quand à la question

هل تكفي النداءات والإعلانات السياسة لوقف المجازر؟ إن الطلبة لا يمكنهم طبعا الوقوف متفرجين على المأساة الدامية التي تجتاح بلدهم. ففي 19 ماي 1956 أعطى فرع الجزائر أمرا "بإضراب فوري عن الدراسة والامتحانات لمدة غير محدودة"، ودعا بإلحاح المثقفين والطلبة إلى "مغادرة مقاعد الدراسة إلى الجبال والالتحاق جماعيا بجيش التحرير الوطني". وفاجأ الأمر بالاضراب مجموع الطلبة الجزائيين في فرنسا، وذهل عدد كبير منهم من الخبر الذي صدمهم قبل أسابيع فقط من امتحانات نهاية سنة من الجهد. فإذا كان الإضراب عن الدروس هينا فكيف يكون الأمر بالنسبة للامتحانات التي اقترب موعدها؟ بل أن بعضهم ظن أنها مناورة من مصالح الحرب النفسية الفرنسية. لذلك سافر عبد السلام بلعيد على عجل إلى الجزائر ليطلع على حقيقة الأمر، والتقى بالطلبة ومسؤولي (ج ت و) ومنهم عبان رمضان، العضو النافذ. ونجح في إقناع طلبة فرنسا بأن الطلبة في الجزائر لم يتصرفوا بصفة غير مسؤولة بل تصرفوا بعد تحليل للوضع وتفكير عميق.

لم يبق للجنة التنفيذية للـ(ا ع ط م ج) إلا الطلب من فروعها بفرنسا صياغة مواقفها بواسطة إرسال برقيات. و في اجتماعها المنعقد يوم 29 ماي 1956 وافقت اللجنة المديرة على خيارات فروعها ووسعت بذلك الإضراب إلى كافة الجامعات الفرنسية، مذكرة بأن هذا العمل "لا يمثل أبدا تصرفا عدوانيا تجاه الجامعة الفرنسية ولكنه يستجيب لضرورة وطنية ملحة". وحرص الاتحاد على تجريد قراره من كل شوفينية ثقافية، و قد سمع النداء إلى الإضراب حتى أولئك الذين لم يوجه إليهم أصلا مثل بعض تلاميذ الثانويات والتكميليات. غير أن نتائج القرار كانت ثقيلة. والحقيقة لم يلتزم الطلبة الجزائريون جميعهم بالإضراب وهم سعداء بذلك. ذلك أن حالات غير المضربين لم تكن نادرة واضطر "الطلبة المناضلون" إلى أن يثيروا نخوة الكرامة في رفاقهم ويلوّحوا في نفس الوقت بالتهديد للمترددين والخونة. وهكذا كانت الخطب الموجهة للطلبة يتخللها التعبير عن رضا قادة الإضراب، يتبعه الوعيد بالعقاب الحازم الذي ينتظر "الجبناء".

لكن الانقطاع عن الدراسة لا يمكن أن يستمر إلى الأبد مادامت (ج ت و) لا تستطيع أن تجند جميع الطلبة في الكفاح. واستخلص الـ(ا ع ط م ج) الدروس من هذه الحركة التي تتباطأ من دون آفاق واضحة. وقيم الوضع مقدرا أن المرحلة الأولى من الثورة بصدد الانتهاء، وأن إقامة هياكل دولة جزائرية حقا أصبح اليوم حقيقة قائمة. وثقة منه في النتيجة النهائية لمعركة التحرير[13] يهمه إعداد إطارات كفؤة، صلبة وذوي خبرة لبناء الجزائر المستقلة [14]. ولهذا قررت اللجنة المديرة المجتمعة يومي 21 و22 سبتمبر 1957 بباريس وبالإجماع، إنهاء الإضراب ابتداء من الدخول الدراسي المقبل، تاركة الإضراب مقتصرا على فرع الجزائر العاصمة.

وهكذا فإن الإضراب استمر عمليا سنتين جامعيتين. ولما كان قد بدأ في ماي 1956 فلم يستطع الطلبة التقدم للامتحانات في نهاية 1956 و1957. غير أنه خلال هذه الفترة توصل الطلبة إلى كل المسؤوليات في مختلف هياكل الثورة: ضمن جيش التحرير الوطني والمنظمة السياسية العسكرية للفدرالية وحتى في الهيئة العليا و هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي خصص لهم فيه منصب[15] .

إن قرار إنهاء الإضراب واستئناف الدروس لم يغير شيئا في الموقف السياسي للـ(ا ع ط م ج)، و هو موقف لم تكن الحكومة الفرنسية مهيأة لفهمه. وصار الاتحاد في فرنسا بالتدريج معرضا للضربات: فأوقف أمينه العام محمد خميستي ونقل إلى الجزائر. ثم إن المؤتمر الثالث للاتحاد والمنعقد من 23 إلى 28 ديسمبر 1958 بباريس في شبه سرية قد عبرت لائحته العامة عن التزام أشد حزما بالقضية الوطنية داعية "الحكومة الفرنسية إلى التفاوض مع (ج ت و)". وفي نهاية الأشغال، جاء عدد كبير من الوفود للتعبير عن تأييدهم للطلبة الجزائريين، فأوقف مندوب الاتحاد الدولي للطلبة ثم استنطق في مقرات "دي آس تي"، وطرد من فرنسا موفد الطلبة الأمريكيين لأنه صرح: "إن الحرية لا تتجزأ وأن الطلبة الأمريكيين فهموا النتائج البشعة للاستعمار الفرنسي ومثلما استسلم العنصريون في ليتل روك فعلى المستعمرين أن يعترفوا باستقلال الجزائر".

وهذا أكبر من أن تتحمله الحكومة الفرنسية الهزيلة وقتئذ و قد عبرت عن ذلك في وقت قصير. فبعد عدة أيام تم توقيف 21 طالبا. و في 28 جانفي صدر قرار عن ديوان فيليكس غايار بحل (ا ع ط م ج) وتوقيف العديد من قادته، فانتهى بذلك الاتحاد العام للطلبة المسلمين بفرنسا.

هذا إذن هو تطور الحركة الطلابية في المجال الشرعي. فما هو العمل الذي قام به الطلبة الملتزمون مباشرة في الكفاح الثوري السري؟ إن قرار الحل الصادر في جانفي 1958 فتح أزمة شلت خلال عدة شهور نشاط الاتحاد، خصوصا على مستوى العلاقات الدولية. وأمام الفراغ الذي خلقه هذا الغياب، فإن فدرالية فرنسا، التي منحتها لجنة التنسيق والتنفيذ اختصاص الإشراف على كل تنظيم ينتمي للجبهة، أسست الفرع الجامعي لـ(ج ت و) وعينت لجنة مؤسسة من بين الطلبة المناضلين. وانعقد اجتماعها الأول في بيت لحبيب حمداني و هو طالب في المدرسة العليا للغات الشرقية، وحضر الاجتماع عمر بوداود وقدور العدلاني وموسى قبايلي ومحمد مقران وسعيد حاج إدريس. هذا الأخير كلف بالمسؤولية العامة عن الفرع الجامعي وحبيب حمداني بالصحافة والإعلام، وهاشمي سوهاليلي بالتنظيم ومحمد مقران بتمثيل الفرع الجامعي في الخارج.

وكان لحضور مسؤولي الفدرالية أثر عميق في هذا الاجتماع الأول. فقد استخلص الفرع الجامعي الدروس من التقدم الذي سجلته المنظمة السياسية العسكرية في 1958 واستوحى من أساليبها عند إقراره هيكلة محاطة بسرية تامة. و كان على الطلبة احترام جملة من المبادئ: التقيد بفصل المهام وسلم المسؤوليات والانضباط إن أرادوا أن يفلتوا من قساوة القمع الذي سوف لن يعفيهم دون غيرهم من المهاجرين.

عمل الفرع الجامعي إذن من 1958- 1962 على تنظيم الطلبة سواء في فرنسا أو في أغلبية بلدان أوروبا الغربية[16]، فأنشئت فروع ببلجيكا (بروكسل ولوفان) وفي سويسرا (جنيف ولوزان وزوريخ) و في ألمانيا الفدرالية (هيدلبرغ). لكن اتضح أن نشاطه كان يفيد أكثر في فرنسا ضمن العمل العام لـ(ج ت و). غير أنه عند حل الاتحاد لم تتضح لمن تعود سلطة تمثيل الطلبة؟ إلى اللجنة التنفيذية لـ(ا ع ط م ج) الموجودة

دائما في باريس والمنتخبة شرعيا من طرف المؤتمر أم إلى الفرع الجامعي المعين فقط من طرف الفدرالية؟ أمام نزاع السلطة هذا، وجهت اللجنة التنفيذية رسالة مؤرخة في 4 جوان 1958 إلى فدرالية (ج ت و) بفرنسا قدمت فيها استقالتها الجماعية. ولما كان أعضاء اللجنة تحت طائلة التهديد بالاعتقال والحد من النشاط، اقترحوا لأنفسهم تكوين "وفد خارجي" ومغادرة فرنسا. وأعلموا بذلك مسؤو لا في الفدرالية، لكنهم لجؤوا جميعا إلى سويسرا دون انتظار جواب حول الوقت المناسب للرحيل. هذا الاستعجال ما كان ليعجب فدرالية (ج ت و) التي استدعت "اجتماعا إعلاميا للجنة المديرة الموسعة للـ(ا ع ط م ج)" كانت تأمل أن يتم خلاله توضيح موقف كل واحد وتنوي إشعار المعنيين بالقرارات المتخذة.

وفعلا انعقد الاجتماع في كولونيا في بداية أوت 1958 وضم مسعود آيت شعلال، آخر رئيس منتخب للـ(إ ع ط م ج) وعلي عبد اللاوي وشايب طالب وطاهر حمدي وجلول بغلي [17] وبرهان براح وأحمد بوصالح وهاشمي سوهاليلى وسعيد حاج ادريس وغيرهم، وكذلك محمد حربي وعمر بوداود وعلي هارون وقدور العدلاني ممثلين لفدرالية (ج ت و) بفرنسا. وبعد أن ذكر رئيس لجنة الفدرالية أن هذه الأخيرة "لم تنصرف عن انشغالها الكبير والثابت في المساعدة على ترقية الحركة الطلابية الجزائرية تحت إشراف (ا ع ط م ج)، شرح بأن الاتحاد الذي حرم من لجنته التنفيذية المستقيلة، مهدد بالشلل والحد من مساهمته في الكفاح المشترك للشعب الجزائري".

وقررت الجمعية، بالاتفاق مع اللجنة المديرة السابقة، الإبقاء على (ا ع ط م ج) أمام نظر المنظمات الطلابية العالمية وتحويله على المستوى الداخلي إلى فرع جامعي لـ(ج ت و). فكيف يتم ترجمة هذه المهمة المزدوجة إلى الواقع بصفة محسوسة؟ يبقى (ا ع ط م ج) قائما على المستوى الخارجي لأن هذه الصيغة تتضمن فوائد المحافظة على الحركة الطلابية واستمرارها، وتسمح أيضا بالإبقاء على قناة إعلامية عن سير حرب التحرير، لإعلام الأوساط الجامعية. وتمثل أخيرا تواجدا دائما للشبيبة الجزائرية في جميع التظاهرات العالمية للشبان. و في المقابل يتراجع على المستوى الداخلي الفرنسي أمام الفرع الجامعي كتنظيم سري اقتبس

دواليبه من المنظمة السياسية العسكرية؛ فكانت صورة طبق الأصل عنها. ويمكن تصور هذا التحول إذا علمنا أن الاتحاد القديم الشرعي لم يعد قادرا على ضمان أمن أي نشاط يجري تحت إشرافه بعد حله. وابتداء من الآن يستحيل عليه أن ينظم أو يراقب فروعه في فرنسا وأن يواصل نشاطاته إلا بواسطة منظمة سرية.

من جهة أخرى ينبغي ألا يغيب عن الأذهان بأن الإضراب إذا كان قد انتهى فإن ذلك كان مع التحفظ الشديد المتمثل في أن الطالب يجب أن يظل على استعداد للتجند في كل لحظة. وأن تواجده ضمن الفرع الجامعي يهيئه بطبيعة الحال إلى الدور الذي تفرضه ضرورات الكفاح من يوم لآخر. ولهذا لا بد أن تعطى الأولوية للعمل السياسي؛ ذلك أن الوظيفة التنظيمية التي يقوم بها الفرع الجامعي تبدو أساسية. إذ كان عليه تأطير مجموع الطلبة في هيكل خاص بهم، موازي للمنظمة السياسية العسكرية وأن تنمي فيهم حب النظام والعمل المرتب والانضباط، و هي الشروط الضرورية المطلوبة بصفة مطلقة لكل حركة ثورية.

وقد أنشأ مسؤولو الفرع الجامعي خمس مناطق، آخذين بعين الاعتبار تواجد الطلبة الجزائريين في كل الجامعات:

- منطقة باريس: جامعة باريس التي تضم لوحدها ثلث الطلبة الجزائريين في فرنسا،
- منطقة نورماندي: جامعات آنجير، كان، بواتييه، ران، روان، تور،
- منطقة الوسط الجنوبي: إيكس أون بروفانس، غرونوبل، ليون، مرسيليا، مونبيلييه،
- منطقة الشرق: بزانسون، ديجون، نانسي، ريمس، ستراسبورغ.

في ديسمبر 1958 أحصي 1857 طالبا[18] خاضعين لنفوذ الفرع الجامعي، بما فيهم 50 طالبا من غير المضربين وحوالي 500 طالب مهيكل في الفرع الجامعي الذي أنشأ خليتين. و في هذا الوقت، فإن القمع الذي طال الفدرالية لم يستثن الفرع الجامعي؛ فتم توقيف 31 طالبا في ديسمبر 1958 وجانفي 1959 وتوجه آخرون فرارا من ملاحقة الشرطة إلى البلدان المجاورة، أين تكفلت بهم الفدرالية بإعطائهم منحا دراسية. وارتفع عدد الطلبة في سويسرا وبلجيكا مثلا، بينما انخفض عددهم

في فرنسا بسرعة. وهكذا كان عدد الطلبة الذين أحصاهم الفرع الجامعي وصار يراقبهم حوالي 1400 في فرنسا في ديسمبر 1959 بينما وصل هذا الرقم إلى حوالي 1200 في باقي البلدان الغربية والبلدان الاشتراكية (19) .

ولم تبق الحكومة الفرنسية مكتوفة الأيدي أمام هذا الرحيل الكثيف، وبدأت تتحرك، فعرضت على كثير من الطلبة شغل وظائف عليا أو تقديم طلبات منح أو مساعدات. فأثار الفرع الجامعي في الحال انتباه الفدرالية إلى هذه الالتفاتة المفاجئة التي لا تخلو من أفكار مسبقة لدى الحكومة الفرنسية و"أن جميع هذه التسهيلات ليست في الحقيقة سوى مناورات ترمي إلى إبعاد الطلبة الجزائريين عن النضال التحرري وإبقائهم في جامعات فرنسا، لأن مغادرتهم هذه الجامعات بدأت تقلق السلطات الفرنسية" (20). لكن هذه السلطات ليست هي وحدها التي عبرت عن قلقها من جراء الوضع الجديد، بل عبر عنه الفرع الطلابي أيضا لكن لأسباب أخرى. ذلك أن عددا لا يستهان به من الطلبة "اغتنموا هذه الفرصة بدون رجوع مسبق لمنظمتنا وصاروا يشغلون وظائف عليا (منهم مدير ديوان عامل العمالة وأعضاء في مجلس الدولة الفرنسي الخ)". فمن الضروري إذن إذا أردنا أن نتجنب التصادم في المستقبل مع جيش من "المتعاونين"، أن نعيد النظر في مواقفنا لإيجاد حل مطابق لمبادئنا الثورية"(21). إن سياسة مرنة مع كثير من البراعة، من شأنها أن تسمح باستعادة "هذه العناصر غير المنضبطة" وتجنبنا اللجوء إلى إقصائهم وجعلهم مرفوضين نهائيا من طرف الجالية الجزائرية.

ومن المهام الأخرى للفرع الطلابي أنه يعطي أيضا المنح ومختلف المساعدات بفضل التمويل الذي تقدمه الفدرالية. كما يرسل حوالات إلى الطلبة المعتقلين(22) ويضمن السفر إلى الخارج بالنسبة للمؤجلين المهددين بالتجنيد في الجيش الفرنسي؛ و قد بلغ عدد هؤلاء حوالي الخمسين في السنة الجامعية 1959- 1960 حسب تقديرات الفرع الطلابي. هناك صعوبة أخرى لابد من البحث لها عن حل مستعجل، و هي تسبب اضطرابا في الفرع الطلابي، و قد عرضها على لجنة الفدرالية، و هي مشكلة غير المضربين. إنهم يحظون بوضع مرموق مقارنة مع رفاقهم المنضبطين، فقد استفادوا من سنتين جامعيتين لعدم اعترافهم علانية

بتعليمات وطنية صادرة عن الـ (ا ع ط م ج) وافقت عليها (ج ت و). فعندما كان المناضلون يقاطعون الجامعة الفرنسية طبقا للخط السياسي للجبهة، فإن غير المضربين أضافوا دبلومات إلى ألقابهم العلمية، مقابل ماذا؟ مقابل مناصب هامة جدا سيشغلونها في الجزائر المستقلة. وهذه مجازفة ليست نظرية فقط، ذلك هو رأي "الجناح المتصلب"في الفرع الطلابي. غير أن الحكمة والاعتدال تغلبتا في هذا الجدال الذي لجأ فيه غير المضربين، والحق يقال، إلى الاستفزاز. هذه المرونة في الموقف تجاه غير المضربين فرضت نفسها بمقدار ما كان الفرع الطلابي غير واثق في الإيمان النضالي لدى جميع الطلبة.

وليس هذا كل شيء. فسياسة الالتفاتة الطيبة التي قامت بها الإدارة الفرنسية (و قد بدأتها السنة الماضية) أخذت آثارها المثبطة للعزائم تتضخم. ففي بداية 1960 أبلغ الفرع الطلابي الفدرالية بأن مدرسة وطنية للإدارة مختصة هي بصدد الإنشاء وسيدخلها طلبة الحقوق الحاصلون على ليسانس أو في السنة النهائية، وبإمكانهم الاستفادة بعد 6 إلى 8 أشهر من مناصب هامة في الوظيف العمومي[23].

وهكذا وزعت بسخاء المنح والمساعدات والوظائف السامية. واتضح في نهاية المطاف أن بعضا ممن استفاد من هذه الوظائف، وإن تم ذلك بموافقة (ج ت و)، كانوا قادرين على أداء مهام محفوفة بالخطر.

في ديسمبر 1960 و في صالون فندق دوسلدورف كان ثلاثة رجال جالسين إلى طاولة أمام فناجين القهوة يدخنون سجائرهم بلا انقطاع، وهم هواري بومدين رئيس هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني وعبد الكريم سويسي عضو لجنة الفدرالية وسعيد حاج إدريس مسؤول الفرع الطلابي، كانوا ينتظرون وصول بوداود. لماذا هذا اللقاء الغريب؟ إن بومدين ونائبيه الرائدين سليمان ومنجلي في وضعية خلاف مع الحكومة المؤقتة. و قد جاؤوا لمناقشة مشاكل هامة مع فدرالية فرنسا، منها استئناف الاتصال الذي انقطع بين هيئة الأركان ومنطقة الجزائر العاصمة وإرسال طلبة إلى صفوف جيش التحرير الوطني لتكوين إطارات يعاني الجيش أشد المعاناة من غيابهم.[24]

بعد ذلك مباشرة التحق حاج إدريس بباريس أين كلف أولمان بالتوجه إلى الجزائر العاصمة. وأولمان هو أحد الطلبة الذين قبلوا تعيينا في الوظائف المقترحة من السلطات الفرنسية، بالاتفاق المسبق مع الفرع الطلابي، و كان تعيينه في مجلس المحاسبة. وبهذه الصفة فإنه يتوفر طبعا على جميع التبريرات التي تجنبه الاستنطاق المتشدد للشرطة المحلية. وهكذا فإن مندوبا في مجلس المحاسبة هو الذي سيعيد ربط الاتصال بين الجزائر العاصمة وغارديماو، مقر هيئة الأركان لجيش التحرير الوطني الجزائري.

مع مرور الوقت بذلت جهود أكبر لإعادة الأنتلجنسيا إلى حضن فرنسا، و قد اتفق موظفون سامون من ذوي الكفاءات العليا، على كتابة تقرير عن "وضعية الطلبة المسلمين ذوي الأصل الجزائري الموجودين في فرنسا"، يوجه إلى ديوان الوزير الأول وإلى مصالح مختلفة في الدولة. كما اتفقوا كذلك على السهر على تطبيقه(25). هذا التقرير هام لأكثر من سبب: فهو عمل قام به بلا شك موظفون ليبراليون ويتضمن كثيرا من المحاسن، إلا تلك المتعلقة باحتمال استقلال الجزائر في المستقبل، و هو ما يدل في ذلك الوقت على محدودية نفاذ البصيرة عند محرريه.

خصص أولئك الموظفون اجتماعين للمشكلة: الأول انعقد في ستة أكتوبر في مكتب برنار تريكو بالإيليزي والآخر في 19 أكتوبر بالسكريتارية العامة للشؤون الجزائرية. وتم فيهما فحص الوضعية الحالية للطلبة وتلك التي تخص احتمال عودتهم المنشودة نحو فرنسا. "و في الوقت الراهن يتمثل الهدف الرئيسي للسلطات العمومية بخصوص الطلبة الذين يتابعون دراستهم بفرنسا في تجنب رحيلهم إلى بلدان في أوروبا الغربية أو الشرقية. ومن أجل هذا الغرض يعبر التقرير عن رغبة في إيجاد حل مناسب لمشكل الخدمة العسكرية الشائك ومشكل القمع البوليسي وكذلك لتوزيع المنح الدراسية وضمان إيواء لائق. وقبل اقتراح هذه الحلول يذكر التقرير بأن البيانات الإحصائية قد أنجزت ويوصي "بوضع قائمة للطلبة المسلمين من أصل جزائري المسجلين في كل جامعة لتمكين السلطات المختصة من حل المشاكل التي يمكن أن تطرح بالنسبة إلى كل واحد منهم".

ويرجع بعد ذلك إلى اقتراح الحلول فيسجل ملاحظة أولى صحيحة:"أن رحيل الطلبة يرجع في الغالب إلى خشية كثير منهم من إرسالهم إلى مسرح العمليات بعد استدعائهم إلى الجيش. ولذا يجدر تطبيق بعض الأحكام عند تجنيد "الشبان المسلمين الجزائريين "تجنبهم مواجهة أمرين أحلاهما مر: الفرار أو الحرب ضد مواطنيهم، ويمكنهم إذن أن يستفيدوا [26] من تمديد التأجيل حتى وأن جاوزوا سن 25 أو 27 سنة. وعندما يستنفد التمديد، من المناسب فحص الحالات الخاصة بحيث يجري تعيينهم بكيفية لا تطرح أزمة ضمير بالنسبة إليهم.

ونصح كتاب التقرير بصراحة عفوية بأنه من الضروري التصرف بفطنة: "إن الإعلان عن هذه الأحكام للمعنيين يستدعي بطبيعة الحال التصريح بأنها مستوحاة من اعتبارات جامعية صرفة ومستخلصة من واقع أن الطلبة ذوي الأصل الجزائري عانوا أو يعانون على المستوى الدراسي من عراقيل خطيرة جدا ترجع إلى تأخر أولي وإلى الأحداث الجارية"، وهو ما تلقاه المعنيون، وخصوصا مناضلي الفرع الطلابي، بأذن صاغية.

لكن إذا كانت صعوبات الخدمة العسكرية يمكن تمهيدها بهذه المناشير، فإن الأمر يتطلب تغيير ذهنيات بأكملها في أوساط الشرطة لإعادة الطلبة إلى الحظيرة الجامعية الفرنسية، ويبدي التقرير قلقا من هذا الاتجاه المؤسف عند "مختلف مصالح الشرطة التي ترى في الطلبة المسلمين مشبوها فيهم موصوفين، أكثر مما ترى فيهم نخبة". وبطبيعة الحال لا يعني ذلك "غض الطرف عن نشاط محتمل محظور قد يقوم به الطلبة ذوى الأصول الإسلامية" لكن من المهم في المستقبل تجنب التعميم وأن لا تكون صفة الطالب مرادفة دائما لمثل ذلك النشاط المحظور. ولهذا لا بد من إعطاء "تعليمات في غاية الحزم لكي تتجنب مصالح الشرطة أسباب دفع الشبان المسلمين لمغادرة فرنسا للإفلات من إهانات غير مفيدة[27] وفحص إمكانية الإفراج أو تخفيض العقوبة عن الطلبة المسجونين أو في المحتشدات بإجراء إداري، وذلك بالتنسيق مع وزارة العدل".

إن الحد من القمع أمر جيد، وأفضل منه العمل بشكل إيجابي، لكن الوضعية الخاصة لأولئك الطلبة (الذين لا بد من افتكاكهم من "ج ت و" بأي ثمن) تبرر بلا شك مخالفة الإجراءات المعتادة في توزيع المنح. فقد أعطيت في وقت قصير (بين أفريل وأكتوبر 1959) 90 منحة من صندوق مؤسسة فورد عن طريق المركز الوطني للأعمال الجامعية، بمبلغ 13 مليون فرنك. لكن هذه الأموال أجنبية و لا بد من بذل جهد فرنسي يعكس هذه الإرادة. لذا اقترح التقرير 100 مليون فرنك من أموال فرنسية حصرا توضع تحت تصرف منظمة مختصة مكلفة بتوزيع المنح للطلبة "المسلمين". ومثل هذا الاهتمام كان يخصص لهم في مجالات أخرى كضمان الإيواء اللائق. ولما كان الطلبة المسلمون مدمجين مع الفرنسيين رفضت لهم بعض التسهيلات التي كانت مخصصة للأجانب مثل حجز أمكنة في الأجنحة الوطنية.

فكان لا بد من تخصيص حصة من الغرف لهم، لكن من دواعي الرثاء لحالهم أنهم كانوا يصطدمون بأحكام مسبقة في الإيواء عند الخواص الذين كانوا يرون في كل جزائري "إرهابيا محتملا". لذلك يقترح التقرير تقديم مساعدة من صندوق العمل الاجتماعي ويتمنى أن تخصص نوادي الشباب الممولة من طرف هذا الصندوق عدة أسرة لأولئك الطلبة.

وما كان يرغب فيه كتاب التقرير هو أن يبقى في فرنسا الطلبة الذين مازالوا فيها ونزع كل رغبة في مغادرة الجامعات الفرنسية، والتعجيل بعودة الذين فروا والتمهيد لها. ومن أجل هذا الهدف كانوا مستعدين لرفع حدود السن لدخول المدارس المتخصصة وتخصيص عدد من المقاعد لأولئك الطلبة، والموافقة على معادلة الدبلومات لمن يريدون العودة، وأوصوا أيضا بأن "من المرغوب فيه في كل جامعة الاهتمام بقطع العزلة المعنوية التي يعيش فيها أولئك الطلبة.

وهكذا اكتشف ديوان الوزير الأول الفرنسي مع نهاية السنة السادسة من الحرب شقاء هذه الشبيبة وأبدى النية في ترك سياسة العصا إلى سياسة حبة الجزر، أو، حسب تعبير بعض كتاب التقرير من ذوي النية الحسنة، سياسة إحلال الاستقبال الحسن محل قوة القمع.

فهل لهذا التغيير في الاتجاه الذي جاء بعد أكثر من قرن على احتلال ينفي الشخصية التاريخية للمغلوبين، حظوظ لإغراء الشبان المثقفين؟ شبان يخوضون حربا تطالب باسترجاع الهوية والاستقلال الوطني على السواء.

وفي الجزائر فإن العجلة الكبرى للحركة المناهضة للاستعمار قد بدأت دورتها السابعة.

الهوامش

(1) - نقابة أنشئت بإيحاء من (ج ت و) و قد توفي أمينها العام عيسات ايدير تحت التعذيب على مرأى مظليي الجنرال ماسو MASSU.

(2) - طبقا لنشرة الودادية بعنوان "من أجل نقابة جزائرية أصلية"، بلا تاريخ.

(3) - تضم اللجنة المؤسسة: صافي بوديسة، وجدي دمرجي، عمر بلوشراني، نهار، مصطفاوي، وغيرهم. وحدد المقر المؤقت في 18 شارع مابيون باريس 6.

(4) - تعاقب على مسؤوليتها في السرية : مصطفاوي، محمد فارس، بوبكر بلقايد وعمر أو لحاج.

(5) - النشرة الإعلامية الداخلية، أوت 1960.

(6) - كانت نقابة "سي.جي.تي" CGT، متحفظة إن لم نقل معارضة لـ(ج ت و) التي كانت الودادية العامة هي الناطق الرسمي لها في فرنسا.

(7) - راجع مقال جاك فو في بعنوان "الصحوة"، لوموند، 4 جوان 1960.

(*) بلاد غوليا Gaule اسم قديم يطلق منذ العهد الروماني على البلاد الممتدة بين نهر الرين وجبال الألب والبحر الأبيض المتوسط والبيريني والأطلسي (المترجم).

(8) - رسالة مؤرخة في 02 فيفري 1958 موجهة من طرف الـ(و ع ج) إلى الكاردينال غريلييه أسقف ليون.

(9) - رقم ذكرته لائحة نقابة الصلب في المؤتمر الخامس حول مساعدة العمال الجزائريين.

(10) - أرقام واردة في نشرة "الطالب في فرنسا" فيفري 1960، ص.17 في مقال بعنوان "لماذا يغادر الطلبة الجزائريون فرنسا ؟"

(11) - ملخص من محاضر النقاش في الندوة التحضيرية من 4 إلى 7 أفريل 1955. صوت مع اللائحة الجامعات التالية: الجزائر، بوردو، كان، غرونوبل، ليون، مونبلييه، نانسي، تولوز، وستراسبورغ. وامتنعت عن التصويت جامعات: باريس، بواتييه، تولوز وتور.

(12) - لائحة ختامية للمؤتمر الثاني المنعقد بباريس في رقم 115 سان ميشال، من 24-30 مارس 1956.

(13) - تصريح اللجنة المديرة للـ(ا ع ط م ج) في باريس 14 أكتوبر 1957.

(14) - في تعليق لها عن استئناف الدروس، كتبت جريدة المجاهد عدد أول نوفمبر 1957 "أن الجزائر تسير بخطوات كبيرة نحو الاستقلال، وأن مهام المستقبل تشغل قادة الثورة وعلى كل جزائري إعداد نفسه لذلك".

(15) - خصص مؤتمر الصومام منصبا لممثل الطلبة ومنصبا آخر لممثل العمال. هذا ما ذكرته المجاهد رقم 16 بتاريخ 15 فيفري 1958.

(16) - يتبع الطلبة الجزائريون في أوروبا الشرقية مباشرة (ا ع ط م ج). وبعد حل هذا الأخير في فرنسا نقلوا مقرهم إلى تونس في رقم 37 شارع جون لوفشي، حيث مكثوا فيه إلى غاية الاستقلال.

(17) - الأربعة الأوائل يشكلون اللجنة المديرة لـ (ا ع ط م ج).

(18) - لا يشمل هذا الرقم المراقبين في الداخليات وثانويات الصفوف التحضيرية في المدارس الكبرى.

(19) - كان عدد المسجلين 2790 في السنة الجامعية 1957-1958 ولم يتعدوا الـ1000 في السنة 1960-1961، منهم 396 منخرطون في الفرع الجامعي.

(20) - التقرير السابق.

(21) - تقرير الفرع الطلابي.

(22) - بعد التوقيفات الواسعة في ديسمبر 1958 كان عددهم حوالي 30 ولم يبق منهم في أكتوبر 1960 إلا حوالي 10. بعد الإفراج ينتقلون من الفرع الطلابي إلى المنظمة الأم أو المنظمة الخاصة ويقعون تحت ضربات جهاز القمع بصفتهم مسؤولين في (ج ت و) وليس كطلبة.

(23) - هي صيغة متروبولية دون شك - وإن جاءت متأخرة - لـ"دفعة لاكوست". فمحاولة منه لتحويل أنظار الإطارات الجزائرية عن "وهم الاستقلال الذي وعد به المتمردون"، سهّل الحاكم العام للجزائر عملية اعتلاء هؤلاء لبعض المناصب التي كانوا في السابق مقصيين منها.

(24) - راجع رسالة بومدين إلى عمر بوداود، الملاحق، وثيقة رقم 7. وبعد شهر من قرار الفرع الطلابي توجيه نداء للتطوع، التحق حوالي 120 طالبا بالحدود الجزائرية.

(25) - وصل التقرير إلى اللجنة التنفيذية للـ(ا ع ط م ج) بتونس فوجهته إلى الفدرالية. رسالة مسعود آيت شعلال إلى عبد الكريم سويسي بتاريخ 13 مارس 1960 . ويذكر أن لجنة الفدرالية تشرف على الفرع الطلابي وأن العلاقة بين (ا ع ط م ج) والفرع الطلابي تمر عبر السويسي طبقا للسلم التصاعدي المعتاد.

(26) - مذكرة وزير الجيوش رقم SC Mil 1625 بتاريخ 15 سبتمبر 1959 ويعفى بموجبها "الفرنسيون المسلمون" من أحكام التعليمية الوزارية المؤرخة في 11 أوت 1959.

(27) - يبدو أن مثل هذه التعليمات أعطيت قبل هذا بعدة أشهر. و قد ذكر تقرير الفرح الطلابي لشهر أوت 1960 أن "مصالح الشرطة الفرنسية اختفت تقريبا ووضعت حدا لإزعاجاتها".

الفصل الخامس

الجبهة الثانية

لقد قدم عمر بوداود إلى فرنسا ومعه تعليمات مختلفة من (ل ت ت)، خصوصا تلك المتعلقة بخلق جو من انعدام الأمن في فرنسا نفسها بمجرد ما تسمح الظروف بذلك. و كان الهدف من ذلك هو إجبار الحكومة على أن تبقي فيها أكبر عدد من قواتها، و هو ما يخفف من آلة الحرب على جيش التحرير الوطني في الجزائر[1] . فلا بد إذن من إعداد الأداة القادرة على خوض معركة من نوع جديد فوق التراب الفرنسي المناوئ. و قد اتضح منذ تكوين الخلايا الأولى لـ(ج ت و) أنه من الضروري إنشاء "خلايا المواجهة" خصوصا تلك المكلفة بالدفاع الذاتي، التي كانت تحت مسؤولية أحمد دوم، ثم عبد الكريم سويسي. لكن النفوذ المحدود للجبهة على المهاجرين والعدد الهزيل من أفرادها حدّ من عمل تلك الخلايا وأجبرها على القيام بدور دفاعي بحت. ومع تطور النضال اتضح أنه من الضروري جمع الأفواج التي تحدوها العزيمة والمتمرسة على القتال تحت سلطة واحدة، من أجل إعطاء هذا الهيكل الجديد حرية أكبر في المناورة وسرعة في العمل وفعالية في الهجوم.

وكان سعيد بوعزيز قد حول إلى فرنسا أوائل 1957 من طرف العقيد الصادق، قائد الولاية الرابعة، لمساعدة لجنة الفدرالية التي ضعفت كثيرا بعد التوقيفات الأخيرة. وقررت اللجنة الجديدة برئاسة بوداود إنشاء منظمة حقيقية شبه عسكرية[2] على طريقة (ح ش ج) قبل ذلك بعدة سنوات. وهكذا ولدت المنظمة الخاصة من جنود ظل حقيقيين سينجزون مهاما جد حساسة وخطيرة. و كان الطالب نصر الدين آيت مختار بصفته مناضلا منضبطا قد غادر كلية الطب بباريس منذ الإضراب الذي أمر به (ا ع ط م ج) و كان يرغب في الالتحاق بالمقاومة الجزائرية في الجبال، حيث يريد أن يكون مفيدا، نظرا للسنوات الأربع من الإعداد العسكري الأساسي والعالي، ولرتبته كضابط صف احتياطي. و قد أفصح عن رغبته

لموسى قبايلي الذي أوصله إلى عمار بن عدودة الذي يعمل بدوره تحت أوامر بوعزيز. و قد اقتنع مسؤول المنظمة الخاصة بكفاءات الطالب العملية وإخلاصه، فاقترح على لجنة الفدرالية تعيينه نائبا له. وهكذا مارس آيت مختار[3] هذه الوظيفة من 1957-1960.

وكان الأمر الأكثر استعجالا آنذاك، هو إخضاع العناصر القادمة من "مجموعات المواجهة"(*) للمقاييس الصارمة المطبقة وفحص قابليتهم لتكوين كومندوس حقيقي. فكان ينبغي عليهم القبول بانضباط صارم والتزام سرية تامة وحفظ السر المطلق وممارسة رياضة قتالية والقدرة على التحمّل البدني والنفسي، وأخيرا القدرة على البقاء في حالة يقظة دائمة.

كما أن المظهر الأوروبي يكون في بعض المهام ضروريا ويجب أن يكون أعضاء هذا الكومندوس لا يتعارفون فيما بينهم إلا بأسمائهم المستعارة، وعند عملية تفتيش الأفواج من طرف رؤسائهم يوصي بوضع القناع إذا لم يسبق للأعضاء معرفة المفتش وذلك احتراما لمبدأ الفصل الأفقي والرأسي، الإجباري في المنظمات المحظورة التي تمارس عملا قتاليا سواء كانت سرية أو ثورية.

إن هذه الشروط المتعددة المطالب بها لدى مناضلي المنظمة الخاصة، اتضح أن التقيد بها سهل نظرا لمشاركة العديد من الجزائريين في حروب 1939-1945 وحرب الهند الصينية وتنوع أنماط الرجال بين المهاجرين وعلى الخصوص نظرا لالتزام جيل 1954 التزاما تاما بقضية يرى أنها عادلة.

وإذا كانت الفدرالية تستطيع أن تجند بسهولة رجالا قادرين على تشكيل هذا الكومندوس، فإن تكوينهم يطرح بالعكس مشاكل شائكة. لذلك فإن بوداود الذي يعرف معسكر خميسات ولاراش، نظرا لمروره بالمغرب، أعد بالتعاون مع هيئة الأركان للولاية الخامسة (وهران) المستقرة في وجدة تربصات التكوين المتخصص والتدريبات بغية إنجاز الأعمال المسطرة. و في خريف 1957 اجتاز فوج أول مكون من حوالي 15 رجلا [4] جبال البيريني والتحق خفية بالمغرب أين تلقى تدريبا مكثفا

دام 6 أشهر، وعاد إلى فرنسا عن طريق شعبة (ج ت و) بإسبانيا التي كانت عاملة (5) وقتئذ. وعاد الكومندوس مرفوقا بثلاثة من حرفيي التفجير حوّلهم إلى المنظمة الخاصة لجيش التحرير الوطني، وهم شايب ماروك ومحمد أوزناني وعبد الرحمن سكالي. و قد تم إعداد دراسة تقسيم جغرافي يأخذ بعين الاعتبار الأهداف المرسومة بصفة خاصة، وكذلك إمكانيات التجنيد المحلي. وهكذا كانت المنظمة الخاصة تشتمل حتى أفريل 1958 على أربعة مناطق: باريس وسط، وفيها أحمد عمراني ومحمد بن صدوق مع مناضلين آخرين مكلفين على الأخص بالعمل المسلح ضد بعض الشخصيات السياسية. و هذا الفوج هو الذي نفذ حكم القتل يوم 27 ماي 1957 في ملعب كولومب، في حق علي شكال الذي كان بجانب روني كوتي رئيس الجمهورية الفرنسية. و هو أيضا منفذ العملية الفاشلة ضد بورجو في شارع سوشي. وحددت المنطقة الثانية في باريس ونطاقها، حيث كانت مهمة العناصر المتواجدة بها محددة في دراسة الأهداف الاقتصادية والعسكرية التي يمكن إصابتها بالوسائل التي تتوفر عليها المنظمة الخاصة. وأما منطقة الوسط التي كان مسؤولها عمر حرايق، وتضم ليون وسانت ايتيان، وكذلك منطقة مرسيليا التي يشرف عليها حسين بن دالي، فقد أسندت لهما نفس المهمة (مثل المنطقة الثانية). وبعد مدة وجيزة من التربص الأول، كان فوج ثان على أهبة الاستعداد للالتحاق بمعسكر التدريب والتحق بالمغرب عن طريق ألمانيا الفدرالية، إذ أصبحت شعبة (ج ت و) عملية على هذه الحدود.

لكن الحرب، سواء كانت مفتوحة وكلاسيكية أو سرية ثورية، لا يمكن خوضها بنجاح إذا لم تكن وضعية الخصم معروفة بدقة قصوى. ومن دون معلومات، تصبح تلك الحرب مشاحنة بين عميان في نفق. لذا أنشئت في وقت مبكر شبكات معلومات متواضعة بلا شك لكنها صارت بعد ذلك ذات فعالية مؤكدة؛ فقد كونت شبكة مكلفة بجمع المعلومات السياسية والاقتصادية والعسكرية، مؤلفة من رجال سياسيين مثل عبد الرحمن فارس، الموثق السابق بالقليعة ورئيس الجمعية الجزائرية، وأحمد بن تونس، المندوب بنفس الجمعية وبوعلام اسطمبولي، الموظف السامي بالإدارة الفرنسية. وتم ربط الشبكة بنائب مسؤول المنظمة الخاصة بواسطة عميلة اتصال موثوق فيها وبفضل طريقة الفصل المحكم المطبقة.

كما تم تشكيل خلية لـ(ج ت و) في غاية السرية من رجال الشرطة الجزائريين العاملين ضمن الشرطة القضائية الفرنسية، ومن بينهم بويحي والشريف X [6] و كانت لها فائدة عظيمة، إذ أتاحت للفدرالية الحصول على قائمة جميع أعوان الشرطة الفرنسية المكلفين بمحاربة (ج ت و) وعلى بطاقاتهم المعلوماتية الكاملة مع عناوينهم وصورهم وكذلك ملاحظات حول سلوكهم نحو المناضلين الموقوفين[7]. إن اكتشاف بطاقات وصور بعض مفتشي الشرطة القضائية في جوان 1960 في غرفة زينة حرايق، في شارع فوبورغ سانت أونوري، نبه الهيئات العليا للشرطة وأجبر المنظمة الخاصة على التقليل من نشاط الخلية السرية. كما قبل ضباط من أصل جزائري في صفوف الجيش الفرنسي أن يقدموا معلومات مفيدة للعون المعين من طرف الجبهة.

وفي نهاية 1957 وبداية 1958، حول حسين بن دالي من مرسيليا إلى باريس للإشراف على شبكة استعلامات خاصة [8] تضم برلمانيين وطلبة وعناصر مكونة، خاصة للاتصال بالبلدان الإفريقية وتبادل المعلومات مع بعض سفراء هذه البلدان والمساعدة المتبادلة في السلاح. واهتم عدد من الطلبة خاصة بالمراقبة واقتفاء آثار بعض الشخصيات؛ ومن أولئك الطلبة حميد كلو وسعيد بلحسين وهاشمي سوهاليلي. كما استفادت الشبكة كثيرا من الإخوان الشريف وسيد علي طيار بعلاقتهما العديدة مع البرلمانيين الفرنسيين.

ثم أن بعض أعضاء المنظمة الخاصة ينتقلون في اطمئنان تام في سيارة رسمية جدا، تابعة لإدارة البريد والمواصلات ويقودها عبادة، تجوب باريس لجمع الرسائل. وحصل البعض الآخر منهم على الأوراق الرسمية بفضل عامل بريد آخر هو كلال الذي يعد موردا معتمدا للشبكة بالأوراق الرسمية وبطاقات الهوية المهنية وبطاقات الأجور من إدارة البريد والمواصلات. و قد عوضه على رأس الشبكة كلوش ثم بابا آفطاي.

إن إيواء أعضاء الكومندوس يطرح مشاكل خاصة لأن الرجال يكونون غالبا في وضعية غير قانونية قبل القيام بالعمليات، وبالتالي فهم معرضون لكل مداهمة تعقبها حتما متابعة حثيثة. وللتغلب على هذه المشكلة اعتمدت المنظمة على فوج

يتشكل من أعضاء ذوي أصول عديدة وهم: لوناس نور وزوجته وكوليت بليمهوف الذين اعتقلوا سنة 1958، والشاذلي بوزكورة، عضو الدستور الجديد التونسي الذي عهد إليه بإيواء أهم أعضاء كومندوس لاراش، والاخوة بودينار مالكي، فندق "لوكس أوتيل" في حي سوق الجملة "لي آل"، وزينات وزوجته صاحبي الفندق "بيرير" اللذين اعتقلا لأنهما أسكنا حرفي المتفجرات سكالي[9] وشايب، والشاذلي و هو أيضا مالك فندق في نهج هوشيت، و كان غيرهم كثيرين مثل الطلبة الأفارقة والمغاربيين الذين وضعوا غرفهم بالأحياء الجامعية في جانتي وأنطوني تحت تصرف الشبكة.

في شهر جويلية عام 1958 و في قرية بضواحي كولونيا، على الضفة اليمنى لنهر الراين، كان بيت الشباب "فولكن"[10] يحتضن اجتماعا يبدو أنه لا ينتهي وهو متواصل منذ أسبوع. و لا تعكس سحنة المشاركين فيه سمات الجرمانيين. والحقيقة هي أن أعضاء لجنة الفدرالية وقادة الولايات الأربع لـ(ج ت و) بفرنسا كانوا يعقدون جلسة طارئة. و كان الحاضرون هم: عمر بوداود، رئيس الفدرالية وسعيد بوعزيز، مسؤول المنظمة الخاصة، وعلي هارون، مسؤول الصحافة والإعلام والدفاع عن المساجين وقدور العدلاني، مسؤول التنظيم في المنظمة الأم، وعبد الكريم سويسي، مسؤول المالية والمنظمات الملحقة (الفرع الطلابي و الو.ع.ع.ج) وكذلك موسى قبايلي[11]، قائد الولاية 1 (وسط باريس) وحمادة حداد [12]، قائد الولاية 2 (محيط باريس)، وعمور غزالي، قائد الولاية 3 (الوسط: ليون، غرونوبل، سانت إيتيان) واسماعيل مانع، قائد [13] الولاية 4 (الشمال والشرق)، والبشير بومعزة، مسؤول هيئة المحامين ولجنة الدفاع عن المساجين. إن لجنة الفدرالية الموسعة تعتقد أن (ج ت و) توصلت إلى إقامة منظمة سياسية وإدارية وعسكرية فوق التراب الفرنسي، بحيث يمكنها الآن التفكير في الانتقال إلى شكل أعلى من المعركة. وذكر بوداود أنه جاء مكلفا بمهمة محددة، تشمل إلى جانب التعليمات الأخرى التي أعطاها عبان رمضان باسم لجنة التنفيذ والتنسيق، تعليمات تخص فتح جبهة ثانية في فرنسا في الوقت المناسب. والهدف هو توسيع ميدان المعركة وإجبار الحكومة الفرنسية على زيادة النفقات العسكرية والميزانية الموجهة للقمع،

قصد تأليب الأوساط الشعبية على سياستها وتشتيت قواتها، مما يخفّف العبء على المقاومة في الجزائر.

حدّد المشاركون أجلا مدته شهر ليعد كل واحد العمل المقرر في مجاله. ورفعوا الجلسة في 25 جويلية وحددوا انطلاق العمليات في 25 أوت في منتصف الليل(14). واتفقوا على أن يبقى التاريخ معروفا لدى المشاركين فقط وأن تكون المنظمة الخاصة و"أفواج المواجهة" على استعداد لليوم المحدد. وعاد كل واحد إلى دائرة نشاطه: عاد مسؤولو الولايات عبر السلسلة(*) العاملة في ولاية كل واحد منهم، وعاد بعدهم بقليل بوعزيز وهارون والعدلاني عبر بلجيكا ومن بروكسل اتبعوا شعبة قادتهم إلى باريس.

. وفي بروكسل التي كانت تحتضن "المعرض العالمي"، علم العدلاني أن "سبوتنيك" مسؤول ولاية الشمال مازال يتراخى فيها. فانزعج، خصوصا أن الوقت يتسارع وأن العمل لن يكون ميسورا في هذه الولاية التي مازالت فيها (ح و ج) قوية. و كان رد "سبوتنيك" أنه يريد أن يتنكر في زي راهب، وذلك لأسباب أمنية، حتى يتمكن من التحرك بحرية خلال العمليات المقبلة، و هو الآن بصدد دراسة مبادئ الدين. فرد العدلاني بغيظ، مشككا في عقيدة مرؤوسه: "أيها الصديق، إن تعلّم مبادئ الدين بجد يتطلب بلا شك مدة شهر ومن الأفضل أن تبقى في بلجيكا لإتمام عملك". وهكذا تم في الحال تعيين بن عيسى سوامي(15) المدعو"جي 3" في منصب مسؤول للولاية الرابعة.(16)

وتكفلت شبكة أخرى بنقل هارون والعدلاني إلى باريس في منتصف الليل وذلك وسط فوضى سوق الجملة "لي هال" بشارع ريفولي وبين أكياس الخضر والفواكه المكدسة مقابل لاساماريتان. وتكفلت بهما شبكة "الإيواء" في الحال و كان من المناسب تزويد كل ولاية بجميع الوسائل البشرية وتوابعها الضرورية، توقعا للعمل المقرر الذي سيتسبب بلا شك في قمع، يجعل كل اتصال مستحيلا بين الولايات. كما بذل نشاط كثيف من طرف الأعضاء الثلاثة للجنة الفدرالية بالتنسيق مع المسؤولين المحليين.

وسيتولى رئيس المنظمة الإشراف على الولاية 3 (وسط جنوب) التي تنقصها

الإطارات الكفؤة، والولاية 4 (الشمال والشرق) التي ليس لها أحد بعد أن بقي "سبوتنيك" في بلجيكا. أما ولاية (باريس وضواحيها) فإنها تشكل عمليا العمود الفقري للفدرالية. كما كان على مسؤول المنظمة الخاصة أن ينكب بصفة رئيسية مع "مجيد" آيت مختار على تحديد الأهداف المسطرة والبحث عن مسؤول لتعويض عمر حرايق الذي انكشف أمره للشرطة و كان عليه أن يرحل إلى ألمانيا قبل تاريخ 25 أوت. كما كان على مسؤول الصحافة والإعلام أن يبحث عن مندوب للصحافة والإعلام لكل ولاية [17]. وهكذا وقبل أيام معدودة للهجوم عيّن ولأول مرة مجدوب بن زرفة (المدعو مارسال أرمسترونغ) لباريس وسط، وعلي قارة مصطفى (المدعو كارل) لباريس والأطراف، ومصطفى فرانسيس (المدعو فرانسوا) للشمال والشرق، وعبد اللطيف رحال (المدعو روني) لليون والجنوب.

في 22 أوت عقد في سو Sceaux بالضاحية الجنوبية لباريس الاجتماع الشهري العادي لدراسة التقارير التنظيمية والمالية. وكلفت شانتال لامبلا دي ساريا، التي تعرف العنوان وحدها، بنقل المشاركين بواسطة السيارة، وهم سبعة: هارون والعدلاني عن لجنة الفدرالية، قبايلي، حداد، غزالي وسوامي مسؤولو الولايات الأربع. و كان جدول الأعمال يتضمن هذه المرة الفحص الأخير للترتيبات قبل الساعة المقررة. كان كل شيء جاهز و لا وجود لشيء طارئ من شأنه الإخلال بالخطة المحددة في كولونيا. وقبل الافتراق تم التأكيد مرة أخرى على منتصف ليلة 25 أوت. وبدأ العد التنازلي.

وقع دوي هائل في سماء صافية، واكتشف الشعب الفرنسي صبيحة 26 أوت بواسطة الصحافة، أن الحرب التي اعتاد عليها في الجزائر اجتازت البحر الأبيض المتوسط. و قد تم الهجوم على محافظات الشرطة ومراكز البوليس وثكنات، وأحرقت مخازن للوقود وخربت خطوط للسكة الحديدية وأصيبت أهداف اقتصادية وقتل رجال شرطة وعسكريون وأشعلت النار في مصانع للتكرير وأخليت أحياء بأكملها من السكان. كل هذا حدث في ليلة واحدة.

ما هي الحصيلة بالضبط ؟

في منطقة باريس، شن الكومندوس هجوما بقيادة محند أورمضان سعداوي(18) ومحمد مزرارة (المدعو حمادة) على الساعة الثانية وخمس دقائق، استهدف ملحقة محافظة الشرطة الكائن في 66 شارع المستشفى بباريس، أسفر عن مقتل ثلاثة رجال شرطة من بين الأربعة الذين كانوا في الحراسة وأصيب الرابع بجروح خطيرة. فقد دخل الرجال إلى الملحقة وأشعلوا فيه النار فانتشر الحريق وغطت سحب الدخان الكثيفة انسحابهم ومكنت العملية التي قادها ضيافي ومسرلي من الاستيلاء على مسدس رشاش 38 ومسدس آلي 9 مم وأطلقت عيارات نارية كثيفة بالرشاش على محافظة الشرطة بالدائرة 13، وأصيب مخزن للبنزين في رصيف المحطة؛ كما استهدف مصنع الذخيرة في فانسان بغرض تفجيره، لكن العملية التي قادها العربي حميدي المدعو "عمار" جرت على الساعة 3 صباحا. و كان أعوان الشرطة الذين أخطروا قبل ذلك ببعض الوقت قد قاموا بدورية، فانتهت العملية بتبادل إطلاق النار بكثافة أسفر عن مقتل شرطي وإصابة عدد منهم بجروح. ومن جانب (ج ت و)، سقط قتيلان وأصيب ثمانية بجروح.

لم ينجح الهجوم على "فانسان" بسبب التحضير المتسرع. وهاهو محمد آكلي بن يونس المدعو " دانيال" الذي كان وقتئذ مسؤول ناحية في الولاية 1 ، يشرح ذلك بعد 25 عاما:

"فيما يخص مصنع الذخيرة، طلب مني مسؤول الولاية وقتئذ موسى قبايلي أن أضع تحت تصرفه 26 عنصرا موثوقا فيهم من غير المعروفين في المنظمة وغير المقيدين في بطاقية الشرطة. فاخترت إذن 26 عنصرا من ذوي الإيمان القوي ومعهم المسؤول المألوف من "أفواج المواجهة". و كان على أولئك المناضلين تلقي تدريب كثيف ليكونوا على استعداد للقيام بالعملية في اليوم المقرر، وأنا نفسي كمسؤول جهوي كنت أجهل أن اليوم هو 25 أوت.

قبل ذلك بيومين، أعلمني رئيس "فوج المواجهة" أن العناصر الـ 26 لم يتلقوا أي إعداد وأن لا أحد منهم سبق له أن أمسك مسدسا أو استعمل أي سلاح أيا كان. وطبقا لما فهمه فإن العملية مقررة خلال 48 ساعة. ورفض إذن القيام بها مع تلك العناصر، وطالبني و هو عازم مع ذلك على إنجاز العمل، أن أضع تحت تصرفه أفواج المواجهة التي كان يعمل معها بصفة معتادة. راجعت قبايلي في الأمر، وبعد المناقشة أقر بصحة ملاحظات رئيس فوج المواجهة و هي الملاحظات التي سبق أن سلمت أنا أيضا بصحتها. وهكذا وضع 26 عنصرا من أفواج المواجهة تحت تصرف المنظمة الخاصة التي ستستعملهم هذه الليلة وهم غير مؤهلين لهذا الهدف بالذات. وقامت هذه العناصر في المساء بالاستيلاء من مرآب على السيارات الضرورية بعد تقييد الحارس، ثم هجموا على مصنع الذخيرة.

وقد خسرنا قتيلا واحدا، بينما قتل وجرح عدد من رجال الشرطة. ولم تكن النتيجة في مستوى آمالنا لأن مجموعات أخرى تحركت قبل الساعة المقررة بسبب سوء فهم، فنبهت بذلك الشرطة التي قامت بدورية حول مصنع الذخيرة. ولهذا السبب لم يكن عنصر المفاجأة في صالح المهاجمين"(19).

وأحرقت مخازن للبترول في جانفيلي و فيتري و هوجم مصنع لتركيب السيارات العسكرية في فيتري دائما. كما هوجم أيضا بنجاح مستودع في مطار بورجي ومصنع في فيل جويف.

وحسب التقسيم الجغرافي للمنظمة الخاصة، تشكل نورماندي منطقة عسكرية أسندت رئاستها إلى عمر تازبنت المدعو عبدو، ونائبه أعراب عينوز مع عبد الرحمن سكالي كحرفي متفجرات. أولئك الرجال الثلاثة مع عناصرهم وعددهم الأقصى ثلاثون، هم الذين قاموا بعمليات 25 أوت والأيام الموالية إلى غاية توقيفهم في 29 سبتمبر. وتتمثل الحصيلة في تخريب معمل التكرير "إيسو ستاندار" بميناء جيروم بالقرب من الهافر؛ فقد دمر الخزان فدائي مزود بقضيب نيتروغليسيرين، لكن رفيقه عبد المجيد نيكام المكلف بتخريب خزانين آخرين مزقه الانفجار أشلاء،

وهوجمت بنجاح محطة الغاز في روان. و قد مثل منفذو هذا الهجوم الأخير أمام العدالة ولم يصدر حكم في القضية إلا في 08 فيفري 1961 لأن المهاجمين حوكموا من أجل قضايا أخرى عديدة [20].

كما جرت محاولة هجوم على المحافظة المركزية للشرطة في روان أوقفتها الشرطة، التي اعترضت طريق السيارة التي كانت تقل الكومندوس، وحجزت القنبلة الموجهة لرميها على البناية، وعند نزع فتيلها انفجرت وأدت إلى قتل وجرح العديد من رجال الشرطة.

وقد سقط واحد من الكومندوس هو عمر جيلالي. و في آلبوف أصيب بريغادير بجروح خطيرة، وشنت هجومات عديدة في إيفرو كانت سببا في تنفيذ حكم الإعدام في الفدائيين محمد طيروش وعلي صديقي في سنة 1960؛ كما تم تخريب خزان البترول قرب روان. ورغم وجود الشرطة التي استعملت السلاح وقتلت مناضلا وجرحت آخر إلا أن الكومندوس تمكن من أن يشعل النار في 4 مخازن للوقود طاقة تخزينها تقدر بـ 4000 متر مكعب.

وبالنظر إلى الأهداف العديدة الاقتصادية والعسكرية التي أحصتها المنظمة الخاصة في جنوب فرنسا، قسمت هذه المنطقة إلى دوائر عديدة أو "نواحي عسكرية". و كان رئيسها هو أواحمد عيساوي، يساعده حرفي المتفجرات أوزناني. و كان الاتصال الدائم بهيئة أركان المنظمة الخاصة تضمنه عونا اتصال هما: يمينة إيجري، المدعوة "أنطوانيت" وربيعة دكاري المدعوة "جميلة"، و كان على رأس الدوائر الأربعة: الشريف مزيان، المدعو "علاوة" على المنطقة الأولى أو مرسيليا وسط، وعلي بولبينة على المنطقة الثانية، وأحمد بلحسين على الثالثة (أو ميناء دي بوك)، وأخيرا علي بطروني المدعو عبد العزيز على الرابعة (بوردو وتولوز). و قد قام هؤلاء الإطارات مع رجالهم البالغ عددهم حوالي المئة، في ظرف بضعة أيام بعدة عمليات تخريب مثيرة.

وروى أواحمد عيساوي قائلا[21]: " في يوم 20 أوت عدت من باريس وأنا أعلم بتوقيت العملية (خمسة أيام لإعداد كل شيء)، فاستدعي رؤساء المجموعات إلى مزرعة بغدادي الواقعة قرب ميراماس.[22] في نفس اليوم نقلنا إليها الأسلحة والمتفجرات، ولم يكن لدينا كمية كافية منها حتى نطمح في الهجوم على جميع الأهداف في وقت واحد، لكن حرفي المتفجرات استطاع صنع النيتروغليسيرين الذي يعرف سره هو وحده.

في يوم السبت 24 أوت سلمنا جميع الوسائل المتوفرة وعيّنا الفرق ودربنا العناصر على استعمال العبوات المتفجرة عن بعد، وقمنا بإجراء تجارب على أداة التفجير.

"و في يوم الأحد، كان الجميع ملزمين بالبقاء في المزرعة ولم يعلم رؤساء الأفواج بتوقيت الهجوم إلا على الساعة 22، وغادروا المزرعة كل في اتجاه هدفه والتحقنا أنا وحرفي المتفجرات بفيلا في ضاحية مرسيليا مزودين بقنابل موجهة لأهداف في هذه المدينة. و كان في انتظارنا رئيس فوج المدينة نفسها، ثم وضع حرفي المتفجرات اللمسات الأخيرة على القنابل وضبط توقيتها على الساعة المقررة، وحمل كل شيء إلى السيارة. ويجب أن نذكر أن الاخوة في (ج ت و)[23] أعارونا سيارتين من نوع تراكسيون لاستخدامهما في نقل المجموعات من مرسيليا إلى مكان الهجوم.

"غادرنا الفيلا في حوالي الساعة 23 و50 دقيقة وسبقنا بن جغلولي، رئيس الفوج بعدة دقائق على متن سيارة تراكسيون ولحقنا به أنا وحرفي المتفجرات في سيارة الأخ صامت، يقودها رابح ل. و كان علينا اللحاق برئيس الفوج لتسليمه القنابل، ولم نقطع بضع مئات من الأمتار حتى أصيبت سيارتنا بعطب. لم تنفع أية محاولة، ذلك أن علبة تغيير السرعة تحطمت كلية. و كانت القنابل ستنفجر في أقل من ثلاث ساعات ويستحيل نزع فتائلها الآن، لأن الفتحات مرصصة. واستطاعت أخيرا الأخت سهيلة أن ترجع إلى المدينة عن طريق الأوتوستوب وتأتي بتاكسي، نقلنا إليها بضائعنا. وفي الطريق وجدنا رئيس الفوج الذي تعطلت سيارته هو الآخر واستخدمنا سيارات أجرة لبلوغ غايتنا. إن الأهداف المقررة وعددها 11 هدفا هوجمت كلها.

ولسوء الحظ ، لم تشتغل العبوات كلها ويرجع ذلك إلى خلل في المفجر وإلى المتفجرات التي تم الاستيلاء عليها من محاجر المنطقة وظلت مدسوسة في التراب شهورا طوالا. لقد كان مسئولونا قد وعدونا بثلاثة أطنان من البلاستيك ولو استطاعوا الوفاء بوعدهم لوقعت الكارثة بالنسبة لفرنسا."

ثم إن عيساوي قدم بلا تنميق تفاصيل عن الأهداف التي تعرضت للهجوم في ليلة 25 أوت وحصيلة العمليات في منطقته، و هي في النهاية حصيلة متواضعة في نظره:

"المنطقة الأولى: موريبيان، رأس بيناد، ليزايغالاد. الوسائل المستعملة: قنبلة موقوتة مزودة بساعة بالنسبة للهدف الأول، قنبلتان صغيرتان بالنسبة للثاني وعبوتان للتفجير عن بعد بالنسبة للثالث. و كانت العملية ناجحة بالنسبة للهدفين الأولين، وبالنسبة للأخير لم تنفجر العبوتان".

" المنطقتان الثانية والثالثة: معمل التكرير في بار لافيرا، لاميد، سات. لم تنفجر أية عبوة من عبوات التفجير عن بعد. إلا أن الهجوم في حد ذاته نجح من حيث التنظيم مادامت عناصرنا بقيادة رؤساء الأفواج قد دخلت إلى الأمكنة ووضعت العبوات على الأنابيب وأداروا الأسلاك وخرجت دون أن يلاحظها أحد".

" المنطقة الرابعة: ميناء لانوفيل، لاروشيل، اشتعلت عبوات التفجير عن بعد في الهدف الأول الذي احترق".(24)

إن مسؤول المنظمة الخاصة لمنطقة الجنوب هادئ وقليل الميل للمبالغة و كان تواضعه لا يترجم بلا شك النتائج الحقيقية لهذه " الليلة الحمراء" و لا التأثير المؤكد الذي أحدثته المنظمة في وسائل الإعلام. فإذا كانت الصحافة قد أكدت على العمليات الفاشلة ضد مخازن شركة شال وبريتيش بتروليوم وسان لويس ليزاغا ياد قرب مرسيليا وميد وراس بيناد في فرانتينيان قرب مونبيليه، وبمعمل التكرير في لافيرا، فإن تلك الصحافة أخبرت دون أن تعلم بأن (ج ت و) تتوفر منذ الآن على تقنيين قادرين على استعمال قنابل متطورة وعبوات متفجرة عن بعد. زيادة عن ذلك

لا تستطيع أن تتجاهل مخزن" موبيل وال" الذي مازال يشتعل بالقرب من تولوز. فقد سبب انفجار خزانين حريقا ارتفع لهيبه إلى علو مئة متر، ويشاهد دخانه على بعد 20 كلم، وخسرت موبيل وال في هذا اليوم 8000 متر مكعب من الوقود.

لكن قضية موريبيان هي التي كانت الأكثر تأثيرا سواء من حيث نتائجها الفورية أو التطورات القضائية التي تلتها. لقد بقيت ذكرى راسخة في تاريخ هذه "الجبهة الثانية" المفتوحة في 25 أوت 1958. وبعد هذا التاريخ (25) بأربعة عشر عاما، وصف ألبير بول لانتين العملية على هذا النحو: "إن العملية الرئيسية هي تلك الموجهة ضد أكبر خزان للوقود في جنوب شرق فرنسا، خزان موريبيان بالضاحية الشمالية لمرسيليا القريبة من الميناء. و كان الهجوم مسبوقا بمناورة لتضليل الخصم. فقد أشعل الجزائريون على الساعة 21 عدة حرائق في غابات إيستيرال لإبعاد عدد من فرق المطافئ المكلفة بمحاربة الكوارث، عن مدينة مرسيليا. (26)

"المنطقتان الثانية والثالثة : معمل التكرير في بار لافيرا، لاميد، سات. لم تنفجر أية عبوة من عبوات التفجير عن بعد. إلا أن الهجوم في حد ذاته نجح من حيث التنظيم طالما أن عناصرنا بقيادة رؤساء الأفواج قد دخلوا إلى الأمكنة ووضعوا العبوات على الأنابيب وأداروا الأسلاك وخرجوا دون أن يلاحظهم أحد".

حدث الانفجار الذي أشعل الخزانين وزلزل حي الإيستاك على الساعة 3 و15 دقيقة. إنه حريق أضاء سماء مرسيليا والتهم سبعة أحواض من الـ 14 حوضا.

ووقع انفجار جديد على الساعة 8 و45 دقيقة بعد إخلاء الأحياء المهددة بالخطر من السكان. وفي المساء على الساعة 20 و20 دقيقة حدث انفجار قوي حطّم كافة التجهيزات التي كانت قد أفلتت حتى الآن من التخريب.

" وقتل أحد رجال المطافئ وهو جون بيري وجرح 19 شخصا من بينهم عمدة مرسيليا غاستون ديفير الذي انتقل إلى عين المكان وأصيب في رجله وتواصل اشتعال النار في موريبيان عشرة أيام حيث احترق 16000 متر مكعب من الوقود".

وكان عيساوي عند التذكير بالوقائع في سنة 1972 حذرا في تقييمه، مقرّا أن ليلة 25 أوت هذه كان من الممكن أن تكون كارثة بالنسبة لفرنسا. أما جريدة لوبروفانسال فقد عنونت في ذلك الوقت :"إنها كارثة وطنية".

وفي اليوم التالي، وبمجرد الإعلان في الصحافة والإذاعة عن النتائج الأولى لموجة العمليات، نشرت لجنة الفدرالية تصريحا على ضوء الحرائق الضخمة التي شبّت في البترول والتي ظلت مشتعلة في سماء الجنوب. وصححت بذلك تصريحا كانت قد أعدته بواسطة لجنة الصحافة يكتفي بتوضيح أهداف "الليلة الحمراء". وجاء في تصريح لجنة الفدرالية : "إن الحكومات الفرنسية المتعاقبة التي تخوض حربا بلا هوادة في الجزائر وتمارس القمع في فرنسا، لم تترك للجزائريين وسائل أخرى غير العمل المسلح للتعبير عن قناعاتهم الوطنية (...) ولهذا فإن (ج.ت.و)، و وعيا منها بمسؤولياتها (...) وبعد تقييم الأخطار وتقدير جميع نتائج أعمالها، قررت تدمير إمكانيات الحرب عند العدو حيثما وجدت وخصوصا احتياطاته من البترول"[27]. إن الثقة في النصر والإعجاب الذي يتضمنه التصريح كان أمرا طبيعيا عند محرريه نظرا للأخبار المرضية التي وصلتهم. وكانوا في ذلك متفقين مع القاعدة، القادرة حينئذ بإيمانها، على زحزحة الجبال التي تعترض طريق الاستقلال.

غير أن الفدرالية كانت تضع دائما صوب أعينها الهدف السياسي وهو أن تشرح للجماهير الواسعة أن الاستعمار وحده هو الذي يجب أن يحارب. وأما الشعب الفرنسي الذي كان بعض أبنائه حلفاء حقيقيين، فإنه لن يستهدف أبدا. وأضاف التصريح: "إن المهاجرين الجزائريين يؤكدون على تقديرهم الكامل للفرنسيين والفرنسيات الذين أدخلوا السجون لأنهم تفهموا المثل الأعلى للحرية لجبهة التحرير الوطني أو تعرضوا للتشهير من طرف الجرائد والإذاعات الاستعمارية" لأنهم سيكونون غدا "المدافعين الحقيقيين عن القيم الفرنسية في الجزائر"، على عكس الكولونيالات الذين يحتلون الآن مكانة مرموقة، وعكس "سوستيل والمتواطئين معه في 13 ماي، وغي مولي وشركائه الاشتراكيين الاستعماريين". ويؤكد النص علانية على أن "المدنيين لن يستهدفوا عن قصد (...) بخلاف الجيش الفرنسي في

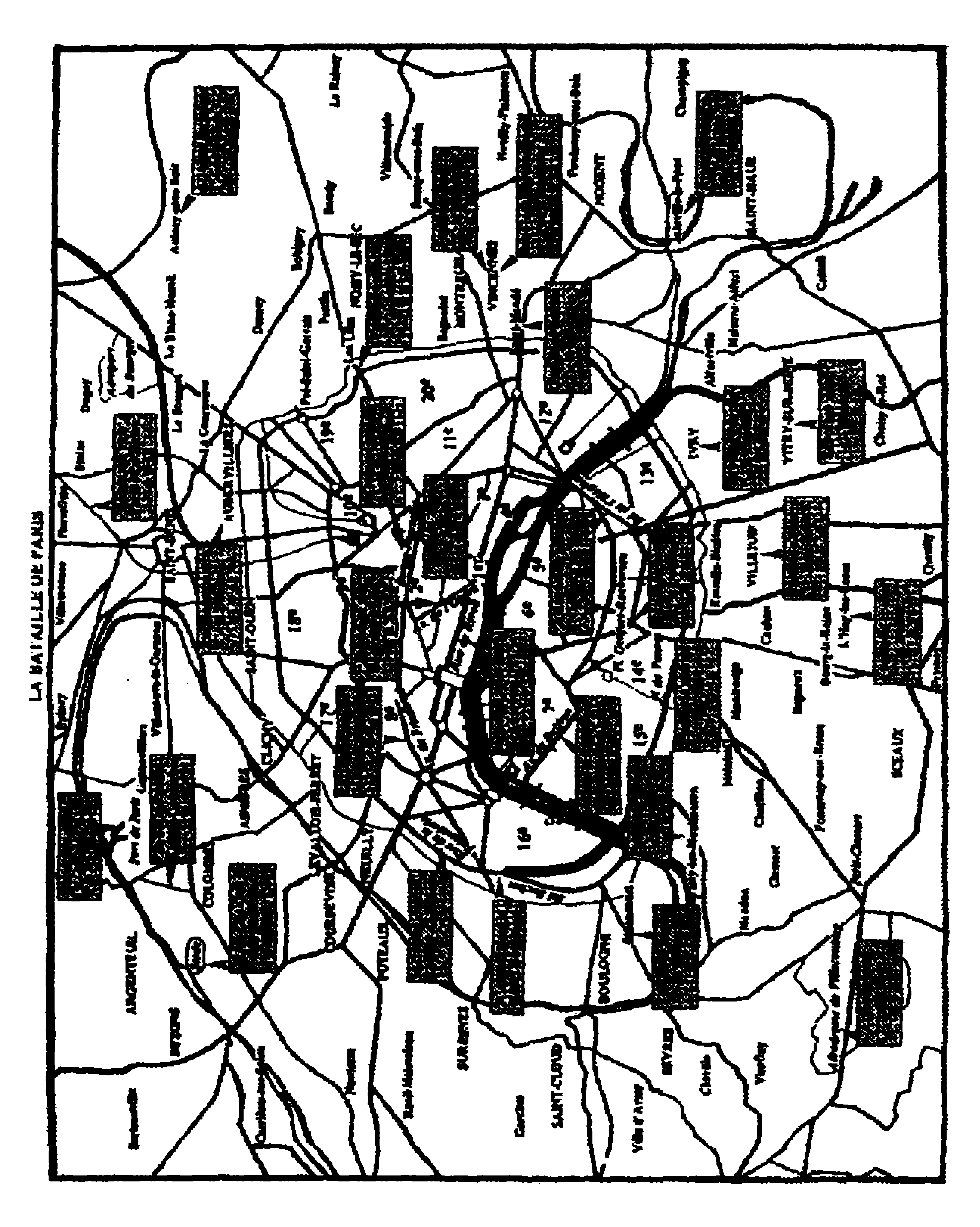
الجزائر الذي يقتبل بلا تمييز مناطق بأكملها"؛ لأنه لا مفر من الإقرار بأن العمليات التي جرت ليلة 25 أوت على التراب الفرنسي ليست "عملا إرهابيا عقيما وبلا جدوى" ولا "عملا يائسا".

واشتد القمع كما كان متوقعا وطبق منع التجوال على الشمال إفريقيين ابتداء من 27 أوت في عمالة ألسين و3 سبتمبر في رون، و4 سبتمبر في سين إي واز (28) وتضاعفت "مطاردة ذوي السحنة السمراء" في باريس ومرسيليا وليون وبلفور. واشتدت "عمليات النقل" إلى الجزائر وصار كل ذي "سحنة جزائرية" مشبوها. فملأ الجزائريون المستشفيات التي أعدت لاعتقالهم مثل بوجون أو الثكنات المهيئة خصيصا لهم. وخضع الآلاف منهم "للفرز" في ملعب فيلودروم بباريس قبل اعتقالهم في معسكرات الجزائر وذلك هو "الرجوع إلى الأصل" كما كتب صحافيون قلائل مازالوا يتحلون بالشجاعة، مذكرين أن اليهود سبق وأن تعرضوا للمداهمة ثم اقتيدوا إلى الملعب نفسه قبل إرسالهم في عربات القطار المرصصة نحو معسكرات الموت. لكن لا الرقابة المشددة ولا الحبس الاحتياطي استطاعا منع العمل الذي بدأ يوم 25 أوت من أن يتواصل، ربما ببريق أقل لكن بفاعلية.

ففي باريس وقع اشتباك ليلة 27 إلى 28 أوت بين خلية من المنظمة الخاصة ومجموعات من الشرطة، جرح ثلاثة من أفرادها جروحا بالغة وهم: شوفان وألفرد دوفري ولويس روجري. ووقع هذا الاشتباك في ساحة دانفير روشرو. وفي محطة المترو بون نوفيل، أصيب المساعد الأول أندري دورو. وفي 31 أوت وقع هجوم ناجح على مخزن البنزين في آرل ومصنع الغاز في آلاس الذي انفجر. أما في الفاتح سبتمبر فقد مني الكومندوس بهزيمة أمام مقر الديوان الجزائري للعمل الاقتصادي بشارع الأوبرا بباريس. وفي 2 سبتمبر انفجرت قنبلة بالقرب من روان؛ وفي 3 سبتمبر تم تخريب السكة الحديدية بين باريس ولوهافر. وفي اليوم التالي أدت عملية تخريب إلى انحراف قطار البضائع عن السكة في كاني سور مير بالجنوب.

وهكذا، فإن عناصر المنظمة الخاصة وكذلك "مجموعات المواجهة" واصلت

التظاهر على مجموع التراب الفرنسي، خصوصا على مستوى المحافظات التي يخضع فيها جزائريون للاستنطاق. مع الإشارة إلى أن عمليات عديدة ضد رجال الشرطة والرتباء قامت بها "مجموعات المواجهة". وفي 7 سبتمبر وقعت عملية صغيرة ضد مطار فيلا كوبلاي. وفي ليون هوجم مركز الشرطة بساحة جان ماسي وقتل البريغادير أرموند سودون.



خارطة من وضع محمد أوزناني، اختصاصي في المتفجرات.

وقد كان الأمل يحدو فدائيي الجنوب بأن يعيدوا هجمات 25 أوت ضد التجهيزات البترولية؛ فهاجموا في 07 سبتمبر مخازن ضواحي مرسيليا وبوردو في باغل، لكن النتيجة كانت هزيلة. وفي اليوم التالي، جاء دور محطة الكهرباء في بواس الكائنة في آين. وحاول رجال المنظمة الخاصة عبثا أن يثبتوا عبوات ناسفة في هياكل السفينة المدرعة جان بارت وسفينة الحراسة بوفي والغواصة دوفين التي كانت راسية في طولون. غير أن عملية التخريب التي استهدفت الباخرة "الرئيس كازالي" التي تضمن الاتصال بين مرسيليا والجزائر وتستخدم في المناسبات لنقل الجنود، كان لها وقع وبعض الصدى - ففي 5 سبتمبر 1958 غادرت الباخرة مرسيليا على الساعة 11 في اتجاه عنابة. وعلى الساعة 12 بينما كانت على بعد 20 ميلا في عرض البحر، أخطرت بحدوث انفجار في غرفة التهوئة تسبب في وقف الآلات وفي خسائر هامة وحطم الحواجز وشب حريق بعد الانفجار، لكن تم إخماده بسرعة. وتعطلت الباخرة حتى سحبتها سفينة جبل ديرا التي كانت موجودة بالناحية، وجرح 13 شخصا وسائق يدعى أندري باريدا الذي أصيب بحروق خطيرة وتوفي بعد يومين. وأثبت التحقيق أن قنبلة وضعت في غرفة التهوئة كانت السبب في الحريق. وعند اعتقال مجموعة موريبيان اكتشفت الشرطة أن الأمر يتعلق بذات العناصر وعددهم 14 بينهم امرأتان.

وتواصل هجوم 25 أوت. وفي خضم ذلك، وصل بيان ل ت ت المنشور في القاهرة بتاريخ 31 أوت 1958 بعنوان "تصريح لجنة التنسيق والتنفيذ للثورة الجزائرية بشأن الحرب التي نقلتها جبهة التحرير الوطني إلى فرنسا". ويعرب النص من فخامة عنوانه عن ارتياح القيادة المستقرة في القاهرة لمشاهدتها (ج. ت. و) تتنفس نفسا جديدا بعد كفاح دام أربع سنوات، تميز خصوصا في الأشهر الأخيرة بضعف عابر، لكنه أضر بجيش التحرير الوطني من جراء دورة الآلة الضاغطة المكونة من 800.000 جندي من الجيش الفرنسي.

ولم يكن جيش التحرير الوطني عشية عمليات 15 أوت في فرنسا يحرز تقدما عسكريا، سيما وأن النزيف الذي عانى منه أصاب معنويات الجنود. وهكذا فإن

العمليات التي بدأت في الولاية الثالثة (القبائل) بـ12 ألف محارب انتهت بـ3 آلاف محارب بقوا على قيد الحياة[29]، لدرجة أن رئيس دائرة الحرب في ل. ت. ت الناطق باسم هذه الهيئة، شعر بالحاجة إلى نشر أمر عام رقم 1 في الإذاعة يدعو إلى دعم وتشجيع وتعزيز روح القتال عند الجنود[30] . ومما جاء فيه: "بفضل تفانيكم وروح التضحية لديكم وشجاعتكم وانضباطكم سوف تحققون النصر (...)"[31]. وكان ذلك بكل تأكيد أسلوب لا يثمّن حصيلة انتصار.

إن تعثّر المعركة ومجيء دي غول إلى السلطة معلنا إدماج "الفرنسيين بكامل حقوقهم" في حضن الوطن الأم... كل ذلك لا يساعد على زيادة نفوذ (ل.ت.ت) لدى "الاخوة والحلفاء" العرب؛ فلما علمت القيادة بأنباء 25 أوت التي نقلتها الإذاعات العالمية[32] وضخمتها صحافة المشرق العربي، كان لها مفعول بالون أوكسجين حقيقي في شارع عبد القادر ثروت، رقم 32، المقر المركزي لـ(ج.ت.و) في القاهرة[33].

وبينما كان القادة المصريون يعبّرون منذ شهور عديدة عن نية أقل في تأييد الجبهة، بسبب شكهم في حل مطابق للطموحات الجزائرية، هاهم يطلبون منذ 26 أوت لقاء مع أعضاء (ل. ت. ت) الموجودين في العاصمة. وكان الارتياح باديا على المصريين لأنهم لم يلعبوا ورقة خاسرة عندما دعموا نضال ج.ت.و. وبمجرد الإعلان عن الخبر، أبدى فتحي الذيب (عضو جماعة الضباط الأحرار ورفيق عبد الناصر ورجل ثقتة وكذا رئيس مصالح الاستعلامات المصرية) أبدى رغبته في لقاء كريم وبن طوبال ليعبر لهما عن ارتياحه لكون"الثورة لم يصبها الإرهاق". وفي تونس طلب كل من أحمد تليلي والطيب لمهيري، عضوي الحكومة، مقابلة الرجلين رفقة محمود الشريف عضو ل.ت.ت. وقد أكد هؤلاء لعضوي الحكومة التونسية أن المعركة تستمر "مهما كان الشخص الذي يصل إلى السلطة في فرنسا" وذلك "إلى غاية الاستقلال"[34] .

وجاءت رسائل من ولايات الجزائر تعبّر عن ارتياح الجنود الذين كانوا يشعرون خاصة أن عمليات 12 أوت أبقت في فرنسا نفسها 800.000 جندي. وتلقت

الولاية الثانية (قسنطينة) بارتياح كبير أن "امتداد الجبهة يمثل تشجيعا لجبهة التحرير الوطني".

وذكر شاهد أن "معنويات المحاربين الجزائريين ارتفعت، لأنه اتضح أن الوطنيين مجندون داخل الحدود أو خارجها لبلوغ نفس الهدف: وهو استقلال البلاد؛ فالعبء صار يتحمّله الجميع، فهو إذن أقل ثقلا"(35).

وهكذا فإن تصريح(36) 31 أوت يرمي إلى شرح الأهداف الاستراتيجية للعملية: "إن الهجوم الأول الذي قامت به مجموعات الكومندوس الجزائرية حدد لنفسه هدفا بتروليا بالأساس لسبب مزدوج: 1) ضرب احتياطات الوقود (...) 2) نقل الحرب إلى التراب الفرنسي نفسه؛ تلك الحرب التي يخوضها جيش التحرير الوطني بانتظام في الجزائر وقد وعدت (ج ت و) منذ سنة بإتلاف البترول الصحراوي في فرنسا نفسها. وقد وفت بوعدها وهي تؤكد إرادتها في إبطال جدوى الاستثمارات الرامية إلى استغلال ثروات الجزائر بما فيها الصحراء.

وندرك بسهولة من هو المقصود بهذه العبارة من البيان: إنها الشركات البترولية والمستثمرون الأجانب الذين يريدون ربط مصالحهم برأس المال الفرنسي. ويضيف النص: "تبعا لذلك، فإن كل مشاركة أجنبية في شكل استثمار أو رؤوس أموال أو وسائل أخرى لا يمكن إلا أن تعتبر من طرف (ج ت و) عملا عدوانيا ضد الجزائر المحاربة". وبخصوص الموقف من الشعب الفرنسي، دعمت (ل.ت.ت) التصريح الصادر عن الفدرالية مذكّرة: "الطابع الإستراتيجي حصرا لمعركتنا. إن اختيار الأهداف وأساليب تحقيقها يبرهن على رغبتنا في المحافظة على حياة المدنيين"، وإذا حدث أن أصيب المدنيون فلن يكون ذلك عن قصد. "إن ضرورات كفاحنا ملزمة" . والفقرة الأخيرة موجهة إلى "المجاهدين المكونين للكومندوس والوطنيين بالجالية الجزائرية في فرنسا (...) حاربوا العدو بشراسة ولا تحاربوا أولئك الذين بلا دفاع. إنكم تعرفون كيف تموتون مع احترام النساء والأطفال، وهذا المثل الأعلى هو ضمان انتصارنا".

وأكدت قيادة الجبهة الحرص الثابت في جميع مستويات النظام وعلى مراعاة الرأي العام الفرنسي، حتى لا يبقى متحدا مع ممثليه السياسيين في ذلك الوقت.

يبدو أولئك السياسيون في نظر (ج. ت.و) مثل قادة الجيش، متحملين مسؤولية شخصية في شقاء الشعب الجزائري والأموات بلا جدوى من جانب الشعب الفرنسي. ويعتبر بعضهم هدفا للعمليات مثل خزان الوقود أو مصنع السلاح، ويوجد في القائمة الحاكم العام السابق للجزائر جاك سوستيل. ومن الصعب فهم المسار السياسي لهذا المختص في حضارة الأزتك(*). فقد تحوّل بفضل ولايته على الجزائر من مثقف يساري متفتح على أفكار المساواة بين البشر والحق الطبيعي للشعوب في الحرية، إلى بطل للهيمنة الاستعمارية وإلى مدافع عن النظام القائم على استغلال الثروات الطبيعية للبلد المحتلّ. ويتعذّر فهم هذا المقاوم الذي كان إلى جانب الجنرال ديغول في لندن وكيف تنكّر صراحة لاختياره بشأن عدالة المعركة، ضد المحتل الأجنبي. إلا إذا افترضنا أن فعل المناضل الوطني يكون محترما إذا حمل على رأسه قبعة أوروبية، ويتحوّل فعله إلى جريمة إذا أنجز في جلابة على جبال الأوراس". (37) لكن الرجل يستعمل ذكاءه كوزير للإعلام في الحكومة الجديدة لإقناع الرأي العام بأن المقاوم الجزائري ليس إلا فلاقا (المعنى الأصلي لفلاق: محطم الجماجم) وهذا بتحريف لغوي مقصود، وبالتالي فهو ليس جديرا بأي احترام أكثر مما يوحي به المعنى الأصلي للكلمة.

على أية حال، مهما كان التردّد أمام التعرّض لرجل علم، فإن من استهدف في يوم 15 سبتمبر 1958 في شارع فريدلا ند بباريس من طرف مولود أوراغي وعبد الحميد شروق ليس له شيء مشترك مع عالم الإثنولوجيا البارز. لقد وضع نفسه بنفسه في صف لاكوست وماسو. وعلى الساعة 9 و30 دقيقة، عندما جاء الوزير في سيارته "دي.آس" السوداء إلى وزارته، أطلق عليه أوراغي عدة رصاصات بمسدسه، فاخترقت إحداها سترته على بعد 7 سم من القلب، فانبطح حاكم الجزائر السابق، ثم قام، فوجه إليه شروق طلقات برشاشه فانبطح من جديد وتوقفت السيارة، ونجا سوستيل من المحاولة. إن لكل رجل في حياته يوم سعيد،

وكان هذا اليوم هو يوم جاك سوستيل. ثم أحاطت الغوغاء بأوراغي في ممرات محطة المترو إيتوال، فأطلق شروق النار لحماية انسحابه، وأوقف بعد إصابته بجروح. وبعد تبادل إطلاق النار مع الشرطة، توفي أحد المارة هو جان باكو وجرح ثلاثة آخرون هم: مارسيل بروتون، هنري مارتان وجان تارديو(38) .

في نفس اليوم الذي جرت فيه عملية شارع فريدلان، تمت عملية إطلاق كثيف للنار على سيارات الشرطة بنهج رفولي في الدائرة 15 وفي فانف، وايسي لي مولينو، وبولوني- بيلنكور. وقتل عسكري وجرح اثنان آخران بنهج جان مارموز في جوانفيل. وفي ماتز أصيب نقيب من قوة المظليين بجراح خطيرة. وتواصل إطلاق النيران على سيارات الشرطة يوم 21 سبتمبر في فيل جويف، وآي-لي-روز، وأوبير- فيليي.

وبينما كانت "أفواج المواجهة" تهاجم محافظة أولني سوبوا، حيث جرح مفتش شرطة، فجرت المنظمة الخاصة مصانع الكاوتشوك (المطاط) في كلبير كولومب وخرّبت محطة البث التلفزيوني في الهافر. ثم إن عنصرين من المنظمة الخاصة وهما امرأتان: عائشة عليوات ومارسيل X ... حاولتا تخريب جهاز الإرسال السري التابع لـ"دي، آس، تي" في الطابق الثالث ببرج إيفل، وقد أثارت هذه العملية استنكارا عاما وقدمت (ج.ت.و) في فرنسا كمنظمة يقودها "فريق من الإرهابيين". بينما لم ير أولئك الذين كانوا أقل استنكارا في العملية أي معنى سياسي: "انظروا إنهم لا يحترمون حتى الرمز العالمي والبريء لمدينة النور!" متناسين أن يشيروا فقط إلى وجود محطة راديو خاصة بالشرطة في أعلى البناية.

على أية حال كان شايب(39) قد أعد القنبلة الموقوتة بشحنة محسوبة لكي لا تدمر إلا المحطة، من دون أية مخاطر على استقرار البرج، وقد اكتشفت القنبلة قبل أن تنفجر.

لقد اتضح أن تعيين مندوب للصحافة والإعلام في كل ولاية هي مبادرة جيدة لمتابعة نتائج هجوم 25 أوت من داخل المنظمة. فجاءت الرسالة الأولى من الولاية 3: "ليون 22 أوت 1958- لقد وصلت إلى هنا بعد سفري القصير، لسوء الحظ الوقت

لا يرحم - عواصف كثيرة لكن مدتها قصيرة (ومعناه: مداهمات وتفتيش بلا خطورة). إن أصدقاءنا على أحسن ما يرام ويهتمون بي وأخذوني لزيارة المدينة (ومعناه: لقد تم الاتصال بالمسؤول المحلي الذي يهتم بإيوائي). لا شيء خاص يتطلب الذكر- أخويا- الإمضاء روني". وهكذا عندما اتصل عبد اللطيف رحال بمسؤول الولاية كان مرتاحا ومازال يجهل كل شيء عن نشوب الهجومات المحددة في يوم 25 أوت. في يوم 30 ورد تقرير آخر: "(...) إن رد فعل الشرطة كان أعمى وعشوائيا: مداهمات متواصلة، مراقبة أوراق الهوية في عدة نقاط بالمدينة، حجز، تحليق فوق الإقليم بالهليكوبتر. وشارك في رد الفعل هذا السكان المدنيون: هجوم على المقاهي الجزائرية وعلى الجزائريين المعزولين من طرف عصابات شبانية، فقتل جزائري أمس وجرح آخر في فلوربان. ردود الفعل لدى الأوساط الفرنسية: التقدميون والمسيحيون... يؤيدون العمليات ضد التجهيزات (...) والأوساط الرجعية "حزينة" وحتى هنا لسنا في هدوء، ما الفائدة من هذه التوقيفات المتكررة لأشخاص يسمونهم "الرؤساء". (...) الإمضاء، روني".

تقرير الولاية 4 (الشمال والشرق) إمضاء "فرانسوا" (مصطفى فرنسيس) وكتبه بعد الاتصال برؤساء العمالة والمناطق، وهو يعطي فكرة واقعية أكثر عن نشاط المنظمة الذي يخص مهمتها الرئيسية: الغابات، ففي عمالة الشمال، المنطقة 2 التي تغطي ليل، روبي، دوي وفلنسيان، أشعلت بؤر النار في غابات كل من : دينان و فلنسيان وفي أطراف كورسال، ومرت العملية مرور الكرام لأن مسؤول المنطقة، وعلى إثر سوء فهم، حددها ليلة 23 و24. وفي المنطقة 3 (موباج، شارل فيل، و ريمس) استهدفت غابات لاردان في فوماي، روفان، ولوزافيل، وكذلك غابات مارمورال. وشبت حرائق عدة حدّت الأمطار جزئيا من آثارها. وفي عمالة الشرق المنطقة 1 التي تشمل إقليم نانسي، تيونفيل وماتز، لم تصل الأوامر إلا قبل 48 ساعة من التنفيذ وكان قد تم القبض على أبرز المسؤولين؛ ومع ذلك استهدفت غابة تبعد 25 كلم عن نانسي وأخرى بالقرب من سانت ماري، لكن دون نجاح. ولأول مرة أدى الإعداد المتسرّع والمطر إلى فشل المشروع. وأما بالنسبة لغابة سانت ماري فإن الفوج أوقف يوم

السبت 23 بينما كان في معاينة مسبقة للأمكنة؛ لقد أجهضت المحاولة في المهد.

تمتد المنطقة الثانية على ستراسبورغ، ميلوز وبلفور، وركز المسؤولون المحليين جهودهم على نقطة واحدة: غابة إيريكور، فتم تخزين 200 لتر من البنزين. ونظرا لضيق الوقت وغياب مكان آمن، تم حفظ البنزين في خزان سيارتين وفي صفائح البلاستيك. أشعلت عدة بؤر في الغابة لكن نتائجها ظلت مجهولة لكاتب التقرير. غير أن رد فعل الشرطة كان فوريا، فداهمت جميع تجمعات "الشمال إفريقيين". "وهذا ما أعاق محرري التقرير للرجوع إلى الأمكنة المحروقة ووضع حصيلة حقيقية عن الخسائر. في نفس اليوم اتخذت إجراءات قمعية واسعة وأوقف المسؤول الجهوي لبلفور مع 20 من الإطارات التابعين، وهو ما يدل في رأينا على أن الخسائر كانت كبيرة". وقررت عمالة الشمال، كما لو كانت تريد محو فشلها النسبي، القيام بعملية واسعة النطاق في ليلة 14 و15 سبتمبر، فأشعلت أربعة حرائق وضمرت... الأعلاف والتين والغلال، وهذا بالضبط ما لم يكن يجب فعله؛ فالفدرالية لا تريد أبدا أن ترى الفلاح الفرنسي يقف موقفا معاديا من المهاجرين. فهل هو عدم فهم؟ أم تجاوز؟ أم تطاول على الأوامر؟ لم يعرف هذا الأمر أبدا بطريقة واضحة.

وأعد "كارل" مندوب الصحافة والإعلام في الولاية 2 تقريره في 29 أوت 1958 بعد عقد اجتماع طارئ للولاية، يستخلص منه أن خصما غير متوقع، هو الزمن، قضى على كل المجهودات في هذه الولاية. فقد قام أربعة أفواج، يتكون كل واحد من مناضلين اثنين، بتحديد مسبق لنقاط محددة في غابات سان جرمان، سانليس، شانتيي وكومبيان. وتوجهوا إليها في الساعة المقررة وأشعلوا بؤر النار وانصرفوا، ففعلت العاصفة الباقي. وتوجد على امتداد العمالة1، غابات فانتانبلو وسينار ورامبويي. وقام ثلاثة أفواج يتكون كل واحد من ثلاثة عناصر، عينوا هم أيضا الأماكن المحددة للحريق وأعدوا المواد اللازمة. وفي الوقت المقرر أشعلت النيران لكن "الغابة كانت مبللة والليلة ممطرة" كما أوضح التقرير. غير أن البنزين الذي صب على البؤر احترق كله. ولم يوقف أحد من الرجال، لكن جرح مع ذلك اثنان بسبب اصطدام سيارتهم بدراجة نارية، ولم يكن سوء حظ الفريق بالغا. فقد نقل الجريحان

المهددان بالتهاب رئوي من جراء العاصفة الممطرة في هذه الليلة، إلى مكان أرحم في سيارة سائح ألماني كان مارا من هناك.

وكما نرى فإن غابات فرنسا لم تصبها أضرارا من جراء صفائح البنزين الذي صبه مناضلو الجبهة بالقدر الذي أصيبت به غابات الجزائر التي صب عليها الجيش الفرنسي النابالم. إن أفواج "النظام" كانوا بالتزامهم الحماسي قادرين على محاولة تفجير برج محصن بمفرقعات مبللة. لكن الحقيقة هي هذه: الأوامر تم تنفيذها.

وفي تقريره المؤرخ في 16 سبتمبر 1958 لم يكن في إمكان "مارسال" تقديم حصيلة حريق الغابات في الولاية1 الممتدة على باريس وأحيائها الداخلية؛ لذلك استخلص النتائج السياسية والنفسية من الهجوم: "أن المهاجرين الجزائريين بأكملهم تلقوا بحماس أخبار العملية التي قام بها فدائيونا ليلة 24 إلى 25 أوت على التراب الفرنسي. وكانت بالنسبة لإخواننا- من مناضل القاعدة إلى الدائم- مفاجأة على مقدار ما كان السر مكتوما- ورأى البعض في هذه العمليات مواصلة منطقية لكفاحنا من أجل الاستقلال (وأولئك هم الأكثرية) ويتمنون استمرار هذا الشكل من الكفاح. وسبق للبعض الآخر أن فكر في مثل هذه العمليات لكنه لم يكن يؤمن بها. لكنهم اليوم مغتبطون (بلا مبالغة!) لحدوث العمليات في وقت واحد ولمهارة فدائيينا. ويرى آخرون أيضا، وهم قلة قليلة، أن رغبتهم في الانتقام تحققت (وهم الذين اغتيل أقرباؤهم في الجزائر من طرف الجيش الاستعماري). *إن الشرح الذي* قام به مناضلونا حول عواطف هذه الفئة الأخيرة إلى نظرة واقعية، سياسية أكثر إلى هذا الشكل الجديد من الكفاح الذي يستجيب الآن لرغبة جميع إخواننا".

وذكر التقرير عند تطرقه للقمع الذي تلا هذه العمليات أنه كان "أشد شراسة؛ فالمداهمات الوحشية تلي كل عملية بصفة آلية. واقتيد المئات من إخواننا إلى مراكز الفرز(...) مثل فيلودروم [40] الجمناز، قاعة جابي، مستشفى بوجون. وبعد تجميعهم في هذه الأمكنة يسمعونهم خطبا بالعربية والفرنسية. وفي 26 طُلب منهم أن يصرخوا "تحي الجمهورية الجزائرية"، فتعرض من جراء ذلك العديد من المعتقلين للضرب الوحشي. ويجري الحديث عن 5 موتى بسبب التعذيب".

وهكذا فإن"مارسال" (بن زرفة) سجل في السطر الأول من تقريره بعد أن ذكر حماس المهاجرين: " كانت المفاجأة تامة بمقدار ما كان السر مكتوما" . وأقر أنه هو نفسه لم يكن يعلم بتاريخ 25 أوت، مؤكدا على السواء أقوال عبد اللطيف رحال الذي كتب في 22 أوت من ليون جاهلا ما سوف يقع بعد ثلاثة أيام، أو أقوال بن يونس مسؤول المنطقة في ذلك الوقت. ونعلم أن عيساوي مسؤول جميع فرق الكومندوس في الجنوب لم يكن أمامه من الوقت سوى 5 أيام لإعداد عملياته. لكن يبدو أن فرانسيس جونسون أدلى لمؤلفي "حاملي الحقائب"[41] بكلام غير مفهوم على الإطلاق من طرف أولئك الذين عايشوا الحدث إلى حد أن الحديث الذي صرح به جدير بأن يعاد هاهنا كاملا لإبراز مضمونه. فقد ذكر المؤلفان: "في منتصف أوت كان لفرانسيس جونسون موعد مع عمر بوداوود. فاندهش لما اطلع على مشاريع (ج ت و)، إذ أعلن له الرقم الأول في لجنة الفدرالية : "يجب أن أحيطك علما بالأوامر الجديدة. إننا سننقل الحرب إلى فرنسا ونريد أن نخلق جوا من انعدام الأمن وفتح جبهة ثانية ونشر الخوف بين السكان. وليس لنا بديل، إن شعبنا يعاني منذ أربع سنوات من حرب استعمارية ويجب أن يدرك الفرنسيون هم أيضا ما هي الحرب. سيسقط ضحايا لسوء الحظ" .

ورد جونسون: "لقد أحسنت صنعا لما أخطرتني، فأنا على خلاف تام معكم. إنكم تتجهون نحو الكارثة: فخلال 48 ساعة ستنجحون في إنجاز عمليات استعراضية. لكن بعدها ستمنون بالخسران، لأنكم لن تستطيعوا الحركة داخل فرنسا مطوقة" .

"ورافع فرانسيس جونسون، الذي كان متوترا، بكل طاقته قائلا: "إنكم ستعرضون للخطر نهائيا حظوظ العلاقات المقبلة بين الشعب الفرنسي والشعب الجزائري. إن عملي كله منذ سنتين كان مؤسسا على هذا الاعتقاد: المحافظة على الصداقة الفرنسية الجزائرية. ستضعون كل شيء في مهب الريح؛ هل تريدون أن يصبح من المستحيل علينا أن نواصل العمل؟ لا تعول علي من الآن. إني أوقف الشبكة" .

"قال بوداود متنازلا وبعد مصافحة طويلة: "عندنا هذا المساء اجتماع. سأنقل اعتراضاتك. موعدنا بعد 48 ساعة" .

"بعد يومين التقى عمر وفرانسيس في فيللا بالضاحية الشمالية يملكها ابن... جنرال وجاء بوداود مبتسما: "لقد أرسلت أحدهم إلى تونس. إنهم موافقون على انتقاداتك. سنعطي تعليمات صارمة لمناضلينا وسوف لن تكون عمليات تنفذ بشكل أعمى".

"وكان شعور الارتياح عميقا على حدّ سواء عند الجزائري والفرنسي".

أوف! فالأمر يبدو كما في أفلام المفاجآت وإنما هذه رواية. فمن المستحيل أن نتخيل بأن عمر فكر لحظة واحدة في إطلاع فرانسيس جونسون على مشروع العمليات تطبيقا لمبدأ الفصل الذي لا يخترق. إن كبار مسؤولي الفدرالية وحدهم هم الذين يعرفون التاريخ، وأما الذين لم يكن لهم دور في العمليات فقد ظلوا غير مطلعين. وكان الأمر كذلك حتى بالنسبة للجنة التنسيق والتنفيذ نفسها. ومن باب أولى أن يكون أصدقاء الدعم[42] غير مطلعين أيضا. وإذا كان مضمون هذا الكلام يستحيل التفكير فيه فإن المقابلة ممكنة. وكما سبق أن رأينا، فإنه بعد الاجتماع الذي انتهى في 25 جويلية بضواحي كولونيا، لم يدخل إلى فرنسا من أعضاء لجنة الفدرالية سوى قدور العدلاني وسعيد بوعزيز وعلي هارون لحضور الاجتماع الأخير في سو sceaux. وأما عبد الكريم سويسي وعمر بوداود فقد التحقا بأمكنة أخرى، حتى أن هذا الأخير لم تطأ قدمه فرنسا قبل 25 أوت. لذلك، فإن اللقاء في فيلا ابن الجنرال هي أمر غامض[43]. كما لم يكن في إمكان بوداود إرسال أحدهم إلى تونس لأن في منتصف أوت لم يكن يوجد بهذه المدينة أي عضو من القيادة الوطنية لـ(ج.ت.و)؛ ذلك لأن (ل. ت. ت) ما تزال مستقرة في القاهرة.

والأخطر من ذلك أن الكلام الذي أدلى به يوحي بأن الفدرالية ستستهدف، عن قصد، ضحايا من بين السكان المدنيين الفرنسيين "حتى يعرف الفرنسيون هم أيضا ما هي الحرب". نأمل أن يكون هذا اللفظ قد أفلت من المؤلفين. ذلك أن عمل فدرالية (ج.ت.و) بفرنسا كان كله منذ أول نوفمبر 1954 حتى وقف القتال يهدف إلى أن يجعل من الشعب الفرنسي حليفا واعيا وأن يفصله عن الحكومات المتعاقبة التي تواصل "حربا غبية لا مخرج لها". وأعلنت الفدرالية في تصريحاتها الأخيرة "أن الوضعية الحالية (الناشئة عن 13 ماي 1958) تبين ضرورة الالتقاء بين الحركة

الفرنسية المناهضة للاستعمار والهجرة الجزائرية، للتعجيل بحل مشكل مشترك بينهما"[44]. وكان التصريح موجها أساسا إلى الشعب الفرنسي: "إن من مصلحتك أن تفرض على حكومتك الاعتراف باستقلال الجزائر"، وهذه هي الوسيلة الوحيدة لإنهاء عذاب شعبنا والوسيلة الوحيدة لفصل مسؤوليتك عن مسؤولية مجرمي الحرب الفرنسيين". وتذكيرا بالتضامن المستقبلي بين الشعبين كتب: "لقد كانوا كثيرين أولئك الذين أدركوا أنه بدون الضغط القوي لجيش التحرير الوطني على جيش الغزو الاستعماري ما كان هذا الأخير ليتخلف بمناسبة الأحداث الأخيرة (أحداث 13 ماي) عن محاولة استعمال القوة ضد الحكم في فرنسا. إن فدرالية (ج.ت.و) في فرنسا تذكّر هؤلاء بأن الكفاح من أجل المحافظة على حرياتهم في فرنسا يجب أن يكون بالضرورة متحدا مع كفاحهم من أجل استقلال الجزائر[45]". فهل تدعو هذه المواقف للهجوم على السكان الفرنسيين لندفعهم إلى التوحد مع حكوماتهم حتى نواجه عدوا متحدا بلا اختلاف؟

عملية عشوائية؟

ما أسهل ارتكابها؟ وما الشيء الرهيب الأشد فتكا من قنبلة في عربة المترو على الساعة 18؟ إن (ج.ت.و) لم تفعل ذلك أبدا. إن ارتكاب مثل هذه الجريمة والانسياب بعدها وسط الجمهور كان في الواقع أقل خطرا على مناضلينا من دخول ميدان مفتوح إلى المنصة الشرفية في ملعب كولومب، الشديد الحراسة، لحماية رئيس الجمهورية وأن يطلقوا النار بالتحديد على شكال الذي كان بجانبه [46] . هذا رغم أن بعض شهود الفظائع المرتكبة من طرف جهاز القمع اقترحوا تطبيق قانون الثأر بتوجيه ضربة انتقامية استعراضية، ولم تقبل لجنة الفدرالية بذلك أبدا. وفضلا عن ذلك لم تقبل أيضا استعمال وسائل الحرب البكتيرية في فرنسا مجازفة بمعارضة أعضاء في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[47] .

إن هذا التذكير يكفي لإثبات أن فكرة "العملية العشوائية" إذا كانت قد نشأت ربما في عقول البعض فهي غريبة قطعا عن قادة الفدرالية. غير أنه ليس من العدل

أبدا أن تخفي هذه الملاحظات حول مرحلة متميزة من الكفاح المشترك الذي خاضه فرانسيس جونسون إلى جانب (ج ت و)، التزامه الشجاع الذي برهن مسار التاريخ على صحته.

أما أن قاعدة المنظمة أرادت أن تساهم مباشرة في العمليات التي كانت شاهدة عليها في 25 أوت فهذا أمر طبيعي. إن تقرير "مارسال" في 16 سبتمبر، المفصل أعلاه، يوضح زيادة عن ذلك: "عبر إخواننا عن أمنيتهم في تزويدهم بوسائل الدفاع ضد القمع بل والمشاركة الفعالة في العمليات. وقد ظهرت بعض النرفزة عند العناصر الذين تعرضوا للإساءة في الشارع أو محافظات الشرطة".

إن جهاز القمع لم ينشغل فقط بجمع كافة "ذوي السحنة السمراء"[48] بل إن "دي.اس.تي" توصلت إلى كشف العديد من أعوان المنظمة الخاصة في الجنوب وذلك تطويرا لعملها من خلال أسلوب "الاستنطاق المتقدم" عند الضرورة والذي ينتهي في الغالب بموت المستنطق. وهكذا أوقف بدورهم عناصر الكومندوس الذين تدربوا في معسكر لاراش. إن هذه الضربة الشديدة والأحكام القاسية التي أعقبتها (الإعلام للعناصر الـ 13) لم تفت في عضد المناضلين الذين تطوع كثير منهم للدخول في المنظمة الخاصة[49]، ومن باب أولى، لم تفت في عضد هيئة الأركان التي من واجبها أن تكون جديرة بسلوك أولئك الرجال.

إن الصحافة التي تترقب كل شائعة داخل الجبهة، مثل تلك التي مفادها أن تعارضا خفيا يقسم الجبهة إلى "متشددين حتى النهاية" و"سياسيين" مناصرين لتسوية مع ديغول (وهو ما علّق عليه بوصوف ساخرا: "الاتجاه الصلب والاتجاه الرخو مثل الحلوى")، تلك الصحافة توحي بأن مبادرة الفدرالية كانت محل استنكار من طرف الحكومة المؤقتة التي تشكلت في 18 سبتمبر. وقد نشر آرثور روزنبرغ، الصحافي بجريدة طاغ Tag ببرلين الغربية، مقابلة مع فرحات عباس في 25 سبتمبر. وعن سؤال حول "الهجوم الإرهابي على فرنسا" أجاب الرئيس الجديد للحكومة المؤقتة: "لقد كانت فدرالية فرنسا تطالب منذ مدة بموافقتنا. فأعطينا الموافقة منذ عدة أسابيع مشددين على أن

تكون الاعتداءات موجهة حصرا ضد الأهداف الاقتصادية والعسكرية. فماذا تتوقعون؟ فمع شراسة المعركة يحصل تجاوز الأوامر.

"وإن لم يكذّب عباس صراحة هذا التصريح فإن لجنة الفدرالية لم يبلغها أبدا أي استنكار من الحكومة المؤقتة، بل العكس هو الذي حصل (50). لكن بعض الصحافيين ذهبوا إلى أن بعد الضربة العنيفة لـ "دي.أس.تي" واستنكار السلطة العليا لـ(ج.ت.و) فإن "الجبهة الثانية" لا يمكن إلا أن تضمحل وتتسبب في انسحاب قيادة المنظمة الخاصة إلى ألمانيا".

أن يكون القمع قاسيا، فهذه حقيقة بلا شك وأما أن يكون قد أدى إلى إرهاق المنظمة الخاصة إلى حد أن قيادتها فضلت اللجوء إلى ألمانيا، فهذا خطأ. إن عبان الذي استخلص الدرس من توقيف أغلبية أعضاء لجنة الفدرالية التي حاول محمد لبجاوي إعادة تشكيلها، أوصى عمر بوداود بأن لا يجمع أبدا كافة أعضاء اللجنة في مكان سهل الإصابة. لذلك أتخذ قرار قبل 25 أوت بتفريق الأعضاء الخمسة للجنة للفدرالية في أداء نشاطهم اليومي وعقد الاجتماعات خارج فرنسا (مرة واحدة على الأقل في كل فصل). وهكذا فإن سعيد بوعزيز، مسؤول المنظمة الخاصة، تنقل على الدوام بين فرنسا وألمانيا عبر بلجيكا وسويسرا خلال سنوات 1958-1962. زيادة على ذلك ألقي عليه القبض عند رجوعه إلى فرنسا سنة 1960 في إحدى مدن الشرق رفقة مارتان (القس دافيزي)(51) واعتقلته الشرطة المحلية مدة 24 ساعة ثم أطلقت سراحه لاستظهاره بأوراق صحيحة تماما، باسم ابن عم له يعرف هويته الكاملة.

ومارس نائبه المكلف بالعمليات نصر الدين آيت مختار مسؤوليته في باريس إلى شهر ماي 1960 تاريخ تحديد مكانه من طرف الشرطة، فنقل خفية إلى خارج فرنسا. وواصلت المنظمة الخاصة نشاطها وعلى رأسها أفواج الكومندوس الثلاثة الأخرى التي تدربت في معسكر لاراش في السنوات الموالية. واستمرت في مهمتها بأشكال أخرى(52).

إن الأمر لا يتعلق بطبيعة الحال بإخضاع التراب الفرنسي كل مساء إلى ليلة مثل 25 أوت. إن (ج.ت.و) لم تتوفر على الوسائل اللازمة لذلك. كل ما في الأمر أنها معركة من معارك حرب استمرت 7 سنوات. ومن المؤكد أن ما دفع أعضاء لجنة الفدرالية إلى قرار وقف العمليات العسكرية في فرنسا ليس "خطر الإرهاق" الذي اعترف به "حتى الأعضاء المتشددون في الحكومة المؤقتة"؛ كما أن لجنة الفدرالية لم تتلق أبدا تعليمات مؤرخة في 27 سبتمبر تأمرها "بوقف الاعتداءات" (53) . بل واتضح بعد هجومات استغرقت عدة أسابيع أن الهدف الذي حددته الفدرالية تحقق نسبيا.

ومهما يكن من أمر فلنحفظ تاريخ 27 هذا، مادام هو المحدد رسميا لنهاية العمليات. فبين 24 أوت و27 سبتمبر أحصيت 56 عملية تخريب و 242 هجوما ضد81 هدفا، وأسفرت العمليات عن 188 جريحا و 82 قتيلا (54).

لقد كان العدد كبيرا من المناضلين الذين جرحوا أو قتلوا وهم يحملون السلاح أو مزقوا أشلاء بقنابلهم أو قتلوا من طرف قوات القمع أو اغتيلوا عند الاستنطاق. ولهذا فإن لجنة الفدرالية، وهي تثبت معاينة إيجابية بشكل عام وتتذكر كل تلك الوفيات المجانية الناتجة عن الاحتقار، احتقار بعض الرجال الذين كانوا يواصلون إبقاء غيرهم تحت السيطرة ... أن لجنة الفدرالية كانت تأمل أن تكون هذه المعركة هي الأخيرة وأن تتخلى عن القنابل التي لا تفيد في عمق مستنقع بلا سمك.

وأن نقول مع الشاعـــــر:

إن القنبلة لها زمن محدود

لكن زمن الكرز

الذي أفضله

ما زال متواصلا (55).

ومع الأسف رفض ديغول غصن الزيتون الممنوح في 28 سبتمبر من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي اقترحت "مفاوضات بلا شروط". و كما في الجزائر فإن القنبلة ستعود إلى الانفجار في فرنسا. فلا يوجد خيار آخر. فالكرز ما زال لم يزهر.

الهوامش

(1) - هذا الفصل وكذلك الفصل 24 بعنوان "رجال مطلوبون للقتل" كتب بناء على شهادات مناضلين توجد قائمتهم في الملاحق، وثيقة رقم 8.

(2) - من المعلوم أن نواة المنظمة الخاصة ظهرت في زمن دوم وسويمي.

(3) - المدعو مجيد.

(*) - مجموعة مواجهة Groupe de choc : في الاصطلاح العسكري هو تشكيل مسلح متخصص في العمليات الصعبة ذات الهدف المحدد. ويعمل الفوج عادة بطريقة منفصلة (المترجم).

(4) - راجع الملاحق، وثيقة رقم 9 قائمة الكومندوس.

(5) - راجع الفصل 13 "طرق صحيحة وأوراق مزورة".

(6) - يشغل حاليا وظيفة لا تسمح بالكشف عن اسمه.

(7) - راجع الملاحق، وثيقة رقم 10، وفيها نموذج من هذا التقرير.

(8) - لما انكشف بن دالي حوّل إلى ألمانيا وعين في وزارة التسليح والاتصالات العامة.

(9) - أوقف سكالي في الفندق ثم حكم عليه بالإعدام في المحكمة العسكرية في ليل.

(10) - الشباب الاشتراكي الألماني، راجع الملاحظة 1 ص 134.

(11) - أسماؤه المستعارة هي : دراجي وموغلي.

(12) - اسمه الحقيقي يوسف خواجة. بعد اعتقاله حوكم وأدين تحت اسم حداد. معروف في الشبكة تحت اسم "السيد جون". ويذكر الكاتبان هـ. هامون، وب. روتمان في كتاب "حاملي الحقائب"، ط. ألبان ميشال ص. 112، حداد كمنسق للفدرالية، و هذا غير صحيح لأن هذا المنصب لم يكن موجودا في 1958. و كان مسؤو لا لإحدى الولايات الأربع المكونة للهيكل النظامي وقتئذ. من جهة أخرى، يذكر المؤلفان أن عمليات 25 أوت كانت من تحضير حداد وبوداود، والواقع أنها كانت من إعداد عشرة رجال: قادة الولايات الأربعة والأعضاء الخمسة للفدرالية ومسؤول هيئة المحامين.

(13) - المدعو "اسبوتنيك".

(14) - بعد انصراف الأعضاء انتبهنا إلى أن تاريخ 25 أوت يصادف ذكرى القديس بارتيليمي. لكن قضي الأمر و لا مجال لتغيير التاريخ. ولم تفكر الصحافة في استغلال هذه المصادفة.

(*) - شعبة داخل المنظمة السرية تتم فيها المهام على شكل إجراءات وأعمال متتابعة في الخفاء للوصول إلى نتيجة. والمهام في هذا السياق هي إيصال أشخاص أو وثائق أو سلاح أو أموال إلى مكان أو ملجأ أو مخبأ...إلخ (المترجم).

(15) - اسمه الحقيقي أحمد بن عتيق مسؤول سابق في (ا.ع.ع.ج) في الجزائر محكوم عليه غيابيا. أوقف سنة 1958

وأدين تحت اسم سوامي. أحد كتاب: الفونغرينا، راجع الملاحظة ص 193.

(16) - راجع: "التوضيحات بعد الطبعة الأولى".

(17) - راجع الفصل الرابع الصحافة والإعلام.

(18) - معروف في المنظمة الخاصة بالاسم المستعار "صابر".

(19) - مقابلة مع محمد أكلي بن يونس، في 22 ماي 1983.

(20) - كتب سارج مورو، المحامي في بروكسل، في مذكرة موجهة إلى "آلان" (علي هارون) مسؤول لجنة المعتقلين، في نهاية ديسمبر 1961، أن قضية غاز فرنسا (عملية 25 أوت في روان) مع تازبنت وعينوز وسكالي وبورنان المحكوم عليهم بالإعدام في قضايا أخرى قد جدولت في 4 و5 ديسمبر 1960 في المحكمة العسكرية بليل. وبعد يومين من الإجراءات (و كان في الدفاع أوصديق، زافريان، ماري كلود رادزيوفسكي، مورو، سيسيل دراب، ميرشي) حصلنا على التأجيل دون تحديد التاريخ. وبالرغم من الوضعية الخطيرة للمتهمين الأربعة إلا أنهم قاموا خلال جلسة فيفري برفع علم (ج ت و). و هو ما لم يكن يشجع القضاة العسكريين ليكونوا رحماء معهم.

(21) - في توضيح أرسل في 10 جويلية 1972 إلى جريدة المجاهد. ويبدو أن هذه الأخيرة لم تنشره.

(22) - تبعد عن مرسيليا بعشرين كلم.

(23) - يعني في الكلام الدارج في ذلك الوقت "المنظمة الأم" أو "المنظمة السياسية الإدارية". وأما الكومندوس فيسمون أعضاء المنظمة الخاصة.

(24) - يضيف عيساوي في رسالته للمنطقة العسكرية الخامسة التي لا تكون الجنوب بالمعنى الحقيقي لأنها تمتد على ليون والوسط، فيذكر الهجوم على مخزن الوقود لشركة شال (لم ينجح بسبب الإنذار الذي أطلقه كلاب الحراسة) وكذلك محاولة فاشلة ضد مفازة السلاح في سانت إيتيان. يضاف إلى ذلك مشروع تخريب مصنع الغاز في ليون الذي توقف بسبب حادث طارئ.

(25) - في إيستوريا مغازين، عدد 265، 27 نوفمبر 1972.

(26) - ليس من الغريب أن تكون الخطة هذه لـ(ج ت و)، لكن يبدو أن كاتب التقرير لم يكن مطلعا. فالهدف الرئيسي في ليلة 25 أوت كان إحراق ما يمكن من الغابات طبقا لأمر قديم للجنة التنسيق والتنفيذ قصد الانتقام من الجيش الفرنسي الذي أحرق بالنابالم غابات الجزائر بحجة "إخراج الفلاقة كالذئب من جحره". ولهذا أعطيت الأوامر "لأفواج المواجهة" في هذه الليلة لإحراق الغابات. و قد حدثت عواصف محلية في هذه الليلة حجبت آثار هذه العملية.

(27) - تصريح 25 أوت 1958 الموزع في باريس في الأيام الموالية.

(28) - عمالة تمتد في ذلك الوقت على جميع أطراف باريس.

(29) - حديث مع عبد الله بن طوبال، أكده تصريح أحميمي خلال المائدة المستديرة لكتابة تاريخ الثورة، الملتقى الأول، أكتوبر 1984.

(30) - إذاعة القاهرة يومي 8 و9 جوان 1958.

(31) - النص الكامل للتصريح منشور في المجاهد عدد 4/26 جويلية 1958.

(32) - لم تكن لجنة التنسيق والتنفيذ، التي وافقت من حيث المبدأ على العملية، على علم بطريقة التنفيذ ولا تاريخه وتركت المبادرة للفدرالية.

(33) - حديث مع عبد الله بن طوبال.

(34) - حديث مع عبد الله بن طوبال.

(35) - حديث مع صالح بوبنيدر (المدعو صوت العرب) عقيد في الولاية الثانية، أفريل 1984.

(36) - نص منشور في المجاهد عدد 17/29 سبتمبر 1958 تحت عنوان "بيان ل.ت.ت" ولا يتضمن العنوان الكامل الموجود في النص المرسل إلى فدرالية فرنسا الذي علقنا عليه أعلاه.

(37) - لحسن الحظ فإن ما يشرف المقاومين الفرنسيين أن أغلبهم. وحتى أولئك الذين لم يؤيدوا (ج.ت.و) أدركوا شرعية نضالها وكل الذين شاركوا من شبكات الدعم تقريبا كانوا قد شاركوا في وقتهم في المقاومة. إن الناشر جان سويارفي الذي نشر سريا العديد من الجرائد والمؤلفات المؤيدة للجبهة يقدم أسبابا عديدة لهذا الالتزام ومن بينها قوله: "بصفتي مقاوما، كنت أفكر في أنني لو كنت شابا جزائريا لالتحقت بالجبل (إيفون ل. لا فادور، الشعر الجزائري باللغة الفرنسية وحرب الجزائر، المنشورات الرومانية، لاند السويد).

(38) - حوكم المناضلان في المحكمة العسكرية بباريس وصدر بشأنهما حكم الإعدام ثم عفا عنهما الجنرال ديغول.

(39) - أوقف شايب حرفي التفجير بعد ذلك واستنطق من طرف "دي.آس.تي" بطريقة إلى حد وفاته "وفاة طبيعية خلال الحبس الاحتياطي".

(40) - زيادة عن التقرير المؤرخ في 29 أوت، قدم مندوب الصحافة والإعلام عرض حال مفيد عن ظروف الاعتقال في فيلودروم، كتبه مناضل اعتقل فيه مدة 15 يوما. ويتضمن مخططا لتوزيع أفواج المعتقلين وللممر المركزي. ووصف ذلك كما يلي: "يكون الاستقبال بالضرب بعقب البندقية، تقوم به الكتائب الجمهورية للأمن CRS وتكالبهم على الشبان الذين ينتقلون من الاستنطاق إلى العيادة، وضد مرتدي السترات الجلدية لأنهم في نظرهم هم "الرؤساء". وسلوك هذا الدركي الباسل الذي عرض على المعتقلين شراء التبغ لهم، فجمع من مجموعة واحدة مبلغ 75000 فرنك ثم اختفى. وكذلك ميلاد نظام داخلي لـ(ج ت و) بصفة تلقائية لتسوية أي حادث يطرأ بين المتعلقين".

(41) - هارفي هامون وباتريك روتمان، مرجع سابق، ص. 112-113.

(42) - راجع " التوضيحات بعد الطبعة الأولى"، ص.، 511.

(43) - بيان 17 ماي 1958.

(44) - باريس، 22 ماي 1958.

(45) - باريس، 30 جوان 1958

(46) - كان شكال متعاونا مع السلطات الفرنسية، أدين من طرف (ج.ت.و) ونفذ فيه الحكم من طرف بن صدوق في ملعب بارك دي برانس بباريس.

(46) - بعد أن أعد كيماوي هولندي محلولا قادرا على نثر مرض الشاريون بين القطعان في فرنسا، طلب بوصوف الذي بدا متأثرا بتخيلات بعض مستشاريه، من لجنة الفدرالية أن تدرس إمكانية صب المحلول في يوم واحد على أوسع نطاق في الحقول والبراري، فاعترضت لجنة الفدرالية اعتراضا صريحا.

(47) - كم من الإسبان والبرتغاليين واليوغوسلاف تعرضوا للإساءة بسبب لونهم وكم من السياح من جنوب أمريكا تمنوا قضاء عطلة صيف 1958 في مكان آخر.

(48) - كان يوجد في الحقيقة كومندوس آخر مكون ثمانية عناصر، أرسل للتكوين في المغرب سنة 1958، ثم ثالث ورابع مكون من 21 عنصرا في سنة 1958 .

(49) - راجع أعلاه شهادة بن طوبال والتصريح المنشور في القاهرة في 31 أوت الذي يخاطب المناضلين بهذه العبارات: "أما المجاهدون أعضاء الكومندوس وجميع الوطنيين من الجالية الجزائرية بفرنسا فإن (ل.ت.ت) تحيي فيهم أبناء الجزائر بجدارة. وشجاعتهم تستحق الإعجاب وهدوءهم يستحق الاحترام".

(50) - عبور الحدود ضمنه، بدون حادث يذكر، عضوان من شبكة الدعم هما: صديق ألماني وآن ليدوك المدعوة "باربارا". وحصل التوقيف بالقرب من فورباخ. راجع "التوضيحات بعد الطبعة الأولى". ص.. 511.

(51) - راجع الفصل 24 "رجال يجب إسقاطهم".

(52) - اخترعت بعض الصحف الأمر المؤرخ في 27 سبتمبر انطلاقا من تصريح الحكومة المؤقتة في 28 الذي يقترح فتح مفاوضات.

(53) - راجع الملاحق، فتح وثيقة 11، قائمة مناضلي المنظمة الخاصة الذين ماتوا في العمليات.

(54) - مالك حداد، اسمع وأناديك.

الفصل السادس

الصحافة والإعلام

دعا الجنرال ديغول نيكيتا خروتشوف رئيس مجلس الوزراء لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى فرنسا التي وصلها في 27 مارس 1960 . واستلم سفيره فينوغرادوف رسالة مفتوحة موجهة إلى الرجل السوفياتيّ الأول تتعلق بـ 400000 عامل جزائري مستغلين ومجبرين على الهجرة، و12000 قابعين في السجون والآلاف الآخرين في محتشدات فرنسا. كما تتعلق بالأطماع في الصحراء. وتضمنت الإشارة إلى الجزائريين الذين ساهموا خلال الحرب العالمية الثانية بميادين المعارك بإفريقيا وأوروبا في هزيمة الفاشية، وحتى إلى جنود الفيلق السابع عشر الذين وضعوا في مواجهة القوات البلشفية في أوديسا في ربيع 1919 فرفضوا الهجوم على الجيش الأحمر فتعرضوا للقمع الصارم... بينما كان النقيب ديغول في الحدود البولونية يحاول إنهاك الجيش الثوري.(1)

وقد وقع النداء على أذن صاغية. ذلك أن خروتشوف أسر لكريم بلقاسم لما التقى به فيما بعد، بتأثره الشديد بالنداء؛ ففي النضال الذي يخوضه الجزائريون يكون المنشور المؤثر أو التصريح المقنع أو البيان المناسب أو النداء المسموع أو التوضيح في ساعته مفيداً للقضية مثل الكمين في الجبل والعملية ضد شرطي التعذيب. ولا فائدة من إنكار أن (ج ت و) حققت هدفها على السواء بالمعارك الحربية ومثابرتها في الأمم المتحدة، بعمل الفدائيين في المدن والأخبار المرسلة إلى الشعب الفرنسي. لذا كانت لجنة الفدرالية واعية تمام الوعي بأهمية الخدمة الإعلامية القادرة في وقت واحد على شرح سياسة (ج ت و) بفرنسا وجس النبض للرأي العام سواء رأي المهاجرين أو رأي الشعب الذي يعيشون بين ظهرانيه.

فنصبت إذن لجنة مركزية للصحافة والإعلام منذ جوان 1958 متعاونة مع لجنة الفدرالية ومرتبطة بها على الداوم (2)، ولها فروع تربطها كذلك بالولايات.

في زوال يوم مشمس من منتصف أوت 1958 كان مسؤول اللجنة المركزية ينتظر في مقهى بشارع جوردان مقابل الحي الجامعي "أنترناسيونال"، العناصر التي وضعها الفرع الجامعي لـ(ج ت و) تحت تصرفه. وجاء علي قارة، وهو شاب أسود العينين غزير الشعر، وبهيئة توحي بالعزم وقد أنهى دراسة الحقوق. و شرح له المسؤول مهمته كمندوب للصحافة والإعلام لدى الولاية دون أن يدخل في التفاصيل السطحية.

وهكذا ألحق بكل مسؤول ولاية مندوب للصحافة والإعلام تابع له عضويًا، لكنه يعمل ضمن الهيكل العام للصحافة والإعلام. وهو مكلف بطبع جميع النصوص التي يتلقاها من اللجنة المركزية ونشرها في اتجاهين: اتجاه المنظمة التي تتكفل بإيصالها إلى جميع المستويات، وفي اتجاه الرأي العام الفرنسي بإرسالها إلى الجرائد والشخصيات والأحزاب السياسية و الجمعيات والهيئات الإنسانية. و في الاتجاه المعاكس عليه أن يطلع اللجنة المركزية عن الحالة الذهنية للمناضلين والرأي الفرنسي بتقارير منتظمة. ولابد من تدقيق أمرين قبل مغادرة قارة علي: اسمه المستعار هو "كارل" وعنوانه: غوستاف بولنوار 7 شارع أورسال، باريس، الدائرة 18. وتم تعيينه في الولاية 2 للعمل تحت مسؤولية حمادة حداد.

وما أن انقضى وقت التأكد من أن لا أحد استرق السمع لمتابعة الحديث حتى جاء عون الاتصال بعنصر ثان. وكانت الشروح والتعليمات ذاتها. وكان هذا الأخير طالبا في جراحة الأسنان واسمه مصطفى فرنسيس والذي أصبح من الآن يسمى "فرانسوا" ويعين في الولاية 4. ولم يضرب مصطفى بسهم صائب. فالولاية كانت تعتبر وقتئذ "مقبرة الإطارات" نظرًا لتواجد (ح و ج) بقوة في شمال وشرق فرنسا. ولما كانت الولاية تمتد من نورماندي إلى الألزاس فإن مندوب الصحافة والإعلام يقع على عاتقه عبء ثقيل فيها. وحيث أنه مازال لم ينصب فهو يستلم مراسلاته عند أحد أصدقائه الأفارقة: مامادي كامارا، الغرفة 130، جناح فوم FOM بالحي الجامعي 47، شارع جوردان باريس، الدائرة 14، ويعمل بتوافق مع مسؤول الولاية بن عيسى سوامي. [3] وآن الأوان لمغادرة مقهى شارع جوردان؛ فاللقاء مع عبد اللطيف رحال الطالب بالحقوق والعلوم السياسية يعقد في مكان آخر. وسيعين في الولاية 3

(ليون ومرسيليا ومناطقهما). وقدمت له نفس التعليمات. لكن اتصاله مع مسؤول ولايته في ليون، التي بدأ يكتب منها ابتداءً من 22 أوت، لم يكن مشجعًا. ذلك أنه وصل في وقت "عاصف" جدا. ومع ذلك نجح في إرسال عنوانه: روني غاغجيًا، 12 نهج إيتيان دولي، ليون. واسمه المستعار هو: "روني".

ويبقى تزويد الولاية 1 (باريس وسط) بمندوب للصحافة والإعلام، فكان هو مجدوب بن زرقة المدرس في ضاحية باريس. وقد تلقى نفس التعليمات وعنوانه: نهج لازاركارنو- كولومب، مع "صندوق بريد للاحتياط" باسم غابريال دورون، 208، نهج إيتيان دورف، كولومب (السين). الاسم المستعار: "مارسال". وانتهت المهمة. فالولايات الأربع تزودت بمندوبيها والتعليمات أعطيت وتستطيع كل واحدة منها أن تواصل عملها في حالة حدوث انقطاع مع القمة.

وبعد ذلك بعدة أيام عقب ليلة 24 إلى 25 أوت، وقع على المنظمة قمع قاس وشديد، وأصبحت الاتصالات صعبة كما كان متوقعًا. لذا لم تستطع لجنة الفدرالية إلا أن تثمن مبادرتها بتنصيب مندوبين للصحافة و الإعلام في المستويات المقررة. و قد عملوا بنفس القدر من الكفاءة و الشجاعة كمسؤوليهم السياسيين رفيعي المستوى. فضلا عن ذلك لم تكن المهمة تخلو من خطر. فقد "جرفت" موجة الاعتقالات علي قارة ومصطفى فرنسيس في نهاية السنة، وحول رحال إلى الفرع الجامعي[4]. و كان بن زرقة وحده الذي استمر مدة أطول بفضل غطاء وظيفة التدريس.

ومع مجيء ديغول حاملا ميله الاستعراضي وألفاظه المنتقاة واقتناصه المعاني الصحيحة، فإن كل ندوة من ندواته الصحفية تعتبر حدثًا قائمًا بنفسه. ولذا فإن الأعضاء الخمسة للجنة الفدرالية ينكبون باهتمام على جهاز المذياع لسماعه. وبمجرد نهاية التصريح يرفع عمر رأسه و يقول في الحال: "اجمع لجنتك يا علي وردّ عليه". وفي المساء نفسه يسأل: "وهذا الرد أين هو؟" يجب الانتظار حتى يصلنا النص المكتوب وإذا اقتضى الحال: تعاليق الصحافة و آراء الأحزاب السياسية الكبرى. فاللجنة في حاجة إلى التفكير بجدّ قبل تحرير مشروع الرد المقدم إلى

لجنة الفدرالية. ويرد عمر و قد تبخّرت أوهامه: "جميل أن يبقى المرء في المدرسة حتى سن العشرين... ثم يشترط كل هذا؟"

بالنسبة للجنة الفدرالية و رئيسها يجب أن تكون اللجنة المركزية للصحافة و الإعلام قادرة في الحال على تحرير جميع البيانات و التوضيحات و النداءات و غيرها من النصوص التي تقتضيها الظروف.

ومن مهامها أيضًا أن تنشر بانتظام النشرة الداخلية للإعلام و النشرة التنظيمية و نشرة التربية. وتحرر الأولى شهريا في المتوسط و الأخريين بطلب من المنظمة وحسب الملاحظات التي تقدمها. و قد يحدث أن تكتب استثنائيا نشرة إعلامية خاصة بالإطارات.

وفي هذا الوقت كانت القاعدة تطالب غالبا بالاطلاع على نشاطات جيش التحرير الوطني، مع أن اللجنة المركزية لم تكن قادرة على الاستجابة لها لأن طلباتها المتكررة من القيادة في تونس للحصول على حصيلة العمل العسكري ظلت دون جدوى إلى غاية 1960. وشرعت وزارة التسليح والاتصالات العامة في توزيع بيانات ترددت اللجنة المركزية في إعادة نشرها، بحيث كانت الأرقام تبدو قليلة المطابقة مع الواقع. إن هذا الميل المفرط إلى إعلان الانتصارات الذي طبع إدارة بوصوف لم يكن جديدًا. ففي 1956 عندما كانت جريدة "المقاومة الجزائرية" تطبع في تيطوان، كان محي الدين موساوي مكلفا، إضافة لمهام أخرى، بجمع الرسائل القادمة من كافة مناطق وهران وأن يستخرج منها خلاصة و ينشر لوحة عن المقاومة في الجبال بولاية الغرب. وأمام الكشوف التي تتراوح بخيلاء بين التفاؤل والخيال، فاتح بوصوف قائد الولاية 5 وقتئذ في ردها إلى النسب المعقولة قبل نشرها. وأجاب بوصوف بجفاء: "منذ متى تشكك في تقارير جيشنا؟" "ولكن يا سي مبروك بهذه المسيرة سوف نقضي من هنا إلى نهاية السنة عن الجيش الفرنسي في كامل ناحية وهران".

وأنهى مبروك الحديث قائلاً: "هذا ليس شأنك".

غير أن المحرر الذي كان يحرص على المحافظة على شيء من المصداقية لمقالاته حذف منها مقاطع غامضة دون أن يلاحظ ذلك أعضاء هيئة أركان الولاية.

زيادة عن هذه الأنشطة العادية، كلفت اللجنة المركزية بعمل ينجز في المناسبات لا تقل المثابرة عليه عن غيره. فهي تضع كتيبات حول مواضيع مثل: "حرب الجزائر بالصور" و"الحركة الجزائرية" و"أوربيو الجزائر" و"المرأة الجزائرية في كفاح التحرير" و"العلاقات بين الجزائر والصين" (وهذا موضوع مهم في ذلك الوقت).

وهناك كتيب أريد له أن يكون دوريا هو "(ج ت و) بالوثائق" موجه خصيصًا إلى الرأي العام الأوروبي، ويعالج مواضيع متنوعة مثل: "فدرالية فرنسا والرأي العام اليساري" و"حرب الجزائر والرأي العام العالمي" و"إنشاء ح م ج ج الجانب القانوني" و"اللوبي الجزائري" الذي يشرح التأثير الحاسم لكبار ملاك الأرض وكبار الساسة على حكومة باريس.

وكان للعدد الخامس الصادر في ديسمبر 1959 صدى خاص؛ فهو يعالج المسألة اليهودية في الجزائر وعنوانه المتفائل هو: "يهود الجزائر في المعركة من أجل الاستقلال الوطني" وقد نقله المؤتمر اليهودي العالمي بلندن نقلا كاملاً ونشر بإشرافه في بلدان عديدة في العالم وترجم إلى لغات كثيرة. وتذكر مقدمة الوثيقة التصريحات الحازمة لمؤتمر الصومام: "إن الثورة الجزائرية ليست حربا أهلية ولا حربا دينية. إنها تريد تحقيق الاستقلال لإقامة جمهورية ديمقراطية اجتماعية تضمن مساواة حقيقية بين مواطنين في وطن واحد بلا تمييز". وفي نداء موجه في 25 نوفمبر 1959 إلى "الجزائريين من الديانة الإسرائيلية"، دعتهم (ج ت و) بفرنسا إلى أن يتحملوا قسطا أكبر وأنشط في النضال من أجل أن تحيا غدا جمهورية جزائرية يتساوى فيها الجميع". إن مثل هذه المواقف التي تترجم بوفاء خيارات (ج ت و)، لم تعمل إلا على وضع الديمقراطيين الفرنسيين في وضع مريح (ومن بينهم عدد كبير من اليهود) في نضالهم لصالح الجبهة ضمن شبكات الدعم.

وكان لنشر هذا النداء تأثير على قرار بعض اليهود الفرنسيين من مجموعة كوريال لكي يعملوا بفضل أصدقائهم الإسرائيليين على ترقية حركة لصالح الجزائر. وأعلن أيضا في صحافة تل أبيب في 28 ديسمبر 1960 عن إنشاء لجنة إسرائيلية من أجل جزائر حرة، كانت تتكون في البداية من 17 عضوا مؤسسا جميعهم شخصيات بارزة، وأصبحت في وقت قصير جدًا تتكون من حوالي 100 من الإسرائيليين والمسلمين.(5)

وتتخذ الكتيبات أحيانًا حجم الكتب الحقيقية. وهكذا كان الأمر بالنسبة لكتيب "إقرار السلم" الذي يجمع سلسلة كاملة من الوثائق حول الطريقة التي يخوض بها "منفذو إقرار السلم" الحرب في الجزائر. ولو نشرت هذه السلسلة تحت شعار "فدرالية فرنسا لـ(ج ت و)" لاعتبرت مجرد رسالة هجاء ودعاية رغم صحة المعلومات الواردة فيها حول سوء معاملة الجزائريين. لذلك، قبل مالك، الذي ساهم في إعدادها، تبني الكتاب وحفيظ كيرمان التوقيع بهويته الحقيقية، بينما حرر مقدمتها كاتب ياسين. وقدمت اللجنة أيضا مقالات لجريدة المجاهد في تونس وإلى فري ألجيريان FREIES ALGERIENNE في كولومبيا(6) فري ألجيريان FREIES ALGERIENNE في لندن(7) وإلى مراسلين أجانب في مناسبات معينة.

في بداية 1959 اتضح أن من الضروري فتح مدرسة للإطارات لتكوين المسؤولين. وأنهت اللجنة المركزية المكلفة بكتابة الدروس تأليفها في نوفمبر من نفس السنة(8). وقد عالجت موضوعات متنوعة مثل: تاريخ الجزائر من الأصول إلى نوفمبر 1959، جغرافية الجزائر، جبهة التحرير الوطني، فدرالية فرنسا، الهجرة الجزائرية، النقابة، الأنظمة السياسية والأنساق والأنظمة الاقتصادية والمنظمات الدولية. وتم التطرق إلى هذه الموضوعات- كلما كان ذلك ممكنا- من وجهة نظر الجزائر المحاربة وعلى نحو ما كانت اللجنة المركزية بالنسبة للجنة الفدرالية مصلحة إعلام ودعاية واستعلامات، ومصلحتها للثقافة وتدريب المناضلين.

لقد كان "بيدرو" (9) مستاءً. ذلك أن ثلاثة من أربعة مندوبين للدعاية أبعدوا منذ الهجوم العنيف الذي قام به جهاز القمع في نهاية 1958. وهكذا فإن "محطات الاستشعار" لدى الولايات فرض عليها عمليا التزام الصمت. وأعلم "بيدرو" الأعضاء الآخرين في لجنة الفدرالية بعد أن أعاد ترتيب الأمور في المنظمة "أن مصلحة الصحافة والإعلام غير موجودة عملياً على المستوى العضوي. وما يجري عمله حالياً بواسطة المنظمة لا يخضع للمراقبة على مستوى التصور السياسي ولا على مستوى تأثيره على الرأي العام ولا حتى على المستوى المالي. وآن الأوان لمعالجة هذه الوضعية"(10) . ولم تكن الرغبة هي التي تنقص إنما يجب فقط الاحتياط لكل طارئ. وقبل كل شيء لابد من إعادة تثبيت مصلحة الصحافة والإعلام ضمن المصالح الحيوية للفدرالية. و لقد استغرق الأمر عدة شهور لشغل المناصب التي ظلت شاغرة بعد التوقيفات. في أول أوت 1959 وجه مسؤول اللجنة المركزية رسالة إلى مندوبي الصحافة لدى الولايات بأن عليهم أن يكونوا موجودين في سويسرا يوم الاثنين 10 أوت كآخر أجل. "انتظر مارسال في لوزان يوم 10 أوت في منتصف النهار في المطعم درجة أولى، محطة السكة الحديدية (...) وعند الضرورة الاتصال هاتفيا في لوزان بالرقم 209042 وطلب ويبهالم. و في جميع الأحوال لا يجري الاتصال الهاتفي إلا من سويسرا. تجنب السفر جماعيا لكن على انفراد. تحية أخوية للجميع".

لكن الرسالة لم تصل في وقتها إلى المرسل إليهم فتأجل اجتماع 10 أوت إلى 4 سبتمبر، وحضره مارسال، الناجي الوحيد من المجموعة الأولى وسيكيو الذي خلف قارة علي في الولاية 2 والزواوي الذي استقر بمرسيليا في جوان 1959 بالولاية 3 مكرر. ولم يكتمل العدد، فقد بقي منصب ليون شاغراً وكذلك كل الشمال والشرق. وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع هو(11) تحديد دور مندوب الصحافة والإعلام و مكانته ضمن الولاية لتجنب نزاعات الاختصاص التي طرأت أحيانا مثلما كان الحال في الولاية 3. وطلب من جميع مسؤولي الولايات تقديم أقصى مساعدة لمندوبي الصحافة والإعلام في تنصيب إدارتهم وانطلاقها. وبعد ذلك سيكونون، بفضل التعليمات التي سيتلقونها، قادرين على مواصلة مهمتهم بمفردهم. ودعي المندوبون إلى أن يرسلوا

شهريا تقريرين قدر المستطاع في 5 و20 من كل شهر و تقريراً استثنائياً إذا دعت الضرورة. و لتوحيد هذه التقارير و تجنب الأخطاء أو النسيان وضع مخطط نموذجي يتضمن 5 فصول:

- الأول يتعلق "بالعمل المنجز" و يذكر النصوص المستلمة من طرف اللجنة المركزية، عدد النسخ المطبوعة وظروف النشر، الخ.

- الثاني ينقل الرأي العام عند المهاجرين الذي يعبر عنه المناضلون والإطارات وغير المناضلين. و يستوحى هذا التقرير بشكل أساسي من خلاصة التقارير السياسية والأخبار المتنوعة الصادرة عن القاعدة والتي يجب على مسؤول الولاية وضعها تحت تصرف مندوب الصحافة والإعلام.

- الفصل الثالث يكرس للرأي العام الفرنسي منظورا إليه من خلال الأحزاب السياسية والنقابات والكنائس ورجل الشارع.

- الرابع يعالج الأحداث الرئيسية في الفترة المنقضية، منظورا إليها من زاوية حرب الجزائر.

- وأخيراً فصل خامس مكرس للنقاط الكلاسيكية في كل منظمة ثورية: "التمنيات - الاقتراحات - النقد الذاتي".

قد يكون هذا قيداً للمحرر، لكنه إطار مفيد لعرض الأهم. وقد تعجبت مصالح الشرطة دائمًا، وأحيانًا سخرت من تصلب التقارير التي تطلبها الفدرالية من إطاراتها وفهموا الأمر متأخرين.(12) وينجز عمل الطباعة عمومًا فرنسيون متضامنون مع الثورة الجزائرية (رجال من اليسار ومناضلون شيوعيون انفصلوا عن الحزب ونقابيون ومسيحيون تقدميون ... إلخ) اقتربوا من مندوب الصحافة والإعلام بواسطة الفرع الجامعي أو الودادية العامة للعمال الجزائريين. لكن لا يجب على المندوب أن يعتمد كلية على مساعدة "الأصدقاء الفرنسيين". إنه يتوفر بالضرورة في ولايته على وسيلة طبع مستقلة تابعة لـ(ج ت و) حصرا لسحب النصوص الداخلية أو يلجأ إلى هذه الوسيلة إذا صادف صعوبات.

إن مندوب الإعلام - وعيا منه لمهمته ودوره كمناضل ملتزم - يعبر في الغالب في تقاريره بصراحة خشنة. وبعد كل شيء فإن لجنة الفدرالية تريد أن تعرف رأي القاعدة لأخذه بعين الاعتبار ومطابقة مقالها معه وهو أمر يخدمها. ووصل بعض المناضلين إلى حدّ منازعة اختيار الرئيس الأول للـ(ح م ج ج) ولم تكن التعاليق نادرة حول شخصيته - لماذا لم يوضع على رأس الحكومة المؤقتة أحد "التاريخيين" أو "مقاوم" حقيقي. وذكروا بتصريحات فرحات عباس حول الجزائر التي لا يمكن أن تكون أمة. ووجدت بعض التقارير العزاء في فكرة كون الحكومة "مؤقتة"[13]. ولم تكن كتابات اللجنة المركزية تعجب دائما، مع أنه يفترض فيها التعبير عن آراء لجنة الفدرالية. ويبرز الإحساس بعدم الإعجاب هذا في تقارير مندوب الصحافة والإعلام. فالإطارات أيضا رأوا في "منشور أول نوفمبر 1958" أنه كتب من منظور "المنشور الموزع على الفرنسيين" ويذكرون بتأثر أنهم لم يجدوا فيه كل آلام الشعب الجزائري والاغتيالات والمنقولين والمهجرين والذين يتعذبون في السجون ومعسكرات الجزائر وفرنسا"[14]. فالقاعدة لا تنقصها الصراحة تجاه رؤسائها.

وعند تطرقه لحالة الرأي العام الفرنسي، عرض مندوب الصحافة والإعلام عمل الشيوعيين في مرسيليا: فقد ألصقت إعلانات على جدران المدينة تبين مائدة مستديرة خالية، حولها كرسيان خاليان أيضا في انتظار فرحات عباس والجنرال ديغول كما يبدو. وحتى يكون الإعلان معبراً أكثر حمل هذه الكتابة: "من أجل السلم في الجزائر: المفاوضات". تعليق التقرير: "هذه التظاهرة الخارجية للشيوعيين تكذبها مع الأسف التعليمات الأخيرة للحزب الشيوعي التي تلح (في الولاية 3 مكرر على الخصوص) على جميع الأعضاء أن لا يقدموا أية مساعدة مهما قلت إلى مناضلي (ج ت و) [15]. وكما لو كان يريد تأكيد تقييمه، أرفق المندوب في تقرير الشهر الموالي مقال "لامارسييز" بتاريخ 12 نوفمبر يردّ على "الميريديونال" الذي سبق أن ندّد بالدكتورة أنيت روجي كشيوعية مرتبطة بجبهة التحرير الوطني. وأوقفت وهي تتنقل بالسيارة دقسي مسؤول الولاية 3 مكرر[16]. وشرح الكاتب، وهو مسؤول شيوعي، أن موقف الدكتورة روجي مخالف للخط السياسي وأهداف

وأساليب الحزب الشيوعي. وهكذا فإن اللجنة المركزية، وبالتالي لجنة الفدرالية، وجدت نفسها في أفضل الشروط لتتحد مع القاعدة بفضل محطات الاستشعار الموزعة عبر فرنسا التي لم يقترح عليها أبدًا أية رقابة ذاتية.

إن السعي إلى التوافق لا يمنع مع ذلك من ملاحظة ما يبدو شاذًا. فقد ردّت الحكومة المؤقتة على الندوة الصحفية للجنرال ديغول التي عقدها في 16 سبتمبر 1959 ويعترف فيها للجزائريين بحق تقرير المصير. وكان ردها في تصريح صادر في 28 وكان على الفدرالية أن توزعه بطبيعة الحال وأن تشرح هذا الموقف. ففي "نداء إلى الشعب الفرنسي"، مؤرخ في باريس في 17 أكتوبر 1959، ذكرت أنه من أجل تطبيق فعلي لهذا الحق لابد من ضمانات لأن "الاستشارة الصحيحة لا يمكن أن تجري تحت ضغط جهاز عسكري وبوليسي ضخم. وما من فرنسي حسن النية يلوم الحكومة المؤقتة على المطالبة بالحد الأدنى من الضمانات الجوهرية". هذا النص الموجه أساسًا إلى الفرنسيين وقع رغم ذلك بين أيدي مناضلي (ج ت و) الذين لم يوافقوا في أغلبهم على هذا الحد الأدنى وكتبوا إلى مندوب الصحافة والإعلام: "من الضروري تذكير الفرنسيين أن "الحدّ الأقصى" من الضمانات التي تعطى للحكومة المؤقتة يمكن وحده أن يؤدي إلى مناقشة جدّية لوقف النار". واستطاع إطار حاضر البديهة أن يهدئ النفوس مؤكدًا أن الأمر يتعلق فقط بخطأ في الرقن!

لكن المشكلات الناجمة عن اللغة لا يكون لها دائمًا حلول مرضية. ففي إحدى مناطق الشمال أين يؤدي ظهور فرقة الجندرمة إلى إزعاج شديد اشتكى المناضلون من ذلك. وقيّد المندوب الشكوى في فصل "رأي مهاجرينا". ووصل الخبر إلى المنظمة التي أعطت تعليمات في الشهر الموالي فحواها: "عدم الرضوخ للاستفزازات البوليسية" «Ne pas ceder à la provocation policière». فقرأنا في تقرير الشهر الموالي: "إن مناضلينا التقوا بدركيين فقتلوهما ... تطبيقًا لتعليمات الشهر". فالقاعدة فهمت أنه لا يجب أبدًا التراجع أمام قوات النظام.

إن المحطة المركزية لبروكسل لا تفيد- مثل محطة الجنوب- في تيسير الاختفاء وسط الجمهور، لكن لها ميزة تفادي التنقل الطويل عبر المدينة للوصول إلى شقة وضعها صديق بلجيكي بالمناسبة تحت تصرف مندوبي الصحافة والإعلام للولايات. حدد الموعد في 7 جانفي 1961 بين المندوبين الأربعة ومسؤول اللجنة المركزية على رصيف المحطة. كانت الساعة حوالي 18 عندما تلاقت أنظار "مارسال" (17) و "آلان" (18). وبعد ذلك بقليل جاء "باتريك" (19) ثم "كزافييه" (20) من الطرف الآخر للرصيف- و كان الجميع في الموعد- واتجه "آلان" بمفرده نحو باب الخروج للالتحاق بمكان الاجتماع... الذي لم ينعقد أبدًا كما لو أن الأربعة اختفوا بفعل ساحر بين جمهور المسافرين.

بعد ثلاثة أو أربعة أيام، قدم "كزافييه" تقريره إلى "آلان" حول ظروف الاختطاف.

"بمجرد ما قطعنا عشرة أمتار من المكان الذي غادرتنا فيه، حتى نزل مفتشون بلجيكيون من ثلاث سيارات مدنية و وضعونا فيها. عند الوصول إلى مقراتهم جرت نقاشات وأحاديث. فالبعض منهم يؤكدون أننا كنا خمسة و ينقص واحد. و يذهب آخرون إلى أننا لم نكن إلاّ أربعة وقت التوقيف... استنطاق مفصل جدًا. وخرج الشرطي "الشرير" الذي ضرب على الآلة الراقنة تصريحاتي بالمحضر في يده، وأما "العاقل" فقد واصل قائلاً أنه يتأسف من أعماقه عما حدث لنا: "ماذا تريدون. في فرنسا أيضا الوضع ليس هادئا (...) حدثت عمليات عدة (...) (ج ت و) تتشدد أكثر فأكثر (...) الشرطة الفرنسية تعمل ما تستطيع في الجزائر. بدون الفرنسيين ستكون الفوضى العارمة مثل الكونغو. لابد من إنقاذ السكان (...)".

دخل مفتش آخر هائجا: "إن تصريحك خاطئ. التصريحات الأخرى متوافقة إلا تصريحك (...)" وجاء مفتش شرس جدًا لم يتورع عن الصراخ: "جميع مواطنيكم كذابون". وأجبت في الحال: " يوجد مثلهم بين مواطنيكم". فحاول وهو في حيرة من أمره أن يبرر موقفه: "من بين أربع تصريحات لا يوجد اثنان متوافقان. إذا فرضنا وجود تصريح واحد صحيح تبقى ثلاثة خاطئة". وتمسكت بموقفي.

وأضاف: "نعلم أنك أنت المسؤول. لقد رأوك تتحدث في ممرات المحطة مع شخص آخر. إننا نعرفه. اسمه مارك [21]. وهو الذي نقلكم في السيارة بعد أن قطعتم المسافة باريس - ليل في القطار وعبرتم الحدود خفية. إنك تسمى كزافييه في الأوساط الجزائرية (...)".

" ودخل رجل يبدو أنه رئيسهم، يتكلم بهدوء ودون اللهجة الفلامندية القوية التي يتكلمها سابقوه وقال: "أيها السيد. إن عملي هو ضمان الأمن لبلدي. إن أمن البلدان الأخرى لا يهمني. توجد في الوقت الحالي اضطرابات في بلجيكا. وعليك أن تفهم أننا نقوم برقابة خاصة. يأتي أجانب إلى بلدنا للتآمر وإعداد أعمال تخريبية. والآن يجب عليّ أن أتخذ قرارًا بشأنك: فإما أن تصرح لي بأنك جئت إلى هنا لعقد اجتماع فقط، كما اعترف بذلك أصدقاؤك، وحينئذ أغضّ الطرف، وإما أن تتمسك بتصريحك وحينئذ أعتبر أنك جئت فعلا للتآمر ضد أمن بلجيكا وسأكون مجبرًا على توجيه التهمة واعتقالك وتسلم إلى العدالة البلجيكية التي ستحاكمك بتهمة المساس بأمن التراب البلجيكي". وتمسكت بموقف "السفر السياحي".

بعد إخضاعنا لفحص البصمات وجميع القياسات التي يجرونها على المعتقلين، نقلنا إلى محطة الجنوب ووضعنا في القطار وكادوا يعتذرون لنا عن مرافقتهم لنا خفية ليتأكدوا من أننا لن ننزل قبل الجهة الأخرى من الحدود".

وفي النهاية اتضح أن المغامرة لم تسبب إلا أضرارًا خفيفة. وخلال نفس الأسبوع اعتقل مندوبان اثنان في منزلهما وشعر الثالث بالرقابة تشتد حوله منذ الحادث، فلجأ إلى سويسرا. وأمّا "كزافييه" فقد صار تحت الرقابة المشددة للشرطة رغم تعيينه في ولاية أخرى وتوفره على كل وثائق التبرير الاجتماعي. وذلك بسبب المعلومات "التي وفرها رجال الشرطة البلجيكية لزملائهم في الشرطة الفرنسية". هذه الأخيرة لم تستطع إثبات أي شيء ضده، ومع ذلك، أوقفته بعد ثلاثة أشهر ونقلته إلى معتقل في الجزائر.[22]

وحاول المندوبون بشق الأنفس عقد اجتماعهم كل فصل على الأقل. ونجحوا بشكل مقبول، بفضل النشاط الذي لا يكل للصديق مارتان[23]، في عقد اجتماعات مرة في كنيسة بجنيف ومرة عند القساوسة العماليين في سرنغ بضاحية لياج أين اقتسم المندوبون الخبز والملح مع "إخوانهم"، إخوان من نوع جديد؛ لقد وضعوا مسكنهم المتواضع تحت تصرفهم دون أن يحاولوا أدنى محاولة معرفة ما سيفعلون فيه[24]. وكانت الاجتماعات تعقد تارة في لاردان أو لوستين، في المنزل الريفي للوزير البلجيكي شارل مورو، الذي لن يعرف أبدًا ماذا احتضنت إقامته الجميلة [25]. وتعقد تارة أخرى في الحدود بالقرب من ساريبروكن في ضيافة قس صديق لمارتان. ورغم كل شيء، لم ينقطع الاتصال مدة طويلة بين مندوبي الصحافة والإعلام للولايات وتواصل عقد الاجتماعات.

لكن ماذا كان مصير جميع أولئك الذين لم يذكروا هنا؟ عبد الله الذي لم تحتفظ ذاكرتنا إلا باسمه ؟ "أنطوان" الذي لم يترك إلا اسما مستعارًا؟ وأمّا برتراند فنتذكره[26] بسبب حادث مؤسف في 5 سبتمبر 1960 هو خلل في التوقيت. فقد أخطأ في الباب ودق جرس الجار الذي استدعى الشرطة في الحال. ولسوء الحظ كان مركز الشرطة على بعد 100 متر. ولم يكن "لبرتراند" ما يكفي من الوقت لينزل الطوابق الخمسة في الظلام. فقد أغلقت الشرطة مدخل البناية، وهو ما أدى، زيادة عن اعتقاله، إلى توقيف كريستيان زوبر... كانت في سن 24 حاصلة على "المتريز في الفلسفة" وليسانس في التاريخ والجغرافية. وستواصل التفكير في الحكمة بسجن لاروكات. والآخر هو "آلان"، مندوب الصحافة و الإعلام بمرسيليا، ترك أصحابه في حيرة عندما اختار عنوانه في أفريل 1960: "مارسال بوتين. السكرتارية الخاصة لرئيس البلدية. النزل البلدي. مرسيليا". وفي رسالة لاحقة أكد للجنة المركزية أن الأمر ليس مزاحًا، دون أن يحدّد مع ذلك ما إذا كان رئيس البلدية غاستون ديفير على علم أم لا. وهكذا فإن المندوبين لم يكونوا نوعا من "مراسلي الحرب السريين" أو صحافيين للفدرالية.

لقد كانوا إطارات بأتم معنى الكلمة وسجن الكثير منهم مثل قارة علي أو عذبوا مثل فرنسيس. وانتقل آخرون إلى النظام العضوي في المنظمة لأداء مهام رؤساء ولايات، بل ومراقبين، قبل أن يسقطوا تحت ضربات جهاز القمع. وقد تولى قيادة هيئة المندوبين "كزافييه"، مندوب الصحافة والإعلام لولاية "باريس-وسط" بعد توقيف المسؤول الأول. وأوقف مارسال بعد وشاية الشرطة البلجيكية التي كانت قد أوقفته في المحطة المركزية ببروكسل في الأيام الأولى من جانفي 1961. وقلّ من لم يدفع من بينهم ضريبة القمع.

الهوامش

(1) - راجع نص الرسالة المفتوحة في المراجع، وثيقة رقم 12.

(2) - في البداية لم تتكون إلا من ثلاثة أعضاء: عزيز بن ميلود، عبد الكريم شيطور وعلي هارون، مسؤول اللجنة. وفيما بعد استدعي بن ميلود إلى مهام أخرى وعوضه بلقاسم بن يحي وحسين بن زاهر المدعو: "سليم".

(3) - اسمه الحقيقي أحمد بن عتيق.

(4) - عوضوا بعد اعتقالهم بـ لعرج سيكو ويوسف هندال المدعو "كزافييه" وميلود حنون المدعو"جون" ومحمد زواوي المدعو"موريس" وعبد الرحمن خالدي.

(5) - راجع "التوضيحات بعد الطبعة الأولى"، ص. 511.

(6) - راجع الفصل السابع "في بلدان الجوار".

(7) - نفسه.

(8) - المحررون هم: بن ميلود وبن يحي وشيطور وهارون. أما عن الدروس فكان يلقيها بشكل رئيسي: بن يحي وشيطور والمنجي.

(9) - قدور العدلاني.

(10) - مذكرة قدور العدلاني، باريس 22 مارس 1959.

(11) - عقد اجتماع لوزان فعلا يومي 6 و7 سبتمبر 1959 في شروط أمن مطلق بفضل المساعدة الثمينة التي قدمتها ماري ماغدولين بروماني الصحافية في "لاغازيت".

(12) - راجع الملاحق، الوثيقة رقم 6، دراسة الاستعلامات العامة حول منظمة فدرالية فرنسا لـ(ج ت و).

(13) - ورد ذلك في تقرير من القاعدة أورده مندوب الإعلام في تقريره لشهر سبتمبر 1958. هذه الملاحظات وإن لم تكن كثيرة، فقد كانت مع ذلك هامة، وهذا ما دفع لجنة الفدرالية أن تشرح في النشرة الداخلية الموالية أرضية الصومام التي جاء فيها: "إن الاستقلال لن يكون من عمل رجل واحد أو حزب واحد ولكن من عمل جبهة مفتوحة لجميع الوطنيين بلا إقصاء". ولم تظهر مثل هذه الملاحظات في التقارير الموالية.

(14) - تقرير مندوب الصحافة و الإعلام للولاية 3 مكرر، 21 فيفري 1959.

(15) - تقرير مندوب الصحافة و الإعلام للولاية 3 مكرر، 21 نوفمبر 1959.

(16) - راجع الفصل 17 "الحزب الشيوعي الفرنسي أمام عمل (ج ت و) في فرنسا".

(17) - الاسم المستعار لابن زرفة، مندوب الولاية 2.

(18) - الاسم المستعار لهارون، مسؤول اللجنة المركزية.

(19) - آيت واعلي محمد، مندوب الولاية 3 مكرر.

(20) - يوسف هندال، مندوب الولاية 01.

(21) - عبد المجيد طيطوش، مسؤول (ج ت و) في بلجيكا من 1958 - 1961.

(22) - راجع "التوضيحات بعد الطبعة الأولى"، ص 511.

(23) - اعتقل القس روبير دافيسي بسبب مساندته للجزائريين.

(24) - نذكر من بين القساوسة العماليين كورتوا، شوّرز و فلاغوتييه.

(25) - راجع الفصل السابع "حول فرنسا".

(26) - اسمه الحقيقي عبد الرحمن خالدي مندوب الصحافة والإعلام للولاية 3 (ليون).

الفصل السابع

في بلدان الجوار

جاء ساعي البريد لتسليم طرد بريدي إلى جورج لابارش، أستاذ التاريخ بمدرسة التعليم الثانوي بالقرب من لياج ببلجيكا، وهو كتاب بلا شك، لأن الغلاف يحمل عبارة: "المطبوعات الجامعية لفرنسا". فتحه الأستاذ باهتمام، سيما أنه يعالج قضية إقرار السلم من وجهة نظر كاتب جزائري. وفي الحال سمع دوي انفجار. ذلك أن القنبلة انفجرت وأخرجت مئتي مسمار فبترت يدي الضحية ومزقت جزءًا من وجهه. وتوفي الأستاذ في سيارة الإسعاف التي نقلته إلى المستشفى.

وعشية اليوم السابق، أي 25 أوت 1960، أرسل نفس الطرد المفخخ إلى أستاذ آخر هو بيير ليغريف الساكن في لنكيبيك أحد أحياء بروكسل. وفي غيابه فتحت زوجته الرزمة، ولحسن الحظ تعطّلت الآلة الجهنمية. واكتشفت السيدة ليغريف علبة صغيرة معدنية مغروزة وسط الأوراق، فنادت الشرطة التي نزعت فتيل القنبلة.

وخيم الحزن على كامل بلجيكا، واتهمت الصحافة في الحال اليد الحمراء. لكن اليد الحمراء - كما حرصت (ج ت و)(1) على تصحيح الأمر فورًا- هي تسمية تعيّن على العموم فرعًا من المصالح السرية الفرنسية مختصة في العمل الإرهابي ضد الوطنيين في تونس والمغرب إلى غاية حصول هذين البلدين على الاستقلال، وضد الجزائريين وأصدقائهم بعد ذلك. هذه الأعمال معروفة منذ مدة طويلة من طرف السلطات البلجيكية. ولم تكن الأعمال ممكنة وبهذا الاتساع الذي عرفته، إلاّ لأن هذه المصلحة تتوفر على وسائل هامة في فرنسا وشمال إفريقيا و ألمانيا الاتحادية (بين جنود الاحتلال الفرنسيين) وفي إيطاليا (خصوصًا لدى السفارة والقنصليات الفرنسية) وفي بلجيكا خاصة حيث تستفيد من تواطؤ هام.

إن قائمة الجرائم التي ارتكبتها طويلة: اغتيال فرحات حشاد في تونس، والأستاذ السبتي والسيد لوماغر دوبراي في المغرب، ومحاولة اغتيال بن بلة في

طرابلس سنة 1956، وعمليات ضد الأستاذ آيت حسن في بون و توفيني في الدار البيضاء و ولد عودية في باريس، والعملية الفاشلة ضد الطبيب بولحروف في روما التي أسفرت عن وفاة طفل وإصابة عدد من الجرحى إصابات خطيرة جميعهم إيطاليون، واغتيال آكلي عيساوي في بروكسل. وكم من الجرائم الأخرى المرتكبة ظلت بلا عقاب.

لكن لماذا هاتان الجريمتان ضد مواطنين بلجيكيين مسالمين، وهما بلا نقاش من فعل المصالح السرية الفرنسية؟ لأن الأستاذ لوغريف المناضل الاشتراكي والأستاذ لابارش الرجل الباسل، يناضلان ضمن اللجنة من أجل السلم في الجزائر التي أنشئت في 1958.

ولم تكن اللجنة، وهي تؤكد اختيارها، تنوي إخفاء جزء من الحقيقة على المنخرطين فيها ولا أن تلقي عليهم خطبًا مؤيدة فقط لأفكار (ج ت و) وهي عندما تجنب منخرطيها الخيار بين موقفين إما الرفض وإما القبول بلا نقاش، تقترح عليهم استقاء معلوماتهم حتى من أنصار الجزائر الفرنسية والمتطرفين. ففي نشرة جوان 1959 (التي تصدرها اللجنة)، أثبتت ضمن البيبليوغرافيا المقدمة للقارئ، وإلى جانب مؤلفات شارل أندري جوليان وشارل هنري فافرود، مؤلفات جاك سوستيل وجورج بيدو وآلان سيريني الذين لم يقبلوا أبدًا بالتخلي عن النظام الكولونيالي.

لكن هذا المسعى الواعي الذي اتبعته اللجنة مازال يعدّ جريمة لا تغتفر في نظر المصالح السرية الفرنسية[2]. فلابد من ترهيب أولئك الأساتذة لتبين لهم أنهم سيندمون على تدخلهم في "الشؤون الداخلية" للجارة الكبيرة. كما أنه لابد من ترهيب المهاجرين الجزائريين في بلجيكا. و قبل ذلك بأسبوعين، اغتيل آكلي عيساوي، الطالب في جامعة بروكسل الحرة في دهليز عمارته في نفس الظروف التي اغتيل فيها المحامي ولد عودية في 24 ماي 1959 بباريس برصاصة مسدس مزود بكاتم الصوت.

ما هو الهدف الذي تعمل من أجله اليد الحمراء؟ "إثارة الخوف والاضطراب ثم الرعب بين الرجال الشجعان الذين استنكروا الأساليب الفرنسية في الجزائر وعرّفوا بحقيقة هذه الحرب الاستعمارية وعملوا سلميا على إنهائها. وتعمل اليد الحمراء أيضا على جعل الجزائريين غير مرغوب فيهم في بلجيكا لأنهم إن لم يكونوا هم الفاعلين فإنهم على الأقل هم سبب الاضطرابات الخطيرة ضد النظام العام"(3). "أولئك الشجعان" لم يصبهم الهلع. وحقق البعض الآخر منهم بعد نضال طويل- وهم محامون ليسوا أقل شجاعة- مطلبهم لوضع حدّ لتسليم المساجين. إن عمليتي لياج و لينكيبيك لم تؤديا إلاّ إلى تأكيد قناعات اللجنة: أي النضال ضد استعمال القوة، والإعلام، والإقناع. وهكذا عقدت ندوات وطبعت بانتظام نشراتها وعدة كتيبات مرسلة إلى السلطات الحكومية البلجيكية أجبرتها على التخفيف نوعًا ما من ميلها لمساندة فرنسا.

جاء عون الاتصال البلجيكي بـ سي علي، عضو لجنة الفدرالية إلى بلجيكا وقدم له الشخص الذي يتكفل به هذه الليلة بقوله: "مارك دوجوردان"، ثم ألقى تحية الانصراف. وأخفى علي ابتسامته، ولحسن الحظ كان العون قد انصرف بعد انتهاء مهمته. ذلك أن "علي" أطلق قهقهة عالية اهتز لها جسمه. وخاطب الشخص الذي أمامه بلهجة مهاجر من عزازقة يقلّد أهالي بواتو: "إذن فأنت السيد دوجوردان؟ مارك اسم مقبول مادمنا نناديك به داخل النظام في باريس. لكن لماذا دوجوردان؟"

وأجاب المعنيّ: "إنه اسم شائع في بلجيكا. انظر لوحة الإشهار حول "سهولة الهضم" التي تحمل اسم دوجوردان. إنها معلقة على جميع الجدران، وهذا يسهل كثيرًا اتصالاتي الأولى. وأقول لك أن في بلاد الفلامند حيث بدأت في توسيع المنظمة والبحث عن الدعم، أعرف باسم مارك فان دان هوفن. فمن المستحسن ألاّ يلفت الإنسان الانتباه. أليس كذلك يا سي عليّ ؟"

ولما انطلق جوردان (واسمه الحقيقي عبد المجيد طيطوش) في الحديث، عاد بعفوية إلى لهجة أحياء الجزائر، إلى تلك النبرة التي تنسب بعد الاستقلال إلى "موح

باب الواد"[4]. وفي الحقيقة يستطيع "مارك" أن يتقمص شكل أيّ أوروبي من الشمال، فهو نحيف، طويل البشرة ناعم الشعر، ويسمح له شكله بالقيام بأي عمل جريء. أليس هو الذي وضع قدور العدلاني في اضطراب وحيرة؟ فعندما كان في السنة الماضية يستغل محلاً مفترضًا محلاً للبقول في جهة دانفير روشرو بباريس، الذي كان في الواقع مخبأ للجبهة، أهمل فيه عناصر المنظمة الخاصة مدفعا رشاشًا قديمًا غير صالح للاستعمال، ولما كان منزعجًا من هذه الوديعة الثقيلة، قام بدس الرشاش في بساط وحمله على كتفيه وصعد الشارع بكل هدوء لتسليم الطرد إلى مالكيه الشرعيين. وبهذا العبء على ظهره شاهده قدور باستغراب وهو يمر أمام دورية الشرطة حواليّ سجن لاسنتي. هذه الجرأة العفوية المقرونة بلطف كبير سمحت لـ "مارك" بالحصول من أصدقائه على الكثير. وهكذا فإن السيد جاكمين، مدير الجمارك المتقاعد، لم يستطع أن يقاوم جاذبيته، فوضع تحت تصرف الجبهة المنزل الذي يملكه بالقرب من بروكسيل. وكذلك سارج وهنرييت مورو(5) اللذين تبنّيا مارك الذي جعل من جميع أفراد عائلة مورو أنصارًا أوفياء للقضية الجزائرية. زيادة على ذلك، ففي لوستين على ضفاف لاموز، بمنزل شارل مورو، وزير التعليم العام البلجيكي وقتئذ، كانت تلتقي هيئة المحامين مع أعضاء لجنة الفدرالية لعقد اجتماعات تنسيقية. وقد استخدم عدة مرات الشاب فيليب مورو، الطالب حينئذ، كسائق للسيارة العائلية الكبيرة. وكان نفس الأمر بالنسبة لعائلة مارك سومر هويسن، رئيس مجلس الدولة البلجيكي التي وجد الجزائريون عندها مساعدة مستورة وتفهما وديا. وإذن فإن علاقات (ج ت و) مع الأصدقاء البلجيكيين نسجت سواء على قاعدة القناعات السياسية أو العلاقات الإنسانية. ولابدّ من القول أن الفدرالية أرسلت منذ 1957 روادًا إلى بلجيكا مثل عزيز بن ميلود الذي ألقى في سفره الثاني محاضرات أيام 23، 24، 25 جويلية 1958 في لياج وبروكسيل، تحت إشراف اللجنة من أجل السلم في الجزائر، وأقام اتصالات أثمرت فيما بعد.

ولئن كانت اللجنة من أجل السلم في الجزائر، كما كانت تطالب به، لم تتوصل إلى حمل الحكومة على تغيير سياستها المؤيدة لفرنسا، فقد أثمرت تدخلاتها على

الأقل ضد القمع المسلط على الجزائريين والتسليم التعسفي للمساجين. وفي وثيقة نقلت إلى السلطات ونشرت تحت مسؤولية جون غودين وأعدّت بالتعاون الوثيق سواء مع المحامين أو منظمة الجبهة في بلجيكا، طالبت اللجنة بوضع حدّ للطرد التعسفي وخصوصا تسليم المساجين.

إن حمل الرأي العام على الإقرار بأن عمل (ج ت و) - حتى العنيف منه - هو عمل سياسي لم يكن مسألة هيّنة في ذلك الوقت، وكان بالتحديد هدف الملتقى القانوني المنعقد في بروكسل في 18 و 19 مارس 1961 هو محاولة تحقيق ذلك الهدف لبيان أن الحكومة الفرنسية ليس لها أي حق في الحصول ولا حتى في التماس تسليم الجزائريين اللاجئين في البلدان المجاورة.

في ذات يوم سبت من 22 جوان 1957 راودت فكرة رهيبة ذهن فرنسي واع بواجباته، وهو معلم في القصبة بالجزائر. وهي أن يطلب من تلاميذه الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و14 سنة كتابة إنشاء موضوعه هو. "ماذا تفعل لو كنت غير مرئي". ولقد كان ما كتبه أولئك الأطفال بعفوية مفحما. سلمت تلك الواجبات المدرسية إلى أيدي أمينة أخرجتها من الجزائر وأوصلتها إلى الفدرالية التي قدمتها إلى أعضاء اللجنة البلجيكية لقراءتها. وقد تأثروا بها تأثرًا عميقًا. ولكن لا بدّ من الجهر بهذه الحقائق المفحمة. فإذا كان الرأي العام الفرنسي مازال لا يتحمّل سماعها يجب على الأقل نشرها خارج فرنسا. وبفضلهم ستعلم الأجيال القادمة بدهشة الرغبات الكامنة الفظيعة التي كانت تسكن أعماق التلاميذ الشباب بالقصبة (6).

وبعد 26 سنة على كتابتها، يشعر القارئ بالحزن واختناق الحنجرة وابتلال العينين لحال أولئك الأطفال المستعدين لكل التضحيات:

"لو كنت غير مرئي لجردت البنك من محتوياته و قتلت رجالا وسرقت الخبز والتفاح والتين والسيارات ولقتلت أيضا رجالا من الشرطة وحررت المساجين. وسواء قتلت أو سرقت فلا أحد يراني. ولو أردت أن أكون ملكا لصرت ملكا. أسرق رشاشات ومسدسات وقنابل أضعها في ميلك بار والكافتيريا (7). وأقتل أيضا روبير

لاكوست و بورجي مونوري. و أنا الذي قتلت علي شكال عند خروجه من الملعب وقبضوا على بريء كان ماراً من هناك، لكن ليس هو الذي قتله. أنا الذي قتلته. من أمرني بقتل الجنود؟ خرجت الفكرة من رأسي. فأنا أقتل، أقتل المنافقين (8) وأهجم على مظليي ماسو، أولئك التعساء، اللصوص، المعتوهين، الأغبياء، البلهاء. يسقط مظليو ماسو. وأذهب حتى إلى غي مولي و روبير لاكوست وأقتلهما. وأذهب إلى جبل الأوراس وأرفع معنويات إخواننا المجاهدين الأبرار الذين أجدهم هناك. أرمي القنابل على المظليين الذين يأتون إلى هذا المكان المقدس و لما نأتي بالاستقلال أرفع العلم بنفسي. ثم إذا متّ فلا يهم لأني أكون قد أديت المهمة التي كلفني بها الله".

13 سنة و 4 أشهر

"أخنق المظليين وأجرد البنك من محتوياته. أضع قنبلة في محافظة الشرطة وأحرر المساجين، وأذهب بعد ذلك إلى سرقة المجوهرات- وأحرر اخوتي الثلاثة المعتقلين عند الجنود، وأذبح جميع الفرنسيين الذين أصادفهم في طريقي كبارا و صغارا. وأسرق الرشاشات والمسدسات الآلية والمدافع الرشاشة والقنابل من كل نوع وأطلق نيران الرشاش على الجنود. وأذهب لأقتل "بالرشاش 49" جميع الوشاة عملاء الجيش الفرنسي. وبعد ذلك أصعد إلى جبل أوراس حاملا البنادق والمدافع الرشاشة لنحصل على استقلال الجزائر. تحيا الجزائر حرة مستقلة".

11 سنة

"أقتل المظليين الذين يعذبون الرجال كالهنود. أضع قنابل في المقصف والكازينو وفي الثكنات. أقتل جميع مظليي ماسو. أهجم على قوافل السلاح وأعطيه للرجال في بول كازال(9). أسرق المجوهرات من النساء الفرنسيات كما يفعل مظليو ماسو الذين يأخذون صور النساء ليراها الرجال. إنهم لا يستطيعون أخذ الجزائر العاصمة. إنها ملك للعرب. يحيا المجاهدون".

13 سنة و 4 أشهر

كل تعليق يعتبر حشوا.

عقد مؤتمر الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني من 16 إلى 23 ماي 1958 في ليدرهال دي شتوتغارد، تحت رئاسة إيريك أوليناور. وكان مكتب المؤتمر يتكون من اشتراكيين معتدلين يحرصون خاصة على المحافظة على العلاقات التي نشأت بصعوبة بعد الحرب، مع أصدقائهم الاشتراكيين في أوروبا الغربية وعلى الأخص مع ضيوفهم الفرنسيين. لكن "صقرا" (10) شابا، وهو مندوب كولونيا، سيحدث اضطرابا في التنسيق الجيّد لسير الأشغال عندما أدان فظاعة حرب الجزائر، تلك الحرب التي يخوضها غي مولي وأصدقاؤه، ووجّه تحيته لممثلي (ج ت و) الحاضرين في القاعة بدعوة منه. فكان استنكار عام: كيف يتهم حزب شقيق بمثل هذه الوحشية! ولم يكن لممثلي الفرع الفرنسي للأممية الاشتراكية أن يتحملوا ذلك، فغادروا المؤتمر، كما يفعل ذلك أغلب الناطقين باسم فرنسا في اللقاءات الدولية. وفي أقصى القاعة بين الصفوف الأخيرة للشرفة كان يجلس السعيد بن ميلود و بلقاسم بن يحي و حاج شرشالي ومحمد حربي وعلي هارون. وكانوا- بطلب من النائب و يشنيوسكي(11) الصقر الشاب مسبب الاضطراب- قد عينوا من طرف الفدرالية لإجراء "اتصالات مفيدة". ولم يكن السفر إلى شتوتغارد دون جدوى.

كان بلاشتاين، نائب هامبورغ عن الحزب الاجتماعي الديمقراطي، شديد الاهتمام بمشاكل محاربة الاستعمار، وجورغ جنغلاس من الجناح اليساري للحزب موجوداً في الكواليس يبذل جهدا بلا حساب للتعريف بممثلي "الفلاقة"(12) للذين يأملون أن يسمعوا صوتا آخر عن هذه الحرب التي يخوضها بلد "الحرية والمساواة والإخاء". كما كان ثلاثة من المسؤولين الشباب في "الفولكن" من بين الأكثر اهتماماً وهم هنز ماتيسون و فراد غيبهارد و ميني مايير الذين عبروا عن فضول لا يخلو من عطف.

دعي مندوبو الفدرالية لشرح مواقفهم في كل مكان تقريبا بألمانيا وحتى في منطقة برلين. وكانت المناقشات طويلة وصعبة وانفعالية: وقد أدرك مبعوثو (ج ت و) أن فكرة فرنسا "أم الفنون والسلاح و القوانين" فكرة راسخة جيداً في الرأي العام، فتعيّن اللجوء إذن إلى شرح الأسباب الحقيقية للاستعمار والرجوع إلى مؤتمر برلين في1884-1885 للتذكير بالهدف الذي أرادت من أجله أوروبا المصنّعة أن تقتسم

إفريقيا مثل كعكعة كبيرة ورواية مآثر ماسو، وذلك لزعزعة قناعة السامعين ولو بدرجة قليلة. وبعد عدة أسابيع وجد في كل مكان رجال مقتنعون بأن حرب الجزائر لا يخوضها "قطاع الطرق أو خارجون عن القانون أو مسلمون متعصبون أو بلشفيون مقنعون". وازداد التزام البعض إدراكًا منهم بأن الأمر يتعلق بمعركة تحرير تهدف إلى إنهاء النظام الاستعماري المجحف.

وقد لجأ عدّة عمال جزائريين منذ 1957 إلى ألمانيا الاتحادية، هروبا من ملاحقة قوات القمع في فرنسا، من بينهم عليّ قلال المحكوم عليه بسبب نشاطه السياسي في فرنسا، والذي جاء إلى شتوتغارد بعد الإفراج عنه حيث قدمت له النقابات المحلية دعمها. وأقيمت لجنة لمساعدة العمال الجزائريين منذ 1958 بمبادرة من لويس بيلز، رئيس نقابة دي جي بي (DGB) بشتوتغارد، وفريتز هينكر القائم بالدور الرئيسي في اللجنة وهما عضوان في النقابة المذكورة، وكذلك كارل شواب.

أما مجموعة كولونيا فقد اقترحت نشر مجلة دورية لتعريف قارئ اللغة الألمانية، الذي تستقي صحفه من مصادر رسمية فرنسية غالبًا، بالوجه الآخر للحقيقة الجزائرية. فصدر العدد الأول من Freies Algerien[13] "الجزائر الحرة" في سبتمبر 1958 من طرف أربايترس داير فريدن ألجيريان (نادي العمل لأصدقاء الجزائر) تحت مسؤولية المدير هنس جورجن ويشينوسكي[14]. وفي افتتاحية العدد تحت عنوان: "لماذا الجزائر حرة؟" شرح الناشر ضرورة صدور مثل هذه الجريدة للقارئ في جمهورية ألمانيا الاتحادية. وانتشرت بسرعة فكرة إنشاء نوادي أصدقاء الجزائر. إن ميلاد مثل هذه المجموعات يفترض بطبيعة الحال وجود رجال مقتنعين لتنشيطها في كل بلد ووسائل تحت تصرفهم لنشر المعلومات من مصدر جزائري. ففيما يخص الوسائل، فقد كانت الهجرة في فرنسا تعتبر مؤطرة عمليا منذ 1958 وهو ما كان يوفر مصادر كافية للاستجابة للحاجيات. كما أن لجنة الفدرالية مخولة من طرف الهيئات العليا أن تصرف على مسؤوليتها أية نفقات مفيدة. وأما الرجال فلابدّ من تجنيدهم من طرف أصدقائهم السياسيين بالبلدان المجاورة. وسيضع ألمان كولونيا إذن بعضا من عناصر لجنة الصحافة (التابعة للفدرالية) على اتصال مع الشبان الاشتراكيين في كوبنهاغن.

وفي أول نوفمبر 1958 صدر عدد مزدوج (3 و4) وقبل انقضاء السنة، وصلت "الجزائر الحرة" إلى العدد الرابع. وإذا كان السحب الأول ممولاً من طرف الفدرالية بمعدل 2000 دوتش مارك[15] لكل عدد، فإن المبيعات والاشتراكات سمحت للجريدة بسرعة أن تواصل في الصدور بمصادرها الخاصة.

وقد طورت هذه الجريدة التي كانت تسحب 5000 نسخة، سحبها خلال وجودها وصار لها في وقت سريع نفوذ أكيد. وكان ويلي كونين، النائب عن دوسلدورف في البُنْدَسْتَاغْ، هو الذي كتب للجريدة رسالة مؤرخة في 18 نوفمبر 1958، تتضمن تشجيعه. كما كتبت أمّ جندي شاب في اللفيف الأجنبي تطالب بالمساعدة على إعادة ابنها القاصر إلى البيت، شارحة أنه خدع، لأنه قال في رسالة مؤرخة في 16 أوت 1958 : "إنه سافر إلى سيدي بلعباس لمواصلة دراسته" (كذا).

وهكذا أصدرت "الجزائر الحرة" إلى غاية وقف إطلاق النار 24 عددًا، ولم تصادف ظروفًا مناوئة، بحيث قامت بدور الناطقة باللغة الجرمانية.

في جوان 1959 استقبل وفد[16] في المقر المركزي لنقابة "دي جي أي" (DGE) بدوسلدورف. وسلم ويلي ريشتر رئيس الكونفدرالية إلى الوفد رسالة توصية موجهة إلى جميع نقابات الجمهورية الاتحادية، يدعوها إلى مساعدة وتسهيل إقامة العمال الجزائريين اللاجئين. وبفضل هذه التوصية، وجد سعيد سلايمي أحسن استقبال عند تعيينه في شتوتغارد التي نصب فيها فرعًا لـ(و ع ع ج). وهكذا نصب مكتب للنقابة الجزائرية في نفس عمارة النقابة الألمانية، رغم تهديدات اليد الحمراء والرسائل المجهولة الموجهة إلى المسؤولين المحليين للنقابات الألمانية[17] التي صار موقفها غير مريح، سيما أن الحكومة الاتحادية تحرص قبل كل شيء على ألا تصدم حليفها الفرنسي.

وبصفتها حليفًا، طلبت فرنسا تسليم بعض الجزائريين اللاجئين في باد-وورتنبرغ وقام الاشتراكيون بتوير وكيل الدولة ريتشارد شميدت الذي رفض إعطاء ردّ إيجابي على الطلب الفرنسي. بل وصل إلى الدفاع عن وجهة نظره أمام السلطات العليا الاتحادية حاثًا إياها من الآن على رفض تسليم الجزائريين إلى فرنسا.

مع تنصيب سعيد سلايمي في شتوتغارد، توسع النشاط المؤيد للجزائر إلى ميادين عديدة، وتوسعت لجنة المساعدة التي صارت تضم أعضاء من الحزب الاجتماعي الديمقراطي ونقابيين من "دي.جي.بي" والشبيبة الاشتراكية "دي فولكن" وكاثوليك كاريتاس CARITAS و"الانجيليين هيلفسويرك" و"أربايتر و وهلفرت" (منظمة يسارية ذات طابع إنساني) و"أصدقاء الطبيعة". واستخدمت بيوتهم لعقد ملتقيات عديدة أين ألقيت دروس مدرسة الإطارات.

لكن "دي فولكن" هم الذين التزموا أكثر بمساعدة كفاح التحرير الجزائري. وقد توصل سكرتير فرع باد–وورتتبرغ ميني مايير إلى إقناع بعض الأصدقاء بإيواء الفارّين الفرنسيين وإيجاد عمل لهم. وكانت "موريان" (ج.ل هورست) تأتي مع مايير ومولر للاتصال من أجل توزيع الشبان الفرنسيين على العائلات الألمانية. زيادة على ذلك، جاءت منظمة "المقاومة الفتية" لتعمل بانسجام وثيق مع "فولكن" على مساعدة كفاح التحرير الجزائري.

ويتم إيصال وتوزيع المناشير التي يحررها الفرنسيون أنفسهم من طرف الشباب الاشتراكي الألماني، على ثكنات منطقة الاحتلال الفرنسي في توبنجن و ريوتلنجن وفريبورغ و كوستنس. ويجري العمل في نفس الاتجاه بفرنكفورت حيث ينشط الدكتور تونوسن وعمدة المدينة مولر وسط المجموعة بفاعلية أكثر. لكن المساعدة لم تقتصر على الألمان وحدهم.

ففي أفريل 1960 التقى عضو من لجنة الفدرالية ببعض الدانماركيين في مكان ما بهولندا. وفي 16 ماي جاءت الموافقة: "أرسلوا من الآن وبانتظام منشوراتكم إلى ي. فريتز في لنجيبروغاد رقم 6، أوبغانغ ي، كوبنهاغن... الصديق الذي التقى به عليّ في الآونة الأخيرة يعتقد أنه يستطيع أن يبدأ في نشر الجريدة ابتداءً من جوان. هذه النشرة تتطلب أزيد قليلا من 1000 دوتش مارك للعدد. نحن على استعداد لتغطية الفائض لأننا على يقين بأن هذه النشرة ستكون ذات فائدة كبيرة لأسكنديناڤيا بأكملها". وفعلاً ظهر العدد الأول بمناسبة أول نوفمبر 1960 تحت مسؤولية المدير جنس أوستروب وبعده دوريت هنسن وإيلجا تييل وجان ستاج.(18)

وفي ستوكهولم كان محمد الشريف ساحلي الذي ظل سنوات عديدة ممثلا لـ(ج ت و) في البلدان الاسكندنافية، يضمن الاتصال بواسطة نقطة السقوط في كولونيا: "فاش 185 كولن 1"، صندوق بريد: قرب المحطة المركزية. وبقي على اتصال دائم بأعضاء من اللجنة المركزية للصحافة والإعلام لفدرالية (ج ت و) بفرنسا الذين كانوا يتلقون بهذه الطريقة معرض الصحافة السويدية المترجمة ويزودونها بالأخبار القادمة من تونس وفدرالية فرنسا.

وفي شقة صغيرة برقم 45–46، شاندوس بلاس بلندن، نصّب محمد كلو ما يسميه بطريقة فخمة "لندن ديليغيشن" (وفد لندن لـ"ج ت و") واجتهد في القيام بعمل إعلامي.

ورغم الصعاب فإنه كان يوجه للصحافة الإنكليزية بعض البيانات وإلى مكاتب (ج ت و) عبر العالم، معرضا للصحافة يكتبه على الآلة الراقنة على ورق رديء يحمل في أعلاه شعار الجبهة. ذلك أن الميزانية المخصصة من القيادة في تونس تكاد لا تغطي سوى تكاليف المعيشة. وفي مارس 1959 أخطر الفدرالية بالإمكانيات المتاحة لإنشاء لجنة للجزائر في بريطانيا العظمى "في مستوى عالٍ من التمثيل" و نشر مجلة شهرية من نوع "الجزائر الحرة". فطلبت منه الفدرالية ما هي الميزانية التي يمكن رصدها. وحرصًا على عدم الإخلال باختصاصات الهيئات، أعطت الفدرالية الموافقة المبدئية ودعت مراسلها إلى الاتصال بوفد (ج ت و) في عين المكان الذي يرجع إليه القرار. وفي 28 ماي وصلت رسالة تخلو من أي غموض: "لقد التقيت عدّة مرات بإخوانكم. إنهم ينجزون عملاً جيدًا ويطلبون تأكيدًا مكتوبًا لالتزامكم بمساعدة مالية ومنتظمة لمشروع النشرة".

لكن ألا تتعدى الفدرالية بذلك على اختصاصات وزارة الخارجية؟ ألا تتهم بتوسيع نشاطها إلى بلدان لا تدخل في مجال اختصاصها إذا قبلت التكفل بالمجلة الإنكليزية؟ ولا يجب أن ننسى أن الحكومة المؤقتة قائمة وحدّدت بدقة اختصاص كل وزارة من وزاراتها.

بعد ذلك بقليل، أرسل كلُّو إلى الفدرالية عيّنة من المجهودات التي يبذلها وهي نسخة على الكاربون يعلم فيها القارئ بنشر كتاب "الغونغرينا" [19] وهذا نصه: "إن عدد 2 أكتوبر 1959 من الجريدة العمالية "لاتريبيون" أعلن تحت إمضاء جون مالوريوس عن نشر كتاب الغونغرينا في بريطانيا العظمى" (وجون ماريوس اسم يوقع به الناشر ميخائيل فوت).

وجدّد كلّو طلبه إلى عمر بوداود، ذاكرًا نقص المعلومات والوسائل المادية بطبيعة الحال. وليس في وسع لجنة الفدرالية إلا تأكيد الوعد بالمساعدة الذي قدمه رئيسها، لذلك أسست لجنة "الأصدقاء البريطانيون للثورة الجزائرية" التي نشرت ابتداء من أفريل مجلة "الجزائر الحرة"[20] وكان مديرها المسؤول جون بيرد الذي بذل جهدًا لا يكلّ من أجل نشرها. وتعاون عدد من البرلمانيين البريطانيين في تحريرها. فبالإضافة إلى جون بيرد نفسه الذي كتب عدة افتتاحيات، يذكر ستان أمبيري و فينر بروكواي، العضوين في مجلس العموم، وأنطوني ودغوود- بن، عضو مجلس العموم وعضو اللجنة الوطنية التنفيذية لحزب العمال الذي ألقى خطابًا هامًا في 24 جوان في "سنترال هول بوستمنستر" (مهرجان تناول فيه الكلمة كلود بوردي) وستيفان سوبنغلر وشيلا بنيالي وكثير غيرهم قدموا بالكلمة والقلم مساعدتهم لظهور سلم عادل في الجزائر.

إن سي عبد الوهاب ليس راضيًا. فهو محل بحث الشرطة في ليون التي سبق أن تحمل فيها مسؤوليات سياسية في زمن (ح ا ح د) وعين في جنيف للاهتمام على الخصوص "بالمناضلين العابرين". لكنه لا يستطيع أن يقاوم رغبته القوية في "هيكلة" جميع الجزائريين الذين يصادفهم في طريقه، مع تطبيق دقيق للقواعد الثابتة في المنظمة: الانضباط، الفصل واحترام السلم التصاعدي وغيرها من المبادئ التي لم تكن تروق للطلبة الذين أحصاهم في سويسرا و وجدهم حوالي 60 طالبا.

وإذا لم يكن قد صادف أية عقبة كبيرة لدى العمال الجزائريين الذين نظمهم في خلايا وأفواج وفروع يستطيع عدّهم وحدةً وحدةً- جنيف: 25، لوزان: 22، برن:12،

وزوريـخ:43، فإنه يواجه كل الصعوبات في إقناع الطلبة بضرورة تنظيم أنفسهم طبقًا لمبادئ الجبهة. أولئك الطلبة الذين كانت تطغى عليهم النزعة الفردية، كانوا يبدون له مترددين أمام القواعد التي يخضع لها المناضلون داخل منظمة سياسية. واشتكى من أنهم لا يحترمون قواعد "النظام" كما يريد هو. وأما الطلبة فيلومونه على أنه لا يعرف التفوّه إلا بكلمة "النظام"، حتى صار اسمه عندهم مرادفا "للنظام المتطرف". هذه الصفة التي لا تعني أبدًا الانتقاص من شأنه، لم تمنع سي عبد الوهاب في نهاية الأمر من القيام بعمله كمسؤول في إطار احترام انضباط الجبهة.

لكن لما كانت سويسرا بلدًا محايدًا ذا توّجه إنساني، فقد قام بعمل التحسيس السياسي من خلال مساعدة اللاجئين الجزائريين. فعمل على أن يوفر إلى مختلف لجان المساعدة ذات العلاقة مع الصليب الأحمر السويسري جميع الوثائق التي يتلقاها من الوفد الخارجي لـ(ج ت و) أو من فدرالية فرنسا. وكان بالنسبة إليهما مصدرًا غزيرًا للمعلومات. كما كان في هذا المجال مدعمًا تدعيمًا كافيًا من لجنة سويسرا المضادة للعنصرية والاستعمار التي تنشر: "نشرة الإعلام المضادة للاستعمار" (21).

وواصلت هذه اللجنة السعي إلى الهدف المرسوم: الإعلام للمساعدة على فهم صحيح للنزاع الجزائري والمشاكل التي يطرحها على الضمائر. هذه اللجنة المتواضعة الضعيفة عدديا والقوية بإيمان أعضائها، ستخوض المعارك على عدّة جبهات. إن جون ماييرا، رئيس المجلس البلدي لمدينة إيفردون، يريد أن يتجاوز كلام رجال اليسار ويعبر بطريقة محسوسة وفعالة عن تضامنه مع أولئك الذين يكافحون من أجل حريتهم، فأوقف في الحدود الفرنسية حاملاً نسخا من "المجاهد" جريدة (ج ت و). قدمته السلطات الفرنسية بطبيعة الحال إلى العدالة وحدثت ردود أفعال مضادة لمثل هذا المسعى في إيفردون وفي الصحافة، وقد ساندته اللجنة بشجاعة بجميع إمكانياتها المتواضعة. ولم يكن في وسعها سوى أن ترى في عمل ماييرا "عملا طلائعيا مثل العمل الذي قام به السويسريون خلال الحرب الأخيرة عندما ساعدوا المقاومة الفرنسية، وهو عمل لا يجرؤ اليوم أحد على إدانته متذرعًا بحيادنا".

وفي إطار عملها الإعلامي رأت اللجنة أن تبعث إلى بيير هنري سيمون رسالة كتبها جون بول سارتر والأستاذ سيمون، فرنسي وأستاذ بجامعة فريبورغ، نشر سنة 1957 كتاب "ضد التعذيب"، وكان من بين الأوائل في فرنسا الذين أدانوا أساليب الجيش الفرنسي؛ ففي مرافعة جريئة أدان الاستعمال المعمّم للأساليب البربرية وغير الإنسانية من طرف الجيش الفرنسي في الجزائر. بعد مدة قصيرة، تلّقت اللجنة جوابًا لا تتساه: "لما كنت قد كتبت- قبل ثلاث سنوات- الكتاب الأول ضد التعذيب، لا أعتقد أن شبهة الوطنية الفرنسية المفرطة تحوم حولي. لكن يهمني أن أقول لكم يا سيدي أن تدخلكم في مأساة هي أزمة ضمير تخص فرنسا إنما هو تدخل في غير وقته وتدخّل يصدم. إن سويسرا اختارت مزايا سياسة الحياد. وعندما كنا نحارب الهتلرية كنتم على الهامش، فابقوا حيث كنتم يا سيدي ولا تتدخلوا في قضية لا تتحملون من أجلها خطرا وليس لكم فيها مصلحة تدافعون عنها ولا سلطة للكلام فيها". وتمنّى سيمون الزوال القريب للنشرة. لكن النشرة استمرت ولم تفشل هيئة التحرير بل كانت أدرى بالمشكلة مما يظنّ الأستاذ:

"يهمنا يا سيّد سيمون أن الحياد السياسي لدولتنا، إذا كان يمنعها من التدخل في نزاع لا يهدد مباشرة وحدتها، فإنه لا يحظر في شيء على المواطنين السويسريين أن يعلنوا تضامنهم المعنوي مع قضية عادلة. إن معركة الجزائريين مع الجيش الفرنسي ليست مشكلة تخص فرنسا (...) وما من أحد لام تضامنهم مع ثوار هنغاريا (المجر) على أنهم تدخلوا في قضية تخص هنغاريا".

وهكذا فإن صحافيين، منهم شارل هنري فافرود المختص في المشاكل المغاربية، ساعدوا على نشوء حركة فكرية مؤيدة لتحرير الجزائر.

وفي لوزان دائمًا قبلت مكتبة أندرسون أن تنشر مؤلفات عديدة مؤيدة للقضية الجزائرية. وناصرت الحركة الطلابية أفكار (ا ع ط م ج). وفي إيفردون طبعت الأعداد الأولى من جريدة المقاومة الجزائرية وكذلك بعض الأعداد من جريدة المجاهد التي تطبع في تونس. وفي الجهات الناطقة بالفرنسية من سويسرا استقبل

كثير من الأطباء وعالجوا الجزائريين الجرحى والمرضى الذين عبروا الحدود خفية. كما عبّر رجال دين، مثل القسّ رومانموتييه، عن المحبة المسيحية من خلال التزام تضامني.

وها هي ماري ماغدولين بروماني، الصحافية التي كانت العنصر المحرك للنشرة التي أصدرتها اللجنة السويسرية المضادة للعنصرية والاستعمار تشرح التزامها النضالي: "كل ما في الأمر هو قبول المناضل أن يصبح قطعة صغيرة على لوحة الشطرنج الواسعة، "حامل حقيبة" بالمعنى الحقيقي والمجازي دون الإكثار من الأسئلة. ففتحت أبواب الدار لمناضلي الظل هؤلاء دون معرفة شيء عنهم أو حتى أسماءهم الحقيقية. على المناضل أن يصبح مستعداً لضمان ملجأ أو اتصال أو انسحاب لمدة يومين أو شهرين لاستقبال هاربين ومعذبين ومرضى في الحال وتوفير العلاج الاستعجالي. إن أطباء مثل الدكتور روبير درايفوس وسامويل كروشو، استجابوا منذ البداية لهذا النداء. وإن التزامي أنا لم يكن أبداً سياسياً بل إنسانياً إن كان هذا اللفظ لا يزال يدّل على شيء (...) بعض المناضلين الذين عرفتهم صاروا أناساً معروفين وعاد بعضهم الآخر إلى الحياة العادية. وأنا لا أضع فروقاً بين المثقفين والأميين، فقد نشأت بيننا مودة دائمة وحنان لم نعرف مثله في البلدان الشديدة التطور. فالكرم والاحترام كانا مع العمل المشترك والخبز المقتسم مصدر الإشعاع، فكيف ننسى هذه السنين؟ (22)" .

زيادة على ذلك، فإن الشرف يرجع إلى السويسريين -الرسميين هذه المرة- في تقديم مساعدة في وقت حاسم ووضع نهاية لحرب الجزائر في مفاوضات إيفيان شهر مارس 1962.

الهوامش

(1) - بيان (ج ت و)، منشور في بروكسل في 8 أفريل 1960.

(2) - جرى الحديث مدة طويلة عن اليد الحمراء. لكن مهما كانت التسمية، إلا أن الأهم هو أن الأعمال المضادة للإرهاب في كامل أوروبا الغربية، من روما إلى هامبورغ ومن كاسال إلى زيبريغج، تتوفر على وسائل تقنية ومالية معتبرة وتواطؤ دولي واسع. إن صنع هذه الآلات الجهنمية الصغيرة (القنابل المدسوسة في الكتب) ليس من عمل الهواة بل يتطلب مخبرا ومعارف تقنية متقدمة، بحيث أنه تعذر على اختصاصيينا نزع فتيل نموذج منها. ويمكن اعتبار الآلة قد أعدت بأسلوب "المصالح السرية". جاء ذلك في الصحيفة البلجيكية "لِمَ لا ؟"، أفريل 1960، الصادرة في بروكسل. ونضيف أنه لا توجد مصالح أخرى غير المصالح السرية الفرنسية.

(3) - بيان (ج ت و) بفرنسا، 5 أفريل 1960.

(4) - بالمقارنة مع الكلام الفرنسي تشبه لهجة تيتي البارسية.

(5) - سارج مورو، مسؤول هيئة محامي الجبهة البلجيكيين.

(6) - "و أقروا السلم في الجزائر". منشورات اللجنة من أجل السلم في الجزائر.

(7) - يستهدف الطفل الأمكنة التي وضعت فيها قنابل في 1956.

(8) - منافقون: جمع مفردها منافق، يقصد بها خونة.

(9) - محتشد يعتقل فيه المساجين السياسيين.

(10) - يسمى شباب الحزب الاشتراكي الديمقراطي "الفولكن"، أي الصقور.

(11) - كان السيد هنزجورغن ويشنيوسكي من بين الأوائل الأكثر وفاءً في دعم القضية الجزائرية في ألمانيا الاتحادية. وبمساعدته نقلت الأموال الضرورية لـ(ج ت و) من فرنسا إلى ألمانيا. كان عدة مرات وزيرا في الحكومة الاجتماعية الديمقراطية. وكانت آراؤه تؤخذ بعين الاعتبار في عهد المستشار آيدنهاور (مسيحي ديمقراطي). اهتمامه المتواصل بالبلدان العربية جعله يلقب فيما بعد في الصحافة الألمانية "بن ويش".

(12) - راجع أعلاه ص.، 103.

(13) - الجزائر الحرة.

(14) - نشر الجريدة: Buchdrucke rei und verlag.R .

(15) - 1 دوتش مارك يساوي 1 فرنك جديد سنة 1958.

(16) - كان الوفد يضم: عبد القادر معاشو، سكرتير (ا ع ع ج) و أحمد مصطفاوي، عضو مكتب (و ع ع ج) و سعيد سلايمي عضو (و ع ع ج) و مولود قاسم من مكتب (ج ت و) في بون.

(17) - مقابلة مع فريتز هنكر في 13 جويلية 1983.

(18) - يوجد مقر "الجزائر الحرة" في هوجسترويج، 28 فانلوز.

(19)- راجع الملاحظة أدناه ص.، 404.

(20)- مقرها في 7 لندهورست غاردن، لندن. المطبعة في 11-13 نيوراود. ي1.

(21)- الناشر والمحرر المسؤول ميشال كونتا، 67، شارع الجنرال غويزان، لوزان.

(22)- حديث أدلت به لجريدة "فيمينا" سنة 1982.

الفصل الثامن

منشور ميشلي

في شتاء سنة 1959 هذا، أصبحت حياة السجن قاسية جدًا في فران بالنسبة للمساجين الجزائريين؛ فقد ضاعفت إدارة السجن من إجراءات التأديب والإزعاج من كل نوع، وأخضع السجناء لنظام سجناء القانون العام. وقد علمت إدارة السجن أنهم ينظمون أنفسهم بصفة تلقائية، ووجدت أمامها منظمة مهيكلة وليس رجالاً معزولين أو أشخاصًا. وفي شهر فيفري، قررت لجنة السجناء[1] أن ترد على هذا التدهور وأعربت للجنة الفدرالية عن رغبتها في شنّ إضراب للحصول على نظام سياسي موسع إلى جميع سجون فرنسا وعلى الحقوق المتعلقة به. وخوفًا من العمل المعزول، طلبت الفدرالية تأجيل الإضراب لتحضير مراكز الاعتقال الأخرى ولتحضر في الآجال المناسبة، الأجهزة الخارجية القادرة على إعطائه صدًى عالميًا ضروريًا لنجاحه. لكن الوضعية ساءت.

وذكّر عضو آخر من لجنة المساجين في تقريره لشهر ماي، بالمصير المخصص لسجناء (ج ت و)، مشيرًا إلى أن تقريره الشهري إذا لم يكن قد أرسل في وقته "فإن هذا التأخير يفسر بتغيير عميق في موقف إدارة السجن من مناضلي (ج ت و). وفعلاً فإن إدارة فران لم تكتف فقط بإخضاعنا للقانون العام لكنها تطبق أساليب جديدة ترمي إلى هدف واحد هو: إدخال المساجين السياسيين في الصفّ وتدمير منظمتنا على الخصوص التي تخشاها كثيرًا وتعلم أنها قوية. ولهذا فإن نائب مدير بسجن لاسانتي، معروف بتشدده في المجال التأديبي، عيّن في سجن فران لتطبيق نفس الأساليب. وهكذا عادت منذ شهر العقوبات الجسدية. وقد تعرض، ولأسباب تافهة، مناضلون للضرب والزّج بهم في زنزانات انفرادية. وصار التفتيش الكامل هو القاعدة منذئذ، وأحيانًا يجرّد السجين بطريقة مذلّة من ثيابه كلها. وحول هذا الموضوع، نرفق الرسالة بمذكرة تصف لكم الوضع وتخطركم بالقرارات التي تعتزم لجنة المساجين اتخاذها لإنهاء هذه الحالة" [2].

وكلما مرّت الأيام ازداد تدهور وضع المساجين. ففي جوان تردّت معنوياتَهم كثيرًا إلى حدّ أن لجنة المساجين "رأت من الضروري والمستعجل خوض المعركة من أجل إضراب عن الطعام غير محدود إلى غاية الاستجابة التامة لمطالبها المشروعة"[3]. فعينت لجنة الإضراب المكونة من 5 أعضاء مكلفين بتحضير هذا العمل، ويوجد من بينهم اثنان معروفان لإمضائهما كتاب: "الغونغرينا"[4] الذي أثار ضجة في وقته وهما بومعزة ودراجي (موسى قبايلي). وعند اعتقالهما قبل بضعة أشهر، كان بشير بومعزة مكلفا بمسؤولية رئيس لجنة دعم المساجين وقبايلي قائد الولاية 1 (باريس وسط).

وكتب الخمسة رسالة إلى الوزير الفرنسي للعدالة لشرح دوافع وأهداف الإضراب ودفتر مطالب موجه إلى سلطات السجن ونشرة داخلية موجهة إلى المناضلين المعتقلين.

حدد تاريخ الإضراب بيوم 18 جوان. لكن في اليوم الخامس، نقل إلى سجن مولان أعضاء لجنة الإضراب الذين عرفتهم الإدارة من إمضاءاتهم على الرسالة الموجهة إلى الوزير. وهي ترمى من وراء ذلك إلى حرمان فران من "الدماغ المفكر" وترك المساجين بلا قادة ليسهل حملهم على التخلي عن النضال، بجملة من الإجراءات النفسية التي ستتخذها. لكن حدث العكس، وتوسع الإضراب إلى سجن لاسانتي. وكان جون جاك روسي، وهو معتقل منذ ثلاث سنوات بسبب دعمه لـ(ج ت و)، قد كتب: "يختلف اعتقال الجزائريين عن اعتقال مساجين القانون العام بالاختيار الدقيق لمكان الاعتقال الذي تنبعث منه الروائح الكريهة جدًا (...) هؤلاء الرجال الذين يزجّ بهم في تلك الأمكنة مدّة طويلة قد تصل إلى سنوات يحبس الخمسة منهم وأحيانًا السبعة في زنزانة (...) بلا هواء، لا تسع عادة إلا ثلاثة معتقلين (...) وفي عزّ الصيف وبينما كانت هذه الزنزانات قد تحولت إلى أماكن مرتفعة الحرارة وكل شيء فيها يؤدي إلى الاختناق في جوّ ليس فيه متنفس (...) جاء من ديوان الوزير بتاريخ 25 جوان أمر بقطع الماء على أجنحة المضربين. فلا يوجد ماء لا للشرب ولا للاغتسال ولا لتسريح المراحيض ولا لتنظيف الزنزانات. ويرفض الماء لكل من يجرؤ على المطالبة باحترام كرامته (...) إنه إجراء غير إنساني متّسم بالعنصرية

(...) عنصري لأن الوزير كان شاهداً على إضرابات كثيرة قام بها السجناء الفرنسيون ولم يستطع أن يزيد على إضراباتهم إضرابًا آخر عن الماء" [5].

في اليوم الحادي عشر، قررت الإدارة أن تنقل إلى مستشفى باريس أعضاء لجنة الإضراب بحجة الإرهاق البدني، وتهدف العملية في الحقيقة إلى إعادتهم إلى سجن فران دون أن تفقد الإدارة ماء الوجه. و خضع السجناء خلال هذه المدة إلى جميع أنواع الإزعاج: إلغاء زيارات المحامين، العزل، قطع الماء، النقل إلى الزنزانات الانفرادية، توزيع المساجين على سجون كثيرة لتحطيم تضامنهم، عمل نفسي لإضعاف معنوياتهم باستخدام ضباط الجيش و حتى بعض الأطباء. و لا شيء أوقف تصميمهم. وفي اليوم الثالث عشر تحيّر الوزير نفسه من حالة قد تكون نهايتها أخطر مما يوهمه الجلادون. و كان طبيب الخدمة يطلب باستمرار من قبايلي أن يقبل الخضوع لفحص طبي. وعندما وصل إلى مستشفى فران أدخل إلى مكتب نائب المدير أين وجد بيطاط الذي أطلعه على المحادثات التي أجراها هو بنفسه وبوضياف، مع مبعوثي الوزير وأسفرت عن تلبية أهم المطالب التي نظم من أجلها الإضراب[6]. ولتجسيد الاتفاق عقد اجتماع أخير ضمّ الأعضاء الخمسة للجنة الإضراب والأب لوغوي، المعيّن بسجن فران، و الذي انتدبه ميشلي لهذا الغرض، و ذلك بحضور بوضياف وبيطاط.

واعترف لأول مرة للمناضلين السجناء بصفة المساجين السياسيين والسماح لهم بقراءة الصحف وضمان عدم اتخاذ أي إجراء تأديبي دون علم الوزير. واقتناعًا من اللجنة بتلبية مطالبها قررت وقف الإضراب. وهكذا فإن الإضراب الذي شنّ في 18 جوان انتهى في 1 جويلية بالانتصار.

كان ذلك في الظاهر. فبعد مرور عشرة أيام لم يتم تنفيذ ولا واحد من الوعود. وبالعكس تدهور الوضع بسرعة؛ فهل هي نشوة النصر التي أوصلت إلى إهمال خطير من طرف المناضلين؟ هل هي رغبة إدارة السجن المحلية المستاءة من إقصائها من المحادثات فأعادت النظر في كل شيء؟[7] إلا أن الواقعة الثابتة هي هذه: لقد تميزت الأيام الموالية لهذا النصر الأول بفوضى واضحة في التنظيم

الداخلي للسجن. وقد لاحظ أحد أعضاء لجنة الإضراب أن "من المؤكد أنه ساد في فران نوع من الحرية بعد نهاية الإضراب الأول. هذا التراخي في الانضباط سيكون هو سببا في الأحداث التي ستطرأ فيما بعد. مع نشوة انتصارنا الأول، تخلّى المناضلون والمسؤولون عن اليقظة واتخذ بعضهم سلوكًا متعجرفًا نحو أعوان الإدارة وهو ما يعدّ خطأ سياسيًا، لأن الاتفاق كان قد تمّ مع الوزارة دون علم إدارة السجن. لذلك فإن سلوك الحراس كان ينبّئ عن ردّ فعل مقبل سوف يصدر لأتفه الأسباب.

وجاء رد الفعل في 10 جويلية. و في هذا اليوم وقع حادث بين حارس و مناضل أعطى الإدارة الفرصة المنتظرة لتعيد النظر في كافة الامتيازات المكتسبة.

على الساعة 10، وقت خروج سجناء الطابق الثالث للفسحة، لم ينزل بعض السجناء بالسرعة التي يرغب فيها حارس الخدمة الذي قدم لهم ملاحظة أقلّ ما يقال عنها أنها استفزازية، مع دفعه البعض منهم أيضًا، ولم يكن في وسع مسؤول (ج ت و) بالطابق أن يقبل ذلك. وحمي النقاش ليتطور في النهاية إلى ملاكمة. وكان ذلك كافيًا لكي تطبق في نفس المساء إجراءات قمعية. فنقل كافة سجناء الحق العام (من أوروبيين وجزائريين) من القسم الثاني إلى مكان آخر لكي لا يبقى في الأمكنة أي شاهد محرج. فهجم الحراس مدعمين بالكتائب الجمهورية للأمن (CRS) على سجناء (ج ت و): الضرب بأعقاب البنادق، الركل، الضرب، الشتم، فكسرت أسنان كثيرة وهشّمت أضلع أو شققت. ونقل عدد كبير من الجرحى في حالات خطيرة إلى المستشفى، ثم وزع نصف المناضلين على سجون أخرى بمنطقة باريس وأخضع الباقون إلى نظام صارم في زنزاناتهم لم يسبق له مثيل.

إن الإدارة باختيارها هذا الوقت لتكسير حركة السجناء والتنكر لالتزاماتها، كانت دقيقة في حسابها. فالسجناء الذين تعبوا بعد إضراب مرهق دام 13 يومًا، ليسوا على استعداد في تقديرها لشنّ إضراب جديد. كما أن الصحافة عشية 14 جويلية وفي فترة العطلة هذه ليست مهيأة لتجري وراء مثل هذه الحوادث. وأخيرًا فإن توزيع وعزل المساجين يضعف من قدرتهم على النضال. ورغم تفريقهم، فإن لجنة

المساجين نجحت في نسج خيوط بين أعضائها حتى وإن كانت رفيعة، وفي تبادل بعض المراسلات وصولاً إلى تقرير استعمال السلاح الأخير: الإضراب عن الطعام.

وأوضحت اللجنة تعليماتها:

"- الإضراب يكون غير محدود. وينتهي عندما يعلن عن ذلك الموقعون الخمسة على الرسالة الأولى.

"- الإضراب يستمر حيثما كنا.

"- إخراج الصحون والملاعق وكل ما يستهلك أمام أبواب الزنزانات بما في ذلك المواد المعلبة والسكر.

"- شرب الماء الصافي (من 3 إلى 4 مرات في اليوم).

-"رفض الخروج من الزنزانة مهما كانت مناورة الإدارة ورفض كل غذاء وكل طعام ساخن، وكذلك أية خرقة أو ملاءة والحلاق والمساعدات والزوار والأطباء والممرضين والعلاج والإبر... وباختصار، رفض كل اتصال إلا مع المحامين وقاعة المحادثة.

"- كتابة رسالة عشية الشروع في الإضراب إلى الوزير وإرسال نسخة إلى المحامين مع طلب إطلاع الصحافة.

"- يطلب الاخوة الذين ضربوا من محاميهم تقديم شكوى بالضرب والجرح.

"- هذه النشرة توزع مرة واحدة إلا إذا حدثت ظروف ملائمة.

إن اللجنة التي حددت الإضراب في 17 جويلية بلغت تعليماتها الأخيرة في الرابعة 16 مساء. وفي صباح اليوم التالي، عند توزيع القهوة التي رفضها الجميع، أخرج السجناء من الزنزانات المواد الغذائية التي في حوزتهم. وكان الجواب الفوري للإدارة هو: نقل بعض السجناء إلى سجن آخر، من بينهم أعضاء لجنة المساجين، باستثناء كرنان الذي بقي في فران[8]. في 18 جويلية بدأت عمليات التفتيش اليومي التي لم تتوقف إلا مع نهاية الإضراب، فاحتجز كل شيء حتى السجائر... واشتدت

العزلة بإلغاء خدمات الكتابة والمساعدة والهاتف. ثم غيرت الإدارة من خطتها بعد أن لاحظت أنه برغم كل الإجراءات القمعية بقي الإجماع على مواصلة الحركة. فشنّت حملة بسيكولوجية بمساعدة أطباء عسكريين، تقول: "لا فائدة من الإضراب. إن مناضلي القاعدة يجازفون بصحتهم بحرمان أنفسهم من كل غذاء بينما يأكل كبار القادة اللحم المشويّ" (9).

إن لجنة الفدرالية التي فوجئت بالحركة لم تستطع جمع وسائل الإعلام الضرورية لكي تعطي للحدث إشهارا بدونه يكون محكومًا على الإضراب بالفشل.

وكانت تخشى من جهة أخرى أن يكون لهذا الإضراب الثاني الذي تلا الإضراب السابق فورًا، انعكاسات على صحة المناضلين. وهذا ما يفسر المراسلات التي تتراوح بين الحدّة والمرونة التي تبادلها أعضاء لجنة المساجين ولجنة الفدرالية والتقارير المكتوبة من طرف كل واحد لشرح موقفه(10) . لكن الوقت ليس للحديث الذي لا ينتهي أو التبريرات التي في الإمكان تقديمها فيما بعد. يجب حاليا مساعدة المضربين الذين أنهكتْ قواهم.

ووجهت إذن لجنة الفدرالية نداءً إلى جميع مراكز الاعتقال لشنّ إضراب تضامني مع سجناء فران وكذلك إلى المحامين، لدعم معنويات المضربين وجمع المعلومات التي من شأنها أن تستغل، ومواصلة عملهم في إطار المهمة المعتادة. وفي اليوم العاشر من إضراب سجن فران وبينما كان بعض السجناء المنهكين قد أجبروا على الأكل بالقوة وتواصل نقل سجناء آخرين، التحقت بالحركة السجون العشرون الرئيسية في فرنسا(11). وهكذا ظهر في الحال تضامن تام بين جميع الجزائريين المسجونين في فرنسا بسبب نشاطهم السياسي. وانضمّ إلى هذه الحركة كذلك جزيرة إيكس l'ile d'Aix، حيث يوجد ثلاثة وزراء (أعضاء في الحكومة المؤقتة) و العيادة الملحقة و مستشفى فران.

وحول هذا الموضوع أرسلت الفدرالية بواسطة أجهزتها المختلفة، برقيات و نداءات واحتجاجات إلى الصليب الأحمر الدولي ومنظمة الأمم المتحدة وأهمّ رؤساء الدول

الأفارقة والفاتيكان وملك المغرب المعنيّ خاصّة باختطاف ضيوفه الوزراء الجزائريين. أغلب المرسل إليهم ردّوا بتدخلهم لدى الوزير الفرنسي للعدالة.

وكان يرسل بيان يومي إلى الصحافة الباريسية وجد صداه في صحيفتين فقط هما "لومانيتي" و"ليبيراسيون". تمرّ الأيام والمضربون يقاومون. وفي 25 جويلية لاح أمل ضعيف. ذلك أن الرجال الخمسة الأعضاء في اللجنة الذين ضرب بعضهم واقتيدوا جميعهم مكتوفي الأيدي والأرجل إلى سجون أخرى، أعيدوا إلى فران حيث كان في انتظارهم السيد أورك مدير إدارة السجون ممثلا للوزارة. ذلك أن الدوائر العليا تريد النقاش. فليكن. وكان المندوبان يطلعان بعد كل خطوة في النقاش أعضاء لجنة الفدرالية ولجنة المساجين والوزراء الجزائريين الموجودين في فران وكذلك أعضاء اللجنة السابقة لفدرالية (ج ت و) بفرنسا الموقوفين في 1957. وأبقى على الاتصال مع المساجين كرنان الناجي من النقل والعضو الوحيد من لجنة المساجين الذي بقي في فران. وهو الذي كان يطلع المندوبين على "الجوّ" في السجن ويخبرهما بقدرات التحمل عند المناضلين.

وأخيراً التزمت الإدارة صراحة بعد ستة أيام من النقاش باحترام النقاط التالية:

- جمع السجناء الذين وزعوا على السجون في 17 جويلية.
- إنشاء صندوق للإغاثة مصرح به، تراقبه الإدارة و توافق عليه. وتضع لهذا الغرض زنزانة تحت تصرف المساجين.
- تستقبل الإدارة المساجين الذين يقدمون شكاوي في كل مرة يطلب منها ذلك.
- يستطيع المساجين الاشتراك في ثلاث جرائد.
- تستلم الطرود بشرط أن تكون مرسلة من طرف المنظمات و المؤسسات التي توافق عليها الوزارة مسبقاً.
- تخصص زنزانتان في كل طابق للدروس وصلاة الجماعة.
- يحسن النظام الغذائي ويموّن بمنتجات من شمال إفريقيا.

- تحسين النظافة (الاستحمام، الأثاث) والسماح باستعمال شفرات الحلاقة.
- يحسن النظام الغذائي بصفة خاصة خلال الأيام الثمانية الموالية لنهاية الإضراب. ولا يجب أن يتعرض المضربون لأي عقاب بسبب الإضراب.
- تمّ الاتفاق على أن هذه الشروط ستوسع إلى كافة المساجين السياسيين الجزائريين من فرنسا بما فيهم المتهمون والمدانون.

وكانت أهمّ نقاط الاتفاق بعد عدّة أيام موضوع تعليمة صادرة عن الوزارة والتي عرفت بـ: "منشور ميشلي" (12).

خلال هذين الإضرابين المتعاقبين، عاش السجناء مدّة أربعة أسابيع من المعاناة والإزعاج و سوء المعاملة، وهو ما ساهم في تأكيد قناعتهم النضالية. وعبرت هذه الحركة على المستوى الداخلي بلا شك عن رفض الجزائريين المطلق أن يدمجوا مع "سجناء الحق العام" و أسقطوا بذلك خرافة "قطاع الطرق" أتباع (ج ت و). وهو ما أجبرت الإدارة الفرنسية على الاعتراف به ضمينا من خلال تطبيق "منشور ميشلي".

الهوامش

(1) - بادر سجناء (ج ت و) في كل سجن وبتلقائية، بتعيين لجنة المساجين. هذه الأخيرة تختارها أحيانًا الفدرالية عندما لا يتفق السجناء على المناضلين الذين يكونونها.

(2) - تقرير موجه من طرف لجنة السجناء إلى لجنة الفدرالية في 24 ماي 1959.

(3) - تقرير مصطفى عمرون عضو لجنة السجناء موجه إلى لجنة الفدرالية في 20 أكتوبر 1959.

(4) - نشرة جيروم ليندون، منشورات مينوي. راجع الملاحظة أدناه ص،. 184.

(5) - تقرير ج.ج. روسي، أملاه على والدته التي حررته ونقلته إلى الفدرالية.

(6) - تقرير قبايلي إلى لجنة الفدرالية في 19 أوت 1959.

(7)- تقرير مصطفى عمرون إلى لجنة الفدرالية في 20 أكتوبر 1959.

(8) - حسب تقرير كرنان إلى لجنة الفدرالية.

(9) - حسب تقرير كرنان إلى لجنة الفدرالية.

(10) - زيادة على ذلك وتبعا للتوضيحات التي يقوم بها كل واحد، وجهت الفدرالية في 11 أكتوبر الموالي تعليمة إلى جميع السجون هذه صياغتها: "قبل الشروع في إضراب عن الطعام، لابدّ من إخطار الفدرالية 15 يومًا قبله، لتمكين- ها من تنظيم الدعم سواء على مستوى فرنسا أو في الخارج. من المعلوم أن إضرابا لكي ينجح لابد أن يكون له انعكاس خارج السجن. غير أن لجنة السجناء إذا وضعت أمام الأمر الواقع من طرف إدارة السجن، وبعد أن تفحص الوضع فحصا جدّيا ورأت من الضروري الردّ الفوري من أجل مصالح المساجين، يؤذن لها في شنّ الإضراب. ويجب مع ذلك إخطار الفدرالية في اليوم نفسه".

(11) - وهي سجون: ليون- أفان- دوي- نانسي- ميزيار- ماتز- شالون- سور- مارن- ريمس- مولان- بوسي- فيرساي- نفير- روان - لوهافر- لاسانتي- ليون- غرونوبل- اكس- مرسيليا- إيتامب.

(12) - أحكامه متضمنة في مذكرة عمل مؤرخة في 4 أوت 1959. راجع الملاحق، وثيقة رقم 21.

الفصــل التاسـع

دفاع الجبهة أمام مهمة شائكة (*)

لم يكن لـ هنريت مورو الوقت الكافي لتسترد أنفاسها هذا الأسبوع؛ فهي لا تتوقف عن النشاط. وقد ضمنت الاتصال بين باريس وبروكسل عندما نقلت في سيارتها تقارير سرية ذات أهمية قصوى. وفي وسعها أن تفعل ذلك في أمن تام: فإن كان زوجها سارج ليس إلا محاميا شابا في هيئة المحامين في بروكسل، فإن مورو، الأب، موثق محترم، وزيادة على ذلك هو وزير بلجيكي للتعليم العام... فزوجة ابن معاليه هي الشخص الأقل شبهة عند عبور الحدود المحروسة بشرطة متشددة كثيراً.

في هذا اليوم السادس والعشرين من أوت 1960 تسلّل كالظل إلى الشقة المتواضعة الكائنة في رقم 3 ساحة الملك المنتصر: كل من بن عبد الله وبن ديمراد و أو صديق و فارجيس المحامون في باريس وليون، وبلقايد، منسق هيئة محامي الجبهة[1] وهارون و بوداود عضوي لجنة الفدرالية. وسيمكثون فيها ثلاثة أيام يعملون وينامون فيها دون أن يغادروها؛ ذلك أن هنرييت دبرت كل شيء، بل و توصلت في اليوم الثالث إلى أن تنصب فيها هيئة محامي الجبهة في بلجيكا، المكونة من مارك دي روك وأندري ميرشي وسارج مورو، المكلفين خاصة بالمشاكل القانونية المحلية وبالدفاع في شمال وشرق فرنسا. وتمّت من 26 إلى 29 (أوت) دراسة حالات جميع المعتقلات من خلال استعراض منتظم لمجموع سجون دوائر الاختصاص السبعة عشر التابعة لمحكمة الاستئناف بفرنسا، والمحتشدات وسجون الجزائر والجزائريين المحبوسين في بلجيكا المجاورة. ولكن بالنسبة للمؤسسات التي ظل وضعها الدقيق غير معروف ولها أهمية قليلة في الأغلب، فقد كلّف محام بالاتصال مع زميل محلي ليدخلها ويأتي بالمعلومات الصحيحة.

هل للسيد حافظ الأختام شك في أن (ج ت و) في شهر أوت هذا من سنة 1960 قادرة على تقييم وضعية سجون فرنسا بدقة تقارب دقة مصالحه الوزارية؟

في سجن "دوي" الذي يضم 20 متهمًا و39 مدانًا (من بينهم العياشي رحماني الذي صدر في حقه حكم الإعدام) أمكن تجميع المناضلين وعزلهم عن سجناء الحق العام. إن لجنة دعم المساجين لا تعمل بانتظام ويتعين على لجنة الفدرالية أن تعالج هذا الأمر ما دامت اللجنة ملحقة مباشرة بالمنظمة. لكن يبدو أن النظام التأديبي الداخلي المطبق من طرف لجنة المساجين قاس جدًا (الضرب والضرب بالحزام الجلدي) إلى حدّ أن العنصرين المكلفين بتطبيق هذه العقوبات حكم عليهما بسنتين سجنا. وأعطت الفدرالية تعليمات لوضع حدّ لذلك. وفي نفس الوقت، كان العفو عن سجينين اثنين محكوم عليهما بالإعدام بمثابة هواء منعش للسجناء.

في أفان يوجد 30 متهما. تعليمات ميشلي تطبق ودعم المساجين يصل بانتظام، والدروس منتظمة والصندوق الداخلي للتضامن يشتغل.

في بيتون، هذا السجن سيء الحظ جدّا. وقدمت لجنة السجناء قائمتهم وتقريرًا مفصلاً يخصّ شكاوي 20 متهما و10 مدانين. لكن لم تصل إليه أية مساعدة. والصندوق الداخلي للتضامن لا يشتغل بطبيعة الحال لانعدام الوسائل.

في ليل، كان يوجد في هذا الوقت 57 متهما و45 مدانًا، منهم خمسة بالإعدام (أعراب عينوز، عبد الرحمن عديم اللقب، حسين سليمان، عبد الرحمان سكالي وعمر تازينت) وهؤلاء ما زالوا رغم منشور ميشلي[2] وإلى تاريخ قريب يحملون الأغلال. وألغيت هذه المعاملة منذ أن تدخل المحامون. ودون مراقبة من لجنة المساجين، يشتغل الصندوق الداخلي للتضامن بصفة عادية.

في فالنسيان التي طبق فيها المنشور تعتبر الوضعية "جيدة".

نانسي. تعدّ من أحسن السجون وبها لجنة مساجين مقبولة و دعم فعال، و هو ما جعل المعنويات ممتازة عند 60 معتقلاً. ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لجميع سجون دائرة اختصاص محكمة نانسي و برايني و إيبينال و ميزيار و تول و إيميرمون و ماتز و ميلوز وساريغمين، حيث تتواجد فيها لجان المساجين ويصل الدعم وتقوم الصناديق الداخلية للتضامن بدورها. توجد نقطة سوداء واحدة في اللوح وهي:

ستراسبورغ التي أوقف فيها الصندوق الداخلي للتضامن من طرف إدارة السجن.

في بيزونسون لا يستفيد السجناء من أي حق. وإن كانت حالهم أحسن في بلفور أين تصل مساعدة لجنة دعم المساجين إلى أصحابها. أما سجن مونبيليار فقد وصفه المقرر "بالسجن المثالي" (3).

في ليون. ما يقلق أكثر هو مصير العشرة المحكوم عليهم بالإعدام، المعتقلين في حصن مونتلوك (4) . فقضاة المحكمة العسكرية المختصة يوزعون عقوبة الإعدام بخفّة مفضوحة. أما في جناح النساء، فإن السيدة بونسين المحكوم عليها بسنة سجنا بسبب مساعدة (ج ت و) تقتسم زنزانتها مع جزائرية.

وبعد ذهاب منصوري وشعبان اللذين نشطا لجنة المساجين، أضاعت الفدرالية بعض الوقت للاتصال مع الـ 350 معتقلا في السجن، وأعيد ربط الاتصال بفضل مسلي الذي استعاد تسيير اللجنة، لكنه سيدفع ثمنا غاليًا؛ فقد وجهت له تهمة "المساس بالأمن الداخلي والخارجي للدولة" بسبب نشاطه السياسي "داخل السجن" (كذا).

في تريفو و سانت إيتيان (مدينة الحركى) ليس مصير المساجين أفضل حالاً.

وانقطع الاتصال بسجون شامبيري منذ سنة وبنانسي منذ ثلاثة أشهر، واستمر مع غرونوبل التي يوجد بها سجن يضّم 35 مناضلاً وضعيتهم "المادية والمعنوية جيدة"(5) ولا يوجد في سجن "غاب" إلا 9 سجناء لم يكن ممكنا ربط الاتصال بهم.

مرسيليا فيها ثاني سجن في فرنسا من حيث عدد السجناء الذي يتراوح بين 600 و800. وكان القلق في هذا الوقت أيضا بسبب المحكوم عليهم بالإعدام في مرسيليا و ليل، عددهم خمسة و هم: عيساوي (محكوم عليه 4 مرات بالإعدام) والشريف مزيان (محكوم عليه أيضا 4 مرات)(6) و قدور كريبي و نصري و عليام.

ونقل أيضا إلى سجن دي بوميت بمرسيليا قدامى "المحاربين من أجل الحرية" الموقوفين في الجزائر ونقل كذلك مناضلون آخرون من الحزب الشيوعي الجزائري الذين التحقوا بجبهة التحرير الوطني بصفة فردية، فطرحت حينئذ مشاكل خطيرة. ذلك أن الحزب الشيوعي الجزائري واصل تبني العمل الذي يقوم به رجال غادروا

صفوفه. وقد وجّه عبد القادر قروج (المدعو "لوسيان") المسؤول السابق للأفواج المسلحة الشيوعية المحكوم عليه بالإعدام سابقا، تقريرا يشرح فيه الأسباب التي دفعته إلى قطع العلاقة مع الحزب الشيوعي الجزائري وأيّد رفاقه هذا التقرير: جون فاروجيا والدكتور ماسبوف... فمن قال أنه يوجد السلم في السجون.(7)

في غراس وتولون و ديني و دارغينيان و نيم يمكن اعتبار الوضع جيدًا على العموم، وحددت هيئة الدفاع لنفسها هدفا خلال الشهور المقبلة وهو استكشاف سجون نيس و ألاس، وماند و بريفا و مونبلييه (حيث شروط الاعتقال قاسية جدًا) و بيزييه و كاركاسون وباربنيان و رودي و ألبي و فوا و مونطوبان و بايون و مون دي مارسان و تارب و أنغولام وبيريغو، وهي سجون فيها عدد ضئيل من الجزائريين بلا شك لكن ليس في وسع (ج ت و) التخلي عنها.

ويستقبل سجن أفينيون 170 معتقلاً منهم 87 متهما. الإقامة فيه منهكة جدًا. تعذر تشكيل لجنة السجناء وقد أدخل إليه حوالي 100 سجين جديد.

في تولوز، أين تكرمت إدارة السجن بتطبيق بعض النقاط من النظام "أ"، تمّ إحصاء 22 متهما منهم 10 أدينوا واثنان محكوم عليهما بالإعدام وهما طيار و بن سعيد.

في بو، يحلو لهيئة الدفاع إبراز الطابع اللبرالي لإدارة السجن. ونجد فيه إلى جانب 4 رجال أدينوا نهائيًا، 22 امرأة (العديدات منهن محكوم عليهن بالإعدام في الجزائر قبل نقلهن إلى فرنسا) من بينهن جميلة بوحيرد و زهور زراري.

في بواتييه، لا نعرف الشيء الكثير حول ما يجري. إن سجون فانتناي لوكونت، و لاروش- سور- يون، وسانت، وبواتييه، مازالت تخفي أسرارها. ونعرف مع ذلك أن نيور سجن تأديبي يعتقل فيه المحكوم عليهم نهائيًا وأن جميلة بوعزة المحكوم عليها بالإعدام معتقلة فيه.

وفي ران، وإن كان عدد المعتقلين قليلاً، إلا أن الأحكام في حقهم ثقيلة. فإلى جانب 4 متهمين واثنين مدانين، يوجد 5 محكوم عليهم بالإعدام وهم: عمار باعرير، علي بورنان، محمد قدريش، عبد الوهاب كرنان وعبد الرحمن رابط، وكان النطق

بأحكام الإعدام الخمسة في جلسة 12 جويلية 1960. وفي شهر أوت، كان الطعن بالنقض قد رفض. وهذه سرعة غير معهودة ونادرة جداً في تاريخ القضاء. وهو ما يسمح بالاعتقاد أن المحكمة العليا الفرنسية لعبت، بلا وعي، دوراً قمعيا محضًا لا علاقة له أبداً بالعدالة التي تعدّ هذه المؤسسة القضائية العليا حصنها الأخير.

وتظل كذلك الفدرالية دون علم بوضعية المعتقلين في برست و بوريان و سان بريو و كيمبير و سان مالو و سان نازير و فان و ألانسون و شاربورغ و كونستنس و ليزيو وهي سجون تضمّ قليلاً جدًا أو لا تضمّ بالمرة جزائريين.

في نانت، أدى اعتقال أحد مسؤولي المنظمة الخاصة، وهو ياسين سعيد، إلى موجة من الاعتقالات وصلت إلى 60 آخرين. واحتجزت رسالة تأسيس المحامى المدافع (عضو هيئة الدفاع) ورسالة وكيل الجمهورية من طرف إدارة السجن، مستهينة بالقواعد الصارمة لقانون الإجراءات الجزائية. كما توجد 9 نساء محكوم عليهن جميعًا بالإعدام أو بعقوبات ثقيلة[8] في الجزائر، معتقلات الآن في كُونْ. ونظام الاعتقال هنا أسوأ من بو؛ فأدى إلى تدهور العلاقات بين المعتقلات. لذلك، بذل المحامون كل جهودهم للحصول على نقلهن إلى بو.

عندما يكون منشور ميشلي مطبقًا بطريقة صحيحة كما في روان، ندرك المعنى الهام الذي اكتساه نضال المساجين من أجل الاعتراف لهم بصفة السجناء السياسيين. فقد فرضت لجنة المساجين انضباطًا ذاتياً ونظمت الدروس: ساعة ونصف فرنسية و3 ساعات عربية تعطى يوميا. ولم يبق أميّ واحد في هذا السجن. وحررت جريدة داخلية باللغتين هي: "الأسير الحر" ويقبل عليها المساجين. وفي الصباح تكرس ساعة للفسحة والتربية البدنية (الكرة الطائرة وكرة القدم). وتظل الزنزانات مفتوحة للمحكوم عليهم بعقوبات طويلة المدة وعددهم 153 والمحكوم عليهم بعقوبات قصيرة وعددهم 5. وأما المتهمون الـ53 فإنهم يستفيدون من دفاع محامي الجبهة.

وفي أميان، أمر قاضي التحقيق بالعزل التام لسجناء (ج ت و). و تسود منذئذ الذهنية المعروفة لدى سجناء الحق العام. ولا توجد بطبيعة الحال لجنة لا للسجناء ولا للدعم.

إن سجن ليانكور يعدّ مصحة سجون فرنسا، إذ يضم المساجين الجزائريين المصابين بداء السل. ولم يترددوا عن تحمّل مشقة إضراب عن الطعام لمدة أسبوع من أجل فرض احترام حقوقهم. ومن أجل نقلهم منه، استدعت إدارة السجن الجندرمة الذين برهنوا على رقّتهم المعهودة. والنتيجة: إصابة العديد من المرضى بجروح.

في بوفي و كوبيان، توصف الوضعية بأنها على ما يرام. أما سجون لاّوون و سان كانتين و سواسون و آنجير ولافال بلوا و مونتارجي و تور و شاطورو و نيفير، فيوجد فيها قليل من الجزائريين أو لا يوجد بالمرّة، باستثناء أورليان أين يقبع 50 معتقلا.

وتدخلت الفدرالية في ديجون ليس لتحسين مصير المساجين (فالنظام "أ" معترف به كليا) ولكن لتسوية الشقاق بين أعضاء لجنة المساجين.(9)

وفي السجون الداخلة في دوائر اختصاص محاكم ديجون و ليموج و أجين، لم يكن لهيئة الدفاع أن تتدخل، لأن الهجرة الجزائرية ضعيفة جدًا في هذه المناطق والمناضلون قليلون جدًا كذلك. ومع هذا، كان يوجد حوالي 15 سجينًا في كليرمون فيرون وحوالي 30 في مونتلوسون أين يطبق منشور ميشلي.

إنّ شالون– سور– مارن سجن مركزي اعتقل فيه 300 مدان بأحكام نهائية. وتشكلت لجنة مساجين تلقائيا كما هو الحال في الأغلب. وهي تسيّر الصندوق الداخلي للتضامن بصفة طبيعية بفضل الدعم الذي تتلقاه من الفدرالية. وقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتين إلى هذا السجن. ومنذئذ تحسن النظام بصفة واضحة. وينتقل المندوبان بن سليماني و غافير بحرية داخل السجن، وكذلك المعلمون المكلفون بتعليم العربية والفرنسية في أربعة أقسام كبيرة وضعت تحت تصرف المساجين. وتقام صلاة الجماعة في قاعة مخصصة لذلك. كما تحسنت مؤونة المطعم وكذلك النظام الغذائي. وكانت المعنويات جيدة.

في مولان، يوجد سجن مركزي آخر. وقد أمكن التعرف على وجود 20 متهما ولكن بدون اتصال مع المحكوم عليهم.

وإذا كان المساجين المتهمون في كورباي، وعددهم 13، قد حصلوا أخيرًا على تطبيق النقطة الأولى من النظام "أ" والحق في التعليم، فإن تنظيم الدروس مازال مستحيلاً، لأنهم جميعًا أميون. وننتظر لأول مرة - دون رغبة ملحّة على كل حال- توقيف رجل متعلم.

الوضع سويّ في بونتواز. وتتلقى لجنة المساجين المساعدة وتنظم الدروس. ويبلغ عدد المتهمين الذين يضمهم السجن 126 وهم في وضع لا يحسدون عليه؛ فالجميع متابعون في قضايا "إجرامية" و أحكام الإعدام إذن تحوم حولهم.

وأما في سجني فيرساي (شارع باريس و شارع بارتو) اللذين يضمان حوالي 60 سجينا، فإن المنشور مطبق فيهما بصفة عادية. وقد سمحت عملية فرار فاشلة بعثور الشرطة على عدد معين من الوثائق في الزنزانات، خصوصًا التعليمات المتعلقة بالإضرابين عن الطعام وبالصناديق الداخلية للتضامن. كما وجدت أعدادا من جريدة "المجاهد" وكمية معينة من الأرشيف الخاص باللجنة، وكانت ضربة قاسية ليس فقط لسجناء فيرساي وإنما لكثير من السجون التي نظمت فيها عمليات تفتيش فجائية، إلاّ مكان الإيداع الذي يسجن فيه مؤقتا من سيصدر في حقهم أمر بالإيداع، أو بعضهم الآخر الذي يرسل إلى المحتشدات. ومقر الإيداع هذا تريد هيئة الدفاع مراقبته وهيكلته. فالشروط المادية فيه سيئة، ولكن المحامين حصلوا على تحسين الغذاء (فالجيش هو الذي يتكفل به) وخصوصًا على الفصل عن سجناء "الحق العام" لتسجيل الطابع السياسي للتوقيف منذ هذه المرحلة.

وفي باريس على الخصوص تطرح على هيئة الدفاع، وفي نهاية المطاف على لجنة الفدرالية، المشاكل الخطيرة التي تعود إلى العدد الهام من المساجين، من بينهم كبار مسؤولي الجبهة. ولا يتعلق الأمر بنظام الاعتقال أكثر مما يتعلق بسوء تفاهم بسيط وشجار بلا سبب وتعارضات وصدامات شخصية بين مسؤولين معتقلين. كل ذلك زاد في حدّة النزاعات مع مرور سنوات الاعتقال. وفي سجن "لاروكيت" بالقرب من الباستيل، ما تزال نساء معتقلات من بينهن اثنتان محكوم

عليهما نهائيا وهما فاطمة حمود و سيسيل ديكوجي. كما يوجد من بينهن أيضا حوالي 10 متهمات ينتمين إلى شبكة جونسون لدعم (ج ت و)، جميعهن فرنسيات باستثناء غلوريا هيريرا الأمريكية، وشابة ألمانية هي إينز هولشوتز وكذلك زينة حرايق. وقد أدّى احتكاك، لا يثير اهتماما في الواقع، إلى تعارض بين الجزائريات والفرنسيات وهو ربما ليس خطيرًا ولكنه أثقل الجوّ. وطرأ مشكل أخلاقي، فجاء ليزيد في تعقيد الوضع المتردي. ودعيت هيئة الدفاع إلى تمهيد هذه الصعوبات بالبراعة اللازمة. وفضلت بعض السجينات اختيار المحامين ستيب و غوتير و بلومال للدفاع عنهن. كيف يمكن جعل الدفاع منسجما مع الأفكار المعتادة لـ(ج ت و) عند انعقاد الجلسة؟ كم من صعوبات في الأفق ؟

وأما الدعم الموّجه لجميع السجينات، فهو يصل بصفة عادية؛ كما أنهن يستفدن من منشور ميشلي. وبالإضافة إلى الصحف المسموح بها، يتوفرن على أجهزة راديو. إن تقرير شهر أكتوبر 1960 يكشف عن أنّ عدم التوافق إذا كان متواصلا بين الفرنسيات والجزائريات، فإن السجينات الفرنسيات منشغلات، بحماس، بوضع مشروع للهروب مع أعضاء الدعم الذين أكدوا لهن تقديم يد المساعدة، وعبرت فاطمة حمود و زينة حرايق عن نيتهما في الاستفادة من هذه الفرصة إذا تجسدت.[10]

فران، في هذا الوقت كان جميع سجناء (ج ت و) في سجن لاسانتي قد نقلوا إليه [11] من سجون أخرى في فرنسا أو بعض السجناء من الجزائر مثل ياسف سعدي الذي وصل منذ فترة. وأحصي 975 سجينا منهم 161 من أجل قضايا وصفت "بالإجرامية" وهم معرضون للإعدام. وقد يكون عدد المساجين أكثر نظرًا للتوقيف الجماعي الذي تقوم به الشرطة. وبمجرد ظهور أول دليل يوجه "الموقفون" في الغالب إلى المحتشدات[12] وهذه أسرع طريقة. ويكون الاعتقال بلا محاكمة. قانونيا يوزع سجناء (ج ت و) في فران على الأقسام الثلاثة والعيادة الملحقة والمستشفى. ويقيم في المستشفى متهمون ومدانون من جميع سجون فرنسا من بينهم وزيران هما: محمد بوضياف (الذي يسيّر الصندوق الداخلي للتضامن) ورابح بيطاط، وكذلك مصطفى الأشرف. وأما العيادة الملحقة فإن المساجين الموجودين

فيها[13] يتمتعون بامتيازات، ويرغب عدد من المسؤولين في الدخول إليها، ويستفيدون فيها خاصة من نظام محسّن. ذلك أن الإدارة تخصّ بالاعتبار أولئك الذين ترى فيهم قادة الجزائر المستقلة مستقبلا. لكن أكثر السجناء الجزائريين في فران موزعون على القسمين 1 و2 وشروط الحياة فيهما "جيدة"[14]: فالغذاء على ما يرام والطباخون تعينهم لجنة السجناء. وقد جدّد السجناء صباغة الزنزانات. وهم يتوفرون على ملاعب للرياضة والدروس فيها إجبارية: عربية، فرنسية، رياضيات، علوم. وزالت الأمية عمليا بصفة تدريجية. وعلى غرار روان، صدرت جريدة داخلية هي "المكافح"، تكتب بانتظام، وجاءت بعد جريدة أخرى كانت تحرر في لاسانتي وهي "المسجون" وقد تقدم سجناء كثيرون إلى امتحان الباكالوريا.

وباختصار، طبقت جميع النقاط الواردة في منشور ميشلي. وكانت لجنة المساجين المكونة من مسؤولين ذوي مستوى عال[15] تتمتع في ذلك الوقت باحترام وسلطة لا نزاع فيهما.

في القسم الثالث يقيم حوالي 50 سجينًا حبسوا لمخالفتهم قرار حظر الإقامة. ويمرّ عليهم عضو من لجنة السجناء للمراقبة بانتظام، ويفحص تطبيق المنشور على الواقع، إن كان كل شيء يسير نحو الأفضل. ولم يتردد سجين، له تفاؤل خاص، في أن يكتب في تقريره أن زنزانته بستائرها على النوافذ ولوحاتها على الجدران تعتبر "ستوديو صغير حقيقي". إن حراس إدارة السجن في الأقسام يعتبرون الحق في الحلاقة في "صالون (ج ت و)" امتيازا يطالبون به! وهو زنزانة مهيأة من طرف لجنة السجناء يسيّرها بكفاءة "مناضل حلاق"، وتتوفر على كل الشروط الضرورية للحلاقة. وإن مسؤول القسمة الشقيّ وهو في صراع دائم مع القمع الخارجي، سيحلم على الأرجح لو اطّلع على تقارير فران أن يعتقل هو أيضًا. ومع الأسف فإن هذه الأشياء الجيدة لن تدوم. وسوف يسهر على ذلك السيد دوبري.[16]

تميّزت حرب الجزائر بقمع جماعي. ولما كانت سجون فرنسا غير معدّة لإيواء عدد كبير جدًا منهم، فقد اعتقل الجزائريون في المعسكرات. وكان القمع يقع

بطريقة عشوائية والمداهمات تجري بانتظام في المدن الكبرى. وفي باريس وضواحيها تقتاد الشرطة في عرباتها وحافلاتها المعدّة للاعتقال من 200 إلى 600 جزائري تكون قد أوقفتهم خلال تلك العمليات. وفي مركز الفرز بفانسان[17] تسجل المعلومات عن كل معتقل أولا ثم يفرج عنه (في الغالب يمنع من الإقامة في عمالات السين والسين- إ- واز، والسين- إ- مارن، وهذا إذا كان قد اعتقل في يوم مشؤوم)؛ ويعتقل في معسكر في حالة الشك (وهنا الشك لا يفيد المتهم أبدًا). وسوف يوجد فوق التراب الفرنسي حتى نهاية الحرب أربعة من هذه المؤسسات التي تسمى باحتشام معسكر الاعتقال.

في 16 سبتمبر 1959 كان معتقلو (ج ت و) في معسكر سان لويس لاردواز يستمعون إلى الخطاب الشهير الذي ألقاه الجنرال ديغول حول *تقرير المصير*. وتوجّه ضابط من مصلحة العمل البسيكولوجي محوّل إلى موظف في المعسكر، بالكلام إلى أحد المعتقلين: "وأنت، ما رأيك في الخطاب؟" فرد عليه: "اذهب إلى مندوب الكوخ وهو يقول لك ما رأيي فيه". ذلك أن منظمة الجبهة كانت تجمع على السواء بين الصرامة والفعالية. وكان المعتقلون يقيمون في أكواخ داخل المعسكر تضم من 60 إلى 70 شخصًا[18] لا يستفيدون من الاستحمام إلا مرة في الأسبوع وحصة شهرية من المؤونة. لكن الدروس كانت تنظم ويقدمها المتعلمون لغيرهم، بحيث زالت الأمية من بينهم. ويمارس النشاط الرياضي بانتظام (جيدو و ملاكمة) ويشتغل الصندوق الداخلي للتضامن بفضل الحوالات التي تصل إلى 600 معتقل تتكفل بهم لجنة دعم المساجين، وإلى 1000 معتقل من القسم 1 والقسم 2. وتصب الحوالات على العموم في هذا الصندوق.

لكن النشاط التربوي لم يكن يروق للإدارة التي شيّدت مدرسة ظلت خاوية بسبب مقاطعة المعتقلين الذين رفضوا متابعة دروس يقدمها مدرسون من المصلحة البسيكولوجية للجيش. وساء نظام الاعتقال إلى حدّ شنّ إضراب عن الطعام دام من 18 أكتوبر إلى أول نوفمبر 1960. وظلت لجنة الفدرالية مدة طويلة بلا أخبار عن نتائج هذا الإضراب الذي تفاقم بشنّ إضراب آخر عن الرسائل. وفي كل مرة يثبت

وجود مراسلة بين معتقل مسؤول قادر على توفير معلومات صالحة للاستغلال، يتعرض للتحويل في الحال. لذلك كان الاتصال ضعيفا في الغالب.

ويتم في معسكر مورمولان- فادني إخضاع 500 معتقل إلى نظام تأديبي. ويبدو أن الإدارة تريد أن تخصصه لاعتقال أكثرهم تمردًا. فالوضع ينبئ بالانفجار في صيف 1959 هذا. وقد زار المعسكر في بداية جويلية رئيس لجنة صيانة الحقوق والحريات الفردية وقدم له مندوبو المعتقلين شكاويهم، فوعد بتحسين الصحة وبالحق في العلاج الطبي وعلاج الأسنان والزيارات العائلية.

ولم يتمّ الوفاء بأي واحد من الوعود وتدهور نظام الاعتقال إلى حد تنظيم إضراب عن الطعام في 27 أوت. وفي رسالة مؤرخة في 28 إلى الرئيس ذاته، عرض المعتقلون حالهم: "إن الوضع الذي استطعتم أن تلاحظوه بنفسكم لم يزدد إلا تفاقمًا. فقد أخضع بعض رفاقنا للعزلة منذ ما يقرب 10 أيام. لقد ألغيت خدمة البريد والمؤونة الغذائية والصحف... وحتى الإضاءة وقلص عدد الزيارات إلى زيارة واحدة في الشهر. وقد ولج بالأمس إلى الأكواخ "السي.آر.آس"(*) والحراس، يقودهم المدير دون أي سبب[19]. وإن تذرعوا بحجة إجراء تفتيش، فقد تعرض المعتقلون للتعنيف والسبّ وأدخل واحد منا إلى الزنزانة لأنه احتجّ بطريقة سلمية". وهذا لم يمنع من إقامة تنظيم داخلي للجبهة وأمكن بفضل المساعدة من خارج المعسكر التوصل إلى أن تقوم لجنة مساعدة المساجين والصندوق الداخلي للتضامن بالدور المنتظر منهما.

ويوجد في تول معسكر تراوح عدد المعتقلين فيه بين 900 في أوت 1960 و 1160 في ديسمبر من نفس السنة (بينهم كثير من القصّر). وتطرح فيه نفس المشاكل الموجودة في سان موريس لاردواز بخصوص "المدرسة الرسمية". وكانت المقاطعة تامة، لكن ذلك لم يمنع المتعلمين من تعليم غيرهم. وهنا أيضًا لم تحرز المصلحة البسيكولوجية على أيّ نجاح.

لكن معسكر لارزاك هو الذي يطرح أكثر المشاكل. يصل تعداد المعتقلين فيه إلى 4000 وهو مقسم إلى قسمين: الشرق والغرب، وفي الأول يعتقل القصّر. وكانت لجنة

المساجين كفؤة في وقت ما، فتعطي دروسًا وتربية سياسية جدّية، وتسهر على شروط صحية تامة وتفتخر بعدم وجود أميّ. وكان الإطارات المعتقلون محنكين ويعرفون كيف يقاومون محنة التحويلات المتعددة التي تعمل على إضعاف عزيمتهم. وتخترق الإدارة تدريجيا الأحكام المتضمنّة في النظام "أ" وتنقل إلى الجزائر بصفة آلية العناصر الجيدة المشبوه في ممارستهم لوظائف مسؤولية. وقد نشأت بين المعتقلين أنفسهم صعوبات كبيرة بسبب اتهام أعضاء لجنة المساجين الجديدة بالجهوية من طرف بعض العصب، خصوصًا في معسكر الشرق الذي تنبئ الوضعية فيه بالانفجار. فقد اعترض قدامى مسؤولي اللجنة على تقلد المسؤولين الجدد المعيّنين لوظائفهم إلى حد أن كرنان طلب إن كان "يجب تطبيق قرار الفدرالية بالقوة". وبعد دراسة المسألة اقترحت هيئة الدفاع على الفدرالية إرسال مذكرة شخصية إلى كل واحد من العصاة تطلب منه الاستقالة. لكن حاليًا لابدّ من كشف مناورات سي سعيد وجماعته.[20]

وهكذا لم تكتف الفدرالية بتنظيم الجالية والسهر على تربيتها السياسية وجمع الاشتراكات ومقاومة القمع ودعم المساجين وعائلاتهم وهيكلة العمال والطلبة وخوض النضال لإبقاء قوات العدو فوق التراب الفرنسي، بل كان عليها أيضًا تسوية الخلافات الداخلية ومشاكل التنافس المعتادة في أوساط المساجين. وكان عليها كذلك تبليغ قرار القيادة وجعله يقبل وينفّذ عن اقتناع تام. وهذا ليس أمرا هينًا عندما يكون المرسل إليه داخل جدران المعتقل في وضعية خاصة جدًا[21]. وتوصلت الفدرالية إلى ذلك بلجوئها إلى الموافقة على الاختيار الحرّ المعبر عنه من طرف المساجين، أكثر من الاعتماد على فرض سلطتها.

واتضح أن من الضروري خلال الاجتماعات المخصصة للمعسكرات، معاملة هذه الأخيرة مثل المعتقلات الأخرى بتوفير الوثائق البيداغوجية والكتب المدرسية والأدبيات السياسية للجبهة[22]. ورغم صعوبة نقل الوسائل والخلل في الاتصال، وصلت إلى المعسكرات الأربعة، على غرار السجون الأخرى، الوسائل المطلوبة، بما فيها أشرطة مغناطيسية سجلت فيها أغاني المقاومة وأناشيد ثورية. وكان من

ضمن تلك الأناشيد واحد (الذي كان ينشد في سجون ومعسكرات فرنسا وصار نشيدًا وطنيًا) سوف لن يعبر إلى الدوائر الفرنسية إلا بعد 22 سنة. وفعلاً، فإن "قسما" الذي كان أيضا النشيد الوطني لـ(ج ت و) لن يعرف في باريس مرة أولى إلا يوم الجمعة 17 ديسمبر 1982 بمناسبة توقف الرئيس الشاذلي في باريس عند عودته من زيارة رسمية دامت ثلاثة أيام لبلجيكا.[23]

إن أيّ معتقل حتى وإن كان في سجن مريح أو في "ستوديو صغير حقيقي" مثل سجناء فران في وقت مضى، يحلم في أغلب وقته بوسيلة للخروج منه؟ ولما كان من العبث حمل السجين على ترك فكرة الهروب المحتمل، فإن المشكل طرح على الفدرالية من طرف بعض لجان المساجين. وفي الواقع حدثت محاولات فرار كثيرة دون اتصال سابق مع المنظمة المحلية، انتهت في الغالب بالفشل، مثلما حصل في فيرساي ونانسي و فران. وقد اعترضت على ذلك لجان عدّة، لسبب بسيط هو أن التشدد في نظام الاعتقال يزداد بعد كل محاولة، وتوجد بالتالي مجازفة بفقدان الامتيازات المكتسبة. إن التفتيش الذي يعقب في الحال محاولات الفرار يؤدي- إذا لم تكن لجنة السجناء على علم مسبق[24]- إلى اكتشاف وثائق السجن.

فهل يجب إخضاع عمليات الفرار إلى شروط مسبقة؟ درست هيئة الدفاع المسألة وبلغت لجنة الفدرالية الاقتراحات:

" بعد المناقشة، تمّ الاتفاق على أن الفرار من السجن حق طبيعي لكل معتقل لا يمكن إنكاره ولا حتى تحديده بأي حال. إن حظوظ النجاح تكون بلا شك كبيرة إذا أحيط المشروع بالكتمان و لم يطلع عليه إلا المرشحون للفرار. وإذا فرّ السجين فإنما ليعزز إمكانيات النضال الثوري بخروجه عن الجمود الذي أجبر عليه. وإذا كان لهذا العمل جانب سلبي بتسببه في ضرر للمعتقلين فلا يمكن- رغم ذلك- بأي حال، السعي إلى كبحه أو النصح بالكفّ عنه".

"وخلاصة للنقاش تقرر:

"أن لا يوضع أي عائق أمام أي مناضل مصمم على الفرار.

" يخطر المرشح للفرار لجنة المساجين إذا رأى ذلك مفيداً.

"وعلى هذه الأخيرة أن تلتزم بيقظة دائمة بحيث لن تتفاجأ بأية عملية تفتيش" (25).

قامت لجنة الفدرالية التي قبلت بهذه الاقتراحات بإبلاغها إلى المعتقلات في صيغة تعليمات.

أنشئت لجنة دعم المساجين منذ التوقيفات الأولى وهي تهتم على الخصوص بمتابعة المناضل المعتقل وضمان الدفاع عنه وتدبير أقل احتياجاته ليحافظ على معنويات مرتفعة. ومع الزيادة المعتبرة في عدد المساجين الذي اقترب أحياناً من 10.000، أصبحت لجنة دعم المساجين إدارة حقيقية ملحقة بالمنظمة السياسية. ولما أسندت مهمة الدفاع لمنسق لهيئة الدفاع، والملحق مباشرة بعضو من الفدرالية، فإن نشاط اللجنة اقتصر على إيصال المساعدة المادية أو "الدعم" إلى المساجين وعائلاتهم. وهو ما يعتبر مع ذلك مهمة كبيرة. وكان عليها إحصاء جميع المعتقلين وتعيين مراسل لكل واحد يفترض أن يكون من الأقرباء، مكلف بحمل الحوالة إليه. وندرك اتساع هذه المهمة إذا علمنا أن كل متهم أو مجبر على الإقامة أو مُدَانٍ أو منقول من الجزائر يقبض 5000 فرنك و تستلم الزوجة 25000 فرنك لها و2000 فرنك عن كل طفل أو قريب في الكفالة. ونفس الدعم ينقل إلى العائلات التي بقيت في الجزائر. ولما كانت هذه المهمة حساسة بهذا القدر بحيث يتصرّف الأعضاء في الأموال من خلال إعداد القوائم ومسك الحسابات اللازمة للمراقبة، وكلها تجري في السرية، كان أعضاء لجنة دعم المساجين متابعين بنفس القدر من الشدّة التي يتابع بها أعضاء المنظمة السياسية.

استخلاصاً للدروس البراغماتية المحضة وضعت الفدرالية "النظام العام للدعم المقدم إلى عائلات المناضلين الذين سقطوا من أجل القضية الوطنية وإلى المناضلين المعتقلين وعائلاتهم"(26) وبلغته إلى كل الولايات. وقد طبق في فرنسا إلى غاية الإفراج عن جميع المعتقلين بعد وقف إطلاق النار.

ويوّضح هذا النظام أن الأطفال اليتامى الموجودين في فرنسا بلا أولياء ولا دعم تتكفل بهم المنظمة. وفي الواقع فإن الحرب إذا كانت تتواصل من الجزائر، فإن الكثير من المناضلين يسقطون في فرنسا من أجل نفس القضية: سقطوا بنيران الشرطة، خصوصًا بعد إطلاق الحركى على التجمعات السكانية الجزائرية، وماتوا غرقًا أثناء المظاهرات، وقتلوا في عمليات أو كانوا ضحايا الحركة الوطنية الجزائرية.

إن لجنة دعم المساجين التي تعمل ضمن شروط السرية، لم تتوصل بطبيعة الحال إلى دقة المصالح البنكية أو انتظام إدارة البريد. ولأسباب عديدة مثل خطأ في العنوان، غياب المراسل، التحويل أو سوء نية لدى إدارة السجن- لا يتلقّى بعض المعتقلين الدعم الذي يقدم إلى غيرهم بانتظام، فيتوهمون أنهم عوملوا بطريقة تمييزية. ولعلاج هذا الخلل الذي لا يمكن تفاديه، أنشئت الصناديق الداخلية للتضامن. وأوضحت تعليمة عامة موجهة إلى جميع لجان المساجين بتاريخ 10 جوان 1960[27]:

- إن جميع الأموال النقدية والعينية (نقود، طرود بالملابس، الكتب، الأغذية) المرسلة إلى المناضلين، ومهما كان مصدرها، هي ملكية جماعية لابدّ أن تسلم بكاملها إلى الصندوق الداخلي للتضامن.

- يوزع الصندوق هذه الأموال بالتساوي والعدل على جميع المناضلين دون اعتبار للمسؤولية التي يتحملها بعضهم في المنظمة قبل اعتقالهم.

هذه النقطة الثانية تفسّر بكون المناضل الدائم الذي أوقف كان في وقت معيّن يتلقى دعمًا قيمته 10.000 فرنك قديم وغير الدائم 5000 فرنك قديم.

وبعد التفكير في الأمر، اتضح أن الأسباب المبرّرة لهذا الفرق ليست قاطعة، فعومل جميع المعتقلين بنفس الطريقة.

الهوامش

(*)- العنوان الأصلي لهذا الفصل هو: *Barreaux et barbelets* (المترجم).

(1) - راجع الفصل العاشر "هيئة دفاع الجبهة".

(2) - الذي يعترف باعتقال محسن "سمّيَ النظام أ". راجع الفصل 13.

(3) - محضر اجتماع هيئة الدفاع من 26-29 أوت 1960.

(4) - وصل عددهم إلى 17 بعد مدة.

(5) - ملخص محضر الاجتماع.

(6) - لا شك أن الرقم القياسي بأحكام الإعدام يقع على عمر حرايق. فقد صدرت ضده تسعة أحكام بالإعدام غيابيا. حرايق لم يعتقل أبدًا بينما عيساوي و مزيان حكم عليهما حضوريا وكان المحكوم عليهما يوجدان عمليا أمام المقصلة.

(7) - راجع الملاحق، تقرير "كمال"، نائب مسؤول منطقة الجزائر المستقلة، الموجه إلى الفدرالية، وثيقة 13. تقرير فروج: وثيقة 14. رسالة فروجيا: وثيقة 15. رسالة الدكتور ماسيوف: وثقية رقم 16.

(8) - جوهر أكرور، فتيحة بلقاسم، فلة حاج محفوظ، باية حسين، زهية خرف الله، فطومة مزيان، زهية زغليط، جاكلين فروج ومليكة قريش.

(9) - كان على لجنة الفدرالية أن تفصل في المشاكل وتقترح وأحيانا تفرض حلولا في فران و ليون و بوميت (مرسيليا).

(10) - نجحت بالفعل وبطريقة في غاية الجرأة.

(11) - باستثناء 4 محكوم عليهم بالإعدام: محمد إيكان (قاصر في سن 18) وجعفر و بوستة وعديم اللقب عبد القادر، وهو مغربي محكوم عليه بالإعدام لنضاله ضمن (ج ت و).

(12) - يوجد خلال هذه الفترة 4 محتشدات من فرنسا جمع فيها ما بين 6 و7 آلاف جزائري لا يحسبون رسميا في عداد المعتقلين.

(13) - من بينهم: عمر بن غزال، يوسف بن صيام، نور الدين بن سالم، أحمد دوم، حسين المهداوي، عليّ غراس، أحمد حاج عليّ، حاج حمو، حريزي، صالح لوانشي، محمد لبجاوي، محمد مشاطي، سيد عليّ مبارك، أحمد طالب والعياشي ياكر.

(14) - ملخص لاجتماع هيئة الدفاع 29-26 أوت 1960. و كل شيء نسبي بطبيعة الحال. فالسجن حتى ولو كان من ذهب يبقى سجنا.

(15) - تتكون في هذا الوقت من 6 أعضاء هم: حمادة (اسمه الحقيقي يوسف خواجه، المدعو حمادة، المدعو جون

المدعو محمد، وكان مسؤول ولاية باريس 2 عند اعتقاله)، موسى قبايلي (المدعو دراجي، المدعو موغلي، مسؤول ولاية باريس 1)، بشير بومعزة (مسؤول لجنة المساجين)، أحمد بن عتيق (المدعو سوامي، المدعو جي 3، مسؤول ولاية الشمال)، أحمد فزيري و رمضان بو شبوبة المدعو ولد عمري.

(16) - راجع الفصل 23 "من فران إلى مانهاتن أو الإضراب الثاني عن الطعام".

(17) - كانت توجد مراكز للفرز مشابهة في ليون (فوبان) و ليل. ولم يكن من الممكن تنظيم المعتقلين في هذين المركزين، فقد كان الاعتقال قصير المدة وغير ثابت.

(18) - القسم الثالث مخصص لسبعين عضوا في (ح و ج) وثلاثين لا يعرف انتماؤهم، هم معتقلون في هذا المعسكر.

(*) - س. آر. آس. CRS كتائب الأمن الجمهوري (المترجم).

(19)- في الواقع علمت الفدرالية بعد عدة أيام أن التفتيش كان بسبب اكتشاف نفق للهروب.

(20) - طبقا لمحضر اجتماع هيئة الدفاع في 22-26 أكتوبر 1961.

(21) - إن المعتقل في معسكر ما، يفترض فيه عدم ارتكاب أية جنحة خاصة، هو أشد عزلة من المعتقل في أي سجن، لأن هذا الأخير يستفيد من مساعدة المحامي و بواسطته يبقى على اتصال بالعالم الخارجي.

(22) - مثل جريدة "المجاهد"، الكتب، الصور، النشرة الداخلية، نداءات، مناشير.

(23) - لوموند، 19-20 ديسمبر 1982.

(24) - ما يحدث في الغالب هو أن المرشحين للفرار يحافظون على السر التام الذي هو شرط النجاح (راجع الفصل 14).

(25) - ملخص محضر اجتماع موسع لهيئة الدفاع من 22-26 أكتوبر 1961.

(26) - النص الكامل لهذا النظام العام منشور في الملاحق، وثيقة 17.

(27) - نص التعليمة في الملاحق، وثيقة رقم 18.

الفصل العاشر

هيئة الدفاع

كان الجو مكهربا في جلسة المحكمة العسكرية للقوات المسلحة التي تنعقد في Reuilley بباريس لتحكم في الدعوى التي تخص قضية مصنع الذخيرة بفرساي[1]. وكان الرائد جيرار، محافظ الحكومة، عدوانيًا. فقد أطلق نحو المحامين كلمة "كذب". فتسبب كلامه اللاذع في حادث حارّ قدمت عنه الصحافة عرض حال بالبنط العريض.

في اليوم الموالي، أعلن جاك غامبييه دي لا فورتري بأنه يستنكر بصفة مطلقة الكلام الذي تفوّه به محافظ الحكومة ويضع نفسه تحت تصرف المحامي المهان. والأستاذ غامبييه هو ضابط جوق الشرف ومن كبار معطوبي الحرب وضابط سابق في الطيران وقاضي تحقيق عسكري سابق. وكلّف فرجيس إذن زميليه غامبييه وكوريج حمل ردّه على مرتكب الإهانة، أخطره فيه بأنه طبقا لقانون الشرف قد اختار المسدّس وأنه لن يتوقف عند أول جرح، بل ستكون مبارزة حتى الموت.[2]

فدخل العنف إذن إلى المحكمة. إن المحامين الفرنسيين المنتمين إلى اليسار، دافعوا على الدوام -وهذا يشرفهم- أمام المحاكم عن المستعمرين -بفتح الميم- الذين يسعون، باسم مبادئ الثورة الفرنسية لسنة 1789 نفسها ومبادئ الدستور، إلى مقاومة التبعية ورفض النظام الكولونيالي. وكان الأمر هكذا في الجزائر. ولكن بصرف النظر عن بعض الحلقات العنيفة البارزة في حركة المقاومة الممتدة عبر قرون ضد الاحتلال، فإن النضال اندرج في هذه السنين الأخيرة في إطار المطالب السلمية. فكانت المهمة مريحة بالنسبة لكل محام فرنسي وديمقراطي، ما دامت مظاهر الإجحاف تبدو صارخة جليّا.

وهكذا فإن المحامين الشيوعيين والاشتراكيين وديمقراطيين عدّة استطاعوا وضع براعتهم وأحيانًا تسامحهم في خدمة المناضلين الجزائريين المتابعين في

أغلب الحالات، من أجل التعبير عن أفكار سياسية غير مطابقة لما سلّم به الاستعمار. إنّ أعضاء في هيئة المحامين بباريس أمثال الأساتذة: ستيب ودوزون و ديشيزيل و براون و فاي و كثير غيرهم لم يدّخروا جهدًا في عبور البحر المتوسط للمرافعة بشجاعة وقناعة عن قضية الوطنيين.

بعد أول نوفمبر 1954 رفضت (ج ت و) اللعبة منذ البداية. فلم تلعب أبدًا بأوراق فرنسية. واعتبرت أن هذا القانون الذي تمّ تصوره ومناقشته والتصويت عليه في البرلمان الفرنسي *وأصدره رئيس الدولة الفرنسي* لا يعبر عن *الإرادة العامّة*، وعلى أية حال لا يعبر عن إرادة الشعب الجزائري الذي لم يستشر في شيء. فضلاً عن ذلك فإن الوسائل السياسية المحضة لم تسمح أبدًا للشعب الجزائري أن يطالب بتجسيد إرادته في الاستقلال ناهيك أن يحصل عليه. لذلك اختار حمل السلاح واعتبر نفسه في حرب ضد المحتل لبلاده[3].

وكل مناضل جزائري يوقف ثم يمثل أمام المحاكم الفرنسية يتصرف كما لو كان "محاربًا" حتى يكون منطقيًا مع نفسه.

وهذه القاعدة في السلوك هي التي حاولت فدرالية فرنسا لـ(ج ت و) حمل المتهمين على اتباعها في كل مرة تسمح بها الظروف. فما هو بعدئذ دور المحامي؟ هل يستطيع المرافعة في هذا السياق؟ إن هذا الموقف للمعتقل الجزائري مشروع، غير أنه "غير قانوني" بالنظر إلى الحق الذي تريد السلطات تطبيقه. لكن المحامي الفرنسي يخضع للشرعية الفرنسية طبقا للقانون واليمين الذي أقسمه وقواعد أخلاق المهنة. وإذا رأى أن في حياة الإنسان تطرأ أحداث أين يبدو له القانون الذي هو تعبير وقتي وعارض لأغلبية ظرفية، قانونًا غير شرعي، فإنه يختار حينئذ تبنيّ موقف موكله. ويدرج سلوكه هذا في الإطار العام للكفاح الذي يشارك فيه بطريقته الخاصة. ويتصرف كمدافع عن قضية يرى أنها عادلة. فإذا قام بذلك يكون قد أنكر بلا شك القانون السائد في ذلك الوقت لكنه خدم الحق، وفي النهاية، خدم القيم الدائمة للشرف والكرامة الإنسانية.

فكان إذن من الضروري اعتبار جميع محامي (ج ت و) مناضلين من أجل قضية مبادئها مقبولة عالميًا. وبالنسبة للجزائريين الملتزمين من قبل داخل (ج ت و) كان المشكل بسيطًا؛ فالاختيار لا يطرح، فقد تجنّدوا أينما وجدوا. وأما بالنسبة للمحامين الفرنسيين الذين عملوا داخل هيئة الدفاع خدمة لمصلحة بلدهم المستقبلية وللحق الدائم، فقد اختاروا بأنفسهم بين القانون السائد ذلك الوقت وبين الحق الدائم، بين الشرعية الكولونيالية وبين الحق الجوهري. وهذا ما لم يدركه كاتب أحد التقارير رغم نظره الثاقب. إنه تقرير هام أعدته المديرية العامة للأمن الوطني في 2 ماي 1960 موجّه إلى القاضي مونزاين المكلف بالتحقيق ضد محامي هيئة دفاع الجبهة وهم الأساتذة: بن عبد الله، أوصديق، فرجيس وغيرهم، بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة، ويعتبرهم حلفاء لأعداء فرنسا، وإذن فهم في كفاح ضدها. لكن التاريخ أنصفهم كما أنصف أولئك الذين عملوا ضد شرعية الدولة الفرنسية بين *1941- 1944*.

في الشهور الأولى التي أعقبت اندلاع الكفاح المسلح لجأ المعتقلون الجزائريون بطبيعة الحال إلى المدافعين التقليديين عنهم وهم المحامون الفرنسيون من اليسار وأقصى اليسار. وعرضت في هذا السياق واقعة جديدة: فالمناضل من أجل القضية الجزائرية لم يعد يطالب بحماية القانون الفرنسي الذي يعتبره منحرفًا مسبقًا. إنه يرفضه و ينبذه، ولما كان مجبرًا على تبرير موقفه أمام المحكمة فإنه يستخدمها منبرًا للتعريف علانية بالقضية التي يدافع عنها. والحال أن موضوع الدفاع الذي يقوم به المحامون لا يتطابق مع ذلك الذي حددته المنظمة. فقد كانوا ينفرون من الانضمام إلى المواقف التي يتطلبها دعم الكفاح من أجل استقلال الجزائر.(4)

والمثال الواضح بهذا الشأن هو تطور العلاقات بين الأستاذ ستيب و (ج ت و) بفرنسا. لقد كان ستيب منذ عهد (ح ا ح د) وقبل إعلان الكفاح المسلح، المحامي المألوف للوطنيين. وبعد أول نوفمبر والتوقيفات العديدة التي أعقبته، واصل بطبيعة الحال مهمته كمدافع مخلص إلى سنة 1957. في هذا الوقت، ظهرت مسألة إخراج تقرير من سجن "لاسنتي"، حرره المختطفون الخمسة حول الظرف المناسب

لتشكيل حكومة مؤقتة جزائرية. ورفض ستيب -وهذا من حقه- أن يتكفل بإخراج هذه الوثيقة، وكان عمر بوداود قد عيّن لتوّه على رأس الفدرالية. ولم يكن الرجلان يفهمان مهمة المحامي بنفس الطريقة. وها هو عمر يشرح الموضوع: "كان لي مع ستيب نقاش دقيق حول موضوع تقرير الخمسة. فأعلن لي: "أنا محامي (ج ت و) لا مناضل في منظمتكم"، وأنا أتفهم ذلك بطبيعة الحال. ثم طرأت حادثات أخرى جعلتنا متعارضين: عند وفاة بخات، أمين الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين(*) رفض مهمة الدفاع عن الفدائي الذي قام بهذه العملية. ولما مات لخفيف مبارك فيلالي، العضو الآخر الهام في (ح و ج) (الذراع الأيمن لمصالي) غضب غضبًا شديدًا و قال: "بالنسبة لي، لخفيف هو قبل كل شيء صديق". فأجبت: "إذا كان صديقًا بالنسبة إليك فإنه بالنسبة إليّ أخ وصديق حميم ولكن ظروف الثورة جعلتنا نتواجد في معسكرين متعارضين. ويجب على الثورة أن تدافع عن نفسها ولو بهذا الثمن".

"وشعرت حينئذ أنه لم يعد يستطيع ضمان حاجيات الدفاع عن جميع مناضلي (ج ت و) واقترحت عليه تعزيز هيئته بمحامين مستعدين لذلك ويحظون بثقتنا، فرفض موضحًا أنه بصفته المسؤول عن هيئة دفاع الجبهة فهو المؤهل وحده لاختيار معاونيه. ثم اقترحت إنشاء هيئة أخرى واحدة للجزائر وواحدة لفرنسا، على أن يترك له اختيار إحداهما. لكنه اعتبر الاقتراح غير مقبول لأن التوجيه لابد أن يكون موحدًا.

وعندئذ رجعت في الأمر إلى لجنة الفدرالية. وظهرت لنا فكرة إنشاء هيئة مكونة من جزائريين، مناضلين- محامين، سبق لهم العمل في دفاع الجبهة منذ البداية. وفي هذا الوقت كانت لـ بن عبد الله، الذي يدافع من قبل عن مناضلي (ج ت و)، أنشطة أخرى ضمن منظمة الجبهة، وكان أوصديق و ولد عودية في نفس الوضعية. فاتخذت لجنة الفدرالية قرارًا بتكليف قدور العدلاني بأن يجمعهم ويقترح عليهم الإجراءات المقررة من طرف الفدرالية. و قبلوا المبدأ بطبيعة الحال وحضروا جميعًا إلى رقم 13، شارع Guenegaud بمكتب الأستاذ أوصديق، وقدم لهم العدلاني منسق الدفاع وهو بشير بومعزة. وفي هذه المناسبة نفسها أعلن بن عبد الله الذي رُشّح مسبقًا كمسؤول للدفاع أنه يفضّل عدم تحمّل هذا التكليف لسبب أمني، نظرًا

لافتراض كونه أمين المال لـ(ج ت و) وهو معروف لدى اليد الحمراء. فعيّن أوصديق مسؤولاً عن الدفاع وبن عبد الله عن هيكلته. وأما ستيب، فقد ترك له إنهاء القضايا الجارية والتأسيس في جميع القضايا الجديدة التي تقدم له. وقد موّل بطبيعة الحال حتى النهاية من طرف الفدرالية. هذه هي الوضعية في بداية 1958(5)".

في مارس 1959 عقدت لجنة الفدرالية اجتماعًا مصغرا ضم ثلاثة أعضاء هم عمر، عليّ و عبد الكريم في غرفة صغيرة بالطابق السادس، في بناية غير معروفة بكولونيا، يؤجّرها طالب أوصلته مصادفات هجرته البعيدة من قسنطينة إلى كولونيا، مرورًا بباريس وبغداد التي تحصل فيها على ليسانس في الحقوق. مسعود هو الرجل الذي أرسلته الأقدار إلى لجنة الفدرالية، فهو يتوفر على ميزة مزدوجة: امتلاك الأوراق الرسمية والتحدث بالألمانية. كان مسجلاً بجامعة كولونيا حيث كان يفترض أن يحضر لدكتوراه في الحقوق. وإذن فباسم مسعود أجّرت غرفة الطالب هذه. إن التقارير (التي تكون محل دراسة في هذا الاجتماع) هي تقارير المنظمة السياسية والمصالح الأخرى الملحقة، وهي مجمّعة عند بيدرو و سعيد(6) الموجودين آنذاك في باريس، وقد سلمت إلى أعضاء اللجنة الآخرين لدراستها. وكانت إحدى المسائل الأكثر أهمية المعروضة للمناقشة هي هيكلة المعتقلات والمساعدة المقدمة للمناضلين المعتقلين والدعم لعائلاتهم. وهي أشدّ استعجالاً، سيما أنه تمّ إحصاء 26644 توقيفًا ما بين 1955 و1959 (7).

ولابد أن يكون تنظيم الدفاع مطابقًا لهيكلة التقسيم الجغرافي للهجرة، الذي أسفر عن تنظيم (ج ت و) بفرنسا في هذا الوقت. وهذه هي الخلاصة التي توصلت إليها لجنة الفدرالية. لذلك، عينت مسؤولاً مركزيًا وخمسة مسؤولين محليين تحت مسؤولية عبد الرحمان بارا، نائب بومعزة والذي عوضه بمجرد توقيفه في ديسمبر 1985.

في 19 أفريل 1959 حررت مذكرة حول هيئة الدفاع ونقلت إلى أوصديق، جاء فيها: "مادام من الواجب على كل جزائري أن يعتبر نفسه في خدمة كفاح التحرير، فإن (ج ت و) قررت أن تجنّد في مكان تواجد الجزائريين، محامين جزائريين تعهد

إليهم بمهمات ومسؤوليات على علاقة بوظيفتهم وكفاءاتهم. نتيجة لذلك، قررت لجنة الفدرالية "جزأرة" هيئة الدفاع. وتترجم هذه الجزأرة بكون المسؤولية ضمن هذا الجهاز يجب أن تعود إلى محام جزائري (...) وهو مسؤول عن أعماله أمام الفدرالية والحكومة المؤقتة، ومسؤول عن إنجاز مهمته مثل أي جزائري عهدت إليه الجبهة بمسؤولية ما. بعد هذا التذكير، فإن هيئة الدفاع تتكون كما يلي: مسؤول عام لهيئة الدفاع على مستوى فرنسا والجزائر يكون تحت مسؤوليته مسؤول هيئة الدفاع في فرنسا ومندوبها في الجزائر.

مع حلول شهر جوان، أرسل مراد أوصديق تقريره: ولقد جرت إعادة تنظيم هيئة الدفاع طبقًا للتعليمات المرسلة وفي الآجال المحددة، رغم الصعوبات التي طرأت لوفاة ولد عودية[8]. إن الدفاع مضمون بطريقة دائمة بواسطة فرعين للهيئة: الأول مخصص لفرنسا والثاني موجه للجزائر. وطبقًا لمذكرة 19 أفريل يكون التقسيم الإداري كالتالي: بالنسبة لمنطقة الشمال والشرق التي تقع مسؤوليتها على بن عبد الله تم تنصيب الدفاع في ليل، بيتون، فالنسيان، أفان، ميزيار، شارل فيل، [9] ماتز، سيدان، نانسي، شالون، سور و مارن. وفي المجموع 10 محامين يتعاونون لتغطية هذه المنطقة. وانشغل زملاء ولد عودية الذي اغتيل بعد تعيينه بقليل، بتعويضه في الحال، سواء في منطقة باريس أو في كون، روان، لوهافر، أين قبل محامون محليون ضمان الدفاع.

وأخيرًا، عهدت منطقة الشمال ابتداء من ليون، إلى بندي مراد الذي يمثل هيئة الدفاع في المنظمة بمساعدة بولبينة في مرسيليا وحوالي 10 محامين فرنسيين. وفي الأخير كلف مكتب الصحافة تحت مسؤولية جاك فرجيس بتجميع المعلومات المستقاة بواسطة المحامين وتبليغها إلى الرأي العام بالوسائل المناسبة".

في نهاية 1959 هذه، استفاض حديث الناس عن هيئة دفاع (ج ت و) بفرنسا، وهي، في هذا الوقت، موضوع سخرية فقط لصحافة اليمين، لكنها أصبحت بعد قليل الهدف الذي يجب الإحاطة به. لقد كانت دائمًا في حالة نشاط أمام جميع المحاكم ونظمت حملة بعد اغتيال ولد عودية وأخرى أعقبت محاكمة الطلبة

الجزائريين في فرنسا، وسهلت نشر كتاب "الغونغرينا" ونسقت الإعلام المتعلق بالإضرابين الكبيرين عن الطعام اللذين شنهما المعتقلون في جوان وجويلية 1959[10]، مساهمة بذلك في نجاحهما.

وعملت هيئة الدفاع عند محاكمة المتهمين في عملية موريبيان على توضيح التناقض بين أطروحات النيابة وتطبيق قانون الطوارئ الذي ترجع إليه النيابة لدعم دعاويها: "إن النيابة تتهم جزائريين بقيامهم، كفرنسيين، بحمل السلاح ضد فرنسا لصالح المتمردين الجزائريين. ووفاءً منا لواجبنا، قمنا مع زملائنا في نقابات المحامين بباريس و ليون وغرونوبل ومرسيليا، بالدفاع عن موكلينا فوق نفس الميدان الذي اختارته النيابة؛ وأثبتنا للمحكمة أنها لا تستطيع في وقت واحد أن تعترف لجيش التحرير الوطني بصفة جيش أجنبي في حرب مع فرنسا وترفض لأعضاء هذا الجيش، وهم جزائريون، جنسيتهم الجزائرية[11].

يُعاب على أولئك المحرّضين الواقفين في قفص الاتهام، استعمال قانون الإجراءات الجزائية ليس للمساهمة في "إدارة سليمة للعدالة" ولكن لتمثيل أدوار "السيرك في الجلسة". هذا تفسيرهم. فالمعارك الإجرائية هذه لابد منها "لأن الدفاع يجب عليه أن يبيّن أن الأطروحة الفرنسية تتمخضّ في المستوى القضائي عن مولود شنيع (...) وتبطلها تناقضات أساسية:

"- إما أن المعتقلين الجزائريين أشرار، فيلزم حينئذ أن تخصص لهم الضمانات القانونية الممنوحة للأشرار بصفة كاملة، ويصير القمع عندئذ مستحيلاً.

"- وإما يجب خرق القانون بصفة منتظمة لمعاقبتهم بسرعة، وهذا شيء شنيع في القضاء. تلك هي حالة القمع في الجزائر بين نوفمبر 1954 ومارس 1956.

"- وإما أن الحكومة الفرنسية تطبق على الجزائريين قانونًا استثنائيًا عنصريًا، لكنها تتكر بتطبيقه الأطروحة التي تعتبر الحرب مجرد عملية بوليسية موجهة ضد مواطنين، وهي الأطروحة التي أسست عليها الحكومة اختصاص هذه المحاكم.

"- وإما أن تعترف السلطة التنفيذية والبرلمان بوجود نزاع مسلح في الجزائر وأن الجزائر ليست فرنسا، وعليها حينئذ إلغاء كل النصوص الاستثنائية بدل توسيعها والاعتراف للمعتقلين الجزائريين بنظام المحاربين بدلاً من معاملتهم بأسوأ من معاملة مساجين الحق العام.

"ويرجع إلى الدفاع وإلى المحامين خاصة تحجيم هذه الوحوش القضائية. ومن هنا تبرز الأهمية المميزة للمعارك الإجرائية في هذه المحاكمات (...) التي تكمن بالتحديد في كشف سذاجة الأطروحات المتعاقبة لجهاز القمع القضائي وردّ سلاحه إلى نحره لفضحه".

وحوش قضائية وضعت مواليد عبثية. ففي يومي 5 و6 سبتمبر 1960 خصص يومان للدفاع بحيث قدم فيهما أدلة مصحوبة بطلباته على أن الرئيس عاجز عن معرفة اللغة التي يتكلم بها "الفرنسيون- كاملي- الحقوق" الذين يحاكمهم. وبعد جهد، عين في النهاية ثلاثة مترجمين: واحد للقبائلية و واحد للعربية الدارجة وواحد للعربية الفصيحة[12]. إن وسائل الدفاع هذه، سواء تعلق الأمر بالموضوع أو بالإجراء، تبدو جدّية تماما مع مرور الوقت، ومع ذلك، لم يكن هذا هو رأي أغلبية رجال القضاء في تلك الفترة الذين احتجوا على أساليب هيئة الدفاع.

فقد جرت المطالبة بإسكات أولئك "اللامسؤولين" و"مغامري نقابة المحامين". والمقصود بذلك بطبيعة الحال هم زملاؤهم المحامون من اليسار وأقصى اليسار. وهم في نظر محاميي اليمين، ليسوا سوى خونة انتقلوا إلى صف العدو، يجب شطب أسمائهم من نقابة المحامين. فضلاً عن ذلك، تداولوا عريضة في هذا المعنى[13] تلاحقت بعدها الضربات بسرعة.

فقد طرد جاك فرجيس من الجزائر في 14 أوت 1959 و ميشال زافريان في 20 ديسمبر. وأوقف ألبير شيانو، عضو نقابة مرسيليا، في ديسمبر وحكم عليه بسبعة أشهر سجنًا وشطب اسمه من نقابة المحامين، ووجهت إلى بن عبد الله و أوصديق تهمة المساس بأمن الدولة. ونفس التهمة وجهت أيضًا لفرجيس و زافريان و كوريج

و بوفيلار. ولما اتهمت هيئة الدفاع فيما بعد ومثل المحامون الستة أمام محكمة السين، ساندهم أحد زملائهم الشباب الذي بدأت سمعته تكبر بجدارة: "إن حقيقة المحاكمة ودلالتها ومداها تتمثل- خلف المناقشة الجارية - في نقاط واقعية (...) فالأمر يتعلق بتدمير هذا الدفاع الجماعي الذي لا يحتمله نظام قمع الجزائريين أكثر مما يتعلق بالحصول على إدانة بعض المحامين منظوراً إليهم كأفراد. كما لو أن أسلوب هذا الدفاع وطرقه وبنيته لم يفرضها نظام القمع نفسه. وهذا الدفاع دفاع جماعيّ بحكم الوسائل المتبعة لكنه يتحول إلى دفاع سياسي محض، خارج عن الحوادث الإجرائية التي ضوعفت إلى أقصى حدّ، لنرفزة نظام القمع وجعل الوتيرة بطيئة. إن قمع الجزائريين فرضته سياسة متبعة وعلى أولئك المحامين التنديد بها في كل مناسبة (...) ومن المفارقات أيضًا رؤية نظام القمع يستنكر خروج الدفاع عن القواعد التقليدية لعدالة ألغت هي نفسها تلك القواعد وحطّت من قيمتها. (14)

هذا ما كان يفكر فيه بفكر جليّ ذلك الذي أصبح- عند كتابة هذه السطور- الوزير الفرنسي للعدالة روبير بادنتير.

15 أفريل 1960. لم يكن مسؤول هيئة الدفاع متفائلاً في تقرير النشاط الذي قدمه. فإذا كانت قد أقيمت بنية تسمح قدر المستطاع بضمان استمرار الدفاع رغم التهديد الدائم الذي يحوم فوق النواة المركزية للهيئة، فإن مكتب الصحافة يتعثر. فالصحف تكون قد تلقّت الإيعاز بالتزام الصمت حول جميع القضايا التي تخص الجزائر. ذلك أن سلسلة من المحاكمات الكبرى قد جرت ولم يظهر عنها في الصحف أيّ تقرير صحفي، رغم أهميتها ومدتها (قضية مرسيليا، قضية المنظمة الخاصة في باريس، محاكمة ليل). ويبدو أن الاعتياد على "أحداث الجزائر" وتحويلها إلى أحداث مألوفة، أدى بالشعب الفرنسي إلى العزوف عنها.

كيف يمكن معالجة ذلك؟ اقترح تذليل هذه الصعاب على مستويين: المستوى الهيكلي والمستوى الإعلامي. بالنسبة للأول يعيّن نائب لكل مسؤول يخلفه في حالة توقيفه، وفي المستوى الثاني، نعمل على جعل الدفاع "أوروبيا" لعرض المشكل، ليس

فقط على الساحة الفرنسية ولكن في أوروبا بأكملها. وكان المحامون سارج مورو ومارك دي روك و أندري ميرشي و سيسيل درا وآخرون في نقابة بروكسل، قد شعروا بعدالة كفاح (ج ت و) ودافعوا عن الجزائريين المتابعين في بلجيكا لنشاطهم السياسي. وتتوفر فيهم كل المواصفات لتشكيل هيئة دفاع بلجيكية مكملة، من شأنها التدخل حتى في فرنسا. وعلى المستوى الإعلامي وانطلاقًا من كون الصحافة الفرنسية تعيد نشر الأنباء المنشورة في الخارج، فإن إنشاء فرع مكتب الصحافة في بلد مجاور[15] على اتصال بالصحافيين الأجانب، يستطيع إفشال التعليمات المعطاة للصحافة الفرنسية من طرف حكومتها بالتزام الصمت.

وكان أحد أعضاء قيادة الودادية العامة للعمال الجزائريين، وهو بلقايد، قد أعطى أدلة على كفاءاته. و قبل عبد الكريم سويسي بصعوبة فراقه و تركه ليتحمل مسؤولية هيئة الدفاع.[16]

ازداد القمع وصدرت قرارات 12 فيفري 1960 بحجة إعادة تنظيم العدالة العسكرية وتعديل قانون الإجراءات الجزائية، فاستخدمت غطاء قانونيا لكل ما سبق من الممارسات اللاشرعية لنظام القمع السياسي والقضائي. وظهرت علامة أخرى على تشدده: وهي الزيادة المنتظمة للأحكام بالإعدام التي نطقت بها المحاكم العسكرية. وقد أخطر هيئة الدفاع مخبرون بأن عددًا معينًا من القضاة ووكلاء الجمهورية يبذلون نشاطًا حثيثًا من أجل تطبيق صارم لحكم الإعدام في حق الجزائريين وعلى رأسهم رجل القضاة دي فيليبي.

فالمهمّ أن بلقايد سيدير هيئة الدفاع كخلية حقيقية لـ(ج ت و): اجتماعات منتظمة، تقرير النشاط من كل منطقة، دراسة شاملة لوضعية كل سجن ومعسكر في فرنسا والجزائر، تقرير مالي لكل مسؤول منطقة، تحليل نشاط مكتب الصحافة، عرض المسائل المختلفة، توزيع وشرح التعليمات. وقد بقي على اتصال دائم مع هارون المكلف ضمن لجنة الفدرالية بمشاكل الدفاع وتنظيم المعتقلات ودعم المساجين. ومنذ جويلية 1960 كان "بيلي" (بلقايد) قد استعرض وضعية مجموع

السجون التي يعتقل فيها مناضلو (ج ت و) وصار قادرًا على إعطاء عددهم الصحيح في كل مركز اعتقال، وعلى تحليل وضعية كل سجن وصياغة الانتقادات اللازمة وتقديم الاقتراحات المناسبة. وهو يعتقد أن الوقت قد حان ليعتمد الدفاع على المناضلين، على قاعدة من المبادئ الصارمة:

"إن الظرف السياسي الحالي يبدو أنه يتيح جوا مدعمًا لتغيير موقع الرأي العام تجاه السلطة وحمله على قبول كون المناضلين المنتمين إلى "أفواج المواجهة" والمنظمة الخاصة جنودًا. هذا التغيير يسهل ويتسارع إذا تبنّى المناضل الطريقة الكلاسيكية للجندي الثوري. هذا الموقف الذي سنحدده بطريقة تخطيطية ينبغي أن يكون عامًا وشبه موحد للتأثير في عقل الطرف المقابل. "إن المناضل الذي يكون قد أنجز مهمة توصف بالمخالفة الإجرامية من طرف العدو يجب عليه:

"- التصريح بهويته وتحديد رتبته. وعدم الاعتراف بالسلطات البوليسية والقضائية الفرنسية بحق محاكمته على أفعاله، والتذكير بحماية معاهدة جنيف الدولية وإخطار اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

"- رفض شرح الوقائع وتبرير فعله.

"- التذرع بأوامر السلطة الشرعية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

"- أن يطلب من محاميه المرافعة فقط من أجل تطبيق المعاهدات الدولية لجنيف، ومنعه، عند الاقتضاء، من اعتماد نظام آخر في الدفاع.

"- في المرحلة الثانية من المحتمل أن يزيد هذا الموقف أمام الرأي العام الفرنسي والدولي في فضيحة تنفيذ حكم الإعدام في الجزائريين الذين سيرفضون طلب العفو من رئيس الجمهورية الفرنسية (...). ولخلق ظروف مساعدة لهذا التغيير في موقع الرأي العام الذي ذكرناه أعلاه، فمن المرغوب فيه أن تحدد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بصفة مستعجلة "قانون المحارب الجزائري"[17] وأن تنشره على الملأ. وهذا النص تكون له فائدة عندما يتم التذكير به في المحاكم الفرنسية ويعجّل بالاعتراف بقانون اللاجئ السياسي الجزائري في

البلدان المجاورة لفرنسا ويسهل العمل الدولي. "ولهذا الغرض، فإن هيئة الدفاع تعتبر أن التوجيه الجديد للدفاع ضروري وتنتظر أن توضحوا لها أفضل خطة يتعيّن اعتمادها حسب ما لديكم من عناصر التقييم".(18)

إن قبول الدفاع عن الجزائريين ليس مهمة مريحة، فأدنى نيابة عمالة في الجزائر مجهزة بمحكمة عسكرية: فالأمر لا يتعلق رسميًا بحرب تحرير ولكن "بشغب ضد النظام العام". وكل محارب هو خارج عن القانون يساهم في هذا الشغب. والمحاكم قائمة لإعادة السلم بالحكم على أولئك المحرضين. وعلى هيئة الدفاع إذن أن تضمن الدفاع لدى هذه المؤسسات القضائية التي نبتت كالنخل الصغير فوق الهضاب العليا الجزائرية. وهاهو واحد من بين أمثلة أخرى عن الصعاب التي صادفتها في الميدان: في 23 جويلية 1960 افتتحت في سطيف المحكمة الدائمة للقوات المسلحة محاكمة 12 متهما. خلال الأيام العشرة للمحاكمة عوضت الأستاذة نيكول رين المحامية وعضو هيئة الدفاع الباريسية الأستاذ موريس كوريج في الدفاع عن المتهمين خرشي و قيدوم، واستطاعت إثبات العديد من النقاط:

- أغلبية المساجين عذبوا مدة ثلاثين يومًا بالكهرباء في مقر الثكنة وبالتعليق من الأرجل وبأنبوب الماء والحوض. وعاين الطبيب آثار المعاملة السيئة.
- شهادات النيابة أعدها محافظ الشرطة ديدريش، فهو داخل في الدعوى إذن بشهادة قطعية لأحد الشهود.
- بعد أن قدم أحد الشهود إلى القاضي أخذته مصالح الشرطة من جديد.
- إن مصالح المحافظ ديدريش التي تعمل بتفويض من قاضي التحقيق، خرقت هذا التفويض نفسه؛ فقد استنطقت المتهمين وتلّقت اعترافاتهم ثم أجرت مواجهة واستنطاقات جديدة خلال عدة أسابيع قبل تقديمهم إلى قاضي التحقيق (الأجل العادي للحبس الاحتياطي هو 48 ساعة).

وقامت نيكول رين في عين المكان بتحقيق أثبته فحص جرى بعد ذلك، يستشف منه:

- أن محافظ الحكومة، السيد دي فارديلاك، لا يمكن أن يكون جاهلاً لمثل هذه الأساليب ما دام مكتب كاتب الضبط منصّبا في مقر الثكنة، وأن إعدامات خارج العدالة جرت بانتظام في هذه الثكنة.
- أن اثنين من القضاة، أحدهما النقيب بريمو، يشاركان بنفسهما في تعذيب السجناء الجزائريين بدلا من إدانة هذه الأساليب.
- أن السيد دي فارديلاك تباهى بأنه سوف يمنع الأستاذ كوريج والأستاذ فرجيس والأستاذ زافريان من المرافعة في سطيف، بل إنه أمر بحجز مراسلاتهم مع موكليهم، مع أن القانون يحمي سريتها.
- أن السيد دي لافار ديلاك، محافظ الحكومة، دخل خلال تداوُل في نفس الجلسة إلى قاعة المداولات يوم 28 جوان فدعا كاتب الضبط و طلب منه تسليمه الوثائق دون أن يدعى الدفاع.
- وفعل الشيء نفسه في 7 جويلية ودخل إلى قاعة المداولات بعد الحادث الذي حصل مع الأستاذ فرجيس.

في صباح يوم 2 جوان، أمر المحافظ لافارج، المحافظ الرئيسي للاستعلامات العامة، مفتشًا متعاقدًا (وهو يعني أنه مطيع أكثر) مقيم في سانت آرنو على بعد 20 كلم من سطيف (مما يصعب جدًا تحديد هويته) أن يتصل بالأستاذة نيكول رين بحجة إعطائها معلومات هامة حول القضية التي تشتغل عليها. وقادها إلى كمين حاول فيه شخصان اغتيالها. وتعرّفت المحامية من بينهما على شرطي التقت به من قبل في مطعم فندق فرنسا.

وفي 5 جويلية، بعد أن استطاع الأستاذ كوريج الفراغ من التزاماته المهنية في وهران، تقدم إلى محكمة سطيف لضمان الدفاع عن موكليه. وعيّنت المحكمة محامين للمتهمين في حضوره رغم معارضته ومعارضة موكليه. ورفض المحامون الدفاع عن خرشي وقيدوم لكون المحامي الذي اختاره، وهو كوريج، موجودًا في القاعة.

في 6 جويلية طلب هذا الأخير عند تقديم المذكرات، تحقيقًا إضافيًا لإثبات العلاقة الموجودة بين بلاغ الأستاذة نيكول رين عن التعذيب الذي تعرّض له موكلوه وبين محاولة الاغتيال التي استهدفتها، موضحًا فوق ذلك أنها تعرّفت على اثنين من مرتكبي الاعتداء.

في 7 جويلية بعد أن رفض محافظ الحكومة دي لافارديلاك بقاعة المجلس، مصافحة الأستاذ فرجيس الذي قدمه إليه نقيب المحامين بسطيف، طلب في الجلسة العلانية توقيف الأستاذ عن المرافعة مدة سنة، مهددًا المحكمة بمغادرة مقعده إذا لم تنطق بالحكم في الحال. في نفس هذا اليوم ونفس هذه اللحظة كان عامل العمالة والجنرال قائد المنطقة العسكرية يشتركان أمام النصب التذكاري في احتجاج الشرطة المحلية ضد حضور محامي باريس إلى المحكمة الدائمة للقوات المسلحة بسطيف.

في 9 جويلية طرد الأستاذ كوريج والأستاذ فرجيس من الجزائر بإجراء إداري. وأوقف فرجيس عن المرافعة بحكم في غيابه ليس في إمكانه معارضته، ولم تسمع نيكول أو تتمكن من مواجهة المعتدين عليها، وحكم على خرشي و قيدوم بالإعدام. رفعت الجلسة وحكمت العدالة.

LE PROCÈS DE LA DÉFENSE

par ROBERT BADINTER

Voici donc la défense au banc des accusés. Mes Vergès, Courrège, Zavrian, Beauvillard, Oussedik et Ben Abdallah sont prévenus, à des titres divers, devant le tribunal correctionnel, d'atteinte à la sûreté intérieure de l'État.

A la frontière

• La preuve ? Une copie d'un auteur inconnu adressée à un destinataire inconnu, trouvée chez un homme qui se défend de l'avoir jamais vue.

La justice d'Argoud

Un nommé Santos

26.664 arrestations

R. B.

مقال روبير بادنتر المنشور في مجلة الإكسبرس بتاريخ 16 نوفمبر 1961 حول محاكمة هيئة الدفاع لجبهة التحرير الوطني.

هذا الحادث المدّوي وقع في 11 نوفمبر 1960؛ فقد وردت رسالة هامة ومستعجلة من "نوربير" [19] إلى "آلان": "هيئة دفاع الجبهة في مأزق. فقد وجدت بين بعض الوثائق المكتشفة في مطبعة هولندية، مسودة الرسالة الموجهة وقتئذ إلى بود (بوضياف)[20] وفي مسودة الرسالة هذه اعتبرت "هيئة الدفاع جهازًا مهيكلاً تحت قيادة الفدرالية، وأن مسؤولها هو أوس... (أوصديق) وفيها ذكر الأسباب التي بررت اختياره مسؤولاً، "لأن ولد عودية كان شيوعيًا (...) وعطوي ليّنا (...) وبأن (بن عبد الله) معروف...". وذكر في المسودة مشروع هروب بود (بوضياف) خلال نقله. وهذه المسودة هي بين أيدي القاضي المكلف بإعداد التهمة أو التهم (في حالة الجمع يصل عددها إلى ثلاثة) ضد هيئة الدفاع. والتهمة الأخيرة (هروب بوضياف) هي الأخطر. إن الأخ صاحب النظارات (أوصديق) يعتقد أنه عرف خطك على المسودة. وأريدك أن تقول لي كل الحقيقة حول الرسالة المحتجزة خلال التفتيش وحول الورقة أو الأوراق التي تتعلق بهيئة الدفاع التي تكون قد وقعت بين أيدي الشرطة، وما تفكر فيه أنت.. أخويًا. نوربير".

في نبذة نشرتها جريدة لوموند أكدت أن: "خمسة محامين من نقابة المحامين بباريس مدافعين مألوفين عن مناضلي (ج ت و)، هم الأساتذة: جاك فرجيس، موريس كوريج، ميشال زافريان، عبد الصمد عبد الله ومراد أوصديق، وجه لهم السيد مونزان قاضي التحقيق لدى محكمة السين، تهمة المساس بأمن الدولة وتركوا أحرارًا. ويرجع أصل المتابعات إلى الوثائق المسبّبة للشبهات المكتشفة في الأراضي المنخفضة".

إن الفدرالية لم تنازع أبدًا في كونها طلبت من محاميها تأسيس هيئة دفاع قادرة على ضمان الدفاع عن مناضلي الجبهة طبقًا لخط سياسي محدد ومقبول مسبقًا من طرف المدافعين. لذلك فإن محتوى الوثيقة المزعومة الموجودة في هولندا لا يأتي بشيء جديد لا تعلمه الشرطة.

إن المسودة المحتجزة لم تكتب أبدًا بيد على هارون. وفي المقابل، فإن نصًا مكتوبًا على الآلة الراقنة وجّه فعلاً إلى بوضياف للإجابة على الادعاءات "الجهوية"

في اختيار مسؤول هيئة الدفاع. وهذا النص لا يتضمن أي اسم. كما أرسل إليه عن طريق آخر مقياس يمكّنه من فهم ألفاظ النص. ومن الجليّ أن المسودة المزعومة المحتجزة هي محاولة لإعادة تركيب النص الأصلي بواسطة المقياس. ويبقى أن إعادة التركيب هذه تتضمن كثيرًا من الأخطاء. ولكن لماذا وجدت هذه الوثيقة في أرشيف الأممية الرابعة بأمستردام عندما جاءت الشرطة الهولندية لتفتيش مقرها؟ إن بابلو[21] لم يجب أبدًا [22].

رغم التهديدات التي تحوم فوقها بلا انقطاع، فإن هيئة الدفاع طبقًا للمهمة الموكلة إليها، ستواصل وتوسع نضالها السياسي القضائي للتنديد بهذه الحرب اللامعقولة و بالفظائع التي تحملها. وبذل مكتب الصحافة جهودًا معتبرة، عاملاً على توفير وثائق تخرج لأول مرة بطريقة سريّة من معسكري بوسوي و بول غزال في الجزائر إلى مجلات مثل "الأزمنة الحديثة" ودوريات مثل "الحقيقة والحرية" أو "شهادات ووثائق"، وبعث رسالة إلى الصليب الأحمر الدولي يطالب فيها بفتح المدافن الجماعية في فيللا سوزيني و كورنيش الجزائر وحيّ أمزيان بقسنطينة.

ونشر كتاب "الغونغرينا" على المستوى العالمي الذي ترجم إلى الإنكليزية والألمانية والسويدية والعربية والهنغارية. وبعد أن استنفد في فرنسا، أعيد طبع الكتيب في سويسرا. ونشرت الصحف الأمريكية المختلفة ملخصات هامة منه. كما نشر المكتب: "الحق والغضب: دفاع سياسي"[23] و"نورنبرغ من أجل الجزائر"، أدى نشره إلى اتهام كتابه وحجزه[24] فنشر في الحال نورنبرغ (مكرر) وأرسل إلى بلغراد ونيويورك ومالي. وأعادت مجلة "ثورة كوبا" نشره كاملاً.

وجمع المكتب كل الوثائق التي سمحت لـ بولات بيجو بنشر كتاب "الحركى في باريس" الصادر عن مطبوعات ماسبيرو، وقد احتجز بطبيعة الحال. ونشر مارسال بيجو من جهته ملخصات مأخوذة من سجلات محاضر محاكمة شبكة جونسون. كما جمع لنزمان معلومات وفرها مكتب الصحافة في مقال نشره في مجلة: "الأزمنة الحديثة" بعنوان "ذو النزعة الإنسانية وكلا به". وضمن المكتب البلجيكي من جهته

تحضير أهم الأشغال لملتقيين قانونيين حول حرب الجزائر، عقداً بمبادرة من الفدرالية يومي 18 و19 مارس ببروكسل و2 ، 3 و4 فيفري 1962 في روما.

وقد ازداد نضال المهاجرين واشتد القمع، مؤدياً إلى زيادة عدد المساجين. ولذلك فإنه ولغاية سنة 1957-1958 دعا المحامين الإثني عشرة الذين انكبّوا على إنجاز مهمة ثقيلة بشكل متزايد، جميع زملائهم ذوي الإرادة الحسنة لتعزيز صفهم، ووصل أعضاء هيئة الدفاع في النهاية إلى المئة، كرسوا جزءاً من وقتهم أو كله للدفاع عن المناضلين(25). وهكذا فقد رافع في باريس: بوليفار، ناهوري، غلايمان، شولماخر، لومبراج، فيالا، سوكيار، مولومبي، ليكيي، لونوار، وكذلك ستة محامين من الحزب الاشتراكي الموحد.

في ليون: موهاندي، بارجييه، دولاي، بوشي، ريجين، بيسو، أندري بيسو، بونارد.

في غرونوبل: السيد والسيدة ماتيو نانترموز.

في مرسيليا: بارنوس، غوين، سيمون، سواينيرين (في غراس).

في أفينيون: كوبون و سار.

في بلجيكا: مورو، دي روك، درا، ميرشي، لالماند.

في الشمال و الشرق: زافريان، تشانغ شاربونييه، بورتالي، بيلنجر، وارو، فينو، همبرت، روجي، نيتر.

في فرساي: ماري كلود رادزيسكي، نيكول رين، بوشارد.

في الجزائر: كوريج، دي فيليس، جاجر، موتي، آرون، روتشاوسكي، أليبو، فاليرند... وكثير غيرهم قدموا مساعدتهم بالمناسبات.

وهكذا ضمن خلال سنوات، محامون فرنسيون في فرنسا والجزائر- وهذا ما يعلي من شرف نقابة المحامين الفرنسيين- الدفاع عن عشرات الآلاف من الجزائريين الذين وضعوا ثقتهم فيهم، ولم يكن ذلك يوافق رأي الشرطة التي تساءلت عما إذا لم تكن تصرفاتهم تلك "تتجاوز الممارسة الحرة لحقوق الدفاع وأنهم

بواسطة الإعانة والمساعدة التي يقدمونها لـ(ج ت و) يمثلون مساسًا بالأمن الخارجي للدولة". وبالنسبة لهذه المصالح "فإن التبعية تجاه (ج ت و)، التي وضع أولئك المحامون أنفسهم فيها، تطرح مشكلة وهي معرفة ما إذا كانوا يعتبرون أعوانًا للعدالة أم أعوانًا للذين يكافحون ضد فرنسا"[26].

لكن المحامين أجابوا مسبقًا: "أردنا مع الزملاء الذين يقبلون مثلنا هذه المهمة دون الاهتمام بالتهديدات المحدّدة والمتكررة والمجهولة وشبه الرسمية والرسمية[27]، ورغم الأحكام المسبقة والمصالح وفظائع هذه الحرب، أن نمكن المتهمين من مواجهة وجوه أخرى غير وجوه القضاة ووكلاء الجمهورية ورجال الشرطة والجنود و الجلادين، وذلك مهما كانت الأوصاف المطبقة على أفعالهم والاحتقار الذي يوليه البعض لمثلهم الأعلى"[28].

الهوامش

(1) - راجع الفصل الخامس "الجبهة الثانية".

(2) - حديث مع الأستاذ فرجيس في 8 جوان 1984.

(3) - هذا ما عبر عنه جيداً ماري دوميناك: "عندما يمنع الناس من التصويت ومن الكلام والكتابة كما يريدون، ينتهون إلى حمل البندقية"، مجلة إيسبري، 1955.

(4) - نشير إلى أن محامين مثل كوريج و بوفيلار و رادزويسكي و زافريان رافعوا منذ البداية بناءً على هذه المواقف.

(*) - منظمة أنشأتها (ح و ج) في نفس الوقت الذي أنشأت فيه (ج ت و) منظمتها العمالية: الاتحاد العام للعمال الجزائريين (المترجم).

(5) - حديث مع عمر بوداود و قدور العدلاني في 14 ماي 1984.

(6) - العدلاني و بوعزيز.

(7) - رقم رسمي اعتمدته مصالح الشرطة الفرنسية. راجع تقرير المديرية العامة للأمن إلى القاضي موتزاين بتاريخ 02 ماي 1960. الملاحق، الوثيقة رقم 19.

(8) - أمقران ولد عودية هو أحد الأعضاء الأوائل في هيئة الدفاع، اغتيل في مكتبه في ماي 1959 من طرف المصالح الخاصة الفرنسية على وجه الاحتمال، بواسطة مسدس كاتم للصوت. فيما تلقى سبعة أعضاء آخرين في هيئة دفاع الجبهة تهديدات بالقتل، وهم ميشال بوفيلار، ماري كلود ردزيوسكي، بن عبد الله، كوريج، أوصديق، فرجيس وزافريان. راجع فرانس- سوار، 23 ماي 1959.

(9) - ابتداء من سنة 1960 عهدت المؤسسات القضائية في هذه المناطق إلى هيئة دفاع الجبهة ببلجيكا وخصوصاً للأساتذة: مورو، ميرشي، و سيسيل درا.

(10) - راجع الفصل الثامن.

(11) - رسالة وجهها جاك فرجيس، موريس كوريج و ميشال إلى رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 17 فيفري 1960.

(12) - راجع السرد الخاص بهذه المحاكمة في كتاب "حاملي الحقائب"، تأليف: هـ هامون، وب. روتمان، منشورات ألبان ميشال، 1979، ومنشورات سوي، سلسلة "نقاط تاريخية"، 1982.

(13) - إن الأستاذ إيزورني رغم أن أفكاره السياسية تتناقض على طول الخط مع أفكار محاميي هيئة الدفاع، رفض بعزة نفس أن يعوي مع الذئاب. وكذلك تيكسييه فينيا نكور، المحامي اليميني، وقع على نص يطالب بالإفراج عن المحامين الموقفين بسبب آرائهم السياسية.

(14) - الإكسبرس، 16 نوفمبر 1961.

(15) - اشتغل الفرع بالفعل تارة في بروكسل وتارة في جنيف.

(16)- أبو بكر بلقايد (المدعو بيلي، المدعو شارلو، المدعو لوكوك)، تحمل مسؤولية هيئة الدفاع إلى غاية توقيفه في فيفري 1961 فعوضه حسين المهداوي (المدعو بيرنارد) المفرج عنه وقتئذ، فتحمل المسؤولية إلى الاستقلال.

(17) - بحروف كبيرة في نص التقرير.

(18) - تقرير اجتماع هيئة الدفاع في 13 جويلية 1960 موجه من طرف "بيلي" (بلقايد) إلى "آلان" (هارون) ومرسل إلى لجنة الفدرالية. ولم يكن بإمكان هذه الأخيرة اتخاذ قرار حول موضوع يتجاوز صلاحياتها. فأرسلت الاقتراح كاملاً للحكومة المؤقتة التي لم تصدر أبدًا النصوص المرجوّة لأسباب لا نعلمها.

(19) - اسم مستعار آخر لبلقايد.

(20) - انظر الفصل التاسع عشر "خطأ في التوزيع بأسنابروك".

(21) - ميشال رابتيس، أمين الأممية الرابعة.

(22) - انظر: "توضيحات الطبعة الثانية"، ص.، 511.

(23) - الذي قال عنه ج.ف. هالد من صحيفة ليبراسيون: "العنوان في حدّ ذاته برنامج. إنه يعرف طريقة مجموعة من المحامين الشباب. وأما أفكارهم وسلوكهم فإنها قابلة للنقاش، ولكنها طريقة شجاعة بلا نزاع.

(24) - إن فرجيس المتابع بتهمة المساس بأمن الدولة، تبنىّ أمام قاضي التحقيق تحمّل المسؤولية وذلك في رسالة مؤرخة في 10 جويلية 1961 التي تعدّ لائحة اتهام قوية ضد العنف الذي كانت الجزائر وإفريقيا بأكملها ضحية له. أنظر الملاحق، وثيقة رقم20.

(25) - بلغت أتعاب المحاماة في 1961 ما بين 20000 و150000 فرنك قديم شهريا للمحامي الذي يخصص جزءا من وقته أو كله لهيئة الدفاع. هذا المبلغ المتواضع يبين تهافت التهم التي كانت تروجها صحافة اليمين وتقرير الشرطة بتاريخ: 02 ماي 1960 ومفادها أن ما يحرك أولئك المحامين هو المصلحة المادية فقط.

(26) - تقرير المديرية العامة للأمن الوطني في 2 ماي 1960. انظر الملاحق، وثيقة رقم 19.

(27) - تجسّدت التهديدات في اغتيال وتوقيف متبوع بالشطب، واعتقالين في المعسكر وعشرة عمليات وهذا في وقت كتابة الرسالة المشارة إليها في النص أعلاه.

(28) - راجع أعلاه ص.، 147، ملحوظة 2.

الفصـل الحادي عشر

ممرات الموت

سجن ليون. حصن مونلوك- جوان 1960. موسى لشتر عمره 20 سنة، حكم عليه منذ حين "بقطع رأسه"، حسب لفظ القانون الفرنسي الذي يُراد تطبيقه عليه. وتوجد زنزانته في حصن مونلوك الذي اغتيل فيه وطنيون آخرون من طرف جلادين آخرين قبل أقلّ من عشرين سنة.

ولكي يعلم الجيل الصاعد الثمن الذي دفعه جيل نوفمبر من أجل حرية الجميع قرر كتابة يومياته. واليوم حان الوقت لفتحها.

" 23 ماي 1960.

" اقتادوني تحت حراسة مشددة إلى محكمة مونلوك رفقة خمسة اخوة. تعقد المحكمة جلساتها بقرب المقصلة. هذا القرب يفيدهم في ربح الوقت.

"الساعة 8 و30 دقيقة. افتتحت الجلسة ولم ينقص أحد: فالرئيس وهيئة المحلفين ومحافظ الحكومة وكاتب الضبط والمحامون والصحافيون والجندرمة جميعهم حاضرون. ويوجد حوالي 10 أشخاص في القسم الخاص بالجمهور. استنطاق حول الهوية. قراءة عريضة الاتهام. وصرحنا بتبنيّ أفعالنا وندّدنا بالمعاملة السيئة التي جرت في شارع فوبان، كما صرحنا بعدم اختصاص المحكمة في محاكمتنا.

"الساعة 16. استئناف الجلسة. واستغرقت عريضة الاتهام لمحافظ الحكومة ساعة ونصف الساعة تقريبًا. إنه جمل مسعور. ويفصح عن عنصرية حقودة. اسمه مورال. عاد حديثًا من الجزائر "البلد الجميل الذي يحبه" كما قال. طالب برؤوسنا ولبّي طلبه. بعد 10 دقائق من انسحاب هيئة المحكمة، التحق بنا كاتب الضبط إلى القاعة الصغيرة التي احتجزنا فيها وأعلن لنا الحكم. واستبشر محافظ الحكومة لكن هدوءنا ساءه وأقلقه، وحينئذ سخر و هدّد: "لو كنت مكانكم لما تحملت عناء

الطعن في الحكم". وكان ردّنا عليه أننا قبلنا بعضنا بطريقة أخوية. ثم رفعنا صوتنا بنشيد المقاومين قبل أن نودع الوطني السادس المحكوم عليه هو بعشرين سنة سجن مع الأشغال الشاقة. وافترقنا. فكم سيستغرق الفراق من وقت؟

"نحن اليوم في 24 ماي. الساعة 10. جاء الجندرمة وانطلقنا مقيدي الأيدي اثنين اثنين. وقيّد الخامس مع واحد منهم. الحراسة مشددة دائمًا. وصلنا إلى الباب المقابل وعبرنا فناء واسعًا. كانت المسافة طويلة وفي منتصفها، ظهر لأحد الحراس أن يخبرني: "في هذا المكان سوف يقطع رأسك". - آمل أن تكون حاضرًا وإلا سأوجه إليك الدعوة بصفة شخصية". تلقى الحارس الجواب دون أن يردّ. واحمرّت سحنته بسرعة ورماني بنظرة يتطاير منها الشرر، وتمنى لو يستطيع أن يهجم عليّ بلا شك. ولكن من واجبه أن يحرس سجينه ويوصله إلى غايته. لم يطرأ حادث آخر ووصلنا أخيرًا.

"كان رئيس الحراس مغتبطًا على غرار محافظ الحكومة: "خمسة مرة واحدة (...) سيكون لدينا عدد كبير من هذا الصنف (...) سيصل إلى 23 مع القادمين الجدد (...) "- خراف وديعة، أليس كذلك يا رئيس؟" كان صوت عليّ الذي تكلم. وأمره رئيس الحراس: "اصمت!" " ثم أضاف في الحال: "لم أقصد أن أقول ذلك، يجب فقط أن تضعوا في أذهانكم أن الأمر هنا ليس كما في سانبول".

"الحديث شديد البرودة. والجو كذلك بارد. غزا الضباب المدينة وحاصر تفكيرنا فجأة. وبدا لي أنني ضالّ في صحراء، اشتدّ ظمئي وليس في متناول يدي قطرة ماء. راود ذهني ألف سؤال، وظلت الأسئلة كلها بلا جواب. ذهب الجندرمة بعد أن وقّعوا على السجل. مهمة منجزة. بعد ساعة ونصف انتهينا من إجراءاتهم الشكلية. غيّروا ثيابنا من الجورب إلى القبعة. يبدو علينا العياء لكن معنوياتنا جيدة. ثم إن الاعتزاز والشعور بكرامتنا يعيدانا إلى الجادّة لو تخاذلنا لحظة.

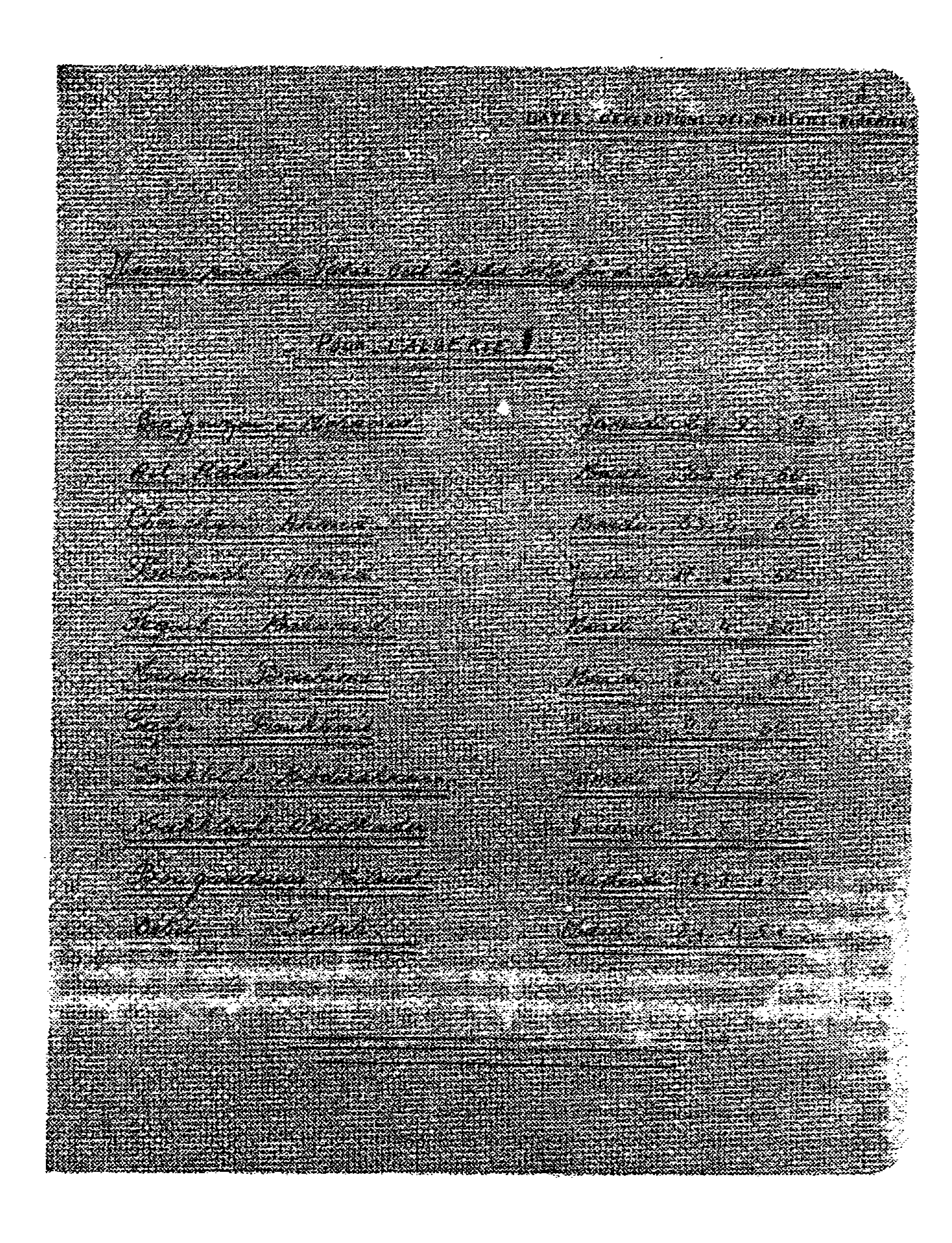
"شغلنا كثيراً التغيير الحالي في الحياة والمكان. وتساءلنا عما ستكون عليه علاقاتنا بالإدارة وإقامتنا في هذه "الإقامة الجديدة"، لكن لا يوجد حلّ فوري، ونخضع لمشيئة الله هو المولى وحده بعد كل شيء.

"اشتد جوعي وآلمتني المعدة. بعد ثلاثين دقيقة خفَّ الألم. وكانوا قد قسّمونا إلى فوجين عند وصولنا إلى ممرّات الموت، يشغل كل فوج زنزانته خلال النهار. لأننا في الليل نلتحق بزنزانات "الانتظار" وهي زنزانات فردية كما شرحوا لنا.

"مرّ نصف النهار هذا بسرعة. نظفنا زنزاناتنا، فقد كانت في حاجة إلى ذلك حقا. ووجدنا على الجدران التي صبغت بالجير اسمين مكتوبين بالقلم: آيت رابح وشرشاري أحمد، هما اسما الأخوين اللذين أعدما أخيراً على بعد أمتار من هنا في فناء السجن نفسه.

"كان العشاء الذي قدم إلينا بعد فراغنا من تنظيف الزنزانات تنبعث منه الرائحة، وهو ما قطع شهيتنا. ولحسن الحظ كانت قطعة الخبز طريّة.

"الساعة 18. قادونا إلى الطابق الأول أين توجد الزنزانات الفردية. إنه وقت النوم، وتوجه كل واحد، وعلى الأصح، بحث كل واحد عن الباب التي كتب عليها اسمه. الزنزانات الفردية هذه تشبه الجماعية التي كنا فيها في الأسفل والتي تتسع لثلاثة، وهنا السرير فقط من حديد.



POUR L'ALGERIE !

الصفحة الثالثة من يوميات موسى لشتر.

"الليلة الأولى لمحكوم عليه بالإعدام. قبل أن يغلق الباب خلفي، رجاني الحارس أن أسلمه ثيابي كلها (السترة، السروال والحذاء)، وهذا ليس جديداً عليّ، فقد سبق لي أن لاحظت الشيء نفسه في ماكون ثم سان بول. أنا وحدي الآن في الزنزانة-القبر. لكن نمتُ بلا مشقة بعد أن أعددتُ سريري، فقد كنت في غاية الإرهاق فعلاً.

"الساعة 9 من اليوم الموالي. زيارة المندوب الأخ بوخالفة. وهو أيضاً مسؤول جميع المحكوم عليهم بالإعدام. إنه رجل رائع وشجاع أيضاً. تعانقنا طويلاً وكنا على وشك البكاء. إن المشاعر التي تحركنا في هذه اللحظات الخاصة تبلغ الذروة. شجعنا بعضنا بعضا، وطلبت من بوخالفة أن يعيد على أسماعنا قصة الطريق الذي أوصله إلى هنا. فانطلق في سرد طويل جداً. وألحّ، وهو متأثر، على ما رآه وأحس به عند مسيرة الشهداء إلى المقصلة. وأثنى على شجاعة فقول الذي أثّر فيه تأثيراً عميقًا: "عندما أخرجوهما من زنزانتيهما كان الظلام لا يزال دامسًا" واستعمل عن قصد ضمير المثنّى لأنه كان يفكر أيضا في رفيق فقول ورئيسه، الأخ منّاعي. وواصل: "فقول كان مناضلاً ثوريا، أصيلاً (...).

ولم ينزعوا أبدًا القيود من يديه (...) كان يعتبر خطيرًا (...) وعوقب بأحد عشر يومًا في الزنزانة الانفرادية لأنه وجّه لكمتين إلى حارس أراد أن يتلهّى بإزعاجه (...) وقد روى لنا الحراس كل ما جري خلال الإعدام. رفض فقول السجائر التي قدموها له، حتى سجائر محاميته التي انفجرت باكية (...) بعد مهلة السجائر، أمروه أن يتقدم إلى المقصلة ورفض أن يسمح لهم بتقييده من جديد. ودون أن يقبل أية مساعدة، تقدم بعزّة نفس نحو قاعدة الآلة الوحشية (...) وقد أغمي على مناعي الذي أجبر على حضور الفرجة. وبمجرد ما أفاق نفذوا فيه حكم الإعدام".

"افترقنا. ثم نزلنا إلى الفناء ساعة ونصف للفسحة".

"استطعنا أن نزور جميع الاخوة خلال بضعة أيام. كان نظام السجن يحظر علينا كل تجمع لأكثر من ثلاثة أشخاص والمندوب وحده يستطيع أن ينضمّ إلى فوج من ثلاثة سجناء.

"المعنويات على العموم مرتفعة. ينقصنا مع ذلك الاتصال بالخارج، لذلك ليس لنا أية معلومات. وكنا فيما بيننا نلوم بعضنا بعضا على "التراخي" أمام الشرطة. لكن لا يوجد "خونة"، كما لا يوجد "ثوريون فوق العادة". وساد الجوّ الأخوي من جديد بفضل الجهود التي بذلها بصبر ومثابرة الأخ طافر، المندوب لدى الإدارة.

"يتمتع الأخ بوخميس طافر بثقة كبيرة بين المجموعة. فقد استقبلنا بلطف عند قدومنا. ونحن نتعارف منذ مدة لأننا ناضلنا سويّا جنبا لجنب واقتسمنا المحن الأشدّ صعوبة.

"يعرف البعض أنني مارست مسؤولية في البناية D. في سان بول. وفرضت عليّ العزلة مدة 14 شهرًا في البناية F بقرار من الإدارة.

"وكان أسبوع واحد كافيًا لكي نعتاد على الممرّ. واليوم جاء بوخميس يطلب مني أن أتحمل مسؤولية المجموعة. وقبلت هذا التشريف. وسيساعدني الاخوة في مهمتي، فقد أكدوا لي ذلك.

" تأسست اللجنة في اليوم الموالي. وأعددت خلال الليلة المنقضية مذكرة بمساعدة عليّ، موضوعها: الوحدة والانضباط. إننا نخوض معركة ونواجه المحن للمطالبة بحقوقنا. ويتوقف علينا مصير الكفاح ضد الإدارة. ولا مجال للتردد والانهزامية. إننا نتحمل مسؤولية أعمالنا أمام السلطة الجزائرية المؤهلة وحدها لمحاكمتنا. وكانت الموافقة جماعية.

"في منتصف جوان صدر العفو على بوخالفة. غادرنا متوجها إلى سان بول وكان متأثرًا جدًا. خلفه موسى كمندوب ومسؤول عن لجنة السجناء.

" في 14 جوان وجّه ديغول الدعوة إلى (ج ت و) التي ردت بالإيجاب بإرسال مندوبين (1)، لكن تبدّد بسرعة الارتياح والأمل المنبثقين عن تلك الدعوة وأكدت الأحداث سوء النية عند الجنرال ديغول.

" الإعدام السابع.

" انبسطنا جدًا يوم 8 جويلية. لم نلعب كرة القدم إلا خلال برهة لأن الحرارة

كانت شديدة. نكاد نختنق. بعد الكرة، انتعشنا في النافورة كالأطفال يرش بعضنا بعضا بالماء. كان طافر و قرين في صف وأنا و لخليفي في صف. ابتللنا بالماء وضحكنا. وبعد الفسحة في الفناء اقتسمنا عدة كيلوغرامات من الفواكه. ثم تناولنا العشاء والتحقنا بزنزاناتنا متمنّين لبعضنا "ليلة سعيدة".

"لم يطرأ أي حادث حتى الصباح الباكر عندما سمعنا صخبا غير معتاد. خطوات كثيرة تتعاقب في الممر. ولم أستطع توقع ما سيحدث. فأنا مازلت جديداً لكي أعرف ماذا تعني مثل هذه "الزيارة". في البداية ظننت أن الساعة كانت السابعة صباحا و هي ساعة النهوض، لكني أدركت بسرعة أن هناك شيئا غير عاديّ في هذا الفجر. فتحت زنزانة واحدة ثم مرّت دقيقة أو دقيقتان لما بلغ مسامعي صوت واضح مألوف فأدركت الحقيقة القاسية. يقول الصوت: "الوداع يا إخواني. إنهم يأخذونني. حيّوا باسمي الجزائر وطني (...) الوداع يا محفوظ. الوداع يا موسى (...) كونوا شجعانا وحظ طيب". ابتعد الصوت تدريجيا وخفت إلى الأبد.

"بوخميس طافر، لقد كنت شاهدا على موقفك الشجاع. إن احتقارك للموت لا يصدّق. مازلت أسمع صوتك الواضح. لقد بقيت ثابت الجنان حتى النهاية. كان الحراس يدفعونك. كانوا مستعجلين أولئك الجلاّدين. أما أنت، فكنت تتقدم بهدوء. كانوا ظمئ للدم وأنت بقيت غير مبالٍ. لقد أنشدت مع الذين سيسيرون في نفس الدرب الذي سرت فيه: "نموت وتحيا الجزائر". لم أعد أفكر في الموت بعد أن تجاهلته أنت. أقسم مرة أخرى على أننا سنبقى أوفياء لقسمنا وأن ذكراك ستقوي من عزيمتنا.

"طلعت الشمس مشرقة على وجوهنا المضطربة، وزال الخوف الذي سيطر فترة على البعض، ولا أظن أن ذكرى بوخميس ستزول أبدا. كنا جميعًا نحب بوخميس طافر، هذا البطل الذي سنشترك معه غداً في نفس المصير. حتى حارس الخدمة بكاه في هذا اليوم، و قال لنا مراراً: "هذا الرجل رائع"[2] لقد كان صبوراً، صادقًا وشجاعًا. هذا صحيح.

"صمنا ترحمًا على الفقيد. وصمنا منذ الإعدام الثاني والثالث: إعدام شرشاري وآيت رابح.

"اجتمعت اللجنة بعد ثلاثة أيام وتقرر بالإجماع تعويض الصيام "بالضجيج" لكي نعبر بصخب عن قناعاتنا وعزمنا. وتكون العملية كما يلي: نغنّي "من جبالنا" عند خروج أخينا أو اخوتنا من الزنزانة والتقدم في الممر. وعندما يغادر الأخ أو الاخوة الممر نطلق شعارات مثل: "نموت وتحيا الجزائر" أربع مرات، و"تحيا الحكومة المؤقتة" مرة واحدة" و "تحيا (ج ت و)" مرة واحدة، و"تعيش الجزائر حرّة" و "يحيا الشعب الجزائري" عدة مرات. وبعد ذلك بربع ساعة لما نتأكد من أن الإعدام قد نفّذ، نطرق على الأبواب حتى الساعة السابعة وهو وقت النهوض. ونرفض تناول القهوة كالعادة في الأسفل.

" فترة انتقالية. وهي ليست طويلة كثيرًا والتي أعقبتها كانت أقل طولا. وهي السابعة بلا إعدام.

"لقد طالبنا وحصلنا على تحويل زنزانة إلى قاعة دروس وستكون جاهزة قريبًا، ولم يبق إلا الشروع في إلقاء الدروس ولن ندرس النحو والجغرافيا، بل نحرص على تقوية معنوياتنا. النتيجة مؤكدة و لم تتأخر. ففي ختام 15 يومًا، صار احتقار الموت عامًا بين مواطنينا الذين أصبحوا أكثر انضباطًا ومستعدين أكثر من أي وقت مضى لمواجهة جميع المحن.

"الإدارة في غاية التعجب مما نصنع. وزيادة على ذلك فرضنا على أنفسنا قواعد ليلاً: النوم باكرا والنهوض باكرا لتحضير فترة انتظار زيارة الجلادين والسجانين، للحفاظ على صفاء الذهن والهدوء. إن اعتزازنا وكرامتنا وشرفنا يقتضي ذلك.

"الأيام قصيرة جدًا. حتى كأنها تقلصت إلى مجرد شروق الشمس وغروبها.

"الإعدام الثامن كان بعد ثلاثة أسابيع من إعدام طافر و بوخميس. سمعنا ضجيجًا غريبًا فقفزنا من أسرتنا وسارعنا نحو الباب على أمل أن نجد غطاء فتحة الباب مرتفعًا قليلاً، لكن مع الأسف كانت الفتحة مسدودة بإحكام. يوجد أشخاص أكثر من المرة السابقة، هذا مؤكد. وكان الممر يضطرب تحت أقدام الجلادين. "في هذه اللحظة كان من دون شك جميع السجناء الذين أقاموا أكثر من خمسة أشهر في

الممر يتوضّؤون لصلاة "الركعتين" الأخيرتين قبل الانتقال إلى دار البقاء. مرّت دقيقتان ثم فتحت زنزانة واحدة، وهاهو صوت يعلن: "إنه عبد الرحمان خليفي".

"متى يعتبر إذن المحاربون الجزائريون باللباس العسكري أو بدونه جنودا في جيش نظامي ؟ متى يستفيد السجناء الجزائريون الذين وقعوا بين أيدي العدو من معاهدة جنيف ؟ إن الوطنيين الجزائريين الذين يساقون إلى المقصلة ليسوا من عامة المجرمين، هذا ما كان يقوله لخليفي ودهيل قبل اغتيالهما بيومين فقط.

"عندما ارتفع غطاء فتحة بابي، كان الاخوة الباقون قد شرعوا في "النشيد الوطني". ولم يكن الرأس رأس جلاد بل إنه وجه جميل زاد إشراقًا لأن روحه كما يقال "فارقت جسده وصعدت إلى الجنة". الوجه العزيز يبتسم رغم ذلك. "خليفة"، إني أراه وهو يقاوم الحراس الذين كانوا يسحبونه، وأخيرًا تلاشت مقاومته وأطلق غطاء الفتحة وهو يرسل تشجيعاته إلى السجناء بأقوى ما في صوته: "لا تخافوا يا إخواني، تحلّو بالشجاعة والصبر !"

"سكت السجناء الذين كانوا ينشدون حتى يسمعوه. لكن صوت لخليفي ابتعد وتلاشى إلى الأبد. مرت ثوانٍ و ذكّرنا صوت مصطفى بما اتفقنا عليه "نموت وتحيا الجزائر"، "يحيا الشعب الجزائري". وطرقنا على الأبواب بقبضاتنا الغاضبة خلال ثلاثين دقيقة تقريبًا. وتوقفنا بمحض إرادتنا.

" بمجرد فتح الأبواب على الساعة السابعة، زارني نائب رئيس الحراس: "صباح الخير يا لشتر". صيغة الأدب هذه غير مألوفة. "إنك تعلم يا لشتر أن ما فعلتموه قبل قليل غير مقبول. اعلم أنني هنا للسهر على النظام". فأجبته: "إن ما قلته كان في إمكانك إخبارنا به لما كنا ندقّ الأبواب". بعد هذا انصرف دون أن يتفوّه بكلمة.

"وبعد ذلك نزلنا إلى الأسفل حيث قمت بزيارة "الحراس" وقال أحدهم: "لقد كانت معنوياتهم رائعة!" وعلّق كل واحد بطريقته على المشهد الذي عشناه. وضحكنا قليلاً على بلحافي الذي كان يظن أن في هذا الفجر جاء يومه. وكان بومرزوق وحده مضطربًا لأن لخليفي كان رفيقه الدائم، فقد ناضلا سويًا خارج السجن واليوم يفرّق

القدر بين بومرزوق ومسؤوله. ولإخراجه من ذهوله لجأنا إلى كذبة شنيعة، فقد هددناه بكتابة تقرير حول سلوكه إلى الفدرالية.

"مازالت الإدارة دائمًا تحت وقع المفاجأة. كما لو أن شيئًا لم يقع (...)

" نحن الآن في 4 أفريل 1961.

" ليغفر لي من يقرأ هذه اليوميات لغياب التفاصيل و وجود أخطاء فيها، فانا لم أصحّحها، ولم يكن لديّ الوقت والمعرفة الضروريين في هذا المجال. إني أعتذر. موسى."

بقية اليوميات

"الإعدام التاسع والعاشر. القسوة والظمأ لارتكاب المجازر والاغتيالات تتعاقب ببرودة، بينها فترات قصيرة. الحكومة ترى أن "تصفية" الوطنيين الجزائريين بطيئة جدًا. في 5 أوت جاء دور عبد القادر مخلوف وميلود بوقندورة.

" لم نغمض عيوننا لعلمنا أن "شيئا ما" سيقع هذا الصباح. وكان ميلود وعبد القادر مثلنا على علم. يجب السهر وانتظار الجلادين بهدوء. أليس هذا هو ما يخرجنا منتصرين من المحنة الأخيرة؟

يستطيعون القدوم وفتح الباب على مصراعيه و أخذ الملابس المدنية للشهيد ويقولون له: "عجل، ارتد هذا اللباس وأقم صلاتك"، ثم يقيدونه و يأخذونه إلى المقصلة.

"جاءت الساعة المحتومة. الساعة حوالي الخامسة. إنهم يصعدون الآن. عددهم قليل هذا الصباح. صدى الأقدام على الممرّ ليس كالمعتاد. فتحت زنزانتان وانتظرنا بصبر. إن الانتظار خلف الباب صعب، نشعر كأننا ننتظر منذ ساعات طوال صوتًا ليقول لنا " تحيا الجزائر" إنهم يأخذونني. الوداع يا إخواني"، وكذلك: "الله اكبر" لكن شيئا من ذلك لم يحدث. وعرفنا فيما بعد السبب في هذا "التأخير": إن محافظ الحكومة اعترض على صلاة مخلوف الذي أداها رغم ذلك بيدين مقيدتين.

"أخيرًا ارتفع صوت مخلوف ونسي أن يوجّه إلينا عبارة الوداع وأعلن لنا عن ذهابه بصياحه: "تحيا الجزائر". رفيقه ميلود لم يقل شيئا لكنه مرّ على ثلاث

زنزانات قبل أن يختفي في آخر الممر. لقد ظل ممسكًا بغطاء فتحة الباب أكثر من عشرين ثانية مقاومًا الحراس. لقد رأيته واقفًا مترددًا قليلاً. كانت له سحنة لخليفي نفسها. لم يبتسم لكن عينيه كانتا تلمعان. لم أستطع أن أقول له شيئا، هو الذي كلمني: "ها أنت ترى يا أخي، كما قلت لك إنهم يقتادونني (...) قل للإخوة أن يسامحوني. حظ أحسن وتحلّوا بالشجاعة (...) اكتب إلى والديّ... وفصلني عنه غطاء فتحة الباب إلى الأبد.

" وهكذا ندفع الثمَن المستحق للأمة الجزائرية (...) كل واحد منا يريد أن يموت بكرامة أوفر وشجاعة أكبر من الاخوة الذين سبقونا لكي نبيّن بشكل ساطع قناعاتنا وندخل الاضطراب في صف العدو.

"الإثنا عشر الباقون لم يحترموا الأسلوب المتفق عليه ويعود الخطأ إلى أخ بدأ الدقّ على باب الزنزانة، وهذا ما تسبب في الاضطراب. فكان البعض ينشدون وآخرون يدقون على الأبواب واتبع البعض الآخر التعليمات بدقة. ودام الضجيج والنشيد ساعة ثم ساد الصمت حتى الساعة السابعة.

" وفي الأسفل تساءلنا عن سبب الخلل، وصعدنا إلى زنزاناتنا التي زرتها واحدة واحدة للتعليق على الحدث وتبليغ "جدول توقيت" هذا اليوم. وصلت إلى الزنزانة 12. وبمجرد ما عبرت المدخل استدار صخير نحو ب... و قال له: "ها هو موسى أحكِ له. وأعلن لي الأخ باحتشام دون أن يرفع رأسه أنه مسؤول عن الخلل في هذا الصباح. لقد طرقت الباب بدون وعي، أؤكد لك". وضعت حدًّا للمسألة وطلبت من الأخ أن يحافظ على هدوئه في المستقبل ورجوت الاثنين الآخرين التزام الصمت حول الحادث. الأخ المخطئ شاب صغير جعلني أستذكر تلاميذ بوفون Buffon(*) زمن الاحتلال، فقد كانوا في مثل سنه.

"مر هذا اليوم بدون حزن ظاهر. غادرنا ثلاثة إخوة بعد اثني عشر يوما من إعدام رفيقيْهم مخلوف وبوقندورة. لقد استفادوا من العفو.

"انخفض العدد. نحن عشرة الآن في ممرات الموت. بقي لنا حوالي 20 ألف فرنك في صندوقنا. توقفت الدروس. ذلك أن ذهاب البعض والبعض الآخر أخلّ بالبرنامج. أسسنا قسما "قويّا" في مستوى السنة الرابعة ابتدائي. كان الانضباط رائعا حقًا وهو جدير بالمناضلين والجنود، و طرأ حادث مرة واحدة ليس له أهمية في الحقيقة. ذلك أن عمار، الذي قد يكون مصابًا بمرض عصبي، ضرب عليًا مرتين يوم 23 جوان 1960 ومبروك في ديسمبر 1960. في المرة الثانية كنت تحت المرش وجاء حارس ينادينى، فأسرعت إلى الممر حيث وجدت عمار يطهّر جرحه بحضور رئيس الحراس وسجين آخر. هذا الأخير أطلعني باختصار عما جرى فأمرت عمار ومبروك أن يقفا في استعداد وصفعتهما، ثم طلبت منهما أن يتعانقا وهو ما فعلاه في الحال. هذه الحالة شاذة وأنا لا أريد تبريرها ولكن شرحها.

"احترام تام متبادل بيننا وبين الإدارة. إن الممر هو على نحو ما "ملكية" لنا وليس للحارس إلا فتح وغلق الزنزانات. و قد حصلنا على حق التجمع لستّة سجناء وسبعة مع المندوب في زنزانة واحدة، غير أن عمار يُخلّ بالاحترام الذي أشرت إليه.

"ليس على الإدارة أن تنشغل بمشاكلنا الداخلية. كل خلاف يسوّى سلميا بيننا وهذا لا يعني أن الإدارة لا تخرق يوميا حقوقنا" وما تعطيه اليد اليمنى تستعدّ اليد اليسرى لأخذه"، لكننا نفعل كل شيء للدفاع عن حقوقنا (...).

" الإعدام الحادي عشر. 31 جانفي 1961. كنا بعد الظهر ستة في الزنزانة عندما أعلن الحارس: "دهيل، إلى المحامي". لا تعني هذه الزيارة هنا في الممر بالنسبة للسجين إلا شيئين: إما أنه سيموت وإما أنه سيحيى، لذلك نخشى هذه الزيارات. عندما كان دهيل خارجًا كنا مضطربين من القلق. ثم عاد وسألناه: " ماذا جرى؟"

لقد استدعي محاميٌّ للمرافعة في استئناف طلب العفو. "و ماذا قال؟". تردد دهيل ثم أضاف: "إن رفيقي عاشوري استفاد من العفو" وصارت وجوهنا شاحبة لأننا عرفنا البقية. وانتشر الخبر بسرعة في الممر.

" الساعة 17. قدم إلينا العشاء ولم يمسسه أحد ودعانا دهيل وهو يمزح على

عادته إلى الأكل، فمددنا أيدينا بصعوبة إلى الطعام.

"وقت النوم. صعدنا و تمنينا لبعضنا "ليلة سعيدة"... في صمت ثقيل.

"الساعة 3 صباحًا. مازلت مستيقظًا لا أستطيع النوم. وفجأة فتح باب الممر وانبعثت الحركة فيه، فانطلقت نحو الباب وألصقت عينيّ في فتحته، وتسارعت ضربات قلبي حتى كاد يتقطع كأنه يريد أن يكفّ عن كونه المكان المغلق لآلامي. تملكني غضب شديد وامتلأت بالأحقاد. صياح يأتي من أعماق الزنزانات.

"فتحت زنزانة. ما هي؟ وفي الحين نطق الحارس بصوته القوي اسم دهيل. تمنيت أن يكون الوطني الشجاع قد أدى صلاته قبل قدوم الجلادين للإمساك به لأنني لم أسمع كلمات الصلاة. خرج صالح من زنزانته وتكلم: "اسمعوا يا إخواني أقول لكم الوداع وأطلب منكم العفو عن كل شيء كونوا شجعانا". "أموت وتحيا الجزائر" وأجاب صوت: "الله اكبر". وأنشد دهيل النشيد الوطني فأنشد معه جميع من في الممر. وعندما توقف أمام زنزانتي قال لي: "الوداع يا أخي". نظرت إليه لقد كان رائعًا. ولاح لي شيء أكيد هو أنه غير خائف. ابتسم لي وارتسمت على وجهه علامات الاقتناع والإيمان. ودفعه السجانون ومحافظ الحكومة (وهو مورال دائمًا وأبدًا). هذا التصرف الذي ينمّ عن عدم الاحترام والذي لا فائدة من ورائه هو الأشد مرارة في قلبي. لقد غادروا الممر و بدأ النشيد و إطلاق الشعارات المتفق عليها والطرق بعنف على الأبواب.

"على الساعة 7 قال لي حارس كان قد حضر القريان: "إن دهيل واجه الموت بشجاعة كبيرة". إن زوال هذا الوطنيّ آلمنا كثيرًا. وخلال اليوم كله لم نكفّ عن الحديث عنه بمحبة.

" جانفي 1961. إن حكومتنا، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ندّدت في بيان بإعدام صالح دهيل تاركة للضمير الإنساني الحكم على سلوك السلطات الفرنسية. وفي نفس الوقت أطلق جيشنا، جيش التحرير الوطني من دون شروط، عسكريين فرنسيين شابين تمّ أسرهما في المعركة.

LYON, le 9-7-60 (5 h 30)
155, rue Vendôme (3e)
Cabinet de 10 à 19 heures (sauf le samedi)
Tél. [illegible]
C.C.P. Lyon [illegible]

AFFAIRE :

Monsieur,

Ce matin à 4 h 30 votre fils est mort. Je l'ai assisté dans ses derniers moments : il a été courageux, très courageux, très digne. Il n'a pas tremblé, il était fier.

Il fait mon admiration.
Il doit être votre honneur !

Il n'a pu vous écrire. J'ai été averti qu'un ordre de consigne impératif m'interdisait de l'avertir par avance que la grâce que j'étais allé solliciter chez le Président de la République, le Général de Gaulle, m'était refusée...

Depuis deux ans et demi je visitais votre fils et l'avais assisté tant devant le Juge d'Instruction que à deux reprises devant le Tribunal Militaire. J'avais appris à le connaître, à l'apprécier. Il était franc, loyal, sain physiquement et loyal moralement. Il a choisi son destin en connaissance de cause, avec lucidité et courage. Il n'a jamais ignoré quel pouvait être son sort. Cela n'a jamais altéré son courage, son optimisme, sa foi dans l'Algérie.

Que son courage, que sa force morale vous soient une consolation dans votre immense douleur

رسالة الأستاذ لويس دينويل المحامي، موجهة إلى والد طافر بوخميس بعد تنفيذ حكم الإعدام فيه.

"لقد اعتقدنا في لحظة ما أننا منسيّين. فلا خبر من الخارج. وأخيرًا قدمت حكومتنا رسميًا لأول مرة احتجاجًا قويًا ضد هذه الإعدامات الشائنة (...)

"مرت أسابيع. أصبحت المساعدة موجودة الآن. وتواردت الأخبار أيضا. كما استأنفت الدروس. كانت الإرادة في التعلم عامة، لكن ينقصنا المعلم. ومع ذلك نظمنا ثلاثة صفوف دراسية: فكان ذوُو المستوى الأعلى يلقّنون معرفتهم لغيرهم بواسطة الكتب من أي نوع. أولئك الثلاثة -وكنت أحدهم- تدبروا الأمر قدر المستطاع و حصلوا على نتائج مرضية حتى اليوم 8 ماي 1961".

هنا تنتهي يوميات موسى لشتر.

يبدو من الواضح على الأقل منذ محادثات مولان الأولى في جوان 1960 أن كل إعدام يعتبر قتلا، لاسيما وأنه عمل شنيع لم يعد له منذ الآن أيّ معنى حتى من المنظور الرسمي الفرنسي.

هل يمكن أن نتصور محادثات مع الحكومة المؤقتة حول مصير جزائر المستقبل وفي نفس الوقت تقطع رؤوس رجال باللباس العسكري أو بدونه، تصرفوا بأوامر من هذه الحكومة نفسها؟ والحال أنه تمّ في سجن لاسانتي بباريس شنق محمد قالمة في 27 جويلية 1960 وعبد الرحمن لخليفي يوم 30 في حصن مونلوك بليون. إن الفدرالية تعتبر هذه الإعدامات استفزازا صادرًا عن أولئك الذين يعارضون فعلاً المفاوضات أو ضمانًا على الأقل يعطيه ديغول للمتطرفين. وبادرت هيئة الدفاع برفع عريضة تفضح قطع الرؤوس هذا، فجمعت في وقت قصير حوالي مئة توقيع.

بالنسبة إلى لخليفي حدث خطأ إجرائي فريد في تاريخ القضاء بلا شك، سمح لمحاميه أن يطلعوا على تاريخ إعدامه قبل ثلاثة أيام، بينما لا يبلّغ التاريخ في العادة إلا عشية الإعدام. فوجهت في الحال رسالة إلى خروتشوف الذي اتصل بالحكومة الفرنسية وإلى صاحب الجلالة محمد الخامس الذي تدخل في الحال وإلى رئيس الصليب الأحمر الدولي. واهتمّ بالقضية شخصيات هم: الراهب بونيي وغراس أميرة موناكو. ولم يؤثر كل ذلك وظل ديغول معاندًا. وقطع رأس لخليفي كواحد من

أكبر الأشرار. قرار قطع الرأس هذا صدر عن ديغول نفسه الذي صرح لراديو لندن في 25 أكتوبر 1941: "إنه أمر عاديّ بصفة مطلقة وأمر مبرّر بصفة مطلقة أن يُقتل الألمان من طرف الفرنسيين. إن أولئك الذين يسقطون من بينهم في هذا الوقت ببندقية الوطنيين ومسدسهم وسكينهم سبقوا الآخرين بقليل إلى الموت لا أكثر" (4).

زيادة على ذلك فإن مثل هذه الاغتيالات المجانية سترتكب باسم القانون في كل مكان تقريباً. ففي الأصنام أعدم محكوم عليه في صباح اليوم الذي سافر فيه بومنجل إلى مفاوضات مولان. وفي تلمسان شنق جديدي بينما لم تفصل المحكمة بعدُ في جميع القضايا التي توبع من أجلها.

وقد سبق أن عبّرت هيئة الدفاع في 28 ماي 1960 عن قلقها من اشتداد القمع والعدد المتزايد من أحكام الإعدام التي تنطق بها المحاكم العسكرية. وطلبت من الحكومة المؤقتة وضع "قانون المحارب الجزائري"(5) ونشره، فسيفضح هذه الإعدامات أكثر.

من بداية الحرب إلى جوان 1960 سقط 300 رأس في ساحات سجون فرنسا والجزائر. وصار من الواضح منذئذ بالنسبة للوطنيين الجزائريين أن "جهاز العدالة" يعني في الأغلب آلة تسوق إلى الموت. وبمجرد دخول الجهاز في العمل تُقام الآلة.

إن النظام القضائي المكلف بالقمع ليس سوى أداة إضافية في يد أحد طرفي النزاع. إن القضاة العسكريين الفرنسيين لم يعودوا في وضعية من يستطيع أن يقاضي. فهم يبدون ببساطة معيّنين من طرف السلطة العليا لإرسال العدوّ الذي وقع بين أيديهم إلى المقصلة(6) . إن مثل هذا الموقف مدان بمقتضى قوانين الحرب، زيادة عن كونه غير معقول: "إن قمع الجزائريين حتى وإن استعار من الجهاز القضائي ديكوره وأشكاله وحتى قضاته، لا علاقة له بممارسة العدالة. ذلك أن المحاكمة بتهمة خرق القانون الفرنسي ضد جزائري مسلم مقتنع بانتمائه إلى (ج.ت.و) وأفعاله، أملاها هذا الانتماء، إنما هو مسعى بلا معنى. إن المسلم الذي اختار استقلال الجزائر والكفاح في صفوف (ج.ت.و) إنما وضع نفسه متعمّداً خارج

القانون الفرنسي. وإذا اتخذت تجاهه قرارات كانت من قبيل الأمن والقمع وليست أبدا من العدالة"(7).

إن مسؤول هيئة الدفاع الذي يواجه يوميا ما يتلقاه المحكوم عليهم بالإعدام من فظاعات، باعتباره وسيلة اتصالهم المباشرة مع الفدرالية، لم يستطع كتم غضبه ويتأسف لهذا العجز الذي يدفعنا إليه الموقف السلبي تجاه هذه المجزرة. وهو الموقف الذي تقفه القيادة في تونس.

"ونستخلص من التجربة أن لدينا أمام هذه المحاكم العسكرية قضايا حكم فيها مسبقا و أن عدد المحكوم عليهم بالإعدام مقرر ليس طبقًا للمحاكمة و لكن بمقتضى السياسة. إن ديغول ينفّذ الإعدام في مواطنينا كل مرة يخشى فيها رد فعل المتطرفين"(8). وهكذا ففي نفس اللحظة التي استقلّ فيها الطائرة يوم 9 ديسمبر 1960 متوجها إلى الجزائر لشرح معنى "الجزائر جزائرية"، أرسل إلى المقصلة اثنين من إخواننا(9).

ولهذا ينبغي ألا نقتصر على الدفاع عن مناضلينا المهددين بقطع رؤوسهم، فقد اتضح أن هذا الدفاع غير مجد ، بل يتعين الردّ وإفهام الحكومة الفرنسية أنها في كل مرة تعدم واحدا منا ستثير فورًا من جانبنا ردّ فعل لا رجعة فيه"(10) .

ولعل أبرز صورة تعبّر عن هذه السرعة التي ينطق بها القضاة العسكريون الفرنسيون بأحكام الإعدام هي "حالات الأخوة المحكوم عليهم" التي أثبتتها الفدرالية بشكل منتظم وهي كما يلي:

إذا أحصينا 36 حكما بالإعدام في فرنسا و120 في الجزائر في نهاية 1960، فإن هذا الرقم لا يشمل الأحكام المنطوق بها بين أول نوفمبر 1954 و30 جانفي 1959 . حقا، إن رئيس الدولة خفض، بمناسبة اجتماع أول مجلس لوزراء الجمهورية الخامسة، جميع الأحكام بالإعدام إلى أشغال شاقة مدى الحياة ومس هذا الإجراء 181 محكوما عليهم نهائيًا أو في انتظار العفو أو التنفيذ(11). فالمحاكم الفرنسية إذن نطقت بـ 150 إلى 160 حكما بالإعدام بين 14 جانفي 1959 ونهاية ديسمبر 1961. وظلت هذه الوتيرة ثابتة إلى غاية الشهور الأخيرة من الحرب. وفي

ديسمبر 1961 حوكم شبان جزائريون في معسكر فريلوز بتهمة الهجوم على الحركى، وهي عملية كان القصد منها وضع حدّ للحجز والتعذيب و سوء المعاملة من كل نوع التي يرتكبها أولئك الأعوان العاملين بمصالح القمع الفرنسية. كانوا أربعة جزائريين في سنّ العشرين وهم: أرزقي و بن سايلة و شبلي وقاواوة، حكم عليهم جميعا بالإعدام. لقد أطلقوا خلال مهمتهم النار على الشرطة لتغطية انسحابهم، ولم يقتل ولا شرطي واحد. من الذي أطلق النار؟ من فعل ماذا؟ لم يستغرق التحقيق الوقت الكافي لتحديد مسؤولية كل واحد في هذه الليلة التي كان فيها الرصاص- كما قال أحد رجال الشرطة- "يطلق من كل جانب كما في الغرب الأمريكي". إن محافظ الحكومة الذي يرفض فتح تحقيق إضافي لكي يحصل على الرؤوس، تذرع بمبدأ المسؤولية الجماعية(12) و هو مبدأ رفض حتى في محاكمة القتلة النازيين في أورادور.

في أكتوبر 1961 انتقل عدد المحكوم عليهم في فرنسا من 36 إلى 42 رغم العفو أو التنفيذ. و هم 3 في ديجون و 5 في دوي و 1 في ليل (لوس) و 17 في ليون (مونلوك) و 7 في مرسيليا (بوميت) و 4 في باريس (لاسانتي) و 4 في رين و 2 في ماتز. (13)

وأما في الجزائر فإن عددهم تضاعف في 6 أشهر. وقد كشف التقرير الذي وضعته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نوفمبر 1961 عن 254 محكومًا عليهم بالإعدام موزعين كما يلي:

الجزائر............سجن مدني.................................... 44

البليدة ....حبس.................................... 10

عنابة ....حبس.................................... 03

قسنطينة ....سجن مركزي إصلاحي.......................... 56

وهران ....سجن مدني.............................. 60

وهران ....سجن عسكري............................. 63

الأصنام ....حبس..................................... 05

تيزي وزو ....حبس.................................. 17

إن الرقم 123 في مدينة وهران وحدها لا يشمل إلا الذين مازالوا ينتظرون تنفيذ الحكم. وأما الجلاد فقد أدى طقوسه 30 مرة بين جوان 1957 و ديسمبر 1960[14].

ماذا تستطيع أن تفعل (ج.ت.و) لوقف المجزرة غير التنديد أمام الشعب الفرنسي الذي باسمه يسقط ساطور المقصلة، وأمام الرأي العام العالمي الذي تأمل أن يتحرك. و قد استنكرت الفدرالية في بيان لها: "مواصلة فرنسا ذبح الوطنيين الجزائريين". و أضافت: "في يوم 6 أفريل وحده أعدم سبعة وطنيين جزائريين في الجزائر و شنق اثنان في فرنسا. و قد نظر العالم باستنكار إلى الحكومة الفرنسية و هي تتعمد خرق معاهدة جنيف الدولية المتعلقة بأسرى الحرب التي وقعت عليها فرنسا (...) إن هذه الإعدامات جريمة [15] وعمل انتقامي ضد الشعب الجزائري (...) و تحدّي للإنسانية (...) إن (ج.ت.و) تتوجه رسميًا إلى الشعب الفرنسي لتلفت انتباهه إلى خطورة الأفعال الصادرة عن حكومته (...) و توجه نداء إلى جميع الفرنسيين و الفرنسيات الذين لديهم إحساس بالشرف و الكرامة الإنسانية أن يجبروا حكومتهم على وضع حدّ فورًا لتنفيذ أحكام الإعدام في الجزائريين المحكوم عليهم من طرف محاكم لا يعترفون لها بحق محاكمتهم و الالتزام أخيرًا بالمعاهدات الدولية في هذا المجال.

ظل ديغول عديم التأثر، مع أن كل شيء في نهاية المطاف يتوقف عليه. هو الحائز الأخير على حق الحياة و الموت بواسطة العفو الذي يقبله أو يرفضه. و ظل يتعاطى حسابًا مكيافيلّيا بخصوص إعدام "المتمردين"، مراعاةً لردود الفعل غير المتوقّعة من المتطرفين. حساب مرعب للرؤوس تواصل ببرودة إلى عشية وقف إطلاق النار.

مهما كانت المقصلة نهمة، فإنها لم تؤثر في شيء على معنويات أولئك الرجال الشباب الذين أرسلوا إليها[16]. إنهم يواصلون دروسهم بانتظام و يطالبون بالأخبار السياسية وينظمون أنفسهم قدر استطاعتهم. إن حياتهم اليومية مهما كانت هشّة

تجري وهم يدركون جيدا إمكانية توقفها في الفجر القادم. لكن كان على الذين سينجون من المقصلة أن يتفانوا فيما بعد في خدمة البلد المحرر.

وإلى غاية وقف إطلاق النار، ظل المحكوم عليهم يؤكدون أن معنوياتهم الحديدية "تبقى دائمًا هي نفسها"[17] ويطالبون خصوصًا "بالجريدة الرسمية للثورة الجزائرية (المجاهد)، وكتب الصرف لمواصلة دروسهم"[18]، مع أنه لا واحد من الذين يكتبون تلك السطور يجهل أن الآلة البغيضة قد تلتهمه في صباح قادم.

الهوامش

(1) - إلى محادثات مولان الأولى.

(2) - استحق بوخميس طافر عن جدارة هذا الوصف. فعند مثوله أمام المحكمة العسكرية في نفس الوقت الذي مثُل فيه لخليفي المحكوم عليه بالإعدام في قضية سابقة، تبنّى طافر الاغتيال الذي اتهم به لخليفي، ظنّا منه تجنيب لخليفي حكما ثانيا بالإعدام وبالتالي تنفيذا مؤكدا. فأدين طافر وأعدم إذن من أجل فعل لم يرتكبه.

(*) - ثانوية عريقة في باريس عبر تلاميذها عن مناهضتهم للاحتلال. وانضم منهم 5 إلى المقاومة فسجنوا وأعدموا سنة 1943. (المترجم)

(4) - جان غلاتييه، *Mon journal pendant l'occupation*، لوكتار أنشيني، 14 سبتمبر 1960.

(5) - راجع الفصل العاشر، "هيئة الدفاع".

(6) - ذكرت لوموند (28-29 أوت 1960) عندما أخبرت بإعدام محمد طروش وعلي صديقي أن ثمانية جزائريين شنقوا بين 6 جويلية و27 أوت 1960 وهم: مقراني في ديجون، طافر ولخليفي وبوقندورة ومخلوف في ليون، قالمة وطروش وصديقي في باريس.

(7) - روبير بادنتير، الاكسبريس، 16 نوفمبر 1961.

(8) - صرح صابين لينيار في محاكمة قضية "الحواجز" Barricades : "كان ديغول يهدي أربعة رؤوس تلبية للمطالب السياسية للمتطرفين". انظر كذلك "الأزمنة الحديثة" أكتوبر، نوفمبر 1960.

(9) - في الحقيقة أعدم ثلاثة في نفس اليوم: حمو بوستة و عبد القادر بلحاج في سجن لاسانتي بباريس، و سليمان بن مختار في سجن بربروس بالجزائر.

(10) - ملخص من محضر اجتماع هيئة الدفاع في 30-31 ديسمبر 1960 و 1 جانفي 1961.

(11) - وفي هذه المناسبة صدر العفو عن ياسف سعدي قائد المنطقة المستقلة للعاصمة ومحمد حطاب (لحبيب رضا) مسؤول شبكة القنابل. و شمل إجراء العفو أيضًا 7000 معتقل أفرج عنهم. و نقل آيت أحمد و بن بلة و بيطاط وبوضياف و خيضر من سجن لاسانتي إلى حصن ليبدو بجزيرة إيكس. ولإيجاد التوزان الذي تحرص عليه الحكومة الفرنسية و تمسكت به طويلا بين (ج-ت-و) و (ح-و-ج) أذنت لمصالي أن يتنقل بحرية في فرنسا.

(12) - لومانيتي، 4 ديسمبر 1961.

(13) - أرقام نشرتها تيموانياج كريتيان في 10 نوفمبر 1961.

(14) - أعدم إيخلف بن عياد في 28 جوان 1957، سي حسان في 1 اوت 1957، عبد القادر بوزيان في 1 أوت 1957، عبد الله بوزيد في 7 ديسمبر 1957، بوبكر بوحسيطون في 5 جانفي 1958، علي شريف شريط في 28 جانفي 1958، محمد فرحات في 19 فيفري 1958، شعبان سليماني في 05 جانفي 1958، عبد القادر طواحية في 28 جانفي

1958، معمر بن شيخ في 2 أكتوبر 1958، عبد القادر مقدم في 11 مارس 1958، جيلالي نقادي في 08 ماي 1958، محمد مولاي في أفريل 1958، محمد بغدادي في أفريل 1958، عبد القادر (عديم اللقب) في جوان 1958، محمد بغداد في 02 جويلية 1959، قدور بوزيد في 11 جويلية 1959، عواد سماري في 4 أوت 1959، عواد سلاي في 02 جويلية 1959، مكي بن طيب في 4 أوت 1959، محمد لهواب في 28 سبتمبر 1959، سعيد بن دحمان في 25 سبتمبر 1959، جيلالي مكيلي في 9 جانفي 1960، غالي رقيبة في 25 جوان 1960، جيلالي قساري في 2 جويلية 1960، شايب سكال في 30 جويلية 1960، لعرج بن داود في 30 جويلية 1960، جلول حمداوي في 30 جويلية 1960، قدور صفاء في 30 جويلية 1960، محمد بلباشي في 1 ديسمبر 1960.

(15) - الحقيقة أنه بمجرد شروع مبعوثي (ج.ت.و) رسميا في المفاوضات مع السلطات الفرنسية، اعتبر كل إعدام قتلا متعمداً لمحارب اعتُرف لرؤسائه بصفة التمثيل لجيش نظامي.

(16) - كانت لجنة السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في سجن مونلوك على سبيل المثال تتكون في بداية 1961 من: مصطفى بودينة المولود في 18 أفريل 1939، موسى لشتر المولود في 13 مارس 1936. متوسط الأعمار يتراوح في سن 22 سنة.

(17) - تقرير 25 ديسمبر 1961.

(18)- تقرير لجنة السجناء في مونلوك 8 فيفري 1962.

الفصل الثاني عشر

الإمداد

كانت مهمة إنشاء النواة الأولى لج.ت.و في ليون مضنية كثيرًا. ذلك أن عميلاً للشرطة تسرب إلى صفوف المنظمة وتسبب في القضاء على كثير من الخلايا الجديدة عن طريق المعلومات التي يسربها إلى الشرطة. لابدّ من التحرك بسرعة. وقدم من باريس "فوج مواجهة"(*) بمهمة محدّدة: إسكات العميل الثرثار إلى الأبد. تمّت العملية في الكتمان، إلا أن عيسى النوّي، المسؤول المحلي لج.ت و، كشف سرها لشعوره بالإهانة، إذ اعتبر أن باريس داست على اختصاصاته. وحاولنا أن نشرح له أنه ولأسباب أمنية ينبغي احترام "الفصل" وتخصيص بعض المهام لمجموعة مركزية تتوفر على الوسائل الضرورية. لكن المسؤول الليوني كان يرى مع هيئة أركانه أن مسؤولية "الإمداد" تعود إليه. إنها وجهة نظر مقبولة. وقد منح له الضوء الأخضر للحصول على الأسلحة الضرورية لمنطقته.

اتّجه النوّي و فريقه بطبيعة الحال إلى أوساط العصابات وتجار التهريب في ليون. تمّ الاتصال و قدمت الطلبات مع دفع العربون. وأُبرم الاتفاق على أن تسلم "البضاعة" القادمة من بلجيكا على متن سيارة لنقل الخضروات. و فعلاً عبرت السيارة الحدود بالقرب من فالنسيان و وصلت إلى سان فون بضواحي ليون، ثم ولجت بلا عائق في المرآب المعيّن. فأسرع فريق النوّي فورًا إلى إفراغ قفاف الخسّ وأكياس الخضر التي أخفيت الأسلحة تحتها. أفرغوا السيارة عن آخرها، فكان ما أفرغوه يكفي لتموين جميع تجار الخضر في تلك الجهة، لكن لا أثر لأصغر مسدس. ولم يكن لرئيس القسمة و رجاله الوقت الكافي لصبّ اللعنة على مموّنيهم غير الأمناء لأن الشرطة كانت قد طوقت الأمكنة. وأوقف عيسى النوّي وكافة فريقه وظلوا في السجن حتى نهاية الحرب(1).

إن مشكل السلاح ظل يطرح بحدّة في باريس التي كانت توفر ظروفًا مواتية بشكل خاص للتجنيد وتوسّع منظمة (ج.ت.و). كان ذلك ممكنا شريطة ضمان الدفاع عن الإطارات والردّ على هجومات الخصوم. وهنا أيضًا كان لابدّ من التزويد بالسلاح حيثما كان ممكنًا.

وتم استعمال "الهامشيين" الذين تم التفكير فيهم بطبيعة الحال. وعليه، فقد كلف فوج من المناضلين تحت مسؤولية عبد الكريم سويسي، مع أخذ كل الاحتياطيات الضرورية، لإجراء اتصال مع الأوساط التي من شأنها أن تموّن المنظمة. إن الناس الذين يتعاطون هذه التجارة ليسوا بلا شك في براءة الأطفال. وقد حدث لمناضلي الجبهة في أول عهدهم أن دفعوا نقدًا وعدًّا ثمن حقائب سلاح لم تكن تحتوي عند استلامها سوى على... الطوب. لكن بقدر ما كانت (ج.ت.و) تتسلح وتنشئ "أفواج المواجهة" بقدر ما أحسّ تجار التهريب وأعضاء العصابات وغيرهم من الهامشيين أن العمال المهاجرين لم يبقوا "مغفلين" كما كان ظنهم بهم في وقت مضى. فعلى إثر "التأديب" الصارم الذي أعطي بانتظام للمموّنين قليلي الأمانة، سادت المعاملات المنتظمة. لكن هذا الممون لم يكن إلاّ مؤقتًا، حرصا من الجبهة على تجنيب المناضلين أي اتصال بوسط غير موثوق فيه ويفتقر عامة إلى المُثلُ السياسية. لذا استعبد المهمّشون نهائيًا من هذه الدائرة منذ بداية 1957.

لقد لقبوه "شيطان" ليس بالمعنى الذي يدلّ عليه لفظ "إبليس" لكن بمعنى يدلّ على براعته في التدبّر و الإعجاب بقدراته على أن يستنبط شيئًا ما من أتفه الأشياء. "جنّ" يفجر الماء الزلال من الصخر الصلد. ألم يكتشف عندما حُوّل للتدريس في جنوب المغرب منجمًا للرصاص، و كوّن ثروة متواضعة حقًّا، لكنها سمحت له أن يغيّر حياته كمدرس يلقّن التلاميذ الصغار في تافيلالت ألف. باء: أب. التحق مهدي معبد إذن بـ (ج.ت.و) . بمجرد ما أنشأت المنظمة خلاياها الأولى في المغرب و وضع نفسه كليًا تحت تصرفها بعد أن صار حرًا من كل ارتباط إداري. وقد قدّر بوداود صفاته كمنقّب فعال و كتوم، ذلك أن الرجلين شاركا في وقت ما في نفس مصلحة الإمداد. و في جوان 1957 بمجرد وصوله إلى باريس لقيادة

لفدرالية أدرك عمر بوداود أن من الصعب عليه إنجاز المهمة التي حددها عبان بدون وسائل عمل مناسبة، و في الحال فكر في "شيطان".

في نهاية 1957 تمّ شحن أول كمية من السلاح على متن سيارتين هيّأتا خصيصًا لذلك، وغادرتا المغرب قادمتين من أسبانيا وصولا إلى فرنسا. كانت الأولى مملوءة بالرشاشات والمسدسات والثانية بالقنابل المؤقتة التي بدأ قسم الإمداد في صنعها بطرق تقليدية. كلف سائق واحد لقيادة السيارتين بالتناوب وهي امرأة محترمة زوجة محام في الدار البيضاء. ووصلت بلا عناء إلى باريس. وقد وصل إلى غايته حوالي 50 مسدسًا و 10 مسدسات رشاشة و حوالي 2500 خرطوشة مخفيّة طبقًا لتقنية التمويه، وهو ما يكفي لإعطاء حدّ أدنى من الثقة للمناضلين الذين دخلوا في فرنسا في كفاح مسلح لم يكن إلاّ في بدايته.

في 15 ماي 1958 خرج من المحطة المركزية لمدينة دوسلدروف رجل ممشوق القوام بسحنة متوسطية وعينين زرقاوين صافيتين، متوجها بخطوات واثقة نحو بسماركستراس، ودخل إلى فندق يبعد عنه بعدة مئات من الأمتار. وصل عمار حداد- وهذا هو اسمه- و يدعى "زرق العين" إلى ألمانيا مبعوثًا من قبل العقيد أوعمران المكلف بالتسليح ضمن ل.ت.ت. وكان قد سبقه إلى صالون الفندق عمر بوداود الذي كان بانتظاره. بعد تبادل توضيحات بينهما، فصل هذا الأخير. وفي صباح اليوم التالي، استقبل عمار حداد السيدة بيسنر، وقد أعدّ هذه المقابلة أوعمران من القاهرة. تناول النقاش نوعية الأسلحة و مصادرها و سعرها، وانتهيا إلى الاتفاق على كمية 3000 مسدس عيار 9 مم مزدوج الذخيرة. و في الحال سلك الاثنان الطريق إلى المصنع رفقة السيد سبرنجر الذي استخدم سائقًا. وفي قرية صغيرة قريبة من الخط الفاصل بين الألمانيتين، استقبلت المجموعة من طرف مدير المصنع الذي يبدو أن السيدة بيسنر تعرفه جيداً. و في القبو المهيأ خصيصًا لهذا الغرض أجرى حداد تجربة بإطلاق عدة رصاصات. دفع ثمن البضاعة نقدًا بالدولار، وفي الحال غلفت وشحنت في اتجاه كولونيا. وعند عودته إلى هذه المدينة، اتجه حداد فورًا إلى فندق دوم أوتيل أين كان عمر بوداود في انتظاره، واستلم "البضاعة" بعد عدة أيام بواسطة شبكة كوّنت خصيصًا لهذا الغرض.

ثلاثة آلاف مسدس وستة آلاف خزان مزوّد بالذخيرة زائد الذخيرة اللازمة، وهو ما يكفي لتجهيز "أفواج المواجهة" مؤقتًا وكذلك المنظمة الخاصة بفرنسا. لكن هل يجب إيصال هذا العتاد إليهم؟

إن تفتيش سفينة ليديس في عرض البحر الأبيض المتوسط من طرف البحرية الفرنسية عندما كانت تنقل نحو المغرب حمولة هامة من السلاح، موجهة إلى جيش التحرير الوطني، وضع بوصوف في حالة اضطراب شديد ولام الدكتور "إدريس"[2] المسؤول عن العملية على تصرفه بخفة، وأقاله من وظيفته. وكلف في الحال خليفته مهدي معبد بالعثور على مورّدين جدّيين في أوروبا. وتتمثل مهمته كذلك في أن يضع نفسه تحت تصرف فدرالية فرنسا، وهو ما سبق أن طلبه بوداود منذ مدة من (ل.ت.ت). وكان يجب على "شيطان" إذن أن يلتحق في بداية 1959 بألمانيا الفدرالية أين يكون على اتصال بجهازين للجبهة: وزارة التسليح للحكومة المؤقتة المشكلة في سبتمبر الماضي وفدرالية (ج ت و) بفرنسا.[3]

واستقر "كشاف مصادر السلاح" أولا في بون في بناية صغيرة كائنة في اندنيشيرالي وجد له فيها غرفة صديق جزائري عند السيدة المؤجرة له نفسها؛ وهي أرملة ضابط ألماني لكنها فرنسية وهذا ما سهل المحادثة. لكن "شيطان" لم يأتِ إلى ضفاف الراين دون تبصّر، معتمدًا على حسن الطالع لإرشاده إلى تاجر السلاح النزيه أو على ذكائه لتجنب الوقوع في شبكة مهربين خطرين. فقبل مغادرته المغرب كان قد ربط علاقة مع مواطن ألماني من قدماء البحرية خلال الحرب العالمية الثانية مقيم في طنجة هو يورغ بوشيرت.

في 1945 قرر بوشيرت أن يغادر همبورغ بعد الإصلاح النقدي الذي سبب له خسارة كبيرة. و حصل على باخرة صغيرة سافر بها إلى طنجة التي كان يأمل أن يستفيد فيها من كفاءاته البحرية. لكن ضباط الشرطة الفرنسيين في طنجة- وكانت مدينة دولية وقتئذ- طردوه بسبب تهم غير ثابتة وألزموه هو وعائلته على العيش في باخرته الصغيرة ثلاث سنوات. واختار بوشيرت جنسية زوجته الإنكليزية فاستقر

في المدينة وأسس شركة "أسترامارا" التي تتعاطى رسميًا صيد أسماك أعالي البحار. وتحصل على شهادة قبطان أعالي البحار، واشترى عدّة بواخر تبحر تحت علم كوستاريكا. وازدهرت الأعمال.

منذ بداية نضال المغاربة من أجل الاستقلال أصبح واحدًا من مورديهم الرئيسيين بالسلاح. فهل هو ميل إلى الربح أم الرغبة في جعل الحكومة الفرنسية تدفع ثمن الشقاء الذي تكبّده بسبب أعوانها؟ وقامت حينئذ المصالح السرية الفرنسية بنشر أخبار حول "كابتن موريس" وهو الاسم المعروف به وقتئذ، تقول إنه يتعاطى الجوسسة لفائدة السوفييت. لكن المغاربة لن يصدقوهم أبدا. وعندئذ انتقلوا إلى عمليات أكثر ردعًا، فانفجرت اثنتان من بواخره هما الساحرة الحمراء وسيروكو في ميناء طنجة عام 1957. إن الرجل البارد أصيل بلاد البلطيق الذي هو بوشيرت لم يتأثر فوق اللزوم لكن بدا أشدّ ارتباطًا بالقضية المغربية. وكان يعلم أن الكفاح الجزائري يتواصل منذ ما يقرب الثلاث سنوات و أن (ج ت و) متأصلة بشكل واسع في المغرب. فكانت رغبة التعارف موجودة إذن عند الطرفين. وهكذا تم اللقاء بين "كابتن موريس" و"شيطان".

وبناء على طلب منه، التحق به بوشيرت في الحال في ألمانيا ونظما سويًا شبكتين للتموين. وكان ضابط قديم ومتقاعد في البحرية، هو الدكتور شيلد البالغ من العمر 70 سنة، يصنع مظلات الإنزال في مصنع صغير ببرلين. وبهذه الصفة كان على علاقة بعدد معيّن من الأشخاص الذين يهتمّ بهم "شيطان" إلى أقصى حدّ في إطار مهمته. رودي أرندت هو أيضا صديق لبوشيرت، وشكل الصانع العجوز و رودي أول شبكة. وأنشئ فوج آخر من طرف بوشيرت وبعض من أصدقائه، لكن الفوجين ظلاّ مستقلين تمامًا أحدهما عن الآخر واحترم الفصل بينهما بدقّة. فهل ينبغي أن نوضح بأن شيطان نزل في ألمانيا بجواز سفر قانوني تمامًا باسم الدكتور سرغيني بجنسية مغربية وأن عنصري الاتصال رودي أرندت بالنسبة للشبكة الأولى وجورج بوشيرت بالنسبة للثانية لم يعرفا له هوية أخرى؟

إن شراء "البضاعة" كان يجري في ألمانيا فقط، لكن منشأ السلاح كان متنوعًا. وهكذا فإن الشبكة الألمانية تشتري المسدس "أسترا" 9 مم من إسبانيا لكن التسليم يتم في ألمانيا الفدرالية. والأمر كذلك بالنسبة لبيريتا 9 مم المشتراة في إيطاليا. لقد تمّ بالتأكيد الحصول على مخزون من بنادق "موزير" الألمانية والمسدس الرشاش في عين المكان مباشرة، لكن هذا ليس هو الأهم. وهكذا اتضحت فعالية الشبكتين بعد عدّة أشهر و سمح تنويع مصادر التموين بتكوين مخزون معتبر في مدة وجيزة. لذا طرحت على "الدكتور سرغيني" مشكلتان هما: تخزين السلاح ونقله نحو أماكن استعماله. فكان ينبغي أولا العثور على مقرات آمنة في مأمن من الأنظار المتطفلة. وبفضل أسماء مستعارة من ألمان أصدقاء للقضية، تمّ تأجير فيلات إحداها في حيّ بأطراف بون والثانية في الريف جهة إيسكيرشن في اتجاه آشان (إيكس لاشابيل) وثالثة وسط الغابة بين ويسبادن وفرانكفورت. لكن لا واحد من هذه المقرات مبنيّ لتلبية حاجيات التخزين. وقدمت فرق مختصة من المغرب مكثت فيها شهرين وهو الوقت المطلوب لتهيئة جدران مزدوجة ومخابئ سرّية ومستودعات (وهذا هو الأهم) مجهزة بكل الأدوات الضرورية وخنادق الإصلاح. بعد انتهاء العمل عاد الفريق الأول في الحال دون أن يعلم بالضبط أين اشتغل: ذلك أن "شيطان" احتاط للأمر بحيث جعل أولئك الرجال يأتون في الليل سالكين دروبًا ملتوية.

نفس الإجراءات بالنسبة للفريق الموالي الذي اشتغل على تهيئة السيارات. وكان يتألف من لحام أو اثنين وكهربائي سيارات واثنين أو ثلاثة مساعدين، عددهم الأقصى ستة أشخاص. تأتي السيارات فارغة ثم تحوّل بطريقة تجعلها قادرة على نقل السلاح دون أن تسمح أية عمليّة تفتيش بإظهار أي شيء. وهكذا ففي سيارات "بيجو" هيئت المخابئ عمومًا في أرضية السيارة على مستوى التموين بالهواء. وبالنسبة لسيارات "فرساي" كان بالأحرى خزان الوقود والقاعدة المعدنية بعد تحويلها، يتسعان للعتاد المنقول.

وقد روعي الحرص على الأمن تجاه عمال الميكانيك والطلاء، والفصل المحكم بين السائقين. فالسائق الأول جاء من باريس وترك سيارته في مدينة ومكان

معيّنين. ويوصل سائق ثانٍ السيارة إلى إحدى الفيلات الثلاث، حيث تحوّل و تهيأ وتشحن. ويعيد هذا السائق الثاني نفسه، السيارة إلى المكان الذي أخذها منه ويختفي في الحال. ويمسك السائق الأول مقود السيارة حتى يصل إلى باريس أين ينتظره في نهاية المسار عنصر مكلف بإفراغ الحمولة في مرآب- مخزن تابع للمنظمة الخاصة. وعلى هذا النحو فلا واحد من أعضاء السلسلة يكون قادرًا على إعادة تشكيلها بكل حلقاتها.

من الواضح أنه إذا أردنا توفير أكبر الحظوظ في هذا الجانب لكي تستطيع أي سيارة تغادر دوسلدروف أن تصل بحمولتها إلى باريس بلا عوائق، فلا يجب أن تعهد بقيادتها إلى شخص تكون ملامحه الشمال- إفريقية ساطعة. لهذا كلف عمر بوداود "دانيال" (جاك فينيّ) بعملية "إيرونديل" التي تضمن النقل من كل نوع من ألمانيا إلى فرنسا والعكس.

إن رجالاً عديدين من اليسار أصدقاء -مع ذلك- للقضية الجزائرية أدانوا بشدة "حاملي الحقائب" وأعضاء شبكات الدعم لـ(ج ت و) الذين مثلوا أمام المحاكم العسكرية الفرنسية بتهمة الخيانة[4]. ويشرح جاك فينيّ الأمر فيقول: "كنت في الحقيقة معارضًا بصفة جذرية لتنامي الإرهاب في فرنسا لأنني اعتقدت دائمًا أنه ليس أحسن طريقة للحفاظ على الصداقة بين الشعبين الجزائري والفرنسي. كنت أعتقد أنه توجد طرق أخرى لخوض المعركة. لكن انطلاقًا من لحظة اقتناعنا بالعمل مع الجزائريين وبعد تفكير عميق في الأمر يؤمن المرء بأنه لا مجال للعب دور أطفال أبرياء. ولمّا مرّرنا عند الذهاب والإياب الشبان الذين تشكّل منهم كومندوس موربيان والعملية ضد سوستيل...إلخ، كنت مقتنعًا بأن الأمر يتعلق بإجراءات دفاع ذاتي. مع تطور الحرب صار كل معسكر من المعسكرين (الذي يضطهد والذي يعاني من الاضطهاد) مصمما على موقفه. وفي نظري كان يوجد عنف قديم العهد يرمي إلى إبقاء شعب تحت نير الاستعمار، وعنف مضاد وحديث يرمي إلى ترقيته. واخترت أن أساعد الأخير، مؤمنا بأنني أتصرف تصرفًا متوافقًا مع ضميري ومع الفكرة التي ارتسمت لديّ عن العلاقات المقبلة بين بلدي والدولة

الفتية التي ستنضم إلى موكب الأمم بنا وبدوننا. لذلك لما طلب مني عمر طلبا واضحًا جدا وصريحًا بأن أنشئ شبكة "إيرونديل" قبلت طلبه. وفي الواقع لم تستخدم هذه الأسلحة في إرهاب أعمى ولا في عملية موجهة بلا تمييز ضد الشعب الفرنسي"[5] .

اشتغلت شبكة "إيرونديل" لمدة أكثر من سنتين وأدت مهمة السائقات فيها، في أغلب الأحيان، كاتيا وإيران وماريا .[6]

أصبح عيسى عبد الصمد، وهو خراط -برّاد- ميكانيكي ومهندس العمليات التي حضرت في مستودعات بألمانيا، هو الاختصاصي في جميع أعمال التقليد وتزييف السيارات. ولم يكن عمله يشكو من عيب، سيما أن الحظ كان مواتيا، ولم تعترض الشرطة، سواء الألمانية أو البلجيكية أو الفرنسية، أية سيارة منها. غير أنه إذا لم توقف الجمارك والجندرمة والشرطة سيارة للشبكة فإن المصالح السرية الفرنسية ستخوض ضد (ج ت و) في أوروبا كفاحًا دمويًا خفيًا ودون انقطاع.

كان جون مسمر بكتفيه العريضين مثل كتفي مصارع، وبآداب، رجل من المجتمع الراقي يقطع المسافات بين مختلف المدن في ألمانيا بحثًا عن قادة (ج ت و) وحلفائهم. و كان الرجل يتوفر أيضًا على جوازي سفر بهويتين مختلفين: الأول باسم جون روسو والثاني باسم جون فاليك. وفي الحقيقة لم يكن واحدا من الثلاثة.

إنه العقيد مارسال ميرسييه من المصلحة الفرنسية المضادة للجوسسة، مكلف سابقًا بمحاربة التخريب الشيوعي في أوروبا وتحوّل إلى محاربة القومية العربية عامة والحركات الاستقلالية المغاربية خاصة. ويقول عنه الذين يعرفونه أنه يكون قد شارك في المقاومة الفرنسية أين خطا خطواته الأولى في الاستعلامات. وبقي في هذه المصالح عند نهاية الحرب وعين في سفارة ببرن سنة 1952 لممارسة وظائفه تحت غطاء "ملحق تجاري".

وكان لعمله في الميدان التجاري من الحجم والجودة ما جعله يحصل على رعاية وكيل الدولة الفدرالي روني دوبوا أعلى موظف في مصالح الأمن السويسري. وفي

سنة 1957 انتحر الوكيل دوبوا بعد فضيحة. وقد اعترف مفتش شرطة سويسوي، هو ماكس أولريش، أنه قام بتسجيل مكالمات السفارة المصرية مع القاهرة خلال حرب السويس بأمر من الوكيل الفدرالي، وسلم الأشرطة المغناطيسية إلى العقيد مارسييه "المقيم"، عميل المصالح السرية الفرنسية(7). بعد دفن دوبوا، طرد العميل الفرنسي، فحوّل حينئذ إلى ألمانيا أين وجدت مواهبه مجالاً للبروز.

إن المصالح السرّية الفرنسية التي سميت بسرعة "اليد الحمراء" تسهيلاً للاستعمال، ضاعفت في الحال من نشاطها. ففي 5 نوفمبر 1958 نصبت عملية استهدفت بها آيت حسين، المحامي بقسنطينة ومندوب (ج ت و) في بون، أمام باب سفارة تونس. فأصيب ونجا من إصابته الخطيرة بأعجوبة، وتوفي وفاة طبيعية في السنة الموالية.

وقد وقع جورغ بوشيرت من جديد تحت الرقابة المشددة للمصالح الفرنسية. فبعد الإغراء والضغط تبع التهديد. وقاوم الرجل واتخذ الاحتياطات الضرورية. ومع ذلك، ففي 2 مارس 1959 مساءً، أصيب بالزكام ولم يشأ قيادة سيارته إلى الحظيرة المغلقة التابعة لمرآب بالمدينة القديمة بفرانكفورت. إهمال قاتل. فعلى الساعة 9 و12 دقيقة من صباح اليوم التالي انفجرت سيارته من نوع مرسيدس بمجرد ما شغل محركها. ومات في الحال.

وقد صبت الصحافة الألمانية اهتمامها بالقضية وندّدت في تحقيقاتها المثيرة بـ"نضال العنيف الذي تتواجه فيه الشرطة السرّية الفرنسية مع أعوان (ج ت و)، متسائلة عما إذا كانت حرب الجزائر لم تنتقل إلى هنا تحت شكل خاص. لكن نائبًا شابًا هو هنز وولف، موظف من الحزب الاجتماعي الديمقراطي في دولة هسن وله علاقات جيدة مع المسيحي الديمقراطي هنريك فون برناتو، وزير الشؤون الخارجية، استطاع أن يندّد، معتمدا على مسانديه، بمساوئ اليد الحمراء المزعومة التي تعدّ ستارًا يخفي العمل السري الذي تقوم به المصالح الفرنسية فوق تراب الجمهورية الفدرالية. ومن بين العمليات، ذكر بتلك التي جرت في 28 سبتمبر 1956 ضد أوتو شلوتر في همبورغ، وفي

3 جوان 1957 دائمًا ضد أوتو شلوتر والتي توفيت خلالها والدة هذا الأخير، وفي 1 نوفمبر 1958 في ميناء بريمن ضد الباخرة أطلس وفي 5 نوفمبر 1958 ضد آيت حسين في بون، وأخيرًا في 3 مارس 1959 التي أنهت حياة بوشيرت.

إن كل هذه الحملة التي أخرجت قوة تدخل الفرنسيين في ألمانيا إلى وضح النهار، تركت الانطباع في أن زوال بوشيرت يعدّ ضربة جدّية لقدرات (ج ت و) في الحصول على السلاح، إلى حدّ أن الصحافة الأوروبية تحدثت عن أهمية الضحية الذي حدّدت مهمته "بعد مجلس حرب عقده كريم بلقاسم، الرجل القوي في الحكومة المتمردة (...) وتكمن في إعادة تنظيم شامل للتموين بالسلاح القادم إلى الجيش الجزائري من أوروبا الوسطى"[8].

تأسف "شيطان" كثيرًا بعد تأكده من موت رجل صار على مرّ الأيام صديقًا ولم يقبض خلال المرحلة الأوروبية من نشاطه أدنى تعويض من (ج ت و) [9] . إن بوشيرت الذي عاد إلى ألمانيا في ديسمبر 1958 توفي في 08 مارس الموالي. وكانت مساهمته في الشبكة إذن قصيرة ولم تتضرر مصالح "الدكتور سرغيني" من فقدانه فوق اللزوم. واستجابة لمتطلبات الأمن بطبيعة الحال، تم التخلّي عن جميع المقرات والمخازن التي استعملها المرحوم أو عرفها، وقطعت كذلك في الحال الروابط مع الأشخاص الذين شملتهم علاقاته.

بمجرد ما تتحدث الصحافة عن "الدكتور سرغيني" يحاول عشرات الأشخاص، زاعمين أنهم أصدقاء بوشيرت، الاقتراب منه بواسطة حفيظ كيرامان المدعوّ "مالك" وهو مسؤول شبه رسمي لـ(ج ت و) في بون. وبعد فرز وتحقيق سري اتضح أن اثنين فقط كانا عضوين في الشبكة المهملة. وأتيحت الفرصة الرائعة للمصالح السرية الفرنسية لأن تحاول اختراق الشبكات العالية السرّية في مصلحة الإمداد للجبهة. وأبدى أحد المترشحين لتلك المحاولة إلحاحًا خاصًا، مؤكدًا أن ضابطا ساميًا ألمانيًا مستعد لاستقبال "الدكتور سرغيني" في ثكنة وأنّه يضع تحت تصرفه هيلكوبتر لضمان أمنه. وعومل المبعوث بمماطلة دامت وقتًا لإخطاره بعد ذلك أن

"الدكتور سرغيني" ينتظره في المغرب. بلّغ بكلمة السرّ والعنوان وأعدّ كل شيء. أما معبد فلم يغادر ألمانيا، وجعله يستقبل في الدار البيضاء من طرف صديقه منصور المسؤول ضمن وزارة التسليح والاتصالات العامة(10). واقتصرت مهمة المبعوث على مجرد الذهاب. ذلك أنه وضع في معسكر ظل فيه إلى نهاية الحرب.

لم ينقض شهر أفريل حتى تم تأجير فيلات جديدة، منها واحدة في بادأونيف المدينة الصغيرة، بين بون و فرانكفورت التي أقيم فيها مرآب جديد عالي التخصص. وكانت آلات الطرق والخرط والثقب تحدث ضجيجًا متزايدًا دائمًا، الأمر الذي فتّق فضول الجيران. لذلك وُضعت الورشة في مخبأ على عمق عشرة أمتار تحت التراب والإسمنت، مجهز بنظام مضاد للضجيج بحيث يسمح بالعمل الليلي دون أن يسمع الجيران.

في كولونيا دبّر أصدقاء جورغ جانغلاس "لشيطان" مرآبا لاستخدامه لعبور الأسلحة المشتراة بالجملة. وفي الطابق الأعلى كان يسكن رجل أعمى. وكان الحظ سيئا بالنسبة له و"لشيطان". فإذا كان العاجز لا يرى فإنه كان يسمع جيداً، خصوصاً في الليل. فكان لابدّ من الرحيل بسرعة.

مع مرور الزمن لم يعد من الضروري جلب العمال من المغرب. فقد كان يوجد داخل "النظام" عدد كبير من مناضلي الفدرالية ذوي الاختصاص العالي في الخراطة والتبريد وكهرباء السيارات... فجندوا بطبيعة الحال من بين المهاجرين في فرنسا. لكن الإقامة في مقرات مصلحة الإمداد ليست للراحة. إن المناضل الذي لم نخبره بالمكان الذي يذهب إليه - لأسباب أمنية- كان يعتقد أنه التحق بصف المقاومة في الجبال بينما كان متواجداً، دون أن يعلم، في مكان مغلق خلال عدة أشهر، في عمق الغابة الألمانية.

وكان "شيطان" وعيسى رئيس الورشة لمّا يلاحظان بين فترة وأخرى أن نظام التموين المطبق قد دام وفات أجله، يدرسان إعداد نظام جديد؛ فينتقل فريق العمال كله من ألمانيا إلى المغرب ويذهب إلى أحد معسكرات جيش التحرير الوطني في مكان ما على الحدود الغربية. ثم يجنّد فوج ثان يشرع في إقامة النظام الجديد.

إن السيارات التي تحوّل بهذه الطريقة لا تنقل فقط العتاد العادي. فبعد تمرد الجنرالات الأربع كان لابد من توقع عملية واسعة النطاق. فتمّ الحصول من مؤسسة فرنكفورت على 400 أسطوانة من نمط خاص، تحوّلت على أيدي عيسى إلى قنابل رهيبة تحتوي كل واحدة على شحنة من 3 كلغ من المتفجرات ومزودة بنظام توقيت. ودخلت إلى فرنسا حوالي 100 من هذه القنابل في عربة كارافان ذات أرضية مرتفعة، تسمح بنقل الحصة في رحلة واحدة.

وأمام الخطر المتزايد الذي تمثله منظمة الجيش السري (OAS) اضطرت الفدرالية أيضًا إلى أن تنظم، على عجل، عملية "إيروندل2" . ذلك أن الخشية كانت جدّية من هجوم مفاجئ على سجون فرنسا المليئة بالمساجين الجزائريين. فوجب إذن أن يوضع تحت تصرفهم أسلحة لضمان الدفاع عن أنفسهم في حالة العدوان. فأعدّت "كارافان" ثانية تجرها سيارة كريسلر قديمة، بقيادة زوج بلجيكي شاب اكتشف بالمناسبة حبهما لحياة المخيمات. وقطعت "الكارافان" دورة ضرورية حول ألمانيا، حيث جلبت في باطنها ما يكفي لتجهيز جميع سجون فرنسا. وصلت "الكارافان" إلى ضاحية باريس لإفراغ حمولتها في ملكية لممثل سنمائي كبير تحت الرقابة اليقظة "لجانيت"(11) .

ولحسن الحظ أن التطور السياسي للفدرالية لم يجبرها على استعمال الأسلحة التي أدخلت على هذا النحو إلى التراب الفرنسي.

وكانت الحدود الفرنسية البلجيكية تعرف صرامة شديدة في تفتيش الأمتعة. فلا مجال لتهاون الجمارك والشرطة. لقد كانوا يريدون فحص حقيبة السيد الذي غفا على سماع الضجيج المنبعث على وتيرة واحدة من وقع عجلات القطار على السكة، قطار دورتموند- باريس عبر كولونيا. فأخرج في الحال بطاقة مشطوبة بألوان العلم الفرنسي. تحية احترام من رجل الجمارك. السيد هو سيناتور في الجمهورية الفرنسية. لقد انتخب حديثًا لتشكيل القوة الثالثة التي تتعلق بها الحكومة. والسيد هو كذلك سيناتور "مسلم". لكن لم يكن الوقت كافيًا للشرطي ليلاحظ هذه الصفة

الثانية أو لأن يعمل جردًا للحقيبة التي تحتوي على... أربعين مسدسا ومثلها من خزانات الذخيرة وحوالي ألف رصاصة. و في الواقع إذا كان سائقو هذه السيارات الخاصة، و هم في الغالب من النساء - كسائقي شبكة جونسون - يعملون في إطار الدعم الإيديولوجي للثورة الجزائرية، فإن آخرين استخلفوهم لأسباب أخرى على وجه الاحتمال.

لا الجنرال ديغول الذي وضع تصور القوة الثالثة ولا دوبري الذي نظمها، فكرا لحظة واحدة في أن هذه القوة التي كان عليها أن تقضي على (ج ت و) ستتحول في السر إلى رافد مدعم للجبهة في مجهودها الحربي، والتي أكدت صفتها كمحاور وحيد في المفاوضات القادمة. إن بعض "المنتخبين" في ذلك الوقت وبعدما برهنوا على ولائهم للسلطة الفرنسية بتقدمهم إلى الانتخابات (بالرغم من أوامر الامتناع التي أعطتها الجبهة) سيكفّرون عن ذلك في الحال بوضع أنفسهم تحت تصرفها. إن بعض السيناتورات "المسلمين"، من بينهم حكيكي من وهران و بن شيكو من قسنطينة و خيرات من مستغانم، الذين كانوا مهيكلين في شبكة خاصة بهم مرتبطة بالمنظمة الخاصة في باريس، سيأخذون إذن عدّة مرات قطار ترانس- أوروب- إكسبرس بين باريس و كولونيا ثم يرجعون بالحقيبة مليئة. أما النائب "المسلم" لعنابة "المنتخب" في نفس الظروف، فقد جاء يقود سيارته بنفسه، وسمحت شارة الجمعية الوطنية الفرنسية بنقل حمولات هامة على مرتين.

إن وسيلة إدخال السلاح قد اكتسبت تجربة تامة وذلك بصرف النظر عن عمل أولئك الرجال، وهو عمل جاء متأخرًا بلا شك ولا يخلو من حسابات؛ زيادة عن كونهم انتخبوا بمساعدة الجيش الفرنسي. وإذا لم يكن قد حصل أي توقيف، فإن الشرطة كان في مقدورها اكتشاف نظام التمويه بمناسبة وقوع حادث خطير. لكن سرعة المنظمة في اتخاذ القرار جنّب وقوع الأسوأ. فقد جاء رجل شاب، أصيل ميزاب، مبعوثًا من طرف الولاية 2 للقطاع القسنطيني على متن سيارة بانهارد إلى ألمانيا. حوّلت السيارة وشحنت كالعادة، وأخذت طريق العودة مرورًا بشرق فرنسا. لكن حادثًا خطيرًا أدى إلى وفاة السائق. وشرعت الجندرمة الفرنسية حالاً في إجراء التحقيق

المعتاد في عين المكان. وفحصت بصفة إجمالية السيارة التي لا تظهر شيئا من حمولتها المشبوهة، ثم أوقفتها بعناية على حافة الطريق بسبب حلول الظلام، على أن تأتي في اليوم التالي لرفع الحطام. لكن السيارة اختفت! ذلك أن المنظمة المحلية بعد أن علمت بالحادث، استرجعت السيارة في نفس المساء وأزالتها نهائيًا لتفادي اكتشاف أسلوب تهيئة المخابئ، فيذهب نظام النقل أدراج الرياح.

وهكذا من 1958 إلى نهاية حرب الجزائر أدخل إلى فرنسا عدّة مئات من الرشاشات وآلاف المسدسات ومئات القنابل وكميات من البلاستيك دون أن تكتشف سيارة واحدة أو توقف. ولم تتكشف أبدًا تقنيات التهيئة الداخلية للسيارات. وإذا أحصينا سيارة واحدة في المعدّل تعبر أسبوعيًا الحدود الفرنسية، وقد تعبر ثلاث إلى أربع سيارات في الفترات القصوى دون وقوع حادث خلال أربع سنوات، فإن هذه النتيجة تدل على نجاح تام تحققه منظمة فعالة. وكان أيضًا للبركة دور كبير.

لقد صارت الأسلاك الشائكة في خط موريس شيئا فشيئا عسيرة الاجتياز: فطلبت الحكومة المؤقتة من فدرالية (ج ت و) بفرنسا أن تدرس وسائل تموين الولايات بطريقة مباشرة. وبمجرد ربط الاتصالات، تهاطلت الطلبات. لكن مخزون ألمانيا الذي كونته شبكة رودي-أرندت- دكتور شيلد لم يعد يكفي. فكان لابدّ من إيجاد مصادر أخرى للتموين من غير ألمانيا الفدرالية. فالتفت رودي إذن نحو الشرق، وتم ترتيب لقاء في صوفيا "للدكتور سرغيني" الذي كان في الموعد. وبعد أسبوع من التحقيق، قبل البلغاريون إجراء تجربة.

وخلال هذا الاتصال الأول لم يكن معبد، المدعو "سرغيني"، يحمل توصية من الحكومة المؤقتة. وشكل الباعة، من باب الاحتياط، فوجًا محايدًا من غير الرسميين وسيارتي مرسيدس محوّلتين لهذا الغرض، أوصلتا العتاد إلى ألمانيا خلال بعض الوقت.

وجمع الثنائي رودي - "شيطان" تبرعات من البلدان الأخرى الاشتراكية. وفي جمهورية ألمانيا الديمقراطية، رأى الثنائي في كل مكان معلقات تعلن "فلنساعد

إخواننا الجزائريين". لكن الأمنية الغالية على قلب الثنائي لم تتجسد. بعد أن خاب أملهما اتجه الرجلان إلى بولونيا على أمل أن يكونا أسعد حالاً في بحثهما. فأوقف معبد حالاً في الفندق من طرف رجال الشرطة ورجوه أن يغادر البلاد فورًا. (12)

ومع ذلك فإن العلاقات مع بلغاريا شهدت تطورًا وكان السلاح يصل إلى مدينة الجزائر على خط صوفيا- بون- باريس- مرسيليا. إن معبد الذي وجد في البلغاريين شركاء جدّيين لم يخف على رئيسه المباشر بوصوف أهمية تأكيد هذه العلاقات. ومنذئذ فإن وزير التسليح، بواسطة " الدكتور سرغيني"، هو الذي يقدم الطلب: 240 طن من "تي-آن-تي" تسلم في طرابلس بليبيا، وجرت العملية حسب القواعد المعهودة. وانحلّ الفوج المحايد، وأصبح ممثل وزارة التسليح والاتصالات العامة، منذ الآن، يتصل مباشرة بالمسؤولين، من بينهم نايداكوف مدير ديوان الدولة الذي صار فيما بعد نائب وزير التجارة، والعقيد كالتشيف. وارتفعت بذلك عقود البيع إلى مستوى أعلى. ففي صفقة واحدة حصل معبد على 5000 بندقية و350 مدفع رشاش MG34 وكذلك 5 ملايين رصاصة، وهو سلاح موجّه إلى الحدود الغربية للجزائر ويكون إنزاله في ميناء مغربي.

كيف يمكن بلوغ ذلك؟ إن مصلحة التوثيق الخارجي المضاد للجوسسة SDECE تنشر رجالها في كافة الموانئ التي قد يجري فيها إنزال واردات موجهة إلى (ج ت و). فعلى طول الشواطئ الإفريقية للبحر الأبيض المتوسط والأطلسي تفرض البحرية الوطنية الفرنسية قانونها. وقد أوقفت العديد من البواخر وحجزت حمولتها. وسيعثر "شيطان" على وسيلة للالتفاف حولها. فاشترى في ألمانيا الفدرالية 5 خزانات ضخمة تسع الواحدة 20.000 ل وأرسلها إلى النمسا حيث تم تغيير وثائقها التجارية ثم أرسلت من جديد إلى بلغاريا. وهناك جهزت بكيفية جعلت منها أوعية ضخمة موجهة لمعالجة الفوسفاط. وتمّ الحرص على إلصاق مجموعة من الأنابيب بطريقة ظاهرة، هي عبارة عن أدوات قياس ضغط السوائل وكثافتها، تعدّ ضرورية لبعض العمليات الكيماوية، يوجد داخل الخزانات السلاح الذي عزل بعناية وثبّت وفصل بفواصل خشبية لوقايته من الاصطدام ببعضه أو بجدران الخزان، وذلك بعد استلامه من فريق نايداكوف-

كالتشيف. وغادرت الخزانات بلغاريا محمولة على تسع عربات مقطورة وعبرت بولونيا وأنزلت في غدانسك (دانتزيغ سابقا) بوثائق شحن مطابقة للقواعد: هي أجهزة لشركة الفوسفاط المغربية. وفي الدار البيضاء- استلمت القافلة-الترسانة بلا حادث من طرف مراسل "شيطان".

إن المصالح البسيكولوجية للجيش الفرنسي بالجزائر في محاولتها إبراز دور البحرية، ومعها الصحف التي تعلق بإسهاب على بياناتها، جعلت الناس تعتقد أن الحصار المضروب لا يمكن اجتيازه. وفي الواقع أوقفت البحرية بعض البواخر. أما عن السلاح الذي وصل إلى وجهته فإن الصحافة لم تتبس بكلمة. والسبب بيّن. حقا لقد فتشت أتوس في 23 سبتمبر 1956 في عرض الشاطئ الإفريقي وكان فيها 200 طن من السلاح، وسلوفينيجا في مارس 1959 و ليديس في الشهر الموالي، ثم مونتي كاسينو وبها 180 طن وكذلك البواخر الصغيرة مثل غرانيتا التي اعترضت وبها 40 طنا أو تيغريتو بعدها بيومين وبها 300 مسدس رشاش. ومنذئذ بذلت المصالح الفرنسية المضادة للجوسسة جهوداً ملحوظة لخنق المقاومة الجزائرية. واستفاد نشاطها الذي تضخّمه صحافة واسعة الانتشار، من إشهار فعال، لكنه لم يخدع إلا القراء غير المطلعين. لأنه حتى وإن كانت المصالح المضادة للجوسسة تعرف مهمة سفينة بلغاريا، فإنها لم تستطع أن تتدخل في الوقت المناسب لتمنع وصول الحمولة التي هي أهم من مجموع الحمولات المحتجزة.

لقد عولجت القضية من طرف "شيطان" مباشرة لحساب وزير التسليح[13]. فبعد دفع مبلغ 2 مليون دولار أمريكي نقداً، شحنت في سفينة بلغاريا آلاف البنادق ومدافع 80 مم مع قذائف مطابقة وكمية من البازوكا وقذائف مضادة للدبابات ومدافع 20 مم مضادة للطيران وملايين الرصاصات. وبالجملة حمولة من 5000 طن.[14] ولما زار فيما بعد رئيس بلغاريا الحكومة المؤقتة في تونس، تفاوض الطرفان على دفع الثمن على أقساط، وقد دفع كاملا قبل الاستقلال. [15] وهكذا فإن كميات كبيرة جداً من السلاح من كل نوع ولكل استعمال وصلت إلى جيش التحرير الوطني على الأقل إلى الحدود الغربية والشرقية. وإن لم يدخل إلى التراب الوطني إلا قسم ضئيل من

السلاح المخزون خلف خط موريس، إلا أن صعوبة هذا الخط تبدو هي السبب الرئيسي. وتستطيع هيئة الأركان العامة أن تشرحه بشكل مستفيض.

لكن محاولات تموين الولايات بطرق أخرى غير الحدود لم تكن مستبعدة. فإذا كانت توجد عراقيل كثيرة في استكشاف أسواق السلاح وصعوبات في العثور على ممونين نزهاء وفي شراء العتاد الذي لابد من إيصاله، لماذا لا نصنعه بأنفسنا؟ وفعلاً ركب مصنع في المغرب في سرية تامة، قادر على إنتاج مسدسات رشاشة ومدافع 80 مم وقنابل من كل نوع. وتم تكوين اليد العاملة الضرورية من طرف عمال مختصين مهاجرين في فرنسا مهيكلين ضمن (ج ت و) ومن طرف الشبكات الدولية لدعم (ج ت و). وشرع المصنع في العمل سنة 1961.[16] ويبقى مع ذلك المشكل الصعب يتمثل في اجتياز خط موريس. لذلك وجب تنظيم دخول السلاح مباشرة عبر الطريق الرسمي إلى موانئ الجزائر.

كان هير إيسمان، المواطن في جمهورية ألمانيا الفدرالية وبائع السيارات في بون، يسير بعربته الجديدة في طريق بريتاني، تتبعه ثلاثة حافلات أخرى لا يوجد فيها أحد ما عدا السائق. وهي تقوم كما يبدو برحلة خاصة. وفعلاً اتجهت القافلة نحو "برست" لتحمل على متن باخرة متوجهة إلى الجزائر. هذه السيارات الأربع موجهة إلى السيد خيرات، سيناتور بناحية وهران، صاحب حق الامتياز لاستغلال خط نقل المسافرين بين غليزان ومستغانم. ولما كان حائزا على صفة منتخب (القوة الثالثة) وصفة ناقل (معتمد من طرف السلطة الفرنسية) فمن الواضح أنه يملك كل المواصفات للاستفادة من التصريح اللازم لشراء واستيراد سيارات ضرورية لممارسة وظيفته المحترمة.

في ضاحية فرانكفورت، يتوفر الجيش الأمريكي على فائض ضخم من السلاح. وكلف إيسمان الذي اتصل به "الدكتور سرغيني" بواسطة عضو في الشبكة الألمانية بشراء أربع عربات انتهى استعمالها من تلك المخازن. وأوصلت العربات إلى مكان آمن وحوّلت كلية. فزاد علوّ الأرضية بأربعين سم وقطّعت المقاعد لتترك حيّزا

ملائمًا تحت السقف. كما أصلحت المحركات من جديد. وبعدما ملئ الفراغ الذي هيّئ تحت الأرضية بالسلاح والذخيرة، أعيد طلاء العربات وإعادة السمك الداخليّ إلى حجمه. ونزلت العربات الأربعة قبل وقف النار ببعض الوقت في ميناء مستغانم، حاملة 400 رشاش و2000 مسدس 9 مم ومليوني رصاصة و300 قنبلة، وهي بالتحديد من فائض المخزون الموجّه إلى فدرالية فرنسا، لكن هذه الأخيرة لم ترَ فائدة من إدخاله إلى فرنسا. وكانت العربات مزودة بجميع الوثائق الضرورية. وبعد فحص أجرته الجمارك الفرنسية، استلم المرسل إليه بضاعته بكل هدوء.

وإذا لم ينشط جميع "المنتخبين" في النقل بالجملة، فإن بعضهم حملوا على الأقل حصتهم من الحقائب في اتجاه ولاياتهم الأصلية وفي اتجاه مدينة الجزائر.

سلسلة تموين أخرى تبدأ من أوروبا كانت تشتغل منذ 1960 وتكوّن فرعا خاصًا في قسم الإمداد، مسؤولها هو محمد يوسفي. وكانت تضم حميد تمزالي المقيم في سويسرا والدكتور بودربة المدعو "تينا"، الذي يضمن الاتصال بين هذا البلد وألمانيا.

لكن طلب العتاد متزايد والإحساس بنقصه أقوى والحاجة ماسة إلى مستودعات واسعة وآمنة على الخصوص. وأثار معبد الموضوع مع عمر بوداود الذي طلب من مالك (حفيظ كيرامان) أن يخصص للفدرالية واحدة من الغرفتين اللتين يتوفر عليهما في سفارة تونس، وتستعملان رسميًا لإيداع أدبيات الجبهة (جرائد، مجلات، مناشير) ولاحتياجات عتاد الطباعة. وهكذا سوف يخفي قبو السفارة التونسية خلال شهور، ترسانة صغيرة حقيقية. ولابدّ من الإقرار أن التضامن المغربي ظهر بصفة كاملة. وقد كان المركز الثقافي المغربي في بون قد وضع هو أيضًا تحت تصرف الجبهة التي كان لها مع الأسف أولويات أخرى غير الثقافة. وبفضل وجود المستودعات المركزية، احتوت فيلا باد أونيف على كمية من السلاح والذخيرة التي كانت ضرورية بالضبط للشحن في الأشهر القادمة.

توجد حقائق يجب على الدبلوماسيين تجاهلها لكي يمكنهم مواصلة حمل القفازات البيضاء في الأيدي النظيفة. فصاحب السعادة منذر بن عمار، ممثل

الجمهورية التونسية، قام بجولة في الأقبية وعاد مضطربا: "لقد وضعتم تحت أقدامنا ما يكفي لإحراق باد غودسبيرغ كلها. وصدقني يا مالك العزيز إنّ مهمتي هنا هي شيء آخر يختلف عن ذلك تمامًا. أرجو منك أن تتخلص من أدواتك هذه في أقرب الآجال". وقد لزم الأمر شهرين تقريبًا لترك الأمكنة في حالة مطابقة لوضعها الأول. (17)

لقد دامت شبكات "الدكتور سرغيني" طويلاً بفضل الفصل المحكم الذي خضعت له والتنسيق في القمة. وهذا بالتحديد ما سمح بشراء السلاح في أحسن شروط الأمن وبأفضل الأسعار. ولم يحدّد الباعة لمشتريات الفدرالية أسعارا تفوق 158 دوتش مارك للمسدس و70 دولارا أمريكيا للمسدس الرشاش. لذلك، فإن الأطروحات المعتمدة عند بعض الكتاب الذين استقوا من مصادر الجوسسة المضادة الفرنسية ومفادها أن (ج ت و) تكون قد أضاعت الملايين في صفقات وهمية، تبدو غير جدّية(18). وعلى أية حال، وفيما يخص فدرالية فرنسا، فلا يبدو أنها كرست لهذا الجانب من الكفاح مبالغ معتبرة. فبالنسبة لسنوات 1958-1959-1960 ولغاية 30 جوان 1961، رصدت 678316 دوتش مارك و180000 فرنك سويسري و 50000 فرنك بلجيكي،(19). وأكثر دقة من ذلك، يضاف إلى هذا مصاريف النقل الذي تقوم به "السلاسل" المتخصصة وهي مصاريف تحسب في فصل آخر ومبلغها: 272370 دوتش مارك و 143700 فرنك سويسري و 000 22 فرنك بلجيكي و280581 فرنك فرنسي. لكن هذه المبالغ ضمنت نقلاً آخر غير نقل السلاح. ذلك أن "السلاسل" التابعة للجبهة استخدمت على الخصوص لنقل الرجال. إن الإنفاق في مجال الإمداد اتخذ منحنى متصاعدًا بالتأكيد ابتداء من صيف 1961 عندما صبّت الفدرالية جهودها بالكامل لتموين ولايات الجزائر.

ومع تنامي الإنفاق ازدادت الأخطار. فقد وصل مبعوثون باحثون عن السلاح إلى بون للاتصال "بالاخوة". وكان معبد ينظر بعين الريبة إلى أولئك الأعوان الذين جاءوا من جميع الولايات في مهمة دون تنسيق محدد ومسبق مع وزارة التسليح. وكان الكثير منهم قد عادوا بأيدي فارغة. وكان "شيطان" يقسم لهم بأغلظ الإيمان على

أنه لا يفهم شيئا مما يطلبونه وأنه لم يشارك أبدًا لا من قريب ولا من بعيد في هذا النوع من النشاط. لقد حصل الاختراق. ولحسن الحظ كانت المفاوضات متواصلة ووقف إطلاق النار قريبًا.

الهوامش

(*) - عن طبيعة هذا التشكيل المسلح ومهمته، راجع الفصل 3 ص 53 (المترجم).

(1) - راجع التوضيحات بعد الطبعة الأولى ص 512.

(2) - الدكتور غرنيش من مغنية.

(3)- ومع ذلك فقد تحرك بطريقة منفصلة تماما (طبقا لمبدأ الفصل) لا يقدم حسابًا لأي واحد من الجهازين إلاّ في القضايا التي تخصه.

(4) - انظر الملاحظة أعلاه حول هذا الموضوع والمتعلقة بكتاب هارفي هامون وباتريك روتمان، مرجع سابق.

(5) - حديث مع جاك فينيّ في 5 نوفمبر 1983.

(6) - وكذلك في أحيان أخرى: غلوريا دي هيرير، رسامة من جنسية أمريكية، دومينيك داريوا، مصورة ومقاومة سابقة وسيسيل ماريون ممثلة. والأخيرتان فرنسيتان.

(7) - SDECE مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة.

(8) - دير شبيغل، 2 مارس 1960.

(9) - ومع ذلك، يستشف من التقرير المالي الذي وجهه معبد إلى الاتحاد أن رودي أرندت الذي جنّد "بصفة "دائم" في المنظمة قبض إعانات شهرية بمبلغ 1000 دوتش مارك زيادة عن المصاريف المعروضة. وقبض أيضًا تعويضات خاصة عند الضرورة لكنها معقولة دائمًا.

(10) - وعلى رأسها بوصوف.

(11) - ميشيل فريك: عضو نشيطة جدًا في شبكة دعم (ج ت و). التحقت بأمريكا اللاتينية بعد 1962 أين توفيت مقاومة في الجبل.

(12) - حديث مع مهدي معبد في 2 جانفي 1984.

(13) - اضطرت فدرالية فرنسا إلى أن تهتم بها لأنها شاركت بصفة استثنائية في تمويل العملية وتمويل المقطورات. لهذا تم التطرق إلى هذين الجانبين في إطار الكتاب الحالي.

(14) - أعطى مهدي معبد هذا الرقم اعتمادا على الذاكرة. وحسب المصالح الفرنسية المضادة للجوسسة فقد كانت سفينة بلغاريا تحمل 1100 طن.

(15) - لهذا فإن أطروحات بعض الكتاب مثل إيروين برغو (*commandos de choc*، منشورات غراسي) التي تفيد بأن المصالح الفرنسية للجوسسة المضادة كانت على علم ولم تستطع تفتيش سفينة بلغاريا لوجود غواصة سوفياتية تحرسها، هو أمر مستبعد. الأمر المقبول أن البلغاريين كانوا يتعاطفون مع المقاومة الجزائرية، وفي نفس الوقت جعلوا المسألة تجارية.

(16) - بطلب من وزير التسليح والاتصالات العامة، تمت تسوية عتاد التجهيزات من مالية فدرالية فرنسا. حول الموضوع، راجع "حاملو الحقائب"، مرجع سابق، ص.، 49.

(17) - راجع التوضيحات بعد الطبعة الثانية ص.، 512.

(18) - إن إيروان برغو الذي يقدم نفسه كضابط محترم في فيلق بيجار، كتب دون تدقيق، أن مخزون سلاح استخدم ضمن أكسيسوار أحد الأفلام الحربية يتكون من 110 مدافع من الحرب الثانية، اشتراه تاجر سلاح بمبلغ 15000 دولار أعيد بيعه لـ(ج ت و) بمبلغ 16 مليون فرنك فرنسي، أي 100 ضعف ثمن الشراء! هذه الأرقام المتنافرة تنزع كل مصداقية عن التأكيدات التي جاء بها الكاتب.

(19) - مستخلص من تقرير المسؤول المالي في لجنة الفدرالية.

الفصل الثالث عشر

مسالك جيدة وأوراق مزورة (*)

كان صاحب هذه السيارة سيمكا أريان، جالسا إلى مقودها يسوقها بثقة وأمان على الطريق الوطني. وإلى جانبه جلست زوجته التي يبدو عليها الاهتمام بالخرائط المنشورة على ركبتيها أكثر من اهتمامها بالمناظر الطبيعية. فكانت تتابع على خرائط ميشلان تلك، خطّ السير الذي يقودها من باريس إلى سويسرا. وظهر حاجز قريب لـ"سي.آر.آس"(**) في وسط الطريق جعل شعر خصلات رأسه ينتصب. التوقف، فالمراقبة. كل شيء مطابق للقواعد. بعد التحية المعتادة أُذن للعربة بالانطلاق. وهو ما فعله السائق دون أن يتعجل. في المنعطف الأول زاد في السرعة وأخذت السيدة قيادة العمليات. ويتعين عند الوصول إلى مفترق الطرق القادم الخروج من الطريق الوطني والرجوع إلى الوراء باتباع طرق ثانوية سبق للسيدة أن درستها، ثم الالتفاف حول الحاجز للعودة إلى الطريق الوطني نفسه لكن في اتجاه باريس. ذلك أن سيارة أريان هذه هي "سيارة كشافة" تابعة لسلسلة(***) أو لشعبة تنقل إلى الخارج أحد مسؤولي (ج ت و).

وفي الحقيقة بقدر ما كانت الجبهة تنتشر في فرنسا ويتزايد قمع الشرطة بقدر ما صار من المستحيل عمليًا على إطار في (ج ت و) أن ينتقل دون تغطية خاصة داخل البلد. أما اجتياز الحدود فلا يخطر على بال أحد أن يستقل الطائرة أو القطار ويقدم جواز سفره المزوّر إلى المراقبة بالغة التشدّد التي تقوم بها شرطة الحدود والمطارات. فيجب إذن وضع نظام للنقل واجتياز النقاط الحرجة، من شأنه أن يوفر ضمانات أمنية.

في أكتوبر 1957 كان مرور المسؤولين من مستوى معيّن يجري عبر الحدود الإسبانية في اتجاه مدريد أين سبق أن نصبت (ج ت و) محطة استشعار، لكن العمل في ذلك الوقت كان ينجز بطرق قديمة. ثم إن مناضلاً يحظى بالثقة، هو مولود لوحي، قد حصل بتمويل من الفدرالية على إجازة سيارة أجرة. ومع تظاهره بالعمل

ظل تحت التصرف بمجرد ما يتعين على إطار أن يتنقل. فهو الذي كان إذن يجوب شوارع العاصمة حاملاً في الأغلب إطارا ما في الفدرالية كزبون. وهو الذي كان أيضًا يضمن بالمناسبة قطع المسافة إلى بلاد الباسك، وهنا يرافق المسؤول بعض الوقت زوج من الأصدقاء الفرنسيين المعتادين على المسالك الجبلية، ثم يتركانه يواصل الطريق أين ينتظره على الجهة الأخرى من الحدود عناصر من مكتب مدريد يقودونه إلى العاصمة الإسبانية. وهذا نظام غير مضمون بلا شك، ذلك أن الجمارك قد تظهر فجأة وحينئذ فإن المرافقين يتظاهران بمظهر العاشقين اللذين ضلاّ الطريق وينجحان في الخروج من الورطة. فإذا كان عند المهربين شيء من البراعة، كيف لا يوجد مثله عند المرافقين ؟ وهكذا فإن الحظ ابتسم لهم في اتباع طريقة الهواة هذه، لكن لا يجب الاعتماد عليه فوق الحد المعقول.

ولهذا عمد "دانيال"(3) بعد وقوع طارئ كاد يودي بعمر، إلى إعادة تنظيم القضية بطريقة جدّية. فأجّر دارا بالقرب من سان جان دي ليز وواحدة أخرى بالقرب من سانت إيتيان دي بايغوري. في الفيلّلا الثانية أقامت السيدة بول بولو وأولادها الذين يفترض أنهم في فترة اصطياف سيعيشون في الهواء الطلق. وتعرّف على المسالك الممكنة من الأدلاّء القدامى في الشعبة ثم قطع كل علاقة معهم وكذلك مع المناوبين المحليين. وهؤلاء إنما هم مناضلون ونقابيون ومسيحيون فهموا جيّدًا أن دورهم انتهى ولم يستاءوا. ثم إن رأيه استقر على عدة مسالك جرّبها مع زوجته بياتريس ووالديهما واتضح أن مسلك داتشاريا هو المسلك الأكثر عملية.

ويجري المرور كما يلي: يتكفل مولود في باريس بالشخص "العابر" إلى غاية وصوله إلى واحدة من الدارين. ويسمح المرآب في الطابق الأرضي بالصعود رأسا إلى الغرف بواسطة سلم داخلي بمنأى عن العيون. ففي الساعة المتفق عليها يأتي "الناقل" ليقود "العابر"، بينما يتقدم على الطريق زوج من الكشافين بمسافة معينة للإخطار بأي طارئ، ولا يترك "العابر" لنفسه. ويعبر الرجلان النقطة الحرجة بالضبط بين سا 13 و سا 13 و30 دقيقة وهو الوقت المخصص للغداء المعتاد عند الجمارك المحليين. وفي أقل من نصف ساعة يعهد بـ"العابر" إلى مناضلين يكونون

في الانتظار فوق التراب الإسباني. وإذا تعذّر احترام الوقت فالتعليمات تأمر بقضاء الليل في الدار- المحطة. واشتغلت هذه الشعبة بصفة عادية بين 1957 وماي 1958 مع بول بولو و مارتان[4] و آنيت[5] و جاك بارتلي، طالب اللاهوت سابقًا.

في 13 ماي 1958 توقّف فيليب فلينيو[6] بمدينة تور لقضاء الليل، مؤجلا مواصلة سفره إلى الغد. واطلع في جريدة الصباح على أحداث الجزائر وتشكيل لجنة الخلاص العام. فانطلق بأسرع ما يمكن في اتجاه سان سيباستيان (لأن الطريق السريع أكيتان لم يشيّد بعد) وهناك وجد في انتظاره فرنسيس جونسون و عمر بوداود الذي دخل إلى فرنسا عن طريق إسبانيا متبعًا الشعبة المعتادة. وقد انتهى عمر من وضع أسس قاعدة خلفية في ألمانيا مع بعض الأصدقاء. فقد آن الأوان لمضاعفة وسائل الخروج من فرنسا وتنويعها على الخصوص، سيما وأن المسالك الإيبيرية طويلة وغير عملية وستوضع تحت الضوء بعد عملية قتل السكريتيرة الإسبانية الشابة في مكتب مدريد (التي اقترفتها على وجه الاحتمال المصالح الخاصة الفرنسية) وأدّت إلى توقيف عمار بن عدودة[7] وطرد بوقادوم وغلق المكتب.

ولهذا كلف دانيال بإعادة تنظيم الشعب على حدود متعددة. وفكر في سويسرا في المقام الأول أين يوجد عدّة شبان فرنسيين رافضين المشاركة في حرب الجزائر، أو فارين من الخدمة العسكرية، ومن بينهم موريان[8] و جيرار مايير و جاك بارتلي. إن أولئك الرجال الذين سيشكلون النواة الأولى لـ"المقاومة الفتية" كانوا على أتمّ الاستعداد لمساعدة الجبهة[9]. ها هو "دانيال" إذن يتأبط خريطته ومعه ماريا[10] وانيت يرتادون الحدود الفرنسية-السويسرية في أصغر أركانها، وقد عثروا على نقطة مرور بين دُول وديليمون، وهو المسلك الذي استعمل بفاعلية بين أكتوبر 1958 وفيفري 1960.

إن اجتياز الحدود بالصعود نحو دُول يفترض تحضيرًا دقيقًا. فعلى الساعة 7 بالضبط تغادر باريس "سيارة كشافة" و "سيارة ناقلة" وفي كل واحدة منهما يوجد سائق محترف و ملاح[11] مزود بخرائط بها خطوط السير المبينة بعلامات سهمية. وعلى هذا

النحو تكون المسافة معلومة مسبقا وخاضعة لتوقيت مقسم إلى دقائق. وفي كل نقطة معيّنة يجب أن يكون وقت المرور المدوّن مسبقا محترما بدقّة، بحيث تسير السيارتان الواحدة خلف الأخرى على بعد ثابت يعادل نصف ساعة. وهذا هو المدى الأفضل: فالأقصر لا يسمح بأن تتدخل السيارة الأولى في الوقت المناسب والأطول يتضمن خطر قيام حاجز للشرطة بعد مرور "السيارة الكشافة" و قبل مرور "السيارة الناقلة".

وهكذا فإن الطريق "مكشوف" بواسطة السيارة الأولى وتتبعها الثانية ما دام لم يظهر أي خطر. وفي حالة وجود حاجز فإن "السيارة الكشافة" بأوراقها القانونية وخلوّها من أي شيء مشبوه تخضع للمراقبة ثم يؤذن لها بالانطلاق. في هذه الأثناء فإن الملاح الذي سبق أن درس جميع خطوط السير الممكنة، يرشد إلى الطرق الثانوية والريفية التي تتيح العودة إلى الوراء والالتفاف حول الحاجز. وبمجرد ما ترجع "السيارة الكشافة" إلى الطريق الوطني في الاتجاه المعاكس تسير في النهار بجميع المصابيح مضاءة بحيث لا تخطئ الالتقاء "بالسيارة الناقلة". وعندما تلتقي السيارتان فإنهما تقطعان سويّا الطرق الثانوية التي تسمح بتجنّب الحاجز. وبعد أن يكون اجتياز الحاجز قد تمّ، تتوقف "السيارة الناقلة" في أول مقهى كي تسمح للأولى بأن تتقدم بمسافة تعادل نصف الساعة.

وقد يحدث أن يكون على الطريق حاجزان متواليان. والتأخير الحاصل ينطوي على خطر بالنسبة للتدابير المتخذة في عين المكان على الحدود التي يجب أن تقطع إجباريًا بين سا 13 وسا 14، وفيما بعد صارت الدوريات عديدة. ولهذا كان المرور يؤجل إلى اليوم التالي، ويكون الانسحاب إلى مخابئ قريبة عند النقابيين والرهبان أو أصدقاء آخرين للقضية الجزائرية.

يهبط الدليل من ديليمون إلى نقطة المرور على الساعة 12 و30 دقيقة بالضبط. وقد قام موريان بهذا الدور خلال شهور عدة، إذ كان يتوفر على أوراق مزورة مقلدة تقليدًا تامًا. ثم يخترق الدليل الغابة في اتجاه سويسرا فرنسا وينتظر في ركن كثيف من الغابة قرب حافة الطريق. وتأتي "السيارة الكشافة" فتخطره بالوصول،

وتستأنف طريقها نحو سويسرا أو تعود بكل بساطة إلى باريس إذا كان ذلك ضروريا. وبعد ذلك بنصف ساعة تأتي "السيارة الناقلة" إلى نفس الركن الكثيف، وحينئذ يعود الدليل أدراجه على نفس الطريق الذي سبق أن سلكه على قدميه، وينزل "العابر" ويتبعه على مرمى النظر مصحوبًا أحيانًا بمرافقة كذريعة لدفع الشكوك إذا طرأ طارئ. وفي الجهة الأخرى من الحدود فإن "السيارة الناقلة" تنتظر الدليل و"العابر" بعد أن خضعت لرقابة الجمارك. والساعة الآن حوالي 14 سا. وعلى العموم يختتم نجاح العملية بغداء مستحق في فندق سويسري. ومن الواضح أن الشعبة قد اشتغلت أيضا في الاتجاه المعاكس للدخول إلى التراب الفرنسي.

لكن إذا كان الأصدقاء الفرنسيون - سائقين وملاحين و أدلاّء- هم الرواد، فقد تمّ في وقت قصير تدعيمهم وأحيانا استخلافهم بسويسريين وبلجكيين وألمان جميعهم ملتزمون التزامًا قويًا بالنضال المناهض للاستعمار. وهكذا أنشئت سلاسل موازية لسلسلة دول-ديليمون واحدة ألمانية من طرف فورباك و لاصار[12] و اثنتان بلجيكيتان واحدة على لاردان والثانية على شمال فرنسا تعمل تحت مسؤولية طالب شاب هو "آلاكس". وحتى في إيطاليا أنشئت واحدة بمساعدة الناشر فلترينلي من ميلان لكنها أبقيت للاحتياط فقط.

كان "آلاكس" [13] في 1958 قائدًا لمنظمة طلابية وبهذه الصفة كان على اتصال مرات عديدة مع عيسيو آكلي، ممثل (ا ع ط م ج) في بروكسل. وبواسطة هذه الاتصالات فهم بشكل أفضل المسألة الجزائرية وأدرك أسباب الحرب الجارية وعبّر بعد ذلك عن دعمه. ولم يكن الموت العنيف لعيسيو[14] إلا دافعًا آخر لترسيخ آرائه. ففي سنة 1960 اتصلت به "إيرين" (دومينيك داريوا) التي نصبت مقر قيادتها في بروكسل. ذلك أن هذه الشبكة التي اهتزّت من توقيفات بداية السنة، كانت تبحث عن أصحاب الإرادات الحسنة. سيشكل آلاكس إذن فوجًا صغيرًا في غاية السرية منعزلا تمامًا عن أعضاء اللجنة البلجيكية من أجل السلم في الجزائر، مع جون بييرX طالب سابق في باريس مولع بسارتر وصديقة هي D... هذا الفوج الذي سيهتم حسب المناسبات بإيواء المسؤولين العابرين أو شراء السيارات الموجهة

للمهمات الخاصة، سيتخصص في الاتصالات الهامة على الخصوص بين بروكسل و باريس و ألمانيا أو يضمن المرور الذي تكتنفه الأخطار. وهكذا ضمن فريق "آلاكس" اجتياز مصطفى الأشرف الحدود بطريقة سرية عندما هرب من فرنسا بعد وضعه في حرية مؤقتة. وهو الذي تكفل عدة مرات بمهمة اكتنفها الخطر، تتمثل في مرافقة "لويس" (سعيد بوعزيز) لاجتياز الحدود.

وأقام ألاكس وأصدقاؤه أخيرًا أربع نقاط مرور تضمن أقصى ما يمكن من الأمن: واحدة في منطقة بومون بالقرب من شارل روا والثانية بالقرب من بويّون في لاردان وتوصل إلى فرنسا (قرب شارل فيل- ميزيار) ونقطة ثالثة على الحدود الألمانية حوالي إيكس لاشابيل. ولم يطرأ حادث في نقاط المرور الثلاثة هذه. أما النقطة الرابعة، جهة ماكنوار، منبع نهر لواز، التي سبق أن استخدمت في 1943 من طرف المقاومة، فقد كانت معروفة وأهملت دون أن يقع حادث لأي واحد من العابرين.[15]

لم يكن العدد الكافي من السلاسل متوفرًا في حالة وقوع حادث هام. وهكذا عندما فرّت ست سجينات من سجن لاروكيت[16] تم إيوائهن في شقق باريسية مختلفة. لكن المهم في الأمر ظل ينتظر الإنجاز: وهو وضعهن نهائيًا بمنأى عن الشرطة بنقلهن إلى بلدان مجاورة لفرنسا. بعد 15 يومًا تم مرافقتهن بـ"سيارة كشافة" لكل واحدة منهن و وزعن على سلاسل بلجيكا و ألمانيا و سويسرا، واجتازت السجينات الهاربات الحدود بلا مشاكل. ولن يشاهدن فرنسا مرة أخرى إلا بعد التصويت على قانون العفو الذي أعقب استقلال الجزائر.

تضاعف عدد السلاسل خلال الخمس سنوات الممتدة من 1957-1962 وبلغت درجة من الإتقان في توفير الأمن إلى حدّ أنه من بين مئتي عملية مرور تمت في الاتجاهين لم يسجل إلا حادثين: الأول عندما جاء محمد بن مقدم من تونس حاملاً تعليمات بن خدّة رئيس الحكومة المؤقتة، ليلتحق في أسرع وقت بالمنطقة المستقلة لمدينة الجزائر، فقبض عليه في الحدود الفرنسية-البلجيكية لأنه لم يتقيد بالتعليمات الموصوفة. هذا التوقيت الذي كان من شأنه أن يؤدي إلى نتائج خطيرة،

لم يُحدث منها شيئا لأنه تمّ في 18 مارس 1962، وصار بلا موضوع في اليوم التالي عند إعلان وقف إطلاق النار. وأما الثاني فهو حادث غريب وكان غير متوقع عمليا. ففي غابة لاردان تواجه الدليل و"العابر" مع عصبة من الخنازير هجمت عليهما بشراسة، و لم يتخلص الرجلان منها إلا بتسلق الأشجار.

هناك مشكل كبير ساهم الأصدقاء الفرنسيون لـ(ج ت و) في حله وهو مشكل إيواء المسؤولين. ولم يكن واردا بالنسبة لمسؤول يعيش في السرية أن "ينبت الجذور" في نفس المكان، لوجود خطر انكشافه. لذلك، كان التنقل يمثل الشرط الضروري لأمنه، ومن هنا تنشأ ضرورة توفير عدد هام من المقرات الواقعة في الأحياء الأقل تعرضا للمداهمات. ولهذا السبب كانت مساهمة شبكات الدعم لا تقدر بثمن. إن الممثل الفرنسي جاك شاربي تجنّد من خلال متابعة مجرى النزاع الجزائري. ثم إنه لما كان رجلا من اليسار فقد اتجه عطفه بصفة تلقائية نحو أولئك الذين يخوضون المعركة من أجل ترقية المستَعمَر. وسعى إلى الاطلاع أكثر، فبواسطة آن ماري شولي التي قدمته إلى كوليت جونسون، التقى بفرنسيس جونسون. وبعد مشاركة قصيرة في لجنة التحرير لنشرة "حقائق.."، كلف جاك من بين ما كلف به، بإيواء المناضلين المطاردين؛ ومن أجل ذلك اتجه إلى أصدقائه من رجال السينما والتلفزيون. وقبل زوج أول إيواء جزائريين مطاردين: وهما الممثلان بول كروشي و أوديت بيكي، وسار في إثرهما في وقت قصير هنريت كونت و فرانسوا روبير اللذين استقبلا في بيتهما هاربين من سجن نانسي. كما أن مخرج التلفزيون راؤول سانغلا و كاترين سوفاج وروبير ديستتك وجاك تريبوتا وزوجته ليز بزنسون، كلهم وفروا الملجأ والأمن لمناضلي الجبهة.[17]

وانعقدت اجتماعات لقادة الولايات في مكاتب دار الإنتاج السينمائي التي يديرها سارج ريجياني و زوجته ريغو. وعقدت اجتماعات أخرى بنفس المستوى في فيليبه لي بيل في إقامة الممثلة هيلين دوك وزوجها روني كاترو ابن الجنرال كاترو. كم من رجالات المسرح مثل جورج بارجي و جون ماري بوغلين و جاك ميينو و مارينا فلادي، قدموا في هذا المجال مساعدة متعددة الأشكال [18]. أو ليست سيارة جاغوار القوية لفرانسواز ساغان هي التي سهلت اتصالات عديدة، سريعة وآمنة؟

لكن الإيواء لم يكن حكرا على عالم السينما والتلفزيون. فقد وجدت فدرالية فرنسا عند بعض رجال الكنيسة وفي النقابات أو الجماعات السياسية المتواضعة استقبالاً يكون من الجحود نسيانه.

إن توفير مأوى آمن لإطار مهدد وتمكينه من اجتياز الحدود بأمان إذا كان متابعًا، لا يكفي وحده، بل يجب أيضًا توفير هوية له تضمن أمنه في حالة مداهمة أو حاجز أو رقابة روتينية. وسيعكف على هذه المهمة السيد "جوزيف" وفريقه. إن ظروف الحياة والأصول والتمييز العنصري الذي عانت منه عائلته، كل ذلك جعل أدولفو كامنسكي ينحاز إلى صف الذين يحاربون من أجل استرجاع كرامتهم المداسة ويواجهون القمع أو يرفضون القيام بدور ضحية تقبل تحمل المعاناة.

كان مراهقًا عندما اجتاحت فرنسا قوات الرايخ الثالث. كان يعمل في نورماندي صباغا و كان مغرمًا بالمواد الملوّنة فأصبح قادرًا على إنجاز عمل انتقائي بالألوان في كل خيط من القطن أو الصوف أو أية مادة أخرى، ويعرف كل تقنيات الديكور. وتوصل بطبيعة الحال إلى الاهتمام بالكيمياء متسببا في أسف شديد لوالدته التي لا تحب أبدا أن ترى مطبخها يتحول إلى مخبر وأوانيها تتآكل من الأحماض. وفي أحد الأيام قرأ على واجهة صيدلية بنيوفيل في كالفادوس لائحة كتب عليها: "مخبر للبيع"، فاستولت على الصبي الرغبة في الحصول عليه، و لم تكن لديه إمكانيات. لكن الصيدلي برانكور الذي تأثر بمثل هذا الشغف رضي أن يتنازل له عن وعاء من المخبر في يوم ثم عن بالونات وكؤوس الزجاج في يوم آخر، ومرة أخرى عن الميزان الدقيق، على أن يدفع الكيمياوي الشاب ثمنها بتسهيلات كبيرة. ونشأ نوع من التعاطف بين الصيدلي والمراهق؛ فالأول لم يكن بخيلا بنصائحه والثاني قابلها بالحسنى وصنع له قطعا من الصابون مضادة للجرب[19] أعجبت الزبائن، وتواصلت التجارب فنجح في صنع مفجر من حامض السيلفيريك وأملاح حمض الكلور والصود.

لكن القمع المضاد لليهود سيمتد قريبًا إلى المنطقة. فأوقفت عائلة كامنسكي وهرب الأب وتوفيت الأم بين أيدي النازيين واعتقل أعضاء العائلة الآخرون. وأفرج

عن أدولفو نظرًا لجنسيته الأرجنتينية. كان عمره حينئذ 17 سنة وأحس بالحاجة الملحّة للعمل من أجل الذين ظلوا في المعسكر ولن يخرجوا منه أحياء بلا شك. وبفضل والده الذي أعاد الاتصال به، دخل الرجل الشاب في المقاومة. فطلب منه مارك هانون المكلف بإعداد أوراق هوية مزوّرة له: ما المهنة التي يضعها؟ فرد: "تضع مهنتي: صباغ" فكر مارك ثم قال: "صباغ ..يجب أن تعرف كيف تزيل البقع وتعدّل تركيب الحبر". ثم أضاف: "إن لدينا مشكلاً كبيرًا. إن الحبر من نوع واترمان مصنوع من أزرق الميتيلان ولا نستطيع محوه من بعض الأوراق. فلتغيير اسم ليفي إلى ليروا على سبيل المثال، فلابد أولاً من محو "في" في الاسم الأول وهذا لا نستطيع عمله بذلك الحبر السيّء".

وأجاب أدولفو: "هذا بسيط. يكفي فقط معالجة الحرفين بحمض اللاكتيك.

- و كيف عرفت؟

- لأني أهتم بالكيمياء ومن أجل ذلك أذهب مرة في الأسبوع إلى مصنع الألبان حيث يحلّل حمض اللاكتيك للّبن بسرعة زوال أزرق الميتيلان". ولم يكن مارك هانون في حاجة إلى زيادة. فضرب موعد بينهما بعد شهر، واغتنم أدولفو المدة لالتهام كمية من الكتب حول عجين الورق والطباعة وكل ما يتعلق بصنع الوثائق المزورة. وبعد التحقيق المعتاد، جنّد أدولفو وعيّن في مخبر "السادسة" المكلف خصيصا بصنع أوراق الهوية. وتسلق أدولفو الدرجات بسرعة لأن المستوى التقني كان منخفضًا، وكانت معارف المجند الجديد تتجاوز بوضوح معارف القدامى. لكن مع مرور الزمن تزايدت صعوبة المشاكل المطروحة للحل: كالأختام المطبوعة على قطر بطاقات الهوية من طرف النازيين والأسماء المكتوبة - خصوصًا أسماء اليهود- بأحرف مثقوبة وليس بالرقن على الآلة. لذلك، فكان لابّد من تقليد الأختام الخاصة واختراع طريقة لمعالجة الكارتون بالسوفر. كل ذلك أصبح بالتدريج سهل الإنجاز؛ لذلك قرر "جوليان كيلر" (الاسم الذي أعطي لأدولفو في المقاومة) أن يصنع الوثيقة بالكامل انطلاقا من عجين الورق بدلا من أن يزوّر أوراقًا قديمة. هذا المجهود

الثابت في الاختراع مع الوسائل المحدودة سيؤدي إلى تطور المخبر المتواضع من مخبر "للسادسة" إلى "مخبر حركة التحرير الوطنية" تتكفل به الحركة ماليًا.

في 1943 جاء موريس كاشو من لندن لتركيب مطبعة و ورشة للصور الفتوغرافية ستخرج منها بعد مدة وجيزة بطاقات تعريف مزورة وبطاقات غذاء وإعفاء من الخدمة في الجيش وأختام مزورة. بعد تحرير باريس استمرت الحرب بنفس الشدّة، و عين "جوليان كيلر" في مركز الاتصال والتوثيق الذي كان تحت هذه التسمية العادية تابعًا للمكتب الثاني. وضع هذا المركز في ذلك الحين تحت قيادة فرانسوا ميتران، وكان مكلفا بوضع جميع الأوراق اللازمة للذين يُراد إنزالهم خلف الخطوط الألمانية، وبإعداد جوزات سفر للذين يوفدون إلى مختلف بقاع العالم. ووجد المركز في كيلر خير معاون، لأنه قادر بمفرده من الآن على ضمان مختلف التخصصات: الصور الفتوغرافية، الطباعة، صنع عجين الورق، الملونات والتعامل مع الأشعة التي ترسلها المواد المضيئة ومع أشعة ايكس. وأصبح الشاب الكيماوي الهاوي ممارسا عارفا بأدق التقنيات العلمية.

إن هذه الجوهرة النادرة المدربة تدريبًا كاملاً في مدرسة المقاومة هي التي جندتها مارسلين لوريدان[20] و أنيت روجي للمساعدة على تحرير الجزائريين. وقد انتهى إلى تكوين رأي حول الحرب الجارية في الجزائر. ومنذ البداية قبل أن يضع كفاءاته تحت تصرف (ج ت و) بدأ "جوزيف"، كما سنسميه من الآن، في الحياة السرية بأعمال صغيرة مثل تبديل الصور على بطاقات التعريف (وهو عمل ممكن الإنجاز دون ملحقات هامة). لكن مع تزايد الطلب وفرت له فدرالية فرنسا الوسائل لتركيب مخبر حقيقي أقامه في حيّ البورصة.

فأنشأ هنا مخبرا متعدد الاختصاص: فتوغرافيا، كيمياء ومطبعة. وبالنسبة لهذا النشاط الأخير، تزوّد بمطبعة حجرية بسعر معقول، هي قطعة أثرية حقيقية يرجع تاريخها إلى كومونة باريس، سمحت مع ذلك بسحب أعمال ذات نوعية رفيعة بلون واحد ونسخة واحدة في نفس الوقت. كان العمل المطلوب إنجازه ضخم لكن النتيجة ممتازة.

زيادة على ذلك فإن مطبعة مرتفعة الثمن تكون ثقيلة ومحدثة للضجيج ولا يمكن

إبقاؤها مستترة. أمّا آلته القديمة فإنها تستجيب لكل احتياجات الطبع والتوضيب والأوفست في صمت تام إلى حدّ أن حرب الجزائر انتهت والمخبر لم يكتشف أبدا.

إن تبديل الصورة على بطاقات التعريف وجوازات السياقة والسفر هو مطلب متكرر. فأوجد "جوزيف" طريقة بسيطة لإعادة طبع الأختام الجافة على الصور. فصنع سبيكة معدنية بدرجة منخفضة (40 درجة) تسمح بأخذ قالب من البصمات الأولى، ثم وضعه على الوثيقة الجديدة دون خطر إحراق الورق. فلا يفرق بين الواحدة والأخرى حتى الخبير.

ولكن اتضح، كما في زمن حركة التحرير الوطنية، أن العمل على وثائق أصلية لا يكفي، نظرًا للطلب المتزايد. فيجب من الآن صنع وثائق مزورة جديدة وملؤها طبقا للوثائق الأصلية. وهكذا سيصنع "جوزيف" من ورق مناسب وبمساعدة كاتيا[21] وثائق مختلفة: بطاقات تعريف وجوازت سياقة وتصريحات الدخول والخروج من الجزائر [22] وشهادات الازدياد وكشوف العمل والضمان الاجتماعي وجميع أنواع الشهادات التي من شأنها تأصيل الهوية الممنوحة لشخص ما. وتخرج من نفس القالب أختام جافة أو رطبة لأهم عمالات فرنسا والجزائر وتأشيرة شرطة الحدود. لكن مهما كانت صفات "جوزيف" فإن (ج ت و) غير قادرة على أن تضع تحت تصرفه مصنعًا لعجين الورق في قلب باريس. فقد كان صنع بطاقات التعريف الفرنسية الجديدة من كارتون خاص أصفر كالتبن أو رمادي مع شعار "ج ف" كعلامة مائية[*] الجاري استعماله وقتئذ، ولم يكن ذلك في متناول يد المزور في أول ورشة للجبهة. فتم إذن إيجاد مخزون منه صنع في هولندا من طرف أصدقاء محليين لـ(ج ت و) وآخر أكثر أهمية في أحد بلدان الشرق أين تتمتع الفدرالية بتسهيلات بواسطة (ا ع ط م ج). فقد اشتغلت الورشة- المخبر إذن دون حادث إلى غاية فيفري 1960، فترة توقيف العديد من أعضاء شبكة جونسون. ولأسباب أمنية أعطي الأمر لـ"جوزيف" بأن ينسحب إلى بروكسل، ولم يكن يلزمه أكثر من أسبوع حتى انطلق المخبر في العمل. في البداية كان في شقة تشغلها عائلة بلجيكية، ثم نصب المخبر بعد ذلك بسرية تامة في محل تجاري بشارع لالوا. وهناك زود "جوزيف" الذي يساعده شاب فرنسي هارب وكاتيا تزويدًا كاملاً بالمواد التي تستجيب لجميع احتياجات الفدرالية إلى غاية وقف إطلاق النار.[23]

PREFECTURE D'ALGER

POLICE GENERALE

6e Division

Dispensé de timbre et de photographie

SIGNALEMENT

Taille :

Cheveux :

Yeux :

Signes particuliers :

Important : La présente autorisation n'est valable qu'accompagnée d'une carte d'identité officielle ou d'un passeport.

Autorisation de Voyage N° ....

A DESTINATION DE LA METROPOLE OU DE L'ETRANGER

VALABLE POUR L'ALLER — L'ALLER-RETOUR (1)

VALABLE (2) .... PLUSIEURS VOYAGES (2)

DELAI D'UTILISATION (3) ....

DELAI ACCORDÉ POUR LE RETOUR (4) ....

Nom : .... née (5) ....

Prénoms : ....

Fils de : .... et de : ....

né le : .... à ....

Nationalité : ....

Profession : ....

Domicile : ....

Documents d'identité : ....

Est autorisé à faire usage de la présente autorisation pour se rendre ....

....

accompagné des personnes indiquées au verso (6)

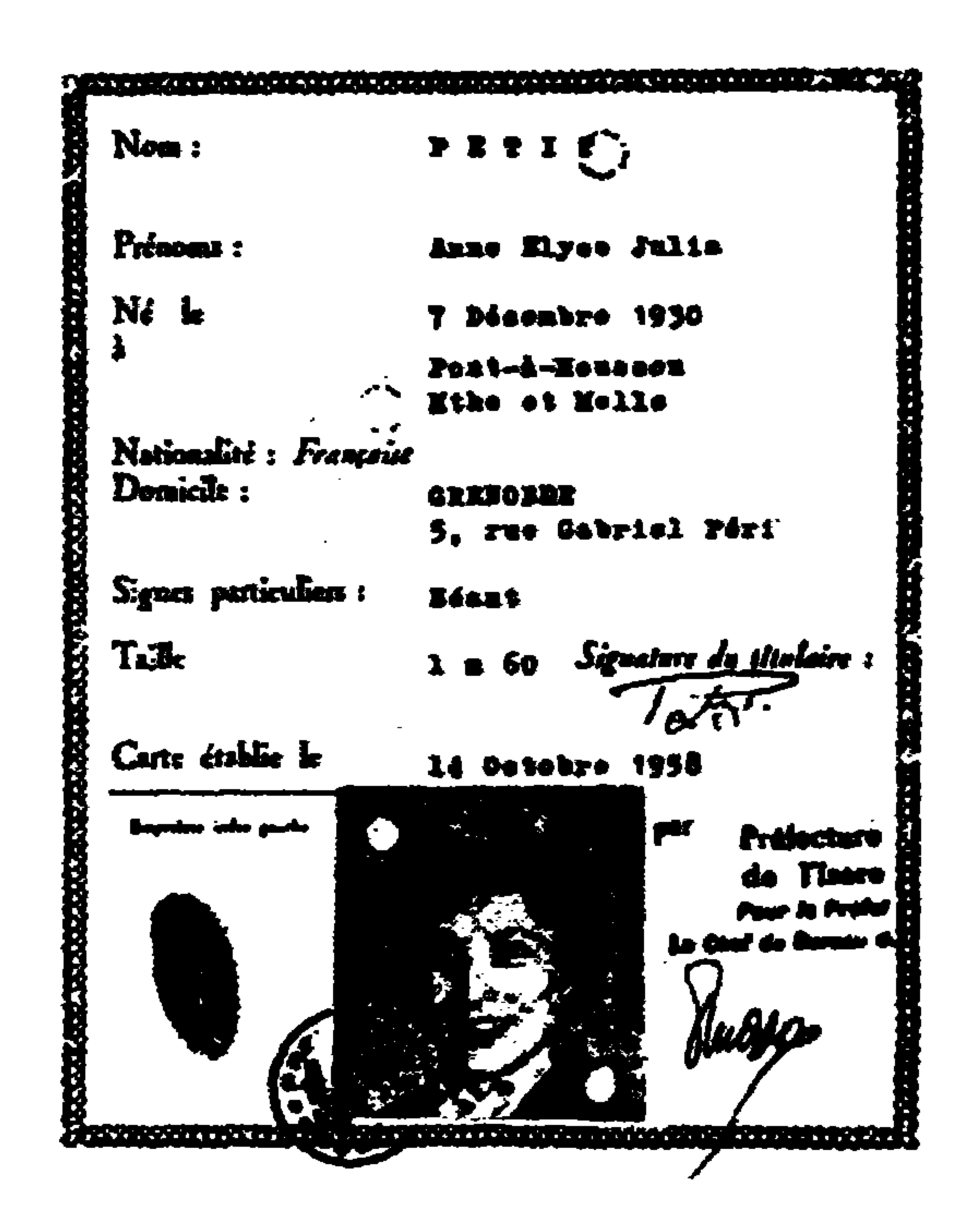
Fait à Alger, le ....

Signature du titulaire :

(1) Rayer les mentions inutiles.
(2) Trois mois à un an.
(3) Maximum : 3 mois à partir de la délivrance.
(4) Maximum : 4 mois. Ce délai court à partir de la date de délivrance.
(5) En majuscules d'imprimerie. Pour les femmes mariées, ajouter le nom de jeune fille.
(6) Indiquer au verso les nom, prénom, date et lieu de naissance des membres de la famille du bénéficiaire qui l'accompagnent et les documents d'identité dont ils sont munis.

Imp. Minerve — [illegible] - Mod. [illegible] (1957)

نموذج من الوثائق المزورة: إذن بالسفر صادر عن الشرطة العامة، عمالة الجزائر.



Nom : PETIT

Prénoms : Anne Elyse Julia

Né le 7 Décembre 1930

à Pont-à-Mousson Mthe et Melle

Nationalité : Française

Domicile : GRENOBLE 5, rue Gabriel Péri

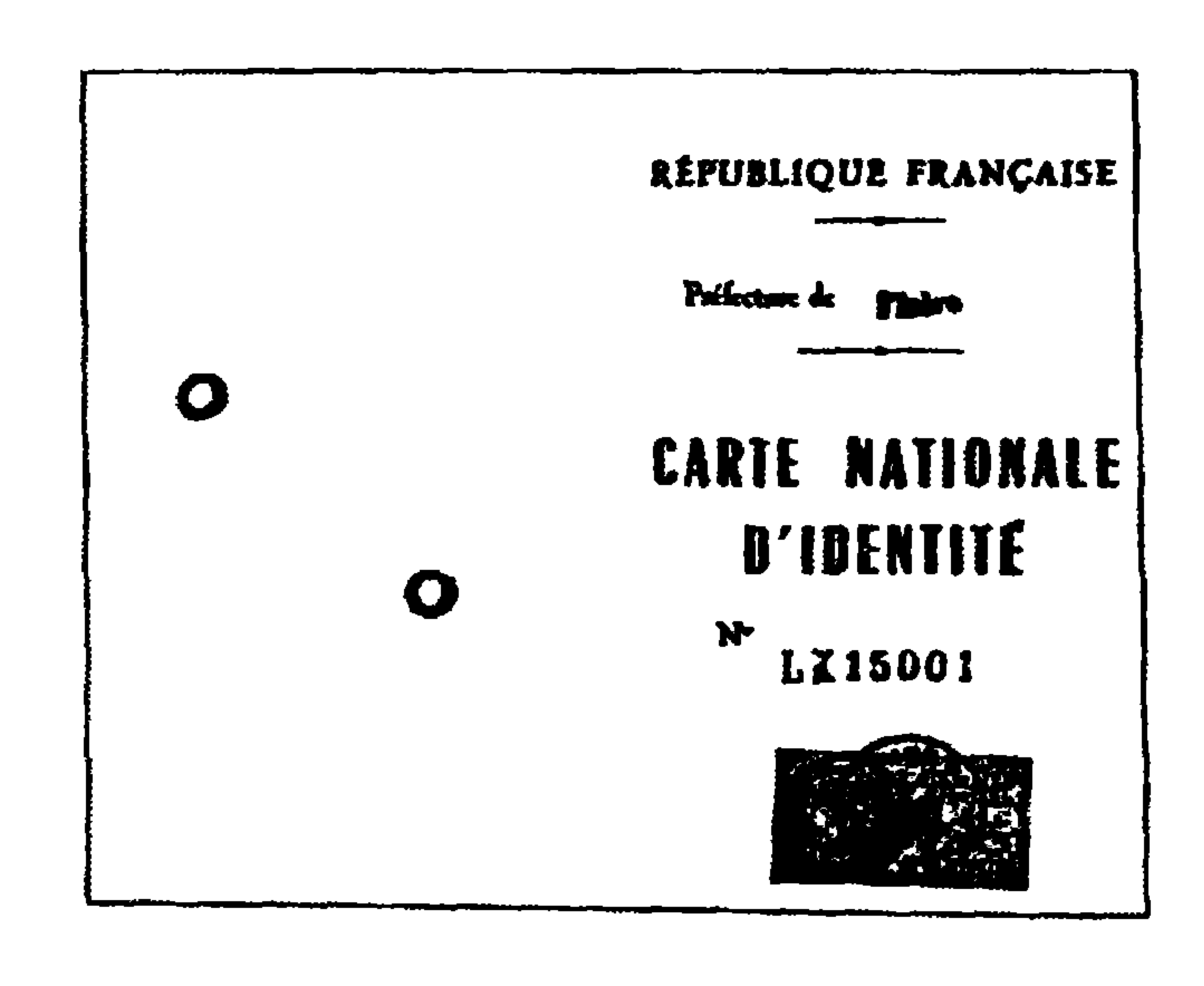
Signes particuliers : Néant

Taille 1 m 60 Signature du titulaire :

Carte établie le 14 Octobre 1958 par Préfecture de l'Isère Pour le Préfet Le Chef de Bureau

نموذج من الوثائق المزورة: بطاقة التعريف

الوطنية مصورة على الوجهين.



RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Préfecture de l'Isère

CARTE NATIONALE D'IDENTITÉ

N° LX15001

الهوامش

(**) - سي.آر.آس.، CRS الكتائب الجمهورية للأمن (المترجم).

(***) - "السلسلة" *Filière*، وهي حلقات في خط السير المتبع سريًا بالتدريج إلى مكان أو شخص أو نتيجة معينة. اللفظ الشائع هو: شعبة (المترجم).

(3) - جاك فينيّ.

(4) - الراهب دافيزي.

(5) - أنطوانيت أورنت.

(6) - الاسم الذي يوقع به جاك فينيّ المدعو "دانيال" ركنه الثابت Bateaux في الجريدة الرياضية l'Equipe.

(7) - طالب في الطب التحق بمدريد بعد إضراب (ا ع ط م ج) أين أدى وظيفة مسؤول محلي لـ(ج ت و). بعد الاستقلال أصبح كاتبا عاما بوزارة الصحة.

(8) - جون لويس هورست.

(9) - العمل بين "المقاومة الفتية" والحركة الفرنسية المناهضة للاستعمار (التي لعب فيها هنري كوريال الدور الرئيس) وفدرالية (ج ت و) بفرنسا، وصل إلى تنسيق تام. وقد دعت "المقاومة الشابة" الشبيبة الفرنسية إلى مقاومة الحرب في الجزائر بجميع الوسائل، بما فيها الفرار. حول جميع هذه النقاط راجع "حاملو الحقائب". مرجع سابق، ص.، 49.

(10) - سيسيل ماريان، ممثلة وعضو تنشيط في شبكات الدعم. حكم عليها غيابيا بعشر سنوات سجنا من طرف محكمة باريس ثم استفادت من العفو.

(*) - يقوم في السيارة بنفس المهمة التي يقوم بها الملاح في الطائرة أو السفينة وهي أن يكون عضوا في الطاقم ويكلف بكشف الطريق وتحديده. (المترجم)

(12) - بالإضافة إلى الأسماء المذكورة في هذا الفصل، شارك في السلاسل بصفة أو بأخرى: دييفو ماسون، وهو طالب واليوم قائد جوق في أوبرا مارسيليا، و لورانس باطاي طالبة واليوم طبيبة في علم النفس، و جاك أودوار مخرج في التلفزيون وكثير غيرهم.

(13) - هو اليوم موظف سام بلجيكي وليس من المناسب الآن الكشف عن هويته.

(14) - راجع الفصل السابع "في بلدان الجوار".

(15) - حديث مع آلاكس في 8 أفريل 1984.

(16) - في 24 فيفري 1961 فرت ست سجينات أعضاء في شبكات (ج ت و) من سجن لاروكيت بباريس وهن: جاكلين كاري، عاملة، هيلين كونا و ميشال بوتو أستاذتان، ديدار فوزي (ايليان روزاريو)، زينة حرايق و فاطمة حمود

(حول هذا الهروب راجع المجاهد. عدد 13. بتاريخ 14 أفريل 1961. و هارفي هانون و باتريك روتمان، "حاملو الحقائب"، مرجع سابق، ص ص.. 292-291).

(17) - شارك بنشاط في الدعم أشخاص من أوساط أخرى أمثال بياتريس أندراد أو كاترين كو ابنة الوزير بياركو.

(18) - حديث مع جاك شاربي، 8 جوان 1984.

(19) - هذا خلال الاحتلال، و كان الصابون نادرًا و الوباء ينتشر في المنطقة.

(20) - سجينة منفية في سن الثانية عشر. أخضعت في المعكسر من طرف الأطباء النازيين لإجراء عدة تجارب عليها. وستحارب مارسلين لوريدان بعد ذلك جميع أشكال القمع.

(21) - غلوريا دي هيريرا.

(22) - كان الدخول والخروج من الجزائر في ذلك الحين يخضع لتصريح خاص.

(*) - مثل العلامة المائية على الأوراق النقدية.

(23) - انظر في الصفحات اللاحقة بعض النماذج من الوثائق المزورة في تلك الفترة. وقد كانت أول بطاقة تعريف تستخرج من المخبر لبوسعد بنور باسم "جون لوبران". وبهذا الاسم عرف دائمًا في المنظمة.

الفصل الرابع عشر

الفرار من السجن: بين النجاح والفشل (*)

أزمة ضمير شديدة تنتاب سائق التاكسي هذا: هل يبوح بالسر لزوجته أم يستمر في إخفائه عنها بعد أن سبب له حيرة كبيرة منذ شهر؟ ذلك أن القضية تنجز في اليوم الموالي وهو قد وعد بحفظ السر حفظا مطلقًا؛ لكن إذا جرت الأمور بخلاف ما يتمنى فسيكون مصيره السجن أو النفي في أحسن الأحوال. لقد وفّى بوعده حتى اليوم، لكن الآن يجب عليه بعد كل شيء أن يخطرها، لكي تكون على الأقل قادرة على تقدير الأمور إذا حدث مكروه.

"من الممكن أن لا تريني بعد اليوم أبدًا.

فصرخت الزوجة: كيف؟ وهي تكاد تختنق من التأثر.

- نعم. يجب أن أعترف لك. غدًا سوف نهرّب من سجن فران وزيرًا جزائريًا، لكن في حالة الفشل فإن النقابة تتكفل بك وبالأولاد".

هذا ما قاله فوهين لزوجته في هذا اليوم السابع والعشرين من شهر ديسمبر 1960.

بعد إعادة تنظيم هيئة الدفاع في أفريل 1959[2] تحسّنت العلاقات مع السجناء، خصوصا الوزراء المختطفين بعد تحويل الطائرة الشريفية (المغربية) قبل الآن بثلاث سنوات. وقد انتظمت المراسلات سواء مع جزيرة إيكس أين سجن كل من آيت أحمد، بن بلة، بيطاط وخضير، أو على مستوى سجن فران أين يوجد بوضياف للعلاج. وبعد عدة أشهر من هذا التاريخ أطلع هذا الأخير عمر بوداود على "حيازته خطةً أعدّت بدقة تتعلق بمشروع جولة قصيرة"[3]، وما يطلبه في المرحلة الحالية من مشروعه هو تخصيص رجل كتوم قادر على تنسيق تنفيذ العملية من خارج السجن، ويتكفل السجين بالجانب الداخلي. وبطبيعة الحال لم يكن في وسع عمر الذي فاتح لجنته في الأمر إلا إعطاء موافقته، لأن العملية إذا نجحت ستزيل جزئيًا الإهانة التي تلقّتها (ج ت و)، التي كانت تنظر عاجزة إلى وزرائها يختطفون في السماء داخل المجال الجوي الدولي.

الأيام تمر والوزير يفقد صبره. ولمّا كانت المنظمة لا تزال لم تعيّن هذا "الرجل" بعدُ، اقترح واحدًا وهو بوعلام رودي، خياط في 47، شارع دوفين بباريس.[4] بعد ذلك بأربعة أيام، وفي 24 أوت على الساعة 18، وردت رسالة جديدة من بوضياف إلى عمر: "إلى غاية اليوم لم يظهر الرجل المعيّن. عجّل. أرجوك (...) وبكلمة واحدة أنا على أحرّ من الجمر. وإنك تفهمني". وفي أثناء ذلك كلف بلقايد شخصيًا من طرف لجنة الفدرالية، وكان يومها مسؤول هيئة الدفاع، بتنفيذ مشروع الهروب. ثم وُضع في اتصال مع السجين الذي سكن حماسه[5] وشرح أخيرًا خطته.

كان بوضياف في سجن فران يتمتع ببعض التسهيلات وكان يتلقّى على الخصوص كمية كبيرة من الكتب التي يضعها بعد قراءتها في صندوق للأمتعة. ولما كان حجم مكتبته يزداد بمقدار مرور سنوات الاعتقال، وجد نفسه يملك عددا كبيرًا جدًا من الكتب وكان له الخيار في إخراجها من السجن. وأية فرصة أفضل من اغتنام زيارة ابن عمه لتسليمه الصندوق. وتكمن الفكرة في أن يتوفر على صندوقين متطابقين تطابقًا مطلقًا، الأول يحتوي على الكتب والثاني يغلق على السجين. وبمجرد ما تنتهي مراقبة الصندوق الأول بحضور بوضياف، فإن الحارس سيضطر إلى التغيب لحظة لإحضار عاملين اثنين مكلفين بحمل الصندوق مثلما حدث في مرة سابقة. وحينئذ يتمّ تبديل صندوق بآخر. وهذا يفترض مساعدة السجينين الآخرين بيطاط والأشرف، وقد التزم بوضياف بحل هذا المشكل.

ومن جهته، يعمل بلقايد، الذي سمي "شارلو" في إطار العملية، على إقناع الرجل القادر على أن يؤدي كما ينبغي دور ابن العمّ- الزائر وإيجاد سيارة تجتاز بلا حوادث فناء سجن فران وتضمن النقل من باريس إلى الحدود البلجيكية. وقد عثر على عامل كهربائي في قسم الصيانة في أفران صهر الحديد لشركة رونو ببلنكور، يتوفر على المواصفات المطلوبة: قامة متوسطة، أصلع، يحمل نظارات، لا تميل سحنته كثيرًا للسمرة، ويتكلم لغة فرنسية دون لُكنة مغاربية واضحة. وهو الذي يمكن أن يكون ابن العم المثالي. ليس له نشاط سياسي وهو لا يزال في سن 34 يعيش أعزب. وسيوحي بالثقة لقاضي التحقيق بمظهره المشابه وهيئته كربّ أسرة. لم يبقَ إلا

حمله على القبول. وبعد جهد كبير لإقناعه، رضي الرجل بأن يرتمي في فم الأسد. وفي الحال أوجدت له مصالح الفدرالية[6] وثائق الهوية اللازمة: "بوضياف العربي، ابن بوضياف عليّ وبن يونس مسعودة، مولود في المسيلة"، و زوّدته بكل الوثائق التي تثبت مغادرته الجزائر قبل أسبوعين: إذن بالخروج من التراب وجواز السفر بالأختام والإمضاءات المطابقة. ومع ذلك، فإن عاملنا الكهربائي قام بمحاولات عديدة قبل أن يجازف باجتياز عتبة ديوان القاضي. وكما كنا نتمنى، فإن القاضي بعد أن فحص صحة الوثائق، حرّر إذنا بالزيارة لمدة أسبوع "لابن-عم-الوزير- الذي- جاء-من-بعيد-".

أخيرًا دخل الزائر في اتصال مع السجين... الذي بدأ يرى خطته تتجسد وحريته تقترب. وكان يجب خلال هذه الأيام الثمانية خلق جوّ من الثقة مع الحراس بحيث سيتكفل بذلك "فوهين"، فهو مندوب نقابي سابق، غادر عمله منذ مدة ليعمل لحسابه حرفيا صاحب سيارة أجره. ولما اقترب منه بلقايد، رفيقه النقابي السابق، كان سعيداً بالمشاركة في عملية للنضال بطريقته الخاصة ضد حرب الجزائر اللامعقولة. وهكذا كان فوهين ينقل يوميًا "ابن العم" إلى فران ولا يترك فرصة للتعاطف مع حراس الباب. انظروا! لقد وجد عربيا موسرًا لا يلتفت إلى ما يصرف ويدفع بسخاء رحلات التاكسي، وكان خلال أسبوع ينبوعًا للثروة. فالبروليتاريون يجدون سعادة في حمل البورجوازي على إخراج ما عنده. ووجد السائق وحراس السجن أنفسهم متضامنين، فنشأت بينهم مودة صبّت "خمور الجزائر" لرعايتها وعززتها تمور بسكرة المهداة من طرف قريب الوزير، مودة تسمح لفوهين بأن يدخل سيارته حتى مدرج المستشفى أين سينتظره الصندوق المفترض احتواؤه على الكتب. وفي اليوم الثالث وصلت العلاقات إلى أعلى درجة.

لكن عشية الشروع في العملية، قرّر تحت تأنيب الضمير إشعار زوجته، وأمام المعارضة الحازمة للسيدة فوهين تدخّل بلقايد لطمأنتها ووعدها بأن فدرالية (ج ت و) ستتكفل بإخلاء العائلة كلها إلى تونس أو المغرب في حالة وقوع حادث خطير. وفي النهاية رضيت الزوجة وواصلت سيارة الأجرة مهمتها.

أثناء ذلك، كانت السلسلة المكلفة بقيادة الهارب حال استلامه قد استعدت للأمر. وعلى فوهين أن يتوجه إلى ساحة أليزيا، وهناك تنتظره سيارة تستلم الهارب وتتجّه رأسًا إلى بلجيكا وتكون أمامها "السيارات الكشافة" حسب الممارسة المعهودة.[7]

وفي اليوم المحدد، 28 ديسمبر 1960، كلف عمر بوداود عليّ هارون بالذهاب لاستقبال بوضياف في بروكسل التي سيصل إليها كما كان مقررًا. وفي حوالي منتصف الليل كان بلقايد وحده في الموعد. وكان مضطربا وغاضبًا غضبًا شديدًا، سيما أنه بعد الإيعاز ببدء العملية جرى كل شيء حسب التوقعات إلا السجين الذي مكث في فران... وليس بسبب الحراس فلا شأن لهم في ذلك. وحسب علمه فإن مشاحنة عنيفة جرت بين بوضياف والأشرف ولم يقبل لا هذا الأخير ولا بيطاط مساعدته في مشروعه الذي يتمثل في تبديل صندوق بآخر. هذا هو العامل المعكّر الذي لم يكن متوقعًا.

ولم تكن لجنة الفدرالية تشك في أن المسألة لا تنتهي عند هذا الحدّ. ففي الأسابيع الموالية أعدّ بوضياف لائحة اتهام كاملة وأرسلها إلى بوداود "مع رجاء نقلها إلى الحكومة المؤقتة من أجل التحقيق واتخاذ القرار، مؤكدًا أن القضية كانت تتجسد لولا خوف من أنت أدرى به وسوء نيته".

وقد علمنا من رابح بيطاط تفسيرا آخر للوقائع[8] عرضه بقوله: "إن معرفتنا بالأمكنة والرقابة التي نخضع لها وضعف رئتي بوضياف، كل ذلك يجعل هذا المشروع فاشلاً مسبقًا (...) لقد اعترضنا الأشرف وأنا على تقديم يد العون له". ثم طرح سؤالاً: "لماذا لم يشركني في هذا المشروع؟ ولماذا لم يطلعني بوضياف على هذه المحاولة، والحال أنه يعلم بأنني على استعداد لكل محاولة هروب جدّية؟" واستخلص أنه يأمل هو أيضًا "في الاستفادة من نفس الحقوق (مساعدة الفدرالية) في حالة ما إذا عزم على محاولة ما". إن بوداود الذي وجد نفسه مرغمًا في قلب الحادثة، تلقى في الشهر الموالي شكوى الأشرف[9]: "عزيزي عمر، أعتقد بعد الأحداث التي جرت هنا في نهاية ديسمبر أنك تحاول أن تبحث على الأقل موضوعيا عن الحقيقة البسيطة، رغم التأكيدات التي تلقيتها من جانب واحد (...)

أو عن صحة هذه التأكيدات نفسها (...) وقبل هذا الحادث تعجبت من أنك لم تطلب من رفيقيّ "سي علي"[10] في السجن موافقتهما رغم أنها ضرورية، ورأيهما المستنير في مشروع جدير بالروايات وينطوي على مخاطرة، كان يحضّره بموافقتنا المعنوية المزعومة، وهي الموافقة التي تعدّ مهمة بصفة خاصة. ولكنه في الحقيقة كان يتم دون موافقتنا. والحال أنه كان من الممكن وضع خطة واقعية أكثر تشملنا نحن الثلاثة أو تشمله هو ورابح وتكون مشرفة أكثر".

ويرى الأشرف أنه ليس من شأنه أن يؤيد مشروعًا وهميًا مجاملة لمسؤول كبير وصديق مع علمه إلى أي حدّ تتعرض للخطر صحته وللسخرية شرفه في مشروع غير معقول كهذا. أو لم يكن المشروع جديرًا بالمناقشة على مستوى عال ومنطويًا على خطر موت الوزير موتًا مخزيًا بالاختناق.[11]

هاهي الفدرالية إذن مدعوة للحكم في حادث خطير بين وزير ومسؤول كبير في الجبهة، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (م و ث ج). إن المسألة تتجاوز كثيرًا اختصاصاتها، وليس في وسعها سوى نقل تقارير كل واحد بأمانة إلى تونس. وقام بوضياف الذي لا يريد أن "يرى القضية تدفن"، بإخطار كريم وبن طوبال [12] في رسالة مؤرخة في 18 أفريل.

وقد درست قضية الصندوق بجدية في مجلس وزراء الحكومة المؤقتة وأخطر رئيسها فرحات عباس لجنة الفدرالية بأن الحكومة "خلال اجتماعها في نفس اليوم درست التقارير المتعلقة بهروب الأخ بوضياف واتخذت القرارات التالية:

" كلف وزير الداخلية بالشروع في تحقيق شامل سواء في موضوع القضية أو في النزاع.

"يبدأ وزير الداخلية من الآن في اتخاذ التدابير الضرورية لنقل الأخ الأشرف إلى مؤسسة أخرى.

"تتخذ الحكومة إجراءات على ضوء تقرير وزير الداخلية بعد التحقيق".[13]

لكن أحداثًا أخرى أكثر أهمية استقطبت اهتمام الحكومة المؤقتة. فقد حدث تمرد الجنرالات في الجزائر، وأخذ الوضع يتطور بشكل خطير. أما الأشرف بصفته مناضلا منضبطًا، فقد طلب نقله وحصل عليه، ثم منح الحرية المؤقتة بعد ذلك ببضعة أشهر وبقيت القضية عند هذا الحدّ من أجل صيانة التماسك الضروري لقيادة (ج ت و) التي تواجه مشاكل أخرى عليها حلها، حتى تصل موحدة ومتضامنة على الأقل إلى مرحلة وقف إطلاق النار.

لم يكن يدور في رأس فضيل بن سالم منذ توقيفه إلا فكرة واحدة: هي الهروب[14]. فكر أولا في قطع قضبان الحديد في زنزانته، ثم يهبط بحبل به عقد يصنع بما يعثر عليه من وسائل، وهو المشروع الذي أعده بدقة خلال شهور، ولسوء الحظ شنّ إضراب عن الطعام وحوّل كل السجناء وأُدخل بن سالم إلى زنزانة أخرى ليست في نهاية الممر كالأولى؛ فلم تعد المحاولة قابلة للتحقيق. وأما المحاولة الثانية فقد تكون سهلة نسبيًا: أن يعمد إلى الهجوم على سائق سيارة الإسعاف أثناء نقله من سجن "لاسانتي" حيث يوجد، إلى مستشفى فران. ويكفي فقط أن يتمارض (والمرضى لا يجبرون على حمل الأغلال)، لكن العملية تتطلب مساعدة من المنظمة الخارجية. والاخوة يرفضون إقحام "أفواج المواجهة" في عملية تنطوي على خطر نهاية دموية. وبعد نقله إلى العيادة الملحقة، فكر في كسب ثقة إحدى الأخوات الراهبات عند مرورها، فيحصل منها على نموذج التصريح أو القطعة المعدنية[15] التي تسلم لها للزيارة، فيعمل على منواله مثالاً (وهو ما تستطيع المنظمة صنعه بسهولة) ويخرج بكل بساطة مرتديًا زيّ الراهبة؛ فليس من المستحيل الحصول على قبعة وفستان راهبة. تزاحمت الأفكار والمشاريع لكن لم يتحقق منها شيء. ومرت الشهور والأعوام وأنبت فضيل لحيته، لماذا؟ لأجل أي غرض، أيًا كان. وانتظر أيامًا أفضل.

في فران يتمتع المقيمون في العيادة قانونيا بحق الاستحمام مرتين أسبوعيًا، ولما كانوا يستفيدون من تساهل كبير، اكتشف فضيل في نفسه ميلاً لا يقاوم للنظافة البدنية، يدفعه إلى التردد كثيرًا على الطابق الأرضي. وكانت فكرته الصغيرة تدور في رأسه.

فقد لاحظ أن النوافذ تطلّ على ممرٍ في نهايته باب غير مغلق، يوصل إلى فناء كبير، والفناء الكبير يوصل إلى الباب الرئيسي، وأكثر من ذلك أن قِمْطر الحارس أقيم في زاوية بحيث يحجب أية نظرة مباشرة على الممر الذي يسلكه الزوار عادة في أيام الزيارة. ومن هنا - كما فكر السجين - يجب أن يبدأ البحث عن أقصر طريق نحو الحرية. وبالنسبة لزوار القسم من أقرباء وأصدقاء مساجين (ج ت و)، كانت المراقبة بسيطة. فعليهم أن يودعوا بطاقة هويتهم في المدخل الرئيسي مقابل استلام قطعة معدنية مستديرة تعاد في نهاية الزيارة لاستعادة بطاقة التعريف. وفكر بن سالم إذن في أن يجتاز نافذة المرش التي تخلو من قضبان الحديد! (هذا غير معقول لكنه حقيقي). وإذا كان في حوزته قطعة المعدن المستديرة يستطيع في وسط الزحمة يوم الزيارة أن يواصل السير في الممر ويخترق الفناء الكبير ويخرج بهدوء من الباب الرئيسي.

تصور سهل، تحقيقه أصعب. وبرزت مشكلتان: مشكل القطعة المعدنية والدخول إلى المرش في ساعات الزيارة وهو وقت يمنع فيه الدخول إليه منعًا باتًا على المساجين المراقبين بصرامة. بالنسبة للمشكل الأول وفّر جيرار سبيتزر، وهو أحد الفرنسيين المسجونين بسبب مناهضتهم لحرب الجزائر، قطعا مزورة مشابهة تمامًا وذلك بفضل أصدقاء في الخارج. وكل ما في الأمر أن الزوار في الممر المحاذي للمرش يرمون قطعهم المعدنية عبر شباك يعيّن لذلك مسبقا، ثم يخرجون بالقطع المزورة التي تكون قد سلمت لهم مسبقًا. وبالنسبة للباقي، يحتاج بن سالم اضطرارا لمساعدة طرف ثالث يكلف بغلق النافذة خلفه، بعد هروبه بطريقة لا تلفت انتباه الحراس وتضمن له وقتا كافيًا ليتوغّل في هروبه. وفاتح رفيقه في السجن أحمد دوم الذي قبل في الحال، سيّما أنه ينوي هو أيضا أن يجرب حظه بعد أجل ملائم بنفس الطريقة. وفي المرحلة الحالية من التحضير يوجد إذن مترشحان للعملية.

لكن قبل هذا بوقت قصير كان بوضياف يحضّر لهروبه في صندوق الكتب الشهير، وهي محاولة مثيرة للشفقة انتهت كما نعلم في عتبة الزنزانة نفسها. لذلك

فإن فضيل الذي أحسّ -وهو على حق - بالخيبة لفشل الوزير، اقترح عليه أن ينخرط في المشروع، وهو ما لم يرفضه بطبيعة الحال.

حدد موعد تنفيذ العملية بيوم السبت 07 جانفي 1961 في الصباح الباكر. عبر بوضياف على عجل الخمسمائة متر التي تفصل المستشفى عن العيادة الملحقة (يوجد الاثنان داخل حائط السجن) للالتحاق بزنزانة فضيل. وفي حدود العاشرة والنصف اتجه الشركاء الثلاثة ومعهم جماعة صغيرة، دعاهم بن سالم في السرّ، إلى غرف المرش وكانوا جميعًا يرتدون اللباس الرياضي كالعادة، إلا الثلاثة الذين كانوا يخفون عن الحراس وعن الآخرين لباسهم المدنيّ الذي ارتدوه تحت جلابيب "الخروج من الحمام" الطويلة.

وبعد أن صبوا على أجسامهم الماء الجاري في قنوات المرش وانبسطوا في دفئه ووسط بخاره، ارتدى السجناء لباسهم الواحد تلو الآخر وعادوا إلى زنزاناتهم. أما الثلاثة المرشحون للهروب فقد تحققوا من بقائهم بمفردهم في غرف المياه وأغلقوا على أنفسهم في غرفة معيّنة وانتظروا الموعد الذي يرمي فيه الزوار القطع المعدنية عبر الفتحة التي تعلو النافذة طبقا للسيناريو الذي تم إعداده. واغتنم فضيل الفرصة لتحليق لحيته الكثّة التي يعرفه بها الجميع منذ سنين، والوزير لتمزيق رسالة سرية تلقاها من بعض المسؤولين الكبار في (ج ت و)، إلى قطع صغيرة.

على الساعة 13 و30 دقيقة رميت قطعتان صغيرتان من خلال الفتحة، وفي الحال تلاحقت أحداث بسرعة غير متوقعة. فقد أسرع الرجال إلى النافذة لفتحها وغاب الحظ. فالخشب الذي انتفخ من بخار الماء أبعد كل أمل في فتحها دون إحداث ضجيج. وحاولوا فتحها بالقوة دون جدوى. وكانت أقلّ ضجة تحدث ستلفت انتباه الحارس الموجود في مركزه على بعد أقلّ من خمسة أمتار من المكان. ويستحيل تحطيم الزجاج دون أن يسمع صوت تكسيره. وفي أقلّ من لمح البصر، تسلّق بن سالم إلى الشباك وترك نفسه ينزلق ويرتمي في الممر من علوّ مترين.

وأحس الحارس بسقوط الجسم على الأرض، فخرج في الحال من ركنه ووجد

نفسه وجها لوجه مع الرجل الذي كان قد استوى بعد سقوطه. وبدون لحيته لم يعرف. ظن الحارس أن بن سالم زائر إلى القسم وأراد أن يطلب منه تفسيرًا لما شاهد، لكنه لاحظ في نفس الوقت خلف الزجاج المعتّم شكل إنسان يتسلق نحو الشباك. إنه بوضياف الذي يحاول بدوره أن يسلك نفس الطريق. وبدون أن يضيع وقتًا مع الزائر عاد الحارس أدراجه وأسرع إلى داخل المرش. و كان أحمد دوم وبوضياف هنا مرتديين البذلة وربطة العنق في وضع مخزيّ تحت هذه النافذة الملعونة. فوجّه الحارس الغاضب بعض الكلام المبتذل ولكنه لما عرف الوزير تمالك نفسه وحيّاه.(16)

"ماذا تفعلان هنا في مثل هذا الوقت؟"

– صمت، ولا أحد يجيب. والتحق بوضياف بالمستشفى ودوم بزنزانته. في

– حدود الساعة 18 جاء الحارس لرؤيته:

" أن تكون أردت الحديث مع زائر لا يحمل إذنا بالزيارة فأنا أتفهم ذلك يا سيّد دوم. لذا فبالنسبة إليّ لم أشاهد شيئا، ويعتبر الحادث منتهيًا" .

هذا خطأ صغير لا يقيّد فورًا في السجل. ولابدّ من القول أن هذا الحارس الشهم المكلف خصيصًا بحمامات العيادة كان قد عيّن لتوّه في هذه الوظيفة ومازال لا يعرف جيدًا السجناء في الطابقين. لذلك تظاهر طربوش، الذي تقاسم الزنزانة مع بن سالم، بالمرض. فلم يلحّ الحارس على فتح الزنزانة ومراقبة تواجد السجينين فيها. لكن في اليوم التالي استأنف الحارس مونتيني الخدمة. ولما كان يتردد على المقيمين في العيادة منذ مدة، فقد علم فورًا بالغياب وأحاطه زميله علمًا بحادث الأمس الذي أقلقه. وشرع سريا في عدّ السجناء الذين شعروا بذلك، فأخذوا في الحركة ذهابًا وإيابًا بين الطابقين بلا توقف. ولم يستغرق وقتًا أطول لملاحظة غياب بن سالم، فطلبه متذرعًا بتسليمه رسائل. لكن لا أحد رآه لا في الأول ولا في الثاني. فخاطب مونتيني السجناء مهددا: "إذا لم يظهر في دقيقتين فإني أخطر الإدارة بفقدانه" .

كان الوقت منتصف النهار من يوم الأحد، والبارحة على الساعة 13 و 30 دقيقة كان بن سالم قد اجتاز الباب الرئيسي للمؤسسة وغادر فران في مقابل مجرد قطعة

معدنية سلمها في الباب. وجرى كل شيء بالنسبة إليه طبقًا للخطة المرسومة. بعد لحظات، أعطي الإنذار واجتاحت قوات "سي.آر.آس" الأمكنة مع كلابها. وهدد المدير في ثورة غضبه بإلغاء نظام "أ" وكذلك الامتيازات الخاصة الممنوحة في العيادة "لأولئك المفضّلين الذين عاملهم بلبيرالية و كرم كبيرين فقابلوا صنيعه بالشر". ومن المنتظر أن تشهد الوضعية تشددًا أكثر. وأما السجناء الذين فوجئوا بخطة الهروب، التي أحيطت بالسر التام، فقد قيّموا مبادرة بن سالم بطرق مختلفة، وهي المبادرة التي قد تؤدي إلى التراجع عن حقوق مكتسبة بإضرابات قاسية عن الطعام.

لكن الصاعقة لم تقع. بل على العكس، كان المدير في اليوم الموالي، الاثنين، منشرحا أكثر ومبتسما تقريبًا. ما معنى هذا الصفاء الذي لم يكن السجناء يتوقعونه بهذه السرعة؟ ذلك أنه وأمام الوجهة التي اتخذتها الأحداث، سارع الحارس إلى تقييد حادث الأمس في السجل حيث دوّنه بتاريخ وقوعه وساعته المضبوطة، بما أن صفحة الأحد من السجل لم تكن قد أمضيت. وحينئذ تكون الوقائع قد جرت كالتالي: إن المدير الذي لاحظ وجود بوضياف و دوم في المرش، فهم فورًا أن الرجال الثلاثة حاولوا الهروب، لكن تمكن من الهروب بن سالم بمفرده. وهكذا كما فكر، فإنه بفضل اليقظة الخاصة لحارس الخدمة وتدخله الفعال، فإن وزيرًا في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد مُنع من الفرار رغم أن الطريق أمامه كان عمليًا مفتوحًا. فهو الذي يجب مراقبته عن قرب لأن هروبه قد تكون له انعكاسات سياسية خطيرة. وكما ستذكر الصحافة فيما بعد، فإن شريكًا واحدًا قليل الأهمية استطاع الهرب، والخلاصة هي أن لا شيء غير عادي ولا توجد خطورة جدّية. وأمّا بالنسبة للحراس الذين أفشلوا محاولة سجينهم المرموق، فقد اكتسى صنيعهم صبغة المأثرة التي انعكست بطبيعة الحال على المدير. وفي بداية سنة 1961 هذه استعاد فضيل بن سالم حريته و رقّي حارس المرش المدقق إلى رتبة بريغادييه.

وشهدت سنة 1961 أيضًا مقيمًا آخر في العيادة اقتفى أثر بن سالم بطريقة لم يسبق لها مثيل، لأنه اجتاز حائط السجن على مرأى من "سي.آر.آس" الذين لم يروا في عمله ذاك أية حيلة.

كان بشير بومعزة قد وطدّ علاقات صداقة مع لوران بوزي، أحد سجناء الحق العام الذي كان مكلفًا بأعمال صغيرة في العيادة، فحصل له على بذلة حارس ثم طلب بذلة عمل زرقاء وبعض أدوات العمل في الكهرباء. وجرت العادة أن يكلف السجناء على فترات منتظمة بأعمال فحص الدارة الكهربائية. وهذا ما كان له أثر منبّه على عقل السجين في اختيار خطته. في اليوم المقرر، ارتدى بومعزة بذلة العامل واجتاز الحائط، تراقبه عينا بوزي ليبحث عن خيط يصلحه. وبطبيعة الحال فإن "الحارس" لا يبتعد عن "سجينه" قيد أنملة... إلى أن صار الرجلان خارج السجن. في اليوم الموالي، ظهر في الصحافة مجرد إعلان: في يوم 20 أكتوبر 1961 هرب السجينان بومعزة و بوزي. لا تعليق حول الوسيلة المستعملة من طرف الهاربين.[17]

في ركن من فناء القسم، دخل مصطفى عمرون في نقاش عميق مع جعفر ولد عليّ، وهو مناضل شاب معروف بعزيمته وكتمانه. ومصطفى هذا لا يرجى تقويمه، فقد خرج لتوّه من الزنزانة الانفرادية أين قضى أربعين يومًا، عقابًا له على محاولة بائسة للهروب بتسلق الحائط، وذلك برمي خطّاف ليسقط على قمة حائط السجن ويثبت هناك، فوقع الخطاف المشؤوم بين قدمي الحارس الذي سمع محدثه في اللحظة نفسها يتكلم عن خطة جديدة. بعد ذلك بمدة أطلع صديقيه المقربين بلقايد و بن زرفة عن مشروعه: "يا اخوة، لم نستطع أن نخرج عن طريق الجو فسنخرج من نفق في الأرض". فردّ صديقاه بشك وتهكم: "إن الجحور طريقة كلاسيكية ومعروفة كثيرًا، وهي لا تؤدي إلى أي مكان" لكن ولد عليّ ولد جدّي، فقد فكر مطولاً في المسألة ووضع خطته بدقة.

لابد أن تكون بداية الحفر بالقرب من ميدان الرياضة. فبعد الإضراب عن الطعام في شهر نوفمبر 1961 الذي دام 21 يومًا، حصلت (ج ت و) من إدارة السجون على عدة امتيازات متصلة بما يسمى النظام "أ" [18]، من بينها فضاء للعب وممارسة الرياضة. وعهد بتهيئة المكان إلى سجناء (ج ت و) وتطوع العديد من المناضلين لنقل حجارته وتمهيده وجعله مقبولاً للعب. هذا الميدان مجاور للقسم الثاني من السجن الذي هو بناية كبيرة من أربعة طوابق، تضم عدة مئات من الزنزانات أين

يتكدس حوالي 700 سجين. وكانت زنزانات الطابق الأرضي غير مشغولة في الأغلب ومخصصة للعبور أو للمساجين المرضى.

ولإعداد الخطة كان لابدّ من عقد اجتماعات لأصحاب المبادرة، على أن تكون لقاءات قصيرة لأسباب كثيرة. فأولا يجب ألا يطلع المساجين على الخطة مطلقًا، تفاديًا لخطر إفشاء السر، وليس بسبب وجود "وشاة". ذلك أنه لم يكن يجب تجاهل رعونة بعض المساجين ونرفزتهم. ولم يفُت على الحراس الطيبين للغاية، المتظاهرين بتجاهل المساجين حتى ساعة غلق الزنزانات، أن يلاحظوا تحركات غير معتادة، خصوصًا عند أولئك الذين سبق لهم أن حاولوا الهروب عدة مرات.(19)

وزعت المهام بسرعة وكلف جعفر ولد عليّ و محرزي بإقناع ثلاثة سجناء، جميعهم عمال مناجم بالمشاركة في الهروب، وهم ملاسي، أصيل الوادي، واثنان آخران. ذلك أن خبرتهم في هذا الظرف ضرورية. وعهدت إلى بلقايد الدراسة التقنية، "دراسة الجدوى" وتنظيم الاستقبال عند الخروج من النفق رأسًا وكل الاتصالات مع الخارج، نظرًا لعلاقاته المتينة التي يحافظ عليها مع الأوساط النقابية التقدمية الفرنسية. وعلى أصدقائه إعداد خطة صحيحة وأن يتواجدوا حول السجن في الساعة المحددة بالعدد الكافي من السيارات والسهر على الأمن خلال المسار.

بعد فحص الأمكنة، اقترح عمال المناجم أن يحفروا أولاً حفرة على عمق مترين يتراوح قطرها بين 60-70 سم ثم يثقب نفق بنفس القطر طوله من 18-20 مترًا للصعود في نهايته إلى السطح.

إدارة السجن أمّ كريمة. فقد أودعت الأدوات والمجارف والمعادل وعربات اليد الصغيرة المستخدمة في أشغال تهيئة ميدان الرياضة في مكان قريب بفناء صغير، مجاور لجدار السجن الأول. وكان الفناء مليئا بالحجارة والحصى من كل نوع. وفي كل صباح، يفتح الحراس باب الفناء الذي يفصله عن الميدان الكبير، للسماح للسجناء المتطوعين بحمل الأدوات الضرورية لعملهم ويغلق الباب بعد ذلك. ولا يمكن إيجاد مكان أفضل منه لحفر حفرة الانطلاق. وكان عضو في المجموعة

استعمل الحصى والحجارة الكبيرة لبناء ما يشبه الكوخ الصغير، يدخله دون أن يلفت انتباه الحراس، وينتظر فيه جالسا القرفصاء إلى أن يغلق الباب ليبدأ في عمل الحفر. وبعد بناء الكوخ الصغير تم كل شيء كما كان متوقعًا. فبدأ العمل في الحين. فالأدوات كافية لكن لابد من استعمالها بحيطة كبيرة، لأن الضجيج يمكن في أن يكشف عامل المناجم المنهمك في عمله في أية لحظة. وعندما يأتي رفاقه في نهاية النهار ليضعوا أدواتهم في صخب، يغتنم فرصة انصرافهم فيخرج من كوخه متسربًا بينهم. وقد تناوب الشركاء الثلاثة ومعهم ولد عليّ على العمل. لكن العمل في حفر الجحر لا يتقدم جيدًا. حقًا، إن الكوخ صار أفضل في ختام أسبوع واحد لكن العمل بالوتيرة التي يجري بها يتطلب بلا شك عدة أشهر. ما العمل؟ كان الشهر لحسن الحظ شهر رمضان وقرر الفوج استغلال التسهيلات الممنوحة في هذه المناسبة إلى أقصى حدّ لإنهاء الحفر خلال شهر، ويكفي لأجل ذلك العمل ليل نهار.

فكيف يمكن الذهاب ليلاً إلى الفناء الصغير دون لفت الانتباه؟ وهنا برهن الفوج على مهارته المرموقة. توجد زنزانة في الطابق الأول تعطي على ما يشبه الممر الذي يوصل إلى الفناء. وهو مغطى بسقف صغير من القرميد. وكان يسلكه السجناء في وقت مضى انطلاقًا من الطابق الأرضي عندما كانت الفسحة منظمة طبقًا لقواعد أخرى. فلابدّ إذن أن يكون الحل هو الخروج من هذه الزنزانة بثقب جدارها والوصول إلى فوق السقف ونزع قرميده واحدة أو اثنتين والانزلاق أخيرًا إلى الممر للوصول إلى الفناء الصغير.

وكشف السر إذن للسجين المقيم في الزنزانة وقبل تبديلها بزنزانة ميّاسي و رفيقه. وتم بعد ذلك نزع حجر من جدار الزنزانة تاركًا فتحة تسمح بالخروج. ولإخفائها من الداخل (لأن القرميد يخفيها تمامًا من الخارج) صنعت قطعة من الخشب على شكل الحجر بالضبط. ويبدو الجدار سليمًا في نظر أي حارس يقظ.

ومن الآن يمكن أن تتقدم الأشغال بسرعة أكبر. ويشتغل عمال المناجم ليلاً ويتناوبون على العمل كل ساعتين وينضم إليهم ولد عليّ في أحيان كثيرة. وقبل أن يلتحق

بالزنزانة، يرتب الرفيق الأخير الأدوات ويعيد تكديس ركام الحصى ويهيئ التراب الذي يوزع في اليوم التالي من طرف أعضاء الفوج على ميدان الرياضة كله، وانتهى العمل بسرعة من الحفرة العمودية. فبدأ العمل في النفق الموازي للسطح. واتضح أن الدراسة العلمية للميدان ضرورية، فجمعت عينات من ترابه حملت إلى أصدقاء فرنسيين في الخارج وكانت نتيجة التحليل مطمئنة: تربة قديمة صلبة ومتماسكة. إن النفق الذي يبلغ طوله من 17 إلى 18 مترا والموصل إلى الحائط الثاني لا يتطلب الآن إلا دعمًا أخيراً. وإن المحترفين الثلاثة في المناجم يعرفون ما بقي لهم. والآن فإن الدرب الضيق يشق بسرعة. وقد وقع خطأ في الحساب جعله غير عميق كما يجب. ذلك أن نهاية النفق تلتقي مع أسس الحائط الخارجي للسجن.

ووجه النداء من جديد إلى الأصدقاء في الخارج الذين أخذوا بعين الاعتبار طول الحائط الذي يزيد عن 100م وارتفاعه البالغ 5 أمتار وسمكه المقدر بـ 80 سم. واستنتجوا أن الأسس تهبط في الأرض إلى 60 سم كحدّ أقصى، فلا مجال للاصطدام بها عند الحفر بل لابدّ من الالتفاف عليها من الأسفل بحفر حفرة عمودية بنفس أبعاد الحفرة الأولى. واتضح أن النصيحة فعالة والتقييم دقيق. وهكذا تقدم العمل في النفق بسرعة إلى حد أن أسس الحائط الخارجي تم بلوغها بعد أسبوع من الكدّ، ولم يبق إلا الحفر في مستوى مائل قليلاً للخروج إلى الهواء الطلق، بمقدار حوالي أربعة أمتار وراء الحائط.

في هذه المرحلة كان الفريق يتكون من ثلاثة عشر[20] فردا اتفقوا على الخروج في فوجين: الأول يتكون من سبعة، عليهم إخلاء الدرب نهائيًا قبل أن يأتي الفوج الآخر، ذلك لأنه وطبقًا لتعليمات الأصدقاء في الخارج الذين قدّروا كل شيء، لابد من العمل على هذا النحو للسماح للأوكسجين بأن يتجدد. ولم يبقَ إلا يومين لنهاية الأشغال عندما أبدى يوسف محرزي، وهو واحد من الثلاثة عشر، سلوكًا غريبًا متفاديًا أصدقاءه، كما لو كان يشعر بالذنب. وأوضح رفيقه في الزنزانة ولد عليّ أنه خرق قاعدة الصمت وأفشى السرّ. وكما كان منتظرًا انتشر الخبر في القسم. وبسرعة طالب حوالي 50 سجينًا بالمشاركة في الهروب وإلا فإنهم سيستعملون القوة.

في اليوم التالي أعلن عمال المناجم أنهم على بعد بضعة سنتمترات فقط من الهدف، وهي لا تحفر إلا في لحظة الخروج المقررة في حوالي الساعة 22 و30 دقيقة لكون الزنزانات في رمضان تبقى مفتوحة إلى منتصف الليل. ومن جانب الأصدقاء الفرنسيين كان كل شيء جاهزًا للاستقبال.

لكن في نفس هذا المساء وبعد الفراغ من الإفطار، كان الجميع يسيرون في الممرات بلا هدف، وقرر الخمسون سجينًا غير المشاركين في الهروب إرغام الهاربين على قبول انضمامهم. ولما كانوا يجهلون وسيلة الدخول إلى النفق، التصقوا بالأوائل كالظلّ وتبعوهم حذوَ النّعل للنعّل. ارتفعت حرارة الدم وتكهرب الجو إلى حدّ أن المحرضين من بين الخمسين هددوا باستعمال سلاحهم[21] لكي يمروا هم أيضا مهما كان الثمن. الساعة المحددة تقترب.

في الزنزانة 485 اجتمع ستة من المسؤولين على المشروع لاتخاذ قرار. وحرصًا منهم على نضج (ج ت و) وتماسكها، كانوا يريدون تفادي المواجهة قبل كل شيء. ذلك أن التوتر بلغ من الحدّة عند كلا الطرفين حدا يخشى معه وقوع ما هو أسوأ، ليس فقط بالنسبة لسمعة المنظمة ولكن على حياة المناضلين أنفسهم. وفعلاً فإن حدوث عراك عام قد يؤدي إلى عنف خطير وقد يتسبب الزحام في نفق قطره 70 سم في اختناق عدد كبير من المناضلين، دون أن نذكر أن الأصدقاء الفرنسيين الذين ينتظرون في الجهة الأخرى من الحائط الخارجي سينكشفون ويوقفون.

فاتّخذ قرار مؤلم. هو ألا يذهب عمرون، عشاب، أبركان، بلقايد، بن زرقة، بوطالب والزواوي الذين تتجه كل الأنظار إليهم. وأن يتركوا الحظ كاملاً للأعضاء الستة الآخرين من الفريق. فكان الستة المذكورون يسيرون في الممرات ذهابًا وإيابًا خلال ساعة بينما الخمسون يلاحقونهم ويتبعونهم كالظلّ. وفي هذا الوقت كان عمال المناجم الثلاثة و ولد عليّ و محرزي والمقيم في زنزانة الطابق الأول ينزلقون

في سرية تامة الواحد تلو الآخر في النفق الضيق دون أن يلحظ ذلك أحد. واقتربت ساعة غلق الزنزانات واستخلص الجميع أن المشروع قد أجل إلى اليوم التالي. ولكن الذين "ضحّي بهم" وهم عمرون والآخرون سيقضون وقتًا طويلاً من القلق. هل اتسع النفق للهاربين الستة؟ ألم يسقط عليهم؟ وهل استقبلهم الأصدقاء الفرنسيون الذين ليس لهم اتصال إلا مع بلقايد. وفجأة في هذه الليلة، دوّت صفارة الإنذار طويلاً. نجح الهروب وصار الستة خارج نطاق الخطر.

الهوامش

(*) - العنوان الأصلي لهذا الفصل: *EVASIONS REUSSIES,EVASIONS MANQUEES* (المترجم).

(2) - راجع الفصل العاشر "هيئة الدفاع".

(3) - رسالة بوضياف، 4 أوت 1960.

(4) - رسالة بوضياف، 20 أوت 1960.

(5) - رسالة بوضياف، 20 سبتمبر 1960.

(6) - راجع الفصل الثالث عشر: "مسالك صحيحة وأوراق مزورة".

(7) - راجع الفصل الثالث عشر: "مسالك صحيحة وأوراق مزورة".

(8) - رسالة موجهة من بيطاط إلى "الاخوة في لجنة الفدرالية". بتاريخ 19 جانفي 1961.

(9) - رسالة من سعد (الاسم المستعار للأشرف) إلى عمر، في 21 فيفري 1961.

(10) - اسم مستعار لبوضياف.

(11) - ذكر "شارلو" أن الصندوق كان مثقوبًا من الأسفل بثقوب كافية وأنه خلال تجربة إعداد الخطة استغرق قطع المسافة 9 دقائق وأن السائق كانت له تعليمات بإخراج الهارب من الصندوق بمجرد اجتياز الحائط الخارجي للسجن.

(12) - وهما مع بوضياف القادة الثلاثة الفعليون لـ(ج ت و) في ذلك الوقت.

(13) - رسالة موجهة من فرحات عباس إلى بوداود في 27 افريل 1961.

(14) - الرواية المتعلقة بهروب بن سالم مستخلصة من حديث مع أحمد دوم.

(*) - كما يوضحها سياق النص أدناه. (المترجم).

(16) -أعطيت تعليمات فعلا لإظهار الاحترام التام لممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

(17) - راجع: "التوضيحات بعد الطبعة الأولى". ص.، 512.

(18) - راجع الفصل الثاني والعشرون: "من فران إلى مانهاتن أو الإضراب عن الطعام".

(19) - حاول أغلبية أصحاب الخطة الهروب في السابق وعوقب بعضهم بتسعين يومًا في الزنزانة الانفرادية.

(20) - وهم مصطفى عمرون، محمد ابركان، يحي عشاب، أبو بكر بلقايد، مجدوب بن زرفة، يوسف محيرزي، محمد ميري المدعو "بوطالب"، جعفر ولد عليّ، محمد زواوي، عمال المناجم الثلاثة والسجين الذي يشغل زنزانة الطابق الأول.

(21) - وفعلا فإن الفدرالية أوصلت بعض الأسلحة إلى السجون الرئيسية خوفًا من هجوم تقوم به منظمة الجيش السري على السجون بعد تمرد الجنرالات.

الفصل الخامس عشر (1)

الحركة الوطنية الجزائرية (المصالية)

المكان، طريق بوير في فيلوربان بضاحية ليون. الزمان 23 جوان 1959. كان ثمانية عمال جزائريين ينامون في كوخ وقد أنهكهم التعب بعد يوم من الكدّ. وفجأة دخل المسكن التعس كومندوس مكون من ثلاثة رجال هم عبد القادر لعجل، مسؤول الفوج يساعده فرحات ثابت ورابح حامد.

"هل تدفعون الاشتراك لـ(ج ت و)؟

- نعم ولكن.. وأضاف الأشقياء: لأن (ح و ج) لم تطلب منا شيئا.

- من يجمع المال من بينكم؟

- وأجاب عبد الله ماضي: "أنا". وفي الحال اقتيد إلى الخارج و ذبح. وجرّد الكومندوس ضحاياه من مبلغ 64000 فرنك قديم كان في حوزتهم وأطلقوا عليهم نيران الرشاش. والحصيلة سبعة قتلى وناجي واحد. وجاء مقترفو العملية من نزل بدري، وهو قلعة (ح. و. ج) في ساحة غيشار بمدينة ليون، وهو نزل معروف جيداً من طرف الشرطة المحلية.

في شمال فرنسا وفي المدينة الصغيرة سو-لو-بوا التي لا تزال حتى شهر جوان 1958 تستقبل 535 مشتركًا، أرسل المسؤول المصالي لقادته قائمة اسمية لضحايا الصراع من 1956 إلى 1958[2] وهي كما يلي:

- بوعراب مبروك، 27 سنة، مولود في آيت ويلهام، مناضل قتل في أفريل 1958 من طرف العدو (يعني ج. ت. و).

- بوصفر حسن، 28 سنة، مولود في بني يزقن، رئيس فوج، قتل في مارس 1958 من طرف العدو.

- جبالي عمر، 33 سنة، مولود في بني يزقن، جرح في 9 ماي 1957 من طرف العدو.

- حسين ×...23 سنة، مولود في تاقمونت، مناضل قتل من طرف العدو.
- قاسي عاشور، 38 سنة، مولود في آيت تودرت، متعاطف، قتل في جويلية 1958 من طرف العدو.

- كوان مبارك، 25 سنة، مولود في بني شلة، مناضل فدائي قتل في 3 فيفري 1956 من طرف العدو.
- أودادي عبد القادر، 22 سنة، مولود في آيت تودرت، مسؤول خلية، جرح في جويلية 1958 بطريق الخطأ من طرف عناصرنا.
- سعيد عبد القادر، 25 سنة، مولود في بني يزقن، مناضل جرح في 28 جانفي 1958 من طرف العدو.

وهكذا فإن أولئك الذين ينتمون إلى مصالي الحاج، "أب الوطنية الجزائرية"، قاموا خلال عدّة سنوات بتصفيات مأسوية في صفوف (ج ت و) التي أعدمت بدورها بصفة منهجية المصاليين الأكثر نشاطًا باسم نفس الأمة الجزائرية التي أعلنت عن ميلادها. لماذا هذا الصراع القاسي الذي يتقاتل فيه أولئك الذين يناضلون في الظاهر من أجل قضية واحدة هي استقلال الجزائر؟ من السهل التأسف- كما فعل اليسار الفرنسي- على "تصفيات حساب بين (ج ت و) و (ح و ج) تضر بالقضية الجزائرية أكثر مما تخدمها كما يزعمون". إن إدانة "القتلة" من كلا الجانبين تعطي راحة الضمير لليسار الفرنسي وتبرر امتناع الطبقة العمالية عن التحرك بعد أن فقدت الاتجاه من جراء المواجهات بين الوطنيين. كما يمكن أن تعطي المشروعية لسياسة الحكومة الفرنسية التي يصبح دورها لابدّ منه لحفظ الأمن العمومي في الجزائر. وفي الحقيقة منذ أن تفوّقت (ج ت و)، ثم عادت إليها حصرًا قيادة النضال من أجل التحرير، ومنذ أن نازعها في ذلك مصالي الحاج الذي جسد خلال عقود فكرة الاستقلال، فإن هذا الصراع بين الاخوة أصبح لا يمكن تفاديه.

ونتذكر أن (ح ش ج- ح ا ح د) تعرّض لهزّة خلال سنوات 1950 بسبب أزمة أدّت إلى انشقاق الحزب إلى "مصاليين" ظلوا أوفياء لرئيس الحزب و "مركزيين" اتبعوا الأغلبية الساحقة من أعضاء اللجنة المركزية.

إن اللجنة الثورية للوحدة والعمل (ل ث و ع) المستقلة عن التيارين لم تتوصل، كما عملت من أجله عام 1954، إلى إعادة الوحدة المتلاشية لـ(ح ا ح د)، فكرّست نفسها بنشاط للعمل من أجل الاستقلال وأعدّت له في أول نوفمبر 1954. وبعد أن أنجزت مهمتها هذه، حلّت نفسها فاسحة المجال لميلاد جبهة التحرير الوطني (وتحت هذا الشعار: ج ت و أطلقت الرصاصات الأولى لمعركة التحرير). وخلال سبع سنوات ونصف السنة من الحرب وسّعت (ج ت و) نفوذها إلى مختلف شرائح الشعب وشملت بمقتضى مذهبها الوحدوي جميع الوطنيين. ولا نزاع إذن في أن هذا الكفاح من أجل التحرير بُعث ونظم ووجّه من طرف (ج ت و). وإذا كان (ح ش ج- ح ا ح د) هو الأصل في العمل التحريري فلا واحد من تيّاريْه كان هو البادئ في تجسيده سواء "المركزيون" الذين لم يدّعوا ذلك أبدا أو "المصاليون". وهذا ما لم يقبله مصالي. إن هذا الرجل هو الذي جذب الجماهير الشعبية إلى طريق النضال من أجل الاستقلال منذ ما يقرب من ثلاثين سنة، بعزيمة لا تلين وشجاعة عالية ومثابرة في مواجهة المحن، والنفي والأشغال الشاقة وحظر الإقامة التي قررتها الحكومة الفرنسية من اليمين واليسار. ولم يكن يتصور أن المرحلة الأخيرة والحاسمة من هذا النضال ستبدأ دون علمه وتتواصل في غيابه، وأن من إجحاف التاريخ أن تنطلق المعركة الحاسمة خارج نفوذه وبدونه.

في سنة 1926 كان مصالي قد أصبح رئيسًا لنجم شمال إفريقيا الذي أسس في باريس وكان هدفه استقلال بلدان المغرب العربي بما فيها الجزائر. بعد ثلاث سنوات حلّ النجم فبعثه مصالي في شكل آخر وواصل السعي إلى نفس الهدف. وفي سنة 1934 كان على رأس المظاهرات الوطنية الجزائرية في باريس وهو ما سجن من أجله في سجن لاسانتي. وفي السنة الموالية أوقف من جديد بصفته قائدًا للاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا، ثم سلك طريق المنفى إلى سويسرا. وفي

14 جويلية 1936 جنّد 000 50 مغاربي للتظاهر مع حزبه. ثم جاء يوم 2 أوت من نفس السنة وفي مهرجان[3] بالملعب البلدي لمدينة الجزائر وفي قلب المستعمرة وفي عزّ الدولة المستعمرة[*] نطق بكلمات أنعشت الجماهير الجزائرية الظمأى إلى الحرية والعدالة والكرامة: "إن بلدنا اليوم مرتبط بفرنسا إداريا ويتبع سلطتها المركزية. لكن هذا الارتباط كان نتيجة غزو عنيف متبوع باحتلال عسكري (...) إننا لا نقبل أبدا أن يكون بلدنا مرتبطًا ببلد آخر رغم إرادته، ولا نريد تحت أية ذريعة أين يرهن مستقبل الشعب الجزائري وأمله في حرية وطنه. إننا نؤيد إنشاء برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام دون تمييز في العرق والدين[4]". وأسس مصالي في باريس عام 1937، تحت شعار أساسي هو الاستقلال، حزب الشعب الجزائري (ح ش ج) وعاد إلى الجزائر حيث أوقف وسجن من جديد. وهو ما لم يمنع شعب مدينة الجزائر من انتخاب السجين مستشارًا عامًا. وإذا كانت الجمهورية الثانية لم تسلط عليه إلا السجن والنفي فإن دولة الماريشال بيتان أدانته بـ16 سنة من الأشغال الشاقة وحظر الإقامة مدّة 20 سنة وحجز جميع أملاكه. ومع إنزال قوات الحلفاء في شمال إفريقيا وعليهم هالة كونتها وعود ميثاق الأطلسي في تحرير الشعوب المقهورة التي كان لها وقع حسن على المستعمرين، نشأ الأمل في رؤية السلطات الفرنسية تتخذ إجراءات مطابقة لتأكيداتها، لاسيّما أنها كانت تطلب من شماليّ إفريقيا المساهمة بالدم لتحرير فرنسا التي كانت تئنّ تحت نير القوات النازية.

وسارت الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية المستقرة في مدينة الجزائر في أثر الأنظمة السابقة، فنفت مصالي إلى الصحراء ثم إلى إفريقيا الاستوائية الفرنسية. وأعيد إلى باريس في 1936 وأذن له في أكتوبر بالدخول إلى الجزائر لكن دائمًا مع حظر الإقامة في أغلب المدن.

هذه الحرية المراقبة لا تدوم طويلاً، فقد أوقف من جديد ونفي إلى بيل- إيل في 1948. وابتداءً من هذا التاريخ سوف لن تطأ قدمه أبدًا تراب بلاده. وعاش بين نفي وإبعاد في شانتيي ثم نيور ومن جديد في بيل- إيل بعد أول نوفمبر 1954. وإذا اعتبرنا أن الحزب الذي أسسه وترأسه مصالي، وهو (ح ش ج) أولا ثم (ح ا ح د)[5]،

كان هو حزب الوطنية المطلقة بدون تسوية ولا غموض، نستطيع أن نقرّ بأن تاريخ الوطنية الجزائرية يُعرف به في أغلبه، خلال السنوات السابقة لحرب التحرير.

كيف يمكن أن يتصور رجل يعتقد- وهو على حق- أنه هو روح الحركة الاستقلالية، أن تنهض هذه الحركة نهضة حاسمة دون مشاركته، هو الذي نفخ فيها الفكرة الأولى وصانها وطورها وحافظ عليها وأوصلها إلى النضج؟ لذلك فإن مصالي الذي رفض كل مشاركة في انطلاق الثورة التي رسمت مشروعها اللجنة الثورية للوحدة والعمل (ل ث و ع) فوجئ بأول نوفمبر 1954. وخلال الأسابيع الأولى أدان هذه المغامرة المجنونة، لكنه استدرك وأراد قيادة الحركة لحسابه. وانطلاقًا من فرنسا التي كان موجودًا بها تحت الإقامة الجبرية، حثّ الأوفياء له- وكان عددهم لا يزال معتبرًا فوق التراب الجزائري- على ركوب العربات الأخيرة لقطار الكفاح المسلح الذي قد بدأ. أما في فرنسا فقد كانت الوضعية لصالحه أكثر، وكانت الهجرة كلها مؤيدة للزعيم ما عدا بعض الإطارات. زيادة على ذلك فإن من فرنسا انطلقت في الأغلب الشعارات والأموال والرجال لإنشاء أفواج مسلحة في المدن والجبال، معلنة الانتماء إلى مصالي.

وخلال ذلك، أنشئ حزب جديد يعرف به التيار المصالي وهو نابع من مؤتمر هورنو المنعقد في جويلية 1954 بتسميته الخاصة: الحركة الوطنية الجزائرية (ح و ج).

إن الغموض الذي يكتنف الانتماء السياسي للمقاومين الجدد سيكون كبيرًا خلال السنة الأولى من الكفاح، سيّما وأن رواده الحقيقيين، وهم مناضلو (ج ت و)، كانوا غير معروفين لأنهم يعملون في السرية ويواصلون إخفاء هويتهم. وفعلاً بعد ما يقرب من عام على اندلاع الثورة وبعد نشر الاستطلاعات الأولى عن مقاومة الجبال من طرف الصحف الفرنسية، كان قادة "الفلاقة" يحملون القناع على وجوههم خوفًا من وقوع الانتقام على عائلاتهم. أمثال هذه الاعتبارات يضاف إليها سمعة مصالي، حملت الناس بسهولة على الظنّ بأن ساعة العمل التحرري المقررة من طرفه منذ سنوات قد دقّت أخيرًا بمبادرة منه، وأن ذلك يندرج في منطق الخط السياسي

المحدد بوضوح من طرف حزب الشعب الجزائري منذ إنشائه. ويبدو أن مصالي نفسه يؤمن بذلك ("إذا كانت المعركة قد بدأت فعلا لا يمكن أن تكون إلا بمقتضى المبادئ التي دافعت عنها بتضحياتي على مدى ثلاثين سنة. فأنا إذن رمز المعركة ولِمَ لا... قائدها"). وفعل كل شيء لنشر اعتقاده وحرّر في وقت مبكر مذكرة نشرها في أهم عواصم العالم أوحى فيها بأنه هو المبادر بالكفاح المسلح والمحرّض عليه. وزيادة على ذلك كان مقتنعًا بأن كل شيء في الشهور القادمة سينتظم في موضعه وسيأخذ بدون منازعة زمام قيادة المعركة من أجل الاستقلال وهو المنصب الذي شغله منذ عقود ولم يتجرأ أحد على السعي إلى احتلاله.

وقد أعلمه الناطق الرسمي باسمه، الذي يبذل جهودًا لدى الأمم المتحدة بنيويورك، يوم 2 أوت 1955 بأنه قد كتب رسالة إلى خيضر يرجوه فيها بأن يدخل في الصف (...) وأن يـزيد سوف يأتي إلى الجمعية" ولكنه يأمل أن لا يكون نشاطه هنا إلا تقنيا، فالجزائر تحتاج اليوم إلى أولئك الذين يستطيعون أن يساهموا في قضيتنا في أي ميدان". وأضاف: "لن أسمح بأي نشاط متحزّب"[6] ؛ فهذا كلام الرؤساء، كلام الرجال الذين يسيطرون على الوضع ويتحكمون في سير الأحداث.

وفي رسالة مؤرخة في 20 أوت 1955 موجهة مباشرة إلى "مصالي الحاج رئيس الحركة الوطنية الجزائرية في أنغولام" يخبر نفس المبعوث بتفاصيل عن نشاطه، وعلى الخصوص عن مساعيه لدى كتابة الدولة في واشنطن أين استقبل في مديرية الشؤون الإفريقية وشرح للسيدين هادسيل و بوفي أن "نجاح هذا التمرد يفسر بكونه منذ ديسمبر مراقبًا ومموّنا وموجهًا من طرفكم (أي مصالي المرسل إليه) ومن طرف الحزب. لقد ذكرت لهما اليوم أنكم كنتم القائد السياسي الشعبي الوحيد، وأن حزبكم هو الوحيد الناشط لأنه يراقب هذا التمرد. أما المنظمات الأخرى (التي تضمّ المقصيين[7] أو المنفيين)[8] فإنها تصنع كل شيء لمساعدة هذه الثورة على أمل أن تستطيع القول يوما مّا أنها هي التي لعبت دورًا نشيطًا (...) وباسمكم ذكرّت بأن موقف كتابة الدولة، التي لعبت ورقة الدولة الفرنسية، سيوصل في الواقع إلى سياسة مناهضة لأمريكا لا تفيد في نهاية الأمر إلاّ الشيوعيين. وتطرقت إلى مسألة

السلاح خصوصًا طائرات هيلكوبتر التي تمثل تدخلاً نشيطًا من طرف الولايات المتحدة لمساندة الاستعمار (...) وناقشنا بعد ذلك العريضة الموجهة إلى الأمم المتحدة. وأشرت باسمكم إلى أن الولايات المتحدة عليها أن تتبنى موقفًا موضوعيًا ومحايدًا حول هذه المسألة وأن الحزب وأنتم قد سبق لكم أن وافقتم على وقف إطلاق النار والشروع في المفاوضات، وأن هذا الهدف يمكن بلوغه بضغط من الأمم المتحدة على الحكومة الفرنسية. وقال لي السيد هادسيل أنه سعيد بالاطلاع على رأي السيد مصالي وأن الولايات المتحدة تكنّ له أكبر احترام وسينقل إلى رؤسائه محادثاتنا ورسائلكم[9]".

وتوجد رسالة أخرى ممجّدة لا يمكن بطبيعة الحال إلا أن تجعل منفيّ أنغولام مرتاحًا لرأيه في نفسه بخصوص الدور المفترض أن يلعبه في هذا "التمرد"، وذلك بمجرد كون مصالي موجودًا ليس إلاّ.

إن هذا الاقتناع العميق في أن (ح و ج) فجرت الكفاح وتدفعه وتقوده، شرحه مصالي ثم أراد فرضه خلال سنوات طوال. وهو اقتناع كان عن حسن نيّة في البداية كما يبدو ثم صار عنادا مذنبا. ففي "مذكرة إلى الجامعة العربية المجتمعة في دورة عادية بالدار البيضاء في أول سبتمبر 1959، أي بعد أربع سنوات من انطلاق الثورة، مازال مقتنعًا دائمًا بالدور الحاسم لـ(ح و ج) وبدوره المتداخلين. وحسب رأيه فإن أزمة 1950-1954 جعلت الحزب في مجموعه يقف ضد المحاولة الجديدة الإصلاحية التي أرادت تأسيسها جماعة في القيادة في شكل تعاون مع الاستعمار الفرنسي الجديد. وعارض مصالي بشراسة هذا الانحراف رغم بعده ووجوده تحت الإقامة الجبرية في نيور. وأنشأ لجنة للخلاص العام التي نظمت "بصفة ديمقراطية"[10] مؤتمر هورنو HORNU ببلجيكا في 14 جويلية 1954. هذا المؤتمر الإستثنائي لم يفحص فقط محاولة الانحراف هذه بل هيأ (ح و ج) لزيادة قوتها حتى تكون في مستوى الأحداث في إفريقيا التي شهدت انطلاق تونس والمغرب على طريق العمل المسلح[11]. لهذا أقصى المؤتمر القادة المسؤولين الأعضاء في اللجنة المركزية والمكتب السياسي. وفضلاً عن ذلك كرس المؤتمر[12] ثلاثة أيام وثلاث ليال لإعداد الحزب كي يلعب دورًا في الأحداث الثورية اللاحقة [13].

وهكذا كما توضح المذكرة فإن "عملية أول نوفمبر 1954 ليست من عمل اللجنة الثورية للوحدة والعمل ولا من عمل بن بلة بل هي نتيجة وحاصل التربية والتحضير الذي قامت به الحركة الوطنية الجزائرية".

إن مثل هذا التأكيد الصحيح في مقدماته التاريخية والمتعسف كليا في نتائجه التي يستخلصها رئيس (ح وج) يسمح بتسرب الغموض وسيكون سببا لسقوط آلاف الموتى بلا فائدة. فمن الثابت أن أول نوفمبر 1954 كان عمل رجال تم إعدادهم لهذا الغرض بالتربية التي تلقّوها من نجم شمال إفريقيا مرورًا بـ(ح ش ج) وفرعه شبه العسكري (المنظمة الخاصة). لكن هذه التربية قامت بها الأحزاب الوطنية السابقة (نجم شمال إفريقيا، النجم المجيد، (ح ش ج – ح ا ح د) وليس الحركة الوطنية الجزائرية (ح و ج) التي لم تكن موجودة وقتئذ[14]. ومن المقبول على العموم أن كل هذه الأحزاب المتعاقبة شكلت حركة وطنية ناضلت من أجل تحرير البلد. وفضلاً عن ذلك لا نستطيع أن نهمل كليا العمل من أجل الترقية والحرية الذي قامت به– كل بطريقتها الخاصة وبأساليب مباشرة أو ملتوية– منظمات مثل "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" و"جمعية العلماء" وحتى الفرع الجزائري للحزب الشيوعي الفرنسي" في وقت مّا.[15]

إن مصالي بإقصائه الرجال الذين تحملوا المسؤولية التاريخية لخوض الكفاح المسلح– خارج نطاق نفوذه– وكانوا، والحق يقال، قدامى مناضليه وأتباعه، لا يحفظ من أحداث أول نوفمبر إلا عواملها البعيدة. ومع ذلك فإن هذه العوامل بمجرّدها كانت قد تبدو عاجزة عن تطوير النضال لو لم يقرّر رجال اللجنة الثورية للوحدة والعمل بمحض إرادتهم، الشروع فيه رغما عن الجميع. وسيخطو مصالي إذن خطوة أخرى تقوده دون شعور إلى عادة الكذب الواعي. فهو يؤكد: "وهكذا فإن الثورة الجزائرية اندلعت فوق مجموع التراب باسم (ح و ج) لمصالي الحاج. وتجدر الإشارة إلى أن اسم القائد الوطني قد رفع لجذب الوطنيين إلى المعركة وإزالة التردد وبعث الثقة والحماس والديناميكية[16]. وباستسلامه للإيحاء الذاتي أوصلته آثاره المشؤومة إلى البهتان البيّن: "في الشرق كما في الغرب وفي الشمال كما في الجنوب تشكلت المقاومة في كل مكان تحت قيادة محاربي (ح و ج). وعن قريب ستنشأ منها

النواة الأولى لجيش التحرير الوطني الذي يتعزز شيئا فشيئا بوحدته وإنشاء قيادته تحت الإشراف السياسي لـ(ح و ج)"(17). ونصل إلى النتيجة الحاسمة التي تفرض نفسها: "جيش التحرير الوطني لا يشترك في شيء مع (ج ت و)".

لكن التأكيد لا يكفي للانتقال من الرغبة الحالمة إلى الحقيقة السياسية. ففي الوقت الذي كان فيه مصالي يتوجه بالخطاب إلى الجامعة العربية سنة 1959، كانت (ج ت و) قائمة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مشكلة منذ عام ومعترفًا بها من قبل العديد من الدول. فهل أن هذه الجبهة التي "لا تشترك مع جيش التحرير الوطني في شيء" هي ثمرة جيل نشأ من تلقاء نفسه؟ ومع الأسف فإن الأب العجوز للوطنية جعل من النظرية الاستعمارية المتطرفة لسوستيل نظرية له وهي أن (ج ت و) من صنع الخارج: "مجموعة من المغامرين اللاجئين في القاهرة سنة 1954 أقاموا اتصالاً بهذا الجهاز للاستيلاء على مقاليد الثورة الجزائرية، بلا تفاوض حول الشروط ولا الوسائل (...) لكن المناورات والدسائس لم تنقص وأدت إلى ميلاد هذا التشكيل السياسي الذي يدعى بفخامة (ج ت و). هذه الأخيرة خرجت من مكاتب الاستعلامات الخاصة المصرية التي زودتها بجميع الوسائل الموضوعة تحت تصرفها. وبعد أن أعدّت خطتها الشيطانية شرعت في تنفيذها لتستولي بدورها على مقاليد جيش التحرير الوطني. ومجمل القول أنها تسعى إلى الاستحواذ على قيادة جيش التحرير الوطني وإبعاد إطارات (ح و ج) وتنصيب رجال في كل مكان في خدمة (ج ت و) التي هي نفسها في خدمة القاهرة"[18].

إن التمسك بعناد بمثل هذه الأفكار المضادة للحقيقة سوف يؤدي في النهاية إلى فقدان الثقة من مصالي على نطاق واسع. ولهذا فإن ميثاق الصومام الذي كان وقتئذ النص السياسي الأهم للمقاومة المسلحة الجزائرية، لم يكن ليّنا تجاه المصالية المنهزمة لأن "(ح و ج) رغم الديماغوجية والمزايدة لم تنجح في تجاوز الأزمة القاتلة لـ(ح ا ح د)". وإذا كانت قد حافظت على بعض القواعد التنظيمية فذلك في فرنسا فقط، نظرًا لتواجد مصالي فيها ولجهل المهاجرين جهلاً كاملاً الحقيقة الجزائرية". إن نشاطها المنعزل في مدن قليلة بالجزائر أظهرها في وضح النهار

فرقة مضادة للثورة تثير أعمال التضليل والتفرقة والغموض والكذب، مثل ذلك الكذب الذي يكمن في تقديم مصالي كما لو كان هو منشئ جيش التحرير الوطني وقائده. وأوضح النصّ: "لقد أضاعت المصالية قيمتها كتيار سياسي وتحولت أكثر فأكثر إلى حالة نفسية تزداد اعتلالا كل يوم[19]".

وأما مصالي شخصيًا فإن حالته النفسية تنتسب إلى الوهم الوارد في قصة الديك الذي لا يكتفي بمراقبة طلوع الفجر لكن يعلن أنه هو الذي يطلع الشمس (...) إن الشمس تطلع دون أن يكون للديك دخل. فكذلك تنتصر الثورة دون أن يكون لمصالي أية جدارة". لقد كان لميثاق الصومام تأثير على مناضلي القضية الوطنية إلى حدّ أن آخر تردد بسبب الدور الوهمي لمصالي في الكفاح المسلح قد زال نهائيًا في الجزائر.

وشرع المصاليون بفرنسا حينئذ في نضال يائس وقاتل ضد (ج ت و). وخلال سنتي 1957-1958 أحصي في منطقة باريس وحدها 150 مناضلاً قتلتهم (ح و ج) دون حساب الجرحى العديدين جدًا ورغم أن هذه الإحصائيات ليست نهائية. وفي الولايات الأخرى، في الشمال والجنوب على الخصوص أين تتواجد (ح و ج) بقوة، كان عدد الضحايا أكبر، ولم يكن لـ(ج ت و) وقتئذ الوسيلة لإحصائهم بشكل أدق. إن تجمع ليل- روبي- توركوان، وحوض لوران أو مدينة فالنسيان "تشكل مقبرة إطارات ج ت و". وإلى غاية اللحظات الأخيرة من الحرب تطاحنت المنظمتان إلى درجة أن شارعا مّا في المدينة يمكن أن يمثل الحدّ الفاصل بينهما والشقي هو الذي يجتازه ونادرًا ما ينجو.

خلال الأشهر الأولى من الثورة كان إرهاب (ح و ج) بالمعنى الحقيقي للكلمة- يهدف إلى خنق كل رغبة في تغيير المناضلين موقعهم وذلك بنشر الرعب والخوف والإرهاب. ولتحقيق ذلك يستهدف بلا تمييز قاعدة المناضلين الجبهويين المشكلة أساسًا من أولئك الذين غادروا صفوف المنظمة المصالية. ذلك أن أكثر المهاجرين وقتئذ مازالوا متعلقين بشخص مصالي. هذا العنف لم يقع على مسؤولي الجبهة غالبًا لأن من قاموا به هم إطارات مصاليون لا يميلون إلى تقدير المخاطر ولو فعلوا لأخطأوا الهدف ويرجع العمل العنيف على مرتكبيه. ولهذا فإن ما قامت به (ح و ج)

حتى وإن أدى إلى عدد معتبر من الضحايا لم يزعزع بنية (ج ت و). وأجابت (ج ت و) كما ينبغي. وردّت بقسوة ابتداء من خريف 1957 ولكن بطريقة انتقائية. إن الجبهة لم تيأس أبدا من أن تعيد إلى صفوفها القاعدة المضلّلة من طرف قيادة تعمل على حجب حقيقة المعركة. فضربت المسؤولين السياسيين و"أفواج المواجهة" والنقابيين (ذلك أن الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين -ا ن ع ج- لم يكن إلا ستارًا لـ(ح و ج) ليسمح لها بالعمل في وضح النهار).

وسيكون أكتوبر ونوفمبر 1957 شهرين أسودين على (ح و ج)، فأسقط شماس محمد في 20 سبتمبر وهو رسميًا أمين عام (ا ن ع ج) على منطقة باريس، وبعده بأربعة أيام سقط مسؤول آخر هو ح. ماروك. وفي 7 أكتوبر أصيب بجروح خطيرة عبد الله فيلالي عضو القيادة الوطنية لـ(ح و ج) والأمين العام المساعد للنقابة المصالية وتوفي بعد ذلك بعدة أيام. وأخيرًا سقط في 28 أكتوبر الأمين العام نفسه أحمد بكات برصاص (ج ت و). لماذا هذه الشراسة ضد رجال يقومون في الظاهر بعمل نقابي في صالح الجماهير الشغيلة من المهاجرين الجزائريين؟

وفي الحقيقة لما أدركت الحكومة الفرنسية ومصالحها البوليسية الفائدة التي يستخلصونها من "الشقاق بين الوطنيين" سيعملون كل ما في وسعهم لإعطاء النزاع بين مصالي و (ج ت و) أبعادًا دولية، ثم لما تتفكك (ح و ج) سيجتهدون في إبقائها على قيد الحياة بل ويستعملونها في مهام رخيصة. وفضلت السلطات أمام الرأي العام الفرنسي والأجنبي أن تعتمد أولاً على (ا ن ع ج). فلم تمتنع عن حله فقط ولا حتى عن متابعته بل كان له حتى نهاية الحرب وجود قانوني ومقرّ مرموق في 21 شارع Petites Ecuries في الدائرة 10 بباريس. إن هذا التساهل من مصالح الشرطة ليس مجانيًا، فحمل بطاقة (ا ن ع ج) يسهّل العمل لجهاز القمع ويسمح له بفصل البذرة الطيبة (وهم حاملو البطاقة أي المصاليون) عن الخبيثة (وهم الذين لا يحملونها وإذن من ج ت و).

إن عناصر الأفواج المسلحة لـ(ح و ج) مزودون في الأغلب ببطاقات نقابية كوسيلة ضرورية لتسهيل مرورهم إذا حدث أن أوقف الفوج المسلح خلال عملية

القتل التي يقوم بها، من طرف الشرطة. كان ذلك خلال بعض الوقت لأن التعاون بين الشرطة الفرنسية و(ح و ج-ا ن ع ج) صار ظاهرا فيما بعد. وكانت المقاهي والمطاعم والفنادق والأمكنة العامة المفترض دفعها الاشتراك لـ(ج ت و) تفتش بدقة من طرف الشرطة التي تتأكد من أن لا أحد يحمل السلاح. وبعد هذا التفتيش مباشرة يظهر في أحيان كثيرة كوماندوس "ح و ج" (مزوّد ببطاقات ا ن ع ج). يظهر كما لو كان ذلك صدفة فيطلق بكل اطمئنان نيران الرشاشات على الزبائن. فلا يبقى لـ(ج ت و) إلا إحصاء موتاها وللشرطة الفرنسية العودة إلى الأمكنة لإجراء معاينة "تصفية الحساب بين شماليّي إفريقيا[20]" وهي المعاينة التي تجريها للمرة الألف.

وبمجرد ما تردّ (ج ت و) فإن الصحف الكبرى التي لا تتعرض "للاقتتال بين الجزائريين" إلا نادراً، تتحرك و تولي له مكاناً بارزاً. أما صحافة اليسار التي لم يؤثر فيها موت المناضلين الجبهويين، فإنها تعبر عن استنكارها ضد " قتلة (ج ت و)" بينما تظهر فجأة حركة تعاطف لصالح (ح و ج) أكثر "ديمقراطية"، في مواجهة (ج ت و) "الشمولية"، ولصالح (ح و ج) "بروليتارية" يحاربها خليط ذو اتجاه بورجوازي واقع تحت تأثير مشترك بين القاهرة والعلماء. وهذه موضوعات ستتوسع فيها مدّة طويلة صحف مثل أسبوعية Demain بإشراف أندري فيرا الرئيس السابق للفرع الكولونيالي بالحزب الشيوعي الفرنسي (وتحوّل بعد ذلك إلى عضوية اللجنة المديرة بالفرع الفرنسي للأممية العمالية SFIO)، وانتهجت أسلوب الإقصاء نفسه فيما بعد جريدة الأمة الاشتراكية التي كان من أبرز منشطي لجنة تحريرها أوغست لوكور Le coeur العضو السابق في قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي. بل إن هذا الحزب الأخير الأورثوذكسي(*) أدان (ج ت و) بصفة إجمالية وذكّر موريس توريز(**) بقول ليون فيكس Feix L. أن الجزائريين "عندما يتقاتلون فيما بينهم فإن هذا الأسلوب لا يخدم قضية الشعب الجزائري من جهة ولا يساعد الطبقة العمالية على فهم مشاكل الجزائريين من جهة أخرى" [21] دون البحث عن معرفة ما إذا كان العنف المضاد الذي لجأت إليه (ج ت و) ليس ضرورياً وحتمياً ولو للدفاع الذاتي عن منظمتها.

وقد شرحت هذه الأخيرة موقفها من الموضوع في منشور وزع بباريس في أكتوبر 1957: "منذ عدة أيام تسعى الصحافة الاستعمارية إلى تحريك الرأي العام الفرنسي بواسطة إبراز تصفية بعض قادة (ح و ج) المزعومة من طرف (ج ت و)، ومنهم عبد الله فيلالي (...) ومن المعروف عند الجميع أن (ح و ج) ورغبة منها في تأخير فشلها النهائي سياسيا لم تكفّ حتى شهر ديسمبر 1956 عن العمل على نشر الإرهاب وسط الهجرة الجزائرية في فرنسا: فتم اغتيال وجرح مئات المناضلين والمتعاطفين مع (ج ت و) بطريقة غادرة. إن الأفواج المسلحة لـ(ح و ج) المطمئنين لسلبية الشرطة الفرنسية إن لم نقل لتواطئها منذ سنتين (...) لم يترددّوا في ارتكاب أية جريمة للحفاظ على الشرذمة المضادة للثورة التي يخدمونها. ولما كانت الوضعية تزداد خطرًا يومًا بعد يوم لم يعد في وسع مناضلي (ج ت و) ألاّ يردّوا على العمل الإجرامي لـ(ح و ج) المزعومة. فنظموا أنفسهم إذن في أفواج للدفاع الذاتي للردّ ليس بطريقة عمياء ولكن لكفّ أذى المدبرين وحدهم، المسؤولين بمفردهم عن الإرهاب. ولم يكن هدفًا لذلك الردّ إلا الذين سلّحوا قاتلي مواطنينا".

لكن تطور العمليات في الجزائر المصحوب بالعمل السياسي لـ(ج ت و) سيزيد في تفكك (ح و ج) في فرنسا دون أن يكون من الضروري محاولة تصفيتها بالسلاح كما اشتكى مصالي إلى الجامعة العربية.[22]

إن الإضراب العام لمدة 8 أيام الذي قررته (ل.ت.ت) في الجزائر ابتداء من 28 جانفي 1957 أمرت به أيضًا فدرالية (ج ت و) بفرنسا. وبمجرد علمها بذلك اعتقدت (ح و ج) أن من البراعة أن تتشبّث بذيل المسيرة، فحدّدته هي أيضًا في 28. ولما لم تكن واثقة من عملية لم تشترك في تصورها ولا من قدرة مناضليها على التحمّل، حدّدت الإضراب بيوم واحد. وهذا التحديد الذي أرادت من ورائه الاحتياط، ظهر أنه خطأ قاتل. وإذا كان من المتعذر معرفة سهم كل واحد من الطرفين في نسبة 40% من المضربين في اليوم الأول باعتراف السلطات الفرنسية، فإن وزارة الداخلية أحصت في الأيام الموالية بمنطقة باريس وحدها 75% يوم الثلاثاء و80% يوم الأربعاء و80% في باقي أيام الأسبوع. انفجرت

الحقيقة في وضح النهار وظهرت (ح و ج) على حقيقتها. ولم تعد بعد أن هجرتها قواتها[23] إلا مروحة يلوّح بها السيد كريستيان بينو الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية خلال أسفاره عبر العالم لحمل الناس على الاعتقاد في "انقسام المتمردين".

إذا كانت الإدارة قد دعّمت خفية منفيّ بيل-إيل الذي تجاوزه تطور الذهنيات، وإذا كانت المصالح السرية الفرنسية قد موّنت الـ(ح و ج) الهزيلة عن طريق وسطاء من تجار السلاح[24]، فلأن هذه الحركة ورئيسها يخدمان موضوعيا- حتى وإن جهلت ذلك القاعدة مدة طويلة- أهداف الحكومة الفرنسية. ومنذ 1955 كان جاك سوستيل الحاكم العام للجزائر قد أسرّ إلى الأستاذ ماسينيون: "إن مصالي هو ورقتي الأخيرة"؛ فالرجل الذي تحكم في مصائر مصلحة الاستعلامات والجوسسة المضادة لفرنسا المقاومة يعرف عمّاذا يتحدث[25]؟

في سنة 1956 بعدما سمحت بعض أجهزة الإعلام بنشر أول الأخبار التي كانت مكتوبة عن الفلاّقة الفرنسيين، وبعد أن جرى لأول مرة الحديث صراحة عن المساعدة التي تقدمها فرنسا "للمقاومة المصالية"، جاء ردّ فعل المصالح الرسمية متأرجحا بين التردد والتكذيب مرورًا بما يشبه الاعتراف. وجرى بعد ذلك الثناء على "إقرار السلم" (كذا) الذي شرعت فيه هذه المقاومة التي تسلحها فرنسا. فعرضت صور كبيرة لعسكريين يرفعون العلم الجزائري بلونيه الأخضر و الأبيض و على ذراعهم شريط ثلاثي الألوان ازرق و أبيض و أحمر تعبيرًا عن هذا التعاون الأخوي.

إن قائد هذا الجيش العجيب من المقاومين المنضوين تحت علم خماسي الألوان هو "الجنرال" بلونيس، الذراع الأيمن لمصالي الذي يقود مقاومة في أحد جبال الجزائر. كيف وصل إذن هذا المسؤول السابق في القبائل السفلى وأحد المناضلين ذوي الأيمان الراسخ في (ح ش ج) إلى هذا التواطؤ المخزي؟ في منتصف 1955 أراد بلونيس، استجابة لرغبته في اللحاق بدبابة الثورة التي انطلقت، أن يشكل في مدينة الجزائر أفواجًا مسلحة لـ(ح و ج). ولما لم ينجح لأن (ج ت و) سبقته بتقديم كل التوضيحات عن المنظمين الحقيقيين للكفاح المسلح، إلى المترددين بسبب

الانشقاق المعقد، انسحب حينئذ إلى البويرة. وقد قدم له فيما بعد محافظ الشرطة كولونا الممارس في تيزي وزو، بطريقة ذكية، دعما غير مباشر قبله بلونيس. وجاء دعم المحافظ تنفيذا لأمر من الإدارة العليا التي تريد إشعال بؤر النار المضادة لوقف عمل (ج ت و). وهكذا شكل بلونيس أول فوج مسلح في دوار حيزر بجرجرة. وتضاعفت أفواج المقاومين المزعومين على نسبة المساعدة المقدمة من طرف الإدارة الفرنسية ما دام هدفها الجوهري هو النضال ضد (ج ت و). ولما فشل رئيس هذه الأفواج في الجنوب الجزائري، والذي أعلن نفسه "جنرالاً" لهذا الجيش الغريب، جيش تحرير الشعب الجزائري، تجرأت قيادة (ح و ج) على التأكيد في بيان نشر في باريس بتاريخ 15 جويلية 1958 : "بمناسبة الإعلان رسميا عن موت الجنرال بلونيس، فإن (ح و ج) تمجّد ذكرى محارب مات ببطولة حاملاً السلاح في يده لأنه يرفض الاندماج ويخوض معركة من أجل جزائر مستقلة محررة من كل نزعة شمولية[26] وحرة في اختيار مصيرها بنفسها[27]. وبما أن العمل المضاد للثورة الذي تقوم به الأفواج المسلحة لبلونيس وخيانتهم للقضية الوطنية لم يعد سرًا لأحد، فهل كان من مصلحة (ح و ج) أن تتبنّى صراحة المآثر الكئيبة لهذا الجنرال المزوّر وخيانته؟ يبدو أن (ح و ج) التي غادرها العديد من الإطارات المحترفين سياسيًا، فضلت أن تبرّر أمام أعين الرأي العام بأي ثمن بأن الحركة تساهم فعلا في الكفاح المسلح وأنها حاضرة في ميدان المعركة حتى وإن لم يكن حامل رايتها فيها إلا بلونيس.

لقد انفجرت الحقيقة حول قضية بلونيس من مصادر عدّة وهاهو المتطرف رايغاس الذي يكتب منددًا بإنشاء "القوة الثالثة" يقول: "أن إنشاء قوة عسكرية لـ(ح و ج) هو عمل تعسفي واصطناعي كان أشدّ خطرًا. فقد اكتشف المفكرون الاشتراكيون في ديوان روبير لاكوست السيدين بلونيس وكوبيس Kobus. وبعد معاملات سرّية مريبة عيّنوا فجأة هذين الرجلين قائدين عسكريين: بلونيس رقي جنرالاً ومنح مراقبة الجنوب الجزائري، ومنح كوبيس منطقة نشاط في الونشريس. وزوّدا بالأسلحة والذخيرة وبعدة مئات من الملايين شهريًا. وإذا كانت معلوماتي دقيقة فإن بلونيس يتلقى ما يقارب ثلاثمائة مليون شهريًا. وصرح لي أخ كوبيس بنفسه إنهما يقبضان

خمسة ملايين. وقد استطاع هذان القائدان خلال عدة شهور، مستفيدين من الثقة التامة لروبير لاكوست وتحت غطاء وحماية العلم الفرنسي، سلب أموال السكان المسلمين بحجة النضال ضد (ج ت و)".

"هناك مثالان حيّان: كان الكولونيل سي الشريف من ماجينو، القائد العام للقوات المساعدة الفرانكو- إسلامية، بمناسبة حفلة إسلامية يوزع الدقيق والنقود على السكان الأهالي بالمنطقة. وفي الليل هوجم السكان من طرف قوات بلونيس الذين جاؤوا لتجريدهم منها. وجاء رجال سي الشريف في الوقت المناسب، فهرب "جنود بلونيس" بعد أن تركوا 17 قتيلاً في الميدان.

"في يوم 3 جانفي على الساعة 8 كنت في سيدي عيسى وذهبت عند تاجر يدعى سعيد عميري الذي وجدته في حالة انهيار كامل، وصرح لي بما يلي: "إن الرائد مراد نائب بلونيس جاء بالأمس إلى القرية وجمع التجار والأعيان. وهاهو ما قاله: "بعد عدة أسابيع سيكون بلونيس رئيسًا للجزائر. ونحن نتظاهر بالسير مع فرنسا لكي نحصل على السلاح والذخيرة. لقد وصل تعداد جيشنا إلى 10 000 رجل وهذا العدد لا يكفي. ولكي لا نوقظ شكوك فرنسا لا نستطيع أن نشترط عليها أشياء كثيرة. وإذن فإن عليكم أنتم أيها التجار والأعيان أن توفروا لنا الوسائل المالية التي نحتاج إليها". وفرض عليّ شخصيًا دفع 200000 فرنك. ورفضنا جميعًا أن ندفع. وأمام رفضنا شكّل الرائد مراد في سيدي عيسى فوجًا من عشرين قاتلاً. فإذا لم ندفع سنقتل. ماذا أفعل؟ إن لديّ ستة أطفال.

● وهل أخطرت السلطات؟ – نعم، ولكنهم لا يعيرون أهمية لتصريحاتنا. لقد طلبنا منهم السلاح للدفاع عن أنفسنا لكنهم رفضوا طلبنا".

"وأعلنت حينئذ للسعيد عميري أنني شخصيًا لا أستطيع أن أعطيه أية نصيحة ولكني وعدته بإشعار ديوان السيد روبير لاكوست في نفس اليوم. وفعلا أخطرت الديوان في المساء، وقد استقبلني السيد جويار الذي أحطته علما بالوضعية. بعد ذلك بخمسة أيام اغتيل سعيد عميري في دكانه. ودون أن نصل إلى اتهام ديوان

السيد لاكوست بالوشاية هناك على الأقل إفشاء للسرّ بطريقة خرقاء. ولم يتخذوا أية تدابير للحماية أو يفتحوا أي تحقيق.

"هذه الوقائع، وهي أبعد من أن تكون وقائع معزولة، لم تتأخر في حمل كثير من المسلمين على الوقوف ضدنا. هذه التجربة الشاقة انتهت باغتيال كوبيس وبلونيس، والتحق 80% من قواتهما بالجبل بسلاحهم وأمتعتهم وانضموا إلى (ج ت و). وهكذا نستطيع القول أن قضايا بلونيس و كوبيس لم تكلف فرنسا فقط مئات الملايين بل وفرت فوق ذلك لـ(ج ت و) كحدّ أدنى 3000 من الرجال المسلحين جيدًا والمجهزين من طرفنا".(28)

قد يظنّ أن هذه التفسيرات التي قدمها روني ريغاس لا يعتدّ بها. بل سيؤكدها فيما بعد في أغلب أجزائها بعض مسؤولي (ح و ج) عندما يفاتحون مناضليهم بالأمر بعد تجاوز أزمة ضميرهم، فصرحوا: "ظهر الشك على مستوى المكتب السياسي لـ(ح و ج) مع قضية بلونيس. فبعد أن علم بعض أعضاء المكتب أن رجال بلونيس سلحهم الجنرال سالان، وأنهم يقبضون أجورهم من ميزانية الحرب الفرنسية وينقلون في عربات العدو ويحاربون تحت العلم الثلاثي الألوان، طلبوا تفسيرات لذلك. وأجاب بلهادي، الناطق الرسمي باسم مصالي، أن هناك محادثات جارية مع الحكومة الفرنسية. ورفض مصالي أن يدين بلونيس متذرّعًا بجهله للمضمون الحقيقي للاتفاق بين لاكوست و بلونيس. فاقترح بعض أعضاء المكتب إرسال مبعوث إلى الجزائر لدى بلونيس، يقدم عند عودته تقريرًا دقيقًا عن الوضعية. ومن أجل هذا الغرض دخل بلهادي في اتصال دام عدة أشهر مع غي مولي بواسطة شخص يدعى Leduc الذي ظهر فيما بعد أنه محافظ شرطة الاستعلامات العامة. وفهم المكتب السياسي في النهاية أن الحكومة الفرنسية لا ترغب في هذا الاتصال مع بلونيس. ولما كانت خيانة هذا الأخير قد ظهرت بوضوح أثناء ذلك، رفض مصالي مرة أخرى أن يدين الرجل الذي كان يعدّ نائبه في الجزائر، فتبلورت المعارضة بوضوح داخل المكتب".(29)

ومع ذلك فإن أصداء خيانة "الجنرال" المعروفة عند المقاومين في جبال الجزائر، قد اجتازت بالتدريج البحر وبلغت إلى علم المهاجرين في فرنسا، وهذا ما ساهم في الحقيقة رغم البيانات المتبجّحة لقيادة (ح و ج)، في خرابها المحزن، ومنها البيان الممجّد بتاريخ 15 جويلية 1958 الذي حيّت فيه (الحركة الوطنية تضحية بطل جزائري مات في فجر 14 جويلية 1958. إن الجنرال بلونيس واخوتنا الذين سقطوا معه لم يشكوا في أن آخرين سيحلون محلهم). في الشهر الموالي شنت (ج ت و) في منتصف ليلة 25 أوت على كامل التراب الفرنسي عملية واسعة النطاق، فهوجم مصنع الذخيرة في فانسان ومحافظات للشرطة في منطقة باريس وأحرقت مخازن الوقود في روان ومعامل التكرير في إيطان- دي-بير ومخزون البنزين في لافيرا وأشعلت النار في الغابات[30]. وترك العديد من المناضلين حياتهم في هذه العمليات. ولم يستهدف خلالها أي فندق أو مقهى أو ملتقى أو قلعة لـ(ح و ج). وهذا دليل على أن الجبهة القادرة على عملية منسقة وفعالة على مستوى فرنسا إنما تضرب الإمكانيات الاقتصادية ووسائل القمع. إن الرأي العام المخدّر بالشعارات الحكومية اكتشف باندهاش قدرة الجبهة على الردّ المباشر ولو داخل فرنسا. أما مناضلو القاعدة الذين مازالوا أوفياء لـ(ح و ج) فقد أدركوا أخيرًا ضعف منظمتهم. وحينئذ فإن بعض الإطارات أقرّوا بأن (ج ت و) هذه تخوض حقًا نضالاً ثوريًا فعالاً، وطلبوا الانتقال إلى العمل المباشر في المناطق التي تتواجد فيها (ح و ج) مهما كان ضعف وسائل إمدادها. فاعترضت على طلبهم القيادة المشكلة من مصالي وعيسى عبد اللّي ومولاي مرياح وبدرجة أقل عبد الرحمن بن سعيد، متذرعة دائما بالمحادثات الجارية".[31]

إن مثل هذا الرفض لا يمكن بطبيعة الحال إلا أن يزيد أكثر في الشك الذي استولى على الإطارات على مستوى القاعدة.

ومن جهتها فإن (ج ت و) التي لم تعوّل أبدا على ردّ مسلح شامل وبلا تمييز لإعادة مناضلي (ح و ج) إلى صفها، استغلت الفرصة لتخاطبهم من جديد "إن فدرلية (ج ت و) بفرنسا توجه إليكم اليوم نداء صريحًا لتذكركم بطريق الواجب الوطني. إننا نعلم أنه ما يزال مناضلون نزهاء ضلّلهم الديماغوجيون (...) قادة "ح و ج" (...) إن 25 أوت

من عمل "ج ت و" (...) ولا يجب أن تخافوا من الآن من كومندوس "ح و ج" (...) اتصلوا بمناضلينا حيثما كان ذلك ممكنا لكم فإنهم يساعدونكم في العثور على طريق الثورة التحريرية". ولم يكن النداء يخلو من التعبير عن الموقف القوي للجبهة، فحدّد لمن يخاطبهم أجلا يفقدون بعده حق الانضمام: "ابتداء من 25 أوت 1958 الذي أصبح يوما تاريخيا يكون لديكم أجل شهرين للالتحاق بإخوانكم في (ج ت و)". وينتهي النداء مع ذلك على وقع الأمل الموجه إلى الإطارات لأن "في بداية هذه المرحلة الجديدة من الثورة الجزائرية فإن (ج ت و) الواعية تمام الوعي بمسؤولياتها الوطنية، لن ترفض إطارات (ح و ج) الذين يستخلصون الدرس المنطقي من تجربتهم المصالية".

إن الدعوة إلى انضمام المصاليين هي خط سياسي ثابت متبع نحوهم من طرف الفدرالية. ولما بدأت (ح و ج) تفقد مواقعها في فرنسا انطلقت في عمل مسلح ضد مناضلي الجبهة في بلجيكا. وهكذا قتل العمري معاش في أول نوفمبر 1956 في سوفري وأصيب محمد صحراوي بجروح خطيرة في مارس 1957 في دور. رغم أن مقترفي هذه العمليات عرفوا وحدّد مكانهم فإن (ج ت و) امتنعت عن الردّ عليهم بنفس الطريقة. وبالعكس فقد طلبت في بيان "عدم خرق القانون البلجيكي واستبعاد كل عنف أو عملية أو عراك للفصل في نزاعات بسبب الآراء التي يمكن أن تفرق بينكم".[32]

ونشب يوم 10 سبتمبر 1958 نزاع في "نيونكريشن سيرنتال" بالسار بين قدامى المنخرطين في (ح و ج) يرفضون دفع الاشتراكات وبين فوج مسلح مكون من ستة أعضاء يريد إجبارهم على ذلك باسم نفس الحركة. هذا النزاع أعطى لصحافة معينة الفرصة لإدخال (ج ت و) في الدعوى. وذكرت هذه الأخيرة "بالتعليمات الواضحة جداً والحازمة جداً التي أعطتها منذ مدة طويلة في أوروبا: احترام قانون بلد الاستقبال (...) ويشرح لجميع العمال الجزائريين معنى وعظمة المعركة التي يخوضها الشعب الجزائري من أجل استقلاله (...) ويطلب منهم دعم هذه المعركة (...) وعدم اللجوء أبدا إلى أساليب عنيفة للفصل في نزاعات بسبب الرأي"[33]. وبعد ذلك بشهر، أي في 12 أكتوبر في السار دائمًا، قتل في فولكنجن سعيد سكوّ وهو متعاطف مع الجبهة. والقاتل، محمد أمزيان، عضو في فوج مسلح تابع لـ(ح و ج) سبق له أن اشتهر في باريس

بقتاه عنصرين من (ج ت و)، وهاهو يحوّل إلى البلدان المجاورة ليواصل فيها عمله في أمان. وقد ذكّرت المنظمة المحلية بعد الاغتيال بالتعليمات الثابتة للجبهة.(34)

بقدر ما يشتدّ انحلال الـ(ح و ج) بقدر ما يزداد حرص الحكومة الفرنسية على إبقائها على قيد الحياة. وفي الأوساط الديغولية كان يوجد دائمًا من يعتمد على هذه القوة الثالثة لحيازة هامش أوسع للمناورة خلال المفاوضات القادمة ويستطيع بذلك أن ينكر على (ج ت و) صفة التمثيل الحصري المزعوم للجزائر المكافحة. وهكذا فإن إطلاق سراح مصالي في بداية جانفي 1959، الذي يندرج في هذا الأفق، سيعجّل أكثر بسقوط الزعيم الوطني العجوز. وهو بعد أن وجد حرية المناورة قد ثابر على مواصلة العمل الانقسامي. وابتداءً من الآن لن يكون إلا رمزًا فاقدًا القيمة تعلق به - من دون الناس الآخرين - بعض المهاجرين من الشيوخ الذين قدموا من المستعمرة لتأجير قوة عملهم في المصانع الفرنسية، أولئك البسطاء العازمون على أن يروا فيه بهيئته كهيئة نبيّ ذلك الرجل الذي قدم لهم قبل ثلاثين سنة وعودًا بالحرية التي فقدوها وبالاستقلال الذي رفض وبالكرامة التي حرموا منها.

ففي 18 جانفي 1959 أطلق سراحه فعلا وأُذن له بالتنقل في كامل فرنسا واستقر في أوتيل-دي-بارك في شانتييّ. وكتبت جريدة كومبا: "وصل مصالي الحاج في أبّهة استعراضية محدودة إلى إقامة مرموقة في إيل دوفرانس"(35). وحرصت الجريدة على أن تسجل: "إن وفود المسلمين الجزائريين تقوم بنفسها بدور الشرطة وحسب تعبير برقية لإحدى الوكالات فإنها تدقق بصرامة مع القادمين الذين تفحص هوياتهم وتردّ الذين تعتبرهم مشبوهين على أعقابهم". وهكذا فإن شرطة (ح و ج) لها كل التسهيلات للعمل في وضح النهار. وإن الرجل الذي كان يلهب حماس المناضلين من أجل القضية الوطنية بلا أي تمييز مجبر على فحصهم بدقة قبل أن يستقبلهم. وأمّا رجال الشرطة الفرنسيون - وهم غير مطلعين على خفايا اللعبة السياسية المزدوجة لحكومتهم- فقد ارتكبوا خطأً مع محمد قنافة، السائق السابق للزعيم الذي جاء لاستقباله وهو لم يعد في خدمته منذ سنين، فقد أوقف بأمر من نيابة السين، وأطلق سراحه في الحال في شانتييّ "تحت مسؤولية أعضاء (ح وج)"، كما تمّ

الحرص على توضيحه. إنه تراجع غريب للأحداث. فالرجل الذي كان العدو رقم واحد للاستعمار الفرنسي يضمن أمنه اليوم كتائب من الشرطة والجندرمة الفرنسيين المحيطين بأوتيل دي بارك بتعاون قلبي مع المناضلين المصاليين الفدائيين(36). لكن أتباعه القادمين في حافلات خاصة مع النساء والأطفال كانوا يلاحظون ويتساءلون: ماذا تعني كل مظاهر التساهل هذه نحو المعتقل السابق في بيل-إيل؟ وتجيب على ذلك جريدة كومبا "إذا لم يبق لـ(ح و ج) إلا بقاع معزولة فإن الكلمات المهدئة التي نطق بها الرجل العجوز لها مدى عام، لا مجال فيه للأوهام. فالتسوية بينه وبين السلطة موجودة (...) ومن هذا التعديل في الجو والموقف يمكن أن يخرج السلم في الجزائر أكثر مما يخرج من انقلاب الوضع في قيادة الفلاقة" .(37)

ومن الواضح أن مصالي في الحقيقة هو ورقة في يد ديغول، وقبله كان سوستيل يريد أن يلعبها في آخر مرحلة. "وهذه الأوراق التي تسقط على طاولة اللعب يمكن أن تكسب الشوط بانحلال عرى التضامن في صف الخصم على مستوى القمة والقاعدة" .(38)

هاهو الشقيّ صار قطعة في لعبة، تريد الحكومة الفرنسية تحريكها على لوحة الشطرنج بهذه الحرب لقهر (ج ت و). إن بورقيبة بعيد النظر ولا يرضى أن يفقد الأمل في رجل كان بطل قضية شمال إفريقيا منذ أن أنشأ النجم، فهو يسارع بالكتابة إليه في 22 جانفي 1959:

"رفيقي العزيز، اطلعت بسعادة كبيرة على إجراءات التهدئة التي اتخذتها السلطات الفرنسية. وردت لك إحدى تلك الإجراءات حرية التنقل فوق التراب الفرنسي. وإني لمقتنع أن اتصالك بالواقع الجزائري، ولو بالنظر إليه من شانتيي، يسمح لك برؤية الأشياء من زاوية جديدة وإعادة النظر في بعض مواقفك. ولا أعلم ما إذا كان صديقانا المشتركين ج.رو. و ستيب (...) قد نقلا إليك الأفكار والنصائح التي بُحت بها إليهما بشأنك في كل مرة يتاح لي الحديث معهما عن حالك الأليم وعن أقصر طريقة لإنهائه، واضعًا نصب عينيك مصلحة الشعب الجزائري. يمكنني أن أشهد بأن حرية هذا

الشعب كانت هدف حياتك ومن أجلها ضحيت بكل شيء، وأنك كنت أول من أكّد منذ ثلاثين سنة وجود الأمة الجزائرية وطالبت لها بالسيادة والاستقلال، بينما كان شمال إفريقيا كله بدرجة أو بأخرى راضيًا بالسيطرة الفرنسية، وأن الأغلبية الكبرى من الجزائريين كانت تطالب بتطبيق الوضع القانوني الفرنسي (الذي كان يسمى وقتئذ الاندماج assimilation ويشار إليه اليوم بالإدماج integration)؛ فسيذكر التاريخ بأنك كنت أب الوطنية الجزائرية. ورغم كل أنواع القمع فإن عملك أفاد في تكوين آلاف المناضلين المتمرسين. إن أولئك المناضلين الذين تمرسوا على صلابة النضال في مدرسة نجم شمال إفريقيا ثم (ح ش ج) ثم (ح ا ح د) هم الذين يشكلون اليوم قوام (ج ت و) والعناصر الفدائية لجيش التحرير الوطني والأغلبية الساحقة للمحافظين السياسيين.

"إن ما صرفهم عنك وبصفة عامة عن جميع "السياسيين" هو المنظر المحزن لخصوماتهم وعجزهم وذلك في وقت بدأ فيه على طرفي شمال إفريقيا العمل المسلح للشعبين التونسي والمغربي تحت قيادة جيدة وتنظيم قوي، وهو العمل الذي بدأ يعطي نتائج حاسمة. إن تجمعًا هائلاً لكافة القوى الحية وجميع العناصر الصالحة، أي المصممة على النضال حتى النصر، قد نشأ وسط الشعب الجزائري الذي استطاع بذلك أن يحقق المعجزة ويفشل منذ أكثر من أربع سنوات جميع القوات المسلحة الفرنسية، مدعمًا في ذلك بمساعدة لا مشروطة من الشعبين الشقيقين. ولقد تأسفت كثيرًا لكون هذا التجمع غير ملتفّ حولك. وسيكون الأمر مأسويا إذا تم بدونك وأشدّ مأسوية إذا كان في النهاية ضدك. ولما كنت قد رأيت وأحسست بنفسي بكل هذا، نصحتك في أول مرة بأن تنسى (ولو بعض الوقت) اللوم القديم والخصومات القديمة والإقصاء القديم؛ فقد صار كله لا يساير الزمن بل يبعث على الرثاء، وأن تنضمّ بطريقة استعراضية وبلا تردد إلى التجمع الجديد الذي له شرف مهيب في خوض معركة قاسية من أجل استقلال الجزائر".

"وسواء كنت غير مطلع أو مخدوعًا فإنك لم تفعل شيئًا لذلك. والنتيجة هي هذا المنظر المؤسف للصراع بين الاخوة وتصفية الحساب بين الوطنيين. وهو صراع

وتصفية يضعفان مجهود الأمة في فترة حاسمة يتعرض فيها مصيرها للخطر، بقدر ما يملآن مناضليك القدامى أو أغلبهم بالغضب والثورة على رجل أحاطوه بالاحترام والتبجيل. ولم يفهموا كيف أن الرجل الذي كانت حياته كلها مثالاً للعناد ونموذجًا للتضحية لا يعرف كيف يضحّي بالأحقاد وحب الذات من أجل تحقيق إجماع الشعب الجزائري وهو شرط انتصاره".

"منذ أكثر من 12 سنة، أي في 1947، رجوت عباس فرحات في رسالة سرية مؤرخة في القاهرة وظهرت في كتاب "تونس وفرنسا"، أن يكوّن "كتلة واحدة مع مصالي"، ولم أنظر إلا إلى مصلحة الشعب الجزائري، واليوم أيضًا وأنا لا أنظر إلا إلى هذه المصلحة نفسها، فإني أجدد لك رجائي أن تنضمّ ليس إلى شخص فرحات عباس ولكن إلى (ج ت و) والمجاهدين الذين يخوضون فوق تراب الوطن معركة الحرية. وأنا على يقين من أن الشعب الجزائري سيتلقىّ هذا التصرف من أول وأقدم مجاهد جزائري كمساهمة حاسمة في النصر النهائي للجزائر. وبالنسبة إليّ، أنا الذي أعرف ثمن التضحية بحب الذات عندما كانت لي فرصة فعل ذلك خلال حياتي النضالية ثم كمسؤول، فإني أعتبر أمام الله هذا الإنكار للذات أكثر استحقاقًا من سنوات النفي أو السجن الطويلة التي كانت قدرك في هذا العالم".

"وما أريد قوله لك هو هذا: إنّها نصيحة أخ ورفيق في النضال تعرف إخلاصه وتجرّده من الأغراض و صفاءه. قم بهذا التصرف الذي أطلبه منك وأقسم لك أنك لن تتأسف عليه (...) وما أتمناه هو الشروع في هذه المرحلة الجديدة من حياتك النضالية (الأخيرة ربما) بتصرف مستوحى من سموّ معنوي كبير، من العظمة الحقيقية، تصرف يضع حدًا لوضعية شاقة على الجميع وخطيرة بالنسبة للوطن، ويضعك في المكان الذي أنت به جدير، أي على رأس الشعب الجزائري الذي يخوض أصعب محنة رهيبة في تاريخه الطويل وهو عاقد العزم على تحقيق هذا المثل الأعلى للحرية والكرامة والعدالة التي كنت أول من لقّنها، وبدونها لن تكون الحياة جديرة بأن يحياها الإنسان".

"مع أصدق المشاعر".

الإمضاء: الحبيب بورقيبة"

إننا نجد في شخصية مصالي، هذا المنفيّ الأبديّ، مثابرة في البحث المتواصل عن الحرية منذ سنة 1926 بقدر ما نجد عنده عناداً في التمسك بالأحقاد والإقصاء، ورفضًا واضحا لما يعتبره استسلاما بحسب حبه لذاته. ولو قد فعل لكان ذلك (ربما) رافدا مفيدا للقضية الحقيقية للجماهير الجزائرية المجندة ضمن الجبهة. بل أنه يفضّل أن يبقى زعيمًا بلا منازع على رأس حركة مفككة متفرقة الحطام. وبينما أعلنت (ج ت و) إلغاء تقديس الشخصية وعهدت بالمسؤولية إلى قيادة جماعية، فإنه ظل سجين جنون العظمة ويحظى بشكل ظاهر بتقديس الأوفياء له. و قد نشرت جريدة "صوت الشعب" التي تحمل عنوان "جريدة سرية للحركة الوطنية الجزائرية"، التي تظهر بانتظام في فرنسا في عدد 11 مارس 1959 في الصفحة الأولى على خمسة أعمدة، صورة "للقائد الوطني" مؤطرة بالألوان الخضراء، البيضاء، الحمراء. وسوف لن يخلو عدد واحد من الجريدة أو النشرة الإعلامية لـ(ح و ج) من صورة أو رسالة من البطريرك(*). ألم يعلن بنفسه "أن الشعب الجزائري يعتبرني ليس قائده فحسب و لكن أبا له أيضًا؟"(39)

ومع ذلك فإن أصداء نداءاته تتلاشى شيئا فشيئا حتى ولو كان يقتصر ابتداءً من الآن- وعيا منه بانحطاطه السياسي- على الدعوة إلى وحدة جميع الوطنيين الجزائريين وعلى التماسه عقد "طاولة مستديرة" بلا إقصاء لمناقشة مستقبل الجزائر "والدعاء إلى الله أن يسدد خطانا على طريق العدالة والوفاق والمحبة الأخوية"(40). لكن المناضلين لا يصدقون هذه الكتابات الأدبية. لذلك فإن جريدة "صوت الشعب الجزائري" ستباع في بداية 1960 في سوق المواد الغذائية بكلينيانكور وينادى عليها بصوت عال تحت حماية الشرطة باللباس المدني.(41)

بعد الفترة التي أعقبت الإفراج عنه، حرص مصالي، على ما يظهر، على أن يقدم نفسه كرجل عاقل يتمنى أن "يوضع حدّاً نهائيا لكل صراع أخوي بسبب الخلاف السياسي"، ودعا إلى "وحدة جميع الجزائريين كشرط لابد منه لتحقيق استقلال الجزائر وبلدان المغرب العربي"(42) وإلى نسيان الخصومات وإلى التوادد وإلى التجمع وإلى الاتحاد.(43) لكن مع الأسف فالحقيقة المرة لا تعكس المشاعر

الإنسانية المعلنة. فقد تمّ إطلاق سراح 38 عنصرًا من سجن فران (القسم الثالث) من بينهم أعضاء في أفواج مسلحة فتاكة وذلك في نفس الوقت الذي أفرج فيه عن مصالي، لإعادة بعث الحركة التي تفككت. هذه الواقعة التي أخبرت عنها لجنة سجناء (ج ت و) في فران وحاولت المنظمة تحديد مكانهم لصدّ هجوهم، أكّدها عرض حال عن النشاط أعدّه (ا ن ع ج) في 4 فيفري 1959[44] .

وأمام تسوية مع السلطة الفرنسية تحوّلت إلى تواطؤ، لم يبقَ للإطارات الواعية والعازمة على النضال إلا الإقرار بوصول حركتهم إلى مأزق بلغته عن طريق التضليل، وأن عليهم إشعار المناضلين بذلك مهما كانت المخاطر على أشخاصهم والمساس بكرامتهم حتى يستخلصوا العبرة. إن الموقف المبنيّ على نكران الذات الذي كان ينتظره بورقيبة من مصالي قام به إطارات منظمته، فقد التحقوا "بتجمع كافة القوى الحية وكل العناصر الصالحة للأمة، العازمين على الكفاح حتى النصر".[45]

ففي ديسمبر 1958 طلب أحمد نسبة، مسؤول في (ح و ج) من مالك (حفيظ كيرمان) مسؤول في (ج ت و) بمكتب بون الاتصال بفدرالية (ج ت و) بفرنسا. فاستقبله مع الإطارات المرافقة له عمر بوداود رئيس الفدرالية وعبد الكريم سويسي عضو لجنة الفدرالية. وبعد تبادل وجهات نظر صريحة وصادقة[46] طلب القادمون أن يطلعوا بأنفسهم على وضعية جيش التحرير الوطني وتأطيره. فسافروا إلى تونس لهذا الغرض. ثم عادوا بعد عدة أسابيع إلى المعاقل الأخيرة لـ(ح و ج) ليشرحوا لمناضليهم الحقيقة التي كانوا شاهدين عليها. فأسقطوا من طرف المتصلبين من مرؤوسيهم السابقين: واحد في منطقة سار بروكن والآخر في كولونيا بألمانيا الاتحادية. ورغم أن الفوضى هي السائدة في الصفوف المشتّتة لـ(ح و ج) فإن أنصار الزعيم، الذين طلبوا تفسيرًا لسياسته التي صارت أقل انسجامًا مع مبادئ الحركة التي يفترض أنها وطنية، قد سلموا لجهاز القمع. ولما وصل مصالي إلى شانتييّ طالب مسؤولو المنظمة، بعد الانتهاء من التقبيل المعتاد، بتفسيرات "واشترطوا إقصاء بن سعيد من القيادة (...). وفي أوتيل دي بارك وضع الهاشمي قائمة بأسماء الزوار "المعارضين" التي سلمها بن سعيد إلى الشرطة الفرنسية فأوقفت من بينهم 61 عنصرًا في حوالي 25 جانفي في ليل مع بابا عليّ بصفتهم مناضلين في (ج ت و)".[47]

وهناك واقعة أخطر وهي أن مصالي الذي شعر بصدمة كبيرة لذهاب أحمد نسبة، مسؤول التنظيم والذين تبعوه، لم يفُته أن ينتقد في شانتيّ المعارضين "ويعطي أوامر صارمة لتصفية جميع المعارضين لسياسته ولمواصلة الكفاح بالسلاح ضد (ج ت و). ولم يمنعه ذلك من تقديم تصريحات إلى الصحافة والمطالبة بوقف العمليات بين الجزائريين".(48)

في 18 فيفري 1958 نشر في تونس "إنذار إلى مناضلي (ح و ج)" وقّعه مسؤولون في الحركة ببلجيكا وشمال وشرق فرنسا، تساءلوا فيه بقلق عن واجبهم "كوطنيين جزائريين أمام الأزمة الخطيرة التي تهزّ منذ عدة شهور إطارات ومسؤولي (ح و ج) والتي انتقلت اليوم إلى القاعدة". ولذلك قرروا توجيه هذا النداء "لمساعدة المناضلين على رؤية حقيقية يصرّ البعض على إخفائها ليستطيعوا وهم على بيّنة من الأمر أن يتخذوا قرارهم بمسؤولية كاملة. فقد كانت حصيلة السنوات الأربع الماضية قاسية: خيانة بلونيس، تفكك (ح و ج) التي كانت في 1955 تجنّد أغلبية المهاجرين، سلبية الحركة في الوقت الذي انتقلت فيه (ج ت و) إلى العمل المسلح في فرنسا ابتداء من أوت 1958، تضامن كامل من البلدان الآفروآسيوية مع الرجال الذين تعتبرهم (ح و ج) "الوطنيين المزعومين". ثم تساءل الموقعون على النداء "إذا ما كان ينبغي إذن أن نصدق بأننا نحن بمفردنا على صواب ضدّ مجموع إخواننا الذين يناضلون في الجزائر، وضدّ كافة الشعوب الشقيقة والصديقة"؟

فأدانوا بالأدلة المدعمة لأقوالهم الاتصالات التي تترجم بوضوح تواطؤ (ح و ج) مع السلطات الفرنسية. ووعيا منهم لما يتعرضون له من خطر اعتبارهم مرتدّين ووقوعهم تحت ضربات رفاقهم السابقين، فقد طلبوا من مناضليهم الدخول "في المعركة المشتركة تحت إشراف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية". ولا عجب أن يهزّ هذا الإنذار بشدّة القائد العجوز. فهو موقّع من طرف أعمدة حركته وهم أحمد نسبة، مسؤول التنظيم منذ 1955 وعضو المكتب السياسي منذ 1958، وبوجمعة عليان قائد ولاية الشمال، ومحمد بسطاوي قائد دائرة موباج، ورمضان دويش أمين قسمة هورنو (بلجيكا) في 1954 وقائد دائرة، وميلود بلهادي قائد دائرة

ليل-دوبي، وعلي بابا علي، محمد رباحي، ساعد شيشة وجميع قادة الدوائر في الشمال ومختار حميدوش مسؤول السار. وإذن فإن القطاعات المفيدة والمأهولة هي التي انهارت.(49)

إن المصارع العجوز لم يعترف رغم ذلك أبدا بالهزيمة، فضاعف من تظاهرات التضامن مع (ح و ج) والتعلق بشخصه، ومنها تلك التي جرت في 22 فيفري في قصر Toutevoie في غوفيو حيث اختار الإقامة؛ فقد أثارت سؤالا مكتوبًا من طرف النائب المستقل على الدائرة الانتخابية فاندي الذي تأثر لرؤية العلم المتمرد يرفع في فرنسا بحرية. جواب وزير الداخلية: "إن الاجتماع الذي أخذه بالاعتبار النائب الموقر جمع حوالي ألف من شماليِّ إفريقيا. ولما كان بعضهم يحملون أعلامًا صغيرة بيضاء وخضراء (كذا) فإن موظفًا في الشرطة أمرهم بإخفاء هذه الإعلام وهو ما فعلوه في الحال (كذا). إن خطاب السيد مصالي الحاج عكس موقفا سياسيا متفاوت الأهمية ومطابقًا للأفكار التي سبق له التعبير عنها خلال تصريحاته السابقة للصحافة (...) نظرًا لهذه الشروط لم يكن من الضروري منع هذا النوع من الاجتماعات". (50)

عندما كان المسؤول الأعلى للشرطة الفرنسية يشرح بصراحة أنه لا مجال لمنع مصالي من التعبير بحرية في مهرجاناته أو أن يدلي للصحف بكلام لا يعارض كثيرًا من حيث الجوهر ما تقوله الحكومة، فإن المناضلين والإطارات يواصلون مغادرة باخرة لم يعد قبطانها يعرف كيف يوجهها.

وكان على (ج ت و) أن تشرح للمهاجرين التطور الحاصل وتبرر الاستقبال المخصص للقادمين الجدد وهو لم يكن سهلاً خصوصًا في القطاعات التي حافظت فيها (ح و ج) على بعض المواقع القوية التي مازال ينشط فيها كومندوس القتلة. وتذكيرًا بأرضية الصومام التي تنص على أن "تحرير الجزائر سيكون من عمل جميع الجزائريين وليس من عمل جزء من الشعب فقط"، أعلنت الفدرالية: "أن صفوف الثورة مفتوحة إلى كافة أولئك الذين استبعدوا تقديس السلطة الشخصية وخرافاتها وهم مستعدون للتضحية بأعز ما عندهم من أجل استقلال الوطن". وحثّت

مناضليها إذن على أن يتعهّدوا بأن يعيدوا إلى معركة التحرير- رغم الخلاف السابق- جميع الجزائريين الوطنيين المخلصين وفسح المجال ضمن (ج ت و) لجميع الذين يريدون المشاركة في المعركة".[51]

من المؤكد أن خطابات البطريرك في غوفيو تعكس موقفا سياسيا متفاوتا يذكّر "بالسلم والاتحاد بين جميع الجزائريين" ويتمنى بصدق "الوقف النهائي للصراع الأخوي". ويقدم مصالي نفسه "كرجل السلم من أجل المصالحة"[52]، ولكن تواصل في نفس هذا الوقت العنف المسلح باسمه: وهكذا ففي جوان 1959 قتل في مدينة ماز ببلجيكا مختار ديد أصيل تامازيرت وأمين قسمة، وقتل علي منصوري، رئيس قطاع في ليل التي اقتيد إليها من جومون. وفي جويلية 1959 قتل في فالنسيان بلقاسم بسطاني أصيل ذراع الميزان وأمين قسمة وقتل في باريس عمار آيت يحي أصيل ميشلي[53]، وهو مناضل وطني منذ 1936 وأب لسبعة أطفال. وفي أوت قتل علي لغباش صاحب قاعة سينما. إن جميع أولئك الضحايا مناضلون في (ح و ج) عبروا عن رغبتهم في الالتحاق بصف (ج ت و). وتواصل التهديد والابتزاز جنبا لجنب. ففي بداية ماي 1959 تلقىّ بندي مراد محامي بهيئة الدفاع لـ(ج ت و) "دعوة" من (ح و ج) تحت هذا العنوان البارد: "لقد دقّت ساعة العدل". وواصلت الرسالة تقول: "لا فائدة في أن نكتب إليك سيرتك لكي نقول لك أنك خنت الثورة الجزائرية وندعك لتحكم بنفسك فتقدر الضرر الذي جلبته على هذه القضية النبيلة. واليوم جاءت ساعة جميع الخونة والذين يساندوهم. لذلك فإن فدائيي[54] (ح و ج) يحكمون عليك بغرامة 200000 فرنك تقدم في أجل ثمانية أيام للحركة الوطنية الجزائرية لمصالي الحاج، وإلا فإن حكم[55] الثورة سيطبق عليك بلا رحمة حيثما كنت وحيثما ذهبت". وذيّلت بالختم الدائري الأحمر لـ(ح و ج). وسجلت في الأخير ملحوظة توضح: "سنعلمك عن مكان لقائنا يوم الأربعاء 6 ماي 1959 بالهاتف إلى مكتبك".

فأخطر مسؤول هيئة الدفاع لجنة الفدرالية. فكان لابدّ من التحرك بسرعة. والفكرة التي تبلورت بهذا الشأن هي أنه يمكن إيجاد حل بين رجال القانون. لذلك تقدم في اليوم التالي مراد أوصديق المحامي في هيئة الدفاع إلى زميله إيف

ديشيزيل، الصديق القديم الشخصي لمصالي الحاج والمحامي الدائم لـ(ح و ج) ودخل مراد والحزن يبدو على محيّاه.

"الأمر ليس على ما يرام يا مراد؟

لا يا صاحبي، إني أبكي لموت صديق. هو بندي من ليون حكمت عليه (ح و ج) بغرامة كبيرة. أعرف أنه لن يدفعها ولما كنت أعرف ما يكفي عن الأفواج المسلحة فقد علمت أنهم سوف ينفذون تهديدهم قبل 8 أيام.

- إنه لأمر محزن، كل هؤلاء الموتى بلا فائدة بين الجزائريين.

- نعم وسأكون كذلك أشدّ حزنا في اليوم الموالي.

- فتعجب محدثه.

- نعم لأني سأبكي لموت صديق آخر.

- نعم. هو أنت. إن جماعة (ج ت و) أكدوا لي ذلك". وخرج أوصديق تعبًا مرهقا وعليه علامات اليأس المفرط. تاركًا "زميله وصديقه" مع أفكاره. ماذا جرى بعد ذلك؟ لا نعلم. ولكن قبل الأربعاء 6 ماي تلقى بندي مراد رسالة تخطره بأن "الدعوة" ألغيت وكأنها لم تكن ودون أثر. ومع الأسف فإن كل محاولات ابتزاز الأموال لم تكن لها كلها خاتمة عادية كهذه. فبسبب عدم دفع مبلغ زهيد هو 640 فرنك جديد قتل في فيلوربان سبعة متعاطفين مع (ج ت و) من طرف نفس الأفواج المسلحة لـ(ح و ج) في الشهر الموالي، خلال ليلة 23-24 ماي.[56]

استمرت (ح و ج) خلال سنتي 1959-1960 في الاستفادة من جميع المساعدات الخفية والمباشرة من الحكومة الفرنسية وقسم كبير من الصحافة اليسارية. وهكذا أنشأ جاك سوستيل وزير الإعلام وقتئذ، في دومين لاشانتري (جوي) في أور-إي-لوار محطة للدعاية السرية كان المدعو بيستوس المستشار التقني في ديوان الوزير وعضو في مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة مسؤولا عنها. وكانت المحطة موجهة في الأصل إلى إنتاج حصص التسميم مثل حصة مزورة عن "صوت العرب" أو للتشويش على "صوت الجزائر" التي تبثها (ج ت و) انطلاقا من القاهرة أو من

مراكز ثابتة أو متحركة على طول الحدود التونسية والمغربية. هذا الوكر للسيد سوستيل الذي سمي "مركز كليبر" سيكرّس قسما من نشاطه إلى حصة مؤيدة لـ(ح و ج) سميت "صوت الجزائر"، تبث من المحطة الباريسية 2 كل مساء على الساعة 22 وهي مرتبطة بأجهزة إرسال في المقاطعات على 19 و25 متر.(57)

ومن جهتنا فإن وسائل الإعلام الاشتراكي للفرع الفرنسي للأممية العمالية وتيارات يسارية أخرى لا تكف عن الثناء على حكمة القائد الوطني العجوز. ففتحت له الأمة الاشتراكية أعمدتها وأدلى بأحاديث للفيغارو وكذلك *p.p.intransigeant* المعروفة بمواقفها المتطرفة. وهاهي الإرادات الطيبة تعرض عليه ومنها مجلة تسحب على الرونيو اسمها "حقائق جزائرية" لصاحبها C.Van Deyck في شارع إليزابيت 112 بيرشام بلجيكا، وتلك "الحقائق الجزائرية" خاضعة لأحكام مسبقة مصالية بحصر المعنى. وقد أثنى فوج من المثقفين الفرنسيين في المجلة على نداء مصالي النبيل الذي يدعو فيه إلى "طاولة مستديرة بين الحكومة الفرنسية وجميع ممثلي الشعب الجزائري بلا إقصاء".

ويجري الحديث بطيب خاطر عن "مقاومة (ح و ج)" سيّما أن هذه المقاومة ذابت كالثلج تحت شمس الجنوب الجزائري. ومن أجل إثبات وجودها نشرت "الحقائق الجزائرية" المذكورة في العدد الأول المؤرخ في جوان 1959 "منشورا من الجيش موجها إلى مقاومي (ح و ج) في الجزائر يدعوهم إلى تسليم أنفسهم "قبل فوات الأوان". وبما أنه قد دعاهم إلى الانضمام إذن فهم موجودون. وهو المطلوب! واكتشفت (ح و ج) لنفسها "هلال أحمر جزائري" يقدم مساعدته لضحايا الحرب. والدليل ما هو؟ إنه يوزع في باريس وصولاً تحمل شعاره مقابل تقديم هبات إلى هذا التنظيم الإنساني. إن جميع هذه المناورات فوق التراب الفرنسي لم توقف انحلال المنظمة.

في ليون لم يعد المصاليون يحتفظون في نهاية 1958 إلا بمقهيين، واحد في شارع فكتور مالو في جيرلند والآخر في ساحة البورصة يسمى مقهى "الدروب

السبعة" لصاحبه بدري المسؤول المحلي لـ(ح و ج). ولو لا الحماية الرسمية للشرطة، لزال هذان المقهيان. في منتصف 1959 كان عدد المصاليين في ليون 88. وفي 10 ماي 1960 لما اجتمعوا في بلدية الدائرة السابعة في لقاء إعلامي كان عددهم 92[58] . وفي بداية 1960 شاهد الجزائريون بدون مفاجأة في ليون المصاليين يبيعون جريدتهم علانية في جماعات من 10 عناصر تحرصهم خفية دورية من الشرطة. وأخيرًا فإن مهرجان أول ماي 1960 المنظم من طرف أنصار مصالي انعقد بمساعدة شرطة ليون التي كانت تراقب جميع الشوارع المجاورة تحت نظرات السخرية والتندّر والاحتقار من طرف الجزائريين المارين من بعيد.

إذا كانت القاعدة تتفكك وتزول فإن القيادة لا تستطيع هي أيضًا أن تقاوم الزمن. إن الحقيقة هي هذه: هناك شعب موحد خلف (ج ت و)، بينما ينعزل أكثر فأكثر رجل غوفيو الواقف على هامش الأحداث. ومنذ زمن طويل أبعد إطارات عديدون مثل ماروك، بوحافة، و قواق لأسباب شخصية وأحيانًا تافهة[59]. وفي 29 جوان 1961 نشرت (ح و ج) تحذيرًا "ضدّ حركة عميلة هي الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي، تشبه كليا حركة RDA لمعلم عليّ وأصحابه. هذه الخطة التي وضعت في الأوكار الاستعمارية ليست جديرة بالحديث عنها لولا أن من بين أنصارها أشخاص انتموا في السابق إلى (ح و ج) و إلى (ا ن ع ج). إن هؤلاء الذين أقصوا هم: خليفة بن عمار، العيد خفاش، بولنوار، عبد الرحمان بن سعيد، لامين بلهادي وأشخاص آخرون لهم أهمية أقل[60]".

ولا شك أن الـ(ج ج ع د) هي تشكيل مستوحى من المصالح السرية الفرنسية مكون من عدد من رجال الشرطة، بدون أتباع ويطمحون هم أيضا إلى المشاركة في المفاوضات من أجل تقرير المصير. في البداية كانت (ج ج ع د) معادية لـ(ج ت و)، ثم ناهضت "الشيوعية العالمية" لكنها مؤيدة "للعلماء و شيوخ الزوايا والتجار والطلبة والفلاحين والموظفين والعمال من جميع الفئات".[61]

لكن ما دام الذين أقصوا بسبب تواطئهم مع (ج ج ع د)، يضاف إليهم عيسى عبد

اللي المذكور في بيان لاحق- يشكلون أغلب المكتب السياسي وقيادة (ح و ج)، إلا رئيسها الأبدي مصالي الحاج وأمينه العام المخلص مولاي مرباح، فإن هذا ليس إقصاءً، إنه انهيار.

تقلصت (ح و ج) حتى لم تعد إلا ظل نفسها واقتصرت في السنة الأخيرة من الحرب على صرف طاقتها الضعيفة في الاستعطاف لقبولها على طاولة المفاوضات.

ويتابع مصالي إذن من قصر TOUTEVOIE مفاوضات إيفيان حول وقف إطلاق النار. وهكذا ظل على الهامش في وقت حاسم يتقرر فيه مصير الجزائر المستقلة. إن جحود التاريخ جعل الرجل الذي كان في الفترة المعاصرة أول من بعث وطوّر وجسد فكرة الاستقلال لا يستطيع أن يقول كلمة واحدة للمشاركة فيه. هذا جحود بالتأكيد. لكن هل هو إجحاف؟ بعد الحرب العالمية الثانية بما يقارب 40 سنة مازال الفرنسيون لم يتفقوا على نقل رفات بيتان إلى فاردان. فالآراء مختلفة. فكيف يفكر الجزائريون اليوم في مصالي؟ لا شك أنه كان من الممكن الإبقاء على حياة آلاف الأرواح البشرية لرجال مخلصين شجعان لو أن "أب الوطنية الجزائرية" كان مهيمنًا على كبريائه، متغلبًا على حب ذاته، مقرًا أخيرًا بأن أبناءه قد ترعرعوا وترجع إليهم قيادة المعركة النهائية التي كان قد أعدّهم لها. إن في حياة مصالي الخارجة عن مألوف العادة عتّمت ظلال حركته الوطنية الجزائرية تعتيمًا تامًا على أنوار نجم شمال إفريقيا.

الهوامش

(1) - مستخرج من أرشيف (ح و ج) المسلم إلى فدرالية (ج ت و) بفرنسا بعد انضمام مسؤولي المنظمة في شمال فرنسا وبلجيكا إلى (ج ت و).

(2) - المصدر نفسه.

(3) - مهرجان عقده المندوبون إلى المؤتمر الإسلامي، من بينهم الشيخ بن باديس وفرحات عباس والدكتور بن جلول الذين رجعوا خائبين من باريس التي ذهبوا إليها ليطلبوا بدون جدوى "إلحاق الجزائر بفرنسا"، أي الاندماج.

(*) - بلغت الظاهرة الاستعمارية عبر العالم أوّج قوتها في الثلاثينات ثم بدأت تتقلص تحت ضربات حركات الاستقلال إلى حدودها التاريخية في الأغلب. بما في ذلك الاستعمار الفرنسي. إلى ذلك يشير المؤلف (المترجم).

(4) - "جريدة الأمة". سبتمبر-أكتوبر 1936، خطاب أعاد نشره محمد شفيق مصباح في "الإيديولوجيا السياسية للحركة الوطنية في الجزائر". أطروحة دكتوراه، معهد العلوم السياسية والإعلام الجزائر، 02 جويلية 1981.

(5) - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

(6) - رسالة بعثت من نيويورك إلى مسؤولي (ح و ج) في أوروبا من طرف المبعوث الخاص إلى الولايات المتحدة، ومن المحتمل أن يكون الباعث هو عابد بوحافة. أرشيف (ح و ج).

(7) - هم المركزيون على وجه الاحتمال.

(8) - هم أعضاء الوفد الخارجي لـ(ج ت و) في القاهرة على وجه الاحتمال.

(9) - أرشيف (ح وج). الرسالة واردة من مراسل مقيم في 48 وست 73 ستريت نيويورك 23 وأرسلت إلى عيسى عبد اللي المقيم في جنيف وبروكسل الذي أوصلها إلى مصالي كما أكد ذلك في رسالة سبتمبر 1955 إلى بوحافة (أرشيف ح و ج).

(10)- كلمة ديمقراطية موجودة في نص المذكرة.

(11)- إن فكرة التحضير للعمل المسلح في سياق النضال الذي شرعت فيه تونس والمغرب لا يتضمنها "التقرير حول أزمة الحزب" الذي وجهه مصالي إلى المؤتمرين من نيور التي يوجد بها تحت الإقامة الجبرية (39 ورقة مكتوبة على الآلة الراقنة) ويختمه بقوله: "وبناء على هذا التقرير الذي قدمه رئيس الحزب لتصحيح الحزب، فعلى المؤتمرين أن يتخذوا موقفًا من مسالة الثقة التي يطرحها مصالي الحاج على كامل الحركة الوطنية الجزائرية". ولا تظهر الفكرة أيضا في اللائحة النهائية التي صوت لصالحها 319 صوتًا وامتنع 12. فهي تعطي "لرئيس الحزب الثقة الكاملة وتمنحه كامل السلطات (...) للأمر بحل اللجنة المركزية والإقصاء من حيث المبدأ لأعضاء القيادة السابقة وأعضاء اللجنة المركزية الذين ثبتت مسؤوليتهم على الانحراف السياسي والعصيان واستعمال أموال الحزب (جريدة الجزائر الحرة، عدد 121 بتاريخ 20 أوت 1954).

(12) - في نفس المذكرة برّر مصالي إقصاء أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء المكتب السياسي بحركة عميقة قامت بها القاعدة التي عبرت عن موقفها تبعًا لأزمة 1950-1954 ضد المحاولة الإصلاحية الجديدة التي أراد تأسيسها أولئك القادة بالتعاون مع الاستعمار الفرنسي الجديد. وقد نشرت بهذا الشأن جريدة "الأمة الاشتراكية" عدد 41 لشهر مارس 1961 رسالة من القارئ ب- ز- في ركن "خلاف حول الجزائر" جاء فيها: "في رأيي لا يكمن الخلاف الذي نشأ بين مصالي ومجموع اللجنة المركزية السابقة (التي أقصيت بطلب من مصالي) في التوجيه السياسي المزعوم (...) لكامل اللجنة المركزية ولكن في الخلافات العميقة. إن الكلام عن الانتهازية والانحراف لصالح الاستعمار الجديد الذي برز من خلال شخص جاك شوفالييه، في الوقت الذي توجه فيه اللجنة المركزية بالاتفاق مع مصالي الخط السياسي والنشاط البرلماني والبلدي والنشاط في الجمعية الجزائرية ومجموع عمل الحزب، يعدّ إجحافًا وخطأ وتأويلا سيئا للحقيقة التاريخية".

(13) - إن التأكيد الذي قدمه مصالي في 1959 لتبرير موقف سابق اتخذ في 1954 يبدو تأكيدًا ضعيفًا، بدليل أن جريدة المصاليين كتبت قبل اندلاع الثورة بسبعة أيام: "إن الخيار بين العنف وبين العمل السلمي أمر ثانوي". وعلى أية حال لم يكن المصاليون مع العمل المسلح الفوري. وفي رأيهم أن الاستفزاز أو الإعلان قبل الأوان عن الثورة يمكن أن يحطم أية حركة. وتساءلت الجريدة: "هل من الضروري إحداث هزة وحيدة في قلاع الاستعمار لإسقاطها؟ ليس لنا الوسائل لذلك في الوقت الحالي...". (الجزائر الحرة، عدد 130 في 22 أكتوبر 1954. ملخص من مقال: "الجزائر: هل تعتبر حالة بذاتها أم مشكلة؟".

(14) - إن شعار (ح و ج) لم تكن له دلالة خاصة به دون سواه إلا بعد أول نوفمبر 1954 للإشارة إلى قسم من حزب (ح ا ح د) يعمل لصالح مصالي ويناهض (ج ت و) التي انبثقت هي أيضًا من (ح ا ح د). ونذكر أنه من فيفري 1954 تاريخ ظهور الخلاف إلى العلن إلى غاية أول نوفمبر. كان المصاليون يعرفون بانتمائهم إلى (ح ا ح د). وقد كتبت جريدتهم "الجزائر الحرة": "لا يوجد شقاق أو انقسام أو تيار ضمن (ح ا ح د). إن المؤتمر الاستثنائي (هورنو 14، 15و16 جويلية 1954) فصل نهائيا في الخلاف وحلّ الأزمة (بإقصاء عدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية) ولم يعد يوجد أي شرخ". (3 سبتمبر 1954).

(15) - راجع الفصل 17 "الحزب الشيوعي الفرنسي أمام نضال (ج ت و) في فرنسا".

(16) - مذكرة إلى الجامعة العربية. ص. 03.

(17) - المصدر نفسه، ص. 04.

(18) - نفس المصدر ص 04.

(19) - مقتطف من أرضية (ج ت و) التي صادق عليها مؤتمر الصومام في 20 أوت 1955.

(20) - حقائق أوردتها وأكدتها بتفاصيل أكثر دراسة ظهرت في "مجلة مركز الإعلام حول الفاشية في الجزائر"، عدد 7 بتاريخ 12 مارس 1959 تحت عنوان: "وجه الوطنية الجزائرية".

(*) - أورثوذكسي: إذا خرج استعمال هذا اللفظ من المجال الديني إلى مجال الأدب السياسي دلّ على مطابقة الخط السياسي للحزب لمبادئ المذهب الذي يتبناه (هنا مبادئ الماركسية اللينينية). وبالتالي فإن خطه هو الصحيح

دون سواه. (المترجم).

(**) - الأمين العام للحزب المذكور وقتئذ. (المترجم)

(21) - خطاب اختتام دورة اللجنة المركزية في إيفري 3 و4 أكتوبر 1958 من: "ملحق الدفاتر الشيوعية"، عدد 11. لشهر نوفمبر 1958، ص.. 10.

(22) - تقرير إلى دورة الدار البيضاء ص. 2 فقرة 2.

(23) - باستثناء منطقة الشمال والشرق بفرنسا، وباستثناء بلجيكا والسار أين حافظت (ح و ج) على مواقعها مدة أطول.

(24) - نشرت مجلة *Aux Ecoutes du Monde* عدد 1843 بتاريخ 13 نوفمبر 1958 تحت عنوان "السرّ في سلاح (ح و ج)" الخبر التالي: "إن القلق كبير وسط الشرطة الباريسية. وهذا الشعور له تفسير. لقد سقط العديد من حراس الأمن في الآونة الأخيرة ضحايا الواجب. وزيادة على ذلك فإن السؤال الذي طرحه السيد ديد على محافظ الشرطة تسبب في اضطراب كبير داخل المحافظات. ونستطيع أن نتساءل في الواقع عن الأسلحة الخفيفة التي تم التنازل عنها لـ(ح و ج) لضمان أمن السيد مصالي الحاج وقادة هذه المنظمة إذا لم تكن قد حوّلت لصالح (ج ت و) من طرف بعض الأعوان ذوي الانتماء المزدوج. فإذا كان الأمر كذلك، ألا يعتبر مذنبين أولئك الذين كان لهم سلوك طائش فزوّدوا بالرشاشات والمسدسات الذين سيوجهونها ضدنا؟"

(25) - راجع "التوضيحات بعد الطبعة الأولى"، ص.. 512.

(26) - إشارة إلى (ج ت و) الموصوفة بالمنظمة الشمولية واعتراف غير مباشر بأن سلاح بلونيس عاد إلى نحره.

(27) - نشرة الإعلام لـ(ح و ج) المنشورة في فرنسا رقم 22 بتاريخ 12 أوت 1958.

(28) - روني رايفاس، "شهادة متطرف حول مأساة الجزائر". نشر "تيموانياج كريتيان"، ص.ص.. 58-59.

(29) - تصريح 23 ديسمبر 1958، "المجاهد". عدد 35، بتاريخ 15 جانفي 1959.

(30) - لم تحترق بسبب أمطار غزيرة سقطت في نفس الوقت. راجع حول هذه النقطة الفصل 5 "الجبهة الثانية".

(31) - تصريح 23 ديسمبر 1958 باسم مسؤولي (ح و ج) في شمال فرنسا وبلجيكا والسار، أدلى به أحمد نسبة المدعو "الفلاوي لكحل". عضو المكتب السياسي مسؤول التنظيم في (ح و ج) بفرنسا. وفعلا فإن الاتصالات لم تنقطع أبدًا تحت حكومات مولي و بورجس مونوري و غايار و ديغول. واستخدم الصحافي كلود جيرار عونا للاتصال عن الديغوليين و ديشيزيل عن الاشتراكيين (SFIO). وبلغ تداخل أدوار الوسطاء حدا جعل الكاتب موريس كلافي يكتب رسالة إلى ديغول باسم مصالي الحاج وهذا ما اضطر الأخير إلى تذكير ديغول بأن الناطق الرسمي باسمه هو بلهادي الذي أشار إلى وجوده في باريس.

(32) - نداء (ج ت و) للعمال الجزائريين المهاجرين في بلجيكا، نوفمبر 1957.

(33) - نداء (ج ت و) إلى العمال الجزائريين المهاجرين في سار- ساربريكن، 20 سبتمبر 1958.

(34) - بيان (ج ت و) في ساربركين، 28 أكتوبر 1958.

(35) - 19 جانفي 1959.

(36) - Paris -Presse- l'intransigeant 20 Jan. 1959.

(37) - كومبا. 19 جانفي 1959، "الافتتاحية".

(38) - المصدر نفسه.

(*) - شيخ جليل له ذرية كثيرة - ولقب شرفي في الكنيسة اللاتينية والكنائس الشرقية للأساقفة القدامى وذوي المرتبة الهامة. (المترجم)

(39) - فرانس- سوار، 27 جانفي 1959.

(40) - رسالة مصالي الحاج بمناسبة عيد الفطر، أفريل 1959. وقد لاحظ المناضلون بأن المناشير الموزعة تحمل عنوان المطبعة 7 شارع كادي باريس 9. طبقا للقانون الفرنسي حول الطباعة. وإذن فإن الأفكار الواردة في النداء لا تمس أبدًا هذه الشرعية.

(41) - تقرير مندوب الصحافة والإعلام للولاية 1 إلى اللجنة المركزية.

(42) - كتابة مثبتة تحت عنوان "صوت الشعب" أوت 1960. وما يبدو غريبًا بهذا الشأن أن نلاحظ بأن أعدادًا كثيرة من الجريدة ظهرت تحت عنوان "صوت الشعب" (كذا) مكتوبة بالفرنسية ومشطوبة بكلمات عربية: هي "صوت الشعب" كذلك. فهل هو خطأ مطبعي؟ فهذا يبين مقدار الجدية التي تطبع بها الجريدة.

(43) - رسالة مصالي إلى الجزائريات والجزائريين بمناسبة المولد النبوي (3 سبتمبر 1960).

(44) - ملخص عن عرض حال إلى مناضلي وإطارات (ا ن ع ج). قدمه محند أورمضان أو طالب الأمين العام المساعد وإبراهيم مشوش الأمين العام للخزينة المساعد.. في 4 فيفري 1959.

(45) - رسالة بورقيبة المنقولة أعلاه.

(46) - لقد سلموا لمنظمة (ج ت و) كمريون صدقهم الأملاك التي في حوزتهم (سيارتين وحصة من السلاح) وكذلك تقريرًا كاملاً عن الوضعية الحالية لـ(ج و ج).

(47) - ملخص عن عرض حال عن النشاط مقدم إلى مناضلي وإطارات (ا ن ع ج) من طرف أوطالب ومشوش. 4 فيفري 1958.

(48) - نفس المصدر.

(49) - في الوقت الذي التحق فيه أولئك المسؤولون بـ(ج ت و) كان التعداد العام لـ(ح و ج) الذي يضم المناضلين والمنخرطين والمتعاطفين والتجار (المقيدين بمفردهم نظرا لمعدل الاشتراك الخاص بهم) كما يلي: بلجيكا: 441- ليل روبي: 1110- دوي: 625 - فالنسيان: 840 - سو- لو-بو: 646. أي بمجموع 3662 عنصرًا (تقرير عضوي لشهر أوت 1958). كان هذا كل القوة العددية لـ(ح و ج) في فرنسا ووصل مجموع الاشتراكات لشهر سبتمبر 1958 إلى 560 5570 فرنك قديم. ويذكر أن نورماندي (38 مناضلا) ومورياج (693 مناضلا) قيدت في التقرير المالي لأفريل 1958 ثم اختفت من تقرير سبتمبر من نفس السنة (أرشيف ح و ج).

(50) - لوموند، 22 أفريل 1958.

(51) - (ج ت و) فدرالية فرنسا. تعليمات متعلقة بالانشقاق داخل (ح و ج)، باريس، 4 أفريل 1959.

(52) - رسالة مصالي بمناسبة نهاية شهر رمضان، أوت 1959.

(53) - تسمى اليوم عين الحمام.

(54) - بحروف كبيرة في النص. أولئك الفدائيون ليسوا في الحقيقة إلا "أفواج المواجهة" لـ(ح و ج) الذين اشتهروا في وقت ما بتوجيه رسائل التهديد والانتقام إلى رئيس مجلس الحكومة المغربي مع إعلام الملك محمد الخامس بتلك الرسائل.

(55) - بحروف كبيرة في النص.

(56) - راجع بداية الفصل الحالي.

(57) - حسب مجلة "ليكسبريس" 14 جانفي و"لومانيتي" 15 جانفي 1960.

(58) - أرقام رسمية لمصالح الشرطة.

(59) - تصريح نسبة. تونس 23 ديسمبر 1958. في المجاهد عدد 35، بتاريخ 15 جانفي 1959.

(60) - نشرة جويلية 1961 ويتهمهم مصالي خصوصا بلهادي وبن سعيد بمرض المفاوضات بأي ثمن رغم أن الحكومة الفرنسية تجاهلتنا في مولان وإيفيان. لقد فعلوا كل شيء للالتحاق بالقوة الثالثة والجلوس في الهيئة التنفيذية الجزائرية. بيان 30 جوان 1961.

(61) - نداء (ج ج ع د) إلى "الاخوة الجزائريين"، غير مؤرخ.

الفصل السادس عشر

مخطط "ثيودور"

بدأ "الياباني" مسؤول المنظمة الخاصة المكلف بالعملية يفقد صبره. فهو قد وضع أفواجه المسلحة منذ عدة أسابيع في أربع إقامات بورجوازية هادئة جنوب لالوار، غير بعيد من سومور. وقد استولى الضجر الشديد على الرجال. لقد منع عليهم الخروج إلى الحديقة؛ بل وأقل إطلالة من النوافذ. وهم قد وصلوا إلى هنا ليلاً ومنذ ذلك الوقت يعيشون خلف النوافذ المغلقة في شبه ظل ويمضون الوقت في فك وتركيب الأسلحة وتنظيفها ومسح الرشاشات لتلميعها، وفي ملء وإفراغ خزانات الذخيرة ثم ملئها من جديد. كيف يبقى أولئك الرجال والحال هذه، هادئين وهم جاؤوا من باريس رأسًا للقيام بالعملية. بينما هو غير قادر على أن يقول لهم متى يتحركون؟ وهزّ "الياباني" رأسه وهو مستغرق في أفكاره. لماذا هم موجودون إذن في ريف أنجير الهادئ في انتظار شيء لا يعلمونه؟

في مدينة الجزائر يفرض المتطرفون قانونهم. ولم يعد ولاء الجيش مضمونًا. فإن اتصالاته المتعددة مع المتطرفين الأوربيين خلقت شكوكًا جدّية عند السلطة المركزية بباريس. ومن وجهة نظر الفدرالية وجميع الأصدقاء الفرنسيين الذين يعملون بجانبها، يمكن لكل محاولة للاستيلاء على السلطة في فرنسا من طرف المتمردين أن تسفر في الحال عن ظهور "عناصر غير مراقبة" في السجون وتقدم على اغتيال جميع سجناء (ج ت و) الذين يعتبرهم الرأي العام قادة الثوار. فلا بدّ أن نكون مستعدين لإعطاء الأسلحة اللازمة وفي الوقت المناسب إلى جميع لجان السجناء لتمكينهم من فك الحصار إذا وقع. ويجب على الخصوص تفادي أن يسلّم السجناء السياسيون مقيّدي الأيّدي والأرجل إلى الهائجين من أنصار الجزائر الفرنسية الذين قد يصبحون بمساعدة المظلّيين القادمين من الجزائر سادة الوضع في فرنسا. هذه المخاوف لها أساس حقيقي. ألم يوّجه الوزير الأول ميشال دوبري

بصوت متهدّج من التأثر نداءً إلى الشعب الفرنسي يدعوه فيه إلى السير "على الأقدام أو في العربات" لملاقاة فرق مدينة الجزائر التي من المحتمل إنزالها من الجوّ على العاصمة الفرنسية؟

وفي جميع الأحوال فإن لجنة الفدرالية قدرت الخطر بجدّية. وفاتح عمر بوداود في الأمر كريم بلقاسم وزير الداخلية الذي تتبع لوزارته فدرالية (ج ت و) بفرنسا. إن مصلحة الإمداد للمنظمة الخاصة اهتمت فعلا بتخزين جميع الأسلحة في نقاط محددة حتى يمكن إيصالها نحو مراكز الاعتقال الرئيسية مثل فران و ليون (سان بول) و مرسيليا (بوميت) إلخ. لكن الطريقة التي تضمن بها حماية الوزراء الخمسة المعتقلين في توركان[1] كانت أكبر هاجس للجنة الفدرالية: ذلك أن تواجد 600 طالب ضابط في مركز جيش المدّرعات الفرنسية، المليء بعناصر "منظمة الجيش السرّي" بالقرب منهم، يجعل حياتهم معرّضة للتهديد إذا حاول الجيش الإقدام على استعمال القوة. فقررت الفدرالية إذن في مرحلة أولى أن تضع حول السجن بعض أفواج المنظمة الخاصة القادرة على تغطية الهروب في حالة الهجوم عليهم.

فكرة تنبثق من فكرة. إن نشر هذه القوة الصغيرة يمكن أن يفيد في هروب يعدّ له بصفة مستقلة عن التهديد بالانقلاب. وأعلم عمر الخمسة بذلك، و وصل ردهم بواسطة "برنار"[2] الذي كتب في رسالته المؤرخة في 19 جويلية 1961 الموجهة إلى "آلان"[3] عضو لجنة الفدرالية: "إن الاخوة في توركان الذين زرتهم موافقون مبدئيًا على موضوع القضية التي كلمتهم عنها في رسالتك، ويطلبون منك مواصلة جمع المعلومات. أمّا هم فيستحيل عليهم عمليا تقديم عناصر لكم لتقييم المحاولة. وعندما تحين الفرصة فإنهم لن يتأخروا في إشعاركم". أن يوافقوا على المبدأ فلا أحد يشك في ذلك وأما أن تطلب من مساجين هل يفضلون الحرية... وكيف يكون الوصول إليها؟ فتلك هي المسألة.

وفاتح عمر جيرار سبيتزر من "الدرب الشيوعي" في الموضوع. وكان سبيتزر مع جماعة من رفاقه على خلاف مع موقف الحزب الشيوعي الفرنسي حول حرب

الجزائر. ويرى مناضلو الدرب أن الالتزام المباشر مع الجبهة مطابق للتضامن الأممي البروليتاري، وهذا ما يدينه بصفة قاطعة الحزب الذي يعتبرهم يساريين متطرفين. ولهذا فإن مسؤول لجنة الفدرالية عرض بوضوح على سبيتزر أهداف العملية: أولا ضمان حماية الوزراء المعتقلين في حالة محاولة الاستيلاء على السلطة من طرف الجيش. وبعد ذلك تسهيل خروجهم بعد فترة الاضطراب التي تعقب محاولة الجيش. وأخيرًا إذا لم يطرأ الحادث الذي نخشاه يستطيع الرفاق استغلال تواجدهم في المنطقة ليدرسوا في هدوء وسيلة مؤكدة للهروب.

بدأ الفريق عمله. وكوّن لوسيان جوبلان وإيفات بارنت زوجًا باريسيًا يرغب في قضاء عدة أسابيع من العطلة في هدوء. وبحث عن فيلات للإيجار في الناحية، موجهة في الحقيقة لإيواء الأفواج المسلحة للمنظمة الخاصة. وقامت "طوني"[4] (آن X) الزائرة الرسمية لبوضياف و بيطاط بالاتصال مع القصر. و درس دونيس بارجي و روجيه ري الأمكنة وقاما بوضع المخططات. واكتمل الفريق بـ كلود د. و مادلين ف. لأداء جميع أنواع الأنشطة. وقد تمّ فعلا تأجير ثلاث فيلات في مونتسورو و سانت إيتيان و مولين مكثت فيها الأفواج المسلحة من ثلاثة إلى أربعة أشهر بالسلاح و لكن بدون الأمتعة، وهم على استعداد للتدخل بين الفينة والأخرى. وبعد عدة أيام من المراقبة المشددة قدمت للفدرالية دراسة كاملة عن الوضعية العامة في توركان (Turquant). وتعرف الفدرالية الآن طبيعة وعدد ووضعية رجال الشرطة الذين يحرسونها، والإمكانيات المتوفرة لعملية هروب. فقد بدأت عملية "ثيودور".

إن التقرير الذي أعدّه الفريق للجنة الفدرالية ليس مفرطًا في التفاؤل: "توجد توركان على بعد 50 مترا من الطريق الذي يربط سومور بتور، طريق مكتظة جدًا توصل إلى نهر لافيان الذي لا يمكن عبوره إلا في قارب. والضفة اليسرى من لالوار التي يوجد عليها توركان موصلة بالضفة الأخرى بجسر قريب. والجسر الآخر القريب يوجد في سومور على بعد 8 كلم تقريبًا (...) وهكذا كما يبيّن المخطط 1 فإن حظيرة واسعة تحيط بالقصر من جميع الجهات المتصلة بالقرية. وفي المقابل فإن القصر من جهة الشرق يتصل أو يكاد بهضبة مزروعة.

"تقوم كتيبة من "سي.آر.آس" بالحراسة الدائمة، أي 120 رجلاً تقريبًا. تقيم هذه الكتيبة في وسط القصر في بنايتين (عليهما حرف B في المخطط 1) ولا تفارق الكتيبة المكان أبدا ويمنع على رجالها منعًا باتًا الدخول في اتصال مع سكان القرية أو الذهاب إلى المقهى المقابل للقصر. ويصلهم التموين بوسيلة خاصة بهم. ويتم الاتصال بالخارج بالهاتف والدراجات النارية (وجود هذه الدراجات دائم) ومن المحتمل أن يكون بالراديو عند الضرورة (هوائي هام فوق البناية).

"الحراسة نشطة في الليل على الخصوص، وتضيء المصابيح القصر والحظيرة. إن الطريق الموصلة من القرية إلى توركان) وفيها يراقب خمسة عناصر من "سي.آر.آس" السيارات ويرجعون على أعقابهم الأشخاص الغرباء عن القرية. توجد 9 نقاط مراقبة مرقمة من 1 إلى 9 من المخطط 1. ويبدو إذن أن مبدأ المراقبة هو منع كل عملية وسط حظيرة القصر وجهاتها القريبة (...).

"والخلاصة هي أنه يبدو من المستحيل التسرّب من عيون شبكة هذا النسق. وربما يكون ممكنا من الداخل. وتوجد نقطتا ضعف في النسق:

"الدرب N سلوكه سهل لأنه في أرض تكسوها الغابة وهو يوصل إلى صخور شاطئ لالوار. لكن استعماله ليس مرغوبًا لأن كون لالوار قريبًا يقلل من إمكانية الذهاب بسرعة.

"الهضبة الشرقية (نقطة 8). أصبح ممكنا لنا بفضل الجدران العديدة التي تحدّ الحقول أن نتقدم 30 م نحو القصر أي إلى أقل من 10 م من "سي.آر.آس" في مراكز حراستهم. لكن يبدو من الصعب الخروج سريا من القصر في الاتجاه المعاكس لأن المنطقة المحيطة بالقصر جرداء.

"يبدو أن الهضبة هي الأسهل للدخول. ويكون فيها عناصر س.آر.آس معزولين نسبيًا عن زملائهم. ومن جهة أخرى، كما نذكر أدناه، فإن الطرق الموصلة عبر الهضبة هي الأنسب من جميع الوجوه. والمشكل الجوهري هو تحييد عناصر "سي.آر.آس" (...) تبعا لهذه الاعتبارات نقترح طريق الهضبة للخروج من القصر. غير أن المعاينة التي صيغت في هذا التقرير ليست لها إلا قيمة استدلالية نسبية جدا على المستوى العملي ما دام رأي الاخوة المعتقلين لم يعرف.

"ومع ذلك نقدم عدة ملاحظات:

"ساعة العملية يجب أن يحددها الاخوة بأنفسهم. ويجب في رأينا القيام بالعملية في النهار. ففي الليل تغلق الطرق الموصلة إلى القرية. ويضاء القصر والحظيرة بالمصابيح كأن الليل نهار.

"إذا تم تبنّي اقتراحنا لابّد من 12 رجلاً مسلحًا ومتمرسًا على القتال لتحييد "سي.آر.آس" على الهضبة ومنع الوصول إلى الدرب. ويجب أن يكون رجلان أو ثلاثة في النقطة التي عليها علامة ضرب في المخطط 2 لوقف تقدم المطاردين المحتملين.

"من المحتمل أن لا يوجد مخرج سري آخر. فلابدّ إذن من دراسة وقت الإنذار دراسة قصوى، ويجب من أجل ذلك محاولة وقف الاتصالات الهاتفية بين القصر وباقي فرنسا (وهي عملية صعبة وتقلّ فعاليتها إذا استعمل "سي.آر.آس" الراديو) وتحييد مركز الجندرمة في فونتفرول (عددهم قليل)، والقيام بعمليات إلهاء وتحويل الأنظار. هذه العمليات تتطلب على الأقل 15 رجلاً إضافيًا.

"لا تبدو العملية (وذلك إلى غاية تلقّي رأي الاخوة المعتقلين) بأنها تنجز في سلامة وأمان. ونتوقع حدوث الإنذار في القصر خلال 5 دقائق، والإنذار العام في البلد خلال 15 دقيقة موالية.

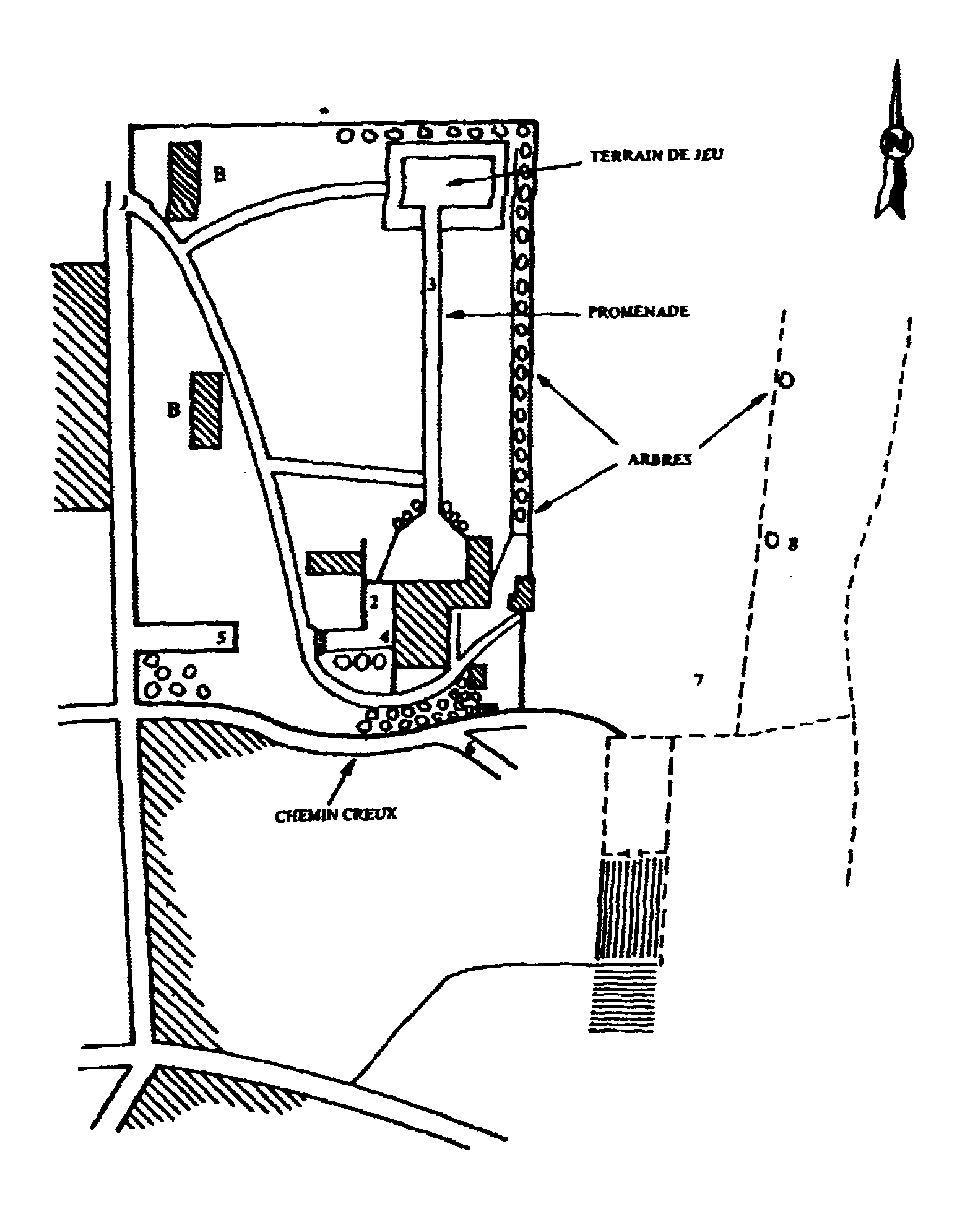
"وهذا ما يجعل من الصعب فرار جميع الاخوة المعتقلين. وفي رأينا يجب أن يحاول اثنان منهم الفرار ويقدم الآخرون يد العون من داخل السجن (يمكن أن يكون دورهم حاسمًا).

"بمجرد الموافقة نكون على استعداد للشروع في العمل (حوالي 20 أوت مثلا). جويلية 1961".

لو أن لجنة الفدرالية اتبعت اقتراحات التقرير وقررت محاولة إنجاز العملية (على افتراض أن الخمسة المعنيين قبلوا المجازفة) فمن الواضح أن المواجهة المسلحة مع "سي.آر.آس" تكون مؤكدة. وهذا ما يجب تفاديه على الإطلاق. كنّا لا نزال في مرحلة البحث عن الحل الأقل عنفا لإنجاز المخطط لما شرع الخمسة في

التعبير عن نفاد صبرهم. رسالة جديدة من "برنار" إلى "آلان" بتاريخ 27 سبتمبر1961: "ألفت انتباهكم إلى الطابع المستعجل للإجابة التي أنتظرها بخصوص الفصول 1 (...) و2 (...) و3 (...) وتوركان (مخطط "ثيودور")".

وكانت الإجابة على رسالته هو أن إهمال العملية كان وشيكًا لولا وصول رسالة جديدة فتحت آفاقا أخرى. عندما كان جوبلين يتحدث مع الناس عن البلد وهو يرغب بصفته مصطافًا في إشباع فضوله عن الجهة، علم أن المنطقة تشقها تحت الأرض شبكة واسعة من الفطر. وتوصل الشبكة في الأغلب إلى أقبية الديار الرئيسية. وفجأة ظهرت فكرة وأشرقت... وإذا كان للقصر أيضًا شبكة. وأمضى جوبلين وهو يحمل مصباحه في يده ليالي كاملة في الطواف في الأروقة على مسافة كيلومترات، باحثًا عمًا إذا كانت إحداها توصل إلى أقدام الخمسة. وكانت هذه هي الفرصة الوحيدة أيضًا التي أتيحت لمناضلي المنظمة الخاصة (الأسرى بمحض إرادتهم) للخروج من مخابئهم بالتناوب، للسير على غير هدًى في الدهاليز تحت الأرض بمنطقة بواتييه، لأنه كان مستبعدًا بالنسبة إليهم التجول بحرية في الريف. ولم يفُت دونيس بارجي أن يذكرهم: "منذ معركة بواتييه لم يشاهد ولا عربي واحد في المنطقة. وليس هذا هو الوقت أو المناسبة لظهوركم في الهواء الطلق".



مخطط ثيودور. رسم 1.

"وأخيرًا كوفئ الباحثون عن صبرهم. ففي إحدى الأمسيات وجدوا أنفسهم - حسب الخريطة- في أقبية إقامة الخمسة، ولا يفصلها إلا حاجز رفيع عن الرواق الواسع تحت الأرض. ونزع لوسيان عدّة لبنات وتحقق فعلا أنه قصر توركان ثم أعادها إلى موضعها ورجع في هذا المساء ممتلئًا حماسًا.

كيف أمكن أن توجد مثل هذه الثغرة في نظام الرقابة الذي درس بدقة متناهية من طرف مصالح الأمن الفرنسي؟ من المفيد أن يوضع على السطح 120 من الرجال المسلحين المجهزين تجهيزًا عاليًا، لكن من السهل فتح طريق الهروب تحت الأرض. فلا واحد من المسؤولين المكلفين بحراسة الوزراء الجزائريين "قادة التمرد" كلّف نفسه عناء سبر جدران الأقبية. إن حرية الخمسة توجد فعلاً تحت أقدامهم. ويكفيهم أن يهبطوا عدة درجات.

ومنذئذ ظهرت عملية "ثيودور" بوجه جديد. وجاءتنا "طوني" الزائرة بأخبار ثمينة. إن للحراس الحق في الدخول إلى القصر كله ابتداءً من الساعة 22 والسجناء يغلق عليهم في الغرف المخصصة لهم. وتجري دوريات على فترات منتظمة، لكن "سي.آر.آس" لا يدخلون أبدًا إلى المقرات المخصصة للخمسة. في منتصف الليل يكفي الذهاب إلى القبو بواسطة سلّم داخلي وتنزع اللبنات التي سبق أن سدّت بها الفتحة بلا ضجيج. ثم يسلك رواق يعرف مسبقًا يوصل بعد 800 م إلى لالوار. وحسب هذا المخطط الذي وضعه عمر والرفاق من "الدرب الشيوعي" وقبله الخمسة، لا حاجة لإطلاق رصاصة واحدة. ومع ذلك يبقى أفواج المنظمة الخاصة في مراكزهم للقيام بعملية إلهاء وتحويل الأنظار في حالة حدوث أمر غير متوقع أو إنذار. إن المسار من القبو إلى حافة الطريق الوطني رقم 152 يستغرق ثلاثة أرباع الساعة. و تقرر استعمال سيارات تتقدمها "السيارات الكشافة" لنقل الهاربين إلى باريس قبل طلوع النهار كأقصى أجل. ومن هنا تستعمل سلاسل خاصة تابعة للفدرالية لعبور الحدود.

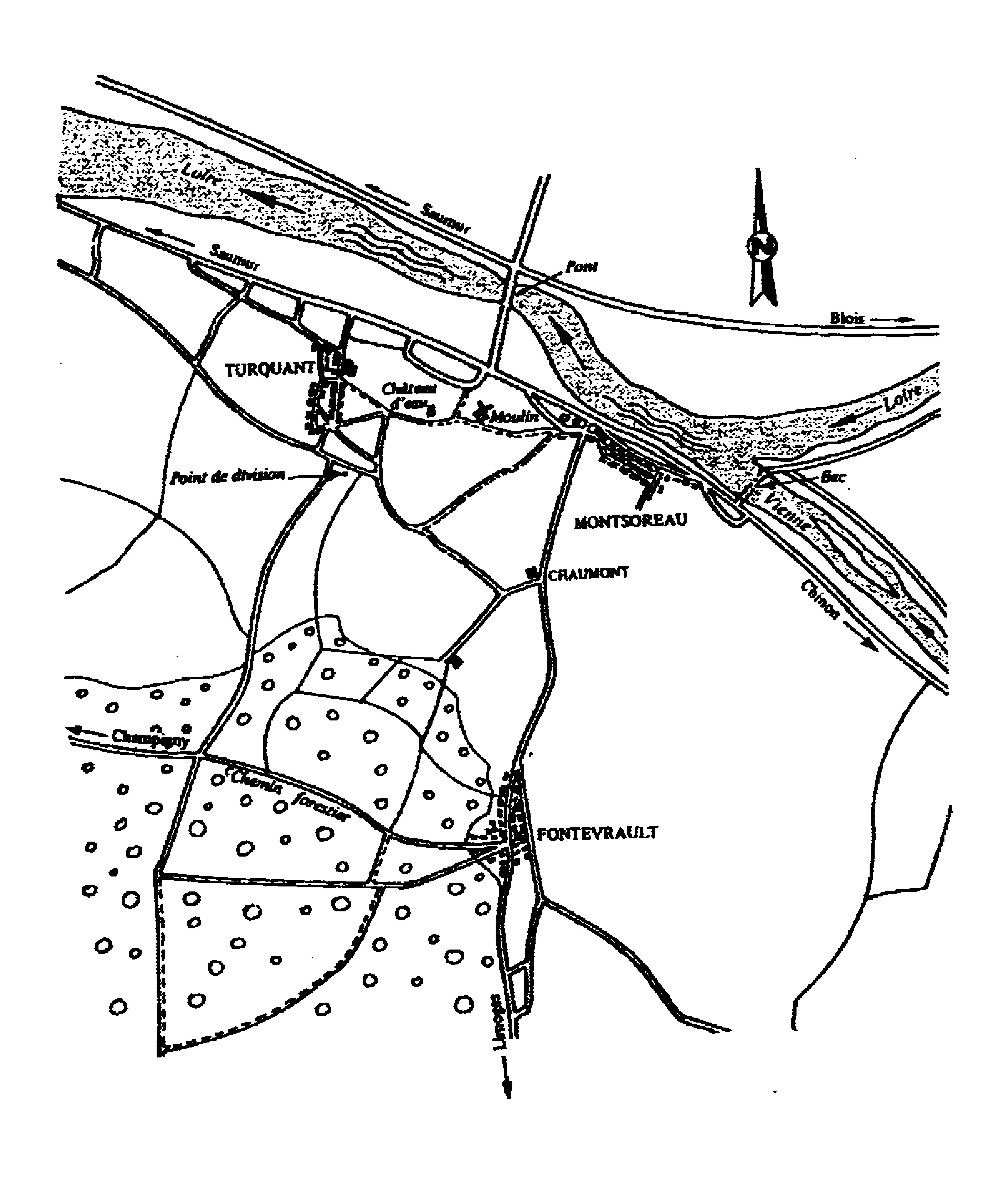
ومن أجل أمن أشدّ، تقرر في حالة ما أعطي الإنذار في الساعة الموالية وضع الوزراء في محطة آمنة في انتظار مرور العاصفة، وقد تم الاقتراب من الدكتور

ليو ميريغو، وهو مقاوم قديم يقيم بالمنطقة، من أجل سبر استعداده لإيواء الهاربين في الحالة المذكورة. وكان ردّه أنه يوافق على معارضة انقلاب محتمل بعملية مّا ولو كانت بالتدبير مع الجزائريين، أما أن يصبح متواطئًا مع هروب "كبار قادة التمرد" فإنه لا يفعل ذلك أبدا. غير أن الأحداث توالت في خريف 1961 هذه. ذلك أن مظاهرات الجزائريين في 17 أكتوبر والأيام الموالية في باريس أخرجت اليسار من خموله. و قبل ليو ميريغو إيواء الوزراء في منزله في حالة الضرورة.

وهكذا فإن كل شيء جاهز وتقرر اليوم المحدد. وبدأ العدّ التنازلي. وكان أربعة فقط من الخمسة المرشحين للهروب جاهزين لأن بيطاط كان موجودًا مؤقتًا في مستشفى سجن فران للعلاج. فهل تتمّ العملية من دونه؟ يبدو أن بن بلة لم يصل إلى قرار بهذا الشأن. وفي نهاية الأمر قرر إعلامه: "أدخل في أسرع وقت. نحن في حاجة إليك". إنّ آن التي حضرت كل شيء من الداخل بشيء من الانفعال قلقت من هذا الاتصال بين بن بلة وبيطاط، وهل اطلعت عليه الشرطة وشعر الحراس باقتراب حدث هام؟ أم أن الأمر يتعلق بمجرد صدفة معاكسة؟ ووقعت الكارثة في المساء نفسه. فقد انتصبت قوات "سي.آر.آس" في داخل القصر وفي القاعة الرئيسية مانعة عمليا كل وصول إلى الأقبية(5).

وقد تلقّى الوزراء بطبيعة الحال بعض الأسلحة في جوان، للدفاع عن أنفسهم في حالة ما إذا عرف انقلاب الجنرالات تطورات يخشى منها في فرنسا. ولم يكن واردا أبدا استعمالها ضد "سي.آر.آس" لفتح طريق المرور نحو حقل الفطر. وستصبح العملية دموية في تنفيذها و احتمالية في نتائجها. ومنذ هذا اليوم تعززت الرقابة وصارت شروط الاعتقال في توركان أشدّ صرامة. وتبخرت كل إمكانية للهروب.

وأضاف "برنار" وقد تبخرت أوهامه في الملحوظة الأخيرة برسالته المؤرخة في 19 نوفمبر 1961 الموجهة إلى "آلان": "إني أعطي التعليمات لحلّ الجهاز المكلف بمخطط "ثيودور" بموافقة المعنيين".



مخطط ثيودور. رسم 2.

الهوامش

(1) - في 22 أكتوبر 1956 حوّلت السلطات الفرنسية في الجزائر طائرة الخطوط الملكية المغربية وعلى متنها آيت أحمد، بن بلة، بوضياف، خيضر والأشرف وقد سجنوا بعد توقيفهم في سجن لاسانتي ثم في جزيرة إيكس، قبل إعادتهم إلى القارة ووضعهم في قصر توركان. وخلال ذلك عوّض الأشرف برابح بيطاط الذي كان قد أوقف عام 1955 وصار على غرار الآخرين وزيرا في الحكومة المؤقتة.

(2) - حسين المهداوي المسؤول العضوي لهيئة الدفاع والمكلف بالاتصال مع توركان.

(3) - علي هارون المكلف بالإشراف على نشاط هيئة الدفاع ولجان السجناء باسم لجنة الفدرالية.

(4) - بعض عناصر شبكات الدعم الذين لم يكشف أبدأ عن هوياتهم يفضلون رغم الوقت الذي انقضى إبقاء هوياتهم مستورة وتم هنا احترام إرادتهم. راجع هذا السرد- من الجانب الفرنسي- عن هذه الحلقة في كتاب: "حاملو الحقائب"، مصدر سابق.

(5) - من المحتمل جدا أن يكون سر المشروع قد انكشف. وتحدثت جريدة "باريس اليوم" بتاريخ 21 أكتوبر 1961 عن محادثة مفاجئة بين سجناء كانت سببا في الخشية من وقوع هروب.

الفصل السابع عشر

الحزب الشيوعي الفرنسي في مواجهة جبهة التحرير الوطني

صرح موريس توريز،الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي في خطابه الختامي للجنة المركزية بمنطقة إفري، يوم 4 أكتوبر سنة 1958 يقول: "الطرق المستعملة من طرف جبهة التحرير الوطني داخل فرنسا، نقولها بوضوح، لا تخدم القضية العادلة للشعب الجزائري الذي كسب دوما التفهم والدعم السياسيين للعمال الثوريين الفرنسيين". جاء هذا التصريح والثورة الجزائرية كانت على وشك خروجها من عامها الرابع والقضية الجزائرية كانت قد سبق وأن طُرحت ونوقشت العديد من المرات داخل أروقة الأمم المتحدة؛ والأكثر من ذلك كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد تأسّست خلال الشهر الماضي، أي في نوفمبر 1958. التنديد صريح وقطعي ولمن لم يستوعب هذا القول، يكرر له موريس توريز بعد بضع دقائق: "إذا كانت جبهة التحرير تريد تحذير الرأي العام لكسب تعاطفه، فإنها مخطئة في ذلك، إنها تجر وتدفع الرأي العام ضدها، فهي بعيدة كل البعد عن كسب تعاطف الرأي العام... إنها خسرته".[1]

كانت قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي جميعها تشاطر هذا الرأي، علما أن القاعدة كانت تتساءل منذ أربع سنوات مضت حول الخط السياسي للحزب. وقد أكدت السيدة جينات فيرميرش (Jeannette Vermeersche)، سنة فيما بعد، بأن سياسة التضامن مع جبهة التحرير "لا تدفعنا لتأييد أعمال لا تخدم فقط الشعب الجزائري بل تزعج قضيته وأيضا الحركة الديمقراطية عامة (....) هذه الاغتيالات (تقصد الأعمال الفدائية المسلحة داخل الأراضي الفرنسية منذ 25 أوت 1958) لا تساعد في شيء قضية الشعب الجزائري ولا قضية السلام. لهذه الأسباب فإن حزبنا على صواب ومحق في مواقفه عندما صرح أول مرة على لسان الرفيق ليون فيكس Leon Feix في موبيج، وبعدها على منصة اللجنة المركزية لحزبنا مؤكدا من جديد تنديده بمثل هذه التصرفات"[2].

فليكن ذلك. فدرالية الجزائريين بفرنسا لجبهة التحرير لم تخدم قضية الشعب الجزائري، هذا ما تقصده السيدة جينات فيرميرش؟ الفدرالية كانت دوما تعمل وتنشط تحت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ CCE أولا والحكومة المؤقتة- فيما بعد- ولكن، ودون تحيز أو انفعال، مع مرور الأيام وبالرجوع إلى الوراء، لنرى إذا كانت إستراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي هي التي خدمت أحسن في الميدان قضية الشعب الجزائري؟ سارعت قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي خلال الأيام الأولى للكفاح التحرري إلى إعلان موقفها في معارضة ضرورة الكفاح وشوهت معناه ومغزاه، والأكثر من ذلك عملت من أجل انتزاع كل محتوى ثوري للانتفاضة التي فُجرت يوم أول نوفمبر 54. الجميع يعرف النص الذي نشر يوم 8 نوفمبر 1954 والذي أصبح من الأدبيات الكلاسيكية لكل المهتمين بتاريخ موقف الحزب الشيوعي الفرنسي تجاه الثورة الجزائرية. هذا النّص يستحق أن نّذكر به ما دامت أسطره كانت، ولمدة ثمان سنوات، هي منهل ومرجع قيادات الحزب الشيوعي الفرنسي.

بعد الاعتراف في فقرة عابرة بأن "المشكلة ذات طابع وطني"[3] طرحت في الجزائر، صرح البلاغ: "وفاء للتعاليم اللينينية[4]، فإن الحزب الشيوعي الفرنسي لا يوافق على اللجوء إلى الأعمال الفردية التي من شأنها أن تخدم مصالح أقبح الكولونياليين، حتى وإن كانت هذه الأعمال الفردية ليست من صنعهم، يؤكد الحزب الشيوعي للشعب الجزائري تضامن الطبقة العاملة الفرنسية في نضالها الجماهيري ضد القمع ومن أجل حماية حقوقه". وباستعمال الأسلوب المغالط والملغم والهروب إلى الانشغالات البعيدة والتي لا علاقة لها بالقضية الجزائرية والتي سبق للتاريخ إثبات بطلانها وعجزها، يضيف النّص المذكور:"العمال والديمقراطيون والوطنيون الفرنسيون يعارضون بشدة وبقوة السياسة الاستعمارية الشرسة المطبقة في الجزائر وفي كل الشمال الإفريقي. إنها السياسة المرتبطة كليا بنهضة العسكرة الألمانية (....) الهادفة إلى تسهيل غرس الإمبريالية الجرمانية/الألمانية في أراضي إفريقيا".[5]

وبعد أشهر قام ليون فيكس Leon Feix، المختص في الشؤون الكولونيالية والذي كلف بعدها بالمستعمرات الفرنسية في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي، بتوضيح وتدقيق هذا التصريح، قائلا: "الشيوعيون يحذّرون الطبقة العاملة والجماهير من المخاطر التي بإمكانها أن تؤدي بهم إلى الانزلاق عن الهدف الأساسي وإفشالهم في نضالهم، وبخاصة السقوط في فخ العدو بتسهيل عملياته بأي طريقة كانت"[6]. اقترح الحزب الشيوعي الفرنسي لمناضليه أرضية عمل، تثبت بل وتؤكد جهله لمعنى ومغزى الكفاح والنضال الذي انطلقت فيه جبهة التحرير الوطني. يا لها من غباوة... ويا لها من تفاهة... انطلقت الثورة الجزائرية من أجل نهضة الجزائر لتصبح دولة مستقلة وذات سيادة داخل المجموعة الدولية، كان هذا هو الهدف الأساسي، في حين يقترح الحزب الشيوعي في الأرضية المذكورة شعارات كلها سخرية، كحق المنح العائلية للعمال الجزائريين والنضال ضد القمع، والعفو عن المساجين السياسيين، وتأييد الطموحات المشروعة للجزائريين من أجل الحرية.

وقد أهملت الصحافة الشيوعية النضال الجزائري المنظم وضربت صفحا عن تواجد جبهة التحرير الوطني ودورها القيادي والمساندة الممنوحة لها من قبل الجماهير الجزائرية؛ وكانت هذه الصحافة تتكلم ولمدة أشهر، عن كفاح "الوطنيين الجزائريين"، وعن "مفاوضات مع ممثلين مسؤولين مصرّح لهم ومرخصين"... من هم الممثلين المرخصين..؟ وما المقصود بذلك..؟ كنا نقرأ تصريحات مضحكة... حول دور الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان يعيد إنتاج وتكرار شعارات الحزب الشيوعي الفرنسي[7]. ولما لا، وهو يعيش ويدور في فلكه.. ولو جرى حوار أو مفاوضات، لكان "مع قادة الحزب الشيوعي الفرنسي ومع من يعكس صورتهم في مرآتهم"[8]. أكيد أن هؤلاء هم الممثلين، المسؤولين والمرخصين للتفاوض باسم الجزائريين؟

الكل يعرف أن الحزب الشيوعي الفرنسي ربط، بل وقيد، لسنوات طويلة، انعتاق وتحرر شعوب الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية بانتصار الاشتراكية في فرنسا؛ وقد كان حينها تحت القبضة الدوغمائية طبقا لـ"بيان الأممية الشيوعية لكافة بروليتاريا العالم". وقتها كنّا في زمن باندونغ، وبالرّغم من ذلك، لم يع الحزب الشيوعي

كيفية التكيف مع التيار العالمي الجارف والمنادي بتصفية الاستعمار، وغض الطرف عن استيعاب المد العالمي التحرري. كان يتوجه "لعبيد مستعمرات إفريقيا وآسيا" وينبئهم بأنه "يستحيل تصور تحرر المستعمرات دون تحرر الطبقة العاملة في الميتروبول"؟ "عمال وفلاحو الجزائر والبنغال وإيران وأرمينيا وغيرهم، لا يمكنهم تحقيق التحرر والاستقلال إلا إذا حقق العمال الفرنسيون والبريطانيون استقلالهم. فبعد أن أطاحوا باللويد جورج وكليمنصو، استولوا على السلطة الحكومية". ولكن الإيرانيون والبنغاليون وغيرهم تحرروا من قبضة عبودية "أسيادهم" المستعمرين دون انتصار الشيوعية في الميتروبول. هذا ما يعرفه الجميع... فماذا لو انتظروا وصول الطبقة البروليتارية إلى السلطة... وهل وصلت اليوم؟؟

تقول تعاليم لينين، حسب ما جاء في مؤلف ستالين "مبادئ اللينينية"، "يمر طريق نصر الثورة (في الغرب) بالتحالف الثوري مع حركة التحرر في المستعمرات ضد الإمبريالية[9] بصفته العنصر المحرك للطبقة البروليتارية الفرنسية". كان يفترض من الحزب الشيوعي أن يقدم المساندة المطلقة والكاملة لحركات تحرر الشعوب المقهورة والخاضعة للاستعمار. ولكن ما كان يحدث ميدانيا هو عكس ذلك، الشعارات التي كانت تردد بلسان وكتابات الحزب الشيوعي في خطابه وخطبه حول الجزائر تعكس ذهنية مميعة ومختالة أبعدت بجدية الحزب الشيوعي الفرنسي عن المفهوم اللينيني للمسألة والقائل بالتضامن مع حركات التحرر والقضايا العادلة.

كثيرا ما يتكلمون عن "عظمة فرنسا" وعن "المصلحة الفرنسية والمصلحة الوطنية"[10]. وعن "فرنسا التي يمكن أن تخسر كل شيء مرة أخرى" عند قراءة هذه التدخلات والتصريحات وقتئذ، والتي كانت تتابعها فدرالية فرنسا لجبهة التحرير كملاحظ حذر ويقظ، نتساءل، هل كان الحزب الشيوعي الفرنسي يريد فعلا المساعدة الفعلية للشعب الجزائري والطبقة العاملة الفرنسية على التقدم نحو الانتصار على برجوازيته أم كان متخوفا من تقلص وتدهور الإمبريالية الفرنسية؟.[11]

صحيح أن التصريحات المبدئية حول حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ليست غائبة، ولكن الأصح هو أن الـ "لا لحرب الجزائر" منصوص عليها، حسب لوران

كازانوفا من طرف "المثل الإنساني الأكثر بساطة والمصالح الفرنسية الأكثر وضوحا. إن الهدف والمثل الإنساني لا يكفي لتبرئة الضمير.... إن الحزب الشيوعي يتباهى ويتفاخر بكونه حزبا ثوريا، فهو إذن حزب ممارسة وفعل نضالي، إلا أنه يمنع مناضليه من القيام بكل فعل وعمل ثوري ملموس وإيجابي.

لهذه الأسباب طُرد الكثير من المناضلين الشيوعيين من الحزب وسحبت منهم العضوية، لا لشيء إلا لأنهم تجاوزوا أوامر القيادة الحزبية وتجرأوا على مساعدة جبهة التحرير ومساندة الذين يناضلون من أجل الحرية.

لماذا إذن هذا التردد وهذا "التأييد" الذي لا يفصح عن مضمونه، ولماذا هذا التضامن المخادع ؟ لفهم الاختلاف بين تصور الشيوعيين والوطنيين حول الوضعية السياسية في الجزائر ومستقبلها، علينا بالرجوع قليلا إلى الوراء.

عندما سُحق الوطنيون الجزائريون وأُذلوا نتيجة التفوق التقني للمحتل، والذي كان يعتبر نفسه وقتئذ كأحد القوتين العظمتين في العالم، وحينما كان "الفتيان الجزائريون" ملتفون حول الأمير خالد، حفيد الأمير عبد القادر، وتجرأوا على قليل من المطالبة ببعض الإصلاحات والتخفيف من اللاعدالة وتعديل القوانين الاستثنائية المفروضة عليهم، في هذه الفترة، كان الحزب الشيوعي الفرنسي يدافع بشجاعة عن شعار استقلال الجزائر.

أكد الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1926 بكل صراحة ودون غموض: "نحن ضد الاستعمار، ونريد الاستقلال الكامل للمستعمرات". هكذا عبّر عن تضامنه مع العمال العرب في المستعمرات، في الصحيفة التي كانت موجهة إليه خصيصا، والتي كانت تسمى "العلم الأحمر".

إن الغريب في الأمر، وعندما تحول حزب نجم شمال إفريقيا إلى حزب جزائري ومن أجل الجزائر، وأصبح يجمع كافة البروليتاريا تحت راية الاستقلال الوطني، وهو الشعار الذي كان يسانده الحزب الشيوعي الفرنسي، تحول هذا الأخير وأصبح ينظر إلى مستقبل الجزائر بطريقة أخرى ... أي أن مستقبل الجزائر لا يمكن ضمانه إلا في إطار تمتع كافة مواطني الجمهورية بحقوقهم المشروعة؟ وهكذا تطورت رؤية

الحزب الشيوعي.. ووصلت إلى "الاندماجية "(سياسة الاندماج والذوبان) . وكشفت حكومة ليون بلوم عن نواياها الحقيقية المتمثلة في معاداة الطموحات الوطنية للشعب الجزائري . لقد ترك ليون بلوم آثاره المعادية للشعب الجزائري، بل وسجلها خلال مروره بدواليب الحكومة الفرنسية حينما أصبح رئيسا لها؛ ماذا فعل..؟ حل حزب نجم شمال إفريقيا، المنظمة السياسية الوحيدة التي ناضلت بوضوح ضد كل محاولات ذوبان واندماج الجزائر في فرنسا، أو إلحاقها بها.

ولتبيان إلى أي حد كان اليسار الفرنسي أصما وعديم الإحساس بمشاعر الشعوب المقهورة فإن ليون بلوم لم يقبل حتى استقبال وفد عن المؤتمر الإسلامي جاءه للمطالبة ببعض الإجراءات الاندماجية... نعم الاندماجية، مثل التجنّس بالجنسية الفرنسية والمساواة في الحقوق التابعة لها؛ فهو لم يكلف نفسه عناء مقابلة هذا الوفد الذي جاءه باسم الشيخ عبد الحميد بن باديس عن جمعية العلماء والدكتور بن جلول وعباس فرحات عن فدرالية المنتخبين المسلمين.

لم يكتف الجزائريون المطالبين بالاستقلال بالنحيب والبكاء العقيم على حلّ نجم شمال إفريقيا، بل نهضوا وأسسوا حزبا جديدا، حزب الشعب الجزائري الذي أخذ على عاتقه من جديد كل المطالب وأدرج جميع نقاط برنامج النجم في برنامجه الجديد. وقتئذ كان يجب على الحزب الشيوعي أن يأخذ في الحسبان هذا الواقع الجديد المتمثل في حزب ثوري غير شيوعي، غير أنه عمالي في الأساس، بالرغم من التشابه في الهيكلة الشبيهة بهيكلة الحزب الشيوعي الفرنسي. والأكثر من ذلك كان مؤسسو الحزب الجديد من المناضلين القدماء في الحزب الشيوعي الفرنسي أمثال عبد القادر حاج علي ومصالي الحاج اللذّين تابعا دروسا تكوينية في المدرسة العليا للإطارات التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي.

وبدأ الاختلاف في وجهات النظر يتباعد، إلى أن وصل حد القطيعة بظهور علاقات نزاعية.

لقد حاول الحزب الشيوعي إقناع الجزائريين "بأن مصلحة الشعوب المستعمَرة (بفتح الميم) تكمن في وحدتها مع شعب فرنسا وليس باتخاذ موقف يساعد

المصلحة الفاشية ويجعل مثلا تونس والمغرب والجزائر تعيش تحت عبودية موسيليني وهتلر"[12]. تغيرت اللهجة وأصبح الحزب الشيوعي يعتمد سياسة "حجج التغيب"؛ كان لابد عليه من إيجاد حجج أخرى يتذرع بها عوض التخويف أو التهديد الهيتلرو-موسيليني لتبرير تخليه عن شعارات سنوات 1924-1928. وهكذا اقتصرت الحركة الوطنية لدى الحزب الشيوعي ولمدة طويلة في فدرالية المنتخبين وهدفها الصريح والمعلن المتمثل في الاندماج وكل ما يحمله من توابع قانونية، أي أن يصبح الجزائري فرنسيا مع المحافظة على قانون نابع من الشريعة الإسلامية. ومما لا شك فيه أن هذا المطلب هو بعيد كل البعد عمّا طالب به حزب الشعب الجزائري (وقبله نجم شمال إفريقيا) الذي رفض التبعية وتلطيف المطالب الوطنية وعدم التنازل عن مبدأ الاستقلال.

شتان بين حزب نجم شمال إفريقيا، المنظمة ذات القاعدة العمالية (من القاعدة إلى القمة) وتلك الزمر السياسية الصغيرة عديمة الصلة بالجماهير الشعبية (والتي انتخب بعض أعضائها بدعم من الإدارة الاستعمارية، أو على الأقل بفضل حيادهم "المتسامح"). فماذا يختار الحزب الشيوعي لتبرير انعطافه نحو الاندماج؟ لا شك أنه يفضل التحالف مع تلك الزمر الصغيرة غير الممثلة للشعب والمطالبة بقسط من الاندماج.

هنا يكون الحزب الشيوعي قد حقق هدفان في آن واحد... بل اصطاد عصفوران بحجر واحد: احتواء مطالب المنتخبين وتحرير شيوعيي الفروع الجزائرية (التي تشكل مستقبلا الحزب الشيوعي الجزائري) من عقدة الضمير، وبالتالي تلغى إلى الأبد معارضة السياسة الكولونيالية لـ"الأخ الأكبر"؛ وهكذا يحتمي الأخ الأصغر بالشقيق الأكبر.

وفي خطابه الشهير الذي ألقاه في مدينة الجزائر سنة 1939، مهد الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي لخارطة طريق سياسية "ذات خصوصية" جزائرية مبنية على نظرية ستالينية جدّ معروفة في الأدبيات الشيوعية، وهي نظرية تتعلق بالمسألة الوطنية والكولونيالية. حينها بدأ موريس توريز ينظر إلى الجزائر بنظرة جديدة واعتبرها "أمة في طور التكوين". استدل في خطابه بالعديد من العوامل

التاريخية، "المعرفية" والثقافية التي جاء بها الغازون والمحتلون ليس فقط إلى الجزائر بل إلى فرنسا كذلك؛ وأكد بأنه خلال الاستعمار الفرنسي للجزائر لم تكن في الجزائر هوية وطنية أصيلة وبالتالي لم يكن ضمير وطني ولا شخصية وطنية[13] متعمدا الخلط والمغالطة بين القاهر والمقهور في تعداده لمختلف الإثنيات الأجنبية القادمة إلى الجزائر، حيث صرّح يقول: "كل هذه العوامل والأجناس امتزجت في أرضكم الجزائر وأضيفت إليها أجناس أخرى من اليونانيين والمالطيين والإسبان والإيطاليين والفرنسيين". وهكذا برّأ الاستعمار واختتم خطابه قائلا: "أمة جزائرية هي الآن في طور التكوين من خليط ومزيج لعشرين عرقا"؟

هكذا أنهى كلمته دون إشارة واحدة للسياسة الاستعمارية لمصادرة أراضي السكان الأصليين بل وتجريدهم من أراضيهم وأملاكهم وتسليمها للغازي المحتل المصحوب والمدعوم بالعساكر المدججين بالسلاح لنهب الخيرات والثروات الوطنية.

اشتعلت الحرب العالمية الثانية وتولّدت عنها اضطرابات متعددة أدت إلى ظهور تصور نظري بحت للعلاقات بين "المتروبول" ومستعمراته :"الاتحاد الفرنسي" الذي دافع عنه، بعد ديغول، الحزب الشيوعي الفرنسي بقوة.

ظهرت فكرة "الاتحاد الفرنسي" لأول مرّة من قبل "روني بليفان Rene Pleven" ببرازافيل. حينها رأت فرنسا، المحتلة من طرف النازيين، ضرورة المحافظة على الأقل على إمبراطوريتها. ولتعبئة وتجنيد الشعوب المستعمرة (بفتح الميم) وحتى تُظهر للحلفاء بأن فرنسا الحرة تمتلك ورقة رابحة لابد من أخذها في الحسبان، وعد مسؤولها الجنرال ديغول أهالي المستعمرات، كمقابل لتضحيتهم إلى جانب فرنسا والدفاع عنها، بحق التمتع "بالإدارة الديمقراطية لشؤونهم" بعد حصول فرنسا على حريتها. وبناء عليه أُقترح البناء المشترك لاتحاد البلدان الحرّة والمتساوية. ولكن هل يمكن المغادرة الإرادية لهذا الاتحاد المقترح من طرف واحد والمفروض..؟ وكالعادة وبطريقة جدلية تؤكد قيادة الحزب الشيوعي على الفور: "إن الحق في الطلاق لا يتبعه بالضرورة الطلاق"[14]، يا له من "منطق" غريب؟

وحدثت مجازر 8 ماي 1945 والتي لا أحد يعارض اليوم نتائجها. إن الشعب الجزائري، الذي ضحى بمئات الآلاف من أبنائه لأجل أن تتحرر فرنسا من قبضة المحتل الأجنبي، قد عبّر في هذا اليوم بطريقة سلمية عن فرحته إحياء لانتصار القوات الديمقراطية المتحالفة ضد النازية. حينها نهض الشعب الجزائري وكانت مرجعيته في ذلك خطاب برازافيل المذكور سابقا والميثاق الأطلسي، وذّكر العالم بمطالبه الوطنية. وماذا كان الرّد؟ جاء الجواب من طرف حكومة المقاومة والتحرير أين يشارك الحزب الشيوعي الذي كان عضوا فيها[15]: آلاف الجزائريين سقطوا خلال أسبوع واحد[16] والأخطر من ذلك، شارك في المجزرة شارل تيون (C.Tillon) العضو بقيادة الحزب الشيوعي والمسؤول عن عمليات القصف الجوي ووزير الملاحة الجوية؛ وهنا نعتبره مشاركا في القصف الجوي لكثير من المداشر والدواوير السكانية والتي راح ضحيتها العديد من الجزائريين[17]. منذ ذلك التاريخ بدأت العلاقات تتدهور وتتأزم بين الحزب الشيوعي والأحزاب الوطنية إلى أن أصبح الصراع مفتوحا. ندد الحزب الشيوعي الفرنسي وكذا الحزب الشيوعي الجزائري الذي يحتذي به، بالمبادرين بالمظاهرة- مسؤولو الحركة الوطنية لأحباب البيان والحرية- وتبعهم "الوطنيون"، كل هؤلاء نددوا "بالمحرضين" و"عملاء النازية"... لقد ذهب بهم الأمر إلى حد المطالبة ببعض الرؤوس؟

وهكذا، فإن الاختلاف في التقييم والتباين في التحاليل خلال 1920 بين الشيوعيين والوطنيين بلغ أوجّه عشية انطلاق الثورة المسلحة سنة 1954. وبناء عليه نفهم لماذا رفض الحزب الشيوعي الجزائري رفضا قاطعا تلبية نداء جبهة التحرير الوطني القاضي بالذوبان بداخله، عكس جماعة "المركزيين" لحركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي والعلماء الذين قبلوا الذوبان. هذا الخلاف الأساسي بين الحزب الشيوعي الجزائري وجبهة التحرير الوطني كان ثقله كبيرا طوال سنوات الثورة المسلحة وأثر سلبيا على العلاقة بين جبهة التحرير والحزب الشيوعي. استمر الحزب الشيوعي في إعلان مسؤولياته عن عملياته في المعركة - وصلت إلى حد الصدام العنيف مع جبهة التحرير- على أساس أنها من

تدخله الخاص. بعض الشيوعيين وجدوا أنفسهم مضطرين لتوضيح الأمور ووضعها في نصابها الحقيقي[18].

بالتأكيد وفي ظروف كهذه يجب الاعتراف بأن مشاركة الحزب الشيوعي كحزب في الثورة المسلحة كانت مجهولة وغير معروفة وكان ينظر إليها بنظرة غير ضرورية من طرف قيادة جبهة التحرير الوطني[19]. وبالمقابل كان الحزب الشيوعي الفرنسي لا يميل إلى مثل هذا السلوك.

وحتى بعد اندلاع الكفاح المسلح ألح الحزب الشيوعي عن ابتعاده. فكان حذرا من التأييد الممكن إعطاؤه للكفاح المسلح . لقد ذكّر من جهة أخرى "بأن الشيوعيين ليسوا بوطنيين وأن جبهة التحرير الوطني ليس حزبا شيوعيا. زيادة على ذلك يوجد في الجزائر حزب شيوعي جزائري يكافح من أجل استقلال الجزائر وفق مواقف الأممية البروليتارية (...) سواء كان ذلك على المستويات السياسية والاقتصادية والدينية أو الاجتماعية، تصوراتنا مختلفة، وبخصوص بعض الوسائل المستخدمة من طرف الحركة الوطنية في نضالها ضد الاستعمار فإن نظرتنا هي أيضا مختلفة، وهذا ليس صدفة أو بالمناسبة وإنما هي قضية مبدئية.[20]

إنه من غير العدل الاعتقاد بأن فتور العلاقات من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي تجاه الجبهة، وبخاصة تجاه فدرالية فرنسا، هو نتيجة خطأ في التحليل العقائدي أو تطور تاريخي يؤسف له في العلاقات الشيوعية-الوطنية. الواقع أنه إذا كان الحزب الشيوعي الجزائري خلال الثورة الجزائرية يساند نظريا وباحتشام، فلأنه كان متخوفا من مجيء اليمين إلى السلطة وحينها يجد الحجة لاتهامه وحلّه. وعندما يندد برادكالية نشاط جبهة التحرير بفرنسا، فإن الأمين العام للحزب الشيوعي يبرر تنديده بالحجة الأخيرة: "هذه الطرق تسمح لكل تحريض ضدنا وليست في مصلحتنا"[21]. يمنع إذن أن نعرّض أنفسنا للخطر مع جبهة التحرير الوطني التي تلجأ لمثل هذه الأساليب، فذلك خطر على الحزب نفسه.

هذا الخوف من الأعمال "التحريضية" تسبب في الكثير من الأحيان في شلل وتعطيل المناضلين الشيوعيين المنظمين حزبيا، ليس فقط في عدم مساعدة عمل الجبهة، بل ذهب بهم الأمر لغاية التنديد بهم.

كتب "ريمون جورج" (Raymonde Georges) لخلية فرع باريس للدائرة الـ14، في منشور يقول: "إن مثل هذه الاغتيالات تسمح بكل التحرشات والتحريض تجاه الديمقراطيين الفرنسيين الذين يعملون بصدق من أجل إيقاف هذه الحرب الدموية".

فليكن ذلك، ولكن العنف هو كما اعترفت "جانات فيرميرش (j. Vermeersch) أولا نتاج الدولة الإمبريالية وأجبر المستعمر (بفتح الميم) على الرّد بأضعف الوسائل التي يملكها .لا ..؟ تجيب قيادة الحزب. واصلوا تحريضكم السياسي إن استطعتم.. وزعوا أدبياتكم إذا سمحوا لكم بذلك وانتظروا سلميا، "حتى يستيقظ اليسار من نومه العميق" لينهي هذه المأساة. وإلاّ سوف نتهم نحن الشيوعيين بتهمة العمل الإرهابي معكم، لأننا ساندناكم مبدئيا. ما يجب الإشارة إليه: هو عدم اقتناع جبهة التحرير بهذه الحجج، ولا فدرالية فرنسا نفسها المسؤول المباشر عن هذه الأعمال ولا لجنة التنسيق والتنفيذ التي نشرت من القاهرة في يوم 31 أوت 1958 بلاغا أعلنت فيه بأن ليلة 24 أوت وأول نوفمبر 54 يفتحان فصلا جديدا للكفاح من أجل الاستقلال وأن هذه العمليات الفدائية التي لا تمس عمدا المدنيين الأبرياء، تدخل في إطار خطة قررت سلفا، طبقا للأهداف العامة لجبهة التحرير الوطني.

غير أن بعض الشيوعيين الفرنسيين فهموا بطريقة إيجابية التضامن الأممي، بالرغم من التعليمات الصارمة الصادرة عن الحزب: "إيّاكم والعمل مع جبهة التحرير". كثيرون هم المناضلون الذين قدّموا مساعداتهم لمناضلي جبهة التحرير الوطني كالإيواء وضمان الاتصالات وطبع ونسخ النصوص والمناشير ونقل حقائب الأموال والأسلحة، مخاطرة باحتمال طردهم من الحزب أو اتهامهم بـ"بالتآمر".

أُلقي القبض على السيدة "فرانسين ر" المناضلة بالكونفدرالية العامة للشغل (CGT) عندما كانت تحمل مناشير للجمعية العامة للعمال الجزائريين[22] AGTA. انتشر الهلع وسط الكونفدرالية، بحيث كانت عاملة ونقابية دائمة بمصانع "رينو". طُردت فرانسين على الفور من النقابة وعقد اجتماع للمكتب النقابي لمناقشة الموضوع وتم استدعاء العضوين الجزائريين وقالوا بخصوص المناضلة النقابية بأنها "مشبوهة" و"محرضة"؛ لقد وصل بهم الأمر إلى حد التحذير: "إياكم من

الجزائريين، علينا بالحذر من التعامل معهم". بعدها اجتمعت اللجنة الشمال-إفريقية واتصلت بالمكتب النقابي المذكور وتأكدت من القضية. وكانت تعليمات الكونفدرالية واضحة لمناضليها: "لا تعاون ولا مساعدة مع منظمة غير شرعية"[23]، والمقصود طبعا بالمنظمة غير الشرعية هي جبهة التحرير.

جرى حديث بين مسؤول كونفدرالي السيد "بلامانت" وعامل جزائري، وطرح هذا الأخير سؤالا :"في حالة وجود مناضل جزائري في خطر ويطلب منك إيواءه، ماذا تفعل؟"

-أجابه :"لا أعتقد أنني أستطيع إسكانه، لأن ذلك مضر بكفاح الجماهير" ... فكر الأمين العام للفرع الشيوعي الفرنسي لمنطقة بيلانكور ونطق قائلا: "ليس لنا الحق أن نخاطر بجلدتنا من أجلكم؛ هناك مهام وطنية أهم تنتظرنا. يجب أن نصل سالمين إلى الثورة البروليتارية. وسائل النضال اليوم هي سلمية"[24]؟

وبالرّغم من ذلك يجب الاعتراف بأن هناك العديد من الشيوعيين الذين كانوا يعملون وفق قناعاتهم ولا يترددون عن المخاطرة بأنفسهم وبحريتهم[25]. كثيرون هم الشيوعيون الذين كانوا عناصر فاعلة داخل شبكات الدّعم من بين المحكوم عليهم بالسجن العسكري في "شارش-ميدي". ولكن علينا أن نقول أيضا أن هذه "الأعمال الفردية" كانت تندد بها قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي وتستنكرها بشدة. الأمثلة كثيرة ومتعددة... نذكر منها على سبيل المثال الطبيبة "آنيت روجي" التي ألقي عليها القبض بتهمة مرافقة مسؤول جبهة التحرير الوطني إلى مدينة مرسيليا. بعدها كتب السيد "بيار دواز" ردا على مقال نشر في مجلة "ميريديونال" يقول: "يحتمل أن يكون محررو هذه السطور هدفهم تحريض الشرطة ضد الحزب الشيوعي الفرنسي"[26]. ويوضح بيار دواز: "إذا كانت السيدة آنيت روجي في وقت ما عضو في الحزب، فهي انيوم ليست كذلك منذ مدة، لكونها قامت بعمل لحساب جبهة التحرير لم يسمح به ولن يسمح به أبدا الحزب الشيوعي الفرنسي". إن عمل كهذا "يتنافى والخط السياسي للحزب ومع أهدافه وكذا طرقه"[27]. لا يمكن أن يكون السيد دواز أكثر وضوحا وصراحة؟

ورغم هذا التردد، كان الحزب الشيوعي الفرنسي يساند بقوة "كل انتفاضة ضد العدو الرئيسي المتمثل في برجوازيات الدّول الكبرى، إذا كان الأمر لا يتعلق بانتفاضة طبقة رجعية محافظة"[28]. ولهذا كان من المفروض أن يتخذ الحزب موقفا واضحا تجاه الجزائريين الذين هم بالتحديد فاعلو الانتفاضة خاصة وأنه ملتزم بالحياة السياسية الفرنسية وكان هو من الفاعلين فيها.

كان يمكن لقضية المجندين الفرنسيين "للخدمة العسكرية" أن تكون فرصة أخرى للحزب الشيوعي للتعبير عن موقفه بخصوص القضايا العادلة. لقد انتشر العمل العسكري، وخلال بعض الأشهر أصبح واقعا ملموسا، بحيث لا يمكن نعته بالعمليات المعزولة التي يكفي لعمليات بسيطة من قبل الشرطة للتخلص منها، بل وجدت الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة للاستعانة بالجنود الاحتياطيين لتدعيم الحرب أو التخلي عنها. فهل يجب إبقاء بعض الدفعات من الجند وتمديد مدة الخدمة العسكرية؟ وهل تستدعى القوات العسكرية؟ أم هل تلجأ إلى استدعاء الدفعات السابقة مرة ثانية من جنود الخدمة العسكرية؟ ما العمل؟ واضطرت الحكومة في النهاية لأن تحتفظ بالحلول الثلاثة.

عمّ القلق في أوساط الشعب الفرنسي وأثارت المسألة سخط الجنود وبخاصة المستدعيين منهم، أي الذين أنهوا الخدمة العسكرية وُطلب منهم العودة من جديد. انتفض هؤلاء وعبّروا عن رفضهم في سبتمبر وأكتوبر بتنظيم مظاهرات ومسيرات عنيفة في عدة مدن: روان، باريس وغرونوبل. ورأى الشعب الجزائري في هذا الرفض مؤشرا يعبر عن يقظة الشباب الفرنسي. كان يُنتظر من الحزب الشيوعي الكفّ عن ممارساته الروتينية المتمثلة في تأطير واحتواء الغضب الشعبي؛ إلاّ أنه لم يتجرأ على مساندة ودعم حركة الشباب ودفعها إلى الأمام حتى تجبر الحكومة الفرنسية على اختيار التفاوض عوض الحرب وسياسة القوة. وفي الوقت الذي كتب فيه المثقف والمناضل "كلود بوردي" (Claude Bourdet) في أسبوعية "نوفيل أوبسيرفاتور" يقول: "لا.. تلقوا بالقوات المسلحة في الحرب"[29] كان الحزب الشيوعي الفرنسي ومن ورائه منظماته الموازية، يكبح ويعرقل هذه الحركة ويعمل على

إفشالها ويحطم معنويات الشباب الأكثر رفضا للتجنيد، مكررا قوله بأن هذه المظاهرات "تخفي تحريضات بوليسية". ونددت صحيفة "لومانيتي" بـ"اليساريين المتطرفين" و"المحرضين" في مدينة غرونوبل.

في الثاني من جانفي سنة 1956 فازت جهة الجمهوريين في الانتخابات التشريعية. "وكما يعرف الجميع، عملت على ترجمة وتجسيد الإمكانيات المتوفرة في أوساط الجماهير الفرنسية للقيام بالكفاح المناهض للاستعمار". وبعد عدة أسابيع صوت الحزب الشيوعي الفرنسي على قانون 12 مارس 1956 القاضي بـ"السلطات الخاصة" أي "التفويض المطلق" لـ"غي مولي"(Guy Mollet) الذي جعل من الحرب الكولونيالية الثانية "حربا وطنية". وهكذا تغيّرت الحرب بتغيير تشكيلتها العسكرية لتصبح لا تعتمد فقط على العساكر الناجين والهاربين من حرب الفيتنام أو الجنود المحترفين وإنما شملت "جنود الاحتياط" وجنود الخدمة العسكرية "المستدعيين" وجنود "القوات المسلحة"، وبكلمة واحدة، جعل من الحرب حرب عامة الشعب، وتكريس الإجماع الوطني حيث يتم إخماد وخنق الأصوات المعارضة النادرة.[30]

لقد اقتنع الشعب الجزائري، ولما.. لا وهو يلاحظ بكل مرارة وألم الحزب الشيوعي الفرنسي قد منح كل السلطات المطلقة لحكومة تستعملها لمواصلة الحرب الاستعمارية. ومن جهة أخرى، يمنح "غي مولي" هذه السلطات إلى "لاكوست"(Lacoste) الذي يفوض بدوره "ماسو"(Massu)؛ فما معنى هذا؟ بكل بساطة أو بالأحرى، بكل مرارة... أن هذا الجنرال استطاع التصرف حسب رغباته ونزواته محتميا بقانون سانده وأيدّه الشيوعيون. لقد استعمل "ماسو" وسائل قمعية لن ينساها الشعب الجزائري أبدا وتبقى آثارها وبصماتها المؤلمة في أجساد الجزائريين وفي ضمير فرنسا. ولكن لا يمكن إخفاء الحقيقة طويلا، أصوات كثيرة[31] نددت بالقمع المضر لفرنسا ولسمعتها، أصوات الليبراليين والمسيحيين والماركسيين.. وفي أكتوبر 1958 حاول الحزب الشيوعي مرّة أخرى تبرير تصويته:[32] "أنه من الأهمية بمكان عدم التنازل أو الاستسلام للذين حاولوا وسيحاولون انتقادنا يسارا بخصوص تصويتنا في 12 مارس 1956. لقد صرحنا

ذلك يوم 12 مارس وكنّا واضحين كل الوضوح: في مرحلة كانت شديدة الأهمية رفضنا ربط "الكل" بـ"لعبة" الخصم. وواقع الأمر وبعد مرور الوقت، تأكد بأن التضحية "باللعبة" كانت انتكاسة كلية، لأن "الكل" لم يتقدم بشبر واحد؛ زيادة على ذلك أجبر "موريس توريز" على الاعتراف بالحقيقة وهي اعترافه بالفشل: بعد مرور شهرين استخلص الشيوعيون النتائج وصوتوا تصويتا مغايرا... ولكن... فات الأوان حيث لا ينفع الندم... لقد فعل الشّر فعلته..[33]

كانت أمنيتنا أن يقوم الحزب الشيوعي بنقده الذاتي حول موضوع حرب الجزائر، وما أكده كان عكس ذلك: "لا، الحزب الشيوعي لم يخطأ حول هذه القضايا... لقد دلّ على الطريق السليم".[34] هذا ما أكده باقتناع الأمين العام. والأكثر من ذلك، وضح قائلا: "إن التصويت بمنح كل السلطات هو رأسمال يجب استثماره". هذا ما أكده بكل "جدية" ليون فيكس (Leon Feiex)؛ وماذا كانت ثمرتة أو لنقل استثماره للرأسمال ما بين مارس 1956 و 1957؟ لقد استثمر الرأسمال في أرض غير صالحة وكانت النتيجة: تعطيل التعبئة.

كثيرة هي التفسيرات والتأكيدات للمواقف الخاطئة جعلت جبهة التحرير الوطني بفرنسا (الفدرالية) تعيش بين المرارة واليأس لرؤية "حزب بروليتاري" يتمسك بمواقف خاطئة تسببت في كبح الطبقة العاملة وتركها تقف متفرجة لا حول ولا قوة لها أمام تأزم الحرب. هذه الحرب التي نعتها غي مولي سنة 1955 بأنها "غبية ودون مخرج" لم تجد بعد سنة 1960 لا مبررات معقولة ولا حلول مقبولة، في حين استمرت تبتلع وتفترس آلاف الشبان الفرنسيين وكذا شباب آخر متورط مباشرة، شباب كان يتساءل بصراحة حول المغزى من المشاركة في الحرب.

لقد وصل عدد الفارين المجندين والشباب الرافض للحرب لغاية ربيع 1960 إلى حوالي3000 . يعتبر هؤلاء "رفض الخدمة العسكرية واجب مقدس وأن "الخيانة" هي الاحترام الشجاع للحقيقة"...". هذا ما جاء في تصريح حول "الحق في التمرد والعصيان ضد حرب الجزائر"؛ وهنا لابد من التذكير بأن 121 شخصية فرنسية التي وقعت بيانا بتاريخ 6 سبتمبر 1960 تعبّر فيه عن شرعية "مسألة الضمير"

المتمثلة في العصيان والتمرد، وعبرّ موقعو البيان عن احترامهم وتقديرهم للذين "يرفضون حمل السلاح ضد الشعب الجزائري". وأكد نفس البيان على ضرورة مساندة "سلوك الفرنسيين الذين يعتبرون بأنه من واجبهم تقديم المساعدة والحماية للجزائريين المقهورين باسم الشعب الفرنسي". وحتى في مناسبة كهذه، ومع الادعاء "بمعارضة حرب الجزائر الجائرة"، يندد الحزب الشيوعي الفرنسي مرة أخرى بالمتمردين في الجيش الفرنسي والرافضين لحمل السلاح ويكتب ليقول: "لا نعتبر التمرد أو الرفض طريقة عمل ناجعة لإنهاء الصراع [35]". ويضيف Fajon Etienne "لقد بقي حزبنا دوما أمينا لمبادئ لينين القائلة: على الجندي الشيوعي الذهاب لكل حرب، حتى وإن كانت رجعية، لأنه بذلك يواصل الكفاح ضد الحرب"؟

رفض الشاب الشيوعي Liechti Alban حمل السلاح ضد الشعب الجزائري، وقد بدا وكأن الحزب الشيوعي قد وافقه على موقفه، إلاّ أنه وجد نفسه وحيدا وتائها لمدة أشهر طويلة دون أن يسأل عنه الحزب. ونفس الشيء وقع للرقيب-الأول Favreliere Noel الذي ضرب عليه الصمّت لمدة طويلة؛ هذا الأخير فرّ من الجيش الفرنسي وأخذ معه سجينه الجزائري لينجيه من موت وحشية وجهنمية حضّروها له والمتمثلة في رميه حيا من على طائرة الهليكوبتر... إنها عادة ابتكرها المظليون ضد الجزائريين.

وفي رسالة نشرها الحزب الشيوعي الفرنسي يوم أول ماي 1958 للرقيب -الأول "سارج مانيان" وهو "شاب شيوعي فرنسي" كما يعرّف هو بنفسه، يندد بتفاهة ووقاحة هذه الحرب التي يعتبرها: "الإنكار بعينه لمصالح بلاده". ولكنه "لا يرفض إطلاقا القيام بواجبه كفرنسي"، أي أنه "يؤدي واجبه تحت الإكراه". ومما لاشك فيه، أن الكثيرين، بل مئات الآلاف قاموا بهذا الدور القذر الذي ينادي به "الحزب الفرنسي الأول"، ولكن لا يصل بهم الحد أو الشجاعة لرفض حمل السلاح مع الجيش الفرنسي ضد الجزائريين. وهذا ما يفسر الأسلوب العنيف واللهجة المنددة التي تحتويها بعض تعليمات جبهة التحرير بفرنسا، كالتعليمة التي نشرت ووزعت في 15 اوت 1961 الموجهة لجزائريين في "السجون والمحتشدات":

"بعض المعتقلين قبلوا إعانات جمعيات الإغاثة الشعبية، نعلمكم أن هذه الأخيرة والحزب الشيوعي الفرنسي يقومون بحملة دعائية واسعة موضوعها: تضامن الشعب الفرنسي مع الذين يعانون من ويلات حرب الجزائر داخل السجون والمعتقلات والمحتشدات (...) لن نخضع بأي حال من الأحوال لمناورات أولئك الذين يريدون استخدام الهدايا والمعونة لتغطية الاستمرار في سياستهم المعادية للجزائر.

لقد صوّت الحزب الشيوعي على السلطات الاستثنائية ورفض مساندة حركة المجندين الرافضين للخدمة العسكرية والرافضة لحرب الجزائر، والأكثر من ذلك ندد بالموقف الشجاع لبيان الـ121 المطالب بالحق في العصيان وأمر مناضليه بالذهاب للخدمة في الجيش الفرنسي المحتل في الجزائر".

هذه خلاصة لبعض الاعتراضات في التعليمة المذكورة.

التقى في مدينة براغ يوم السبت 19 نوفمبر من سنة 1960 كل من Waldeck-Rochet عن الجانب الفرنسي، وهو عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي والدكتور أحمد فرانسيس وأحمد بومنجل وزيرا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وكان موضوع اللقاء التنسيق بين الحركتين: جبهة التحرير الوطني والحزب الشيوعي الفرنسي. خلال اللقاء أعطى مبعوث الحزب الشيوعي موافقته على: توفير الإيواء والإسكان لمنظمة جبهة التحرير مع الدعم المباشر بمختلف الأشكال. بعد هذا اللقاء، دعيت فدرالية فرنسا لجبهة التحرير للتقرب من الحزب الشيوعي (على أعلى مستوى) لدراسة تفاصيل وطبيعة المساعدات [36]. وبالفعل تمّ اللقاء بمدينة بروكسل سنة 1962 وكان "ليون فيكس" رفقة مسؤول آخر من الحزب الشيوعي الفرنسي[37] في شقة بالقرب من جامعة بروكسل الحرة مع مسؤولين من فدرالية فرنسا لجبهة التحرير[38].

وافق الحزب الشيوعي الفرنسي في جانفي 1962 على التكفل بإيداع الأموال وبطبع "أدبيات" الجبهة وبنقل كل العتاد الضروري للنضال وبتوفير المخابئ للإطارات والكوادر الملاحقة من طرف الشرطة إلخ... فات الأوان ؟ لم يبق على توقيف القتال إلاّ شهرين... لقد دخلت القاطرة المحطة وهي الآن ليست في حاجة إلى الفحم. أكيد أن مرحلة كهذه تدفع بالبعض للفضول والبعض الآخر في الرغبة لتبرير السلوك

والمسلك لأنه كان يفترض أن تتصرف الحركتان معا في حين وقع عكس ذلك.

يبقى أن نؤكد أنه خلال الفترات الحاسمة فإن العمل التضامني والملموس لصالح الكفاح من أجل الحرية، لم يكن غائبا بل كان حاضرا وذلك بالرّغم من التردد الرّسمي للحزب الشيوعي. كثيرون هم الشيوعيون الذين ناضلوا وكافحوا داخل شبكات الدّعم والمساندة وكثيرون هم أيضا الذين ناضلوا وكافحوا بصفة فردية كدائمين داخل جبهة التحرير الوطني. فعلا لقد كانت مساهمتهم جدّ إيجابية واستمرت لغاية توقيف القتال وتحقيق الاستقلال.

الهوامش

1 دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي، إفري، 3 و4 أكتوبر 1958. ملحق الدفاتر الشيوعية، عدد 11، نوفمبر 1958، ص.30 .

2 بعد تطرقها لمسألة العنف ولومها جبهة التحرير على اللجوء إليه داخل التراب الفرنسي، تضطر وتعترف قائلة في فقرة لاحقة: الواقع أنه ليس الجزائريين هم الذين بدؤوا بالعنف. وأن الوسائل السلمية أو غير السلمية للكفاح لا ترتبط بالشعوب المقهورة وإنما بالدولة البرجوازية التي نكافح ضدها.

3 عبارة فضفاضة تستعمل حسب الظروف والأهواء وقابلة للتأويل..

4 إنه لمن المؤسف، في هذه المرحلة من تاريخه، أن تختبئ نظريا قيادة الحزب الشيوعي وراء لينين كلما قررت عمليا نشاطا مضادا لتعاليم لينين نفسه؟

5 صحيفة "لومانيتي"، 9 نوفمبر 1954.

6 الدفاتر الشيوعية، 1955

7 بعد دعوة جبهة التحرير كل الأحزاب الوطنية لحل نفسها والالتحاق بالجبهة الجديدة، مارس الحزب الشيوعي الجزائري خلال الثورة سياسة الدعم "الخارجي". والواقع أنه رفض عرض الجبهة للسبب التالي: "الاقتراح القائل بحل الحزب ليس بالعملي ولا بالواقعي على مستوى الكفاح. هذا الاقتراح لا يأخذ في الحسبان طبيعة حزبنا، الحزب الجزائري للطبقة العاملة والفلاحين".

-صحيفة "لومانيتي"، 9 نوفمبر 1954 .

8 راجع le satisfecit للعربي بوهالي في "رسالة الحزب الشيوعي الجزائري إلى الحزب الشيوعي الفرنسي" بمناسبة الذكرى الـ40 لتأسيسه.

9 النشرية الإعلامية لفدرالية جبهة التحرير بفرنسا، عدد15.4 فيفري 1958، أعيد نشرها

في *la voie communiste* . نشرية المعارضة الشيوعية تحت عنوان "الحزب الشيوعي والثورة الجزائرية".

10 لينين ذكره ستالين في مبادئ اللينينية، ص.، 73.

11 Laurent Casanova.صحيفة "لومانيتي".20 جانفي .1960

12موريس توريز، الأعمال الكاملة، ج.14 ، الكتاب 3، ص.، 280 .

13 يدل هذا التصريح بكل بساطة.. على جهل التاريخ أو رفض للحقيقة التاريخية. جاء في المذكرة القانونية التي أرسلتها الحكومة المؤقتة للحكومات الأجنبية تطالبها بالاعتراف بها والتي نشرتها فدرالية جبهة التحرير في نشريتها تحت عنوان "جبهة التحرير، وثائق" عدد*3*، ٢١ بر*1959* ... وبعد التذكير بالوجود القانوني للدولة الجزائرية التي كانت تتمتع بسيادة وطنية و دولية، (خاضعة للقانون الدولي في *1830*) أن الجزائر كانت دولة ذات سيادة ومستقلة ومرتبطة روحيا بتركيا في إطار الخلافة الإسلامية. والدليل على ذلك أنها أبرمت أكثر من *26* اتفاقية مع فرنسا منذ القرن الـ*17* .

14 مما لاشك فيه أن الحزب الوطني، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كان يحارب باستمرار ويعنف هذه الفكرة: "الاتحاد الفرنسي". كتبت صحيفة الحزب المذكور"الجزائر الحرة" بتاريخ 3 نوفمبر 1953: الاتحاد هو مسالة اختيار وليس إجبار وإكراه. الشعوب الحرة هي من تملك الحق في الارتباط وليس الشعوب المقهورة.. قبل الارتباط لابد من الاستقلال. هذا النوع من الارتباط مخالف ومضاد للطبيعة وما هو إلا تسمية جديدة لعنف مستمر وهو مغالطة لبعض الحالمين من الأمة المسيطرة والمهيمنة ولا يمكن أن يكون كذلك بالنسبة لأي فرد من الأمم المقهورة.

15 خلال تلك الفترة ،"فرضت الجماهير الشعبية بفضل كناحها حضور وزراء شيوعيون داخل الحكومة (...) وكان الشيوعيون جزء لا يتجزأ وأساسي في تحديد سياسة الأمة. تقرير قدمه مارسيل سيرفان أمام اللجنة المركزية، 3-4 اكتوبر1958. ملحق الدفاتر الشيوعية، عدد11، نوفمبر1958، ص.2 .

16- 45000 حسب حزب الشعب، وهو رقم رفضته الإدارة الفرنسية التي تعترف فقط بما بين 5 و10.000 ضحية (ملاحظة المترجم: في كتابه الأخير يكشف جون لوي بلانش، "سطيف 45، تاريخ إبادة معلنة"، منشورات الشهاب باللغة الفرنسية وباللغة العربية، منشورات القصبة،عن وثائق خطيرة وأرقام تفوق الـ20.000 .

17 أعلن الحزب الشيوعي الفرنسي بعد ذلك بأن الأمر بالقصف جاء من الأعلى. يصعب أن نصدق ذلك.. فهل يمكن أن تقوم الطائرات بالقصف دون إبلاغ الوزير؟

18 راجع الملحق: رسالة عبد القادر قروج، المدعو "لوسيان" .

19 اشتكى بشير حاج علي مرة أخرى بتاريخ 1961/8/3 في رسالة الحزب الشيوعي الجزائري إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية من "الطائفية السياسية التي كانت ولا زالت تمثل الخطر الرئيسي"، متمنيا "وحدة الشعب الجزائري أكثر من قبل بين الوطنيين والشيوعيين داخل جبهة" يتمنى "أن تكون أبوابها مفتوحة أكثر للوطنيين الشيوعيين". أنظر كتيب الـ(ح.ش.ج) بتاريخ 1960/11/18 تحت عنوان "شعبنا سينتصر".

20 جانيت فيرميش،المشكلة الجزائرية والمصلحة الوطنية، دفاتر الشيوعية، عدد 3 مارس 1959 .

21 الخطاب الختامي لموريس توريز. سبق ذكره.

22 منظمة نقابية تابعة لجبهة التحرير الوطني في فرنسا .

23 الواقع أن ديغول قد سبق له أن أمر بحل المنظمة النقابية المذكورة.

24 تقرير الجمعية العامة للعمال الجزائريين حول نشاطات نوفمبر 1959 .

25 لينين،"نتائج مناقشات حول حق الشعوب في تقرير مصيرهم"، منتخبات الديمقراطية-الاجتماعية،عدد1، أكتوبر 1916.

26 *la Marseillaise*، 12 نوفمبر. كان بيير دواز آنذاك كاتب اتحادية بوش-دو-رون للحزب الشيوعي الفرنسي

27 نفس المرجع.

28 لنين،"نتائج مناقشات حول حق الشعوب في تقرير المصير"، منتخبات الدمقراطية-الاجتماعية، عدد1،أكتوبر 1916.

29 الشيء الذي تسبب في توقيف حجز الصحيفة.

30 تم توقيف كلود بوردي يوم 31 مارس بسبب إحباط معنويات الجيش وتعرض هنري مارو الأستاذ بجامعة السربون للعديد من المضايقات البوليسية وكذلك العديد من المناصرين للثورة الجزائرية .

31 نشرت مجموعة من العساكر المسيحيين التقدميين منشورات تندد بالتعذيب.

32 خطاب موريس توريز، سبق ذكره.

33 نفس المرجع.

34 نفس المرجع، ص. 28 .

35 صحيفة لومانيتي، 17 أفريل 1960 .

36 راجع محضر اللقاء مع الحزب الشيوعي الفرنسي، براغ 1960/11/19 (الساعة17-19.30). على كل لابد أن نذكر بأنه قبل قطع العلاقات بين جبهة التحرير والحزب الشيوعي الفرنسي، قبل هذا الأخير بطبع وسحب الأعداد الستة الأولى من جريدة *Resistance Algerienne*، الطبعة أ 1956.

37 لا شك أن المقصود هو إتيان فاجون. يصعب التأكد من ذلك لأنه لم يتم تحرير محضر الاجتماع.

38 عمر بوداود وعلي هارون.

الفصـل الثامن عشـر

عصب الحــرب

إذا كان المال هو العامل الرئيسي للحرب وعصبها، فإنه يمكن القول وبدون مبالغة أن المركز العصبي لكفاح الجزائريين كانت فرنسا نفسها، وتلك هي المفارقة الكبرى. ومما لاشك فيه أن التواجد الكبير للمهاجرين الجزائريين بفرنسا يفسر نسبيا هذا التأكيد.

والواقع، إذا كانت البلدان "الشقيقة" و"الصديقة" قد عبّرت عن تضامنها الكامل والمخلص والدائم، فإن الواقع كان عكس ذلك، فالمساعدات المالية كانت أقل بكثير من الوعود المعلنة لغاية 1961.

ولقد تطرق وزير المالية للحكومة المؤقتة، أحمد فرنسيس إلى هذا الموضوع ضمن تقرير أرسله إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية حيث أشار إلى أن مساهمة المهاجرين الجزائريين بفرنسا كانت تمثل 80% من المصادر المالية للحكومة المؤقتة.

صحيح أن البلدان "الشقيقة" لم تهمل الجزائر، وكان ذلك واضحا خلال اجتماع "سطورة" بلبنان أين صوتت الجامعة العربية بطلب من الحكومة المؤقتة على ميزانية سنوية قدرت بـ 12 مليارا لتمويل الحرب في الجزائر ووزعت الحصص كالتالي: 22,50% لمصر وسوريا ونفس الحصة للمملكة العربية السعودية والعراق، و150 مليون لكل بلد من البلدان المغاربية الثلاثة: المغرب، تونس وليبيا. ولكن الأصح أيضا هو أن دفع هذه المستحقات المقررة لم يتم حسب الجدول المذكور والحصص المقررة والمنصوص عليها خلال اجتماع الجامعة العربية المذكور[1].

ففي ندوة صحفية ترأسها السيد محمد يزيد سنة 1959 وتناول فيها الوضع المالي الحقيقي للثورة الجزائرية، والتي نالت إعجاب وتقدير البلدان الصديقة، أشار إلى أن حماس هذه البلدان تجسد فقط في مساعدة رمزية ووحيدة قدّمها العراق[2]. إذن الجزائريون كانوا هم المصدر المالي الأساسي للثورة الجزائرية بالرغم مما كان يٌقال من طرف الكثيرين، ومنهم مثلا الحاكم "سوستيل" الذي صرح قائلا: "إثارة وتسليح وتدعيم التمرّد (الجزائري) جاء من الخارج".

وكان الجهد المالي للجزائريين المهاجرين في فرنسا في تطور مستمر؛ فقد حُدّد الاشتراك للفرد الواحد بـ1000 فرنك فرنسي[3] . وقد كان خلال الثلاثة أشهر الأولى إجباريا على كل مناضل ومناصر، وبعدها زاد المبلغ وأصبح 2000 ف.ف، إلى أن بلغ أخيرا 3000 فرنك بالنسبة للعمال الأجراء[4]. أما التجار فكانوا يدفعون 5000 فرنك كمبلغ قاعدي، حيث ترتفع حصة الاشتراك حسب رأسمال كل تاجر. ليس القصد من هذا مراقبة التجار من طرف المسؤولين المحليين لجبهة التحرير، بل كان يكفي حساب نسبة الزيادة في حصة الاشتراك تبعا لعدد الأسرة وموائد الأكل، خاصة وأن معظم التجار الجزائريين هم أصحاب مطاعم ومقاهي وفنادق، حيث كانت هذه الأخيرة منتشرة وتعتبر بمثابة مركز الحياة للعمال الجزائريين المهاجرين، وبالتالي كانت مراقبتها عملية سهلة وكذا حساب فرض "الضريبة" . لا بدّ أن نشير إلى أن كل تجاوز أو تعسف من طرف مناضلي الفدرالية كان مرتكبها يعاقب أشد العقاب من طرف المنظمة، أي الجبهة.

لقد تم إدراك ضرورة تحمّل جهد الحرب من قبل جميع أفراد الأمة وبالتالي تحمس المهاجرون بدون منازع لمبدأ المشاركة والدّعم المالي للثورة، ولا يمكن أبدا أن نصدق أباطيل الشرطة الفرنسية التي زعمت بأن مداخيل الاشتراكات هي ثمرة ابتزاز المال والتي جُمعت بالعنف والتهديد. حتى ولو فرضنا ذلك... كم كان علينا أن نوفر من عميل لابتزاز ونشل 300.000 ضحية لكل واحدة عليها أن تدفع مبلغ 3000 فرنك؟ إن مجرد التذكير بهذه الأرقام يكفي لدحض هذه الأباطيل الكاذبة. وبالرّغم من ذلك فقد واجهت المنظمة العديد من الصعوبات والعراقيل خلال عمليات تحصيل وجمع الاشتراكات، ليس بسبب رفض دفع المهاجر للمبلغ من أجل المساهمة في النضال المشترك وإنما لأسباب أخرى عامة.

وإلى غاية سنوات 1959–1960، كان البعض من المسؤولين المحليين من جيش التحرير الوطني يجهل وجود تنظيم لحزب جبهة التحرير الوطني بفرنسا، بحيث كانوا يلتجئون مباشرة للمهاجرين من أبناء منطقتهم والتابعين لقطاعاتهم لمطالبتهم بالمال. هؤلاء ينبهرون بالرسائل "القادمة مباشرة من المجاهدين في الجبال"

ويفضلون تنفيذ الطلب ودفع المبلغ للذين يحاربون في الميدان؛ وعندها يجدون أنفسهم مضطرين للدفع مرّة ثانية مبلغ الاشتراك للجنة الفدرالية في فرنسا. هذه الحالات تسببت في بعض الحوادث والإشكالات. إن مثل هذه المبادرات، خاصة من طرف المسؤولين المحليين للجيش الوطني بالولايتين الأولى والثالثة، وقعت دون علم أو دراية من قاعدة الأركان، الشيء الذي تسبب في بعض الاضطرابات الجدية داخل التنظيم ووجدت الفيدرالية نفسها مجبرة لرفع هذه القضايا إلى أعلى مستوى.

وفي نهاية 1960، فاض الكأس وأُبلغ الوزير المعني بالقضية، وهاهي عبارات الرسالة تترجم غضب واستياء اللجنة الفيدرالية بوضوح.

"إلى الأخ وزير الداخلية. الأخ العزيز، لا زال مناضلينا في فرنسا يتلقون رسائل من البلاد من مختلف القطاعات ومناطق جيش التحرير الوطني يُطلب منهم دفع المال. لقد طلبنا منك مرات عديدة التدّخل لدى قيادة الأركان لوضع حد ولوقف مثل هذه المراسلات. أنت تعرف، إذا كان على كل واحد من مناضلينا يُجبر على دفع مستحقاته في منطقته الأصلية، فإنه يستحيل تأسيس أي تنظيم في فرنسا. ومن ناحية أخرى، من يضمن لنا أن هذه الرسائل هي بالتأكيد قادمة من مسؤولي جيش التحرير الوطني وحتى إن كان الأمر كذلك، ويتم الاعتراف بطريقة الاتصال بالمراسلة المباشرة بينهم وبين مناضلينا، فإن العّدو لا يجد صعوبة في اختراقها ويندس بداخلها..

نذكركم بهذه القضية ونطلب منكم وضع حد نهائي في أقرب وقت ممكن. في طيّه:

مدونة بتاريخ 20 جوان 1960. الولاية الـ3 .المنطقة الـ3. القطاع1. موقعة من قبل المحافظ السياسي سي الطاهر وأُرسلت إلى المناضل علي أوبلعيد. نفس المدونة بنفس الرقم المرجعي، أرسلت إلى مناضلنا علي بلعاسل.

رسالة بتاريخ 28 أوت 1960 مرسلة من (ج.و.ش) - و3، م 4. موقعة من قبل المحافظ السياسي سي سعيد أُرسلت لمناضلنا أرزقي سي موح.

رسالة بدون تاريخ وبدون رقم مرجعي من الـ(ج.و.ش). تطلب بدفع اشتراكات.

منشور صدر عن الـ(ج.و.ش)، قيادة أركان الحرب، المنطقة الثانية، الولاية الثالثة.

أخويا، جبهة التحرير الوطني، فدرالية فرنسا.[5]

31 ديسمبر 1960."

ويجب التذكير بأن عملية التنسيق بين الهيئات العليا: الوزارة- قيادة الأركان- جيش التحرير الوطني، كانت بطيئة نوعا ما، ويكفي أن نشير إلى أن بعض المراسلات المطالبة بجمع المال استمرت لغاية 1961؛ ففي شهر ماي 1961، ظن المدعو ماكور نفسه مُرخّص لمراسلة القاطنين بالدائرتين الثالثة عشر والسابعة عشر بباريس ووقعت الرسالة بيد المدعو سي الطاهر بالولاية الثالثة، المنطقة الثانية، الناحية الرابعة، وهي رسالة موجهة "إلى الجزائريين العاملين بفرنسا والقادمين من بعض القرى والمداشر: الفاي، المعادي، إيزغاد، عيد داود، آيت أولعيد، أيت شتلا، مكسنس وتيغيلت"، تبلغهم "بأن فجرالولاية السابعة سيطلع على الجزائر الثائرة (....) وبناء عليه فعليكم، أنتم الأغنياء والتجار والحرفيين والعمال من كل الفئات المساهمة في مسيرة الثورة (....)".

لحسن الحظ حُجزت الرسالة من قبل تنظيم القطاع وطُلب من المدعو ماكور بذل جهده في قضايا أخرى وأُبلغت القيادة العليا للولاية الثالثة بالقضية من طرف فدرالية فرنسا التي لم تستبعد احتمال محاولة مصالح العمل البسيكولوجي الفرنسية لخرق جبهة التحرير، وحذّرت الفدرالية الولاية المعنية بخطورة مثل هذه الممارسات "المناقضة لقواعد التنظيم والتي يكمن أن تؤدي إلى نتائج وخيمة" وتخلق نزاعات بين الأطراف الوطنية داخل فرنسا؛ فالمؤكد أنه لو طلب مثلا مسؤول من فرع منطقة "موبيج" بفرنسا، أصله من منطقة "مسيردة السفلى" بالجزائر، من مواطني "مسيردة العليا" والذين ينتمون إلى فرعه، مبلغ الاشتراك، فإنه لن يتلقى أي شيء.

ولتفادي مثل هذه المشاكل، كان من الضروري القيام بعمل شرح وتوعية وتنسيق بفرنسا ومع الحكومة المؤقتة والولايات بالجزائر لتجنّب التداخلات والتضارب بين صلاحيات كل هيئات الجبهة.

لقد جاء الّشر من الدعاية التهريجية للصحافة الفرنسية مثل "فرانس-سوار" و"باريس-بريس" التي تناولت توقيف وحجز أموال جبهة التحرير؛ تلك هي الأضرار التي واجهتنا وأضرت أكثر تنظيمنا. لقد استاء المناضلون واشمئزوا بعد توقيف أحد

مسؤولي الولاية وحجز 44 مليون فرنك: ما الفائدة من جمع أموال كثيرة مع كل ما يتطلبه ذلك من مخاطر ونسلمها في النهاية في طبق محسوبة ومرتبة للشرطة؟ لقد فهم قمع الشرطة الفرنسية جيدا أهمية وضرورة الدعم المالي للهجرة لصالح آلة الحرب لحزب جبهة التحرير الوطني. وبناء عليه سخّرت الشرطة الفرنسية كل ما لديها من قوة للبحث والكشف عن مخابئ أموال الجبهة ومطاردة حامليها وناقليها وشبكات الجمع والتوزيع. أما دور فدرالية الجزائريين بفرنسا فكان عكس ذلك: جمع أكبر كمية ممكنة وتوصيلها إلى الأماكن الآمنة وجمعها بباريس وتحويل الجزء الأكبر للحكومة المؤقتة أو إلى الولايات بالداخل.

ضمان أمن الأموال كان ضرورة ومهمة دائمة تبدأ من خلية الجمع إلى خلية التحويل والنقل خارج فرنسا. وكانت أولى شروط الأمن السرعة في عملية الجمع و إيداعها آمنة بعيدة عن عيون الشرطة. ومع تطور البنية التنظيمية (إلى غاية 13 سلّم)، كانت عملية الجمع تأخذ وقتا طويلا لتشمل المستوى الفدرالي. وكان المسؤولون على مستوى القاعدة معرضين يوميا لعمليات المطاردة والتفتيش والتوقيف وبخاصة المحلات التي كانت قابلة لإيواء المهاجرين المغاربيين. فكل جزائري يلقى عليه القبض وفي حوزته مبلغا من المال لا يثبت مصدره يُعتبر ماله "إجرامي" أو "جامع" للمال من أجل دعم الجبهة.

ولتفادي قمع الشرطة الفرنسية أُعطيت تعليمات صارمة لإيصال وإيداع المبالغ المجمعة إلى أماكنها المحددة والمعينة من قبل الفدرالية في ظرف لا يتعدى ثلاثة أيام على أقصى تقدير. وكان لهذا الإجراء الأولي نتائجه الإيجابية التي سمحت بتفادي عمليات المطاردة الفجائية للشرطة وتجنّب قمعها.

إلاّ أن الشرطة انتبهت للمسألة ورأت أنه ليس من غير مصلحتها المتابعة اليومية لشبكة جمع الأموال... فذلك يتطلب كثيرا من الوقت والجهد. فركزت عملها في نهاية كل أسبوعين ونهاية كل شهر، أي تاريخ قبض العمال لأجورهم وفي نفس الوقت دفع مستحقات اشتراكهم للحزب. وبعد مطالعة ومعالجة التقارير التي تُنقل للفدرالية، انتبهنا إلى هذه المسألة واتخذنا الإجراءات الكافية واللازمة: جمع الاشتراكات في تواريخ غير منتظمة وعلى كل فرع مكلف بالجمع الالتزام بأجندة خاصة به.

كان مبلغ الدعم لحزب جبهة التحرير الوطني خلال سنتي 1955/1954 تقريبا لا يساوي شيئا. ومع تطور عدد المنخرطين، تطور الدعم المالي للمجهود الحربي. تطور ببطء سنتي 1956 و1957 إلى أن حقق قفزة سنة 1958 عندما تحقق التأطير الكلي وأصبحت التعبئة شبه كلية وعامة لكافة المهاجرين، في حين فقدت "الحركة الوطنية الجزائرية" (المصالية) قلعتها النضالية في الشمال الفرنسي.

وكان المدخول المالي خلال السداسي الأول لسنة 1957 قليلا [6] بحيث لم تحول الفيدرالية إلى خارج فرنسا سوى مبلغ 20 مليون فرنك. بينما حول مبلغ 463.000.000 فرنك خلال السداسي الثاني من نفس السنة. وفي 1958 حولت الفدرالية مجموع 4.494.538.250 فرنك. ويفسر هذا تموقع حزب جبهة التحرير الوطني وهيكلته عبر كل التراب الفرنسي خلال نهاية 1958. وسمحت هذه المداخيل، وبنفس الأهمية والوتيرة المرتفعة للحكومة المؤقتة، بتأمين وضمان المال الكافي دون الاعتماد على تضامن البلدان الصديقة. ويمكن تلخيص حصيلة أموال فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لغاية 1960 كالتالي:

السنة	المداخيل	المصاريف
1958(جوان-ديسمبر)	2.815.377.335	238.308.105
1959	5.071.919.925	645.668.399
1960	5.968.201.321	1.020.359.570
المجموع	13.855.498.581	1.904.336.074

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مداخيل كل من شهر جويلية ونوفمبر هي دوما مرتفعة والسبب هو أن المهاجرين كانوا يدفعون مبالغ أكبر خلال مناسبتي 5 جويلية وأول نوفمبر[7]، وكانت هذه الاشتراكات تعادل تقريبا أجر يوم واحد من العمل.

أما المصاريف فهي تمثل مصاريف التسيير لمصالح وهيئات الفدرالية وهي تمثل تقريبا عشر(10/1) المداخيل. أما الباقي الصافي فيوضع كله تحت تصرف الحكومة المؤقتة.

إن دراسة مقارنة ومفصلة لشهرين نموذجيين لسنة1961: جانفي، وهو شهر عادي ونوفمبر الشهر الخاص لأنه يحتوي على دعم خاص بمناسبة أول نوفمبر، تسمح لنا بمتابعة المداخيل وتوزيع المصاريف. مداخيل شهر جانفي 1961 وصلت إلى 490.859.690 فرنك وزعت كالآتي:

الاشتراكات.................................369.008.750 ف

استرجاع التأخير..............................6.063.175 ف

تبرعات.......................................53.539.880 ف

غرامات..3.725.000 ف

مسترجعات مختلفة............................2.626.585 ف

اشتراكات التجار..............................55.062.750 ف

مسترجعات تأخير التجار..........................833.100 ف.

أي ما مجموعه 490.859.690 فرنك وهذا يمثل ارتفاعا يقدر بـ15.454.100 فرنك بالنسبة لشهر ديسمبر 1960، الشهر الماضي.[8]

لابد من تقديم بعض التفسيرات لفهم معنى بعض الألفاظ المستعملة آنذاك في التقارير المالية:

- "التأخير المسترجع"، المقصود به اشتراكات الشهر السابق، ويطلب من المكلف بالجمع تسجيلها في كل تقرير شهري لغاية الدفع الفعلي.
- أما بالنسبة "للتبرعات" فهي هبات من مناضلين أو أعضاء التنظيم بمناسبة أحداث كالزواج والخروج من محاكمة بالتراضي تمت داخل لجنة تابعة للحزب، إلخ...

- "الغرامة"، كانت تديرها لجنة العدالة في حالة نزاع ما، أو من طرف المسؤولين نتيجة أخطاء بسيطة.
- أما "المسترجعات المختلفة" فيقصد بها الأموال المخبّأة من قبل بعض المناضلين الموقوفين من طرف الشرطة وتم العثور عليها بعد مدة زمنية.

يضاف إلى اشتراكات المهاجرين بفرنسا التي حصّلتها فدرالية فرنسا، اشتراكات عمال بلجيكا والتي بلغت 200.628 فرنك بلجيكي، ما يعادل 1.805.652 فرنك فرنسي،أي بنسبة 9 فرنك فرنسي لفرنك بلجيكي واحد؛ واشتراكات منطقة "السار" 6.635 مارك ألماني التي تعادل 829.375 فرنك فرنسي، أي بنسبة 125 فرنك فرنسي لمارك ألماني واحد. هذه المبالغ لا تحتوي على اشتراكات ألمانيا الفدرالية لأن حزب جبهة التحرير الوطني أسس خلية خاصة بجمع اشتراكات المناطق التالية: شتوتغارت، ميونيخ، فرانكفورت، كولونيا، همبورغ وإيسن. ومن جهتهم، طالب الطلبة المنظمين في "الفرع الجامعي"(SU) من أعضائه اشتراكا رمزيا جمع مبلغا قدر بـ287.500 فرنك خلال شهري جانفي وفيفري 1961، وهو مبلغ صُرف خلال الشهرين المذكورين لأن المصاريف بلغت 1.140.000 فرنك.

إن كشف توزيع مصاريف المنظمة لشهر جانفي 1961 يسمح لنا بملاحظة المصاريف المخصصة لإعانة المساجين وعائلاتهم التي كانت تمثل القسط الأكبر من مجموع 92.411.214 فرنك:

- منح الدائمين[9]............................ 7.225.000 ف
- أعباء العائلات .... 438.000 ف
- النقل............................ 1.337.960 ف
- شراء العتاد............................ 348.040 ف
- متفرقات............................ 6.069.921 ف
- لجان إعانة المساجين .... 70.904.298 ف
- خسارة............................ 6.087.995 ف

بلغ مجموع هذه المصاريف 92.411.214 فرنك. والجدير بالتذكير هنا هي المصاريف المخصصة لإعانة المساجين البالغة 70.904.298 فرنك، وإذا حسم هذا المبلغ من مجموع الاشتراكات يبقى فقط: 21.506.916 فرنك زيادة على الخسارة. لفظ "الخسارة" المستعمل في أدبيات الفدرالية ووثائقها المالية يقصد به المبالغ التي لم تدخل خزينة الفدرالية بسبب المسؤولين الموقوفين من طرف الشرطة والتي لم نتمكن من التعرف على الأماكن المخبأة فيها أو تلك المبالغ المحجوزة من قبل رجال الأمن خلال عمليات المطاردة والتفتيش والتوقيف.

الواقع أن المبالغ المحجوزة من قبل الشرطة الفرنسية خلال 1960 و1961 والتي قدرت ببعض مئات ملايين الفرنكات، كانت موضوع "مفاوضات" بين مندوبين من حزب جبهة التحرير الوطني معروفين لدى الأمن الفرنسي ومسؤولين من الشرطة الفرنسية. فقد تم استرجاع القسم الأكبر والأهم من المبالغ المحجوزة. وهنا تم التأكيد من أن كل المحجوزات التي تمت من قبل أحد أفراد شرطة مدينة "ليون" لم يّبلغ عنها ولم تُسجل في محاضر الشرطة. هذا "الشرطي اللّص" اتفق مع مسؤول من الجبهة بمدينة "ليون" ووضعا أموال الاشتراكات في خزينة بإحدى بنوك "ليون" وأخذ كل واحد منهما مفتاحا. وأُكتشف أمر "مراد" وحوكم من قبل الجبهة بحيث تم إعدامه. وعند " وصول" أحمد بن بلة إلى السلطة، سارع بعزل مسؤولي فدرالية فرنسا الذين كانوا على علم ودراية بالقضية، فأُهمل الملف وترك الشرطي الفرنسي يتصرف في أموال الاشتراكات لأن السلطات الجزائرية لم تبلغ السلطات الفرنسية.

وكان المناضل "فرانسيس جونسون" ذات مّرة جّد محرج، فلم يجد كيف يشرح لعمر بوداود قضية اختفاء إحدى الحقائب التي كانت تحتوي على مبلغ 12 مليون فرنك ولم تصل إلى المكان المحدد لها. بعد تحقيق سريع تأكدنا من أن الحقيبة اختفت مع حاملها، أي أن هذا الأخير هرب بالمال. وكان "فرانسيس" الذي كان مسؤولا على شبكته المعروفة بـ"حاملي الحقائب" جدّ منزعج لأن الأمر أرعبه. بعد تأمل رأت الجبهة بأنه في غير مصلحتها متابعة الهارب بالحقيبة وقتله- العقاب الوحيد آنذاك كان القتل- لأن ذلك يعود عليها بنتائج وخيمة ويضر بسمعة الثورة

الجزائرية وأصدقائها أكثر من الضرر الذي يمثله فقدان الأموال. فالدعاية المضادة كانت خطيرة وتفسد السمعة. وهذا أيضا ملف آخر كان من المفروض أن يتابع يلقى العناية بعد الاستقلال. وأسفاه ... ماذا يمكن عمله بعد أزمة أحمد بن بلة والحكومة المؤقتة التي أخلطت كثيرا من الأوراق. تلك هي الخسائر التي تستحق الذكر والمتعلقة بأموال جبهة التحرير الوطني.

ووقعت بالطبع بعض التحويلات البسيطة للأموال ولكنها لم تتعد أبدا حدود الفروع المحلية. وعلى الرّغم من أن التنظيم كان يتصرف بفعالية قصوى، للحد مسبقا بعدم تشجيع أي محاولة، فإنها استرجعت وعوقب أصحابها بأشد العقوبات؛ كذاك الشاب، المسؤول المحلي عن جمع الاشتراكات بمدينة "غرونبل" الذي استعمل العائدات لشراء دراجة نارية من نوع 125 سم^3 كان يحلم باقتنائها. لقد تمت محاكمته محليا وأُعدم، وبعد علم اللجنة الفدرالية بالقضية، تأسفت لموت الشاب بسبب مبلغ تافه وبسيط 120.000 فرنك. ولكن في نفس الوقت لا يمكن معاقبة المسؤول المحلي الذي كان صارما في احترام الهيئات العليا وتقديس الأموال المخصصة للكفاح التحرري.

ودائما بخصوص شهر جانفي 1961، فإن مدخول اشتراكات بلجيكا المقدرة بـ 200.628 فرنك بلجيكي خصصت كلها تقريبا للمصاريف التي بلغت 154.730 فرنك بلجيكي ومنها 93.470 ف.بلجيكي لجماعة المحامين البلجيكيين التي كانت مهمتها ليس فقط ضمان الدفاع عن الجزائريين في بلجيكا، بل أيضا المساعدة المالية للمساجين بشمال فرنسا وتزويد الصناديق الداخلية للضمان لنفس المنطقة.

يمكن تقييم المصاريف الشهرية لمختلف مصالح و هيئات فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني في بداية 1961 كالتالي:[10]

تنظيم (مداومة وتكاليف مختلفة للتسيير)........................ 20.000.000 فـ

الصندوق الداخلي للضمان ولجنة إعانة المساجين............ 72.000.000 فـ

جماعة محامي الحزب (تكاليف التسيير)........................ 9.800.000 فـ

المنظمةالخاصة.. 1.500.000 فـ

الجمعية العامة للعمال الجزائريين..........................800.000 ف

الفرع الجامعي (الطلابي)..................................500.000 ف

لجنة الصحافة...850.000 ف

مصالح الشبكات والخلايا.................................3.500.000 ف

الشاب المقاوم...1.200.000 ف

وكانت مهمة مصالح الشبكات نقل وتهريب الأشخاص والعناصر المطاردة من قبل الشرطة الفرنسية والتي يجب أن تغادر التراب الفرنسي أو مسؤولي الفدرالية ومسؤولي الولايات والمراقبين، والتي كانت مهمتهم التنقل بين الحدود ذهابا وإيابا. ويقوم فرع من هذه المصلحة بمهمة في غاية الصعوبة والخطورة وهي نقل الأسلحة التي تشترى من أوروبا وتنقل

سواء إلى فرنسا لضمان عمل ونشاط الوحدات العسكرية والمنظمة الخاصة أو إلى الجزائر مرورا بمدينة "مرسيليا" الفرنسية[11].

أما حركة المتمردين ضد حرب الجزائر، المسماة بـ"الشاب المقاوم" والتي رفض أعضاؤها المشاركة في حرب غير عادلة، فهي تشكل في الأساس حليفا موضوعيا. لقد أدانتها الدولة الفرنسية وحكمت عليها، وأهملتها وهمشتها الأحزاب اليسارية الفرنسية، وكان على فدرالية جبهة التحرير أن تقدم لها يد المساعدة نظرا لمواقفها الشجاعة. ولابد من القول أن 1.500.000 فرنك هو مبلغ رمزي لا يسد حاجة هؤلاء الرجال. ولحسن الحظ أن أصدقاء الجزائر في أوروبا وبخاصة في ألمانيا وسويسرا قدّموا لهم العون والمساعدة بإيوائهم وإسكانهم وإيجاد عمل لهم.

كان للفدرالية مدارس لتكوين وتأهيل الإطارات بضواحي كولونيا وهايغن ستوتغرت.[12] كانت مهمة هذه المدارس في البداية تكوين العناصر التي ينتظر منها مستقبلا ممارسة المسؤوليات؛ ثم تحولت مؤقتا إلى ملجأ لتكوين المناضلين المطاردين من قبل الشرطة الفرنسية حتى نتمكن من محو آثارهم ومتابعتهم من قبل الأمن الفرنسي. ويُستخلص من كشوف مصاريف الفدرالية ما بين 1958 و30 جوان 1961 بأن ميزانية هذه المدارس قد

ارتفعت إلى 172.190 مارك، 11000 فرنك سويسري و415.000 فرنك بلجيكي، وهذا قليل إذا ما عرفنا أن المحلات الدراسية كانت تمنح مجانيا للجبهة من قبل منظمة الشبيبة الاشتراكية الألمانية وسعر الوجبات الغذائية كانت منخفضة مثلما كان سعر الشبيبة الألمانية نفسه. إضافة إلى الدروس التي كان يلقيها بعض أعضاء لجنة الصحافة، نذكر منهم عبد الكريم شيتور، حسين بو زاهر، بلقاسم بن يحي وحسين مومجي.

وبالإضافة إلى الهيئات والمصالح التابعة لها مباشرة، كانت الفدرالية مكلفة بتمويل تسيير بعض المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة في أوروبا. وفي نفس الفترة، من 1958 إلى 30 جوان 1961 قبض مكتب "بون" 1.154.526 مارك، 1.005.000 فرنك سويسري و 2.713230 فرنك بلجيكي و17463000 فرنك فرنسي، وحصّل مكتب روما 195931 مارك، 151500 فرنك سويسري و200.000 فرنك فرنسي؛ أما مكتب "لندن" فمنحت له 11.006 مارك، وأخذ مكتب "جنيف" 460.610 فرنك سويسري [13] .

وقد خصص الجزء الأكبر من هذه المصاريف لتمويل تنقلات المناضلين إلى المغرب أو تونس هروبا من فرنسا بسبب المطاردات البوليسية. وغادر البعض من المناضلين فرنسا بطلب من الفدرالية، كالعمال المتخصصين الذين طلب منهم الذهاب إلى المغرب للعمل في مصنع الأسلحة، ولاعبو كرة القدم الذين تركوا الفريق الفرنسي من أجل تأسيس فريق وطني، أو الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي، وبعض المكاتب أو الوفود الخارجية للحكومة المؤقتة، كمكتب "بون" مثلا الذي كان يسير فقط من المصادر المالية التي تأتيه من الفدرالية.

أما التنظيم الجبهوي في المغرب فقد منحت له الفدرالية مبلغ 1.115.118 مارك و87.109 فرنك سويسري خصيصا من أجل تمويل الحاجيات اللوجيستيكية (شراء العتاد والماكنات والمواد الأولية للمصنع السري وتمويل تنقل العمال القادمين من أوروبا).

وكما لاحظنا، فإن الفترة الممتدة من جويلية إلى نوفمبر سجلّت ارتفاعا كبيرا للمداخيل، بحيث أن تحليل التقرير المالي ليوم أول نوفمبر 1961، وهو آخر مناسبة قبل توقيف القتال، يسمح بتوجيه ملاحظات ذات أهمية.

إن الولايات المشار إليها هنا، أي و.1 (وسط- باريس)، و.1 مكرر (الغرب)، و.3

(ليون)، و.3 مكرر (مارسيليا)[14] قد سجلت مساهمة عادية من الاشتراكات قدرت بـ180.313.450 فرنك فرنسي. أما الاشتراكات الضريبية المختلفة فكانت قيمتها 6.365.400، ليكون المجموع الإجمالي 186.678.850 فرنك فرنسي. وبالنسبة لمداخيل الفدرالية على مستوى كل فرنسا فيجب مضاعفة العدد، بحيث كان مدخولها المالي تقريبا 370.000.000 فرنك فرنسي.[15]

إن المعنى الرمزي لهذين اليومين جدّ واضح. إن عزيمة المناضلين لمضاعفة الجهد المالي خلال هاتين المناسبتين يفسرها عاملان: أولا محو اليوم المقدر والتعيس لـ5 جويلية 1830 وثانيا تأكيد الالتزام بأول نوفمبر مهما كان الثمن. إن جميع المهاجرين بمختلف شرائحهم يصرون على المساهمة المالية؛ وحتى النساء شاركن بمبلغ 5.260.000 فرنك فرنسي حسب ما جاء في التقرير المالي للفدرالية، والأكثر من ذلك، أن له أكثر من دلالة. ذلك أن بعض الفقراء والمعدومين الذين يسكنون الطرقات ليلا، شاركوا رمزيا بـ 5 فرنكات.. أضف إلى ذلك بعض العمال التونسيين والمغاربة الذين يعتبرون أنفسهم معنيين بالقضية الجزائرية وهذا ما يفسر عبارة "NAF " باللغة الفرنسية، أي الشمال إفريقيين مقابل مبلغ 7.900 فرنك فرنسي.

أما "الخصوصيين" أو "غير العاديين" الذين يتعاطون أعمال غير شريفة، بحيث قررت المنظمة مراقبتهم مع العمل على إبعادهم بحذر عن العناصر المهيكلة، فقد لاحظنا أن المشاركة المالية للفرد الواحد منهم كانت أكبر بكثير من مساهمة المتعاطف العادي[16]. إن المبالغ المالية المتمركزة بباريس كانت لمدة طويلة، بعد اقتطاع مصاريف التسيير للمنظمة في فرنسا، تُحوّل أساسا إلى سويسرا وتباعا إلى ألمانيا الاتحادية، لتحول لمختلف الحسابات البنكية للحكومة المؤقتة. إلاّ أن الخطوط الكهربائية وألغام موريس وشال منعت مرور قوات جيش التحرير الوطني المرابط في تونس والمغرب، بل وعزلت ولايات الجزائر من كل اتصال مع قيادة الأركان المتواجدة منذ 1960 بغارديماو وأيضا الحكومة المؤقتة. وباستثناء بعض الرسائل عن طريق الراديو واللاسلكي فإن الاتصالات كانت جدّ صعبة.

لقد نوقش مشكل إعادة الاتصال بحدّة وإلحاح في جلسات المجلس الوطني للثورة بطرابلس. وبناء عليه طُلب من ممثلي الفدرالية بفرنسا محاولة ربط العلاقة مع

المجاهدين في الداخل، خاصة وأن علاقة المهاجرين بعائلاتهم كانت كثيرة ومستمرة.

وبعد أسابيع، اتصلت الفدرالية بمسؤولي الولايات الثالثة والرابعة والخامسة، وتمت مراسلة العقيد قائد الولاية الرابعة بالرسالة التالية: "طبقا لتعليمات حكومتنا، فقد بحثنا عن الوسائل لإرسال الأموال (50 مليون للشهر لكل ولاية) وإمكانية الدخول في علاقة معكم من أجل السير الحسن للنظام. ومنذ مدة توصلنا إلى ذلك وأثمرت مساعينا بنتائج. أكدت لنا المعلومات بأن الاخوة المكلفين بهذه المهمة قد تمكنوا من دفع مبلغ 40 مليون للمسؤولين المحليين بالبليدة والمدية. ومع ذلك فإننا نرغب في معرفة اقتراحاتكم لتسهيل المهمة وتوفير أحسن الظروف الأمنية و الوسائل الأسرع لضمان إرسال الأموال (...) وبالرغم من كل المحاولات، فإننا لم نتمكن من الدخول في علاقة مع الولايتين الأولى والثانية[17]. فهل لكم أن تبلغوا الاخوة مسؤولي الولايتين المذكورتين، بأنه بإمكاننا إرسال الأموال إليهما إذا ما وفرتا لنا (...) العناوين وكلمات السّر وكل المعطيات الضرورية. تحياتنا الأخوية. يوم 15 جانفي 1961، عن اللجنة الفدرالية، سعيد".[18]

وبعثنا نفس الرسالة إلى الولايتين الثالثة والرابعة. وفي تاريخ 4 فيفري 1961 وصلت الرسالة إلى سي محمد بالولاية الرابعة ومبلغ 25 مليون من قبل الفدرالية في نوفمبر 1960. وأجاب العقيد "موح أولحاج" برسالة مؤرخة في 5 فيفري عبّر فيها عن سروره بهذه المبادرة وعن رغبته في تطوير العلاقة بين ولايته والفدرا ة.

أما فيما يتعلق بالولاية الرابعة فإنها، وبالنسبة للذي يجيد القراءة بين الس ر، عبارة عن تقرير حول الوضع المرير والصعب الذي يعيشه جيش التحرير الوطني به . المنطقة لغاية نهاية الحرب، بسبب عدم توفرها على أدنى الإمكانيات المالية للقيام بمهمتها. وبالفعل تم تحديد أماكن النزول والعناوين وكلمات السّر للإسراع في تزويد الولايات بالدعم المالي الذي كانت في أمس الحاجة إليه. بالنسبة للولايتين الأولى (الأوراس) والثانية (الشمال القسنطيني)، فإن تدخل عبد الرحمان فارس كان له فائدة كبيرة، بحيث أشرك معه زميله المحامي "جوزيف سالفاتي" الموثق بـ25، شارع الكاردينال لافيجري بسطيف، وبعض المحامين بنفس المدينة، لأن سطيف كما هو معروف، تقع في مفترق الطرق بين الولايات الثالثة والثانية والأولى، وهذا ما سهل عملية التزويد بالمال بفضل مساعدة هؤلاء الرجال. حقا، لقد كانت مساعدة جدّ ثمينة ولولاها لما وصلت الأموال*

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE
-=-=-=-=-=-=-=-=-=-=-

FRONT ET ARMÉE DE LIBÉRATION NATIONALE

ÉTAT-MAJOR GÉNÉRAL
WILAYA IV

Aux frères de la fédération F.L.N. de France,

Très chers frères,

Salutations fraternelles et patriotiques.

C'est avec plaisir et au nom de la Wilaya IV que j'accuse réception de votre courrier du 15 janvier 1961.

Les sommes d'argent que nous avons reçues de votre part à plusieurs reprises depuis Novembre ont totalisé la somme de 25 millions. Vous mentionnez dans votre lettre ci-dessus indiquée le versement d'une somme de 40 millions effectué aux responsables régionaux de Médéa et de Blida. Il est possible que des fonds soient encore en voie d'acheminement et ne soient pas encore parvenus. C'est l'avenir qui nous fixera à ce sujet. En ce qui concerne Médéa et jusqu'à ce jour, nous n'avons rien reçu par l'intermédiaire de cette région.

Au sujet des difficultés d'envoi de fonds sur l'Algérie, en effet elles sont importantes. En vue de les aplanir nous créerons une ou deux boites postales à cet effet. Dès que ce sera fait nous vous communiquerons les adresses des intéressés, les mots de passe et toutes les coordonnées nécessaires.

Relativement à la remise de fonds par notre intermédiaire aux W I et W 2 par la voie du maquis, il n'est pas possible de réaliser cette transmission eu égard aux imprévus et conditions de déplacement difficiles dans le maquis. Néanmoins nous allons les mettre en relation avec vous. Nous essaierons de vous faciliter une communication directe avec ces deux Wilayas pour vous permettre de leur adresser les fonds nécessaires dans des villes dépendant d'elles. Toutefois nous attirons votre attention sur le fait que ceci demandera un temps relativement long. En vue d'assurer la continuité dans nos relations et la rapidité dans la transmission il serait nécessaire de nous communiquer les adresses de plusieurs boites postales en France.

Nous vous adressons ci-joint : 1°) un code à utiliser dans l'échange de notre correspondance.

2°) Une copie de tract diffusé en Wilaya IV pour votre information.

3°) Une petite enveloppe skotchée portant la mention "secret" dans laquelle nous avons reçu votre lettre. Est-ce que cette enveloppe provient de vous ?

Indépendamment de cela pouvez-vous nous envoyer quelques munitions, détonateurs ou pistolets et plastic ? Vous aurez de cette façon rendu un énorme service à la Révolution et participé avec nous à la lutte armée menée en Wilaya IV. Le moyen de dissimulation, la composition de l'envoi sont laissés à vos soins et à votre perspicacité. Votre contribution directe dans ce domaine militaire nous permettra de détruire encore plus efficacement l'armée du crime française qui nous combat. Nous pourrons parfaire, grâce à un apport en munitions et armement de votre part notre système d'attaque et de défense. Nous vous remercions d'avance de votre compréhension et de ce que vous ferez pour nous dans ce domaine.

Aussi recevez, chers frères, l'expression de nos sincères félicitations pour les actions fidaïs que vous réalisez en France. De victoire en victoire sur le colonialisme vous rapprochez l'heure de la libération. De notre côté, nos Moudjahidines des djebels et nos fidaïs des villes ne cessent [illegible] de porter à l'ennemi les coups les plus durs qui finiront un jour par le mettre à genoux.

Recevez, chers frères de combat, les salutations patriotiques de tous les djounouds de la Wilaya IV ainsi que du Conseil de la Wilaya.

Algérie Combattante le 4 février 1961
Pour le Conseil de la Wilaya IV
Le Commandant : MOHAMED

Mohamed

وفي مدينة قسنطينة أودعنا الأموال عند بائع شراب العصير والليمون المدعو "تيجاني" وكانت قيمة المبلغ 250 مليون، ليرسل فيما بعد إلى الولاية الثانية. ثم خلفه في توزيع الأموال كل من نواب القوة الثالثة وهم بن حسين من الخروب وبريوشة من سمندو والنائب في مجلس الشيوخ أحميدة بن شيكو[19]، وذلك انطلاقا من باريس نحو مختلف نواحي منطقة القبائل التي كانت أسهل مقارنة بالمناطق الأخرى. وقد تمكن الملازم الأول سي بوعلام قائد المنطقة الثالثة من قبض عدة دفعات مالية عن طريق المدعو منير ضابط الاتصال وهو بائع الخضر والفواكه بالجملة بحي بلكور. وبالنسبة لمنطقة مدينة الجزائر[20] تم الاتصال في فيفري ومارس 1961 بواسطة "مولود" المحافظ السياسي و"بلعيد". ومع الولاية الرابعة، كانت القناة العادية هي نقطة الاتصال، أي بوعلام المحافظ السياسي للبليدة وكان وصل الاستلام يحرره ويمضيه الرائد محمد[21]. وفي وهران، كانت المحطة عند محمد ابراهيم زيدور، صاحب محل المجوهرات "الأقصر"، الكائن في 4 شارع سان-غريغوار، وحسين بوبلونزا المكلف بالعملية يقدم نسفه لصاحب المحل باسم هوية جوزيف مولينا. وبمجرد تأسيس وتنظيم الشبكات، انطلقت الفدرالية في المهمة التي كلفتها بها الحكومة المؤقتة.

وهكذا خلال الأسابيع الأولى حققنا تحويلا أوليا قدر بـ209.904.500 فرنك فرنسي باتجاه الولايات الثانية والرابعة والخامسة. كان هذا في الوقت الذي جاء في تقرير مؤرخ في مدينة دوسلدرف بتاريخ 18 مارس 1961 من قبل عبد الرحمان فارس، أرسله إلى مسؤولي فدرالية فرنسا يقول فيه أنه عند نهاية جانفي كان مبلغ إجمالي يقدر بـ 404.904.500 فرنك يصل باستمرار إلى الجزائر لمختلف الولايات. وهكذا تكون دفعة أولى بـ2 مليار فرنك قد وصلت مباشرة إلى الولايات عن طريق شبكات الفدرالية، ودفعة ثانية 1 مليار و700 مليون فرنك وصلت للولايات بعد توقيف القتال في ماي 1962 عن طريق رئيس المجلس التنفيذي المؤقت للدولة الجزائرية، السيد عبد الرحمان فارس[22].

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE

الجمهورية الجزائرية

Front & Armée de Libération Nationale

Etat-Major de Guerre

Wilaya : 3

جبهة و جيش التحرير الوطني

هيئة أركان الحرب

الولاية : ٣

Aux Armées le 2 février 1961

Au Frère responsable de la Fédération de France.

Cher frère,

J'accuse réception de votre lettre du 12 janvier écoulé par laquelle vous m'informiez du désir de notre Gouvernement de voir établi entre vous et nous des contacts qui vous permettraient de nous acheminer des fonds.

Je suis très content de cette initiative et je m'emploierai de mon mieux pour assurer un bon fonctionnement à ces liaisons. Je ne saurai trop vous encourager à organiser de votre côté d'autres réseaux avec n'importe quelle région de notre Wilaya .

Jusqu'à ce jour, je n'ai pas connaissance des sommes que vous avez réussies à nous faire parvenir. Je pense que ce n'est là qu'une question de temps et que bientôt j'en serai informé.

Je m'emploie également, depuis quelque temps, à rétablir nos liaisons inter-Wilayas. Très bientôt, les difficultés dont tu parlais seront surmontées.

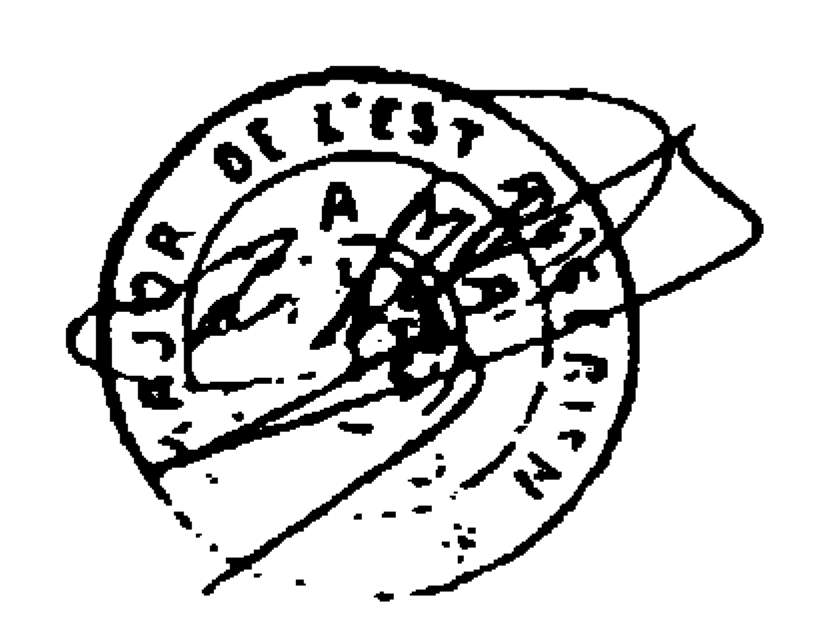
Envoie-nous le plus possible et je n'omettrai jamais de te confirmer tous tes envois et dans les meilleurs délais.

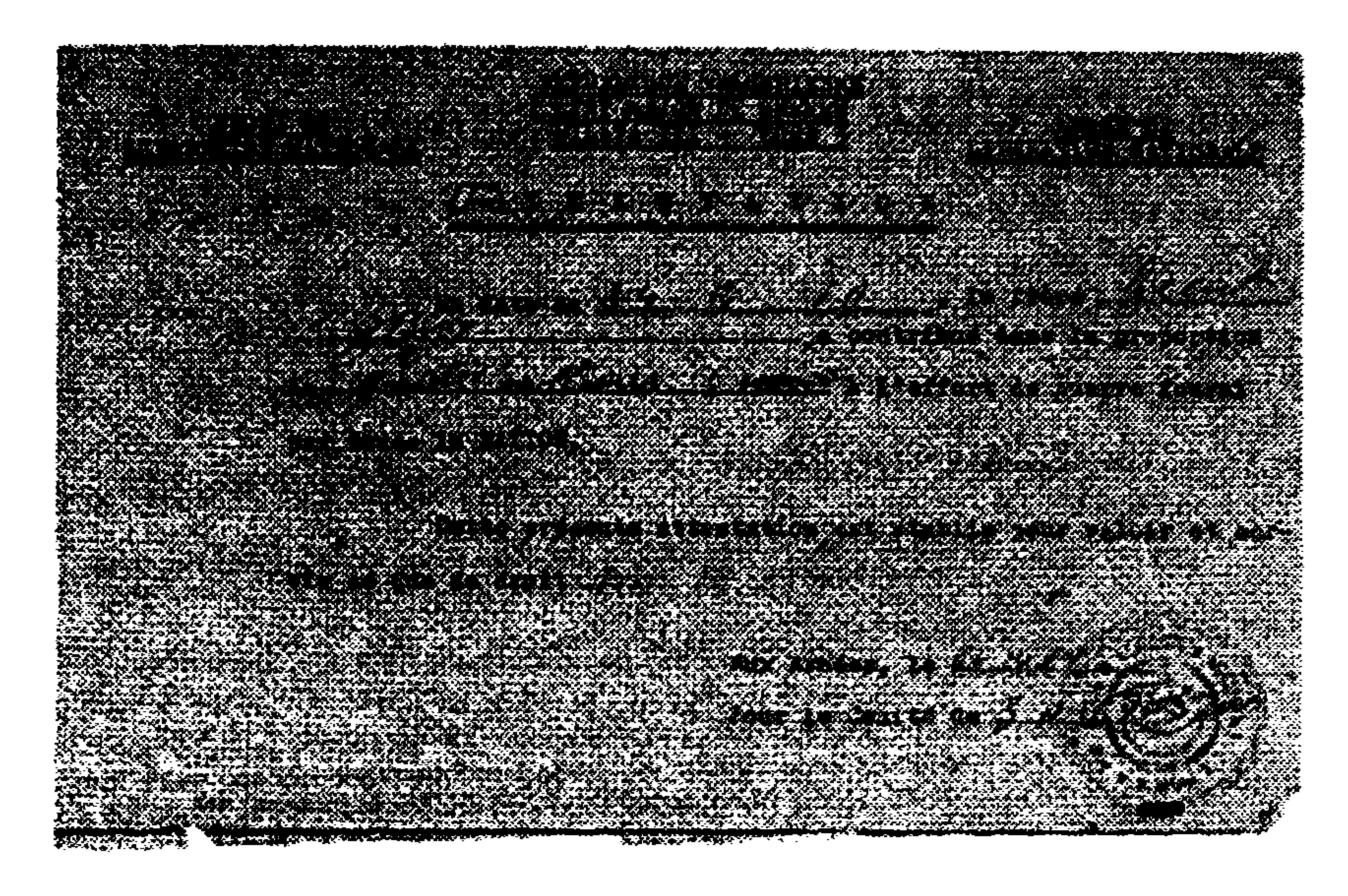
Le nécessaire est fait avec les Wilayas 1 et 2 pour qu'elles entrent en contact avec vous. [illegible]ttendant que leurs liaisons soient en place, je suis prêt à leur c[illegible]niquer tout ce que vous leur enverrez (fonds ou courrier.

Salutations fraternelles et patriotiques.

Pour le Conseil de la Wilaya 3

Le Colonel si MOHAMMED-OULHADJ





رغم الحواجز ومتطلبات الأمن وصعوبات المراقبة والحرص الدقيق والجدّي الذي تتطلبه عملية توصيل الأموال فإن هيئة الأركان العامة في غارديماو، كانت على علم بكل صغيرة وكبيرة وبطريقة منتظمة، "حتى تتمكن من التأكد بأن كل المبالغ قد وزعت وقسمت ووصلت إلى المرسل إليهم". وكانت الحكومة المؤقتة من جهتها تلزم وتطلب وثائق الاستلام الموقعة من طرف الولاية القابضة للمبالغ المرسلة.

إن ربط الاتصال من أجل توفير المال للمجاهدين في الجبال قد سمح لهؤلاء القيام بمهام وأعمال لا يستهان بها في عدة سيادين. وهذا ما تؤكده رسالة مؤرخة في 4 فيفري 1961 من الولاية الرابعة ورسالة أخرى بتاريخ 9 أين تذكّر بحاجاتها الملحّة "للذخيرة والأسلحة (...) وأن العمليات الناجعة في المدن لا يمكن القيام بها دون الأسلحة والذخيرة".

وتلبية لهذا الطلب، قامت الفدرالية بالتعاون مع مصالح "المالق" MALG (وزارة التسليح والاتصالات العامة)[23] بوضع شبكة تنطلق من ألمانيا لتصل إلى مدينة الجزائر لإنزال حمولة من براميل الزيت لعائلة "تامزالي"، بداخلها كمية كبيرة من القنابل اليدوية والمسدسات والرشاشات وذخيرة من الرصاص. وكانت بعض المناطق تطلب أنواعا كبيرة ومختلفة من المساعدات؛ بعض المناطق كانت في

حاجة إلى طوابع وأختام لتوقيع الوثائق ... وكانت مناطق أخرى تطلب مساعدة الفدرالية في ربط الاتصال والتنسيق في العمل السياسي وكيفية الدخول في قناة آمنة ومضمونة للاتصال الدائم مع الحكومة المؤقتة إلخ... كل هذه المطالب حققتها الفدرالية نظرا لمكانتها المتميزة نسبيا، لأن عناصرها كانت على اتصال دائم مع الجزائر والجهات الأخرى.

لابد من الإشارة إلى أن عمليات تحويل ونقل المبالغ المالية الكبيرة إلى سويسرا، التي كانت تعد المحطة الأولى، قبل تقسيمها وتوزيعها نحو جهات أخرى، لم تطرح مشاكل عسيرة.

كان بحوزتنا شبكة من رجال البنوك، بفضل علاقتهم مع المناضل فرانسيس جونسون، يتسلمون المبالغ المالية في باريس ويحولونها إلى جنيف مقابل خدمة جدّ معقولة تتراوح بين0,50% و 1%. وخلال سنة 1960 تكون هذه الشبكة قد حولت ما يقدر بـ3.189.619.699 فرنك فرنسي، أي ما يعادل 2.370.188.123 فرنك سويسري. ولكن خوفا من "وضع كل البيض في قفة واحدة" وتحسبا للمخاطر، بدأت اللجنة الفدرالية ابتداء من شهر أفريل 1960 في تشكيل شبكة جديدة مستقلة عن الأولى. سلمت مهام الشبكة المذكورة إلى أصدقاء المناضل "هنري كوريال"[24] وكانت تسيّر وتعمل بطريقة موازية مع شبكة "جونسون" بحيث إن وقعت بلية للشبكة الأولى بسبب التوقيف الذي تعرضت له لمدة شهور عديدة تواصل المجموعة الثانية العمل لتلبية وتغطية حاجة وتمويل الحرب دون صعوبة. لقد حولت ونقلت مجموعة "كوريال" بين 13 أفريل و12 ديسمبر 1960 مبلغ 1.063.500.000 فرنك فرنسي، أي ما يعادل 9.073.769 فرنك سويسري.

وفي سنة 1961 ضاعفت الفدرالية من الحيطة والحذر وفتحت طريقا ثالثا في شبكة تحويل الأموال؛ وكلف عبد الرحمان فارس بتشكيل مجموعة جديدة، طبقا لنفس مبدأ الشبكات السابقة، لنقل مبالغ كبيرة من منطقة باريس باتجاه سويسرا. حولّت شبكة فارس لوحدها خلال الفترة الممتدة من يوم 16 جانفي إلى 8 جوان 1961 مبلغ 2.805.869000 فرنك فرنسي[25]. وكانت سويسرا منطقة عبور لا أكثر، وكل

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE
-oOo-
C. I. C.

F.L.N.A. - A.L.N.A. -
ETAT-MAJOR GENERAL. -

Ref : [illegible]/5/2/61/PC/EMG/OA/.-

CONFIDENTIEL

Faisant suites à nos entretiens, nous vous demandons de nous tenir informés sur ce qui se fait quant à l'acheminement des volontaires vers nous.

Nous savons que malgré toutes les difficultés que vous pourrez rencontrer aucun effort ne sera ménagé pour activer l'envoi d'hommes, dont l'ALN a tant besoin.

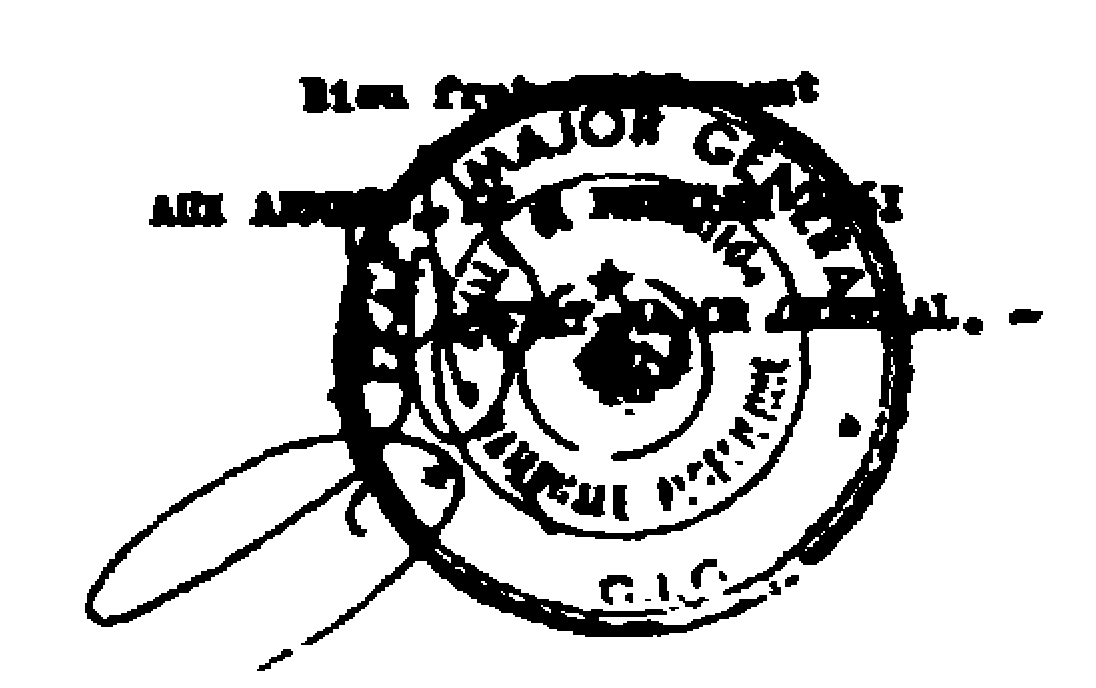
Par ailleurs, nous vous rappelons que nous aurions besoin également du frère BEN SALEM, dont nous avons déjà parlé, nous vous demandons de le diriger sur nous puisque ce frère n'a aucune mission déterminé actuellement.

Je vous demande d'un autre côté de me dire si la lettre que je vous ai laissée est arrivée à destination ? Au cas où il y aurait réponse, vous la ferez acheminer sur nous de toute urgence, quitte à la confier à un agent spécial (Mohamed).-

Enfin dès que vous pourrez le faire, vous nous enverrez le relevé des sommes qui ont été versées par vos soins à l'Intérieur, afin de nous permettre de vérifier si toutes ces sommes ont été réparties.

. Nous espérons recevoir une réponse très bientôt.-

Bien fraternellement
AUX ARMES ET ...
LE CHEF D'ETAT-MAJOR GENERAL. -



Destinataire

- Responsable de la Fédération de France
- ARCHIVES
- CHRONO.-

Lettre de Boumediene, chef de l'état-major de l'ALN à la Fédération de France du FLN.

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE

MINISTÈRE DES FINANCES ET DES
AFFAIRES ÉCONOMIQUES

Tunis, le 19 Avril 1961

ATTESTATION

Je soussigné, Ministre des Finances et des Affaires Economiques, reconnais avoir reçu et détenir en originaux:

1°- de la wilaya IV :

- deux "Bon pour percevoir" la somme de Cinq millions de francs chacun

soit: 5.000.000 x 2 = datés du 24/10/1960;	10.000.000
- un "Bon pour percevoir" la somme de Cinq millions de francs, daté du 8/11/1960	5.000.000
- Deux reçus de Cinq millions de francs chacun, datés du 27/12/60 soit: 5.000.000 x 2	10.000.000
- un reçu de Quinze millions de francs daté du 27/1/1961	15.000.000
Soit 6 bons et reçus totalisant Francs =	40.000.000

2°- Un "reçu l'acompte prévu pour les agrumes" daté et signé d'Alger le 22 Novembre 1960 avec la seule indication remettre 10 -/- sans indication de somme;

- Un "reçu le 2° acompte prévu sur les agrumes" sans indication de date ni de somme

Ces 2 dernières pièces émaneraient de la Wilaya III.



المبالغ المودعة فيها كانت تنتظر تعليمات الوزارة المعنية ليتم توزيعها وتقسيمها على هيئات الجبهة والولايات. ومن جنيف وزوريخ تحوّل إلى بنوك القاهرة وتونس حيث مقر الحكومة المؤقتة، وإلى المغرب لتزويد مصالح وهيئات "المالق"، وزارة التسليح والاتصالات العامة، وإلى دمشق أين فتحت الحكومة المؤقتة حسابات في "بنك الرافدين"، وفي أغلب الأحيان إلى بيروت، الساحة المصرفية والمالية ذات الأهمية الكبيرة آنذاك. من كل هذه المواقع كانت تذهب الأموال إلى الحكومة المؤقتة.

وهكذا، بفضل متانة التنظيم المتوفر في فرنسا والانخراط الكلي للهجرة استطاع حزب جبهة التحرير الاعتماد على مصادر مالية ثابتة وعالية نسبيا، مقارنة بتلك الفترة.

خلال السنوات الأولى، كانت مشاركة الفدرالية محدودة بحيث لم تتجاوز في 1956/1955 بعض العشرات من الملايين، إلى أن وصل دعمها المالي في جويلية 1962 [26] إلى 700 مليون فرنك فرنسي[27]. ومما لاشك فيه أن هذه المبالغ لم تكن كافية لسد حاجات جيش التحرير الوطني في الميدان، والأكيد أن جيش التحرير اعتمد اعتمادا كبيرا على الدعم الشعبي المحلي؛ ولو لا هذا الدعم لما تمكّن من البقاء. والمؤكد كذلك أن الدعم المالي من قبل الفدرالية للحكومة المؤقتة كان أساسيا، بل ومحددا، ولو لا ذلك لما تمكنت الحكومة المؤقتة من تلبية حاجاتها الحكومية. فلم ينتظر المهاجرون في فرنسا صدقة أحد، فاعتمدوا أولا على أنفسهم وكانوا يشعرون بارتباطهم العميق والملتزم بالكفاح من أجل الاستقلال. لقد اقترحوا عفويا أن يضعوا تحت تصرف الحكومة المؤقتة ادخارهم وممتلكاتهم، وبالنسبة للبعض، جزء من ثرواتهم في شكل قرض قابل للتعويض بعد الاستقلال. واعتبر أحمد فرنسيس، وزير المالية هذه الفكرة جد معقدة بالنسبة لهيئات الحكومة المؤقتة وأن تعويض القروض أمر مشكوك فيه؛ فماذا لو قبل مسؤولو الفدرالية بالفكرة ؟ أكيد أنها ستكون بمثابة الصدمة والإحباط، خاصة ونحن نعرف ما وصلت إليه الأمور نهاية صائفة*1962 : المواجهة العنيفة والمريرة بين بن بلة وقيادة الأركان من جهة، وبين الحكومة المؤقتة من جهة أخرى أين اقترفت "جريمة" القطيعة المأسوية بين الحكومة المؤقتة وأول حكومة للجزائر المستقلة... وفي هذهالحالة من يكون في استطاعته ضمان تعويض قروض كهذه؟

REPUBLIQUE ALGERIENNE
=:=:=:=:=:=:=:=:=:=:=:=:=

FRONT ET ARMEE DE LIBERATION NATIONALE

ETAT-MAJOR GENERAL
WILAYA IV

Ce jour le 9 février 1961

Aux frères Responsables de la Fédération F.L.N. de France

Chers frères,

Salutations patriotiques et fraternelles.

Par la présente lettre nous vous accusons reception de la somme de 15 millions de francs. Conformément aux dispositions prises par le G.P.R.A. et énoncées par votre précédent courrier nous vous demandons de vouloir bien accélérer les envois de fonds qui nous sont destinés jusqu'à concurrence de 50 millions de francs par mois. Du fait des difficultés d'acheminement qui existaient avant ce jour, il ne nous a été possible de recevoir,depuis novembre 1960 jusqu'à la date d'aujourd'hui, que la somme totale de 40 millions de francs. Des instructions ont été données au responsable de Blida pour réceptionner dans les meilleures conditions tout envoi provenant de votre part.

Nous avons d'autre part adressé aux deux Wilayas I et II, par la voie rapide, deux lettres en vue de vous mettre en relation directe avec elles. Dés la création de boites postales dans les principales villes dépendant de leurs compétences nous vous ferons signe conformément à vos précédentes instructions.

Vu les facilités d'acheminement et de reception que nous avons actuellement, nous vous rappelons notre demande de munitions, de plastic et de pistolets que nous avons présentée dans notre précédent courrier. Les énormes possibilités d'actions efficaces existant dans les villes ne peuvent être exploitées par nous qu'avec des armes et munitions. Nous pourrions, le cas échéant, prendre de chez vous et par nos propres moyens, les expéditions préparées par vous. Nous vous remercions d'ores et déjà pour les efforts que vous déploierez pour nous dans ce sens.

Indépendamment de cela nous vous demandons de nous faire connaitre les décisions que vous avez prises concernant le "Président du conseil général d'Alger" Bencharif Mustapha.

Nous avons été informés que vous êtes en contact avec plusieurs musulmans, nouvellement nommés à des fonctions administratives d'autorité (sous-préfets ou préfets etc...) .Nous vous prions de nous mettre en relation avec eux ou de nous communiquer leurs noms aux fins d'exploitation.

Nous vous adressons ci-joint une lettre pour le G.P.R.A. Veuillez nous retourner la réponse qui vous sera remise concernant cette lettre

En attendant le plaisir de vous lire recevez, chers frères de combat, les salutations fraternel et [illegible] de la Wilaya IV.

P/Le Conseil de la Wilaya IV
Le commandant : MOHAMED

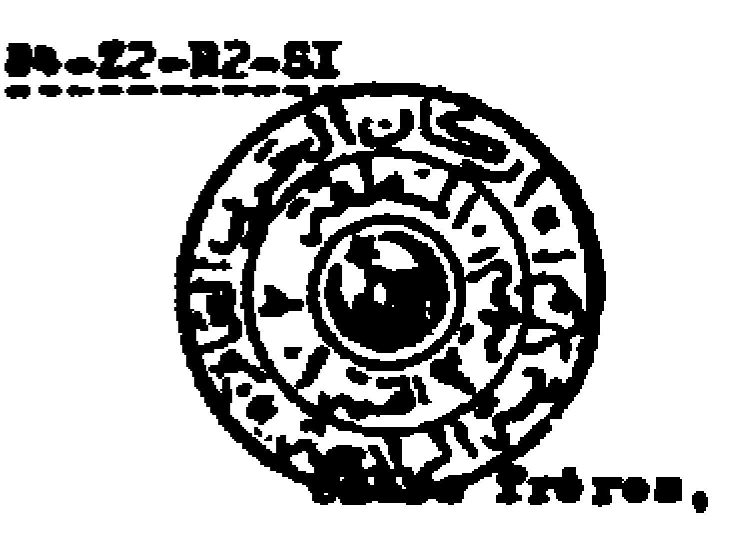
Mohamed

-REPUBLIQUE ALGERIENNE-

FRONT DE LIBERATION
NATIONALE

ARMEE DE LIBERATION
NATIONALE

W4-Z2-R2-SI



- L'Etat major du secteur I (blida)

- A la FEDERATION F.L.N. de France.

Chers frères,

En vue de régler differents problèmes nous interessant plus ou moins directement, nous avons jugé utile vous écrire cette lettre qui certainement nourira et garantira nos relations dans l'"intéret National. En effet vos efforts comme les notre se sont avérés positifs et c'est ainsi que depuis quelques mois et jusqu'au 4 Février 1961, nous avons reçu une somme évaluée à 40.000.000 Frcs. que nous avons remise au Conseil de Wilaya IV, avec lequel nous avons des relations directes et permanentes.

Parfois le P.C. de Wilaya se trouve un peu éloigné dans le maquis et certaines questions urgentes souffrent du retard des liaisons rendues parfois difficiles (opérations ennemies, accrochages, embuscades etc...)

Aussi importe-t-il d'être en relations permanentes avec nous pour vos idées , vos suggestions et autres que nous acceptons avec joie et ce sous forme de lettres officielles. Pour une affaire interessant directement le Conseil de Wilaya, nous nous chargeons de leur transmettre le courrier qui leur est destiné.

De notre côté, nous sommes toujours prêts à aider vos efforts qui sont les notres et ce, dans tous les domaines.

Chère frères,

Dernièrement, nous avons reçu par notre agent de liaison un [illegible] le double d'un texte qui fut remis à Ben Charif (Conseiller Général du Grand Alger) Toutefois nous vous demandons de nous informer si ce texte a été éléboré avec le G.P.R.A. ou une initiative de la Fédération dun F.L.N. en France, pour que nous puissions de notre côté activer cette affaire des conseillers généraux et municipaux, au nom du G.P.R.A.

D'autre part, nous vous demandons s'il serait possible de créer par votre intermédiaire un solide canal de liaison avec le GPRA.

Pour les finances, nous suggerons la création [illegible] d'autres canaux bien cloisonnés pour la bonne marche de ce service si important à la vie normale de la Wilaya IV (Peuple et A.L.N.) De notre côté nous sommes disposés à vous fournir des boites postales à Blida ou [illegible] ailleurs pour vous faciliter la tâche., car la Wilaya nous demande de faire entrer mensuellement la somme de;50.000. 000 Frcs.

Vous recevrez au fur et à mesure des "bons" signés de la part du Commandant Mohamed et aussi des confirmations dans nos lettres officielles. Enfin, nous sommes prêts à recevoir l'un de vos émissaires pour nous entretenir sur des éventuels problèmes interessant nos relatio .

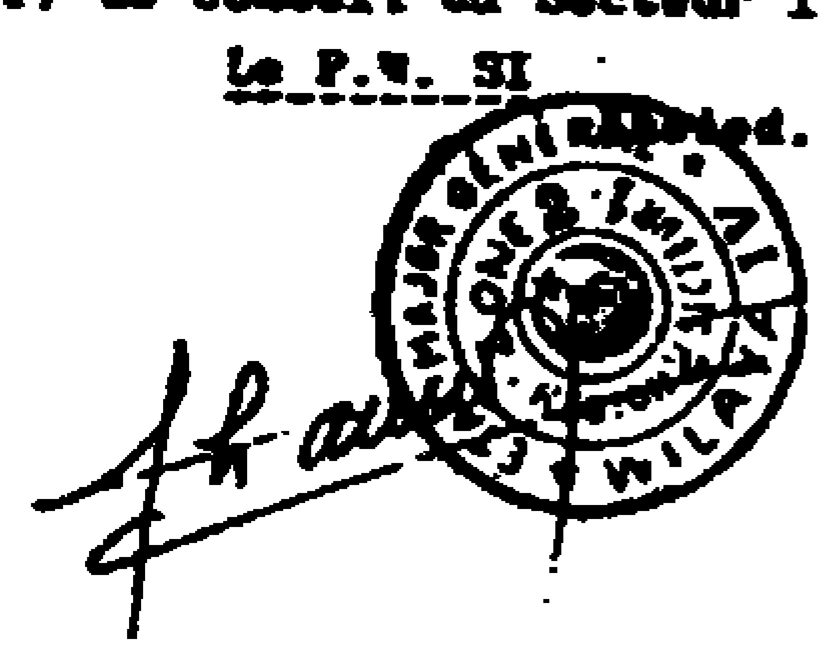
Dans l'espoir de nous lire par votre prochain courrier et où chaque question reçoive une réponse relative et positive, nous vous adressons chère frères nos vifs et sincères sentiments fraternels et patriotiques.

Fait le II/ 2 / 1961

P/ Le Conseil du Secteur I (blida)

Le P.W. SI

Rachid.



رسالة مصورة من قيادة الأركان لقطاع البليدة إلى فدرالية جبهة التحرير بفرنسا

ومهما كان الأمر، فإن الاستقلالية المالية التي تمتعت بها الحكومة المؤقتة لم تكن غريبة عن سياستها الفعلية في الحياد الإيجابي التي اتبعتها واستمرت فيها بين المعسكرين الشرقي والغربي، وعن الكرامة التي حافظت عليها تجاه البلدان "الشقيقة" و"الصديقة"؛ فبفضل هذه الاستقلالية المالية لم تمد الحكومة المؤقتة يدها ولم تجد نفسها مجبرة على التسوّل.

الهوامش

1 مقابلة مع بن طوبال، 1984/4/24 .

2 مقابلة مع محمد يزيد، 1984/4/26.

3 المقصود هنا الفرنك القديم الذي سنستعمله على طول صفحات هذا الكتاب.

4 كان معدل الأجر الشهري للعامل آنذاك يتراوح بين 60.000 و70.000 فرنك.

5 رسالة فدرالية فرنسا إلى وزير الداخلية،31 ديسمبر1960 .

6 بسبب توقيف وسجن أعضاء القيادة الأولى لجبهة التحرير الوطني بفرنسا وحجز وثائق الأرشيف، استحال علينا ضبط الحساب بدقة وكذا مجموع مبالغ الاشتراكات المحصلة. تم العثور فقط على المبالغ المحولة إلى سويسرا.

7 بتاريخ 5 جويلية 1830 سقطت الجزائر تحت الاستعمار على يد الجنرال دو بورمون، ومن هنا كان على جبهة التحرير التذكير بهذا اليوم لمحو آثاره السيئة. وأول نوفمبر هو اليوم الأول للثورة المسلحة. يطلب من المهاجرين مجهودا خاصا لهذين التاريخين.

8 حقق شهر ديسمبر 1960 مدخولا إجماليا بلغ 475405590 ف.

9 تعويضات خاصة بالإطارات الدائمة في الجبهة، أي للذين لا يسمح لهم نشاطهم السياسي بعمل آخر مأجور. كانت علاوتهم سنة1961 تقدر بـ60.000 فرنك شهريا وينطبق ذلك على كافة المناضلين من الفروع إلى أعضاء الفدرالية

10خلاصة التقرير المالي العام للفدرالية في جانفي 1961 المرسل من اللجنة الفدرالية إلى الحكومة المؤقتة.

11خلال سنوات 60/59/58 ولغاية 30 جوان 1961 بلغت مصاريف هذه الهيئة 272730 مارك و143700 ف. سويسري و220000 ف. بلجيكي و28058135 ف. فرنسي.

12 على الأقل قبل توقيف القتال. وبين 19 مارس و2 جويلية 1962، سمحت المدرسة الكائنة بمنطقة مولان Melun بتكوين وتخرّج عدة دفعات.

13 حسب "الموجز العام لمالية الفدرالية"، فإن معدل مصاريف المكاتب الخارجية التي موّلتها الفدرالية بلغت في جانفي 1961 مبلغ 12.000.000 فرنك فرنسي لمكتب بون و1.500.000 ف ف لمكتب روما و150.000 ف ف لمكتب سويسرا.

14 من خلال الكشف العام لمالية الفدرالية، بلغت مصاريف المكاتب الخارجية التي تمولها في جانفي 1961 حوالي 12 مليون فرنك فرنسي بالنسبة لمدينة بون، 1,5 مليون ف ف لروما ونفس المبلغ لسويسرا.

15 كما سبق وأن ذكرنا في الفصل المخصص للتنظيم سنة 1960. فإن التقسيم يضم سبع ولايات، الأربع المذكورة أعلاه وثلاث ولايات أخرى: و.2 (باريس وضواحيها)، و.4 (الشمال) و.4 مكرر (الشرق).

16 مجموع مداخيل شهر نوفمبر1961 وصلت إلى 694.440.000 فرنك فرنسي (بما فيها الأيام الوطنية).

17 طرحت المشكلة للنقاش. هل نرفض كل اتصال مع (العناصر الخاصة) بمعنى ترك الشرطة لاستعمالهم أم نعمل

من أجل تنظيمهم بطريقة معينة في الكفاح، مع مراقبتهم في نفس الوقت مراقبة صارمة، ففرض الحل الثاني نفسه في العمل السياسي. والواقع أن البعض منهم ترك عمله السابق وأصبح من خيرة المناضلين.

18 المسألة هنا لا تتعلق بالولاية الخامسة التي لم تكن موجودة أو في أحسن الحالات كانت في طور التكوين وغير معترف بها من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

19 سعيد بوعزيز.

* ملاحظة المترجم: للذي يريد التوسع في هذا الموضوع عليه مطالعة المذكرات السياسية لعبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة، دار القصبة، الجزائر، 2006.

20 شهادة صالح بوبنيدر، المدعو صوت العرب، قائد الولاية الثانية.

21 بعد "معركة الجزائر" فُككت المنطقة المستقلة وأصبحت المنطقة السادسة بعد ذلك تابعة للولاية الرابعة.

22 تجدر الإشارة هنا أن الولاية الرابعة، المنطقة الثانية، الناحية الرابعة، قد كلفت بوشق يونس بمهمة الاتصال بالفدرالية بباريس. وبناء عليه وقع الاتصال.

23 توضيح نشر من طرف الفدرالية، 20 سبتمبر 1962.

24 وزارة التسليح والاتصالات العامة التابع لسي "مبروك" عبد الحفيظ بوصوف.

25 بغض النظر عن الجانب المالي المهم والأساسي في هذه الظروف، أسس هنري كوريال شبكة دعم متعددة الخدمات وكانت فعالة بخاصة في ميادين عدة مثل النقل والإيواء وإعانة الشبان الفرنسيين المناهضين لحرب الجزائر. ولشدة كتمانه ورصانته، لم تكن شبكة كوريال معروفة عند الجمهور إلاّ بعد وفاته المفاجئة والمفجعة بتاريخ *4 ماي 1978*. راجع *الهامش رقم 28 بخصوص / هـ. كوريال وميشال رابتيس*

* ملاحظة المترجم: راجع الكتاب التاريخي -المرجع حول أزمة 62 الذي كتبه مؤلف هذا الكتاب تحت عنوان: فتنة صيف 62 أو خيبة الانطلاق، دار القصبة، الجزائر، 2004 .

26 باستثناء جزء ضئيل من الأموال بألمانيا والمخصص لبعض مصالح الفدرالية، كالشبكات ومدارس الإطارات والتسليح والإعانات المالية لبعض الصحف والمتمردين من المقاومة الفتية ضد التجنيد ومناضلي "الضمير".

27 الدعم المالي تتجاوز سقف الـ 600 مليون في جانفي 1962.

*** رابتيس ميخاليس المدعو بابلو**

رابتيس ميخاليس ،الملقب بابلو ميشال، ولد بمصر سنة 1911 وعاش في اليونان. تحصل على شهادة مهندس متعدد التقنيات بأثينا. أبعد سنة 1937 من اليونان وقضى معظم حياته منفيا. كان ماركسيا مناهضا للستالينية وعضوا بالأممية الرابعة وهو من مؤسسي جريدة "الحقيقة". قام بتوحيد مختلف الأفواج التروتسكية بفرنسا واسس الحزب الشيوعي العالمي داخل الأممية الرابعة. قبل 1954 كانت له علاقات وطيدة مع العمال الشمال-الإفريقيين وحزب الشعب/حركة انتصار الحريات الديمقراطية وبخاصة مصالي الحاج.

عند انفجار الثورة الجزائرية وخلال الأسابيع الأولى بعد أول نوفمبر 54 كان الأول والوحيد من بين أقطاب الحركات اليسارية الذي أعلن عن مساندته وتأييده للثورة المسلحة وكتب يقول: "فصل جيد يفتح من أجل تحرر هذا البلد".

أدخل السجن بسبب مناصرته للثورة الجزائرية(بتزويره للأوراق النقدية ومساهمته في تأسيس مصنع للسلاح بالمغرب لصالح جبهة التحرير). وخلال صيف 1962 استقر في الجزائر رفقة بعض المناضلين من الحزب الشيوعي العالمي وبمساعدة من بعض العناصر الجزائرية المنتمية لجبهة التحرير الوطني عمل على تحريك ومناصرة مرسوم مارس 63 القاضي بالتسيير الذاتي وأراد أن يجعل من الجزائر قاعدة لنشر مبادئ الأممية الرابعة. في الجزائر عمل بابلو رفقة المهدي بن بركة والعديد من المناضلين الأفارقة.

بعد 19 جوان 1965 وعزل الرئيس بن بلة تمكن بابلو من الفرار من مدينة الجزائر ليلتحق بسويسرا. فصل من الأممية الرابعة وأسس الاتجاه الماركسي الثوري (TMR) للأممية الرابعة. شارك بقوة في انتفاضة 68 بباريس. قبل وفاته كان من المناهضين للعدوان على العراق. (م ماضي).

هنري كوريال (Henri Curiel)

هنري كوريال أو "يونس" كما يلقبه المصريون من مواليد 1914 بالقاهرة، اغتالته المخابرات الإسرائيلية "الموصاد" يوم 4 ماي عام 1978 بباريس. مؤسس الحركة المصرية للتحرير الوطني (1943-1947) التي أصبحت فيما بعد الحركة الوطنية للتحرير الوطني. بعد نفيه إلى إيطاليا ثم إلى فرنسا سنة 1951 انطلق يساند فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا وانضم سنة 1960 الى شبكة "حاملي الحقائب" التابعة لفرنسيس جونسون والتي كانت تناضل من اجل استقلال الجزائر. أسس سنة 1960 الحركة الفرنسية المناهضة للاستعمار. وبعد خروجه من السجن الفرنسي أسس سنة 1962 منظمة "التضامن" لمساندة حركات التحرر في العالم الثالث.

المناضل هنري كوريال من عائلة يهودية، يقال أن أصوله إسبانية، كان من المؤيدين والمناصرين لحركة الضباط الأحرار على عكس الحزبين الشيوعيين الفرنسي و الأنجليزي. والأكثر من ذلك وقبل العدوان الثلاثي، كان هو الذي سرب معلومات سرية للمصريين عن طريق رفيقه خالد محي الدين حول العدوان الثلاثي على مصر لأنه كان يناهض عودة الاستعمار الأنجليزي. وفي هذه الظروف رأى ضرورة تأسيس حركة مناهضة للاستعمار الفرنسي ومساندة للجزائريين بعد أن تأكد من فشل الحزب الشيوعي الفرنسي وتصويت هذا الأخير على منح السلطات الخاصة للجيش الفرنسي سنة 1956. زيادة على توفير المال و تزوير أوراق الحالة المدنية وطبع وسحب المناشير لصالح مناضلي جبهة التحرير بفدرالية فرنسا ، كان كوريال يعمل لجمع شمل الرفاق من داخل ساحة اليسار للعمل من أجل نصرة نضال الشعب الجزائري... اتصل بفرنسيس جونسون للعمل معا لأنه كان يؤمن بأن "المستقبل الثوري هو في الجزائر". وعندما كان في المعتقل كلف كوريال من قبل جبهة التحرير الوطني بتدريس مادة التاريخ واللغة الفرنسية للمساجين الجزائريين... كان يضرب عن الطعام عندما يضرب الجزائريون ويصوم رمضان عندما يصومون. ربطته علاقات مع بشير بومعزة و احمد بن بلة ورابح بوعزيز وبخاصة عمر بوداود وعلي هارون. بعد

الاستقلال جاء كوريال الى الجزائر ليشاركنا فرحة النصر وخلال هذه الفترة كان يلتقي خفية بالمناضل المغربي مهدي بن بركة. بالرّغم من أن والدته كانت تعيش في القاهرة ، في فيلا جميلة بحي الزمالك ، قرر هنري كوريال، بعد استشارة أخيه، التنازل عن الفيلا للجزائر... وهكذا قدمها هدية وهبة للجزائر التي كان يؤمن بأنها ستكون "المستقبل الثوري" وإلى يومنا هذا تتربع سفارتنا بالقاهرة بين جدران الفيلا المذكورة!

نالت الجزائر استقلالها إلا أن مهمة كوريال الإنسانية والثورية لم تنته بعد... بقيت القضية الفلسطينية تشغل ضميره... ناضل من أجل تحرير فلسطين رفقة الكثير من المناضلين الجزائريين داخل التراب الفرنسي ومنهم على وجه الخصوص محمد بوديا ومحمد بن منصور. وفي يوم 4 ماي و هو يغادر منزله بباريس ليلتقي مع عصام السرطاوي، مبعوث ياسر عرفات، اغتالته فرقة "دالتا" التابعة للمخابرات الإسرائيلية. **المترجم** : م-ماضي.

الفصل التاسع عشر

خلط الأوراق في أوسنابروك[1]

التقى عمر بوداود في هذا اليوم مع علي هارون؛ وتطرق الرجلان كالعادة إلى مسائل تشغل بالهما ودار الحديث حول أخبار صحف اليوم التي تناولت تغيير العملة وتشكيل "الفرنك الجديد". قريبا يقال أنهم سيكتبون علامة «100NF» فوق الأوراق النقدية لـ10.000 فرنك الحالية، وبدون شك سيطرحون في السوق أوراقا نقدية جديدة. المسألة ليست عملية بسيطة، فهي معقدة وستكون نتائجها غامضة.

تحدّث الرجلان عن الأوراق النقدية المطبوعة والمطبوعة "فوقيا"، عن الأوراق القديمة والجديدة والمخاطر المحتملة لتداول مثل هذه الكمية من ورق-النقود وصعوبة طباعتها. ومن موضوع لآخر، دخل الرجلان في موضوع الحديث عن الكميات الضخمة للجنيه الإسترليني التي حاول الألمان نشرها في بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية.

ولماذا؟ سأل عمر بوداود.

● لزعزعة الاقتصاد بدون شك. أو ربّما لإجبار الحكومة على سحب كل الأوراق المتداولة من السوق.

توقف عمر لحظة عن الكلام وهو حالم وشارد الفكر: "في نهاية الأمر، بإمكاننا القيام بمثل هذه العملية"[2].

واصل الرجلان سيرهما وهما يفكران في حيثيات الموضوع. من المؤكد أن مزوري العملة (النقود) يقعون بسهولة في قبضة رجال الأمن لأن عملية ترويج وصرف العملة المزورة تستغرق مدة جدّ طويلة وتتطلب عددا كبيرا من الرجال؛ والعنصر الأخير هذا ليس في متناول الجميع، وبالتالي تتمكن الشرطة من كشف الشبكة وتضع يدها على الأوراق المخزونة. هذا عن الموضوع في شكله العام، في حين أن وضع فدرالية جبهة التحرير هو عكس ذلك.

فالفدرالية تضم 250.000 مهاجرا، من بينهم 130.000 منخرط موزعين عبر كل فرنسا. ويكفي على كل مهاجر واحد أن يصرف ويبدل 3 أوراق من نوع 100 فرنك جديد في اليوم الواحد مقابل 30.000 فرنك قديم- وهذا ممكن دون جلب انتباه الشرطة للحصول في نفس اليوم على مبلغ ضخم يقدر بـ3 ملايير و900 مليون فرنك من الفرنكات الحالية. وتتطلب هذه العملية طبع وسحب ما لا يقل عن 4 مليار أو 40 مليون فرنك جديد. فعلا إنه أمر لا يصدق؛ كل الجهد التنظيمي والكفاح الشرس والعنيد الذي نقوم به من أجل الحفاظ على التنظيم وجمع الاشتراكات، منذ إنشاء جبهة التحرير في فرنسا، لم نتوصل إلى جمع مثل هذا المبلغ. غمرنا التفاؤل لأن الفكرة يمكن إنجازها وتحقيقها. والواقع أنه يكفي توزيع كل المبلغ على مسؤولي الولايات، ويقوم مسؤول الولاية بتوزيع حصته على مسؤولي "العمالات" ونفس الشيء بالنسبة للنواحي والمناطق، وهكذا دواليك.

وبما أن المنظمة سطرت جدولا زمنيا لجمع الاشتراكات في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام بين الخلية والولاية، فإنه يمكن فعلا تبديل كل المبلغ، أي 4 ملايير في ظرف ستة أيام: ثلاثة أيام للنزول من الولايات إلى القواعد وثلاثة للصعود.

وعندما طرحت الفكرة على اللجنة الفدرالية، شيئا فشيئا، اندثر التفاؤل وخنقت الفكرة. فهل كان ذلك طبقا للتوجهات السياسية لجبهة التحرير أم بسبب أهدافه الثورية؟ لو قمنا بتجسيد الفكرة، كيف ستكون صورتنا لديهم؟ كيف ينظرون فيما بعد إلى مسؤولي جبهة التحرير... ألا يعتبرونهم مزورو نقود وسوقيين يشوهون سمعة الجبهة؟ وبعد ذلك كيف يعاملنا الأصدقاء القلائل من اليسار، الذين يساندوننا في فرنسا وكيف يؤوّلون العملية؟ على أي حال، لا يوجد إنسان عاقل اعتبر الهجوم على وكالة البريد بوهران بأنه عمل لصوص وقطاع طرق[3]. كل حركة ثورية تعتبر نفسها محقة في الحصول على الأموال بكل الطرق وفي كل مكان وبخاصة لدى العدو، سيما إذا كان الهدف واضحا ونبيلا من أجل قضية وطنية.

مهما يكن من أمر، فإذا نجحت العملية كليا أو جزئيا، فإن الوضعية المالية للكفاح المسلح سوف تتحسن، وإذا فشلت، فلا يتحقق الهدف، وحينئذ يتحدثون في الصحافة عن الشكوك في الأوراق النقدية الجديدة وذلك ما يسمح للجبهة بالاستفادة سياسيا. غير أن اللجنة الفدرالية نسيت مسألة في غاية من الأهمية: إنجاز الأوراق النقدية؛ إذ ليس من السهل استخراج ونسخ الورقة النقدية لـ100 فرنك جديد وعليها صورة الشاب بونابرت بالفتيلة المعدنية-المائية. إنها عملية أصعب بكثير من عملية سحب ونسخ منشور بيان أول نوفمبر.

بعد تردد، طرح عمر بوداود السؤال على بابلو (ميشال رابتيس أمين عام الأممية الرابعة) والذي كان في علاقة مع الفدرالية بخصوص مسألة إنجاز بطاقات الهوية وأوراق إدارية مختلفة[4]. فاتح بابلو "سال سانتان[5] "في المسألة ووعده بإيجاد التقنيين الضروريين لصناعة واستخراج الأوراق النقدية. وعلى الفور فكر في "البيرتوس أولدريش"Albertus Oeldrich. ولد هذا الأخير في أمستردام في عائلة مطبعيين. وبعد الدراسة الابتدائية تعلم الحرفة ومارسها لغاية احتلال ألمانيا لهولندا خلال الحرب. فكان من المنطقي إذا أن يتصل به "ساتان" لأن علاقته به تعود إلى 1932 وهي علاقة صداقة ونضال سياسي، وأيضا لأنه يتمتع بكفاءة تقنية عالية .

اتخذ القرار النهائي وانطلقت العملية في شهر مارس 1959. بدأ" أولدريش" العمل في "كاراج" بيته بمنطقة "هارلم" أين أنجز الأفلام الأولى. سلم ثلاث مسودات مطبعية من الأوراق للجنة الفدرالية وتمت الموافقة عليها. وبناء عليه تم وضع "كشف-حساب" تكلفة طباعة وسحب حوالي 5 ملايير فرنك قديم. بقي فقط الحصول على مطبعة آمنة أو محل عاد وغير متميز حتى لا يجلب الانتباه لتبدأ عملية السحب. بقيت مسألة جدّ مهمة وهي مكان وضع المطبعة. أين؟ في هولندا، أين يقيم التقنيون، وفي هذه الحالة تبقى صعوبة عبور الحدود لنقل الأوراق النقدية إلى فرنسا؟ أم في فرنسا لتجنب عائق الحدود، ولكن المخاطر هنا تكون أكثر وأكبر خلال السحب والطباعة؟ أما بلجيكا فهي تجمع كل المخاطر المذكورة، الحدود والأمن. بقيت ألمانيا فقط، التي تشكل أقل المساوئ.

في منتصف شهر نوفمبر، كان أولدريش في وضع يسمح له بطلب مطبعة أوتوماتيكية: آلة لقص الورق وآلة سحب "أوفسيت". كل هذه العناصر تشكل مطبعة من النوع الراقي. إلاّ أن الورق المخصص والمناسب يبقى مفقودا على الإطلاق. في نهاية المطاف، قبلت شركة "Corvey"بأمستردام، الشركة التي أنشأت خصيصا لهذا المشروع، بتزويد المطبعة بألف كلغ من الورق الخاص. قدمت الطلبية وبقي فقط العثور على محل مناسب وآمن لتخزين الورق.

كان هلموت شنيويس (Schneeweiss)، وهو مناضل قديم في حزب العمال الاشتراكي الألماني، مطاردا من طرف الأمن النازي، (الغيستابو)، ولجأ آنذاك إلى منطقة السار، ثم إلى هولندا حيث تعرّف على المناضلين التروتسكيين. بعد انتهاء الحرب عاد سنة 1950 إلى بلاده وسكن بمدينة "أوسنابروك" مع عائلته، حيث كان يعيش بمنحة ضحايا النظام النازي. وبفضل مساعدة هذا الشخص عثر سانتان على المحل المفقود - ب19-20 جوهان ستريس- بمدينة أوسنابروك، وهو محل متواضع لا يثير الفضول ولكنه كاف للقيام بالعملية. حان الوقت للقيام بالمرحلة الثانية من المشروع.

التقى عمر بوداود مع أربعة رجال في مدينة دوسلدورف (Dusseldrof) يوم 12 فيفري 1960 لوضع الترتيبات الأخيرة لإجراءات الطباعة والسحب. كان الحوار صعبا بسبب اللغة، لا أحد يتقن لغة الآخر. وتجدد اللقاء يومي 15 و18 وبقيت النتيجة كما هي دون تحسن. غير أن عمر كان ملتزما بقضايا مهمة للغاية، سواء على مستوى اللجنة الفدرالية أو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بحيث كان يسيّر مكتب المجلس رفقة علي كافي ومحمد الصديق بن يحي وكانت إقامته متنقلة بين كولونيا وتونس وروما ومدريد أو القاهرة. لهذه الأسباب اضطر لترك مسؤولية الإشراف على عملية طباعة النقود لشخص آخر ويبقى هو يراقب سير العملية عند عبوره.

كان أحمد عباس آنذاك يشرف على العمل اللوجيستيكي (التموين والنقل والإيواء) بكولونيا وبعض المدن الأخرى وكان على دراية بالموضوع، والأكثر من هذا، كان يتقن اللغة الألمانية للتفاهم مع التقنيين. تم اللقاء أيام 24،25 و26 بدوسلدورف

وقام عمر بتقديم الرجال وعرّفهم على بعضهم وبعدها غاب مرة واحدة عن الساحة.

في الوقت الذي كان يقوم فيه عباس بمهمته بكل نشاط: ضمان التمويل ومراقبة المصاريف ومتابعة التنفيذ، كان أولدريش مشغولا بالأفلام ومعالجة الألوان، أي بعمل يتطلب كثيرا من الدّقة. أما هيرياتوس همب، أحد الأصدقاء الهولنديين الذي جاء به من أمستردام، فهو مختص في الطباعة؛ وكان شنيويس يشرف على أعمال ومهام مختلفة. بعد فترة، كتب أحمد عباس في تقريره يقول: "مع المطبعة الأوتوماتيكية (أوفسيت-بريس) وآلة القص السريعة والورق الخاص والجيد الأكثر من اللازم، الألوان والأفلام... كان ذلك بالفعل عبارة عن مخبر حقيقي. كل اللوازم كانت متوفرة وذات جودة عالية. لقد كّنا في وضع لا نحسد عليه " بنك فرنسا". كان عباس يسيّر من بعيد ويقوم من حين لآخر بزيارة للمراقبة حتى لا يسترعي الانتباه في مكان العمل. كان يفكر في كل الاحتمالات ويحسب كل الحسابات؛ طلب من اللجنة الفدرالية نصا لبيان سياسي يطبع على وجه مجموعة من ألف ورقة نقدية وذلك، في حالة ما إذا كشفت العملية، لجعل الشرطة تعتقد بأن الهدف من طباعة الأوراق هو دعاية سياسية وطريقة دعائية من طرق فدرالية فرنسا لجبهة التحرير وليس أوراق مزورة. كان عباس يتميز بأنه متشدد ويشترط الكثير. لقد وصل به الأمر إلى أن اشترط من المناضلين التروتسكيين القدامى التكيف مع نظام جبهة التحرير الوطني: فرض عليهم التقليص من التنقلات والزيارات وأن تكون فقط للضرورة القصوى، كالحانات والمقاهي والأماكن العامة، وعدم معاشرة نساء المدينة والحد من أيام الراحة لدى العائلات خارج المدينة إلخ...

بهذه الوتيرة وهذا السلوك في التنظيم، كانت الآلات جاهزة للطباعة في أفريل 1960. كان أولدريش و هامب يعيشان داخل المطبعة من يوم الاثنين إلى الجمعة ويذهبان إلى أمستردام خلال عطلة نهاية الأسبوع فقط. في شهر جوان تمت معالجة الورق إلى أن أصبح يشبه لورق الكتان الذي يستعمل للأوراق النقدية العادية والمتداولة. الصورة تبدو وكأنها أصلية والفتيلة المعدنية مقلدة جيدا؛ حقا هو عمل متقن. بدأ أحمد يفكر بقلق في كيفية نقل النقود ويتوقع كمية وحجم الحقائب

الضرورية لذلك. وكان له الحق في ذلك، خاصة وأنه عاش فرحة لمس ومداعبة النماذج الأولى من الأوراق المطبوعة.

وحسب الخطة، كان السحب النهائي للأوراق مبرمج في يوم 11 جوان. إنها لحظات كلها غبطة ونشوة.

وفي يوم 10 جوان على الساعة العاشرة ليلا، اتصل أحمد عباس هاتفيا من مقهى بكولونيا بصديق ألماني يدعى H.W.F كان يساعده سابقا في عمله اللوجيستيكي. كان الصديق مستلقيا على السرير، إلاّ أنه على استعداد لمغادرة البيت والخروج لمقابلته. "لا داع للخروج" قال له أحمد، وحددّ له موعدا ليوم الغد متمنيا له ليلة سعيدة. غادر أحمد المقهى، ركب سيارته وانطلق. سار بعض الأمتار، وفجأة قطعت طريقه سيارة شرطة وفي نفس اللحظة أحاطت من حوله عدة سيارات شرطة مدنية سدّت عليه كل المسالك، منعا له من محاولة الهروب. وفي اللحظة التي سدد رجال الشرطة السلاح ضده، أجبره رجال آخرون على النزول من سيارته ليركب معهم؛ فما كان عليه إلاّ الامتثال.

إن أول فكرة خطرت على بال أحمد، هو أنهم قد اكتشفوا مستودعا للسلاح من بين المستودعات التي كان يشرف عليها. ولكن أي مستودع يا ترى؟ إنها كثيرة. هل اكتشفوا جميع المستودعات؟ وهل يستطيع إنقاذ واحدا منها؟

وهو في سيارة الشرطة، سحبوا منه بكل خفة جميع أوراقه. كان رجال الشرطة عصبيين وأسلحتهم مسددة صوب السجين، ولم يستوعب أحمد مثل هذا الانفعال والقلق من جانب الشرطة، وهل يصل بهم الأمر إلى هذا الحد؟ وجاء شرح مسؤول الشرطة: "لكن يا سيدي القليل ممّا نعرفه عن عمليات جبهة التحرير في فرنسا يبرر حالة نرفزة شرطتنا". بينما سجل أحمد دون انزعاج "كان تصرف الجميع لائقا، بل وحتى كانوا جدّ ظريفين معه"[6].

وفي صباح يوم الغد، كان جالسا في حجرة أخرى محاطا بستة رجال أمن، وحينئذ لفتت انتباهه، فوق مكتب مسؤول الشرطة الذي كان بالقرب منه، أوراقه المحجوزة يوم أمس. وكان هناك جوازا سفر، الاثنان مزوران طبعا... لكن الذي أقلق

أحمد هو مربعات الورق المكتوب عليها بأحرف واضحة: "15 رشاشا،30 مشط مسدس، 40 مسدس إلخ.. كل شيء واضح ومرتب تحضيرا للشحنة المقبلة لفرنسا.

كان على أحمد هوس إدخال قصاصات الورق في حزمة وطرود الأسلحة التي يرسلها، وهو ليس بالأمر الخطير لأنه في حالة ما إذا كشفت شرطة الحدود محتوى الطرود، فما هي فائدة القصاصات؟ هذه الأخيرة هي وسيلة جرد تسمح بمراقبة المحتوى والكمية عند الوصول لا أكثر. ولكن في هذه الحالة، فإن القصاصات تشكل خطرا على أحمد لأنها تحتوي على تدقيقات. كيف الخروج من هذا المأزق؟ شرح أحمد في تقريره فيما بعد يقول: "عندما أبلغني مسؤول الشرطة أننا ننتظر وصول المترجم، صرحت لهم بأنني لا أعرف اللغة الألمانية وذلك حتى أتمكن من ربح الوقت للتفكير فيما أقوله وأيضا التفكير خلال الترجمة. وفكرت لو ينتبه المترجم لهذه القصاصات، فإن ذلك يمثل طريقا وبداية كشف دليل مادي للشرطة. وبما أنني لست متأكدا من سبب توقيفي، فقد قررت التخلص من القصاصات بأي طريقة كانت ولو بابتلاعها.. وهذا ما تم بالفعل. وليكن ما يكن، وعندما كان رجال الشرطة الستة يتحدثون بالتفصيل عن كيفية اكتشافهم لسيارتي وتوقيفي، مدّدت يدي في لمح البصر نحو المكتب وخطفت القصاصات بسرعة خاطفة خوفا من لفت انتباه الشرطة. عجيب،لا أحد انتبه لذلك؛ وعوض أن أبتلعهم على الفور، تمهلت، وخوفا من الاختناق، مزقت الورق إلى قطع أصغر وادعيت بالعطش، وعندها تسارعوا ليأتوا لي بمشروب الكوكا كولا، وهكذا تناولت قطع الأوراق الصغيرة في جرعات متتالية. لم أجد مطلقا ورقا لذيذ الذوق كهذا".

وأخيرا جاء المترجم اللطيف، قدم التحية بإشارة الرأس وانطلق الاستنطاق. كان أحمد مرتاحا للطريقة التي تمّ بها الاستنطاق، فهو عكس أسلوب شرطة فرنسا أو الجزائر. بمجرد طرح السؤال الأول حول أوسنابروك، أولدريش، شنيويس وهامب، تأكد أحمد من سبب توقيفه.

وما لم يكن يعلمه أحمد بعد-يكشفه شيئا فشيئا خلال الاستنطاق اللاحق- هو اكتشاف الشرطة للمطبعة؛ ففي يوم 10 جوان هاجمت الشرطة المحل الكائن بجوهانيستراس واعتقلت كل من أولدريش واثنين آخرين وحجزت كل وثائق وقطع الإثبات. وبتنسيق ملحوظ اتجهت شرطة مختلف المصالح والهيئات يوم 10 جوان على الساعة الرابعة بعد الظهر إلى منزل كل من ميشال رابتيس وسال سانتان في أمستردام وألقت القبض عليهما. حجزت كميات كبيرة من الوثائق: "حوالي عشرة أكياس بريدية كلّها أدلة مادية ضد الأممية الرابعة، المنظمة الشيوعية المضادة للستالينية والتي كان رئيسها ميشال رابتيس يحتفظ بوثائقها بمنزله في أمستردام".[7]

ويبدو أن الشرطة الهولندية أعطت أهمية كبيرة لقضية لا تمس كثيرا الأمن العام الهولندي، إذ جرت الوقائع فوق تراب دولة أخرى، ألمانيا الفدرالية والجريمة قد تمس نتائجها دولة ثالثة، فرنسا. و رغم ذلك كلّف حوالي عشرين شرطيا من شرطة الشرطة للدولة وعشرين رجل مباحث وأربعين رجلا من أعوان الشرطة السرية، يساعدهم في المهمة عدد من الشرطة الألمانية وأعوان شرطة الحدود الفرنسية[8].

بعد ثلاثة أيام من إلقاء القبض على المجموعة، عقد محافظ الشرطة الألمانية "بيرغارد" ندوة صحفية ادعى خلالها: "لقد لوحظ هؤلاء الرجال داخل بنك بأوسنابروك وهم يصرّفون مبالغ ضخمة من النقود السويسرية. اشتبه فيهم أنهم يقايضون العملة المزورة بالعملة السويسرية، وتأكد ذلك فيما بعد واستمرت الشرطة المحلية، بالرّغم من ذلك، في مراقبتهم إلى أن ضبطتهم يستلمون آلات جدّ متطورة"[9]. وهكذا كانت الشرطة الألمانية تريد منح زملائها لوحدهم حق استحقاق توقيف المجموعة التي كان يعتقد في البداية أنها طرف في "مؤامرة دولية". الحقيقة هي في نفس الوقت تافهة وأقل مجدا. وعلى حد قول المثل الفرنسي، "منذ البداية كانت الدودة داخل حبة الفاكهة".

خلال الاستنطاق الأول كانت الشرطة ترغب في معرفة الاسم الحقيقي لأحمد

عباس، لأنه ألقي عليه القبض وبحوزته جوازين للسفر. كان يجيب بشكل مختلف: اسمي هو ذاك الموجود في أحد الجوازين. لم يصدقه رجال الشرطة؛ انتقلت المناقشة إلى الموضوع الأساسي. وأنكر عباس التهمة جملة وتفصيلا. يجهل وجود المطبعة ولا يعرف الأشخاص الثلاثة الذين تم توقيفهم وذكروا له أسماءهم. استوعب عباس حجم الكارثة واستمر في الإنكار، وفي "نهاية المقاومة" أدخلوه حجرته. بعد عدة استنطاقات فاشلة قررت الشرطة المواجهة، أي مجابهة المجموعة وجها لوجه مع عباس. عندما جاؤوا بأولدريش صرح لهم على الفور: "هذا هو المسؤول". أجاب عباس: "لم أرى أبدا هذا الشخص". ودخل شوينويس بعده، ولم يتجرأ على النطق واكتفى بإيماءة رأس ليؤكد ما قاله زميله الأول . وكانت نفس الإجابة من قبل عباس.

وانطلقت الشرطة من جديد في محاولات أخرى لإقناعه بالاعتراف بالوقائع وفشلت من جديد. تردد رجال الشرطة لحظة ثمّ أدخلوا هبرتيس هومب. كان جدّ عصبي لمجرد رؤية أحمد: "ظننت أن رجال الشرطة أساءوا معاملته، تلعثم وظهر وكأنه أصيب بسكتة دماغية. سارعت الشرطة لإخراجه، وربّما أخذوه على عيادة العلاج. كان شخصا لا يتكلم أبدا خلال الاجتماعات. فهمت الآن أن مهمته كانت الملاحظة وكتابة التقارير للشرطة، لقد كان مخبرا. وعلمت بعدها أنه جنّد من طرف شخص يدعى "جوب سوارت" العون بالأمن السري الهولندي[10]. استاء أحمد عباس وغضب من تصرّف رفاقه. بالنسبة لأولدريش ادعت الشرطة أنه لا يهمهم أمره كثيرا لأنه مجرد عامل بسيط و"إذا اعترف بكل ما يعرفه، فإنهم سيطلقون سراحه دون شك". علم عباس عرضا، خلال المواجهة، أنه بفضل المعلومات الدقيقة والمفصلة التي أباح بها أولدريش، تمكنت الشرطة من التعرف على سيارته في كولونيا، الشيء الذي سهل توقيفه لأنه في وقت القبض على الجماعة لم يكن في أوسنابروك.

وأمام قاضي التحقيق، لم يتحكم أولدريش في نفسه وتكلم عن أمور كثيرة لا علاقة لها بالقضية إطلاقا، مثل مشاركته في مصنع السلاح لجبهة التحرير بالمغرب[11].

أولدريش مهذار وعباس مغتاظ. لم يفهم لماذا هذا المناضل القديم في منظمة

ثورية بحجم الأممية هو بهذه السذاجة إلى درجة أنه يصدق خبث الشرطة: "قل كل ما تعرفه، ونرتب نحن الأمر مع القاضي لنحصل لك على إطلاق سراحك المؤقت". الغريب في الأمر، لماذا الاعتراف بكل هذه الأسماء والتصريح بكل هذه التوضيحات بالرغم من عدم تعرضهم ولو لصفعة واحدة وهم الذين يقولون أنهم ناضلوا ضد النازية خلال الحرب؟ وأحمد يعرف جيدا أنهم لم يتعرضوا لأي لعنف كالذي تعرض له هو، وكانت معاملة الشرطة لهم جد معقولة.

ومع كل ما يعرفه أولدريش، فإنه أصبح خطيرا ولا بد لأحمد أن يتحرك: "حاولت الاتصال بأولدريش داخل السجن لدفعه لتغيير تصرفاته أو لإسكاته مّرة واحدة... وأقوم بتصفيته. لكن فشلت المحاولة. بعد ذلك علمت أن القاضي قرر وضعنا في مدن مختلفة. كنت من جهتي في سجن أوسكيرشن حيث حاولت مرات عديدة الهروب ولم أفلح، فنقلوني إلى السجن الكبير بإيسان أين يوجد أولدريش. كان هذا السجن يعج بالناس، إلاّ أنني بقيت معزولا. استعملت كل الحجج للخروج من حجرتي قصد العثور عليه. ذهب إلى طبيب الأسنان وإلى مركز العلاج ومرتين إلى صلوات الكنيسة. عندما كان "منادي الصلاة" البروتستنتي يدق أبواب حجرات السجناء: "الإنجيليين؟" أجيب: "جا؟"، وعندما ينادي صاحب "مكتب الكاثوليك" المساجين ويطلب منهم: "الكاثوليك؟" أجيب: "جا"؟ أي نعم. لحسن حظي كان الشخص المنادي يتغير بتغير الديانة وأن المناداة لم تكن في نفس الوقت. نجحت في الخروج مع الاثنين مع كل يوم أحد ولمدة عدة أسابيع، وهكذا كنت أصلي مرتين، مرة مع الكاثوليك ومرة مع البروتستنت. لكن مع الأسف، لم يكافأ حماسي الديني؟ : لا أثر لأولدريش.

يوم الحمام، خرجت لأغتسل وأنا بلباسي الخفيف؛ فور خروجي رأيته، لم أتحكم في نفسي. وحتى لا تضيع الفرصة مني، قفزت ونزلت فوقه محاولا خنقه وتدحرجنا على الأرض ولم أفرج عنه إلى أن جاء الحراس وبعض المساجين وأنقذوه من هيجاني ثم أخذوني إلى حجرتي... بعد أيام علمت أن حارسا جديدا أتوا به ولم يكن على علم بالتعليمات. جاء "صاحبنا " إلى الحمام ليغتسل قبل التحاقي بالحجرة، بينما أعطيت تعليمات صارمة لمنع التقائنا مع بعض.

في اليوم الموالي، جاؤوا ليأخذونني للمثول أمام القاضي. وبالفعل وكما كنت أتوقع، كان القاضي غير مرتاح، إلاّ أنه كان كعادته متفهما وتصرف معي تصرفا لائقا. "أعرف أنك ناكر فيما هو بديهي، وأنك تنكر حتى البداهة، ولكن عليك أن تعرف بأن لدي مسؤولين أعلى مني يطاردونني من أجل الإسراع للتخلص من هذه القضية. وعليّ أن أحمي أولدريش. هل تدرك في أي وضع ستوقعني إن أصابه مكروه؟" أجبته أنهم بالغوا في الحادث ولم يكن في نيتي أن أؤذيه. كنا فقط على خلاف وتعاركنا وانتهى كل شيء. لم يعاقبني القاضي ومنذ تلك اللحظة لم التق بأولدريش لغاية يوم المحاكمة.[12]

خلال هذه الشهور الطويلة من الاعتقال، كان عباس يتساءل باستمرار عن ميشال رابتيس* وسانتان. للرجلين تجربة نضالية طويلة على رأس منظمة ثورية دولية، كيف يصل بهما الأمر لتفويض أناس مائعين للقيام بمهمة خطيرة مثل هذه. والأخطر من ذلك تُخترق منظمتهما من قبل أفراد من أمثال هومب. و قد شرح مسؤولو الرابعة VI موقفهم في نشرية أفريل 1961 التي فندا فيها بشدة مسؤوليتهما الشخصية وهما مسجونان منذ ستة أشهر. وتفيد النشرية أنه مباشرة بعد اعتقالات أوسنابروك، اصطحب هوبرتوس هومب، الذي كان متهما مثل رفاقه، من طرف الشرطة الألمانية إلى الحدود الهولندية حيث أطلق سراحه على الفور من قبل الشرطة الهولندية. وحسب أقوال هذه الأخيرة، فقد اختفى "صاحبنا" وغاب عن الوجود. كان هذا الرّجل يشتغل بالمطبعة الوطنية بهولندا، وبعد خطأ ارتكبه، فُصل ووجد نفسه دون عمل، وكانت هذه فرصة مواتية ليُستعمل من طرف جوب سوارت، الشخصية المشبوهة والمريبة والمعروف عليه أنه مخبر للشرطة. وبواسطة سوارت أدخلت الشرطة هوبيرتوس هامب في الشبكة بحيث أصبح على علم بكل كبيرة وصغيرة بخصوص العملية.

وعن العلاقة بين سوارت و أولدريش، فإن كيفية تعرف هذا الأخير به تفسّر كل شيء.

قام رابتيس بواسطة سانتان، بطلب كمية ضخمة من بطاقات الهوية المزورة وبعض الأوراق الإدارية الأخرى التي كانت جبهة التحرير في حاجة إليها. لم يتمكن

أولدريش من تلبية الطلب فالتجأ إلى سوارت لينجز قسما منها دون إبلاغ المعنيين بالأمر بذلك. ولما كان هامب يشتغل عند سوارت، كان وضعه يسمح له بالمشاركة في إنجاز الأوراق المطلوبة وبالتالي في قضية أوسنابروك كتقني ومساعد لأولدريش[13]. ولم يكتشف الرجلان المسؤولان في الأممية الرابعة الوقائع إلاّ بعد توقيفهما يوم 10 جوان، بعد أن كشفت الصحافة الهولندية ذلك. وهو في المعتقل، يكتشف أحمد عباس طرقا مختلفة لتصرفات مجموعة أولدريش.

فعلى غرار العديد من أقرانه من أبناء العاصمة، كان أحمد عباس الوطني، يناضل منذ صغره في حزب الشعب الجزائري، وبعد سنوات طويلة من النضال وجد نفسه - مثل العديد من المناضلين القدماء- سياسيا خارج معركة أول نوفمبر. من المؤكد أنه حاول مرات عديدة أن يصبح نافعا ومفيدا للقضية الوطنية، وكان ذلك في المغرب سنة 1957. ولكن الأزمة التي مرّ بها الحزب جعلته لا يشجع الإرادات الجيدة والحسنة. خابت آمال أحمد عباس وسافر إلى مدريد. وبالصدفة التقى مع علي هارون الذي كان يعرفه منذ عهد قريب بمدينة الجزائر. وقبل أن يودع علي، قال أحمد: " أليس من المؤسف أن يناضل الإنسان طوال حياته من أجل استقلال هذا البلد "التعيس" وبعد نضال طويل في حزب الشعب واعتقال في سجن "بوسيو" بعد 1945 وبعد عمل كمستشار بلدي لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية لحي سانت - أوجين لمدينة الجزائر، زمن ريمون لاكيي... ويجد نفسه في النهاية مهمّشا في اللحظة الحاسمة، لحظة انطلاق الثورة؟ إنه فعلا أمر مؤسف ويُجنن، أليس كذلك؟ (...) إسمع أخي خذ عنواني، وعليك الاتصال بي إذا كان هناك عمل جدّي يمكن تأديته من أجل القضية". تم إبلاغ عمر بوداود في كولونيا، وبعد بضعة شهور انضم عباس لهيئة اللوجيستيك لجبهة التحرير في ألمانيا الفدرالية... وهكذا تحقق حلمه.

حاليا، أحمد لا يزال في السجن بأوسكيرشن، ومع كل استنطاق ينطق أولدريش بأسماء جديدة وبأماكن جديدة وبتوضيحات دامغة. ما العمل؟ كتب فيما بعد يقول: "وصلتني رسالة "صديق" عن طريق المحامي. خفت من أنها فخ نصبه لي رجال الأمن السري؛ إلاّ أنني قرأت فيها كلمات باللغة الإسبانية تعودت أنا وعلي هارون

على استعمالها عندما كنّا في مدريد. بالنسبة لي كانت المعجزة. لقد تمّ الاتصال إذا وحان الوقت أخيرا لأبلغ التنظيم بكل ما قاله أولدريش للشرطة بخصوص الاخوة المتهمين وأقترح عليهم تغيير أسمائهم إن أرادوا عبور الحدود الألمانية. على الفدرالية اتخاذ الإجراءات اللازمة واستخلاص الدروس انطلاقا من المعلومات التي قدمتها (...)"[14]. وفي نفس الاتصال، كان أحمد قد طلب من الفدرالية السماح له بانتهاز الفرصة ليجعل منها قضية سياسية، أي يعطيها طابعها الحقيقي لتصبح محاكمة سياسية على غرار ما كنّا نفعل في فرنسا. بعد تأمل وتفكير، جاء ردّ اللجنة الفدرالية بأن تصرفا كهذا يكون غير ملائم في ألمانيا، وأمروه بما يلي: "استمر فقط في الدفاع عن نفسك شخصيا وبأحسن الطرق".

ولمدة أربعة أيام، من 18 إلى 22 أفريل، ستجري المحاكمة بطريقة رنانة. ومن قرار الاتهام تبرز شهادات إدانة وإثبات دامغة. هناك أولا أدلة مثبتة: حُجزت آلات، يقول عنها الخبير[15] : "أنه لم ير طوال حياته المهنية أحسن من هذه التجهيزات التقنية للطباعة، وأنها ذات قيمة لا تقدر". وأتوا بالنماذج للصفائح والأفلام والصور وبخاصة الأوراق النقدية الثلاثة لبنك فرنسا، وهي النماذج الأولى المسحوبة والتي كانت جاهزة للتداول، وهذا ما زاد في حسرة أحمد.

كان يوجد أيضا، الكثير من شهادات وأدلة الإثبات ووثائق مؤكدة للتهمة وفيما يتعلق بتصريحات المعنيين، إذ استندت المرافعة على اعترافات أولدريش وسنيويس ومشاركة هامب[16]، فإنه يضطر ليسجل بالنسبة للثالث :"ينفي المتهم عباس معرفته لأولدريش ويدعي بأنه التقى به مرتين فقط مع أحد الشمال-إفريقيين يسمى رشيد، لا يعرفه جيدا، طلب منه القيام بالترجمة لا أكثر. وقال بأن مشروع الأوراق النقدية المزورة غريب عنه و أنه ليس على علم به. بينما هذه التصريحات هي منافية لشهادة ثقة المتهمين". لا شيء آخر ضد أحمد عباس.

ومع ذلك، واصلت المرافعة بإصرار: الوقائع جدّ خطيرة ، بل ذات خطورة نادرة، بحيث تم استلام ألف كلغ من الورق الخاص وكان المتهمون يأملون طبع 3/1 من

الكمية أوراقا نقدية من قيمة الـ 1000 فرنك والباقي أوراقا جديدة لـ 100 فرنك بقيمة إجمالية تقدر بـ90 مليون فرنك جديد، كان بالإمكان تسريبها وتداولها بقيمة 96 مليون ف. جديد، وهذا دون حساب سُقاطة الورق (فضالة الورق المطبوع)". بقي أحمد جامدا ومبهورا لسماع هذه الأرقام؛ واندهش فقط لرؤية الحشد الكبير من الجمهور الذي حضر الجلسة بالرّغم من تفتيشه قبل الدخول. لقد كان رجال الأمن يحاصرون المنطقة و يطوقون المحكمة في الشوارع وعلى السطوح. كما كانت القاعة مكتظة بالصحافيين ومراسلي محطات التلفزة المحلية والدولية.

وأخيرا ظهر من الوسط الحاضر وجه لطيف وجذاب. إنه جورج جونكلاس (Georg Juncglas)، المناضل بحزب الـ(SPD) ومسؤول الفرع التروتسكي بكولونيا. كان جورج قد ساعد كثيرا أحمد في عمله السابق "اللوجيستيك". وقد أخبره عباس من قبل بأن حقائب مملوءة بالأسلحة موجودة عند مالك في قبو بمكتب حزب جبهة التحرير ببون. وهو داخل القاعة ومن وسط الجمهور، قال جورج لأحمد بإيماء أن الإجراءات الضرورية قد اتخذت وعليه ألاّ يقلق نفسه بخصوص هذا الموضوع.

تمّ التفاهم والاتفاق بين الرجلين إلى درجة أن الكلمات كانت غير ضرورية. يقول أحمد فيما بعد عن جورج: "يستحق هذا الرجل كل المدح والثناء، كله نضج ونشاط، طيبته لا مثيل لها، يمتاز بروح التضحية الدائمة وتراه دوما مستعدا للعمل، إنه لا يعرف معنى التعب"[17]. ويضيف أحمد، وهو يفكر بحقد وبضغينة في متهميه: "أنه لا يشبه الآخرين" في شيء.

جرت المحاكمة حسب الأصول القانونية كما لاحظ ذلك أحمد وهو المناضل المقتنع والمتعطش للعدل وللحق. إلاّ أنه عندما طلب من محاميه المطالبة بحضور هامب للمواجهة، شعر بحرج يسود المحكمة، وعندها خاب أمله خاصة وأنه كان يؤمن بالاستقلالية الكاملة للعدالة في ألمانيا الفدرالية. وهنا تأكد من الدور لذي لعبه هامب بالاتفاق مع شرطة البلدين.

وأثناء تعليق الجلسة، علم أحمد من خلال صحيفة محلية اعتقال عبد الحفيظ كرمان ومولود قاسم نايت بلقاسم[18]. بالطبع، فكر أحمد أن قضية أوسنابروك كافية لتستخدمها السلطات الألمانية كحجة -التضامن الأطلنطي يفرض ذلك- لغلق مكتب جبهة التحرير ببون وتوقيف ممثليه[19]. هذا الخبر وخبر محاولة الانقلاب الذي قام به الجنرال سالان وزملاؤه من الجنرالات، أثر سلبا في أحمد أكثر من قرار الحكم الذي سوف ينطق به. اختتم النائب العام ها. لينك الجلسة بمرافعة قاسية. وبعد مرافعة الدفاع بقيت المحكمة حائرة.

إنها فعلا أكبر قضية للنقود المزورة في ألمانيا بعد الحرب. ولكن هل أن المتهمين هم مزورو عُملات؟ توجد عدة جنسيات متورطة: ألمان، هولنديون، يونانيون وجزائريون. من بين هؤلاء عباس الذي أنكر كل التهم، وبدا للقضاة على أنه يغطي مسؤوليه، رافضا كشفهم. ومع عباس هناك "عمر، الغائب الأكبر، المعروف بـ"رشيد" والذي لا نعرف عنه شيئا، ماعدا أنه موجود فعلا"[20]. سوف يحاول الرئيس شورن ومساعدوه، السيدان باكس و هوير الاعتقاد بأن الوقائع لم تخل بالأمن العام الألماني. وعلى أية حال فإن الرئيس كان مقتنعا بأن "المتهمين كانت لديهم مبررات مثالية، دون أي نية أو قصد للثراء الشخصي. هدفهم كان جهارا دعم الوطنيين الجزائريين"[21]. منحت المحكمة إذا أحكاما وظروفا مخففة وجّد واسعة: سنتان سجن لعباس وسنيويس، وسنتان ونصف لأولدريش.

سقط الستار إذا. في تقريره للفدرالية، يقول عباس عن حصيلته: سنتان ونصف من الجهود المبذولة في عدة بلدان، 100.000 فرنك سويسري التهمت وخسرت بالقرب من الهدف المنشود وكانت النتيجة سنوات في السجن؟ ويختتم بقوله: إنها خيبة الأمل. كان ذهن أحمد ملبدا بالأوراق المطبوعة وهي تنتظر الحقائب؛ لقد رأى الأشياء مصغرة طبقا لرغبته. لقد نسي العامل الإيجابي للعملية... كبريات الصحف الألمانية تناولت عملية كشف المطبعة ومراحل المحاكمة وعالجت في صفحاتها جانبا غير معروف من الكفاح التحرري للشعب الجزائري من طرف جبهة التحرير، واطّلاع الرأي العام الألماني على وجود حرب عمرها أكثر من ست سنوات. تلك هي إيجابية هذه القضية التي كان محورها عباس وهي الأهم.

والأهم من ذلك، اعتقال الأمين العام للأممية الرابعة وأمين الفرع الهولندي، وهي القضية التي بعثت حركة تضامن عالمية حركتها، بدون شك، المنظمة التروتسكية والتي أعطت نفسا جديدا وبارزا للقضية الجزائرية بسبب اعتقال الزعيمين.

في "تصريحه للقضاة" أُعيد نشره في الصحافة الهولندية، كتب ميشال رابتيس: "منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخلال هبوب رياح حركة تحرر الشعوب المستعمرة، رأيت أنه من الطبيعي وبدون قيد ولا شرط، أن موقعي هو بجانبهم. يبدو لي أن حق كل شعب مستعبد في الاستقلال الوطني هو حق ديمقراطي وطبيعي. كنّا قد دافعنا عنه بكل الوسائل خلال الاحتلال النازي. لهذا السبب أفتخر كعضو في الأممية الرابعة أن موقفي كان منذ بداية كفاح الشعب الجزائري من أجل تحرره الوطني، مع هذه القضية العادلة".

ثار الرأي العام اليساري في العالم بأسره. فمن البرازيل وصلت رسائل التأييد للمعتقلين، أين كان يوجد جان بول سارتر وسيمون دو بوفوار، وكذا تأييد جورج أمادو للمعتقلين "الذين نّشطا في هولندا حركة تضامن قوية مع الجزائر الحرة". وجه نداء للمثقفين والطلبة والقيادات العمالية" من أجل حماية الكرامة الإنسانية وحق الإنسان في كفاحه من أجل غاياته العليا وحق الشعب الجزائري في الاعتماد على الإعانة الفعالة لكل المناضلين اليساريين". وطرحت قضية التضامن مع الشعب الجزائري في البرلمان البرازيلي، بحيث نددّ سيد فرانكو نائب الحزب الاشتراكي البرازيلي بهذا الاعتقال وسانده في تنديده نواب ولاية ساو باولو.

ومن الأرجنتين وردت رسائل تندد باعتقال المسؤولّين التروتسكيّين وتتضامن معهما في نضالهما مع الشعب الجزائري، ومن العديد من المحامين ورئيس الرابطة الفرنسية والنواب وأساتذة جامعة بيونيس إيرس ومسؤولي الحزب الاشتراكي الأرجنتيني والعديد من أساتذة الجامعة الوطنية لأوبلاتا و وزير الداخلية السابق. ومن الشيلي أيضا جاءت رسائل محامين أرسلوها إلى سفير هولندا ببلادهم تحمل عبارات التنديد بعملية الاعتقال والتضامن مع الجزائر. ونفس الشيء من

الكونفدرالية الموحدة للعمال وسالفادور آليندي الذي كان وقتها مرشحا للرئاسة[22]، وأيضا من رئيس الجبهة الموحدة للحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي الشيلي.

نفس الانتقادات لعملية الاعتقال ونفس التضامن مع القضية الجزائرية في بوليفيا والبيرو والأورغواي وحتى في نيوزلندا أين وجهت جامعتها رسالة باسم "Radical Federation National executive" إلى وزارة العدل الهولندية. فبعد التذكير باعتقال قياديي الأممية الرابعة" بسبب تهمة مساعدة جبهة التحرير الوطني الجزائري"، نقرأ في الرسالة: "بما أن آفاق حرب الجزائر هي حق تقرير المصير، نعتقد أن حكومتنا لا يجب عليها بأي طريقة كانت مساندة قوى عازمة على إبقاء السيطرة الفرنسية في الجزائر ضد طموحات الشعب الجزائري".

وفي هولندا نفسها، البلد المتعلق بالتقاليد الديمقراطية، كان لاحتجاج الأوساط اليسارية صدى جدّ كبير لدى العديد من الأساتذة والنواب وأعضاء مجلس الشيوخ، وحتى وزير العدل تعرض للمساءلة من قبل لنكورست، النائب بالحزب الاشتراكي المسالم.

وفي بريطانيا صرح أعضاء البرلمان ونواب حزب العمال بأنهم "يتذكرون الأعمال العديدة التي نظمت في هولندا للتضامن مع اليهود بعد وصول هتلر إلى الحكم. لا أحد يعتقد في أن الذين كانوا يكافحون بالأمس ضد النازية يعتقلون ويتابعون اليوم بسبب كفاحهم من أجل استقلال الجزائر". وُقع هذا النص من طرف نواب بريطانيين مثل ميشال فوت[23]، فينير بروكواي وما يقارب عشرة آخرين، وأعضاء من المجلس العام لمنطقة لندن كهيوج جانكينس والعديد من الأدباء ذوي الشهرة العالمية كإسحاق دوتشير.

ماذا عن فرنسا بعد ردود الفعل هذه في العديد من البلدان عبر مختلف القارات أين للرّأي العام أهمية كبيرة بالنسبة للمسؤولين الجزائريين الذين هم دائما حريصين عليه[24] ؟

في 28 جويلية 1960 كتب كلود بوردي رسالة إلى وزير العدل الهولندي يقول فيها أن ميشال رابتيس هو "نعم الرجل وكلّه إخلاص وشرف ولا يمكن أن يشارك في قضايا إجرامية"، وقد اعتقل بسبب مساندته لكفاح الشعب الجزائري الذي يكن له تعاطفا فعّالا وحماسيا. وبالنسبة لميشال ليريس، فإنه أريد إضفاء طابع الحق العام على الطابع السياسي للمساعدة التي كان يمنحها للجزائريين المناصرين للاستقلال. أما الكاتب جون غيهينو وبصفته المفتش العام للتربية الوطنية، لا يمكن التضامن سياسيا مع شخص لا يشاركه المواقف السياسية ولكنه متأكد من أن اعتقال هذا الأخير هو "بسبب مساعدته السياسية والمادية للوطنيين الجزائريين". موريس نادو وفرانسيس جونسون وبيار نافيل تضامنوا مع المعتقلين. أما بالنسبة لجان-ماري دومناش فإنه يرغب في "ألا تتحول هذه القضية، بسبب ما من الاستعمالات السياسية، عن هدفها الحقيقي المتمثل في مساعدة الوطنيين الجزائريين".

إن الشجاعة الأدبية ليست بالمسألة العادية وجون-جاك مايوكس، الأستاذ بجامعة السوربون، من المثقفين الفاعلين الذين يسجلون مواقفهم. فلم يتردد في كتابة رسالة إلى وزير العدل الهولندي: "(...) الحقيقة، يبدو لي أن ميشال رابتيس ليس قادرا على ارتكاب مثل هذا الفعل" (تزوير النقود).

الهوامش

1العنوان الأصلي لهذا الفصل هو : سوء تفاهم في أوسنابروك.

2 فكرة طبع أوراق مالية مزورة لتعويض المبالغ المالية التي حجزتها الشرطة الفرنسية، فكرة قديمة سبق وأن نوقشت داخل اللجنة الفدرالية بحيث انتقل حاج شرشالي إلى مدينة جنوا بإيطاليا للاتصال مع المختصين في طباعة الأوراق المالية المزورة... إلا أن المبعوث لم يتمكن من ربط العلاقة بقيت والفكرة دون تجسيد ميداني.

3 هاجمت مجموعة من المنظمة الخاصة العسكرية لحزب الشعب بتاريخ 30 أفريل 1949 وكالة بريد مدينة وهران للحصول على المبلغ الضروري لشراء الأسلحة. نجحت العملية وحققت هدفها بجلب مبلغ 3.771.000 فرنك (مقابلة مع عمر حداد).

4 ميشال رابتيس، أمين مكتب الأممية الرابعة.

5 مسؤول الأممية الرابعة في هولندا.

6 تقرير عباس حول ظروف اعتقاله.

7 نقلا عن صحيفة *Osnabrucker Tageblatt* الصادرة يوم 24 جوان 1960 .

8 نقلا عن صحيفة *De volksrant* الصادرة يوم 23 جوان 1960 .

9 *Osnbrucker Tageblatt*، 18 أفريل 1961.

10 تقرير أحمد عباس للجنة الفدرالية حول ظروف اعتقاله.

11أنظر الفصل الثاني عشر.

12تقرير أحمد عباس، سبق ذكره.

13إن دور المخبر للشرطة الذي قام به هوبيرتوس في هذه القضية هو مؤكد اليوم. ففي الرسالة المؤرخة في 5 ماي 1962 يعترف "بأنه تعاون مع مصالح الأمن الهولندية والألمانية والفرنسية" وطلب مقابل ذلك مكافأة من مسؤول الأمن. أنظر Archiv, Osnabruck, Rep.945 N°153,104, archives du Land de Basse-Saxe Osnabrucker Niedersachsen . . أنظر أيضا الملاحق، الوثيقة رقم 23 .

14 تقرير أحمد عباس، سبق ذكره.

15 وثيقة أرسلت يوم 5 نوفمبر 1960 إلى كارلسروه من طرف النائب العام إلى المحكمة الفدرالية والقاضية بنقل المتهمين الثلاثة إلى المحكمة الجهوية بأوسنابروك.

16 المهندس ف. فيتدهابر، مستشار الحكومة لدى مديرية الشؤون الجنائية في ويسبادن.

17 بالطبع أحمد عباس لم يكن على علم بالمساعدة المباشرة المقدمة من طرف الأممية الرابعة لفدرالية فرنسا بفضل مواقف ميشال رابتيس. تبقى تساؤلات كبيرة حول السهولة التي دخل بها "هامب" في قضية جد سرية؟ والسؤال الكبير يبقى في العثور على نسخة من التقرير التي أرسلته فدرالية فرنسا إلى بوضياف في أرشيف

الأممية الرابعة بأمستردام والتي كانت السبب في اتهام كل فريق محامي جبهة التحرير بفرنسا.. أشياء كبيرة وخطيرة بقيت غامضة بسبب أزمة صيف 62 لأن بن بلة قام بتصفية المسؤولين الذين كانوا على علم بذلك.

18 هذه الاعتقالات لم تسئ إلى سمعة وصورة أصحابها بعد الاستقلال، إذ عين حفيظ كرمان المدعو "مالك"، سفيرا للجزائر في بون لعدة سنوات ومولود قاسم نايت بلقاسم الذي كان وزيرا لمدة طويلة في حكومة بومدين كان من المدعمين والمساندين للتقارب الجزائري الألماني.

19 الحقيقة أن حفيظ كرمان لم يكن يعلم بالقضية لأنه اطلع على الخبر من خلال صحيفة *Osnabrucker* الصادرة يوم 11 فيفري 1961 والتي كتبت: "الأمن الألماني يشتبه أعضاء جبهة التحرير في ألمانيا" وان أحمد عباس ينشط تحت المسؤولية المباشرة لقيادة جبهة التحرير. و كانت هذه التهم دون أساس.

20 نفس الصحيفة المذكورة، 1961/4/22.

21 التقرير المذكور لم يكن موجودا بالمحكمة بل بأرشيف بـBasse-Saxe ومسجل تحت رقم 945، جزء 150-151-153.

22 يعرف أن آليندي انتخب رئيسا لجمهورية الشيلي واغتيل خلال انقلاب قام به الجنرال بينوشي في 11 سبتمبر 1973.

23 استمرت تداعيات القضية بفرنسا وهولندا حتى بعد استقلال الجزائر.

الفصل العشرون

متطرف عند جبهة التحرير الوطني

في مقهى منزوي بمدينة جنيف، كان رجلان يتحدثان باهتمام كبير وكان الأصغر، وهو لم يبلغ بعد عامه الخامس والعشرين، يستمع بتمعّن إلى الرجل الذي يقابله له والذي يبدو أنه يكبره مرتين. ولا شيء مع ذلك يضطرهما للجلوس إلى طاولة واحدة، مادام الأكبر، وهو روني ريغاس، يصف نفسه "بالمتطرف" لجزائر فرنسية، والآخر هو مبعوث (ج ت و). إن القدم السوداء(*) لا يعرف عن محدثه إلا لقبه "غاستون" و الذي يدرك تماما بأنه غير حقيقي؛ فالرجل الذي يقابله "فرنسي مسلم" حسب الاصطلاح الرسمي في الجزائر، ومع ذلك كان الحديث يجري في صفاء. فالاثنان يعربان عن تقدير متبادل بينهما، ولكن ما عساهما أن يقولا لبعضهما في هذا اليوم، الأربعاء 5 أكتوبر 1960، على ضفاف ليمان؟

بالنسبة لـ"غاستون" وأصدقاؤه، فالقضية تعود إلى بداية الصيف. في ذلك الوقت أعلن سعيد بوعزيز مسؤول مصالح الاستعلامات في المنظمة الخاصة لـ عمر بوداود عن قدوم عبد الرحمن فارس قريبا لتبليغ معلومات ذات أهمية قصوى.

فالتقى معه عمر إذن في دوسلدروف بالمكان المتفق عليه. ومن بين المعلومات التي جاء بها الموثق السابق(1) واحدة تتعلق بمجموعة من المتطرفين المتمسكين إلى النهاية بالجزائر الكولونيالية. وكانت المجموعة على استعداد للقاء أشخاص من (ج ت و) ومناقشة طريقة وضع حد للمعارك. ولما كان الاستقلال يبدو حتميا، فإن المجموعة تقدم نفسها كناطق باسم قسم كبير من السكان الأوروبيين الدين يريدون أن يكونوا طرفا مهتما. ويوجد مبعوثهم روني ريغاس في مدينة ألمانية قريبة، في انتظار هذا اللقاء. وطرح عمر هذا المشكل في الحال على رفيقيه هارون وسويسي الموجودين في هذه الجهة. وكان العدلاني و بوعزيز قد عبرا عن رأيهما في باريس وهو أنهما لا يريان مانعا من إجراء اللقاء.

بالنسبة لسويسي وهو الأصغر، لا يعني اسم ريغاس شيئا خاصا ولكن بالنسبة لهارون فإنه يرتبط بذكريات المراهقة عندما كان يقرأ بنهم "الأمة الجزائرية"، الجريدة السرية لـ(ح ش ج)، تلك الورقة ذات الحجم المصغر التي كان حسن الحاج يخفيها في معطفه والتي تنتقل بعد قراءته لها، إلى أيدي رفاق آخرين ينتظرونها بفارغ صبر. في هذا الوقت، عرف أسماء آشياري وريغاس وغيرهم من غلاة المعمرين، الذين تورد الجريدة مسؤوليتهم على العذاب والمهانة المسلطين على الشعب الجزائري. وبعثت هذه الذكرى من أعماق الذاكرة بلا ترتيب شخصيات أخرى مثل: لاكيير، بيسغمبيغليا و بيركي- كريفو... الخ، الذين كانت تمجد حديثهم أسبوعية "لافر يكان". لسان حال غلاة الاستعمار، وفي كل سحب كان إيدير منصر، العامل المتدرب في مطبعة فونتانا، يخفي بعض النسخ ثم يوزعها على أصدقائه في القصبة . وكانوا يجدون في احتقار الأسبوعية لكل ما هو عربي وإسلامي سببا لتبرير قناعاتهم الوطنية، على افتراض أنها في حاجة إلى هذا التبرير.

واليوم بعد أن انتهج هؤلاء الشبان طريقا لا رجعة فيه، طريق الكرامة التي استعيدت... جاء ريغاس يرغب في ملاقاتهم! إن لديه أسبابا جعلته يطلب هذا اللقاء، ومهما كانت الأفكار الشخصية لأعضاء لجنة الفدرالية فان نداء رئيس (ح م ج ج) الذي أعلنه في فيفري 1960 يحدد ابتداء من الآن علاقات المستقبل بين الجزائريين الذين استعادوا شخصيتهم وأوروبيي الجزائر. وزيادة على ذلك، ألم تدع أرضية الصومام جميع الوطنيين المخلصين إلى تشييد جزائر مستقلة بلا إقصاء تجاه الأقدام السوداء؟ كما أن خطاب عباس، رئيس الحكومة ملزم لـ(ج ت و) وقد دعا في خطابه الأوروبيين إلى عدم التمسك بتناقضات الماضي ولا الخشية من الاستقلال الحتمي الذي لاح في الأفق، وقال: "إننا نريد أن تشاركوا في هذا التشييد. إن انضمامكم النزيه والمخلص إلى تقرير المصير هو الذي يمنحكم وسيلة المشاركة". فهل سمع النداء من طرف الذين كانوا أقل استعدادا له ؟ على أية حال، قبلت لجنة الفدرالية اللقاء مع ريغاس، وأما ما بعده من ترتيبات لاحقة، فلابد من الرجوع بشأنها إلى تونس. ذلك أن المشكل يتجاوز بوضوح دور وصلاحيات فدرالية فرنسا.

كان الانطباع الأول إيجابيا. فهو في سن الخمسين، متوسط القامة، بسيط المظهر، متفتح، لكن يحرص منذ البداية على أن يكون واضحا. ولد في تبسة قرب الحدود التونسية؛ أجداده وجدته الأعلى ولدوا أيضا في الجزائر بحيث كان أبناؤه جزائريين حتى الجيل الخامس، ويعتبر، هو وأصدقاؤه، الجزائر بلدهم ويتمسكون بالعيش فيها. ألم يكتب قبل عدة أسابيع:

"على غرار الأغلبية تقريبا من مواطنيّ الفرانكفونيين، فأنا أُعتبر حسب التسمية الشائعة "متطرفا" وأجهل المعنى الذي اتخذته هذه التسمية في فرنسا، ولكن لا أخالني مخطئا إذا افترضت أن "المتطرف" يشار به إلى أشخاص عديمي الذمة، أنانيين، يدافعون عن امتيازات ذهبت، عنصريين حريصين على استغلال جماهير العرب والبربر وإرساء نظام استغلال الإنسان في الجزائر، قائم على تفوق الأوربيين. إذا كان هذا هو الرأي الذي يكونونه عن الأقدام السوداء فليسمح لي بأن أؤكد أن هذا التصور خاطئ"[1] ووصف الوضعية الحالية للمتطرفين محاولا شرح موقفهم: " إن الأغلبية الواسعة من المتطرفين ليست عنصرية. وبالنسبة إليهم لا يمكن للجزائر إلا أن تكون فرنسية ولا يقبلون أن تنزع منهم جنسيتهم في يوم ما. إن أولئك الرجال الذين جاؤوا إلى هذه الأرض في إفريقيا، وضعوا بطريقة عنيفة في وضعية تمييز عرقي: ينعتون بالأقدام السوداء من طرف الفرنسيين وبالاستعماريين الأجانب من طرف مواطنيهم الناطقين بالعربية، فعاشوا مأساة بشعة".

لذلك فإن رد فعلهم العنيف وغير الملائم والمجحف يجد في الوضعية التي فرضت عليهم بعض الظروف المخففة. لذلك يرى اليوم بعد ست سنوات من صراع بين الاخوة لا يجدي وغير إنساني، أن الحل العسكري بات مستحيلا. ولا بد إذن من تسهيل وترقية المصالحة بين الاخوة الأعداء. وهو مقتنع من جانبه بأن "المناضلين المتطرفين ومناضلي جبهة التحرير الوطني يمثلون 90% من سكان الجزائر ولا يمكن أن يصنع شيء من دونهم ولا أن يصنع شيء ضدهم"[2] . فماذا يقترح؟ يقترح لقاء بين ممثلي هاتين الكتلتين "الذين دفعتهم عناصر خارجية وبتعسف، إلى الاختلاف، لكنهم أعداء بطرف اللسان، متضامنون في الجوهر، يجمعهم حبهم للوطن الجزائري الذي يستطيع وحده إزالة سوء التفاهم وإيجاد تسوية يقبلها الجميع"[3].

إن هذه اللغة تبدو ولا جدال، جديدة، خصوصا لما تأتي من السيد ريغاس الذي يؤكد أنه يعرض مشاعر عدد لا يستهان به من المتطرفين. لكن ماذا عن غير المتطرفين؟ وعن أولئك الذين لم يتكلموا؟ إن مصلحة الاستعلامات للفدرالية أرسلت قبل ذلك نصا منسوبا إليه، وجه فيه "نداء إلى الجزائريين غير المسلمين" يدعوهم إلى الاعتراف المتبادل: "ليس بمواصلة القتل يعاد الموتى إلى الحياة وليس بزيادة عدد الضحايا يكون التقدم نحو التهدئة... إنه ولأجل إنقاذ فرنسا، تصالح المتعاونون والمقاومون رغم الأموات. فمن أجل الجزائر وطننا خففوا أيها الجزائريون من أحقادكم وقللوا من طموحكم واتركوا أوهامكم واقبلوا المصالحة. إن بين الجزائريين، سواء كانوا من (ج ت و) أو من المتطرفين أو المنتظرين، لا يوجد حاجز حقيقي أمام اتحادهم.

إن هذا الخطاب لم يعجب أناسا ضمن عائلته السياسية، فصنفته أسبوعية "جوفينال"[4] في الحال في خانة "اليمين المغامر"ونددت بخيانة هذا الناطق السابق باسم "اليمين الأشد نشاطا في الجزائر الذي سبق له أن تكلم فوق بعض المنابر إلى جانب تيكسييه فينينكور". أما قادة (ج ت و) فيرون أن كلامه قد يقلل من معاناة شعب الجزائر كله، بحرمان الحكومة الفرنسية من حجة مواصلة الحرب لتعزيز الضمانات الضرورية للأقلية الأوروبية.

راجع عمر بوداود إذن مسؤوله المباشر عبد الله بن طوبال، وزير (ح م ج ج)، وفي انتظار قراره، تكفل به مالك[5] ورشدي من مكتب (ج ت و) في بون. بعد أسبوعين أو ثلاثة، طار روني ريغاس من كولونيا في اتجاه تونس لإجراء اللقاء الأول مع أولئك الذين مازال أصدقاؤه يسمونهم "قادة التمرد" ومكث فيها من 18 إلى 24 سبتمبر.

وقُدم في الحال إلى فرحات عباس "الذي كان رائعا ولطيفا للغاية"، ويقول فيما بعد في رسالة مفصلة إلى صديق وفيّ: "إذا وضعنا العاطفة جانبا، فإن لقاءنا كان مليئا بالوعود. وبعد أن قدمت لي ملاحظة في محلها، مفادها أن ندوة صحفية في تونس تكون أقل أهمية منها في فرنسا أو في الخارج، وضعني، إذا جاز التعبير، بين أيدي بن طوبال لتسوية الجوانب الأخرى من مهمتي. وكانت الثقة تامة بين الطرفين. وهذا أقصى ما نرغب فيه كما ترى". وإذا كان اللقاء مع عباس، -الذي كان "صديق

الطفولة" ويتكلم في الحقيقة لغة القدم السوداء- قد جرى بطريقة أفضل، فإنه لا يعرف كثيرا ما سيحدث مع بن طوبال. ألم يكن من زمان قائدا متمردا على رأس ولايته (ويا له من لفظ بربري للدلالة على ناحية!) وهي بالضبط الولاية التي شهدت مجازر العالية وملعب فيليب فيل(**) التي أدانها ريغاس بشدة. ألم يكن يعيش منذ 1948 كخارج عن القانون، في جبال قسنطينة والأوراس والنمامشة، في حذر دائم واضعا أصبعه على الزناد على استعداد لإطلاق النار على كل قبعة وكل بذلة عسكرية يمكن أن يغامر صاحبها بالابتعاد عن الطرق الكبرى. وهذا حذر مفهوم من جانب المتصرف الإداري المدني السابق في الهضاب العليا.

وكان الاكتشاف. وكان التأثر فجائيا لا يقاوم. فيا له من رجل "رائع" بن طوبال هذا، رجل اكتسب في الكفاح والشقاء ذروة النقاء الثوري والوطني. يا له من شخص أنيق. يا للذكاء والأدب. تصور كم كنت سعيدا بعد محادثاتي مع رجل مثله". فقد اهتز- كما أضاف- بشاعرية لا تنضب[6]. ثم نصل إلى الوقائع؛ فإذا كان لقاؤه الأول مع عباس وبن طوبال لقاء لإظهار العاطفة وللاكتشاف، فإن الثاني جمع بن طوبال واثنين من أعضاء ديوانه، هما عبد الرزاق شنتوف ولامين خان، وسمح بتحليل الوضعية من وجهة نظر المتطرفين ووضع مشروع برنامج للعمل المشترك للوصول إلى العلاقات المرجوة[7].

منذ البداية، أبرز ريغاس في عرضه أنه وأصدقاؤه جزائريون وطنيون. وإذا اكتست وطنيتهم خلال الأحداث الأخيرة شكلا خاصا متطرفا، فإنها وطنية قديمة يرجع تاريخها إلى القرن الماضي. ألم تشهد سنة 1894، في نظره، أول تعبير عن هذه الوطنية تمثل في المطالبة بالاستقلالية المالية للجزائر في الوقت الذي كان فيه جزائريون مسلمون يطالبون ردا على ذلك باندماج الجزائر في فرنسا؟ [3] لكن الأقلية الأوروبية لم تكن على مر السنين واقعية بما يكفي لاستخلاص النتائج المنطقية من موقفها بالتحالف مع المسلمين. لقد انتابها الخوف من كثرة المسلمين، الأمر الذي جعل منها لعبة في يد رجال السياسة والمال الفرنسيين. لذلك غلبت على حركتها ردود الفعل الذاتية، فدغدغتها الأحلام وتمسكت بوضعية غير متزامنة مع التطور، فأخذت مكانا على هامش التاريخ.

ابتداء من 1954 حمل تطور الأحداث، الجزائريين من أصل أوروبي على الشعور بخطأ موقفهم ووقفوا على اللعبة السياسية الضارة التي يلعبها السياسيون. إن يوم 13 ماي 1958 كحركة عفوية للتآخي(8) كان بالنسبة إليهم اكتشافا ووعيا لواقعهم كجزائريين ولضرورة التكتّل مع الجزائريين المسلمين. لكن هذا الوعي ظل غامضا، متراجعا أمام الدعاية الخبيثة التي تبثها وسطهم الإدارة والجيش ورجال السياسة. إن يوم 24 جانفي 1960 كان في المقابل يوما حضره الجيش الذي دفع الجماهير إلى التحرك، ثم تخلى عنها بجبن بعد ذلك، وهذا ما أثار ضغينة جماهير الأقدام السوداء ضد الجيش الفرنسي.

والآن يمكن القول أن الوضعية تبدو ناضجة لتجميع شعب الجزائر كله، بمن فيه الأوروبيون، حول مبادئ أساسية هي: الاستقلال ووحدة التراب الجزائري بما فيه الصحراء. حقا إن المسؤولين الحقيقيين للأوروبيين هم إما في السجن وإما مفرج عنهم. إن الجماهير ناضجة و لكنها لا تزال مترددة تحت تأثير الخوف. ويتفق اليوم كثير من الشخصيات الجزائرية من أصل أوروبي على أن اتحاد الشعب كله يمكن وحده أن يأتي بالحل الصحيح، ولكنهم لا يجرؤون على أن يؤمنوا بالفكرة من دون تردد.

قرر ريغاس بالاتفاق مع أصدقائه أن يتصل ب: (ج ت و) وقضى ستة أشهر لكي يصل إلى غايته. ففي باريس توجه أولا إلى سفارة تونس التي لم تستطع أن تقدمه إلى فارس إلا بعد عدة أسابيع من الانتظار. وطلب منه فارس وروبير بارا تحرير مذكرة تتضمن خلاصة أفكاره ومشاريعه. فاعتقد أن الأمر يتعلق باختبار صدقه، لكنه لم يشأ أن يكون غافلا، فوافق وأملى على عجل خلاصة سجلت على شريط مغناطيسي(9) والتحق بعد ذلك بألمانيا. فاستقبل من طرف عناصر (ج ت و) من بينهم مالك. فمن كولونيا إلى بون وهاهو الآن في تونس.

APPEL AUX EUROPEENS D'ALGERIE

Il y a un mois environ, j'adressais à un certain nombre d'entre-vous une lettre par laquelle j'affirmais que l'accord était possible avec le G.P.R.A., et sans prendre en la matière aucune option politique, j'invitais les plus connus et les plus représentatifs à me rejoindre afin de leur ménager des entretiens avec les Chefs de la Révolution.

Dans mon esprit, ces contacts devaient avoir pour but de bien persuader les uns et les autres, que victimes au même titre des politiciens ils avaient intérêt à se mettre d'accord sur un programme minimum permettant de mettre fin au drame algérien.

J'étais d'autant plus persuadé que l'accord serait facilement réalisé que j'avais rencontré auprès de tous les responsables de la Révolution contactés, un même état d'âme, une même volonté, un même espoir, FORGER L'UNITE ALGERIENNE DANS L'EGALITE LA PLUS ABSOLUE DE TOUS SES ENFANTS SANS DISTINCTION DE RACE, D'ORIGINE OU DE CONFESSION.

Bien que mon intervention ait eu un certain retentissement en France et à l'étranger où l'on juge les choses avec plus d'objectivité et de sérénité qu'à Alger, je dois avouer que les articles diffamatoires et contraires à la vérité publiés par certains journaux algérois, n'ont pas permis à ceux qui avaient admis le principe de la rencontre, de donner suite à leur projet.

La manoeuvre consistant à me faire passer pour un agent du FLN, ce qui est faux, a parfaitement réussi.
Mon indépendance aujourd'hui comme hier est totale, et le but de ma vie reste le même, me battre à la fois pour la France et pour l'Algérie.

Le but de cette lettre mes chers compatriotes est de vous alerter afin de vous éviter de tomber dans le piège qui vous est tendu. D'un instant à l'autre, les politiciens de Paris et d'Alger, avides de Pouvoir, abusant de votre patriotisme peuvent vous entraîner vers une catastrophe dont vous serez en fin de compte les seules victimes.

Ces messieurs veulent vous faire faire un nouveau 13 mai, mais un 13 mai sanglant. Ils veulent vous pousser à un massacre des populations Musulmanes afin de rendre la réconciliation impossible, et de ce fait imposer en la justifiant leur domination et leur exploitation des populations et des richesses algériennes.

Européens d'Algérie soyez vigilants, l'avenir de l'Algérie dépend de votre bon sens et de votre sang froid.

Repoussez la guerre civile où l'on tente de vous entraîner.

Rassemblez toutes vos forces afin d'imposer à l'ennemi commun la volonté de Paix et d'Union des Algériens enfin réconciliés.

Le 5 Nov. 1960

René Reygasse

N.B.- Cette lettre a été adressée à 2.000 Européens d'Algérie.-

رسالة ريغاس الموجهة إلى 2000 أوروبي من أوروبيي الجزائر بتاريخ 1960/11/05.

كان بن طوبال ونائباه هادئين يتابعون بتفهم مسار محاورهم ويستمعون باهتمام إلى عرضه للوضعية، تاركين له المسؤولية على تحليله. لكن ما الذي كان يعرضه المتصرف الإداري السابق؟ كيف يمكن إجراء الاتصال بين قادة المجموعتين من السكان؟ إنه يقترح لقاء أول في جنيف بين خمسة ممثلين من بين أصدقائه وخمسة مندوبين من الجبهة لمجرد إجراء اتصال. ونظرا لما رآه بنفسه في تونس فإنه مقتنع بأن العلاقات الإنسانية تكفي وحدها لإقناع أصدقائه. وسيتصرف على نحو بحيث يحضر ممثل عن كل قسم من الأقسام المكونة لجماهير الأقدام السوداء: شبان مدينة الجزائر، المثقفون، الكولون الذين "تجزأروا" ...الخ، ويكون كل الممثلين من قادة الحركة النشطة. وخلال لقاء آخر موسع يجمع خمسين عضوا من كل جانب، يمكن الوصول إلى تحرير بيان مشترك، وينبغي اختيار الرجال بتبصّر حسب رأيه، لأنه إذا كان هناك أوروبيون "تجزأروا" كليا يمكنهم المشاركة في اللقاء الأول، يوجد آخرون حتى وإن كانوا جزائريين فما زالوا يشكون في حظوظ مثل هذا الوفاق بسبب التجاوزات المرتكبة من الجانبين. وكان الأكثر تفتحا وتأثيرا كما يبدو له هم الذين ينشطون مع أوريتز، مثل كافاناغيليو، الرأس المفكر لأوريتز والدكتور بيريز من باب الوادي والأستاذ تراب، عضو هيئة المحامين بمدينة الجزائر وبروسانو. إنه مقتنع بذلك، سيما أن أولئك الرجال وصلوا إلى فكرة تكوين مقاومة في الجبال، مشتركة مع جيش التحرير الوطني (كذا) بل أعدوا نداء في هذا المعنى، وهو مشروع نداء أحبطه لاغايارد. وبالنسبة للقاء الموسع، يتوقع حضور رجال مثل أرنولد، قائد حركة قدماء المحاربين والأساتذة ميشو ولمبير وكذلك ساردان الأكثر فعالية في وهران.

الهوامش

(*) - جمعه أقدام سوداء: فرنسيون من أصل أوروبي يسكنون شمال إفريقيا خلال العهد الاستعماري (المترجم).

(1)- كان فارس خلال سنوات طوال موثقا في القليعة قرب مدينة الجزائر.

(2)- كتيب نشرته "تيموانياج كريتيان" في سلسلة "وثائق" تحت عنوان: "شهادة متطرف حول المأساة الجزائرية، الفصل الثالث، 1960".

(3) - المصدر نفسه.

(4)- المصدر نفسه.

(5)- 17 ماي 1960.

(6)- حفيظ كيرمان.

(**) - مدينة سكيكدة (المترجم).

(7)- مراسلة ريفاس مع أصدقائه في الجزائر.

(8) - الشروح اللاحقة مستخرجة من محضر جلسة العمل التي جمعت أولئك الرجال الأربعة.

(9) - هذه الأطروحة قابلة للنقاش لأن الحركة الانفصالية الأوروبية كان يمكن أن تؤدي في ذلك الوقت إلى نوع من النظام في الجزائر يشبه نظام جنوب إفريقيا. ولم يثر المتحدثون مع ريفاس هذا الجانب من باب اللياقة.

(10) - هو التعريف المكرس رسميا للجان الخلاص العام ويتبناه ريفاس كليا.

(11) - نشرتها فيما بعد "تيموانياج كريتيان".

الفصـل الواحد والعشـرون

أكتوبر في باريس

كتبت يومية "باريس-جور" يوم الأربعاء 18 أكتوبر 1961 عنوانًا على امتداد صفحتها الأولى: "عشرون ألف جزائري يحتلون الشارع في باريس خلال ثلاث ساعات". وعلق كاتب الافتتاحية بقوله: "إنه لأمر غريب (...) فقد استطاعوا أن يتظاهروا في قلب العاصمة ويجتازوا الأبواب في مجموعات هامة (...) ولم يعبأوا بالسلطات العمومية". و لم تسجل "فرانس-سوار" في نفس التاريخ إلا الجانب القمعي، على أمل أن تطمئن قراءها بإعلانها في الصفحة الأولى على امتداد ستة أعمدة: "سبعة آلاف وخمسمئة شمال إفريقي أوقفوا في باريس" بعد المظاهرة الحاشدة لـ(ج ت و).

فلماذا هذا الاستعراض السلمي للقوة الذي قامت به (ج ت و)، المتهمة حتى الآن بممارسة الإرهاب الأعمى، وهو إرهاب مجاني، لاسيما أن المفاوضات بدأت منذ عدة أشهر وشقت طريقًا سياسيًا يوصل بالضرورة إلى الاعتراف بالوطنية الجزائرية؟ (1) لماذا نزل مهاجرو منطقة باريس إلى الشارع في هذا المساء من يوم 17 أكتوبر 1961 رغم المخاطر التي تعترضهم؟

في تقرير إلى (ح م ج ج) شرحت لجنة الفدرالية سبب المظاهرات بما يلي: "من الخطأ الجسيم من جانبنا أن نعتقد بأن القمع سيخفّ بالموازاة مع التطورات السياسية والاتصالات شبه الرسمية ونصف الرسمية حول استئناف المفاوضات. وإذا كان بعض المقربين من الإيليزي يريدون ممارسة سياسة اليد الممدودة، فإن وزير الداخلية و كثير غيره في فرنسا يواصلون سياسة العصا الغليظة والاغتيال بالإغراق وعمليات الملاحقة العنصرية. إن تزايد القمع المفرط ضد المهاجرين الجزائريين ظاهر ومتواصل. كما أن الأساليب المفضوحة التي نندّد بها فقدت طابعها بعد أن أصبح التنديد بها معمّما. ذلك أن ما كان في زمن سابق محل استنكار عام من طرف الرأي العام الفرنسي، صار بقوة العادة لا يعتبر إجرامًا. فالتعذيب

الذي استنكر في البداية اعترف به في حالات معينة كتجاوز أولا ثم كممارسة معتادة. وكذلك الأمر بالنسبة لفقدان الجزائريين الذي تمّ الإقرار به بطرف اللسان. وأخيرًا لم يعد سرًا على أحد بأن تصفية الجزائريين جسديًا من طرف بعض أجهزة الشرطة شيء معروف ومقبول ومباح في أعلى الدوائر".

لابد أن نأخذ بعين الاعتبار التدهور المستمر للرأي العام الفرنسي عند تحليل الوضعية وكيف أنها صارت في نهاية الصيف بباريس شبيهة بالوضعية في الجزائر عندما أساء فيها ماسو و مظلّيوه معاملة السكان. إن موريس بابون، محافظ شرطة السين، يريد أن يعيد في باريس التجربة التي تعلمها كعامل عمالة قسنطينة وتجربته البعيدة تحت الاحتلال، فأراد تمشيط باريس بحثًا عن خصومه في الأحياء الجزائرية. وهي التجربة التي سبق أن نجحت، حسب قوله، على ضفاف وادي الرمال.

وسيتمّ بشكل مطرّد تسجيل حالات جزائريين كانوا ضحية المعاملة القاسية والضرب حتى القتل والإغراق أو الشنق في الغابات القريبة من باريس. ولا نريد دليلاً على ذلك إلا بعض الوقائع من بين وقائع أخرى كثيرة، أوردتها جماعة من الشرطة الجمهورية، لم يتوافق ضمير أعضائها مع الفظائع التي أصبحت أمرًا معتادًا عند رجال الشرطة سواهم.

"إن الجزائريين الذين تمّ جمعهم في سان دونيس خلال المداهمات، يتعرضون للعنف بانتظام في مقرات المحافظة. وكانت حصيلة ليلة ماضية حصيلة قاتلة بشكل خاص. فقد رموا أكثر من ثلاثين مسكينًا في القناة وهم بلا حراك، بعد أن تعرضوا للضرب بوحشية. وفي نوازي-لو-ساك أصيب سائق السيارة الجزائري بجروح خطيرة في حادث طريق عادي جدًا (سيارة دوفين اصطدمت بشاحنة) ونقل إلى المستشفى في عربة الشرطة. فماذا جرى في العربة؟ لقد عاين طبيب الخدمة في المستشفى ولاحظ أن الوفاة كانت برصاصة عيار 7,65 مم. كما أن قاضي التحقيق الذي انتدب للمعاينة في عين المكان وجد نفسه مضطرا لطلب تحقيق إضافي... وفي سان دونيس و أوبارفيلييه وعدة دوائر بباريس، تكونت أفواج

كومندوس من أعوان الكتائب الخاصة لمراكز الشرطة وحراس الأمن باللباس المدني، يعملون لحسابهم خارج أوقات العمل، فيتوزعون على مجموعتين: الأولى توقف الجزائريين وتصادر وثائقهم وتمزقها، والثانية توقفهم مرة أخرى. ولما تكون لهم وثائق يقدمونها فالحجة موجودة لضربهم على الرأس بأداة صلبة ورميهم في القناة أو تركهم جرحى أو موتى في أرض خالية أو شنقهم في غابة فانسان.

"في الدائرة 17 قامت الكتائب الخاصة للمركز الثالث للشرطة بصب البنزين على جزائريين وحرقهم قطعة بعد قطعة: فعندما يكون جزء من الجسم يحترق يصبون البنزين على الجزء الآخر ويحرقونه. هذه الوقائع الثابتة ما هي سوى جزء قليل مما حدث هذه الأيام الأخيرة ومازال يحدث لحد الآن. وهي معروفة لدى الشرطة البلدية. إن تجاوزات الحركى والكتائب الخاصة للمراكز والكتيبة المضادة للاعتداءات والعنف لم تعد سراً. إن بعض المعلومات التي أوردتها الصحف لا تمثل شيئا أمام الذي وقع فعلاً [2]".

ومن أجل إقناع المتردّدين الذين يخشون العقاب، منحهم المحافظ كافة الضمانات: "سوّوا مشاكلكم مع الجزائريين بأنفسكم. ومهما حدث فإنكم محاطون بالحماية". هذه الوضعية أجبرت (ج ت و) بالضرورة على أن تزيد من ردود فعلها المحددة ضد بعض رجال الشرطة"[3].

ومنذ ذلك الحين حاولت حملة تقودها مصالح روجي فري وزير الداخلية و موريس بابون، أن تحمل الناس على الاعتقاد بأن مناضلي الجبهة ليسوا في الحقيقة سوى إرهابيين عميان غير واعين، يسقطون أعوانا مسالمين قائمين على حركة المرور في مفترق الطرق بباريس. فكلما انتشرت وسط الجماهير فكرة المفاوضات وبأنها هي وحدها التي تضع حدا للحرب، كلما زادت وتسارعت الضربيات ضد (ج ت و) لكي ينزع منها ادّعاؤها صفة التمثيل بمفردها خلال المحادثات القادمة. وهم يأملون شلّ الفدرالية بضربهم المراكز الحساسة في بنيتها العضوية. لذلك استهدفت الناحية الباريسية بصفة خاصة. وينوي روجي فري أن يسير على خطى روبير لاكوست و بابون

وعلى خطى الجنرال ماسو. لكن باريس 1961 ليست هي مدينة الجزائر 1957. إن السياق لا ينطوي على وجه للمقارنة، فيجب إذن تحضير العقول. ولذا نشر ديوان محافظ الشرطة البيان التالي:

"بهدف وضع حد وبلا تأخير، للتصرفات الإجرامية للإرهابيين، تقررت إجراءات جديدة من طرف محافظ الشرطة. ومن أجل تسهيل تنفيذها ينصح العمال الجزائريون، بالطريقة الأشد إلحاحًا، بأن يمتنعوا عن التجول ليلاً في شوارع باريس وضواحيها، خصوصًا بين الساعة الثامنة والنصف ليلاً والخامسة والنصف صباحًا. أما الذين يفرض عليهم عملهم التنقل في هذه الساعات، ففي إمكانهم أن يطلبوا من قطاع المساعدة التقنية في حيّهم أو دائرتهم شهادة تمنح لهم بعد تبرير طلبهم. ومن جهة أخرى، لوحظ أن العمليات هي في الغالب من عمل أفواج تتكون من ثلاثة أو أربعة رجال. لذلك ينصح الفرنسيون المسلمون بشدة أن يتنقلوا على انفراد، لأن الأفواج الصغيرة ستبدو مشبوهة لدوريات الشرطة. وأخيرًا قرر محافظ الشرطة أن محلات المشروبات التي يسيرها ويرتادها الفرنسيون المسلمون أصلاء الجزائر تغلق كل يوم على الساعة 19.

واعترف فري في 13 أكتوبر أن الإجراءات المتخذة يجب أن "تزعزع المنظمة المتمردة وتوصل شيئا فشيئا إلى استئصالها". هذا هو السبب الوجيه للنصيحة التي أسداها بيان 6 أكتوبر، وتلك هي الأهداف المنشودة من طرف الوزراء المتشدّدين إلى النهاية، الأعضاء في الحكومة الفرنسية.

إن فرض حظرٍ للتجول على الجزائريين، رغم صياغته في صورة "نصيحة"، إنما هو نص استثنائي يزيد بطريقة مأسوية لا تطاق في خطورة وضعية العمال الجزائريين. وبإخضاعهم إلى نظام تمييزي ذي طابع عنصري، فهو يمنع عددًا كبيرًا منهم من تناول وجبة المساء. كما يمنع عنهم الأعمال التي تقتضي تنقلهم خارج الساعات المسموح بها ويسلّمهم للحركى في زياراتهم الليلية ومداهمات الشرطة. هذه الأخيرة مزقت دون أن تقرأ التصريحات بالتنقل بعد الساعة الثامنة والنصف التي سلمها أرباب العمل.(4)

والأخطر من ذلك هو أن منع الجزائريين من الخروج في المساء يعني عمليا وقف جميع النشاطات التنظيمية، لأن كافة عناصر (ج ت و) هم عمال لا يستطيعون النضال إلا بعد ساعات العمل. وأخيرًا فإن غلق المؤسسات التي يرتادها الجزائريون على الساعة 19، خصوصًا المطاعم التي تجري فيها جميع الاتصالات على مستوى القاعدة، يعرقل كثيرًا تحقيق أهداف الجبهة. إن حظر التجول يمثل إذن عائقًا لابد من إزالته بأي ثمن. وكان عليها أن تردّ. فضلاً عن ذلك، فإن الإطارات لم يخطئوا عندما كتبوا في تقاريرهم معلقين على الإجراء:

"إن سياسة الأيدي المكتوفة تقودنا إلى الانتحار".

اجتمعت الفدرالية خصيصًا لهذا الغرض في 10 أكتوبر ودرست التقارير المرسلة إليها في 7 أكتوبر التي طالبت بتعليمات واضحة حول الطريقة التي تقاوم بها منع التنقل. وبعد تحليل الوضعية الناشئة والقوى ووسائل العمل التي تتوفر عليها الفدرالية، قررت هذه الأخيرة ردًا يتوزع على ثلاثة مراحل:

- في المرحلة الأولى وخلال أمسيتين متواليتين: مظاهرات جماهيرية لجميع المهاجرين الذين سيقاطعون حظر التجول بالسير في استعراض بعد الساعة الثامنة بطريقة سلمية ونظام مع نسائهم وأطفالهم في أهم شوارع باريس.
- في المرحلة الثانية: شنّ إضراب يقوم به جميع التجار الجزائريين الذين يغلقون محلاتهم طوال اليوم تعبيرًا عن التضامن مع العمال.

وتوقعًا لتدخل قوات القمع والتوقيفات العديدة التي ستقع خلال المرحلتين الأوليين، فقد دعيت النساء في المرحلة الثالثة للتظاهر مساءً إما في استعراض مماثل وإما أمام المعتقلات والسجون التي ستعيّن لهن لاحقًا.

وحدّدت الفدرالية في تعليمات 10 أكتوبر أول يوم للمقاطعة في 14 أكتوبر، ولكن باقتراح من المراقب واعتبارًا للآجال الضرورية، تأجّل إلى يوم الأربعاء 17. إن عملا كهذا ليس جديدًا على المنظمة التي تستند على تجربة أوت 1958 التي تعزز موقفها الحالي. فبعد عمليات 25 أوت قررت محافظة الشرطة بباريس حظرا للتجول

خاصًا بشماليّي إفريقيا. لكن المناضلين وبأمر من المنظمة لم يمتثلوا إليه وتجاهلوه وشيئًا فشيئًا بطل العمل به.

وأمّا هذه المرة، فإن ردّ الفعل سيكون أشدّ قسوة وهذا أمر متوقع. لهذا حددت التعليمات الطابع السلميّ للمظاهرات بحضور الزوجات والأطفال في الاستعراض. وزيادة على ذلك فإن الشعارات التي ستطلق تتعلق بحظر التجول فقط. وهذا التحديد المقصود لموضوع وأهداف المظاهرات يرمي إلى فعالية أفضل. إن تركيز العملية على "حظر التجول العنصري" يجعل من السهل التذكير بالوضعية التي خص بها النازيون فئة معينة من السكان الفرنسيين في ماض جدّ قريب. وفضلاً عن ذلك فإن الاستعراضات الجماهيرية في أهم شوارع قلب باريس سيكون لها بطبيعة الحال انعكاسات بسبب تواجد جماعات من المارة والأجانب والصحافيين.

وبناءً على خلاصة تقارير رؤساء الولايات، يعتقد مسؤول التنظيم أن (ج ت و) جندت في باريس وحدها على الأقلّ خمسين ألف عنصر دون عدّ عشرات الآلاف توقفوا عند حواجز الشرطة في الضواحي ولم يستطيعوا بلوغ نقطة التجمع. لقد وقع خطأ في فهم تعليمات الفدرالية، سوف يسمح للشرطة باتخاذ إجراءات طرد، ولولاها لكان عدد المتظاهرين أعلى كثيرًا؛ فقد حدث أن قطاعًا من المنظمة تقدم في الوقت المحدد وتظاهر في الصباح على الساعة الثامنة ثم على الساعة العاشرة في ناحية الأوبرا، وأعلنت عنه الإذاعة في منتصف النهار ثم أوردت خبره صحف المساء[5]. لذلك لوحظ على الساعة 17 و45 دقيقة جهاز هام من قوات الشرطة يحتل أماكنه بباريس. وحسب تقرير المصالح الرسمية، فإن تفتيشًا جدّيًا يجري في أبواب العاصمة خصوصًا في مداخل الضاحية "الشمال إفريقية" وهو ما يمنع طبعًا عددًا كبيرًا من المناضلين من القدوم إلى مختلف نقاط الانطلاق للاستعراض. ورغم هذا الحادث، فإن المظاهرة ستجري طبقًا للتعليمات.

في هذا المساء، 17 أكتوبر على الساعة الثامنة، هذه الساعة التي ظن محافظ الشرطة أنه منع فيها المهاجرين من الخروج من "الغيتو" الذي أدخلهم فيه، شرع

العمال الجزائريون لمنطقة باريس في مسيرة كبرى صامتة عبر أهم شوارع العاصمة. لقد خرجوا من كل مكان: ساحة إيتوال، بون نوفال، الأوبرا و الكونكورد، وإلى الشوارع وأبواب المدينة وجسر نوييي. هذه الأبواب التي أغلقها بابون قد مرّ منها خمسون ألف جزائري. وفجأة تعرف الباريسيون بدهشة وأحيانًا بقلق على وجود أولئك البشر. لقد كان ذلك اكتشافًا بالنسبة إليهم: إنّهم متظاهرون يتحلّون بالعزم، هادئون، متحكمون في أنفسهم، منضبطون، انتشروا في الشوارع بموجات قوية لا تقاوم.

وهاهي معاينة الصحف مساء هذا الثلاثاء 17 أكتوبر 1961: "لأول مرة جرت في قلب باريس مظاهرات جماهيرية للجزائريين، قدموا من الأحياء الجزائرية والأحياء القصديرية لضاحية باريس أو من الدوائر المختلطة السكان وضاعف من ضخامة المظاهرة عشرات الآلاف من سكان منطقة باريس، وقد طالبوا برفع حظر التجول المطبق عليهم. وفي أمكنة عدة فوجئت الشرطة بوصولهم، وفي أمكنة أخرى تعرض المتظاهرون للضرب بالعصيّ بطريقة عنيفة، تبع ذلك طلقات نارية كما أشارت إلى ذلك، مع بعض التأخر، محافظة الشرطة ووكالة الأنباء الفرنسية. هذه الأخيرة أكدت أن الأمر يتعلق بطلقات إنذار في الهواء. وفي شارع بون نوفال وجدت سيارة سيمكا (301CS88) اخترقها الرصاص. وفي ساحة الأوبرا تجمعت الشرطة منذ الساعة الثامنة مساءً أمام مخرج الميترو وأوقفت تحت تهديد الرشاشات العديد من الجزائريين الذين وضعوا في طابور وأيديهم فوق رؤوسهم على طول صف عربات الشرطة المتوقفة.

في ساحة إيتوال وفي أماكن على الرصيف، أحيطت بحواجز معدنية تستخدم في الحفلات، أوقف آلاف الأشخاص متراصين داخلها، بعضهم ملتصق ببعض، مطأطئين رؤوسهم وأيديهم فوقها تتوالى عليهم الضربات بلا انقطاع. ولا واحد من الجزائريين كان يردّ. وفي فاغرام كانت ثلاثون امرأة وشابة مع الأطفال يائسات يصرخن بالعربية أو بالفرنسية.

في شوارع ماك ماهون و هوش و تارن و نهج كورسال وفي الأزقة المجاورة كان يوجد صفوف من الرجال واضعين أنوفهم في الحائط وظهورهم تحت المطر، ينتظرون تحت تهديد الرشاشات. وبالحيّ اللاتيني حددت نقاط مختلفة للتجمع في شارع سان ميشال. على الساعة الثامنة و25 دقيقة نزل طابور في اتجاه شارع القصر يبدو أنه لا ينتهي. وحدث هجوم الشرطة الأول في زاوية شارع القصر ورصيف مارشي نوف، استعمل فيه حراس الأمن العصيّ البيضاء وأعقاب البنادق. وحدث الهجوم الثاني أمام مقهى ترمينوس بشارع سان ميشال على الساعة الثامنة والنصف وتحطم الزجاج تحت الاندفاع القوي للجزائريين الذين جمّعوا وضربوا ضربات مضاعفة.

وفي وقت قصير امتلأت عربات الشرطة بضحايا تدمي أجسامهم ويسمع أنينهم وتتدلى من النوافذ أذرع وأرجل رجال مغمى عليهم. وتواصل ذلك إلى التاسعة والنصف ليلاً. و كانت حشود المتظاهرين تنقلب بلا كلل من ساحة إيدموند- روستند إلى ساحة سان ميشال عند سماع صراخ أو نشيد أو نداء. وأمام مقهى لاسورس ظل رجل منكبًا على وجهه وأنفه في مجرى الماء وهو بلا حراك. و على الأرض تنتشر الأحذية و القبعات. ومن طرف الشارع إلى طرفه الآخر كانت بقع الدم تنحل في ماء المطر. كما كانت السيارات الزرقاء تجمع بلا انقطاع حمولتها من الجرحى. وفي رقم 12 شارع سان ميشال حولت صيدلية إلى مستشفى. فرقت المظاهرة على الساعة التاسعة و النصف ليلاً. و استمرت مطاردة المتظاهرين في الأزقة الصغيرة بالحيّ اللاتيني. وفي الليل أصدرت محافظة الشرطة بيانًا أعلنت فيه: "خلال العمليات أطلق الرصاص ضد قوات حفظ الأمن التي ردّت". وبقي العدد وهو ميّتان اثنان.(6)

وقد شهد محققو "فرانس سوار"، رغم أنهم غير مؤيدين للجزائريين، على واحدة من الحلقات الدرامية جداً لهذا المساء و الأكثر دلالة أيضًا و هي إطلاق النار في شارع بون نوفال و هنري بينيولي و ميشال غروس سبينتلي: "طوابير جديدة من المسلمين نزلت من مونمارتر. وصل الجميع إلى ريشيليو درو. سمعت صفارات الشرطة المتحركة فاتحة الطريق لقوافل العربات التي جلبت على متنها مئات و آلاف المتظاهرين الذين أوقفوا. و يبدو أن قادة المظاهرات خلال هذا الاستعراض في

الشوارع الكبرى أرادوا تجنب كل عنف. فعند المرور أمام المقاهي نصح بعض المسؤولين أصحابها بإخلاء الرصيف من الطاولات و أن لا يخشوا شيئا. لكن في شارع بون نوفال حدثت المأساة. كان من ضمن السيارات المتوقفة في الشارع و لم تستطع الرجوع إلى الوراء عربة شرطة فارغة. و كان السائق وحيداً أمام المقود. و روى شاهد فقال: "رأيت السائق ينزل من مقعده شاحبًا، حاملا مسدسه في يده. و خوفًا من الحشد الصارخ المتقدم نحوه صرخ: "سأطلق النار على أول من يتقدم". واصل المتظاهرون التقدم بلا خوف، فأطلق الشرطي رصاصتين في الهواء ثم على المتظاهرين. عند سماع صوت الرصاص أسرع رجال الشرطة واضعين على رؤوسهم الخوذات و على صدورهم الصدريات الواقية و أطلقوا بدورهم حوالي 20 طلقة. هرب شماليو إفريقيا في جميع الاتجاهات و لجأوا إلى ممرات البنايات. كُسر زجاج محل للحلوى و نهب. و نُهبت كذلك شرفة مؤسسة رياضية و واجهة محل لبيع القمصان. بقي 7 رجال على الرصيف مصابين بجراح خطيرة، توفي واحد منهم.(7)

في هذا المساء برهن رجال الشرطة على تسرّع مفرط. و قد كتب صحافي آخر: "أقل حركات رجال الشرطة كانت تنمّ عن الحقد و قد أفرط الجميع في التسرع. وكانوا عند مرورهم يضربون الرجال بدلا من وضعهم في الاتجاه المطلوب و ينعتونهم بصفات الخسة والدناءة و "صغار الفئران" (...) وخرج أطفال من زاوية في الشارع، كان أكبرهم سنا في حوالي العاشرة وكان رافعًا يديه في الهواء بينما يدفعه شرطي إلى الأمام بالمسدس في ظهره. و خلال إطلاق النار في الشوارع الكبرى كسرت جمجمة فرنسي بضربة من عقب البندقية عن طريق الخطأ. و قد أحصى أحد أصدقائي و فحص خمس جثث. كنت في أدنى شارع سان ميشال أين هجمت الشرطة على الحشود التي كانت هنا أيضًا مسالمة بلا سلاح، مطيعة للمنظمين من بينهم. وبعد الهجوم كان عشرة رجال مستلقين على الأرض، متأثرين بالضربات التي تلقّوها و الدم يسيل من رؤوسهم ووجوههم المبللة غير المحلقة على ثيابهم الممزقة. و توجه الصيدلي إلى مجموعة من الفرنسيين قائلاً: "خذوا هذا أولاً فهو في غيبوبة"، فحملوه في سيارتهم. كان عدد أولئك الجرحى وتلك الجثث على قدر ما ارتكب من "تجاوزات". إن سيلان الدم لم يكن

متوقعا بلا شك. و أعتقد أن رجال الشرطة لم يسيطروا على أنفسهم. كان الحدث أقوى منهم" (8).

بينما كانت باريس مضطربة، تريد أن تفهم هؤلاء المتظاهرين غير المنتظرين، نشرت محافظة الشرطة بيانًا يتضمن الحصيلة الرسمية لمساء أمس: "عدد المشاركين 20 000 تقريبًا. الموقوفين: 11638. الأشخاص الذين ألقي عليهم القبض اقتيدوا إلى مركزي قصر الرياضة و ملعب كوبرتين. الجرحى بين قوات الشرطة: ضابط واحد. 2 بريغادييه. 6 حراس نقلوا إلى "دار الصحة". و الضحايا من بين المتظاهرين ميتان اثنان و 64 جريحًا".

وقد أثار عدد القتلى و الجرحى بين الجزائريين خلافًا. فأشار البعض إلى أن الحصيلة أثقل مما أعلن. و في 24 أكتوبر دعي بابون إلى تقديم تفسير أمام المجلس البلدي للطريقة التي "سحقت" بها "شرطته" مظاهرات 17 أكتوبر. و لم يجب عن الأسئلة التي طرحها ريموند بوسو و كلود بوردي: كم عدد الموتى بين الجزائريين؟ كم من غريق؟ كم من قتيل من جراء الضرب؟ هل صحيح أن خمسين من الموتى جمعوا من فناء ثكنة لاسيتي مساء 17 أكتوبر؟ هل صحيح أن 150 جثة عثر عليها في نهر السين بين باريس و روان؟" (9)

الصمت. لقد ظل بابون ساكتًا.

عاد إلى إثارة الموضوع أمام الجمعية الوطنية كلوديوس بيتي، النائب عن "الوفاق الديمقراطي" يوم الاثنين 30 أكتوبر فأعلن : "نظرا لحالة العديد من المسلمين في قصر الرياضة، استدعي أطباء عسكريون كونوا فرقا من الممرضين. فتوافدت هذه الفرق و فحصت إحداها بمفردها، و هي الثالثة، 210 جرحى من يوم الأربعاء 18 أكتوبر على الساعة السادسة مساء إلى الخميس 19 أكتوبرعلى الساعة التاسعة صباحًا. و هذا يدل على انعدام الوعي لدى المصالح التي دفعت الوزير إلى تقديم عدد إجمالي للجرحى على أنه 39 جريحًا!"

و في الواقع لم يسمح أي إحصاء رسمي دقيق بعدّ الموتى و الجرحى الجزائريين عدّا صحيحًا.

لكن كيف عاش مناضلو (ج ت و) من الداخل هذه المظاهرات ؟ وضع قائد ناحية وقائد منطقة بالولاية تقريران لا يخلوان من الفائدة إذا قارناهما بتحقيقات الصحافة الفرنسية. وأما بالنسبة للولاية 1 فإن المسؤولين وضعوا أصدقاء فرنسيين في نقاط مختلفة سيكونون أفضل شهود على مجرى الأحداث.

كتب المسؤول الجهوي 2133: "يوم 17 أكتوبر حتى الساعة الثامنة ليلاً، لم يكن أحد من غير (ج ت و) و من غير الجزائريين يتصور أن مظاهرة ضخمة قد أعدّ لها طبقًا للتعليمات التي تلقّيناها على الساعة السابعة مساء. كنت في شارع لاشارون و ميلمونتون. لم ألحظ أي قمع أو أي شرطي، و فجأة ظهر على الساعة الثامنة بالضبط مئات الاخوة في الأنهج و خاصة في محطات المترو: أفرون، بانيولي، الأب لاشيز، مينيلمونتون. وقفوا في طوابير طولها 100 متر ليؤشروا على تذكرات نقلهم. وأما الذين كانوا متعجلين من بينهم و عددهم ما بين 500 و 600 فقد فضلوا السير على الأقدام إلى ساحة الجمهورية. وفي مترو هذه الساحة كان آلاف الاخوة خارجين من المحطة أو متجهين إلى جسر دي سافر. و لم يوقف منهم أحد في ساحة الجمهورية رغم وجود ألفي شرطي من "سي.آر.آس". تحوّل نهج فوبورغ سان مارتان إلى نهر من البشر. وكان الاخوة يتجهون إلى الشوارع الكبرى في نظام تام و انضباط مثالي، وكان عمل المنظمين نظريًا فقط لأنهم لم يفعلوا شيئًا بعد أن برز المناضلون بصفة تلقائية لتنظيم المظاهرة. و أما الأوروبيون الذين فروا في كل اتجاه في البداية، فقد طمأنهم الاخوة بأن لا يخشوا شيئا. لقد رأيت بعينيّ آلاف الاخوة يتوقفون ليتركوا امرأة تمر دافعة أمامها عربة ابنها. ويصعب إحصاء عدد المتظاهرين في شارع بون نوفال. وعندما بدأ إطلاق النار تقدم آلاف الاخوة بانضباط تام بدون أي حادث نحو الأوبرا ورجع البعض الآخر. و كانت عربات الشرطة و "سي.آر.آس" متوقفة على طول شارع بون نوفال في كل جانب. و وصلت عربة شرطة إلى مستوى شارعي سانتييه و إيشيكييه، كانت مملوءة برجال الشرطة. و نزل منهم واحد أطلق رصاصة في الأرض و أخرى في الهواء ربما لاختبار رد فعل الاخوة الذين واصلوا التقدم

بلا خوف. و بعد أن أفرغ خزان ذخيرته، ملأه من جديد و أطلق النار بكل جبن على الحشود.

"وبهذه الطريقة أعلم الآخرين أن الاخوة غير مسلحين، فنزلوا من العربات لبدء الهجوم على أول المتظاهرين الذين كانوا أمامهم. ولا أحد استطاع أن يعطي الرقم الصحيح للموتى و الجرحى الذين قتلوا بدورهم بكل جبن. وقدمت الإسعافات من طرف المناضلين لحوالي 10 جرحى بالرصاص منهم واحد في حالة خطيرة يوجد حاليًا في المستشفى. أما الآخرون الذين كانت إصاباتهم خفيفة فقد رجعوا إلى بيوتهم بوسائلهم الخاصة.

"وخلاصة القول هي أن نسبة المشاركة بلغت 95% طبقًا لإحصاء أجري في اليوم التالي، و قد تكون النسبة أعلى. لقد استجاب الجميع و حضروا باعتزاز، تلبية لنداء المنظمة ما عدا الاخوة الذين تعذّر الاتصال بهم، خصوصًا المقيمين في فنادق أوروبية و بعض الشيوخ العاجزين حقًا عن السير. و أذكر حالة أحد الاخوة الذين التقيت بهم في ساحة الجمهورية و هو معطوب حرب له ساق واحدة. فطرحت عليه سؤالا لا ينطوي على اللياقة: "ماذا ؟ هل جئت إلى هنا؟" فأجابني بصرامة: "لقد فقدت ساقًا من أجل فرنسا و إذا توجب علي أن أفقد الأخرى فسيكون من أجل وطني".

"معنويات الاخوة جيدة. و رغم سوء المعاملة التي تعرضوا لها فإن أغلبهم مستعدون لمعاودة التظاهر بمجرد ما تطلب المنظمة ذلك. إن انتصارنا لا نزاع فيه، و حتى العدو أقرّ به مثل "فرانس- سوار" التي كتبت في 20 أكتوبر 1961 : "رغم كل المخاطر فإن (ج ت و) تناور و تجند كل قواتها المنضبطة متى أرادت ذلك".

من جهة أخرى، فإن أغلبية التجار أغلقوا محلاتهم يوم الأربعاء 18 أكتوبر 1961، لكن خلال النهار حضر المفتشون و أجبروهم على فتحها. و لما كانوا مجبرين على ذلك، فتح خمسة أو ستة على مضض، لكن بمجرد ذهاب المفتشين عادوا إلى غلقها. بل إن بعض المقاهي أعيد فتحها ثلاث أو أربع مرات تحت تهديد الشرطة (...)

"أما النساء فإن مشاركتهن يوم 17 أكتوبر 1961 كانت ضعيفة. لكن في يوم 18

حضرن جميعًا كما كان متوقعًا، لأن الأطفال لم يذهبوا إلى المدارس. و قد أوقفن جميعًا في ناحيتنا ثم أطلق سراحهن. و في منتصف الليل استطاعت النساء الوصول إلى دار البلدية حاملات الأعلام الوطنية هاتفات: " تحيا (ج ت و)"، "تحيا الجزائر المستقلة". وتعرضت للعنف اللواتي كنّ يحملن الأعلام. و في مراكز الشرطة رفضن تناول أيّ غذاء و حتى الغذاء لأطفالهن. و بكلمة واحدة قامت النساء بواجبهن".

إن حصيلة التوقيفات بالنسبة لناحيتنا تتمثل حتى الآن في 250 من بينها كثير من مسؤولي القاعدة (خلايا، أفواج و فروع). و عدد الجرحى بدرجات متفاوتة: 60 منهم 3 بالرصاص أحدهم في حالة خطيرة يوجد في المستشفى. و أخيرًا فقد قمنا بواجبنا. و قد استجاب لنداء المنظمة كافة الاخوة"[10].

و من جهته فإن مسؤول المنطقة 212 يرى أن الأمر بالتظاهر استجيب له بنسبة 80% في دائرة اختصاصه و أضاف: "رغم حاجز قوي للشرطة، نصب في طريق المظاهرة مجبرًا مناضلينا على الرجوع على أعقابهم و الافتراق، فقد ألححنا على تطبيق الأمر و الوصول بالمظاهرة سلميا إلى نهايتها. و كان قمع الشرطة شرسًا، فقد أوقفت داخل السياج الذي نصبته حوالي 60% من تعدادنا منه 100% من الجهة الثانية (للولاية)، و كان من بينهم كافة إطاراتنا من مسؤولي القطاع إلى الخلية. و نشير إلى أن قلة فقط من المسؤولين أفلتوا من التوقيف الاحتياطي. و قد أطلق سراحهم في عين المكان لعدم وجود أمكنة في عربات الشرطة. و نعدّ حاليًا حالات فقدان كثيرة جدًا. و علمنا من مصادر رسمية أن العديد من مناضلينا، من بينهم إطارات، اقتيدوا إلى الجزائر و آخرون إلى اتجاه مجهول. و أصيب ثلاثة من عناصرنا بجروح خطيرة رميًا بالرصاص. و كانت الشرطة من جميع الجهات و جميع زوايا الأنهج تطارد مناضلينا بالضرب بالعصيّ، متسببة في كسور للعديد منهم (...) و رغم المدد الذي تلقته الشرطة في اليوم الثاني، رجع مواطنونا إلى أمكنة التظاهر و هنا وقعت أغلب التوقيفات. واقتيد مواطنونا إلى محتشدات مختلفة. في اليوم الثالث، عاد مواطنونا الذين نجوا من التوقيف إلى الشوارع للتجول خلال ساعات الحظر فأوقفوا.

"فيما يخص غلق المؤسسات نفذ الأمر بنسبة 90% و طلب من التجار الذين فتحوا تفسير موقفهم بكتابة تقرير إلى جانب التحقيق الذي فتحناه بشأنهم. و نشير إلى أن الشرطة حضرت عند جميع التجار و هددتهم بإرسالهم إلى معسكرات الجزائر إذا لم يفتحوا في الحال.

"أما مظاهرة النساء فلم تعلم بها لجنة المنطقة إلا في يوم المظاهرة. فأعلنت حالة طوارئ لجمع كافة مناضلاتنا و أعطيت لهنّ خمس لافتات. و قد جاءت كل النساء إلى مكان المظاهرة و أوقفن في عين المكان ماعدا حوالي 30 امرأة لم يحضرن، كانت من بينهنّ 20 امرأة أوقفن في محطة انطلاق المترو و 10 أخريات سيشرحن موقفهنّ في تقارير لاحقة. و أما اللائي اعتقلن فقد أطلق سراحهن بين الساعة الواحدة و الثالثة صباحًا. و رغم أن الهدف المحدد للنساء لم يتحقق حتى النهاية، نعتقد أن حضور كافة الجزائريات في استجابة جماعية لندائنا يعتبر حدثًا هامًا في تاريخ بلادنا".

وكتب مسؤول المنطقة مستخلصًا الدروس من الأحداث: "نستطيع أن نلاحظ أن مناضلينا استجابوا بشكل إيجابي للتعليمات، و ذهب بعضهم إلى أننا انتظرنا أكثر مما يجب، و رغم هذا لم يفت الأوان. إن هذه النتائج الباهرة هي خطوة إلى الأمام نحو النصر في نظر الرأي العام العالمي الذي مال لصالحنا. و قد لاحظنا أن اليسار الفرنسي لم يتردد في إبراز السلوك التمييزي للشرطة تجاه مواطنينا و يواصل عن طريق الصحافة التنديد بالعنف و التهديد و الاغتيال الذي كان اخوتنا عرضة له. و لاحظنا من جهة أخرى الشعار الذي أطلقته النقابات العمالية للتعبير عن تضامنها معنا بواسطة الإضراب. و نذكر في الأخير أن آخر حدث هو مظاهرة الطلبة الفرنسيين الذين هتفوا بـ "الجزائر جزائرية" وقد أوقف أولئك الطلبة أو فرقوا.

"أتمنى أن تحتل هذه المظاهرات مكانا هامًا في تاريخ بلادنا و تشرح بالتعليق الوافي عليها. إن إخواننا الذين سقطوا في ميدان المظاهرة يجب أن يمنحوا استحقاقًا أو ميدالية. و نقترح أخيرًا تكثيف نشاطنا المسلح خلال ساعات حظر التجول من أجل إفشال تصريحات وزير الداخلية الفرنسي الذي يتبجّح في الجمعية الوطنية بقوله أن منذ تطبيق هذا الإجراء لم تحدث عمليات.

إن المحققين المتطوعين في الولاية 1 رأوا المظاهرة بعيون رجال اليسار الفرنسي الأصدقاء للقضية الجزائرية. و قد اندهشوا على الخصوص لهدوء المتظاهرين أمام تزايد قوات القمع. "كان رجال الشرطة الذين أصيبوا بالإرهاق من كثرة الضرب يتركون مواقفهم لغيرهم. و قد سقط الكثير من الجزائريين مضرجين بدمائهم بعد إصابتهم بجروح وداستهم قوات القمع بالأرجل و أجهزت عليهم بضرب رؤوسهم على الأرض. وقد تصرف المتظاهرون بهدوء في نظام مطلق. فقد احترموا الضوء الأحمر و لم يتسببوا في ازدحام وامتثلوا تماماً لأوامر قادتهم ولم يردّوا على أي عنف بل حملوا جرحاهم وساعدوا الذين استنفدوا قواهم. وقد بدا عليهم تجاهل القمع الذي تكالب عليهم بلا رحمة"(11).

زيادة على ذلك، لوحظ الطابع السلمي للمظاهرة من طرف جميع الملاحظين حتى الذين كانوا أقل تعاطفاً مع المهاجرين و أشارت إليه حتى الصحافة المحافظة. ولم يقع جرح شرطي واحد بالرصاص و لم تعثر الشرطة التي فتشت بدقة الإثني عشرة ألف معتقل مساء 17 أكتوبر على سلاح أو مسدس و لا حتى على سكين. و كتب جون فيرنيو حول هذا الموضوع: "لقد لوحظ أن المسلمين احترموا التعليمات الصارمة بالتزام الهدوء، وكان هتافهم "الجزائر جزائرية" وهو شعار لم يعد منطويا على الفتنة منذ أن أطلقه الجنرال ديغول"(12) .

وأكد بيار فيانسون-بوني في جريدة لوموند:(13) "بالرجوع إلى الوراء قليلاً تبدو بوضوح بعض الوقائع التي أسيء فهمها عند نهاية مظاهرات مساء الثلاثاء. فإذا كان السيد روجي فري قد أوضح أنه مات شخصان و جرح ثمانية بالرصاص من بين المتظاهرين فإنه لم يوضّح طبيعة الجروح التي أصابت رجال الشرطة. و قد أكد شهود كثيرون على تجمع الجزائريين و بداية المظاهرات بأن المواكب- في هذه المرحلة على الأقل- تخلو من أي مظهر للتهديد و أن الاستعراض أريد له أن يكون غير عنيف".

واعترف دونيس بيربيه دافيل من جريدة لوفيغارو: "إن الشهود العديدين على مظاهرات هذه الأيام الأخيرة لاحظوا -باستثناء حالات نادرة- أن المتظاهرين

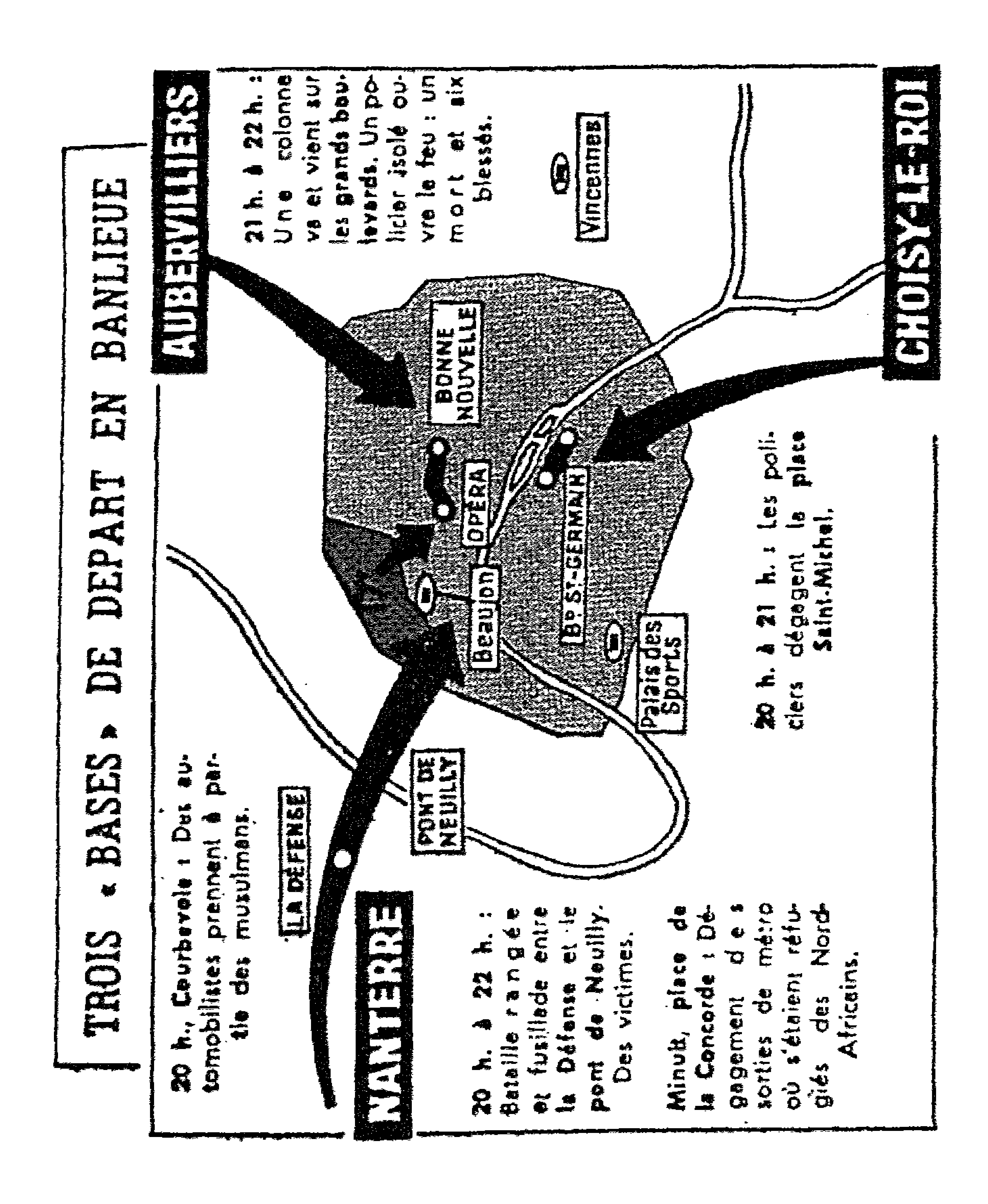
يتركون الشرطة تعتقلهم دون أدنى مقاومة. و فضلاً عن ذلك لم تعلن الشرطة عن أي حجز للسلاح. لكن عدد الجرحى المسلمين كان عاليًا جدًا كما تدل على ذلك مختلف المؤشرات الدقيقة المتوافقة التي بلغتنا. و ينبغي أن نستنتج من ذلك أن كثيرا من الضحايا ضربوا بعد توقيفهم خلال مشاهد عنف بعد المظاهرة و هو ما ندّدنا به يوم السبت"(14) .

ومع ذلك، وجّه في اليوم التالي و بلا تأخير، اتهام إلى منظمي هذا الاستعراض السلمي و هو إعلانهم مواقف متطرفة جذريًا معادية للمفاوضات. و كتب جون فيرنيو: "لا نزاع في أن مظاهرات الأمس، التي يمكن أن تتجدد في الأيام القادمة، لا تخدم قضية المفاوضات في رأي سكان باريس. و هذا الاعتبار ليس له تأثير على فدرالية فرنسا التي تنظر إلى الاستعمار كمجموع واحد و لا تميز أبدا بين منظمة الجيش السري و السلطة"(15). وتساءل جاك فوفي في جريدة لوموند: "بعد المظاهرات المنظمة مساء الثلاثاء (...) عن موقف فدرالية فرنسا لـ(ج ت و) التي كان قادتها دائمًا أكثر تصلبًا و أكثر عداءً للمفاوضات من قادة (ح م ج ج) (16)". بينما أكد جيرار مارتان على أعمدة لوفيغارو: "منذ بداية الثورة لم تكفّ فدرالية فرنسا لـ(ج ت و) عن تبنيّ موقف يزداد تشدداً داخل الحركة. لقد تبلورت فيها دائمًا الاتجاهات الأشد تصلبًا و الأكثر نشاطا في الثورة الجزائرية(17)". والدليل على ذلك، كما أضاف المقال، هو "أن الشبكتين الإرهابيتين لولايات فرنسا تفلتان من رقابة المفاوض كريم بلقاسم و تتبعان كليا بوصوف و بن طوبال القائدين المتصلبين في (ج ت و)".

هذا التصلب الذي أنتجه خيال مصالح وزارة الداخلية المنسوب للفدرالية، لا يساوي شيئا إذا قورن بشدة القمع الذي طال المهاجرين في أيام أكتوبر هذه. فحسب المصالح الرسمية الفرنسية، فقد تم إحصاء 15000 حالة توقيف (منها 3000 حالة مستديمة) و عشرات الموتى. لكن كم كان في الواقع عدد المفقودين و القتلى ؟ لقد كانت الفدرالية عاجزة عن تحديد العدد بدقة، لاسيما أن من بين العناصر "المفقودة" يمكن أن يوجد مناضلون بلا شك حُوّلوا إلى الجزائر، سوف لن نعثر عن آثارهم أبدًا. وفعلاً فمن بين 7500 جزائري أوقفوا في مساء اليوم الأول، أُبعد منهم إلى الجزائر 1500 شخص بواسطة أسطول جوي سخر لهذا الغرض، ووضع أغلبهم في معسكرات الاعتقال. وأضاعت فدرالية (ج ت و) الاتصال بهم حتى نهاية الحرب.

غير أن خلاصة التقارير حول حالات محددة لقتلى 17 أكتوبر و الأيام الموالية، رميا بالرصاص و بالضرب بالعصا و الإغراق و غيرها من الأساليب، تسمح بإحصاء 200 حالة تقريبًا، و عدد 2300[18] من الجرحى، و هذه أرقام تبدو موثوقة على ضوء الوقائع المذكورة في "تصريح رجال الشرطة الجمهورية". ومن بين آلاف الجزائريين الذين اقتيدوا إلى حظيرة المعارض في باب فرساي -كما أعلن هذا النص- قتل العشرات بواسطة الضرب بأعقاب البنادق و مقابض الفؤوس المؤدية إلى كسر الجمجمة و انشقاق الطحال أو الكبد و كسر عظام الأطراف، و آخرون انتزع أصابعهم أعضاء في الأمن من شرطة و جندرمة سمّوا باستهتار "لجنة الاستقبال". و في جسر نويبي وقفت في طرفه الأول مجموعة حراس و في الطرف الثاني مجموعة من كتائب الحرس الجمهوري، ثم تقدمت المجموعتان ببطء لإيقاع الاتصال بينهما. و قد ضرب جميع الجزائريين الذين وقعوا في هذا الفخ الضخم بأداة صلبة ثم دفعوا كلهم إلى نهر السين. و بلغ ضحايا هذه المعاملة حوالي 100 شخص. واستعملت نفس الأساليب في جسر سان ميشال. وبدأت جثث الضحايا تطفو على السطح يوميًا. حاملة آثار الضرب و الخنق.[19] و في محطة أوسترليتز سال الدم بغزارة و كانت الأشلاء البشرية تنتشر على درجات السلالم.

وقد حوّل الفناء الصغير المسمى فناء العزل، الذي يفصل ثكنة لاسيتي عن مقر المحافظة، إلى مقبرة جماعية حقيقية. و كان الجلادون يرمون العشرات من ضحاياهم في نهر السين الذي يجري على بعد عدّة أمتار لتجنب إخضاعهم إلى فحص الأطباء الشرعيين، و ذلك بعد أن سلبوا منهم مسبقًا ساعاتهم و نقودهم. و في فناء 19 أوت الكبير كان أكثر من ألف جزائري يتعرضون للضرب الشديد بالعصي زاد ظلام الليل في دمويته.[20]



ثلاث قواعد في ضواحي باريس انطلق منها الجزائريون في اتجاه الأماكن المحددة للتظاهر.

وهكذا فإن الخسائر عن الجانب الجزائري كانت ثقيلة، لكن مكاسب يوم 17 أكتوبر كانت في مستوى الضريبة المقدمة. إن المناضلين الذين قرروا بعناد تجاهل هذه الإجراءات التي يسميها الرسميون بنفاق "إجراءات محددة للانتقال الليلي لشماليّي إفريقيا"، استطاعوا في الأخير الانتصار عليها. و أصبحت دون جدوى على غرار الشارات التي وزعتها المصالح البسيكولوجية بالمناسبة. و قد نزلت النساء الجزائريات إلى الشوارع مع أبنائهن حاملات العلم الجزائري، بلا خوف، بعد ثلاثة أيام من المحن القاسية، وذلك بالرغم من أن تظاهرهن كان معروفًا منذ ثلاثة أيام ووقع رغمًا عن الشرطة التي كانت تأمل في إلغائه، و رغما عن كل الإجراءات الردعية التي اتخذتها. "و ألقي القبض على أكثر من ألف منهنّ مع خمس مئة طفل و سجنوا في المستشفيات و الملاجئ و مراكز الأمراض العقلية لمنطقة باريس. وانضمّت إلى الحركة جزائريات من المقاطعات الأخرى. و هكذا شاركت في الاستعراض مئات الجزائريات هاتفات: "تحيا (ج ت و)"، "تحيا الجزائر مستقلة"[21] و كان ذلك في ليون و مرسيليا و موزال و في الشمال و الأردان و الرّين الأعلى و في أهم المدن الفرنسية.

إن صدمة أيام أكتوبر كانت مفيدة لليسار الفرنسي على الخصوص، فقد هزّه الحدث الذي كان يعتقد أنه مستحيل، لكون الاستعراضات الجماهيرية محظورة منذ سنتين. فشرع في سلسلة من المظاهرات المؤيدة لإقرار السلم. و طلب المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي من الطبقة العاملة و مجموع الجمهوريين أن يتحركوا بقوة ضد الإجراءات التمييزية والعنصرية، ذاكرًا أن "كل عامل وكل ديمقراطي فرنسي يجب أن يشعر بأنه مهدد بالإجراءات ذات الطابع العنصري المتخذة تجاه الجزائريين. وأن تلك الإجراءات بإمكانها أن تتوسع غدا لتشملهم. و في 18 أكتوبر وجهت مجلة "الأزمنة الحديثة" نداءً للتضامن مع العمال الجزائريين. و بين 23 إلى 30 أكتوبر أدلى العديد من أساتذة الكليات الباريسية في بداية المحاضرات بتصريحات ضد حظر التجوّل التمييزي واستخلصوا: "إذا قبل الفرنسيون التأسيس القانوني للعنصرية فإنهم يتحملون في المستقبل نفس مسؤولية الألمان الذين لم يتحركوا ضد فظائع النازية".

وجاءت ردود الفعل المؤيدة لموقف المهاجرين من النقابات و الرهبان و من نقابة المحامين بباريس، رغم أن المحامين لم تكن أغلبيتهم مؤيدة لاستقلال الجزائر. و طبقًا لاستراتيجيتها السياسية الحريصة دائمًا على أن تشرح للشعب الفرنسي عملها، أدانت الفدرالية في 18 أكتوبر الإجراء الاستثنائي الذي اتخذ ضد الجزائريين. و تساءلت: "هل ننتظر إجبار الجزائريين على حمل علامة ظاهرة تدل عليهم حتى يسهل تمييزهم عن الإيطاليين و الإسبان و باقي المتوسطيين و سيّاح جنوب أمريكا؟" لقد أثار السؤال قلقا عميقًا لدى قسم كبير من الرأي العام الفرنسي المناهض للعنصرية، و كذلك لدى اليسار و الكنيسة. أما بيان بابون المؤرخ في 6 أكتوبر فقد حقق في الغالب أهدافًا مخالفة للتي كان ينشدها كاتبه. و ذلك أن النواب "المسلمين" الممثلين للقوة الثالثة و الذين انتخبوا للعب دور ماكر ضد (ج ت و)، رفضوا الانتقال ليلاً لحضور أشغال الجمعية الوطنية. وكان لخوفهم هذا ما يبرره. فقد تعرّض زميلهم عبد الكريم سعيدي، العضو المسلم في مجلس الشيوخ عن ناحية باتنة- سطيف، للإذلال على يد بريغادييه في الشرطة على الساعة السابعة و 45 دقيقة ليلاً في شارع سان ميشال. فقد وضعه البريغادييه تحت تهديد مسدسه الآلي الموجه إليه، بينما كان شرطيان يوقفانه. وقال له الشرطي بعد أن وجه إليه ضربة قوية على الذراع: "أخرج يديك و لا تتحرك و إلا أسقطتك". السيد عضو مجلس الشيوخ ليس له سحنة الأشقر الآري. و في اليوم الموالي، قدم له روجي فري وزير الداخلية اعتذاره في رواق قصر لوكسمبورغ. كما كان عدد الأجانب الذين أسيئت معاملتهم لتشابههم مع شماليّي إفريقيا كبيرًا جداً. و دون ذكر الإسبان و البرتغاليين المساكين، المهاجرين إلى فرنسا، فإن أمريكيين تعرّضوا للضرب من طرف الشرطة، مثل جوزيف بومارلو من واترفيل الذي جاء سائحًا إلى باريس. و قد تناولت الحادث التي تعرّض له جريدة "هيرالد تريبيون" في 20 أكتوبر و خصصت لمظاهرات 17 أكتوبر تحقيقًا كاملاً. و هكذا عرف الناس في أمكنة عديدة عبر العالم أيّ نظام بوليسي يخضع له العمال الجزائريون (وإن لم يكن ذلك بطبيعة الحال في نية المحافظ بابون).

لكن هل أثرت انعكاسات أيام أكتوبر، على المستوى السياسي، في الرأي العام أكثر مما كان يأمل المنظمون؟ كتبت مجلة جون بول سارتر التي يبدو أنها أدركت

مدى هذه الانعكاسات: "بوغروم[22]: كلمة ليس لها ما يقابلها في الفرنسية، إلى أن جاء المحافظ بابون في عهد الجمهورية الخامسة و بفضله سدّ هذا الفراغ. إن معاملة البشر كالفئران هي عملية ولدت في مدينة الجزائر واستقرت الآن في باريس. إن اليهود الذين احتجزوا في ملعب فيلودروم أيام الاحتلال عوملوا من طرف الشرطة الألمانية بوحشية أقل من الوحشية التي عومل بها العمال الجزائريون في قصر الرياضة من طرف الشرطة الديغولية. إن عامل العمالة و وزير الداخلية تذرعا، بلا طائل، بالإرهاب الأعمى الذي يستهدف شرطة باريس لتبرير حظر التجول. لا يوجد و لم يوجد إرهاب أعمى لـ(ج ت و). ذلك أن انتشار جثث رجال الشرطة في الشوارع هو نتيجة لأمر سابق. و على عكس ما تذرعا به فإن ما حدث هو إعدام رجال الشرطة لارتكابهم جرائم ضد الجالية الجزائرية، و هجمات عقابية ضد مراكز و دوريات الحركى الذين ارتكبوا طوال شهور أعمال التعذيب و الاغتيال. إن المسؤول الوحيد عن كل ذلك هو محافظ الشرطة الذي استورد الأساليب التي استعملها ماسو في "معركة الجزائر"، سعياً منه إلى هدف لا يتحقق و هو فكّ منظمة (ج ت و) في منطقة باريس (...) لكن بعد مرور ثلاث سنوات على افتخار ماسو "بإقرار السلم" في مدينة الجزائر بالحديد و النار و التعذيب بالماء و الكهرباء، هاهم سكان القصبة ينزلون إلى الشوارع للهتاف بـ(ج ت و). و بعد ستة أشهر من احتفال بابون بانتصار قواته من الحركى هاهم 60 ألف جزائري يردون عليه "باحتلال" عاصمته. إنه لم ينس لهم الهلع الذي أصابه (...)"[23].

ذلك هو التفسير الذي يمكن أن يعطى لآثار أيام أكتوبر 1961 التي تسجل في تاريخ الهجرة الجزائرية في فرنسا، باعتبارها "معركة باريس"[24] جديدة.

الهوامش

(1) - حسب لوموند، 19 أكتوبر 1961.

(2) - منشور عنوانه: "مجموعة من رجال الشرطة الجمهورية تصرح". باريس 31 أكتوبر 1961، مرسل إلى السلطة والصحافة. راجع الملاحق، وثيقة رقم 28.

(3) - شرحت الفدرالية موقفها في بيان مؤرخ في 15 أكتوبر عنوانه: "لماذا العمليات؟" نشر في المجاهد.

(4) - وقائع واردة في كتيب نشرته وزارة الإعلام لـ(ح م ج ج) في ديسمبر 1961 تحت عنوان "المظاهرات الجزائرية في أكتوبر والقمع الاستعماري في فرنسا".

(5) - قدمت صحيفة لوموند، بتاريخ 18 أكتوبر التي وزّعت على الساعة 17، سردا للحدث: "تجمع يوم الثلاثاء 160 جزائريًا بين لامادلين و الأوبرا للاحتجاج ضد الإجراءات المتخذة تجاههم (حظر التجول وغلق مقاهي المسلمين على الثامنة ليلاً) وألقت الشرطة القبض عليهم. لقد تلقوا تعليمات بالتظاهر هذا المساء بين السادسة والثامنة في الشوارع الكبرى.

(6) - "ليبيراسيون". 18 أكتوبر 1961.

(7) - "فرانس سوار". 19 أكتوبر 1961.

(8) - "تيموانياج كريتيان". 26 أكتوبر 1961.

(9) - عن هذه الوقائع، راجع الملاحق، وثيقة 28. كما أوردها بيان رجال الشرطة الجمهورية.

(10) - تقرير المسؤول الجهوي رقم 2133 الموجه إلى الفدرالية في نهاية مظاهرات 17 أكتوبر 1961 و الأيام الموالية.

(11)- مستخرج من تقرير المخبر المتطوع المكلف بساحة إيتوال و الشوارع المجاورة.

(12)- فرانس- سوار 20 أكتوبر.

(13)- فرانس- سوار 20 أكتوبر 1961.

(14) - 23 أكتوبر 1961.

(15) - "فرانس-سوار"، 1961/10/18.

(16) - 19 أكتوبر 1961.

(17) - 18 أكتوبر 1961.

(18) - رقم مستخرج من تقرير مسؤول التنظيم المقدم من طرف لجنة الفدرالية إلى (ح م ج ج).

(19) - كان يقال في ذلك الوقت عن هذه التأكيدات أنها غير معقولة و نتيجة للدعاية الكاذبة. و بعد ذلك بعشرين سنة أكد ب. بوشي عند تذكيره بتلك الأحداث أن ستين جثة انتشلت من نهر السين. فتحت بشأنها الكثير من

التحقيقات ضد مجهول صدر مقاله في لوموند 18-19 أكتوبر 1981 تحت عنوان: "قبل عشرين سنة كانت ليلة 17 أكتوبر المحزنة".

(20) - حقا فقد أودع وزير الداخلية شكوى ضد مجهول من أجل القذف تجاه الشرطة كما أوردت جريدة لوموند في 11 نوفمبر 1961 ص3. و كما كان متوقعًا فإن الأشخاص المعنيين بالدعوى هم السادة: بابون محافظ الشرطة و ليغاي المدير العام و باري و سورو المراقبان العامان، تأسسوا طرفا مدنيًا. لكن يبدو أنه لم يترتب عن الشكوى نتيجة ملحوظة.

(21) - وقائع أوردتها "المجاهد" رقم 86 بتاريخ أول نوفمبر 1961. أما مقال "فرانس-سوار" بتاريخ 20 أكتوبر فلم يأخذ بعين الاعتبار إلا الأرقام المتعلقة بمنطقة باريس.

(*) - بوغروم. كلمة روسية تدل على حركة مضادة للسامية تنظمها السلطات في الغالب تتميز بالنهب و المجازر (المترجم).

(23) - الأزمنة الحديثة، نوفمبر 1961.

(24) - تحت هذا العنوان كتب مقال مجلة "الأزمنة الحديثة".

الفصل الثاني والعشرون

من فران إلى مانهاتن

أو الإضراب الثاني عن الطعام

عبّر أرماند بيرار، ممثل فرنسا في الأمم المتحدة، عن استنكاره لأن الجمعية العامة أوقفت، النقاش حول الموضوع المدرج في جدول الأعمال من أجل التداول حول وضعية المساجين الجزائريين في فرنسا، وذلك رغم معارضته القطعية. وقال: "إن مثل هذه المبادرة اتخذت بغرض واضح هو الدعاية. إن الوفد الفرنسي من جانبه لا يمكنه قبول الاقتراح المقدم و يترك للجمعية العامة المسؤولية الكاملة على ما يترتب عليه". وانسحب السيد بيرار و معه كافة الوفد الفرنسي. ومرة أخرى، لا يجد ممثلو فرنسا بخصوص المسألة الجزائرية دليلاً أفضل من الغياب عن المناقشة.

حالة المساجين الجزائريين أليمة فعلا. فمنذ 14 يوما يواصل عشرات الآلاف إضرابًا عن الطعام، بدأ في 01 نوفمبر 1961 و لم تعرف السلطات الفرنسية كيف تجد له حلا ملائمًا. و ما يطالبون به هو احترام شروط اعتقالهم كمساجين سياسيين. ومن المؤكد أنه بعد إضراب جوان و جويلية 1959 اعترفت الحكومة للجزائريين بالاستفادة من النظام "أ"(1). و هو تأويل مناسب لتحسين مصير المساجين، مع الإبقاء على الغموض حول وضعهم القانوني. و بما أن الأفعال التي اعتقلوا من أجلها صدرت عنهم من أجل استقلال بلدهم- و هو عمل سياسي واضح- فمن المنطقي أن تطبق عليهم المادة 490 D من مرسوم 23 فيفري 1959 الذي يبيّن: "إن المدنيين الذين عليهم قضاء عقوبة ذات طبيعة سياسية، يستفيدون من الحق التام لنظام خاص يسمى "سياسيا". وهذا اعتراف بأن ضحايا القمع ليسوا أشرارا . لكن السلطات لا تريد الاعتراف بذلك، مفضّلة الإبقاء على وهم "لصوص خارجين عن القانون".

إن النظام "أ" الذي حددت تطبيقه مذكرة 4 أوت 1959، هو نظام قانوني هجين دون النظام السياسي، ومع ذلك يبدو مع مرور الزمن و توسّع القمع واشتداد الحرب كأنه مزيّة لطيفة في نظر إدارة السجون.

وهكذا فإن منشور ميشلي سيطبق حسب مزاج مديري المؤسسات، خصوصًا إذا حدث أن أبدى عدد قليل أو غير مهيكل جيدًا من المعتقلين في المؤسسة، مقاومة و لو كانت خفيفة. و قد سعى السجناء على الدوام، منذ سنتين، إلى المحافظة على المزايا المكتسبة التي تحاول الإدارة التراجع عنها. فبعد ذهاب ميشلي، تراجع حافظ الأختام الجديد، شينو، بأمر من دوبري، عن الإجراءات المتخذة رغم تحذير إدارة السجون.

سيطلب دوبري إذن من وزيره للعدل "فرض النظام في السجون"، محاولا أن يقضم شيئا فشيئا المزايا التي منحت للجزائريين: "وهكذا أعطى الوزير الأول تعليمات بغلق أبواب الزنزانات التي كانت تفتح في كثير من السجون، لمنع التجمعات ابتداء من الآن"، وهو ما يعني إلغاء الدروس و الرياضة و الفسحة الجماعية والصلاة. وقد منعت لمدة ثلاثة أيام، جميع الزيارات في كافة سجون فرنسا على السجناء، بمن فيهم بن بلة ورفاقه أيضا. لكن هذا الإجراء لم يدم طويلا؛ ذلك أن إدارة السجون لاحظت أن هذا القرار عسير التطبيق[2].

وقبل ذلك بوقت قصير، أعلمت إدارة السجون أن "حوادث خطيرة جدًا يخشى وقوعها إذا ألغيت الإجراءات المتخذة (النظام "أ")". و الحال أن أجزاء كبيرة منها ألغيت واشتدّ القمع في السجون و المعسكرات: عنف، غلق أبواب الزنزانات، التشدّد في ضبط الزيارات. وتمّ التصدّي بقسوة للاحتجاجات في عدة معتقلات وتشتيت لجانها. فشنّت إضرابات عن الطعام بصفة تلقائية في الكثير من السجون: في مرسيليا و نانت و ماتز رغم تعليمات لجنة الفدرالية التي طلبت الانتظار لتتمكن من التحضير لإضرابات شاملة و مشتركة. و هذه الإضرابات التي جرت بطريقة مشتتة فشلت في أغلبها وتحمّل السجناء نتائجها الثقيلة. وفي اجتماعها خلال نهاية ديسمبر 1960 تأسّفت هيئة الدفاع، الموسعة إلى عضوين من لجنة الفدرالية، لتدهور المعتقلات ولاحظت أن الإضرابات العديدة و التلقائية التي جرت في السداسي الأخير[3] لم تخدم في شيء قضية المساجين.

وجاء في محضر الاجتماع: "لابد من الإقرار بأن النتائج عمليا كانت لا شيء. إن عملاً فوضوياً في هذا المجال يكون سلبيًا دون شك. فأعطي الأمر إذن إلى جميع السجون بوقف الإضراب عن الطعام إلا لأسباب تكون استثنائية جدًا و تتطلب ردًا فوريًا. و تم وضع برنامج لإعداد المعتقلات خلال مدة شهرين تنتهي في فيفري 1961. و في تاريخ سيحدد مستقبلاً، تشنّ المعتقلات التي لا يطبق فيها النظام "أ" إضرابًا عاما مشتركا، و إذا لم يطبق النظام "أ" بانتظام في جميع سجون فرنسا خلال ثلاثة أيام، يشرع الآخرون في إضراب تضامني، و تقوم الفدرالية التي يتم إشعارها، بإخطار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الوقت المطلوب، للشروع في حملة عالمية لدعم المناضلين السجناء المضربين".

كم هو عدد الجزائريين المضربين في هذا الوقت؟ بتاريخ 01 أوت 1961 كان عدد المساجين بمقتضى القانون الجزائي 28661، من بينهم 9963 جزائريا(4)، و لا يشمل هذا الرقم لا النساء السجينات و لا المعتقلين في المعسكرات الستة بفرنسا الذين يصل عددهم إلى عدة آلاف. فكان من المستعجل إذن في خريف 1961 هذا، تنظيم حركة متزامنة على مستوى سجون فرنسا كلها، و على قدر الإمكان في الجزائر، للحصول مرة واحدة على تطبيق النظام السياسي.

واتفقت لجنة الفدرالية اعتبارا لوضعية السجون و المعسكرات، على اتخاذ قرار مناسب في الاجتماع القادم مع هيئة الدفاع. و سيكون للاجتماع أهمية خاصة، و قد اتخذ القرار في جانفي و عقد فعلا في أكتوبر 1961. و خلال ذلك كانت حكومة دوبري قد أفرغت عمليا منشور ميشلي من محتواه في عدد من السجون. و يمكن وضع جرد للخسائر: ففي سجن لاسانتي بباريس أين يعتقل ما بين 50 و 100 سجين، ألغي النظام "أ"، و هو غير مطبق كذلك في فونتابلو، و سواسون، و تور، و ماتز، أين كان القمع قاسيًا بعد كسر أحد الإضرابات، إلى حدّ أنه تقرر إعفاء هذا السجن من المشاركة في الإضراب القادم المقرر في 01 نوفمبر 1961. وهو غير مطبق كذلك في بريّي و شالون- سور-سون و بزنسون و دارغينيون و غاب و مرسيليا (بوميت). كما اشتدّ نظام الاعتقال في شالون- سور- مارن، و بيتون وكلارمون- فيرون.

وباستثناء سان مارتان -دي-ري، أين لاحظ المقرر "وضعية جيدة"، فالأحوال في السجون المركزية التي تضمّ مساجين مدانين نهائيًا: إما مؤسفة، كما في لوس و ليل و مرسيليا (بوميت) أو غير معروفة مثل تول و ريوم و إيس و نيم. أما في معسكرات فادني و سان موريس لاردواز و لارزاك، فقد اشتدّ نظام الاعتقال حيث استهين كلية بالمنشور في هذا السجن الأخير.

وقد خيّم على هذا الاجتماع بظلاله، موضوع المصير المأسوي الذي ينتهي بالمناضلين إلى المشنقة. إن عددهم 43 و هم موزعون على سجون فرنسا. إن بن شريف و قدوري و أزرارة و هلال سيعيشون في قسم المحكوم عليهم بالموت بسجن لاسانتي، مقيدين بالسلاسل ليل نهار، باستثناء ساعة الفسحة، و كذلك الأمر بالنسبة للمحكوم عليهم بالإعدام في مرسيليا الذين لم يستفيدوا من هذه الساعة إلا منذ أسبوعين. و يعاني فوغالي و ضيف و لقصيّر و كشار و عابد في ديجون من أقسى نظام مطبق على المحكوم عليهم بالإعدام. إن الإضراب الذي أفشل في ماتز شعر به حتى المحكوم عليهم بالموت في حصن مونلوك. و كان بوكروشة، المصاب بمرض سرطاني في مرحلة متقدمة، لا يتلقى أيّ علاج. و طالب رفاقه في السجن (و عددهم 17) عدة مرات بنقله إلى المستشفى. فلماذا يعالج محكوم عليه الإعدام؟ إن الممرضة التي تقوم وحدها بزيارته رفضت أن تأخذ شكاويهم بعين الاعتبار. و مات بوكروشة. و منذ ذلك الوقت، رفضوا خدماتها. و اغتنمت الفرصة جريدة "باريس- براس" ذات النوايا الخاصة دائما نحو الجزائريين، لتسخر من رجال ينتظرون الجلاد كل صباح: "إنهم يقاطعون الممرضة لأنها ليست فائقة الجمال".

آن الأوان لوضع حدّ لوضعية مفضوحة يعاني منها السجناء. و لذلك، اتخذ قراران متفاوتان في الأهمية[5] و بطلب من (ح م ج ج)، يعلن في أول نوفمبر القادم إضراب عن الطعام في جميع سجون فرنسا و الجزائر، تضامنا مع الشعب و جيشه، و ابتداء من 2 نوفمبر إضراب غير محدود يتواصل في فرنسا للحصول على نظام سياسي يطبق على جميع السجناء الجزائريين.

وفي جدول الأعمال: "حركة مشتركة على مستوى فرنسا والجزائر للحصول على تطبيق نظام سياسي وسيكون من الأحسن المشاركة بالإجماع في جميع معتقلات و معسكرات الجزائر وفرنسا على السواء". وسيتم إشعار الاخوة في توركان بحركة الإضراب المعلن في 02 نوفمبر، واعتبارا لمطالبهم الخاصة، سيكون للإضراب هدف ثانوي موضوعه تضامن المساجين الجزائريين مع الاخوة الوزراء في مطالبهم".

إن الإضراب الذي اتخذ قراره في 26 أكتوبر ليشرع فيه في 2 نوفمبر، لم يبق لتنظيمه إلا وقت قصير. و ستتكب الفدرالية التي استخلصت الدرس من التجارب السابقة، في الحال، على وضع شبكة إعلام تعطي أكبر صدى للحركة داخل فرنسا و خارجها. و من النادر أن إضرابًا بهذا الاتساع يدوم أكثر من 20 أو 30 يومًا. لهذا، لابد من تحضير جيد لإعلانه. و بالنسبة للمضرب فإن كل يوم يستغرق دهرًا، و من دون مساعدة و دعم من الخارج يفقد الإضراب عمومًا كل فعالية. و من دون انتظار، لابد إذن من إعطائه صدى عالميا إذا أردنا حمل الحكومة الفرنسية على الاعتراف أخيرًا للجزائريين المعتقلين بالحقوق الممنوحة من قبل كل أمة متحضّرة لمساجينها السياسيين.

وأقيم الاتصال إذن بتونس مع وزير الإعلام الذي يرجع إليه التعريف بالعمل الجاري تحضيره. كما نظم اتصال يومي بين الفدرالية و هيئة الدفاع التي تلقّت التوجيهات منذ اليوم الأول: "2 نوفمبر 1961. عزيزي"برنار"[6]، لابد أولا من إعطاء الحد الأقصى من المعلومات عن الإضراب عن الطعام و إشراك جميع أصدقائنا من الصحافيين. أرسل إليّ بانتظام و يوميا عند الضرورة، كل معلومة جديدة يمكن أن تستغل على المستوى الداخلي أو الدولي. يرفق بالرسالة، بيان الفدرالية الذي يجب سحبه و توزيعه على الصحف في أسرع وقت (...) الإمضاء. آلان".

وفي الواقع، فإن لجنة الصحافة الملحقة باللجنة الفدرالية، أعدّت قبل اليوم المحدد للإضراب نصّا يدين موقف الحكومة الفرنسية التي تعتبر مناضلي (ج ت و)

"خارجين عن القانون" و "مبتزين" و "عملاء" و "قتلة" و ""تعتقلهم و تدينهم و تعدمهم كمجرد أشرار (...) بينما يعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المنبثقة عن (ج ت و) هذه، ثلثا الإنسانية و أن الممثلين الرسميين للحكومة الفرنسية تفاوضوا عدة مرات مع ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية(7) . وأعلن البيان أن "مناضلي (ج ت و) في جميع سجون فرنسا شرعوا ابتداءً من هذا اليوم، 2 نوفمبر، في إضراب غير محدود عن الطعام:

"- للمحافظة على شرفهم و الدفاع عن صفتهم كمناضلين ثوريين.

"- لكي تعترف، الحكومة الفرنسية بصفتهم مساجين سياسيين و الحصول على تطبيق النظام السياسي على جميع مساجين (ج ت و) في فرنسا و الجزائر.

" للتضامن مع الوزراء الجزائريين المعتقلين في فرنسا بعد اختطاف الطائرة المغربية" .

ومن جهتهم، فإن الوزراء الخمسة أعربوا بواسطة محاميهم عن احتجاجهم ضد القمع الذي يعاني منه السجناء و المعتقلون في المعسكرات بفرنسا و الجزائر، و ذلك في الوقت الذي تستأنف فيه (ح م ج ج) رسمياً، سياسة السلم عن طريق المفاوضات" . لذلك، قرروا الشروع في إضراب غير محدود عن الطعام "لإدانة هذه السياسة السيئة التي تتواصل دون مراعاة تقاليد الضمير الفرنسي و لا قوانين الحرب و لا أدنى القواعد الإنسانية"، وانضموا إلى الحركة العامة ليوم 2 نوفمبر. زيادة عن ذلك، سيتعرّض الوزراء للمشكل الذي يخصّهم، "ليس من منظور شروط الاعتقال و لكن من حيث مبدأ الاعتقال نفسه، لأنه ناتج عن خرق حق أناس و عن مساس بسيادة دولة المغرب المستقلة، و هو عمل قرصنة في نظر القانون الدولي" .

هذا الدافع الأخير، سيضع الفدرالية في حرج شديد و كذلك (ح م ج ج)، لأنه سيكون ذريعة لحسابات عدة و سيقدم للصحافة فرضية الخلاف بين بعض الوزراء و الحكومة المؤقتة القائمة في تونس. و من المؤكد أن توقيف الخمسة يوم 22 أكتوبر 1956 لم يكن ممكنا إلا بتحويل طائرة، و هو عمل يعتبر اليوم في نظر أغلبية الأمم

فعلاً إرهابيًا. و كان الفاعلان هما قائد الجيش الفرنسي في الجزائر و الوزير المقيم روبير لاكوست، و يحظى الاثنان بتغطية ماكس لوجون، الوزير الفرنسي للدفاع الوطني. إن صفتهما كعضوين في حكومة داخلة في صراع مع الجزائريين - و هم السكان الذين تشملهم سلطة هذه الحكومة- لا يبرر بأي حال اعتراض طائرة مغربية كانت، فضلاً عن ذلك، تحلّق في المجال الجوي الدولي.

والأخطر من ذلك، أن تحويل الطائرة يمثل خيانة للعهد الذي منح. و لكي نفهم إن كان هذا اللفظ ليس شتما مجانيا لرئيس الفرع الفرنسي للأممية العمالية و رئيس المجلس، ينبغي أن نرجع إلى بداية الاتصالات السرية مع (ج ت و). و فعلاً فقد جرت محادثات في القاهرة ثم في بريوني بيوغوسلافيا بين يزيد و خيضر عن (ج ت و) و كومين و غورس و بيغارا الممثلين الشخصيين لـ غي مولي و تمّ التوصل إلى اتفاق مبني على الأسس التالية:

- استقلال ذاتي للجزائر لمدة 10 سنوات، مع برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام و تمثيل مضمون للأوروبيين.
- تكون بعض الوزارات مشتركة مثل الدفاع و المالية و الشؤون الخارجية.

وقبلت (ج ت و) هذه الاقتراحات و تهيّأت لإخبار صاحب الجلالة ملك المغرب والرئيس بورقيبة اللّذين يكونان ضامنين طبقًا للاتفاقات سارية المفعول بين بلدان المغرب العربي.

وفي الإطار الختامي لهذه المفاوضات، جاء سفر الوزراء الجزائريين إلى الرباط و تونس ليضعوا بين أيدي محمد الخامس، ملك المغرب و الرئيس التونسي بورقيبة، مشروع الاتفاق بين فرنسا و (ج ت و)، طبقًا للمفاوضات مع مبعوثي غي مولي، بحيث كان السفر يجري على نحو ما بضمان من رئيس الحكومة الفرنسية. وحدث أن حوّلت الطائرة المغربية تحت تهديد الطائرات المطاردة الفرنسية.

فهل هذا وقت إثارة مشكل قرصنة دولية، مع المجازفة بصرف الاهتمام عن الهدف الجوهري للعمل الذي شرع فيه؟ هذا الخطأ في التكتيك سيدفع المضربون

ثمنه غاليًا. فخلال عدة أيام، تحدثت وسائل الإعلام الكبرى عن "إضراب بن بلة ورفاقه" و التزمت الصمت أو كادت لا تتطرق إلى الفظائع التي يعاني منها 18 ألف رجل في زنزاناتهم.

ومهما يكن من أمر، ففي 2 نوفمبر شنّ الإضراب و وصلت التعليمات المنسقة للعمل إلى جميع سجون فرنسا، و قد أطلع سجناء فران و العيادة الملحقة في وقت باكر وزير العدل بأن: "أمام إرادة إدارة السجون في المساس المتعمّد بكرامة الوطنيين الجزائريين السجناء و المعتقلين في المعسكرات، لا يمكن أن نبقى سلبيين. و لهذا، نحن، سجناء (ج ت و) في سجن فران، قررنا ابتداء من 2 نوفمبر على الساعة الصفر، شنّ إضراب عن الطعام غير محدود للحصول على النظام السياسي الكامل". لكن هل كان من الضروري إعلام وزير العدل الفرنسي "الذي لا يمكن إنكار نواياه الليبرالية، لكنه كموظف جدّي يطبق حرفيًا تعليمات رئيسه المباشر (دوبري) دون أن يأخذ بعين الاعتبار التداعيات السياسية"[8]. بل إن مبادرة الكتابة هذه توسّعت طولا و عرضا، فكتب سجناء العيادة إلى رئيس اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية للأمم المتحدة و إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر و إلى رئيس اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، يطلعونهم على مطالبهم و قرارهم. و توجّه رئيس لجنة السجناء باسم 800 سجين بالأقسام الثلاثة بالسجن إلى رئيس الجمهورية الفرنسية و كذلك إلى المنظمات الدولية.

وأما عبد الوهاب كرنان المحكوم عليه بالإعدام و المعتقل في ران، فقد كتب إلى الجنرال ديغول و خاطبه مندوب السجناء بعبارة مؤثّرة: "منذ 1958 بينما كانت الثورة الجزائرية قد خلفت آلاف الضحايا، بعثتم الأمل في أن الظلم سوف لن يمس أحدا، و راودنا أمل، يا سيادة الرئيس، في أنكم بصفتكم جنديا عظيمًا تحرّكه المبادئ، ستنظرون إلى الوضعية المهينة للمحاربين الجزائريين الأسرى في سجون الجزائر و فرنسا. فبعد فقدان الكثيرين و بعد الاغتيالات في سجن بربروس، إننا نعاني الآن – من سجن مرسيليا إلى سجن ماتز– من العنف و الاستفزاز و التضييق التعسفي، أمام أعين الشعب الفرنسي الذي تمثلونه و الذي لا نعتقد أنه متواطئ مع هذا

التدهور الذي لا يليق بأمة متحضّرة و ببلد يدافع عن القيم الإنسانية".

وأطلقت امرأة أخرى محكوم عليها بالإعدام، هي زهية خرف الله، صرخة إنذار من سجن بو، الذي تعتقل فيه 25 امرأة شابة أخرى، و كان لها صدى عند سجينات أخريات و هنّ : كلودي دوهاميل و نيكول كاديو في ليون و إيفات مانيّ و كويربيه في لاروكيت بباريس، فرنسيات معتقلات لدعمهن القضية الجزائرية، و سيشاركن هنّ أيضًا في الإضراب عن الطعام.

وشرح عبد القادر قروج[9]، الناطق الرسمي باسم 75 سجينًا في سجن أنجير، لذات المنظمات الدولية أسباب إضرابهم: "إن معاهدة جنيف التي وقعت عليها فرنسا و انضمت إليها (ح م ج ج) في 20 أوت 1960 تلزم هذا البلد بالاعتراف بوضعنا القانوني كمحاربين و سجناء حرب طبقا للمادة 3 من هذه المعاهدة. و قد واصلت مختلف الحكومات الفرنسية إلى غاية اليوم، اعتبارنا سجناء لا يكادون يختلفون عن سجناء الحق العام، و هو ما يمس بكرامتنا كبشر و كمحاربين. و لذلك، فنحن، سجناء (ج ت و) في سجن أنجير، قررنا الشروع ابتداء من 2 نوفمبر 1961 في إضراب غير محدود عن الطعام، من أجل الحصول على النظام السياسي الذي نملك الحق فيه".

وتأسف سجناء فالانس في رسالتهم إلى الجنرال ديغول على التراجع عما تم الحصول عليه و الانتقاص منه شيئا فشيئا بصفة متواصلة و منتظمة: "لذلك، اضطررنا إلى أن نلفت انتباه أعضاء حكومتكم عدة مرات (و خصوصًا بإضراب 17 يومًا من 12-28 سبتمبر 1961 في مرسيليا) إلى وضعيتنا التي تشبه تقريبًا وضعية سجناء الحق العام". و نفس الطعون قدمت باسم سجن ليون الكبير (سان بول) بواسطة الطاهر تامزي و ثامر بن شنوف. و أجمع كافة سجناء فرنسا على التعبير عن إرادتهم في الاعتراف لهم بكرامتهم كمحاربين من أجل قضية مشروعة و أن يعاملوا بهذه الصفة.

إن الصحف الكبرى، نظرًا لحسابات سياسية أو بحثًا عن الإثارة أو لنقص في المعلومات الجدّية، ستسلط الضوء على بن بلة و رفاقه. فأعلنت جريدة "ليبيراسون" في 2 نوفمبر: "شرع بن بلة و سجناء توركان (أي الوزراء الأربعة الآخرون) في

إضراب عن الطعام". وأخبرت "لومانيتي"[10] قراءها عن "إضراب وزراء (ح م ج ج) عن الطعام. و على إثره، أضرب جميع الجزائريين المعتقلين". و عنونت "باريس - براس": "بن بلة يضرب عن الطعام". و بالنسبة لجريدة لوموند ليوم 3 نوفمبر: "بن بلة يشترك في الإضراب عن الطعام". وأبرزت فرانس - سوار: "بن بلة يطلب الإفراج عنه"، وأضافت: " بدأ وزراء (ح م ج ج) المعتقلون مع الـ 15 ألف معتقل جزائري في فرنسا إضرابًا عن الطعام". و لم تكن عناوين المقالات في اليوم التالي المكرسة للإضراب، تتضمن إلا الكلام عن "بن بلة الذي يطلب الإفراج عنه و يضرب عن الطعام". وتواصلت الأخبار الموجّهة عدة أيام، فذهبت "لوموند" ليوم 8 نوفمبر إلى أن: "إضراب السجناء الجزائريين عن الطعام يدعّم حملة للإفراج عن بن بلة". أما جريدة "لومانتي" ليوم 15 نوفمبر، فقد كتبت على أربعة أعمدة: بن بلة ورفاقه "يرفضون العلاج و الغذاء في مستشفى غارش".

وهكذا عبّر "برنار" عن قلقه في رسالة بتاريخ 6 نوفمبر إلى لجنة الفدرالية: "يا عزيزي آلان، إن الصحافة لا تولي اهتماما كبيرًا في بداية هذا الإضراب لما نرسله إليها من معلومات حول المعتقلات، لاسيما أن الأحداث المتعلقة بالجزائر وفيرة (قضية فارس[11]، محاكمة المحامين[12]، تداعيات مظاهرات 17 أكتوبر... الخ)، وذلك رغم أن الإضراب قد شنّ عمليا في جميع المعتقلات تقريبًا. لقد أشعرنا المعسكرات، لكن ليس في حوزتنا بعد معلومات دقيقة، فلا المحامون و لا العائلات يستطيعون زيارة المعتقلين". ثم يوضّح الوقائع الهامة الجديرة حتى الآن بالتسجيل: "في فالنسيان تدخلت "سي.آر.آس" بعنف في اليوم الأول لتخويف المضربين، و في لاروكيت أدخلت إيفات مانيّ التي تعاني من مرض القلب و سيسيل كوجين التي خارت قواها، إلى العيادة. و في توركان تدهورت الحالة الصحية لآيت أحمد الذي يتابع حمية غذائية بسبب إصابة في الأمعاء. و في فران يمكن أن يكون الإضراب مهلكا لبوضياف المريض بمرض صدري و الذي يعيش برئة واحدة[13]. أخويا. برنار". وتتضمن الملحوظة الأخيرة في الرسالة شعاعًا أشرق في الأفق: "سينظم بين لحظة و أخرى (الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين و نقابات "سي.جي.تي" و "سي.آف.دي.تي"...إلخ)

مظاهرات أمام لاسانتي و سان بول بليون. لكن الشعاع انطفأ بسرعة. فقد ذكر "برنار" في رسالة 8 نوفمبر أن المظاهرات المنتظرة لا يمكن أن تجري، لأن المنظمات لم تتفق فيما بينها في آخر لحظة. و أضاف بواقعية: "أعتقد أن أفضل حلّ هو إخراج مهاجرينا للتظاهر في مستقبل قريب أمام السجون[14]. و في اليوم الموالي كان أكثر تفاؤلا، لأن الصحافة بدأت تتحرك و المعسكرات التحقت بالحركة رغم بعض التأخر. و إذا كان الإضراب يجد صدى كبيرا في الصحافة منذ يومين، فإنها مازالت تقدم العموميات "ولا تشير إلى النقاط المحددة التي نرسلها بانتظام"[15] .

ومن جهتها أرسلت لجنة الفدرالية منذ يوم 6 ملفًا هامًا إلى الوزارات المختصة في (ح.م.ج.ج)، (الإعلام، الشؤون الخارجية، الداخلية) و كذلك إلى جميع مكاتب و مندوبي الحكومة المؤقتة في الخارج. و هكذا لم يكن كافيًا فقط أن يكتب السجناء إلى ديغول أو شينو، بل كان يجب إعطاء صدى عالمي لندائهم. وتلقى بذلك في تونس يوم 11 محمد يزيد وزير الإعلام عرضا عن الوضعية العامة للسجون و الحالة المفصّلة للإضراب في أيام 8، 9 و 10 نوفمبر. ففي لاسانتي و دوي تدهورت الحالة الصحية بشكل خطير لكل من أزرارة و عينوز المحكوم عليهما بالإعدام. وقد انخفض ضغط الدم عند هذا الأخير إلى 6. و في العيادة الملحقة بفران عرفت صحة دوم المسؤول الفدرالي السابق وضعية خطيرة. و كانت حالات نقل المرضى إلى المستشفى لا تعدّ. و هكذا فإن يزيد أصبح يتوفر على جميع التوضيحات المفيدة لتنوير الرأي العام العالمي الذي صار من الآن أقلّ قابلية لضمانات حافظ الأختام الفرنسي الذي يصعب عليه أن يطمئن هذا الرأي العام.[16]

رغم عدم "تأثره الظاهر و المزاعم المطمئنة لوزيره، فإن ديغول انزعج من الأصداء التي تبلغه من فرنسا ومن الخارج. وكان حسين المهداوي قد أبلغ لجنة الفدرالية بأن مدير إدارة السجون أورفين قد زار الوزراء في توركان لمناقشة المشكلة و أن المهداوي نفسه مدعو يوم 10 نوفمبر. و في حالة الوصول إلى اتفاق، سأل عما إذا كان يستطيع أن يعطي أمرا فوريا بوقف الإضراب؟ لقد استسلم للأوهام و كذلك الأمر بالنسبة للجنة الفدرالية التي عقدت اجتماعًا عاجلا و بعثت إليه برسالة طويلة:

"عزيزي "برنار"، أجيب عن رسالتك المؤرخة في 8 نوفمبر و تلك المؤرخة في 9 اللتين تلقّيتهما في هذه اللحظة. فيما يخص الإضراب علينا أولا أن نقبل فوراً اقتراح وزير العدل الذي صرح أن النظام "أ" هو النظام السياسي. و لما كان هذا النظام "أ" قد فهم حسب مزاج كل مدير سجن، فيجب أن ندرج فيه الحقوق التالية:

"- حق الحصول على الصحف (بلا إقصاء و لا تضييق) و الكتب و المؤلفات حسب اختيار السجناء، و على الحق في الدروس،

"- حق الحصول على الأخبار المسموعة (جهاز راديو)،

"- حق التنظيم الحر لتسيير ممتلكات السجناء داخليا و لجميع ما يتلقونه. و الهدف من هذا هو الاعتراف الرسمي بالصندوق الداخلي للدعم،

"- إلغاء كل تضييق على الزيارات في قاعة المحادثة،

"- حق تنظيم التربية البدنية و الرياضة،

"- حق السجناء في طبخ طعامهم بأنفسهم،

"- إلغاء الزنزانة الانفرادية،

"- الحق في العلاج الطبي الجدّي،

"- الحق في تلقي زيارة المحامين و المدافعين بحرية و هذا خاص بالمعسكرات.

و يرجع إليك النظر في ما إذا كان هناك مجال لإدخال مطالب أخرى و صياغتها على الخصوص بطريقة مقبولة؛ فلا يجب أن تستغل مطالبنا من طرف الخصم لاستخدامها ضدنا مثل حكاية الكرواسان (الهلاليات) في مرسيليا(17) .

"زيادة على ذلك، لابد من إشراك وزير أو اثنين في المناقشة مع الإدارة و محامي أو اثنين من هيئة الدفاع و أكبر عدد ممكن من المندوبين كذلك من المعتقلات الهامة (فران، ليون، مرسيليا، روان...إلخ). و على لجنة المفاوضات أن تحصل على الخصوص على ضمانات لتطبيق النظام الذي سيتم إقراره مهما كانت تسميته (...) و الحصول أيضًا على وعد بتطبيق النظام الجديد (السياسي أو النظام "أ" لا يهم)

على جميع سجون الجزائر (...) شجعوا المساجين. إن حملة عالمية تجري الآن وستتوسع عن قريب. إننا نقوم بجهود كبيرة لدعم الإضراب. تحية أخوية لكم جميعًا. آلان".

مع زيارة أورفين إلى توركان، كان الاعتقاد السائد أن معاناة السجناء قد بلغت مبلغها. لكن الأمر لم يكن كذلك. فقد مرّ 14 يومًا. أسبوعان طويلان. و عدد المضربين الذين نقلوا إلى المستشفى لا يحصى. و لا يستطيع أن يدرك هذه المعاناة إلا أولئك الذين مارسوا هذا الرفض الإرادي للغذاء خلال أسابيع. يجب أن يعرف المرء هذا الألم الذي لا يحتمل و الذي يبدو أنه تغلب على إرادته بينما هو مجبر على أن يواصل المقاومة. هذا الألم عاناه سجين سابق فقال: "آه. إغراء الإكثار من شرب الماء. ثلاثة كؤوس في اليوم لا أكثر. هذا أمر مهم جدا. بعد اليوم الثالث، يصبح الأمر أسهل. و كنا نضرب بأقدامنا القصعات التي تجعلها الإدارة مغرية لفتح الشهية باختيار أطعمة لها روائح معينة. ويجب أن نجبر أنفسنا على المشي مدة ساعة على الأقل رغم أن قوانا خائرة و تنتابنا الرغبة في التمدد على البسائط. كلا يجب أن نمشي و إلا فإن الأمعاء الخاوية تلتف على بعضها و يتسلل الشلل الخداع. انقباض في العضلات و تصلب اللسان في الفم و يظهر كأنه منتفخ و ثقيل. الدوار، هذه الدوامة التي تأخذ معها المرء. و الشعور غير المعتاد بصفاء كبير في الذهن. و بين اليوم العاشر و الثالث عشر يخشى من اجتياز خط آخر و ذلك بحسب الأشخاص. كل حركة تسبب الألم. الدم في البول. وصار إرجاع القصعات عذابًا بينما ليس لنا من قوة حتى للأكل. و بالتدريج تستولي علينا نصف غيبوبة. لابد من المقاومة- أن نقول لا للإدارة التي منعت علينا الماء و عوضته بالحليب، لابد أن نقول لا. دائمًا لا- ونترك أنفسنا ننساق إلى نصف غيبوبة، مع الاستمرار في المقاومة"[18].

في يوم 11 أخبر "برنار" لجنة الفدرالية بنتائج زيارته إلى توركان، وقد سلم دفتر مطالب إلى مبعوث حافظ الأختام و يجري التفكير في المشكلة في أعلى الدوائر. لكن مهما كانت الاستجابة للمطالب فإن بن بلة و الوزراء المسجونين معه عازمون على مواصلة الإضراب إلى آخر حدّ من قواهم لإيجاد حلّ "لمشكلتهم الخاصة". وكلفوا المهداوي إذن بنقل موقفهم إلى (ح م ج ج) بواسطة سلّم المسؤولية المعتاد، أي عن

طريق لجنة الفدرالية. هل يجب الربط بين المشكلتين: مشكلة آلاف السجناء المطالبين باحترام حقوقهم كمحاربين و مشكلة الضحايا الخمسة لتحويل الطائرة؟ و بينما لم يتقرر شيء بالنسبة للسجناء الداخلين في صراع مأسوي، فهل من المناسب ربط وقف الإضراب بحل النزاع الناشئ عن تحويل الطائرة؟ مهما يكن من أمر فإن الرسالة حوّلت إلى (ح م ج ج). إن أورفين و رؤساؤه يتأملون. فهناك 18 ألف رجل و امرأة يقتربون ببطء من نصف غيبوبة لفقدان قوتهم بسبب الإضراب.

في يوم 15 نوفمبر لم يكن عمر بوداود و الأعضاء الآخرون في لجنة الفدرالية يعرفون كيفية الخروج من هذه الوضعية الدرامية. واضطرب الأمر. فالوزراء يريدون رؤية مظاهرات أخرى أمام السجون. واعترض عليهم بكون الشرطة لا تنتظر إلا هذه الفرصة لتلقي القبض على المناضلين و العناصر المؤطرة لهم. وأما الأصدقاء الفرنسيون، فقد خاب أملهم لأن النساء الجزائريات تظاهرن أمام سان بول بليون و لم يتظاهرن أمام لاروكيت أين تعتقل 12 امرأة فرنسية أعضاء في شبكات الدعم. و لابد من إصلاح هذا الوضع. ثم إن أحد أهداف الإضراب هو تطبيق النظام السياسي في السجون التي هي في أمسّ الحاجة إليه و هي سجون الجزائر. لكن لم يصل منها أي صدى. إن الصحف و الإذاعة في فرنسا تكرس بالتأكيد جزءا كبيرا من أخبارها للإضراب، لكن غموضا كبيرا يسود بسبب "مشكلة الوزراء"، و قد اعتبر الإفراج عن الوزراء المختطفين شرطا سابقًا على كل مناقشة حول مستقبل الجزائر. و في النهاية، لا نعرف جيدا لماذا يقوم الجزائريون بالإضراب؟ ومن جهته رفض رابح بيطاط مواصلة الإضراب إذا منح النظام السياسي للمعتقلين، لأنه ليس له "مشكل خاص"(19) .

لذلك كان رد فعل لجنة الفدرالية سريعًا: "عزيزي"برنار"، إن صحافة الخصم تريد أن توّجه الإضراب نحو حالة الوزراء وحدها، و تلتزم الصمت حول تضحيات آلاف الرجال و منهم عدد كبير في حالة تنذر بالخطر. اطلب من الأصدقاء أن يصححوا الوضع بعد كل تصريح يدفع الإضراب في ذلك الاتجاه. زيادة على ذلك، كيف أمكن أن لا يشنّ أي إضراب في الجزائر؟ إن هذا أمر غير مفهوم سيما أن أحد

أهداف الإضراب الحالي هو تطبيق النظام السياسي تحديدًا على سجناء الجزائر؟ اتصلوا على وجه السرعة بالمعتقلات الرئيسية بالجزائر، فمن الأحسن أن تشترك في الحركة قبل نهاية الإضراب".

ووصلت أخيرًا التوضيحات: "إن آيت أحمد و بن بلة و خيضر المعتقلين في غارش، حيث تم نقلهم، وبيطاط و بوضياف من مستشفى فران أخبروا بواسطة محاميهم أن تأويلات خاطئة شوهت منذ بداية الإضراب أسباب و أهداف إضرابهم، و يحرصون على توضيح "أنهم لا يجعلون من الإفراج عنهم شرطا مسبقا للمفاوضات بين (ح م ج ج) و الحكومة الفرنسية و هم يواصلون الإضراب لتحقيق هدف مزدوج: تضامنا مع مناضلي الفدرالية و للفت الانتباه إلى عدم شرعية توقيفهم. حول النقطة الأولى ليس لهم ما يطلبونه أزيد على مطالب المعنيين أنفسهم. وحول النقطة الثانية، فإنهم لا يطرحون أي شرط من نوع خاص". و بينما كانت البيانات تتوالى، بلغت الحملة العالمية الذروة. فالمغاربة في المقام الأول أقاموا جسرًا جويًا حقيقيًا بين الرباط و باريس. فجاء علال الفاسي، وزير مغربي و رئيس حزب الاستقلال و رضا غديرة وزير الداخلية و الدكتور خطيب وزير و قائد جيش التحرير المغربي سابقًا، و أخيرًا محمد شرقاوي سفير المغرب في باريس و ذلك لتقديم اقتراحاتهم للجنرال ديغول بواسطة كوف دي مورفيل. و قد كان مبعوثو الحسن الثاني مهتمين بالقضية، لا سيما أن الملك يحرص على كرامة العرش و الحصول على إصلاح الضرر الناتج عن إهانة أبيه محمد الخامس.

في تونس وجهت الجمعية الوطنية نداء إلى الضمير العالمي و جميع برلمانات العالم. و في العراق شُنّ إضراب عام لمدة ساعة في كامل البلاد. و طلبت الجامعة العربية من "الـ 72 مليون ساكن في البلدان التي تتكون منها" صيام 24 ساعة. و جرت في كل مكان في العالم مظاهرات معادية أمام سفارات فرنسا.

في 6 نوفمبر فتح النقاش في الأمم المتحدة حول موضوع الاستعمار. و طلب ممثل الباكستان قطع هذا النقاش للتطرق بصفة مستعجلة أمام الجمعية لوضعية المساجين الجزائريين في فرنسا. و قدم 34 بلدًا لائحة تدعو فرنسا إلى الاعتراف

للمساجين الجزائريين بوضعية السجناء السياسيين[20]. وفضل أرموند بيرار ممثل فرنسا الانسحاب، لكن بعد أن رافع بأن مناقشة اللائحة تكون في غير صالح تسوية سارة للمسألة الجزائرية في مجموعها. وقال ممثل فولتا العليا الساذج- الذي لا يريد بصفة خاصة التصويت ضد فرنسا لكنه يرغب في دعم السياسة الليبرالية للجنرال ديغول- متسائلاً: "إذا ما كان أولئك الذين يموتون من الإضراب يساعدون في حلّ المشكل الجزائري". ولم يجد مندوب ليبيا فاكيني و مندوب المغرب بن هيمة، مشقة في الحصول من الجمعية العامة على تعليق المناقشات حول الاستعمار للمرور إلى فحص مستعجل للائحة حول المساجين الجزائريين. وامتنعت الولايات المتحدة ممثلة بالسيد بلينيوم، عن التصويت خوفا من أن يكون "تبنيّ هذه اللائحة له آثار في غير صالح المساجين" (كذا) وامتنع آخرون أيضا لأنهم مازالوا يؤمنون بالوهم الذي مفاده: الجزائر= 3 عمالات فرنسية.[21]

ومرت الجمعية حينئذ إلى التصويت. فصوّت لصالح اللائحة 62 صوتا و لا صوت ضدها، بينما امتنعت 31 دولة عن التصويت. و كان نص اللائحة هو: "إن الجمعية العامة تشعر بقلق عميق للانعكاسات الدولية الخطيرة و التهديد الجدّي على إمكانيات تسوية سلمية تكون محل تفاوض للمشكل الجزائري. و تلك الانعكاسات يمكن أن تنجر عن الإضراب عن الطعام الذي يقوم به آلاف الجزائريين المسجونين في فرنسا. و من جهة أخرى و تذكيراً بلائحتها المؤرخة في 14 ديسمبر التي أشارت في فقرتها الرابعة إلى "أن كل عمل مسلح أو إجراء قمعي من أي نوع موّجه ضد السكان التابعين، يجب أن يتوقف من أجل السماح لهم بأن يمارسوا سلميا و في حرية، حقهم في الاستقلال التام". فإنها توّجه نداءً إلى حكومة فرنسا طبقًا للمبادئ الإنسانية و الممارسة الدولية لأن تستجيب للمطالب المشروعة للسجناء الجزائريين و أن تعترف لهم بوضعية السجناء السياسيين حتى يصبح ممكنا أن يوقف بلا تأخير الإضراب عن الطعام".

لا يمكن الحصول على أفضل من ذلك .

وفي الجزائر، اجتازت رسائل الفدرالية الحواجز الحديدية لأهم السجون و وردت الأخبار العديدة من سجونها التي التحقت بحركة الإضراب: لامبيز، قسنطينة، البليدة، و بدأ الضمير الفرنسي يستيقظ ببطء. إن بعض الرجال البواسل أطلقوا منذ البداية نداء ضعيفًا بواسطة نشرة "صوت السجون"[22]، و طرح العدد الأول المؤرخ في 4 نوفمبر سؤالا: "ماذا نستطيع أن نفعل من أجلهم؟" تحطيم جدار الصمت حول هذه المعركة السلمية الكبيرة التي يخوضها السجناء، مجازفين بصحتهم و حياتهم. من أجل هذا لا بد من "العمل بصفة مستعجلة ضمن منظماتنا النقابية و السياسية و لجان و حركات الشباب لتنظيم إضرابات احتجاجية و تشكيل وفود و تنظيم مظاهرات، ثم الكتابة بلا انقطاع إلى الصحف: لكسبرس، فرانس–أوبسرفتور، تيموانياج كريتيان، لومانتيي، ليبراسيون، لوموند ...الخ (...) والطلب منهم إنذار الرأي العام و خوض حملة من أجل الحصول على نظام سياسي يوقف الإضراب عن الطعام". و إلى آخر يوم من الإضراب الذي جرى بصبر وعناد ظل "صوت السجون" هذا مرتفعًا.

وكان الحزب الاشتراكي الموحد أول حزب أكد أن "الجزائريين المسجونين لأسباب سياسية لا بدّ أن يستفيدوا فورًا من نظام سياسي كامل"[23]. و ظل هذا الحزب وحيدًا في المطالبة بذلك لمدة طويلة. و في 6 نوفمبر تأسف "برنار" في رسالته اليومية الموجهة إلى لجنة الفدرالية لكون جريدة لوموند تتردد أكثر فأكثر أمام البيانات التي يرسلها إليها. و في اليوم الثامن من الإضراب تهكّمت جريدة لوفيغارو على مصير فارس "خازن (ج ت و)" و "الاثنين من الأوربيين المتواطئين معه"، الذين يضربون عن الطعام. و رغم ذلك علم قراؤها أن 10 أوروبيين في فران و خمس نساء أوروبيات في لاروكيت و الراهب دافيزي المسجونين جميعًا بسبب مساعدة (ج ت و) "يكتفون بشرب الماء"[24]. وأخيرًا كتب ليون فايكس في "لومانيتي" أن اللامبالاة أمام هذه الوضعية غير مقبولة و دعا إلى تضامن مع الجزائريين المسجونين.

ولم تدخر (ج ت و) وسعًا بواسطة منظماتها الملحقة و فروعها الموازية في بذل الجهود. و وجّهت (و ع ع ج) (التي دخلت في السرية) نداء صريحا إلى جميع المنظمات الديمقراطية و إلى الأحزاب السياسية اليسارية و كذلك إلى المنظمات

النقابية، لدعم النضال السّلمي الذي يقوم به المناضلون المسجونون[25] . و نشر الفرع النسوي للمنظمة السياسية الإدارية و الفرع الجامعي بياناتهما في هذا المعنى. و مع الزمن، انتهى الحدث إلى فرض نفسه على الرأي العام الفرنسي. ففي رسالته ليوم 15، أشار "برنار" إلى أن "الصحف و كذلك الإذاعة، كرست أخبارها حصرًا تقريبًا للمسألة". وفي يوم 17 أخطر اللجنة الفدرالية أن "مدير المصالح الإدارية للسجون ذهب مرة أخرى إلى غارش (أين يوجد منذ الآن 3 من الخمسة وزراء جزائريين) لمناقشة المطالب.

ونعلم عن قريب أن المحادثات تواصلت في عدّة أمكنة في فران مع لجنة السجناء، ثم مع الوزيرين الموجودين هناك و هما بيطاط و بوضياف. و في غارش مع الثلاثة الآخرين: آيت أحمد، بن بلة، خيضر و في جميع المحادثات، كان محامو هيئة الدفاع موجودين و تقدم ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بواسييه، كضامن للتطبيق السليم للنظام الذي تم تحديده. و أخيرا أبرم الاتفاق في 19 نوفمبر و حرر حسين المهداوي على الفور، التصريح الذي يضع حدًا للإضراب.[26]

"و تبعًا للمناقشات بين ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر و الوزير الفرنسي للعدل و معتقلين سياسيين جزائريين، بحضور الوزراء الجزائريين المعتقلين، سواء في فران أو في غارش و كذلك المحامين، تم التوصّل إلى اتفاق لوضع حدّ للإضراب عن الطعام الذي شنّه السجناء و المعتقلون السياسيون الجزائريون منذ 19 يومًا.

" يتضمن هذا الاتفاق النقاط الثلاثة الآتية:

"- التحرير الفوري لمنشور رسمي يوضّح، حسب دفتر مطالب السجناء، المضمون التطبيقي للنظام السياسي[27]،

"- تطبيق النظام السياسي المحدد على هذا النحو في السجون و معسكرات الإقامة الجبرية في فرنسا و الجزائر،

"- ضمان اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتطبيق هذا النظام السياسي.

"- و نتيجة لذلك، فإن السجناء و المعتقلين السياسيين الجزائريين يُعلنون بأنهم

يتوقفون عن الإضراب عن الطعام ابتداء من يوم الاثنين 20 نوفمبر 1961.

حرر في باريس يوم 29 نوفمبر على الساعة 23".

في نفس الليلة، أوصلت هيئة الدفاع نص الاتفاق إلى السجون و المعسكرات. و تجسّد الاتفاق في التطبيق الكامل للنظام "أ". و أعلن السيد بواسسييه في نفس المساء أنه زيادة عن المطالب التي صيغت وقبلت تم كسب نقاط أخرى، مثل إلغاء تقييد المحكوم عليهم بالإعدام و الإذن للمساجين بأن يكتبوا إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في غلاف مغلق (و هو ما يسمح لهذه المنظمة بأن تراقب التطبيق الفعلي للنظام السياسي)، وشراء مختلف الحاجيات، ونقل المذكرة الوزارية إلى مدير كل سجن من طرف (ل د ص أ). كما تمّ أيضا التأكيد وضمان تطبيق النظام المحدد على هذا النحو في سجون ومعسكرات الجزائر بنفس مستوى تطبيقه في فرنسا.

كان النصر لا نزاع فيه. و قد عنونت لومانتيي: "في اليوم العشرين لإضرابهم، فرض السجناء الجزائريون احترام حقوقهم" و سجلت لوموند: "بعد محادثات اشتركت فيها (ل د ص أ)، توقف المساجين المسلمون[28] عن الإضراب عن الطعام الذي يواصله في المقابل بن بلة و رفاقه".

بعد هذه النتيجة الهامة، كان للفدرالية أن تشير إلى شجاعة السجناء وإرادتهم و مجمل التضحيات التي قبلوها: و في 21 نوفمبر، أيّدت الفدرالية "المعركة التي واصلها مدة 20 يومًا آلاف من إخواننا السجناء و وزرائنا و جميع أعضاء هيئة الدفاع" و حيّت أولئك الذين شنّوا الإضراب عن الطعام من 2 إلى 20 نوفمبر 1961 للمرة الثالثة بالنسبة لعدد كبير منهم في اتحاد تام و بلا فشل، من أجل فرض احترام صفتهم كسجناء سياسيين و كرامتهم كمحاربين من أجل قضية عادلة. و حيّت أيضا الرفاق الفرنسيين المسجونين لتضامنهم مع المعركة المشروعة للجزائريين الذين التحقوا، وفاء منهم لمثل العدالة و الحرية التي تحركهم وبصفة عفوية، بحركة الإضراب"[29].

لم يحدث أبدا في تاريخ السجون إضراب شنّه مثل هذا العدد الكبير من الرجال و النساء خلال مدة بمثل هذا الطول. هذه المعركة المثالية، تضاف إلى تلك التي جرت منذ سبع سنوات تحت أشكال مختلفة. إنّ المساجين الجزائريين بطرحهم مشكل مستقبل البلد أمام الهيئات الدولية و حصولهم على تأييد العالم العربي بإضرابات التضامن، و المواقف المؤيدة من بولونيا إلى أمريكا اللاتينية، فإنهم برهنوا بصلابتهم وانضباطهم، على أنهم ليسوا خارج المعركة بل يساهمون في التعجيل بساعة المغاوضات و حلول عهد الاستقلال.

الهوامش

(1) - انظر الفصل الثامن "منشور ميشلي". و الأحكام تتضمنها المذكرة المؤرخة في 4 أوت 1959. أنظر الملاحق، وثيقة رقم21.

(2) - "تيموانياج كريتيان". 10 نوفمبر 1961. المقال غير موقع لكن يبدو أن كاتبه هو هارفي بورج، عضو ديوان الوزير السابق للعدل ميشلي.

(3) - آميان من 18 سبتمبر إلى 11 أكتوبر، بزنسون من 3 إلى 9 ديسمبر، بلوا من 2 إلى 7 نوفمبر، بورج من 27 أكتوبر إلى 3 نوفمبر، دوي من 26 إلى 30 نوفمبر، تور من 1 إلى 11 جويلية، ليون (مونلوك) من 20 إلى 28 نوفمبر، ليون (سان بول) من 1 إلى 10 ديسمبر، دارغينيون من 19 إلى 25 أكتوبر، أورليان من 3 إلى 25 نوفمبر (مستخرج من محضر اجتماع هيئة الدفاع بتاريخ 30-31 ديسمبر 1960 و أول جانفي 1961).

(4) - أرقام أوردتها "تيموانياج كريتيان" في 10 نوفمبر 1961 حسب إحصائيات رسمية فرنسية.

(5) - اجتماع عقد في 22، 23، 26.25 أكتوبر تحت رئاسة حسين المهداوي مسؤول هيئة الدفاع. و ضم بن عبد الله، بندي مراد، أوصديق و فرجاس المحامين، و كذلك علي هارون، مسؤول المعتقلات لدى لجنة الفدرالية و بوداود رئيس لجنة الفدرالية.

(6) - حسين المهداوي، مسؤول هيئة الدفاع وقتئذ.

(7) - بيان فدرالية (ج ت و) بفرنسا، المنشور في باريس في 2 نوفمبر *1961*.

(8) - "تيموانياج كريتيان". 10 نوفمبر *1961*.

(9)- محكوم عليه بالإعدام هو وزوجته في محكمة مدينة الجزائر و خفضت العقوبة إلى السجن مدى الحياة.

(10) - 3 نوفمبر 1961.

(11) - عبد الرحمان فارس رئيس سابق للجمعية الجزائرية، انتخب بموجب القانون الكولونيالي الصادر في 1947. أوقف في الأيام الأولى من سبتمبر 1961 بتهمة نقل أموال جمعتها (ج ت و) إلى خارج فرنسا تقدر بـ 6 ملايير فرنك تقريبًا، و ذلك مع شريكه فرانسوا بودريار و جان ماري ليكوتي.

(12) - محاكمة هيئة الدفاع بعد حجز وثائق في أمستردام.

(13) - زيادة على ذلك أعلن "برنار" في رسالة 8 نوفمبر أن الدكتور سوميا، طبيب بوضياف و صديقه، طلب منه وقف الإضراب.

(14) - أخذت المنظمة السياسية المبادرة بالمظاهرات و علمت لجنة الفدرالية عن طريق رسالة مؤرخة في 9 نوفمبر أن 400 امرأة جزائرية تظاهرن أمام سجن سان بول في ليون. و أوقفن كلهن من طرف الشرطة ثم أطلق سراحهن. و جرت مظاهرات مماثلة أمام لاسانتي و ماتز و غرونوبل و فانسان.

(15) - رسالة 9 نوفمبر.

(16) - ذهب شينو إلى القول في جريدة لوموند ليوم 18 نوفمبر 1961 بأن السجناء الجزائريين يستفيدون من النظام "أ" الذي يعد الأكثر ليبرالية في العالم".

(17) - في سجن مرسيليا (بوميت) شنَّ 100 سجين إضرابًا أول قبل إضراب 2 نوفمبر و تضمن دفتر المطالب المقدم إلى المدير مطالب معقولة تمامًا. لكن لجنة تحرير المطالب كثرت عليها "طلبات القاعدة و تضاعفت إلى حد أنها سجلت توزيع البريوش يوم الأحد واغتنمت الصحافة هذه النقطة للتركيز على خضوع الإضراب إلى الأهواء.

(18) - حديث أجراه كلود كريف مع أحد المضربين، "لكسبرس". 16 نوفمبر 1961.

(19) - غير أن بيطاط طلب عدم رفع خلافه حول مواصلة الإضراب إلى (ح م ج ج) و أضاف "برنار": "أعتقد أنه من أجل ضمان الانسجام بين الخمسة، فمن الأفضل التزام الصمت ما دام هو الذي يطلبه. و عن قريب سيجتمع الخمسة في غراش حيث سيشرحون مواقفهم. (رسالة 17 نوفمبر إلى لجنة الفدرالية).

(20) - أفغانستان- برمانيا- الكونغو برازافيل- الكونغو ليوبولدفيل- قبرص- الداهومي- أثيوبيا- ماليزيا- غانا- غينيا- الهند- إندونيسيا- العراق- الأردن- لبنان- ليبيريا- ليبيا- مالي- موريتانيا- المغرب- نيبال- النيجر- نيجيريا- باكستان- المملكة العربية السعودية- السنغال- سيراليون- الصومال- السودان- سوريا- تونس- الجمهورية العربية المتحدة- فولتا - اليمن.

(21) - و هي ايرالندا- المملكة المتحدة- إيطاليا- اليونان- كولومبيا- إسرائيل- و فنزويلا.

(22) - لجنة الإشراف عن النشرة: جون أرتويس، نيكول باشتان، كلود بوردي، جان هيسبال، أندري ماسون، جاكلين مازون، فرناند رومان، لوران شوارتز، جاك سوكولوسكي، جيرار سبيتزر، ب. فيدال- ناكي، و فريق "الحقيقة والحرية" و الشبان الاشتراكيين الموحدين. كان مقر اللجنة المؤقت في 54، شارع غاليباردي - باريس.

(23) - ليبراسيون، 4 نوفمبر 1961.

(24) - 8 نوفمبر.

(25) - ليبراسيون، 8 نوفمبر 1961.

(26) - و لم يكن للمهداوي أن يوقع طبعا بنفسه على البيان باسم (ج ت و) و قدمه لمحاميي هيئة الدفاع الذين وقعوا عليه.

(27) - أنظر الملاحق، وثيقه رقم 22، نص منشور حافظ الأختام بتاريخ 19 نوفمبر 1961.

(28) - إن عمرُ الخرافات عادة ما يكون صعبا. فقبل 4 أشهر فقط من وقف إطلاق النار، بقي الـ18 الف من السجناء يسمون "مسلمون" بدلا عن "جزائريين".

(29) - نداء 23 نوفمبر 1961 إلى السجناء و المعتقلين في المعسكرات.

الفصــل الثالث والعشــرون

قمع و قمع مضاد

"ما دمت في مركز الإيداع هذا تعتبر من بين الذين أطلق سراحهم، أستطيع أن أسكن رصاصة في رأسك و أضعك في كيس مكتوب عليه هذه الكلمات: "خائن ج ت و". و بعد ذلك أرميك في نهر السين". هذا ما أعلنه النقيب مونتانر، قائد حركى باريس، للمناضل الجبهوي الذي كان يستنطقه.

- افعل ما يمليه عليك ضميرك.

- أنا عسكري و أستطيع أن أستغني عن الضمير. إن ما يهمني هو فكّ و سحق منظمة ج ت و" (1).

وفي جملة واحدة، لخّص النقيب بلا لفّ، الهدف الأساسي من القمع: تدمير منظمة (ج ت و) دون حرج أو تردّد. كل الوسائل تبرر الغاية التي ترغب فيها السلطة الحكومية.

ولذلك، فإن القمع و إن اكتسى أشكالاً متنوعة، سيزداد إلى درجة أنه سجّل فوق التراب الفرنسي حوالي 35 ألف توقيف ما بين 1955-1962 و يشمل الرقم سواء المعتقلين في السجون أو الخاضعين للإقامة في المعسكرات بفرنسا أو المنفيين إليها من الجزائر. و يبيّن إلى أي حدّ أخضعت الجالية الجزائرية إلى حالة حرب حقيقية ازدادت خطورة ابتداء من أوت 1959، و هو التاريخ الذي وصل فيه المعدّل الشهري للتوقيف (و من ضحاياه عدد من الإطارات) إلى حوالي الألف.

ومن أجل محاولة سحق (ج ت و) اتضح أن المعلومات التي تسمح بتحديد مكان المسؤول لها أهمية متزايدة. و لذلك، فإن الممارسات التي تخلّت عنها كافة الأمم المتحضرة، عادت إلى الاستعمال العادي في بلد حقوق الإنسان. إن أندري مالرو، صاحب كتاب "الشرط الإنساني" والذي صار وزيرا في حكومة الجنرال ديغول، وعد بأنه "من الآن سوف لن يكون تعذيب في الجزائر". و أما (ج ت و) فقد لاحظت في السنة الموالية "أن التعذيب لا يتواصل فقط في الجزائر بل اجتاز البحر الأبيض المتوسط منذ مدة طويلة. و هو اليوم ممارسة معتادة في فرنسا"(2).

لقد ظهر التعذيب بشكل حادّ في البداية. و مع تطور القتال في الجزائر، اعترف باحتشام، بوجود "تجاوزات". و أما في فرنسا فلا يمكن تصوره. أن تستعاد الأساليب النازية التي عانت منها المقاومة الفرنسية جسديًا و معنويًا قبل 15 سنة، فذلك ما لم يكن مقبولاً. كما كان كتاب "الغونغرينا" قد عبر البحر في وقت باكر. و في 08 سبتمبر 1958 خاطب محاميان من نقابة المحامين بباريس هما ولد عودية و فرجيس، أندري مالرو الوزير المنتدب في رئاسة المجلس:

" السيد الوزير، لقد قمتم مع روجييه مارتان دي غارد و السيدين فرانسوا مورياك وجان بول سارتر بإنذار السلطات العمومية منذ عدة أشهر "باسم التصريح حول حقوق الإنسان و المواطن، بإدانة لا لبس فيها لاستعمال التعذيب الذي لا يشرف القضية التي يزعم خدمتها". و منذ ذلك الوقت، أكدتم أن التعذيب حسب علمكم قد زال. و الهدف من رسالتنا اليوم هو بالتحديد أن نقدم إليكم حالتين للتعذيب. و الحالتان حدثتا في زمن لاحق لتصريحكم و هما قابلتان للفحص و خطيرتان جداً، لأنهما تبيّنان أن التعذيب بدلا من أن يزول فهو ينتشر اليوم في فرنسا نفسها". و عرض المحاميان حالة رزقي حسين، الساكن في أوبون (سان-إي-واز)، عامل في مصانع بوتي بأرجنتاي، أوقف في 4 أوت 1958 في مكان عمله، واستنطق في محافظة أرجنتاي بطريقة قاسية (الضرب، رميه في الماء المخلوط بالرمل، الركل في البطن و التعذيب بالكهرباء في أربع جلسات)، إلى حدّ نقله إلى المستشفى المركزي بفران بسبب انشقاق الطحال. أما محمد أوراقه، فقد استنطق في أرجنتاي يوم 30 أوت 1958 باستعمال الكهرباء من طرف أربعة من رجال الشرطة الأوروبيين، يتحدثون العربية و يبدو أنهم من شمال إفريقيا. إن أساليب الاستنطاق بلغت مبلغا ترك 28 جرحا في مختلف أجزاء الجسم بما فيها الأعضاء الجنسية.

والتمس المحاميان من قاضي التحقيق إجراء خبرة بحضور أستاذ من كلية الطب بباريس. و أضافا بلهجة لا تخلو من غطرسة: "على أية حال، ما دمتم يا سيادة الوزير تقترحون على السيدين فرانسوا مورياك و ألبير كامو السفر إلى الجزائر لمعاينة زوال التعذيب فيها، نسمح لأنفسنا بأن نقترح عليكم أن تطلبوا منهما ببساطة الذهاب إلى سجن فرساي و محافظة شرطة أرجنتاي".

ومنذ 1958، نشرت لجنة دعم السجناء ملفّا أولَ عنوانه "التعذيب في فرنسا"، وهو يندّد بالطرق المستعملة من طرف الشرطة و منها طريقة استخدام الكهرباء أو جلسة "التلفون" وحوض الماء و التعليق من الأرجل والأيدي وقذف الماء المخلوط بالرمل والجلوس على الزجاجة والتعذيب بالمسطرة والتعذيب بقلم الرصاص وإدخال مواد كيماوية... وهي قائمة وضعت حسب تصريحات المناضلين الذين أوقفوا و"استنطقوا" بهذه الأساليب. ونعثر على الوصف المفصّل للتعذيب في جميع الشكاوي التي وجّهها السجناء إلى قاضي التحقيق، وهو سرد لا ينتهي. وبعد أن أصبحت الإساءات الخطيرة عادية، قلّ الاهتمام بالأعمال العنيفة الأخرى، كالضرب بالرجل في أسفل البطن وكسر الأسنان التي تعدّ أقلّ خطورة من الطحال المنشق والعيون المطموسة.(3)

إن الطرق الخمسة الأولى المذكورة هنا، أشار إليها السجناء كثيراً لكي يكون من الضروري وصفها. و أما الثلاثة الأخرى، فيبدو أنها من اختراع مصالح القمع بعد الشكاوي العديدة و الخبرات التي أجريت، و لم تترك شكّا حول صحة المعاملات السيئة. لذلك، فإن بعض رجال الشرطة استعملوا هذه الوسائل الجديدة التي تكمن فائدتها في أنها لا تترك إلا آثارا خفيفة (التعذيب بالمسطرة و بقلم الرصاص) أو لا تترك بالمرة (إدخال المواد الكيماوية).

من الخطأ الظن أن التعذيب بقلم الرصاص قليل الأذى. يوضع قلم الرصاص سداسي زوايا الرأس بين أصبعي المشبوه، ثم يشدّ الأصبعان إلى بعضهما بقوة. و بعد ذلك، يدار القلم بلا توقف حتى تؤذي الحافات الطويلة للقلم لحم الأصابع. و يكون المشبوه عادة مجردا من الثياب. و يكون أيضا عاريا تماما عند التعذيب بالمسطرة. يركع المشبوه واضعا ركبتيه على حافة مسطرة فوق الأرض و يبقى في هذا الوضع ساعات بلا حركة و يجبر على حمل أشياء ثقيلة بذراعيه.

لكن التعذيب بالمواد الكيماوية هو الذي ترك اللجنة الطبية في حيرة. و قد أكد العديد من المناضلين أن مواد مجهولة متجمّدة جدا أدخلت إلى بطونهم و قد تعذّر

طبعا كشفها بواسطة خبرة الطب الشرعي. و قد كرر ذكرها المناضلون. و رغم خطورة مثل هذه الحقائق فإن راديو لوكسمبورغ يوم 7 مارس 1959 في حصة بعنوان "عشرة ملايين من المستعمرين"، ذكرت أن الأخوين سيزارو اختطفا في بداية مارس من طرف جيش التحرير الوطني. فشنّ الجيش الفرنسي عملية تمشيط ضخمة للعثور على الكتيبة التي قامت بالاختطاف و طوّق مغارة كانت الكتيبة قد التجأت إليها حسب معلوماته عن الأسيرين. و أوضح أرماند هنري فلاش في مكالمته الهاتفية مع راديو لوكسمبورغ: "لو كان لا يوجد إلا المتمردون لكان من السهل سحقهم منذ مدة طويلة باستعمال الأساليب المعتادة و هي: البازوكا و المدفعية و الطيران و الغاز و الدخان. لكن يوجد مدنيون و علينا اتخاذ احتياطات كبيرة". فمن أي غاز يتكلّم؟

عندما أكد رشيد قايد الأمين العام لـ(اع ع ج) في مؤتمر الاتحاد الدولي للنقابات الحرة المنعقد في تونس، أن الجيش الفرنسي استعمل الغاز عدة مرات في الجزائر استنكرت جريدة لوموند: "اتهامات فظيعة و غير معقولة (...) جرائم مستعبدة[4]"، وكذّب القائد العام بمدينة الجزائر تكذيبا رسميا: "إن الفرنسيين في الجزائر لم يستعملوا لا الغاز و لا النابالم[5]" إن القائد العام ينفي بالجملة استعمال الغازات و النابالم، بينما أن استعمال هذا الأخير ثابت بلا نزاع[6] وهذه الحقيقة تنزع المصداقية من كل تكذيب رسمي.

والأخطر من ذلك أن ضابط صف فرنسي عمل في الجزائر، أدلى في 29 جويلية 1957 بالشهادة التالية:

"توجد بضاحية مدينة الجزائر الكتيبة "زاد" المكونة من ضباط الصف. و كان تدريبهم على استعمال الغاز في بورج (بمدرسة الأسلحة الخاصة). وزعوا في البداية على وحدات الجيش ثم جمعوا في مدينة الجزائر في نهاية 1956. و يكمن دورهم في المشاركة في عمليات يكون خلالها الخارجون عن القانون مطوقين في مغارات. فيرسل فريق من التقنيين بقنابل الغاز و تجهيزات وقائية. تقذف القنابل بالعشرات في فتحة المغارة. و بعد فترة انتظار متفاوتة الطول، يرسل مشبوه إلى

الداخل، فإذا أطلقوا عليه النار فمعنى ذلك أن الخارجين على القانون مازالوا أحياء، فتقذف قنابل جديدة (...) إن طول مدة الانتظار يتوقف على حالة و عمق المغارات. و بعد ذلك يتقدم رجال يرتدون لباسا واقيا "لجرد" ما في داخل المغارة.

"طبيعة الغازات: يستعمل رسميا في الكتيبة زاد غاز قوي مسيل للدموع (لاكريموجين) مصرح به من طرف معاهدة جنيف. لكن التركيب الكيماوي لهذه الغازات، كما دلّت على ذلك الحروق الملاحظة على الضحايا، يسمح بالتأكيد على أنه ليس غاز لاكريموجين لكنه غاز لامينوديكلوروأرزين (و هو غاز ثقيل جداً يحرق الأنسجة الداخلية و الخارجية و محرّم نظريا بين المتحاربين). هذه المؤشرات تندرج في الأسرار العسكرية و من الواضح أنها ليست من النوع الذي تكشفه الصحافة".

إن أساليب الحرب في الجزائر صارت تعبر البحر، و لا شيء يوقف عبورها. لذلك فإن ما ورد في الشهادة السابقة يجعل من تأكيدات المشبوهين الجزائريين الذين استنطقوا في فرنسا بواسطة المواد الكيماوية، تأكيدات غير مستبعدة مسبقا. و كان الملف الذي أعدته لجنة دعم السجناء (المشار إليه أعلاه) قد تضمّن قائمة لاثني عشر جزائريا أوقفوا و عذبوا في أمكنة عدة، و تقدم شكاويهم توضيحات عن الوسائل المستعملة لانتزاع الاعترافات المطلوبة، و من بينهم محمد ختار الذي أوقف في 11 مارس 1958 و سجن في فران. فقد ذكر أنه رغم عملية جراحية حديثة في البطن أخضع للتعذيب بالزجاجة، و يتمثل ذلك في إدخال عنق زجاجة جعة (بيرة) في شرج المشبوه. و بلغ الاستهتار ببعض رجال الشرطة حدا جعلهم يأخذون صوراً لهذا المشهد الفظيع.

إن الاغتيالات و الفقدان بعد التوقيف و الاستنطاق القاسي، هي وقائع محزنة حدثت في وقت باكر. ففي رس اختفى عمار حشاد الذي أوقفته مصالح "دي.آس.تي" و الشرطة القضائية و الأمن في أكتوبر 1958، من سجن شارل فيل الذي أخرج منه من دون أمر النيابة. و أوقف عبد القادر ياغور الساكن في 22، شارع غوت دور بباريس، لمراقبة وثائقه. لكن زالت آثاره رغم السعي بين محافظة الشرطة

والمستشفى و بين المستشفى و مركز الإيداع و بين مركز الإيداع و السجن. وتوجّهت زوجته بلا طائل إلى كافة السلطات المختصة بباريس. ونفس الوقائع حدثت في بولونيّ أين أوقف مولود سليماني يوم 16 سبتمبر 1958 من طرف الشرطة واستنطق بطريقة جعلته ينقل إلى مستشفى بوسيكو في نهاية الاستنطاق. ولم يمكث فيه إلا مدة قصيرة لأن رجال الشرطة أنفسهم عادوا لأخذه. و في يوم 24 أكتوبر خلال تمشيط لحيّ جزائري، أظهرت الشرطة للسكان صورة جثة سليماني. كل تعليق يعتبر حشوا.

وفي ذات الوقت، فإن وزير الداخلية "بيليتييه" تأسف لكون الكاردينال أسقف ليون قد تبنىّ مزاعم أعضاء في (ج ت و) ادعوا أن اعترافاتهم انتزعت منهم بالعنف. و أحرص على أن أوضّح بهذا الشأن بأن التعليمات الدائمة التي تعطيها (ج ت و) تلزم أعضاءها بأن يصرحوا أمام العدالة بتعرضهم للتعذيب من قبل الشرطة، و تبعا لذلك فإن اعترافاتهم تخلو من كل قيمة(7). إن هذا "التأسف" و "التوضيح" الذي صيغ غداة الكشف عن تعذيب الجزائريين من طرف شرطة ليون، هو أسلوب ثابت في سلوك الحكام الفرنسيين المتعاقبين. ألم تعبّر الحكومة عن رضاها في شهر فيفري السابق على "القضاء على وكر للمتمردين" في ساقية سيدي يوسف، بينما كان صحافيو العالم بأسره يعاينون بالعين المجردة المدرسة المخرّبة و الجثث المحروقة لأطفال بين العاشرة والثانية عشر سنة ورؤوس الضحايا الصغار المفجرة فوق طاولات الدراسة؟

أما بخصوص التعليمات المتعلقة بسلوك مناضل (ج ت و) أمام الشرطة، فيوجد منها فعلا نوعان: الأول تتضمنه النشرة العضوية لشهر نوفمبر 1958، الهدف منه على الخصوص هو الاحتياط من الوقوع في فخ عند الاستنطاق. والثاني يشرح الأول، وقد نشر في نشرة عضوية خاصة في جانفي 1961 وعنوانه: "الشرطة الفرنسية: حقيقتها وكيفية محاربتها"(8) ونبحث بلا جدوى في صفحات النشرة، فلا نعثر على تعليمات للتذرع بالتعذيب دائمًا، للعدول عن التصريحات أمام القاضي. وتم في النشرة عرض العنف و التعذيب في أربعة عشرة سطرا (في سياق عرض أساليب الشرطة وبلا أي تعليق)، وذلك بالعبارات التالية:

[...] »

« و) العنف: إذا قاوم المناضل بعناد أثناء استنطاقه من طرف الشرطة، فإن هذه الأخيرة تلجأ إلى العنف: الركل و الضرب بالسوط المصحوب بالسب. ثم إن رجال الشرطة "الأشدّاء" يستخلفون "الطيبين". و من بين وقت وآخر يرجع "الطيبون" للعب دور أبويّ و يقولون مثلاً: "هل رأيت، نحن لن نؤذيك، و لم تشأ الكلام. فليكن. سيأتي الآخرون" ويحاولون انتزاع معلومات جديدة منه "لتجنبه ضربات الآخرين". و يترك المناضل الذي يوقف عدة أيام بلا طعام و لا ماء. و يوعد بكأس من الماء إذا قبل الكلام. و نفس الطريقة مع التبغ.

« ز) التعذيب: جميع ما قيل أعلاه لا يمثل إلا الأسلوب الذي يجري العمل به، لأن الشرطة لا تتردد في اللجوء إلى التعذيب. إن ممارسة الشرطة الفرنسية معروفة عند الجزائريين و قد ابتكرت تقنية حديثة للتعذيب: حوض الماء، الجلد، أنبوب الماء، الكهرباء، التعليق، الزجاجة إلخ".

أما السلوك الذي يتخذه المناضل الذي يقع بين أيدي الشرطة، فإنه يلخص في كلمة واحدة: الصمت بقدر المستطاع. و هذا مبدأ مطلق يتمسك به أمام الذين يستنطقونه: فلا يقبل أبدا الدخول في محادثة مع الأعوان الذين يستنطقونه"[9] و هذا ليس أمرا ممكنا دائما. و أحيانا يكون الألم شديدا. و بهذا الشأن، ذكرت النشرة بأن الشجاعة المعنوية تمثل السلاح الرئيسي للمناضل.[10]

حقا، إن تصريح الوزير لم يحظ بالقبول لدى الرأي العام لأن هيئة الأركان للقوات المسلحة في الجزائر أكدت بدورها أنها اكتشفت أوامر من فدرالية فرنسا مفادها أن تعليمات أعطيت للمناضلين بأن يعلنوا دائمًا لقاضي التحقيق بأنهم ضربوا وعذبوا من طرف الشرطة. وتلي ذلك سلسلة من "النصائح العملية" حول طريقة اختراع هذا التعذيب بأن يضرب الشخص نفسه" ويحرق أجزاء من جسمه عندما يكون وحيداً"[11]. أمام هذا الاكتشاف الرديء الذي عثرت عليه المصالح السيكولوجية لم تجد الفدرالية عناء في دحضه. و يكفي أن نسوق مثالاً واحداً و هو: لو أن الذين عثروا على الاكتشاف وقعوا بين أيدي زملائهم من رجال الشرطة لعلموا أن كل شخص يوقف يجرد في الحال من التبغ والولاعة و الكبريت.[12]

وجاءت قضية الطلبة لتخرج إلى وضح النهار التعذيب الذي يمارس في قلب باريس ضد مناضلي الجبهة.

وفي الفترة بين 2 و5 ديسمبر 1958 أوقف خمسة جزائريين هم: بومعزة، فرنسيس، سوامي، قبايلي و بلحاج، احتفظت بهم "دي.آس.تي" عدة أيام في مقرها الكائن في نهج سوسي حيث تعرضوا لكل أنواع التعذيب. و قد نشر تقاريرهم جيروم لندون في منشورات مينوي تحت عنوان "الكونغرينا"، التي كان لها صدى عالمي لا يستطيع محوه أي إنكار رسمي. وقد حاول عبثا ميشال دوبري الوزير الأول أن يندّد في مجلس الشيوخ بهذه "الأفعال الشائنة التي حررها كتاب فقدوا اعتبارهم". لكن ذلك لم يمنع من أن يترجم الكتاب إلى أهم لغات العالم و ينشر في القارات الخمس. و مع الأسف، فإن هذا النشر بمفرده لا يستطيع استئصال الشر العميق. لكن صرخات المعذبين تسربت في النهاية من أقبية محافظات الشرطة و بدأ الرأي العام يتحرك. فتكونت تجمعات مثل لجنة موريس أودان التي تسعى إلى إثبات الحقيقة حول وفاة عالم الرياضيات الشاب الذي اغتيل في مدينة الجزائر على أيدي مظليّي ماسو، و كذلك مركز الإعلام و التنسيق للدفاع عن الحرية و السلم[13] الذي أدان بشجاعة و عناد و رغم التهديد و المتابعة، الممارسات البربرية الجديرة بعصر غابر. و قد ثبت الآن أن في هذا النصف الثاني من القرن العشرين يستنطق الجزائريون في فرنسا بنفس طريقة المحققين في القرون الغابرة. و لا ينازع اليوم أحد في التعذيب إلا الرسميين الذين يتظاهرون بتجاهله.

وقد اتخذ مثقفون فرنسيون مواقف علنية من التعذيب مثل ألبير شاتلي، توران شوارتز، هنري مارو و جون دريش، الذين سيظهرون في أعين الجزائريين بعد أن تحرروا، مدافعين حقيقيين عن شرف بلدهم. فأعلنوا في 10 جانفي 1959 بخصوص قضية "الغونغرينا" و قضية "برادو" في ليون: "إن الشهادات المنشورة هنا غنية عن التعليق، و هي تبين أن التعذيب اتسع ليصل إلى فرنسا. فكيف يمكن اجتثاث هذا السرطان؟ (...) نحن لا نجهل أن بعض الأشياء المخالفة للواقع قد تتسرب إلى تلك الشهادات التي حررت في ظروف معروفة. إن القائمين بالتعذيب

يستطيعون بسهولة تغطية أفعالهم كما بيّنت قضية أودان. إن التعذيب بالطرق الحديثة قلّما يترك الآثار (...) ونعرف أيضًا الصعوبات التي تعترض عملنا ومنها الإجراءات التي اتخذت لتخويفنا". و بعد التنديد بالغموض في موقف السلطات العمومية التي رحّبت بمسعاهم بإخطارها لجنة المحافظة على الحريات من جهة، ومن جهة أخرى تتابعهم بسبب هذا المسعى نفسه بتهمة "محاولة المساس بمعنويات الجيش. واحتج الموقعون على اللائحة: "لا نريد أن يقال لنا مرة أخرى: شرف الشرطة، شرف الجيش، فياله من تصوّر للشرف! لقد كنا نأمل أننا بعد قضية درايفوس (*) تخلصنا في فرنسا من مثل هذه الحجج السيئة. إنما النيل من معنويات السلطات العمومية والجيش والأمة يكون بارتكاب الجرائم باسمها أو بمحاولة تغطيتها. من يفقد الشرف هم مرتكبو الجريمة و الذين يأمرون بها و الذين يقبلونها، و الذين يتظاهرون بالاعتقاد أو يحملون على الاعتقاد بعدم وجود الجريمة و هم يعرفون العكس. إننا نوافق على نشر الكتاب لأن شرف فرنسا هو أن نفضح، مع بقائنا أوفياء لتقاليدها، كل مساس بالحرية و الكرامة الإنسانية: إن التعذيب عار. و قد زال منذ ما يقرب من قرنين و يجب أن يزول إلى الأبد".(14)

ونشر مركز الإعلام و لجنة أودان بعد 5 أيام، في 15 جانفي 1959، تصريحا مشتركا عبّرت فيه اللجنتان عن الرضا على إجراءات العفو التي اتخذها أخيرًا الجنرال ديغول لفائدة المحكوم عليهم بالإعدام، لكن الهيئتين تريان أن هذه الإجراءات "لا تكفي لتسوية مشكل التعذيب في الجزائر و في فرنسا، ما دام القائمون بالتعذيب المعروفون لا يعاقبون، ومادامت شكاوي ضحاياهم لا ترى النور (...)". لقد قدّمت بعض الصحف أصحاب هذا التصريح كمثقفين حالمين و أنهم ضد الوطن عن وعي. و مع ذلك، يبدو أن تصريحهم كان له صدى لدى قادة الشرطة. ذلك أن رجال الشرطة الفرنسيين يتمتعون هم أيضًا بالذاكرة. فهم يعرفون ماذا حدث لزملائهم المتطرفين بعد تحرير فرنسا. "إنهم يتذكرون عمليات التطهير التي أعقبت انهيار نظام فيشي. غدا ربما سيكون السلم و لا فائدة إذن من أن يرهنوا وظائفهم بقبول مخاطر لا جدوى منها. نعم للركل و اللكم و الضرب بالطريقة

الكلاسيكية. لكن لِمَا يسمى في الجزائر"الاستنطاق المتشدد". فليكن ذلك مهمة يقوم بها آخرون.[15]"

وفي الربيع ظهر أعوان أمن من نوع جديد سيتجاوز العنف الذي يرتكبونه الحدود التي بلغها عنف سابقيهم. كانوا يرتدون بذلة الشرطة الزرقاء و على رأسهم قبعات الجيش و هم يسيرون الواحد تلو الآخر: ثلاثة أو ستة أو ثمانية و أحيانًا في صفين كل صف على رصيف، المسدس في الجنب و الرشاش في اليد على مستوى الحزام، و على هذا النحو يقومون بدوريات في الأحياء الجزائرية. كان الأوروبيون ينظرون إليهم بلا مبالاة والجزائريون بحذر و بغضب[16]". و أخيرًا فإن الحركى- و هذا هو اسمهم- صاروا سادة الدائرة الثالثة عشر.

لماذا هذا الغضب في وقت باكر؟ بالنسبة للمهاجرين، فإن الحركى برهنوا قبل الآن على مهارتهم في الجزائر. إن عامل عمالة قسنطينة الذي أصبح أثناء ذلك محافظ شرطة السين ثمّن مهارتهم و أراد أن يفيد بها دائرة اختصاصه الجديدة. و تقرر في فيفري 1959 أن يعهد بإقرار السلم في "مدينة باريس" إلى "اختصاصيين" هم الحركى، و هم الذين كانوا - تحت تسمية" الزرق"- مفيدين للجنرال ماسو في محاربة منطقة الجزائر الحرة. و قد اتخذ القرار في مجلس وزاري دعي إليه موريس بابون. "نظرًا لغياب الاعتمادات المالية ظل هذا المشروع حبيس الأدراج". و أعيد إخراجه في أوت 1959. و كلف محافظ الشرطة حينئذ عدة ضباط من مصلحة تنسيق شؤون الجزائريين (م ت ش ج) بوضع خطة عمل لإضافة قوة بوليسية مستقلة، تعمل في الأحياء ذات الكثافة السكانية الجزائرية و تكون لها الحرية الكاملة في العمل على استئصال شبكات (ج ت و).

وشرع في العمل فريق من العسكريين بشارع ليل، يتكون من الرواد كونيبيل وبيدنجر و بيلو- و هم معاونون لبابون في قسنطينة سابقًا- تحت السلطة السامية للعقيد تيرس المختص في الشؤون الجزائرية. و بدأوا في الحال في تجنيد و تدريب الحركى. و قد جاء أغلبهم من الجزائر حيث كانوا وشاة أو أصحاب سوابق عدلية أو مشردين أيضًا.

و يمضي أولئك "المتطوعون" عقدا بستة أشهر قابلة للتجديد. ثم يتلقون تدريبًا لمدة ثمانية أيام في حصن نوازي-لو- ساك في رومانفيل للتمرن على استعمال المسدس و الرشاش و مختلف استعمالات أنبوب الرش و تشغيل آلة التسجيل لتقييد الاعترافات المحتملة، لأن أغلبهم كانوا أميين. و يتلقى الحركى رواتبهم رسميا في فرنسا، على غرار الشرطة. و يعطيهم رئيسهم منحا عدة: منحة اللباس (؟) و منحة المخاطرة و منحة البعد، و في المجموع من 80 إلى 100000 فرنك قديم شهريًا. و هو مرتب معتبر بالمقارنة مع عامل يدوي من شمال إفريقيا في فرنسا في ذلك الوقت.(17)

وقد برر بابون بطريقته الخاصة إنشاء هذه "القوة البوليسية المساعدة المسلمة" عندما دعي في 18 مارس 1961 أمام المجلس العام للسين: "كنت خلال سنتين مفتشا عاما للإدارة في مهمته فوق العادة بقسنطينة خلال سنتي 1956-1958.

واطلعت فيها على خصائص الحرب التخريبية، و من بينها خاصية السرية. و بدون هذه السرية يستحيل أن نلاحظ الأمور بعمق، خصوصًا في بلد مثل بلدنا يؤول فيه كل عمل في النهاية إلى العدالة. لذلك، رأيت أن أحيط عملياتنا بشيء من الكتمان". و بعبارة أخرى فإن الهدف هو استئصال (ج ت و) في فرنسا، و الوسيلة هي: إنشاء شرطة سرية. و الشرط: هو تجنّب كل رقابة قضائية.

وفعلاً فإن الحركى سيعيثون فسادا في الأحياء الجزائرية في هذا الإطار و طبقا لهذا الأسلوب. فبعد أن انتشروا في الدائرة الثالثة عشر، انتقلوا إلى الدائرة الثامنة عشر(18) وانتقل معهم الرعب لأنهم يفلتون من كل رقابة و كل شرعية و يعملون في سرية تعدّ ضرورية في نظر بابون محافظ الشرطة. فالجميع يشعرون بالرضا: الشرطة الرسمية تحافظ على أيديها نظيفة و الحركى يتصرفون على هامش القانون بلا عقاب -و إذن بفاعلية- لأن عمل "المساعدين المسلمين" يجري في الكتمان التام. فهم لا يقيمون في الثكنات أو المحافظات و يكفيهم أن يطردوا المؤجرين الجزائريين من الفنادق و يحتلوا مكانهم. و ما سوف يجري هو على نحو

مّا "معركة جزائر" جديدة في نهج غوت دور أو خلف مونبارناس في نهج شاتو- دو- رنتييه. و قد تساءل كلود بوردي، المستشار البلدي في القطاع في سؤال مكتوب إلى بابون يوم 29 أفريل: "إن كان من صلاحيات هذه القوة المساعدة حجز المشبوهين واستنطاقهم عند الاقتضاء في عين المكان؟"

وفي نفس هذا الوقت أعلنت شخصيات معروفة: "منذ تنصيب هذه العناصر المساعدة أمكن جمع شهادات أشخاص عدة يقيمون في الأماكن المجاورة، تفيد أن استنطاقات عنيفة و أعمال مؤذية و تجاوزات و حتى أعمال تعذيب، جرت في الأقبية و الأمكنة التي تحتلها تلك القوة البوليسية(19)". و كما نرى فقد كتبت العبارة بصيغة التأكيد الذي لا يدع مجالاً للشك و التأويل.

ويتصرّف الحركى بالضبط بطريقة زملائهم الفرنسيين في محافظة أرجنتاي، لكن اللاعقاب الذي يستفيدون منه بحكم وضعهم غير الرسمي والطابع "السري" لعملهم جعلهم يتجاوزون الحدود في ارتكاب الفظائع. وليس من الضروري أن نصيح عاليا لذكر ضحاياهم. ويكفي أن نسرد حالة عمار ولد يونس، الذي صرّح يوم 21 فيفري 1961 للقاضي برونشويغ: "لقد تم توقيفي في 21 جانفي على الساعة 20 و12 د. بينما كنت مارا في نهج أورديني بالقرب من ماركس- دورموا، من طرف حركيين اقتاداني في الحال إلى المركز في نهج غوت دور (...) أين استنطقني حركيان و ملازم. وقد اتهموني بالانتماء إلى منظمة (ج ت و) وقالوا لي أن رفيقا لي أخبر عني. وأجبت بأن هذا غير صحيح. استغرق استنطاقي حوالي ربع ساعة تقريبًا، و لما كنت متمسكًا بأقوالي و عدم انتمائي إلى (ج ت و) أنزلوني إلى القبو. وهنا عذبني أربعة حركى. بدأوا بضربي بالركل و اللكمات على الصدر و الظهر. و بعد ذلك، ربطوا خيطا حول رقبتي لشنقي. و شدوا الخيط لكنهم لم يربطوه في شيء ثابت، فقد كانوا يريدون تخويفي (...) ثم وضع حركي فوهة مسدسه في صدغي و قال: "تتكلم أو أصرعك". وواصلت قولي بأني لا أعرف شيئا. وسحب الرجل مسدسه ثم ربطوا يديّ و وضعوا قضيبًا تحت ركبتيّ و تركوني في هذه الوضعية بعد أن سدوا فمي بخرقة مبللة بماء الجافيل. و من خلال الخرقة، صبوا الماء في فمي من زجاجة و جعلوني أشرب لترا و نصف اللتر من الماء. و أحسست

بحريق في الحنجرة بسبب ماء الجافيل فاختنقت. وأوضّح أنهم لم يصبوا في فمي اللتر و النصف من الماء دفعة واحدة بل على دفعتين. وبين الدفعتين استنطقوني من جديد. بعد جلسة الماء تركوني لشأني. كل هذا استغرق حوالي ساعة ونصف. بقيت في القبو و نمت على الأرض (...) مكثت اثنا عشر يوما في هذا المركز. كنت كل الوقت في القبو و فيه أنام. كان يوجد معي اثنان و أحيانًا في المساء رجل عمره حوالي 35 سنة. قال لي أنه عذّب لكنه رفض أن يتكلم وأنه يريد أن يقتل نفسه. و أراد أن يخنق نفسه أمامي بمنديله، فقد شدّه حول عنقه و لم ينجح لأني لم أدعه يفعل. بعد ذلك بحوالي نصف ساعة ذهب إلى ركن آخر من القبو و حاول أن ينتحر من جديد بربط منديله في سرير مسند على الجدار. أدركت ما هو مقبل على فعله ومنعته مرة أخرى. وفي حوالي الساعة 23 و30 د. طلب أن يذهب إلى المرحاض فأخرجه حركي ولم يرجع. وفي اليوم التالي أخبرني حركي بأن هذا الرجل انتحر، فلم يذكر لي سوى أنه من بانتين وليس له عائلة. إن الرفيق الذي سخر لغسل الأواني ورأى الرجل المنتحر يسمى "الصيني" ويسكن في رقم 85 نهج ماركادي. وعلمت أنه يوجد في هذا الوقت في مركز الإيداع".

في نفس القبو الكائن في رقم 28 نهج غوت دور، وفي نفس الفترة، كان يوجد مع ولد يونس آكلي مشتاوي المدعو "الصيني" و حسين آيت الطيب وسليمان عميرات الذي أوقف في 24 جانفي 1961 من طرف "دي. آس.تي" ثم سلم للحركى. وتعرضوا جميعًا لنفس التعذيب.

في 24 ماي 1961 كان رابح يهمي شاهدا في مقر الشرطة على اغتيال الرفيق الذي أوقف معه. "لقد أوقفونا أنا ورفيقي محمد بعد إطلاق النار وإصابتنا بجروح من نيران الرشاشات المصوبة نحونا عن قرب. وقعنا على الأرض وحملتنا الشرطة إلى المحافظة الثالثة عشر". وأضاف يهمي في شكواه: "رغم حالتنا القريبة من الاحتضار، هجم علينا عدد من عناصر الشرطة بحقد لا يوصف. بعد الضرب بأعقاب البنادق و الركل نزعوا ثيابنا كلها و قيدوا أيدينا وأرجلنا و تركونا بلا حراك في بركة من الدم والماء الذي يرش علينا لإنعاشنا. وبعد ذلك استعمل جلادونا أساليب الغيستابو بوصل التيار الكهربائي بمختلف أجزاء جسم رفيقي. و كان قريبًا مني

يصرخ من الألم. و لإسكاته كمم الجلادون فمه بخرقة مبلّلة بالماء و الدم. و دام ذلك عدة دقائق دخل بعدها الأخ في غيبوية. و تساءل رجال الشرطة حول حالته. و هكذا انهالوا عليه ضربًا بقضبان حديدية إلى أن مات. بعد موته، دخل رجال الشرطة في حديث حاد فيما بينهم و كان من بينهم اثنان يأتيان بين الفينة والأخرى للفت انتباهي إلى حالة رفيقي، يريداني بذلك الحصول على اعترافات مني و أنا في حالة هذيان. (رغم أني اعترفت بمسؤوليتي في الهجوم، موضحًا أن هدفي هو الهجوم على الحركى و ألا أطلق النار على الشرطة إلا للدفاع و تغطية انسحابي). وكان الشرطيان يريدان الإجهاز عليّ بأي ثمن كما يظهر من حديثهما و ذلك للتخلص من شهادتي المحتملة على اغتيال رفيقي. لكني نجوت من الموت بسبب تردد عناصر آخرين من زملائهما، وذلك أن جريمة واحدة حسب زعمهم أخفّ على ضمائرهم من جريمتين.

"بعد الحوار الذي دار بينهم أبقوا على حياتي و رموني إلى جانب جثة رفيقي في عربة الشرطة التي اتجهت إلى غرفة الجثث في أوتيل-ديّو، و عند الوصول إلى هنا، كان ما زال فيّ رمق من الحياة، ففصلوني عن الجثة و أدخلوني إلى المستشفى الذي غادرته في 31 ماي 1961 إلى المستشفى المركزي لسجن فران. وأريد أن أوضح بأني رغم حالتي التي كانت تقترب من الاحتضار أستطيع أن أتعرف على الذين عذبوني واغتالوا رفيقي[20]" . إن فضيحة التعذيب ظهرت أخيرًا في وضح النهار إلى حد أن جريدة لوفيغارو لم تتردد في أن تكتب هذا العنوان: "آثار التعذيب تظهر على الجزائريين المشتكين ضد الحركى[21]" .

هكذا كان الرجال المكلفون بقمع الجزائريين في فرنسا - فرنسيين و "مسلمين"- وتلك كانت أساليبهم. فهل نبقى مكتوفي الأيدي مكتفين بالاقتناع أن القضايا العادلة ستحظى عاجلاً أو آجلاً بتأييد أصحاب الإرادات الطيبة، بعد أن يفيقوا من سباتهم لنجدتها؟ وهل ندير الخدّ الأيسر بعد أن أحرق الأيمن بحديد البربرية المحمرّ؟ هل يعتبر عملنا مدانًا إذا ضربنا ممثل النظام الذي خان المبادئ الأساسية لهذا النظام نفسه وهو يدّعي خدمته؟ فالمشكل الأخلاقي أصبح مطروحًا بين العنف المضادّ والعنف المقنّن الذي يقوم به المدافعون عن نظام ظالم. إن الكفاح ضد العدو بفعالية

يتطلب أولا معرفته جيّدًا؛ فلا بد إذن من تتبع نشاطاته في أدق تفاصيلها. ولهذا الغرض، أعطيت تعليمات إلى كل قطاع بمراقبة حركة أعوان القمع يوميًا و كتابة تقرير عن ذلك. وبذلك تستطيع لجنة الفدرالية أن تتوفر على لوحة كاملة عن القوة العددية لجهاز القمع وتستخلص المعلومات الضرورية. و قد تم إعداد نموذج على غرار التقارير العضوية و المالية، يفيد بما يتضمنه من تفاصيل في تحرير جميع التقارير الشهرية عن القمع.

وهكذا فإن المسؤول رقم 1-1213 (و معناه رئيس القطاع 1، الناحية 3، المنطقة1، العمالة2، الولاية1) الذي تشمل مسؤوليته جزءًا من حي سان ميشال بباريس، قد وجّه يوم 4 سبتمبر 1961 تقريره حسب المخطط المحدد و أفاد أن نشاطات الشرطة في القطاع أسفرت خلال شهر أوت عن: 14 مداهمة، 4 حالات تفتيش، 5 توقيفات، 14 فحصًا للأوراق، حالة ضياع 1 و صفر خسائر.[22]

إن هذه التقارير على مستوى القطاع رغم قلّة الأهمية الظاهرة، تعطي مع ذلك صورة صادقة عن العمل اليومي أو الروتينيّ لمصالح الشرطة. و تسمح خلاصتها التي تستخرج على مستوى الولاية بتكييف عمل (ج ت و) مع درجة العنف التي بلغها القمع. و على مستوى الولاية أيضًا تجمّع المعلومات عن تجاوزات الشرطة. و هكذا أرسلت الولاية 1 في شهر سبتمبر 1961 إلى لجنة الفدرالية تقريرًا متعلقًا بالقتل المنسوب إلى الشرطة الرسمية أو الموازية، كان تصوره كما يلي:

الولاية 1 سبتمبر 1961 . الاغتيالات التي ارتكبتها الشرطة ضد الجزائريين.

- حبوش بلاش، المولود في 30 فيفري 1930 في عجيبة بتيزي- وزو، اغتيل أمام منزله في 7 نهج أنطوان- فراتاسي، فانف، يوم 22 سبتمبر 1961.
- بن شيخي، نهج شارونتوان، باريس، الدائرة 12، يقدم التقرير لاحقًا.
- كنيش الصادق مالك، 114 شارع فيلنوف.

- إسماعيل أحمد، صاحب محل-11 نهج لاميرو- فانف، اغتالته الشرطة يوم 28 سبتمبر 1961 التي اتهمته بأنه كان بطيئًا في الصعود إلى عربة الشرطة- يقدم التقرير لاحقًا.
- شملول عمران، المولود في 1934 بذراع الميزان- اغتيل في 22 سبتمبر 1961. إطلاق نيران الرشاشات على المقهى الكائنة في 33 شارع غالييني. ايسي-لي- مولينو. وخلال نفس العملية، أصيب بجروح خطيرة كل من وضاح سالم، المولود في 1935 بذراع الميزان و بوكروم أرزقي، المولود في 1935 في بونوح.
- العمري دحمان، المولود في 23 جانفي 1937 في بالسترو، عامل في مؤسسة آر-ليكيد، اغتيل في بولونيّ- بيلنكور، مات في الحال أمام رقم 41 شارع الجنرال لوكليرك و جرح اثنان آخران في نفس الوقت و نفس المكان و هما:
- بشاري سعيد، المولود في 23 سبتمبر 1939 في أومال (عامل عند سالاف).
- علوش عمار، المولود في 27 مارس 1940 في بالسترو (أنهى لتوّه تدريبًا في التكوين المهني).

ويقيم أولئك الاخوة الثلاثة مع بعضهم في 91 نهج إيف كرمان. في بوبونيّ بيلنكور.

- مكاوش موسى، المولود في 1943 بذراع الميزان، قتل في غرفته خلال التفتيش من طرف رجال شرطة باللباس المدني. و السبب: وجدوا عنده ولاعة- مسدس لإشعال الغاز، تباع علانية في أكشاك التبغ. و تعرّض اثنان من رفاقه في الغرفة إلى الضرب الوحشي و نقلاً إلى المستشفى بعد ذلك على جناح الشرعة.
- مهداز الشريف، 27 سنة، قتل في شارع لاكوماندري، باريس، الدائرة 19، يوم 27 سبتمبر 1961 على الساعة 20.
- مسعدي سعيد، 26 سنة، قتل في نفس الوقت و نفس المكان الذي اغتيل فيه السابق.

وأوضح المقرر الذي كان واعيًا بأن تقريره غير كامل: "ستقدم معلومات أخرى في وقت لاحق. لقد صادفتنا صعوبات على مستوى التحقيق و الإحصاء العام و هناك اغتيالات أخرى لابدّ من عدّها، خصوصًا الاخوة الذين تم رميهم في السين.

إن ردّ (ج ت و) سيكون بصرامة باردة. و يشتمل عليه تقرير الولاية 1 الذي اختير هنا على سبيل المثال و هو عن الفترة السابقة نفسها.

الولاية 1 مهمات الأفواج المسلحة. سبتمبر 1961.

1 شرطي جرح في نهج التجارة، الدائرة 15، ريني جيربيكو.

1 شرطي جرح في نهج شاليني، الدائرة 12 - سائق عربة.

1 مكلف بالوشاية، أسقط في نهج سويسرا، الدائرة 14، روني كونداميني 83 نهج داغير.

1 مكلف بالوشاية، أسقط في الدائرة 5 (و هو جزار أوروبي).

1 ضابط حركي اغتيل: متوق لحسن، أصيل القبائل الكبرى،

1 نائب بريغادييه حركي أسقط: مزواري لحسن، أصيل نمور (وهران)،

1 عميل شرطة: بوشريف الطاهر، يبلغ الأخبار للحركى،

2 مفتشان اثنان متشددان: جرحا خلال تفتيش في إيسي-لي-مولينو هما: بيارمونو و بول كريستيماس،

1 شرطي بلباس مدني أصيب بجروح خطيرة في كلامار،

1 حركي سابق جاء من الجزائر (تقرير مرفق)، قتل،

1 مسؤول قطاع سابق قتل، (تقرير مرفق)، جهوي، هارب متعسف (...)،

1 حركي قتل يوم 4 أكتوبر 1961 في 37 شارع سانمارتان الدائرة 3.

1 ضابط الشرطة المساعدة، أسقط في الدائرة 14 و هو جورج فراش، مرفقة صورته،

2 شرطيان آخران أصيبا بجروح خطيرة في نفس الوقت، توفي أحدهما بسبب جروحه وهو فلوران بيكي.

1 مظلي جرح في كريتاي هو ميشال مارتي، يشتم الجزائريين و يستفزهم.

خلال عمليات الأفواج المسلحة[23] هذه، توفي من عناصرنا اثنان بسلاحهما في أيديهما و هما: - العربي يحياوي، نهج شارونتون، الدائرة 12 و الهادي الضحوي، ممر راغنو، الدائرة 12.

يقدم تقرير لاحقًا. و يرفق بهذا قصاصات الصحف. الضحايا الآخرون الذين أعلنت عنهم الصحف هم عمال بسطاء بلا دفاع.

يلاحظ أنه من بين 13 عملية ضد رجال الشرطة يسجل قتل 4 حركى. و هذه نسبة معتبرة. و يعود ذلك، كما يشير تقرير قطاع سان ميشال، إلى أن تواجدهم الدائم بين المهاجرين زاد في توترهم و صاروا لا يطيقون رؤية القمع يمارس من طرف مواطنيهم. و هم مذنبون في نظرهم أكثر بكثير من الشرطة "الرسمية" الفرنسية.

وفضلاً عن ذلك فقد وجهت إلى الحركى نداءات و تحذيرات و دعوات كي يلتحقوا "بصفوف الاخوة المناضلين". و قد فضلت الفدرالية أولا أن تمدّ يدها إليهم، معتبرة أنهم قبل أن يكونوا مرتزقة النظام الاستعماري كانوا ضحاياه.

وجاء منشور لـ(ج ت و): "نحن نعرف في أية ظروف دفعتم إلى التجنيد أو أجبرتم عليه. و نعرف الحيل و الضغوط و الابتزاز التي كنتم هدفًا لها من طرف أولئك الذين يدفعونكم عن عمد إلى الوقوع تحت ضربات مواطنيكم. لكن من أجل ماذا ستموتون؟ (...) لكي تكونوا ضحايا للذين يحرقون و يقذفون مداشرنا بالقنابل، للذين يخوضون حربا بربرية ضد شعبكم (...) أنتم لا تستطيعون إنكار أصلكم. إن مكانكم ينتظركم بين إخوانكم (...) خذوا قراركم. انضموا قبل فوات الأوان إلى صف الثورة الجزائرية"[24].

ولم يلق هذا النداء نجاحًا. و قد استجاب البعض لكنهم قلة. و لم يتسع الوقت للبعض الآخر للوصول بمشروع الانضمام إلى الغاية المرجوة. و من هؤلاء، رشيد خيلو، الذي استعدّ بمساعدة الجبهة للانضمام إليها مع السلاح و الذخيرة واكتشف نواياه الملازم الأول صباحة. و بعد ستة أيام، أي في 20 أكتوبر 1960، وجد ميتا

بإبرة مسمومة في وسط نهج فالانس، و قد عنونت الصحف: "قضية غامضة". و هذا لم يمنع "باريس- براس" من أن تميط اللثام عن سرّ القضية: فأكدت اليومية في 25 أكتوبر أن "العنصر المساعد، رشيد خيلو، نُفّذ فيه القتل من طرف (ج ت و)". إن عملية الجبهة كانت ضد شخص آخر. و هي عملية لا تدخل أبدا في إطار الكفاح ضد القمع. و يتعلق الأمر بتنفيذ عقوبة حكمت بها الولاية بسبب مخالفات خطيرة جداً تمس بالانضباط الداخلي للجبهة. و هي واردة في النقطة الحادية عشر من التقرير حول مهمات الأفواج المسلحة المذكور أعلاه، حيث ورد فيه تنفيذ مسؤول قطاع سابق بسبب الجهوية و الهروب و التعسف. و التقرير المرفق يشرح تفاصيل و أسباب القرار. و فضلاً عن ذلك، فإن كل عملية ضد ضابط شرطة أو مدني أوروبي يشترط فيها تقرير عن أدق التفاصيل.

إن صحف الإثارة تقدم دائمًا كل واقعة كعمل إرهابي مجاني، جدير باللوم، سيما أن الضحايا يشتغلون عمومًا في مساعدة المهاجرين. و هكذا كتبت "باريس- براس" في 4 أكتوبر 1961 تحت صورة جورج بيراش "الضابط في الشرطة المساعدة، الموظف الخامس في مصالح المساعدة التقنية لشماليّ إفريقيا يسقط برصاص القتلة لـ(ج ت و)". البارحة على الساعة 9 بعد لحظات من فتح المكاتب، تقدم ثلاثة إرهابيين إلى مصلحة المساعدة التقنية في 8، نهج العقيد مونتاي (الدائرة 15)، و ما كادوا يدخلون حتى أخذوا في إطلاق النار. و قتل السيد بيراش في الحال و جرح اثنان من زملائه.

إن الحدث الذي عرض بهذه الطريقة لا يمكن إلا أن يؤدي إلى اضطراب الفرنسي المتوسط و يثير فيه مشاعر كراهية المهاجرين الذين يردّون برصاص المسدسات على الإخلاص الذي يجزله بسخاء موظفون عيّنوا خصّيصًا لمساعدتهم. إن بابون نفسه يقاسمهم علانية هذا الحقد الانتقامي: "على كل ضربة نتلقّاها نردّ بعشرة أمثالها"، كما صرح في مأتم البريغادييه جون ديموان، الذي جرى في الفناء الشرفي لمحافظة الشرطة. و في الحقيقة، لا توجد عملية مجانية أو دون معنى، سيما أن الفدرالية لا تنوي ترك الرأي العام في فرنسا ينصرف عنها. لهذا، فإن كل قرار يتخذ، يكون قد درس بدقة حسب ما تسمح به ظروف السرية المفروضة على (ج ت و).

ومن جهة أخرى فإن عدالة (ج ت و) ليست عجولة ولا تعسفية. إن تصفية محافظ الشرطة في أوستريكورت (الشمال) يوم 4 سبتمبر 1961 مثال له دلالة على الحرص الذي يحرك مسؤولي المنظمة.

ففي جويلية 1961: أعد المسؤول الجهوي A 2211 تقريرًا أوّل بشأن هذا المحافظ. أوت 1961: تقرير جديد إلى أعلى المسؤولين، موضوعه: "محافظ شرطة يمارس التعذيب". وقد اشتكى مسؤول الجهة: "في الشهر الماضي قدمنا تقريرًا ضد محافظ شرطة أوستريكورت الذي سبق له أن مارس في تونس. ولما جاء إلى هنا، صار جلادا حقيقيا لإخواننا المقيمين في دائرة اختصاصه وأحيانًا ما يوقف إخواننا في الشارع دون سبب مقبول و يضربهم بنفسه ليكشفوا عن أسماء مسؤولي المنظمة. و لما كانت عناصرنا لا تريد أبدا الإجابة، يضربهم حتى يسيل دمهم و يطلق سراحهم، مهددا بأنه سيقتل في يوم مّا عشرة جزائريين ليبيّن للآخرين ما تفعله فرنسا بالاخوة الثوريين. و في الشهر الماضي على سبيل المثال ضرب امرأة جزائرية متّهما إياها بالعمل لفائدة الجبهة. و في هذا الأسبوع، جرح ثلاثة من عناصرنا الساكنين في تومري عندما ذهب إليهم لتفتيشهم واستنطاقهم. وردا على صمت إخواننا التام، رمى حوائجهم على الأرض و كسر مواعينهم و تركهم جميعًا في غيبوبة. إننا نطلب من المنظمة أن تتخذ قرارا بشأنه، لأن هذا المحافظ يسبب لنا كثيرًا من الإزعاج و أن عددا كبيرا من عناصرنا يخافون من القيام بأنشطة بسبب هذا الهائج المدعو "شايب الراس"[25].

وعلمت المنظمة من التحقيق الذي فتح في الحال أن الأمر يتعلق بـ بيار ديموليس، المولود في تونس، عمره 43 سنة، مارس وظائفه في تونس إلى غاية مارس 1957. عين ضابط شرطة رئيسي ورئيس دائرة اختصاص أوستريكورت (الشمال). عقد اجتماع مع مسؤول المنطقة بحضور المراقب. اتخذ القرار ونفّذ و هو مذكور ضمن نشاطات الأفواج المسلحة لشهر سبتمبر 1961 بهذه العبارات:

" لقد أعدت عدة تقارير بشأن المحافظ الجلاد و العنصري لأوستريكورت بيار ديموليس، و هو يوقف إخواننا باستمرار لأتفه الأسباب و يعذّبهم للحصول على أسماء المسؤولين و أحيانًا يوقف إخواننا بتهمة التعاون مع الجبهة، بل وصل حتى إلى سؤال أطفال اخوتنا و تهديد العائلات الساكنة في دائرة اختصاصه، متهما إياها بإيوائنا. إن نشاط الاخوة صار مستحيلاً و كذلك دخول الإطارات إلى هذه الجهات. و في المقابل، عمل كل ما في استطاعته لتنظيم (ح و ج). و لهذا الغرض وضع تحت تصرفه خائن يمنحه كل الوسائل لإلحاق الأذى بالمنظمة، و يتعلق الأمر بالمدعو زينوت الذي نفّذنا فيه القتل في الآونة الأخيرة. و زاد موته في سعار هذا العدو اللدود لمنظمتنا، الذي يعِد بشن الحرب على (ج ت و) في هذه الجهات (...) لقد اتخذ قرار للردّ على تصرفه و أمرني مسؤولي باستدعاء خلية من الأفواج المسلحة (ذات الهيكلة الموازية لنا) و جمع عناصرها بحضور المراقب، لوضع خطة من أجل إزالة هذا المحافظ. و حتى الاثنين 4 سبتمبر موعد لقائنا (...) لم يتقرر أي شيء و لم يتخذ المسؤول الموازي للأفواج المسلحة القرار إلا في صباح اليوم الموالي على الساعة 8 و30 د.. و في المكان الذي اعتاد المحافظ المرور منه، تمركز اثنان من عناصر الفوج المسلح. على الساعة 8 و 30 د.، عبر الممر راجلا. في هذه اللحظة بالذات أخرج لوناس سعيد سلاحه و أطلق النار على الخصم فأرداه قتيلاً بعدة رصاصات. وبعد أن عاينا سقوط المحافظ، انسحبا. و عندما التفتا للخلف، شاهدا بيار ديموليس مازال يتحرّك. وكان هذا الأخير قد أمسك سلاحه في يديه ومازال له من القوة ما جعله يطلق النار على لوناس سعيد الذي أصيب إصابة قاتلة و سقط بعيدا منه. وكان رفيقه بعيدًا و لم يستطع نجدته، لأن سيارة الشرطة كانت قد وصلت إلى المكان. ولم يبق له إلا الوقت اللازم للإفلات. وقد احتجز السلاح الذي استعمل في هذه العملية من سعيد لوناس. وعلى إثر ذلك، أوقف في الحال جميع إخواننا الساكنين في الحي واقتيدوا إلى مقر الاستعلامات العامة في ليل. كان عددهم 14 من بينهم مسؤول قطاع ومسؤول قسمة ومسؤولي فرعين، و الآخرون مناضلون في القاعدة، و لم نسجل احتجاز أي سلاح أو وثيقة (خلال عملية التوقيف). كافة الأماكن المجاورة مراقبة حاليا بشدة".

هل تستطيع (ج ت و) أن تدافع عن نفسها بطريقة أخرى ضد تجاوزات المحافظ ديموليس؟ و بمقارنة الأساليب التي تستعملها الأفواج المسلحة للجبهة بأساليب بعض رجال الشرطة، نتساءل عما إذا كانت الصفات المنسوبة للأوائل تنطبق على الأصح على الأخيرين؟ بالنسبة للصحف الفرنسية الكبرى، فإن كل تنفيذ لعقوبة الإعدام من طرف عناصر الجبهة هو من عمل "قتلة (ج ت و)" حسب العبارة السائدة. أما رجال الشرطة فإنهم لا يفعلون أكثر من "إسقاط" تلك المخلوقات الشريرة. لكن بالنسبة لحالة أوستريكورت، فقد تصرف المناضلون بطريقة ظاهرة، معرضين أنفسهم للخطر إلى حدّ أن أحدهم فقد حياته في العملية. إنه عمل رجال مصمّمين، يتصرفون من أجل هدف سياسي محدد طبقا لوعيهم و يتبنّون أفعالهم. و في المقابل، فإن أعوان القمع يرتكبون في الغالب جرائمهم في الظل داخل محافظات الشرطة، و يحملون غيرهم المسؤولية، متهمين عناصر مرتزقة أو مناضلي الجبهة.(26)

في 24 نوفمبر 1960 وجّه قدور العدلاني، مسؤول التنظيم في لجنة الفدرالية، رسالة عاجلة إلى هذه الأخيرة: "علمنا في هذه اللحظة (الساعة 22) أن المسؤول المراقب 1 المفقود قد قتل من طرف الشرطة على وجه الاحتمال. مازلنا غير متأكدين. لكن نرجح ذلك بنسبة 90% . و هاهي الوقائع التي روتها زوجته: "منذ يوم الجمعة 18 نوفمبر 1960 لم يرجع إلى بيته. وافترضنا أنه أوقف في هذا اليوم. بعد ثلاثة أيام من ذلك، جاء والده من الجزائر واستدعي إلى محافظة شرطة بونتين وعرضوا عليه جسما عاريا ملطخًا بالدم و أعلموه أن ابنه مات عندما كان يتهيأ للهجوم على مركز للشرطة. فهل مات حقا؟ أم أنه عذب بقسوة فقط ؟

نحن لا نعرف ما نفعل؟ وفي هذه الساعة، كلّفنا أحدهم بأن يتصل غدا بالمحامين للتدخل لدى الأب و المحافظة (تأسيس الأب كطرف مدني والتدخل علانية ضروريان). نعتقد أنه لا توجد توقيفات. أعدوا بيانًا و أرسلوه بواسطة صديق آلان (...) هوية المسؤول المراقب1 : أحسن شيبان. يقيم والده في 155 نهج شوفالري. باريس 13.

الإمضاء. قدور".

في 26 نوفمبر، رفع أحمد شيبان شكوى ضد مجهول لقتل ابنه أحسن عمره 25 سنة. و ذكر في شكواه انه اكتشف جثة ابنه: "(...) لقد استدعيت يوم 22 نوفمبر 1960 إلى المحافظة الكائنة في بلدية بونتين، المكتب رقم 4. قدمت لي صورة ابني، و لما تعرفت عليه تم سؤالي عنه، فأجبت بأنني لم أره منذ 20 شهراً. وحينئذ أعلموني أن ابني قتل عندما كان يتهيأ لارتكاب جريمة قتل. وبعد ذلك، اقتادوني إلى القبو أمام جثة ابني الذي كان في رأسه ووجهه آثار جروح. و أكد لي محدثي الذي كان غير الشخص الأول، أن جسم ابني اكتشف ليلاً في خندق في كولومب و منه جيء به إلى المحافظة. وسئلت مرة أخرى. ثم إن جميع الذين حدثوني كانوا رجال شرطة باللباس المدني. أمام هذين التأويلين المتناقضين، فإني أعتقد أن الاثنين خاطئان(27)". وليس من الحشو أن نذكر أن الشكوى التي قدمت إلى وكيل الجمهورية لم يفتح بشأنها تحقيق إلى عشية وقف إطلاق النار.

إن وفاة المسؤول المراقب1 كانت ضربة قاسية للمنظمة، لأن هذا المسؤول كان النائب المباشر لقدور العدلاني و تمتد مسؤوليته على نصف العدد الإجمالي لبنية المنظمة في فرنسا. إنه رجل يصعب تعويضه، و قد أثرت ظروف وفاته كثيراً في مجموع لجنة الفدرالية. بعد التأثر العابر، نشأت في أذهان البعض فكرة انتقامات جماعية بوضع قنابل في الميترو على الساعة 18 بالضبط. و لا شيء أسهل من هذا على (ج ت و) في باريس. و لكن في النهاية تغلّب العقل. إن الإرهاب الأعمى لا يقبل أخلاقيًا و لا يفيد سياسيا. و إذا كانت هناك أخلاق أخرى في محافظة بونتين سنة 1960، فعلى بابون أن يضع لها حدّا إذا كان يدينها.

وإذا كانت فدرالية (ج ت و) تقدّر حق قدرها التدخلات الشجاعة لرجال اليسار والمثقفين و النقابيين، و كذلك رجال الكنيسة، فإنها لم تكن تنتظر وقف القمع القاسي الذي تتعرض له بفضل حركة واسعة للرأي العام، بل واصلت وجودها مع معاقبة الأعوان الذين استفحل شرهم أو الأشدّ خطرا في جهاز القمع. و تواصلت الحرب بفضل مصلحة الإمداد التي تسمح بتموين ثابت بالسلاح و الذخيرة، و بفضل عزم المنظمة السياسية، خاصة التي توفر على الدوام المتطوعين المقتنعين

لتجنيدهم في أفواج المواجهة، و الأفواج المسلحة و عند الحاجة في المنظمة الخاصة. و هي حرب يتم خوضها ضد رجال الشرطة الجلادين و المتعاونين معهم بجميع الوسائل التي يمكن أن تتوفر عليها منظمة سرية مهيكلة فوق تراب مناوئ. إن العنف المضاد الذي قامت به (ج ت و) في فرنسا يجد و يستمدّ أخلاقيًا تبريره من العنف الذي يمارسه قسم كبير من أجهزة القمع الفرنسية.

قادة (ج ت و) في فرنسا (1957-1962)



في الأعلى و على اليسار: عمر بوداود رئيس الفدرالية.

في الوسط: عبد الكريم سويسي مسؤوال المالية.

وفي اليمين علي هارون، مسؤول الصحافة والإعلام ودعم المساجين.

وفي الأسفل على اليسار: قدور العدلاني مسؤول التنظيم، وعلى اليمين: سعيد بوعزيز مسؤول المنظمة الخاصة. (أرشيف خاص).

قادة (ج ت و) في فرنسا



في إيسان بألمانيا سنة 1960 . من اليسار إلى اليمين: عبد الكريم سويسي، علي مختار (كان في هذه الفترة، ملاحقا من طرف جميع أجهزة الأمن)، عمر بوداود، السيدة بوعزيز، علي هارون، سعيد بوعزيز و قدور العدلاني. (ارشيف خاص).

فران: صورة للمجموعة



فران: قبل المحاولة



في الأعلى من اليسار إلى اليمين: قبايلي، لبجاوي، بايري، دوم، طالب أوش، ياسف سعدي، طالب (وزير الشؤون الخارجية في 1985)، مشاطي (سفير في براغ في 1985). في الأسفل: بوضياف و دوم ساعات قبل محاولة الفرار. (راجع الفصل 14) (ارشيف خاص).



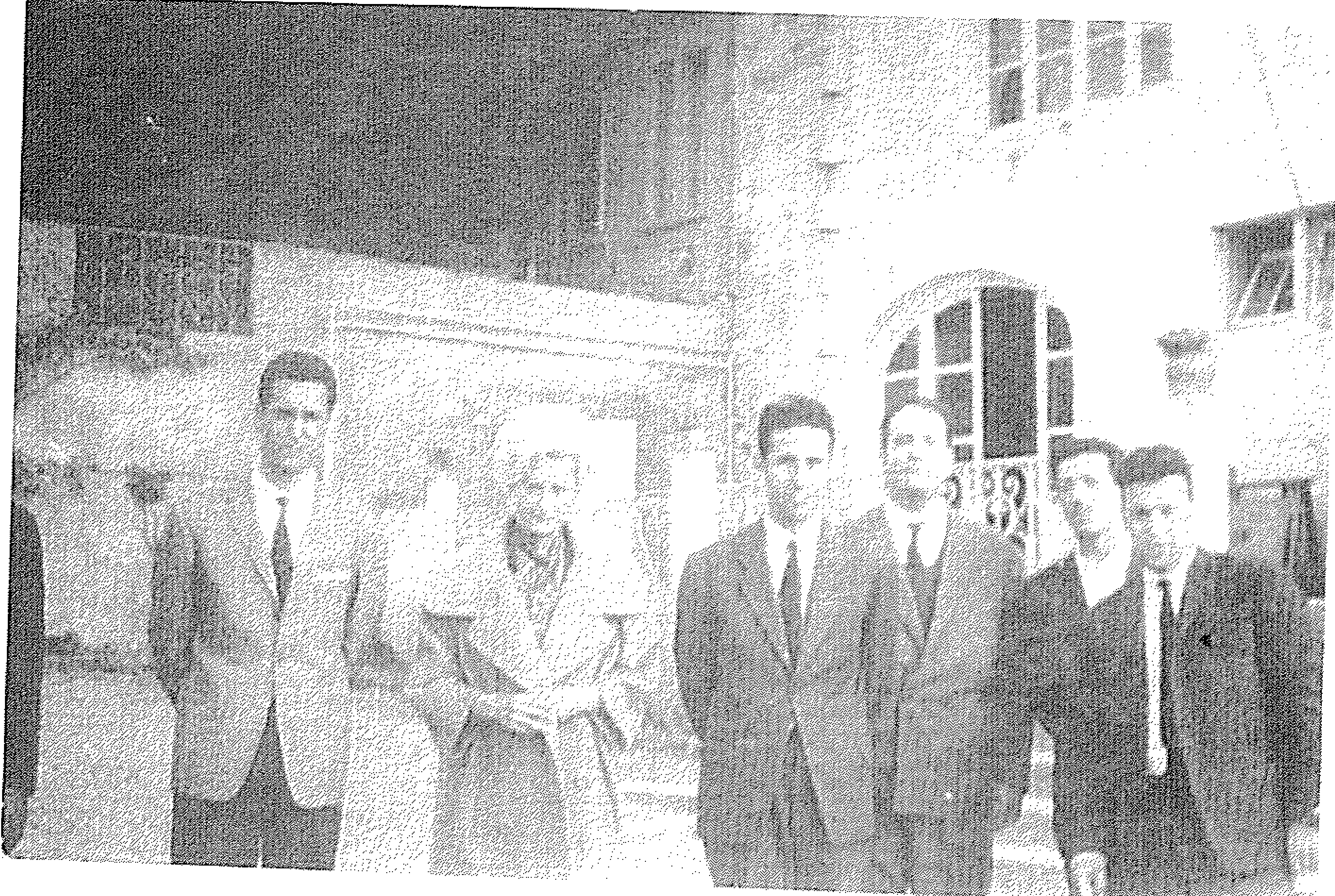


استفاد المحكوم عليهم بالإعدام من مساعدة خارجية خفية، فادخلوا آلة تصوير و أخذوا لأنفسهم صورًا.

إلى اليسار: لشتر كاتب اليوميات المنقولة في الفصل 11. و إلى اليمين دهيل آخر من نفذ فيهم حكم الإعدام. (ارشيف خاص).

هل ينجح مخطط ثيودور ؟

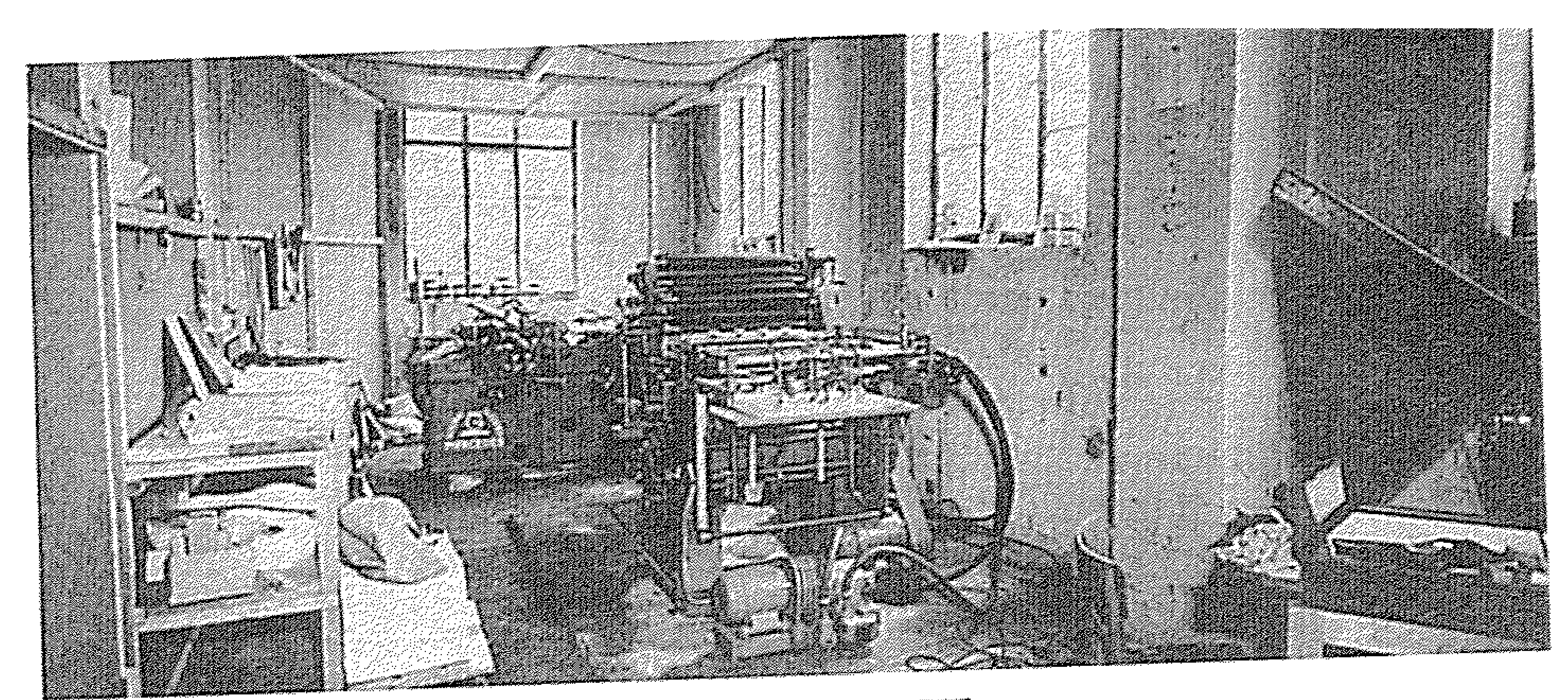


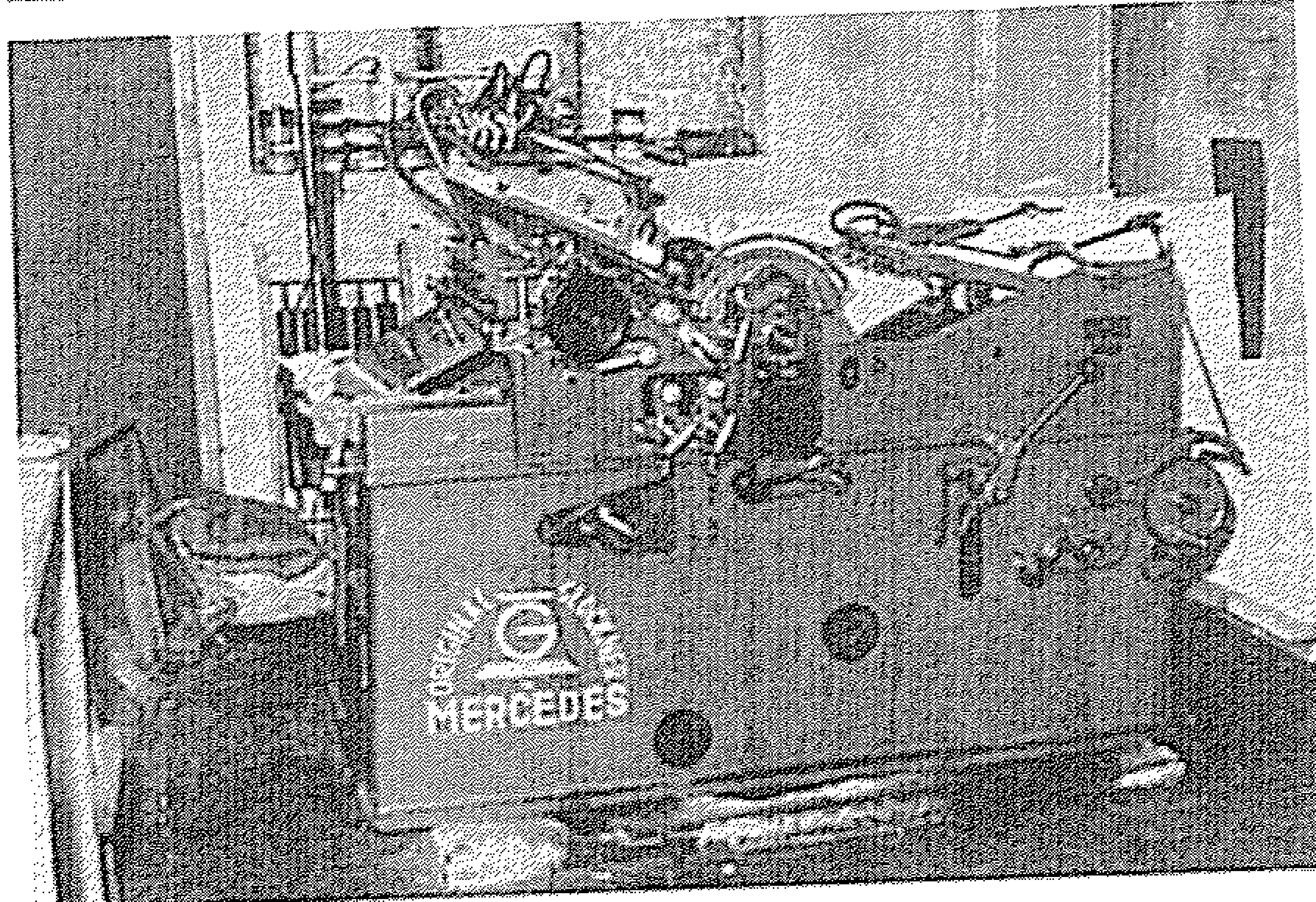


في الأعلى: القصر منظوراً إليه من جهة الشمال.

و في الأسفل: في فناء القصر. من اليسار إلى اليمين: آيت أحمد، ماري كلود رادزيوسكي (محامية) بن بلة، بن عبد الله (محامي)، بيطاط، بندي مراد (محامي). (أرشيف خاص).

النقود المزورة





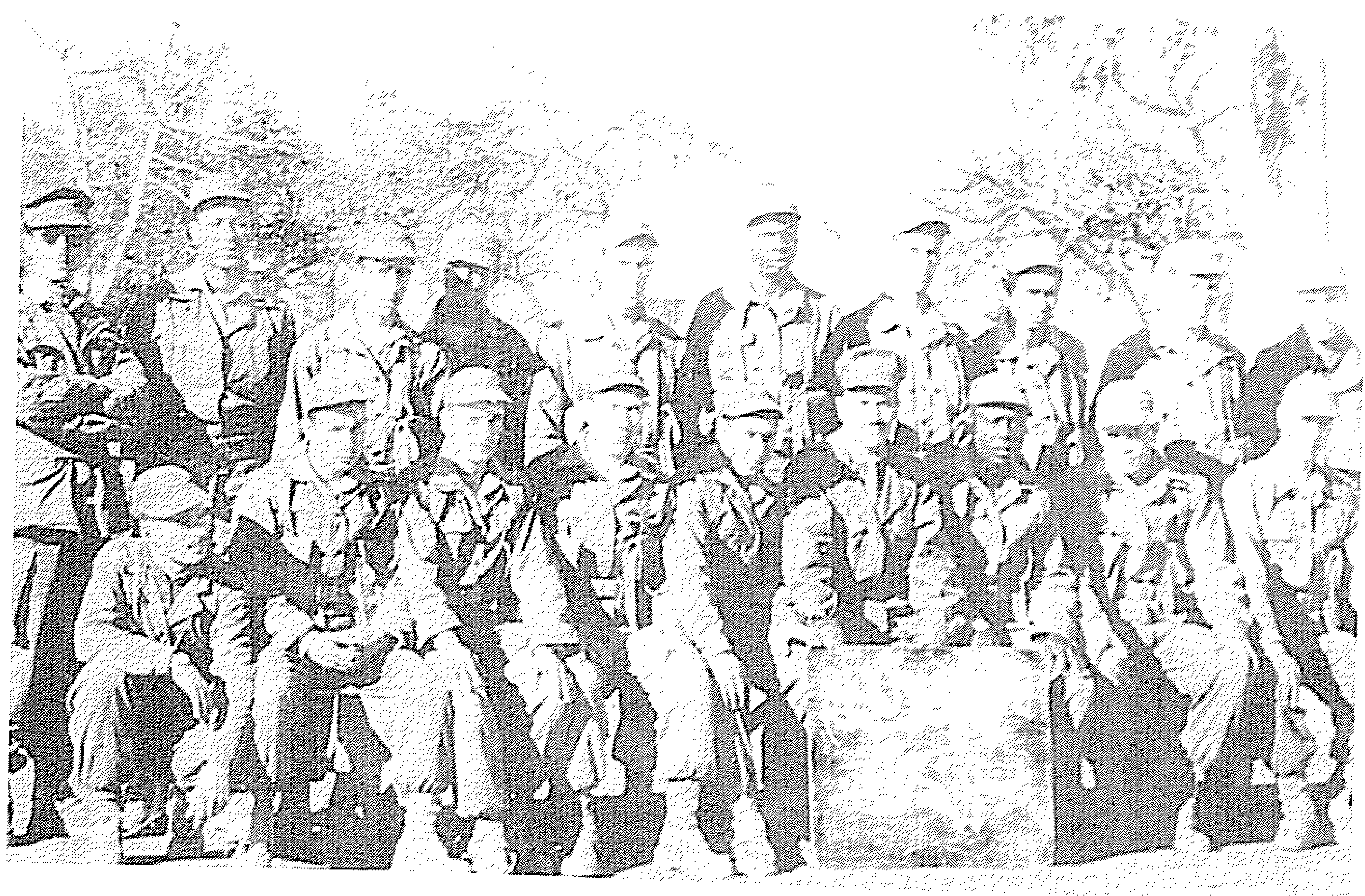




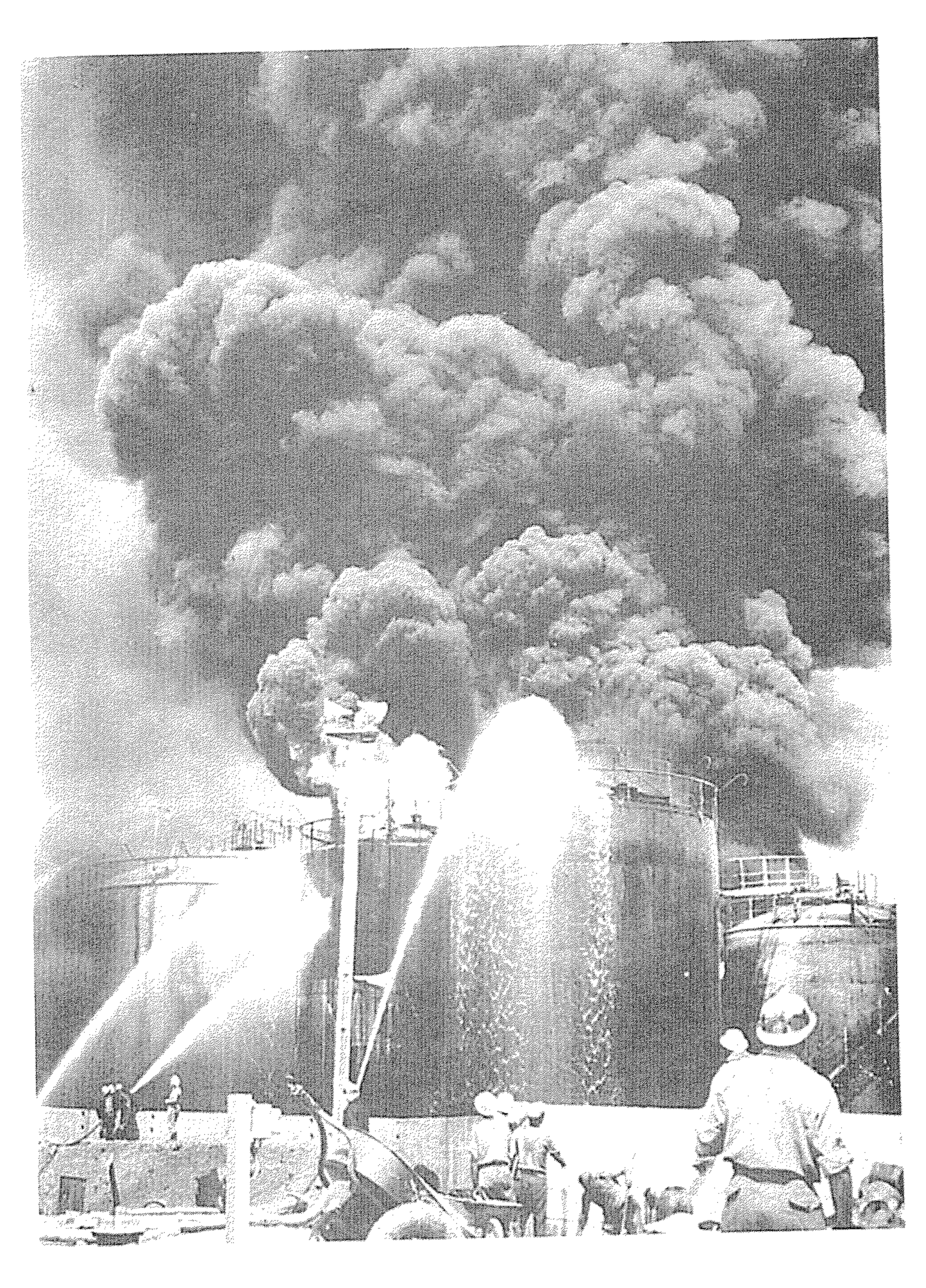
الورشة السرية للنقود المزوّرة (صورة التقطتها الشرطة الألمانية موجودة في ملف التحقيق. أرشيف دولة الساكس الأسفل- أسنابريك). (أرشيف خاص).

كومندوس المنظمة الخاصة





في الأعلى: الكومندوس خلال فترة التدريب السياسي بألمانيا. في الصف الثاني (الرابع من اليسار) آيت مختار.
في الأسفل: مجموعة من مناضلي المنظمة الخاصة في تدريب بالمغرب على عمليات الكومندوس. كتب على اللوح "الفرقة 2 للتخريب". (أرشيف خاص).



مصانع التكرير في موربيبان و هي تلتهب. (أرشيف خاص).

الهوامش

(1) - "الحركى في باريس"، ملف أعدته بوليت بيجو، سلسلة "الدفاتر الحرة"، عدد 23، ص.، 34. منشورات ماسبيرو.

(2) - تصريح نشرته فدرالية (ج ت و) في فرنسا، في 16 فيفري 1959 بباريس تحت عنوان "التعذيب: ممارسة منتظمة للشرطة في فرنسا".

(3) - انظر على الخصوص: "الحركى في باريس". مصدر سابق. ووردت الكثير من شهادات الجزائريين الذين "استنطقوا". هذه الأساليب معممة، بحيث لا تختلف من مصلحة شرطة إلى أخرى.

(4) - لوموند، 7 جويلية 1957.

(5) - لوموند، 11 جويلية 1957.

(6) - بخصوص النابالم فقد تم استعماله على نطاق واسع. وقد أحرقت مساحات شاسعة من الغابات بالنابالم وأصاب العديد من المحاربين بحروق نقلوا للعلاج في المستشفيات التونسية. والحالات الخطيرة نقل أصحابها إلى البلدان الاشتراكية أين تم إثبات طبيعة الحروق بالنابالم بصفة رسمية من طرف خبراء أجانب.

(7) - تصريح 20 أكتوبر 1958.

(8) - راجع الملاحق. وثيقة رقم 30.

(9) - نشرة عضوية خاصة. راجع الملاحق. وثيقة رقم 30.

(10) - نفس المصدر.

(11) - بيان وكالة الأنباء الفرنسية، 17 سبتمبر 1959.

(12) - منشور وزعته (ج ت و) في باريس بتاريخ 19 سبتمبر 1959 تحت عنوان "تزوير نُسب إلى (ج ت و) بفرنسا".

(13) - 14 نهج لاندي كليشي.

(*) - ضابط فرنسي (1859-1935) يعتنق الديانة الإسرائيلية، اتهم و أدين باطلا بالجوسسة (1894). ردّ له الاعتبار في 1906 بعد حملة قسمت فرنسا إلى معسكرين. (المترجم).

(14) - راجع التوضيحات بعد الطبعة الأولى، ص.، 112.

(15) - بوليت بيجو، "الحركى في باريس"، مصدر سابق، ص.، 10.

(16) - نفسه ص.، 7. إن غضب الجزائريين على الحركى مبرر مثل حقد المقاومين على رجال الشرطة الفرنسيين العاملين لفائدة النازيين. و بهذا الخصوص، فإن المجلس الوطني للمقاومة وجه في 24 جوان 1944 مذكرة إلى الحكومة الفرنسية المؤقتة يطلب منها "أن تعلن رسميا أن المواطنين الفرنسيين الذين يشاركون في

توقيف المقاومين يعتبرون خونة و سيقدمون الحساب بعد التحرير".

(17) - بوليت بيجو، "الحركى في باريس"، مصدر سابق.

(18) - حيث سخرت لهم ثلاثة فنادق من رقم 25 و رقم 28 و رقم 29 نهج غوت دور. و نصبوا مركز قيادتهم في مقهى "عند فرحات". و كانوا حينئذ تحت أوامر النقيب مونتانير أحد قدامى المصالح البسيكولوجية بالجزائر و يساعده ملازمان الفرنسي ديروجو و الجزائري نيبوشا.

(19) - بيان نشر من طرف مجموعة العمل للدائرة 13 من أجل السلم و التفاوض في الجزائر بتاريخ 29 أفريل 1961.

(20) - تقرير الوفد الفرنسي إلى اللجنة الرابعة للمؤتمر الدولي حول الجزائر و قانون الحرب، المنعقد في روما أيام 2، 3 و4 فيفري 1962.

(21) - نشرت جريدة لوموند في 6 مارس 1961 نفس الخبر.

(22) - أنظر نص التقرير في الملاحق، وثيقة رقم 31.

(23) - إن الأفواج المسلحة مكلفة بصفة خاصة على مستوى قائد الناحية، بمهمة الدفاع عن المنظمة و حمايتها. وعلى غرار "مجموعات المواجهة" فيعتبرون جزء في هيكل مواز يخضع لنظام الفصل لأسباب أمنية. راجع الفصل الثالث حول الشروح التي تخصه.

(24) - نداء إلى الحركى ذوي القبعات الزرق، أعضاء قوات الشرطة المساعدة، منشور بباريس في 14 جويلية 1960 من طرف فدرالية (ج ت و) بفرنسا.

(25) - المعني كان شعره أبيض.

(26) - و من هنا جاء العدد الكبير للجثث التي عثر عليها في الغابات و الميادين الخاوية. مع عبارة "خائن (ج ت و)". لم تأمر الفدرالية أبدا بمثل هذه الأوامر. لأنها تعلم جيدا أن مثل هذا الإشهار لا يخدمها أبدا.

(27) - نص متضمن في تقرير الوفد الفرنسي إلى ملتقى روما في 2، 3، 4 فيفري 1962. اللجنة الرابعة، ص.. 19.

الفصـل الرابع والعشــرون

رجال يجب إسقاطهم

كتبت صحيفة "باريس- براس" في عدد 15-16 ماي 1960 هذا العنوان بالبنط العريض على صفحتها الأولى: "مبلغ مالي لرأس رجل"، ثم أوضحت أن الأمر يتعلق "برأس قائد المنظمة الخاصة لـ(ج ت و)". ذلك أن "دي.آس.تي" قبضت قبل عدّة أيام على المناضلة الجزائرية زينة حرايق و الطالبة الشابة أنج هوسشولتز من جنسية ألمانية واكتشفت في مقرّ سكناهما الكائن في 314 نهج سانت أونوري 27 رشاشا و 47 مسدسًا، 172 خزان ذخيرة و آلاف الرصاصات، و عثرت أيضًا داخل خزانة على قائمة لرجال الشرطة المكلفين خصيصًا بدحر (ج ت و) مع معلومات كافية لتحديد مكانهم، و على صورة روجي ويبو المسؤول السابق لـ"دي.آس.تي". هذا الاكتشاف لا يدع شكا حول حيوية المنظمة الخاصة التي أعلن عن اضمحلالها في سبتمبر 1958 وانسحاب قادتها إلى ما وراء الحدود.

ويبدو أن الشرطة كانت في هذا اليوم لا تريد أن تقول للصحافة أكثر من ذلك، لكن بعد يومين، ذكرت جريدة "لورور" في سياق السرد الذي قدمته عن جنازة ضابط الشرطة روبير مانين، الذي قتل في الحيّ اللاتيني من طرف "قاتل من (ج ت و) كان الضابط يحاول توقيفه"، بأن "جميع أجهزة الأمن الفرنسية تطارد نصر الدين آيت مختار، المدعو "جون شابان" الرئيس المفترض لمنظمة التخريب الخاصة لـ(ج ت و) في فرنسا". وسيعرف قراء "لورور" أكثر عن شخصية هذا الرجل البالغ 28 سنة وهو "بعد إتمام تعليمه الناجح في كلية الطب بباريس، ذهب لمتابعة فترة تدريب بمدارس الحرب التخريبية في براغ و تيرانا[1] (كذا) (...). إن طالب الطب ذي الهيئة المتميزة وبسحنته الجنوبية أكثر منها عربية، حصل على وثائق مزورة باسم بيار ب. ويكون قد حصل أيضًا على بطاقة "دي.آس.تي"[2].

ولكن حسب جان كلود غودو، كاتب المقال، فإن الاحتمال ضئيل في أن يكون آيت مختار هو المسؤول الجديد للمنظمة الخاصة "لأن (ج ت و) تعهد أحيانًا بمناصب سياسية هامة للطلبة، لكنها تحتفظ بوظائف قيادة التخريب إلى اختصاصيين في السلاح. إن آخر مسؤول للمنظمة الخاصة معروف لدى الشرطة، كان هو عمر حرايق، أخ الشابة زينة التي أوقفت مع آنج هوسشولتز. و هو رجل في حوالي الأربعين يملك تجربة متينة. و عيّن على رأس فدرالية فرنسا منذ عدة شهور[3] . و منذ هذه الترقية، تسعى "دي.آس.تي" إلى تحديد شخصية خليفته[4] على رأس المنظمة الخاصة.

وقد وزعت بيانات بأوصاف "جون شابان" على جميع مصالح شرطة الحدود و الموانئ والمطارات[5] وأعطي الأمر بإطلاق النار عليه[6] بمجرد رؤيته. ولابد من الاعتراف بأن المنظمة الخاصة و قيادتها تقلق السلطات كثيراً. فبعد هجومات 25 أوت ستتواصل الحرب، وقد اضطرت المنظمة الخاصة إلى استخلاص الدروس من النجاحات المسجلة و حالات الفشل الكثيرة التي تكبدتها، ثم ملء الفراغ الذي تركه نصف أعضائها الذين أوقفوا أو جرحوا أو قتلوا.

وينبغي في المقام الأول إعادة تنظيم مصالح الإمداد الداخلي بطريقة جدّية، أي الشبكة المسؤولة عن توفير وسائل العمل و تخزينها. كان يتكفّل بها قبل أوت 1958 ثلاثة رجال هم أحمد أمانزوغوارن [7] ومحمد سعيد بابي والطيب إدريس. وكانوا مكلفين حصراً بجمع السلاح والمنفجرات و حفظها في مخابئ يعرفونها وحدهم و بالاتصال مع الأعوان المكلفين بتوزيعها عند القيام بالعمليات. هذا الفوج برهن على مهارته الملحوظة في العثور على الأسلحة، وهي في الغالب أسلحة متفاوتة الأهمية، متنافرة وقد أصابها الصدأ. لكن قناعة المناضلين ذلّلت الصعوبات الناجمة عن عيوب الوسائل. وهكذا فإن الديناميت الذي أخذه خفيةً عمال المحجرة من منطقة ليون و جمع بصعوبة و أخفي مدة طويلة في مخابئ رطبة، لم يكن على درجة عالية من الفاعلية في أوت 1958؛ ذلك أن فتائل القنابل لم تشتغل كلها. إن شحنات عديدة وضعت في مخازن البترول ومحطات الغاز، و المحوّلات الكهربائية لم تنفجر في الساعة المحددة. لذلك اضطر رجال المنظمة الخاصة إلى أن يهجموا على مخازن الوقود بوسائل تقليدية. لكن الأهداف التي لم

تضرب هذه المرة قيّدت فيما بعد و برمجت لهجومات مقبلة. و أجلت المسألة إلى غاية وصول متفجرات فعالة.

وابتداء من 1959 وضع المسؤولون الثلاثة عن فوج الإمداد على اتصال بالشبكة الخارجية للفدرالية، بقيادة معبد الذي موّنهم بانتظام بواسطة سيارات هيئت خصّيصا لذلك، تأتي في الغالب الأعم من ألمانيا[8] . فوصل السلاح والمتفجرات بكميات كافية. و لا يقع على الرجال الثلاثة إلا مسؤولية استقبال السلاح في مرآب يسيره حمو بويحي و ضمان حراسته.

إن معركة أوت و ما تركته من جرحى، بيّنت ضرورة إنشاء نواة لشبكة صحية قادرة على توفير العلاج المحلي. وقد وافق فوج كامل من الأطباء والأطباء الداخليين مثل الدكتورين غي جينون كاتالو و آندري باش[9]، على أن يستخرجوا الرصاص من جسم المصابين و يقوموا بالعمليات الجراحية الخفيفة. و قدم الدكتور سوميا من المستشفى فرانكو-اسلامي في بوبيني مساعدته. و من بين الفتيات الجزائريات اللائي شاركن في هذا العمل أولئك اللائي كان لهنّ معرفة في التمريض، مثل عائشة عليوات أو مليكة سناح و لم تتأخرن في تطبيقها فوراً. و تكفلت أخريات مثل ريموند لالو و عقيلة نصري بنقل وإيواء الجرحى قبل إخلائهم. و بالنسبة للحالات الخطيرة ينقل بعض الجرحى بواسطة شُعب المنظمة إلى بلجيكا لدى الدكتور إيفون كينيس في بروكسل أو إلى العيادة الجامعية في دوسلدورف لدى أطباء أصدقاء للقضية الجزائرية.

لكن أهم تعديل هو الذي مس بنية المنظمة الخاصة. فقد قسمت إيل- دو- فرانس إلى ثلاث نواحي عسكرية: الأولى باريس- الضفة الشمالية و الثانية باريس- وسط والثالثة باريس-الضفة اليمنى. و يشرف عليها مباشرة "مجيد" آيت مختار نائب مسؤول المنظمة الخاصة، بمساعدة الطاهر بن يحي المدعو "عليّ". و عيّن في ناحية الجنوب إطارات جُدد، من بينهم محمد بيروك و خليفة بغدوش و رابح عمرون و العربي إدريس[10] و محمد بن يحي المدعو "تكساس"، تمت ترقيتهم جميعًا إلى رؤساء نواحي. و عين على رأس ناحية نورماندي، سعيد يس الذي عوض

بعد توقيفه سنة 1960 بعمر قروي. وهم رجال تخرجوا من معسكر لاراش للتدريب، متعلمون جيدا و قادرون على القيام بأعمال الكومندوس الأكثر تنوعا. و عند عودتهم من المغرب عن طريق ألمانيا الاتحادية، تلقوا تكوينا سياسيا في مدرسة الإطارات لـ(ج ت و) التي كان يعلم فيها في هذا الوقت عبد الكريم شيطور[11] و حسين منجي[12] و بلقاسم بن يحيى[13].

وزودت المنظمة الخاصة لاتصالاتها بين النواحي و بالخارج بشبكة نسوية للاتصال تتكون من عناصر كثيرة [14] و ذلك بفضل ما توفره المنظمة السياسية التي كانت دائما بمثابة احتياطي ضخم من المتطوعين. و كانت الأختان زولا و يمينة بن عيسى مكلفتين في شبكة الاتصال بنقل السلاح. و أما العلاقات مع الخارج (ألمانيا الفدرالية و سويسرا و بلجيكا) فتضمنها أولئك اللائي يملكن جوازات سفر أوروبية (و هذا أمر واضح) مثل جوديت باتاي و آن رامونيد و السيدة أولمي و جيزيلا غوتتر[15] .

وستسترجع المنظمة الخاصة أنفاسها و هي أحسن تجهيزًا و إعلامًا و دعمًا بفضل هذه الشبكات الملحقة و تواصل عملها في الدفاع الذاتي ضد قوى القمع الهائجة، مادامت حرب التحرير قد عرفت انطلاقة جديدة برفض الجنرال ديغول عرض المفاوضات الذي تقدمت به (ح م ج ج) بعد تشكيلها.

إن الحكومة الفرنسية و هي تشرع في سياسة جديدة، تعتقد أنها تستطيع القضاء على الجزائريين باستخدام مواطنيهم في مطاردتهم. و هذه فكرة قديمة قدم العالم. فمنذ أن كان هناك غالب و مغلوب، كانت المهام المنحطة تعهد إلى بعض العبيد الذين يوعدون بسلطة وهمية لا يستطيعون ممارستها إلا على حساب مواطنيهم. فالحركى استقروا إذن في باريس. وبلغ القمع حدا من الوحشية، سيما أن بابون محافظ الشرطة قد منحهم صكا على بياض و أن الشرطة الرسمية نفضت أيديها من القمع. و منذئذ أصبح أعوان النقيب مونتانيز[16] في مجموعهم يشكلون أهدافا للمنظمة الخاصة، بالإضافة إلى محافظات الشرطة و رجال البوليس المستهدفين بسبب تجاوزاتهم. و قد جندت الفدرالية كافة إمكانياتها. وسيخوض

النضال أيضا ضد الحركى "مجموعات المواجهة" للمنظمة، مادام رجال قوة الشرطة المساعدة هذه قد ارتكبوا أفعالا خسيسة.

إن رد (ج ت و) الدائم الذي يأتي في موعده خلال مدة الحرب كلها، كان يظهر أيضا في الأوقات المناسبة بهجومات منظمة، مازالت ذكراها عالقة في أذهان عناصر المنظمة الخاصة. و هكذا فإن عملية واحدة جرت بقيادة محمد بوعكاز المدعو "ميشال" قائد ناحية الضفة الجنوبية، أسفرت على كثير من القتلى والجرحى. ومن بين المهاجمين، أصيب يحيى حريش بجراح خطيرة، و أوقف في مكان العملية محمد سعدون الذي سيصدر في حقه حكم الإعدام[17].

واستهدف هجوم آخر مركزا للحركى في الدائرة 15 و كذلك محافظة الشرطة في باريس، و نفذته نفس الخلايا[18]، أسفر عن قتلى آخرين و كثير من الجرحى من بين قوات القمع. وتوفي في العملية عضو من الخلية الأولى، هو محمد شرابط وأصيب علي عيساوي بجروح خطيرة ونقل إلى ألمانيا. وتعرض مركز الشرطة المساعدة في نهج شاريونيير و محافظة الشرطة في شارع لاشابيل لهجومين آخرين قام بهما نفس الرجال. ووقع تبادل نيران الرشاشات أيضًا في ساحة الأوبيرا ومبيترو أليزيا [19] وسجل عدد كبير من القتلى في صفوف الحركى ورجال الشرطة. ومن جانب (ج ت و) توفي محمد برياش بالسلاح في يده وأصيب خلوفي رمابع بجروح خطيرة.

وكانت العمليات اللاحقة أشد اقتتالا، مثل تلك التي جرت بمشاركة كتيبة من الجنود الجزائريين في ثكنة فرساي. فقد كان 21 من الشباب المجندين على اتصال مباشر بـ(ج ت و) وقد حصلوا على إجازة مدتها 15 يومًا. و خلال هذه المدة، تكفلت بهم المنظمة الخاصة التي دربتهم على المعركة التي سيخوضونها. و في اليوم المحدد، جهزت 6 سيارات، منها 4 سيارات أعدّت في يوم العملية فقط لهذا الغرض؛ فأوصلت عناصر المنظمة الخاصة إلى مكان العملية حيث وضع في صف الهجوم خليتان من 5 عناصر و 5 خلايا من 4 عناصر لتأطير جنود الكتيبة. هجم فوج على قاعدة الحركى في الدائرة 18 و الفوج الآخر توجه إلى الدائرة 13، منطقة

نفوذ النقيب مونتانير. وبدأت المعركة على الساعة 21 لتتواصل حتى الساعة 6 صباحًا. سقط العديد من الموتى و القتلى في صفوف قوات الشرطة، منهم عنصران من الشرطة المتجولة و 7 من "سي آر آس". ومن بين كومندوس (ج ت و)، توفي في العملية علي أجواد و عبد المجيد ومحمد شرابط، و كذلك مناضلان آخران لا تحتفظ الذاكرة باسميهما. أما محمد خناش فقد رفض تسليم نفسه، فلجأت الشرطة إلى استعمال الغاز للقضاء عليه. و من بين الجنود الـ21 فقد جرح 13 بدرجات متفاوتة الخطورة، نقل ثمانية منهم إلى ألمانيا. وأوقف عضوان من المنظمة الخاصة هما سعيد قادة و أرزقي يوسف، حكم عليهما فيما بعد بالإعدام. لقد زحفت حرب الجزائر على فرنسا.

في سنة 1960 كان موريس بابون محافظ الشرطة يرى من الضروري أن يبرر وجود الحركى في باريس؛ فوضع -كما ذكرت جريدة "الباريسي المحرر"[20]- "حصيلة إيجابية للكفاح ضد القتلة و المخربين". و عند تعليقه على النتائج المحصّل عليها منذ إنشاء قوات الشرطة المساعدة الإسلامية و مصالح المساعدة التقنية، ذكر المحافظ للنواب و المستشارين البلديين بأنه "منذ 1 جانفي 1957 قتل 21 موظفًا في الشرطة و 27 جريحًا أصيبوا بجروح متفاوتة الخطورة. و لم تكن الشرطة تتوفر في سنة 1955 لقمع الأعمال الإرهابية إلا على مصالحها التقليدية و هي: الاستعلامات العامة و الشرطة القضائية. و أمام جرأة الإرهابيين المتزايدة باستمرار، أنشئت مصلحة جديدة سنة 1958 هي مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية. و هذه المديرية العملية لها فرع استعلامات و فرع للعمليات القضائية (كتيبة قمع الاعتداءات) و كتيبة إقليمية".

ونحن نعلم أن فرقة من "المساعدين الحركى"، التي تسمى باحتشام قوة الشرطة المساعدة، تأسست منذ نهاية 1959. و يعقد السيد بابون على هذه القوة آمالا عريضة لأن "هذا العنصر الجديد يستطيع- في رأيه- أن يقلب التوازن الذي كان

لحد الآن لصالح الإرهابيين". و جسّد كلامه بزيارة ميدانية. فقاد الخطيب مدعوّيه على متن حافلة إلى الدائرة 13، و بالتحديد إلى رقم 151 شارع المحطة، للاقتراب من رجال الشرطة المزعومين ذوي القبعات الزرق الذين ينتظر منهم "تحرير العمال شماليّي إفريقيا بفرنسا من "المبتزين و الجلادين و الفلاقة القتلة".

وأكد النقيب مونتانير من مقر قيادته في 9 نهج هارفي بكل جدّية: "إن التجربة التي جرت في الدائرة 13 أين استقرّ 200 من عناصر قوة الشرطة المساعدة، أعطت حتى الآن نتائج مثيرة. إن المبتزّين و أعوان (ج ت و) الذين لم يكتشفوا أو يعتقلوا قد اختفوا بسرعة، و إن العمال المسلمين الذين فرضوا عليهم دفع مبالغ مالية من وقت لآخر يتنفسون الآن بحرية"[21]. ولكي يجعل مدعويّه يطلعون بشكل ملموس على الخطر المهدد لفرنسا و يبرر تجاوزات جهاز القمع الذي ندّد ببربريته بعض رجالات السياسة، انطلق المحافظ في عرض لوحة عن دواليب فدرالية (ج ت و) بفرنسا و ارتباطها المفصلي مع المنظمة الخاصة. إن كلامه لا يبرهن إلا على شيء واحد هو: الجهل المثير للرّثاء الذي وقع فيه الشرطي الأول للعاصمة. وهو جهل دفعته إليه "دي.آس.تي" التي دأبت بانتظام على إعادة تركيب بنية الفدرالية.

غير أن بابون قدم حصيلة القمع لسنة 1959 في عمالة السين: "(...) نظمت 70 000 دورية أجرت 119 000 عملية مراقبة فردية و أوقف 848 شخصًا ممن يجمعون المال و 541 عضوًا من "مجموعات المواجهة" و 400 مسؤول محلي. و تم إلقاء القبض بعد التحقيق على 9 رؤساء مناطق و قائد منطقة كبرى و قائدي ولاية و عون فدرالي بارز[22]. و حجز 242 مسدسًا آليا و وثائق و أموال (...) و أودع السجن 544 عونًا من الإرهابيين في الأشهر الأربعة الأولى من سنة 1960 واستعيد 108 مسدسات و 7 رشاشات و 64 قنبلة".[23]

ونشرت صحف أخرى حصيلة مثل الحصيلة التالية تتعلق بإحصائيات أعمال إرهابية ارتكبت من طرف شماليّي إفريقيا منذ 1956 :

التوقيت	الحركى	القتلى	الاعتداء	السنة
.1715	...558	...78	...1270	...1956...
.4819	...3272	...837	...3273	...1957...
.114000	...1882	...959	...2852	...1958...
.8573	...931	...715	...1662	...1959...
.2958	...276	...203	...431	(24)...1960
29465	**7019**	**2792**	**9438**	

و سجّلت أن (ج ت و) في فرنسا استهدفت في نقطة حساسة: "إن العمليات التي شنّت ضد الجماعات الإرهابية سمحت بحجز 236 مليون فرنك من أيدي جامعي المال". و إذا كان المعلقون قد عبّروا عن رضاهم لكون التوقيفات التي جرت في الأشهر الأربعة الأولى من سنة 1960 كانت متزايدة، فقد تأسفوا لأن المشنقة لم تشتغل بالقدر الذي أرادوه، فلم يسقط عدد كبير من رؤوس الجزائريين. "ففي سنة 1959 نفّذ 27 حكما فقط من بين 287 حكما بالإعدام، نطقت بها المحاكم في الجزائر ضد القتلة الفلاقة، أي 10% تقريبًا"، و في فرنسا انخفضت النسبة كثيرًا (...) إلى حوالي 12 تنفيذا"[25].

أن لا تجري دماء المحاربين كالسيل في ساحات سجون فرنسا فتلك هي الفضيحة في نظر بعض الصحافيين.

إن حصيلة بابون المعبّرة عن الانتصار و اللوحات الإحصائية لوزارة الداخلية أو هياج أصحاب الورقات الإخبارية، يدلّ كله في الحقيقة على حيوية (ج ت و) في فرنسا . إن آلاف التوقيفات مست المنظمة الأم، و السلاح المحتجز ليس إلا جزء

Le policier photographe avait du flair :

sans le savoir, il a pris la photo du chef des tueurs du F.L.N.

CETTE photographie a été prise au téléobjectif par un policier qui croyait n'avoir jamais à se servir de ce document. Il « filait » Laurence Bataille, une étudiante en médecine que la D.S.T. soupçonnait d'appartenir au réseau métropolitain de soutien au F.L.N.

Un après-midi, il la vit se diriger vers une 2 CV en compagnie d'un jeune homme barbu, élégant, discret, au type méridional plutôt qu'arabe.

A tout hasard, le policier photographia le jeune homme.

C'est quelques jours plus tard, après les aveux d'Inge Hoecholtz, que les enquêteurs apprirent qu'ils possédaient dans leurs archives un atout inespéré : le jeune barbu s'appelait Nacereddine Aït Mokhtar : il était le responsable pour la métropole de l'Organisation spéciale du F.L.N. (chef tout puissant des commandos de tueurs nord-africains : [illegible] hommes environ à Paris).

Mais cette photographie ne doit plus guère ressembler à la réalité : depuis qu'il se sait recherché par toutes les polices de France, Aït Mokhtar, on en est persuadé, s'est certainement rasé.

« Mlle Charbonnes » n'est pas encore identifiée

Aït Mokhtar vivait à Paris depuis quelques mois sous l'identité de Jean Charbonnes. Ce pseudonyme était vraisemblablement inspiré, pensent les enquêteurs, du nom d'une jeune femme, une métropolitaine, avec laquelle a[illegible] cohabité assez longtemps le chef des terroristes.

On sait peu de choses sur elle : elle aurait [illegible] en Afrique du Nord, elle enseignait dans une [illegible] parisien.

Mais le nom de « Charbonnes » n'est pas exactement celui de la jeune femme. Les policiers s'emploient actuellement à l'identifier d'une manière plus précise. Ils ne l'ont pas encore retrouvée.

« Partis sans laisser d'adresse »

Après « Mlle Charbonnes », Aït Mokhtar avait pris pour maîtresse une jeune Nord-Africaine, Mlle [illegible], avec laquelle il vivait [illegible] de Jemmapes.

[illegible] appartement, on le sait, avait été fourni par l'inspecteur des P.T.T. Kellal, d'un [illegible], que les terroristes avaient menacé de mort s'il ne leur procurait pas des logements.

[illegible] a découvert l'astuce à laquelle avait recours Kellal pour [illegible] des chambres à Paris : il faisait remettre par les facteurs de son service une notification de tous les « partis sans laisser d'adresse » qu'ils rencontraient au cours de leurs tournées.

André HALPHEN



Ordre est donné de tirer à vue sur cet homme. C'est l'étudiant Mokhtar, chef de l'organisation spéciale du F.L.N., en fuite, photographié par hasard par un policier prévoyant.

Paris-Presse, 19 mai 1960.

صغير من السلاح الذي تتوفر عليه المنظمة الخاصة وقتئذ. وفي نفس ذلك الوقت ووسط غبطة توزيع نشرات الانتصار، فإن تلك الصحف نفسها أعلنت للجمهور العريض عن توقيف فرنسيين، لكن الصورة التي ألصقت بهم كمتواطئين مع القتلة، لا تتطابق مع أصولهم وماضيهم و قناعاتهم. و هكذا كان الحال بالنسبة لـ لورانس باتاي، ابنة الفيلسوف جورج باتاي، و الطبيب الشاب آندري باش، الذي ظهر بعد توقيفه أنه حفيد فكتور باش، مؤسس رابطة حقوق الإنسان الذي أعدم من طرف الغيستابو، و ماريوس موتي الوزير السابق و عضو مجلس الشيوخ عن ناحية دروم وعميد مجلس الشيوخ. و من الواضح أن هذه المسؤوليات لا تعطي في نظر قليلي الفطنة هؤلاء، أي ضمان "لإرهابيين" بلا إيمان ولقضيتهم غير العادلة.

بعد نشر صورته في الصحف كلها و توزيع أوصافه على جميع أجهزة الشرطة، فإن شروط الأمن كانت تقتضي إبعاد "مجيد" آيت مختار من منصب نائب مسؤول المنظمة الخاصة. و بعد أن أفلت بأعجوبة من توقيفات منتصف ماي، وجد ملجأ عند الراهب والتر. و كان من وقت لآخر يخرج ليلاً للإبقاء على الاتصال و نقل التوصيات إلى الطاهر بن يحي الذي استخلفه. و حاليًا يجب انتظار عودة الهدوء وفتح المجال لجواسيس "دي.آس.تي" كي ينسوا عدوّ المجتمع رقم 1 وقتئذ. و فضلاً عن ذلك، فإن الأخبار في الأسابيع الموالية اهتمت بالصراع المسلح بدرجة أقل من اهتمامها بالمعركة السياسية؛ فكتبت الصحف عن: سبر الآراء و الاتصالات و المحادثات بين مبعوثي ديغول و ممثلي (ح م ج ج) التي أوصلت إلى محادثات مولان بين 25-29 جوان 1960، و هي المحادثات التي كانت سلبية في نهاية المطاف. لكن الحكومة الجزائرية كانت تريد منذ البداية أن تبرهن على أنها متعلقة بنجاح المحادثات. فهل هذه سذاجة أم خطة سياسية؟ فقد وجهت (ح م ج ج) تعليمات إلى الفدرالية بتاريخ 21 جوان 1960، تنص التعليمة الأولى منها على: "وقف كل عمل مسلح ضد أيّ شخص فرنسي أو جزائري داخل المنظمة أو خارجها".

ليس للفدرالية أن تناقش الأوامر. إنها تنفذها. لكنها تعتقد أن من حقها التعريف بوجهة نظرها. ففي تقرير مؤرخ في 23 جوان موجّه إلى تونس، اغتنمت الفدرالية

فرصة الآجال الضرورية لوصول التعليمات إلى القاعدة لكي تقدّم فيه ملاحظات، مفادها أن التطبيق الفوري للتعليمة من إيجابياته التأثير الإيجابي على الرأي العام الفرنسي، لكن في المقابل يكون له انعكاسات مزعجة على معنويات المناضلين. "إن المنظمة الآن مثل المرجل يغلي من شدة الضغط و تكاد تنفجر كما شرحنا ذلك في مختلف تقاريرنا حول الحركى. لقد أعدنا تنظيم "أفواج المواجهة" و هيأنا المنظمة الخاصة من أجل عملية يجري انتظارها بفارغ الصبر منذ أوت 1958 (...) إذا كان لابد أن يفرض على المنظمة اليوم أن تكون مكتوفة الأيدي أمام ضربات جهاز القمع فإن ذلك إضعاف لمعنوياتها، في وقت يدعو فيه رئيس (ح م ج ج) جيش التحرير الوطني إلى مضاعفة نيران سلاحه. و بعد تفكير وجدت الفدرالية في هذه التعليمة التزاما وحيد الجانب و دون مقابل من الطرف الفرنسي[26]". فلم يحدث 28 أوت جديد. و رغم ذلك، وإذا حلّلنا عمل المنظمة في بداية صيف 1960[27] من خلال تصريحات موريس بابون وإحصائيات وزارة الداخلية أو تقرير لجنة الفدرالية، فإنها تظل أداة فعالة في المعركة. كما نفهم من تلك التقارير إرادة "دي.آس. تي" في قطع رأسها.

بعد أن تخلص من لحيّته و صبغَ ملامحه، اجتاز "مجيد" بلا عناء حدود سويسرا باتباع شعبة ضمن شبكة كوريال، و لم يتذكر ولا جمركي واحد الصورة التي ظهرت في الصفحات الأولى للصحف قبل عدة أسابيع. و هكذا لم يحاول أي شرطي أن ينفذ أمر إطلاق النار بمجرد رؤيته و هو الأمر الذي نشر في 19 ماي 1960. و لما عاد السلم أصبح "القائد الإرهابي الكبير" أستاذا في الطب مختصًا في أمراض النساء و التوليد في مستشفى بارني بمدينة الجزائر.

الهوامش

(1) - هذه التوضيحات تندرج في إطار سياسة الخلط المتبعة وقتئذ. خلط بين (ج ت و) و التخريب الشيوعي (فرنسا مدافع عن الغرب خلال حرب الجزائر!) و في الحقيقة لم يتلق أبدا آيت مختار إعدادًا عسكريًا آخر غير الإعداد في الثكنات... الفرنسية. راجع الملاحظة أعلاه ص..87.

(2) - "لورور"، 16 ماي 1960.

(3) - إن الأخبار التي قدمتها الشرطة للصحافة خاطئة تماما. لأن عمر حرايق لم يرأس أبدا المنظمة الخاصة في فرنسا. و قد تحمل هذه المسؤولية سعيد بوعزيز من 1957 إلى غاية وقف إطلاق النار.

(4) - و كما نرى فإن الشرطة حتى شهر ماي 1960 لم تحدّد وضعية عمر بوداود كرئيس لفدرالية فرنسا. هنا خلط بين هذا الأخير و عمر حرايق. و كان هذا منتظرا لأن جميع العناصر من المستوى العالي الذين أوقفوا أعطوا اسم "سي عمر" كمسؤول أعلى، فتوجه البحث على عمر حرايق، لكنه كان بلا جدوى لأن هذا الأخير التحق بتونس بعد أن خرج من فرنسا في منتصف ماي 1958 عن طريق ألمانيا.

(5) - باريس-براس، 15-16 ماي 1960.

(6) - المصدر نفسه، 19 ماي 1960.

(7) - المدعو "المصوّر".

(8) - انظر الفصل 12 "الإمداد".

(9) - وقد عالج الجرحى الجزائريين أطباء فرنسيون آخرون و هم على دراية سابقة من الأمر. و لا يبدو أن من المناسب ذكرهم هنا. و لكن نشير إلى أن هذه النواة الصغيرة سببت بعد مارس 1962 قيام حركة تضامن واسعة للأطباء الشباب الفرنسيين الذين سافروا إلى مدينة الجزائر لمعالجة جرحى منظمة الجيش السري خلال الشهور المأسوية السابقة لوقف إطلاق النار.

(10) -اعتبر مفقودا بعد توقيفه و قد يكون مات تحت التعذيب.

(11) - عضو اللجنة المركزية للصحافة -مدير فرع أوروبا- أمريكا الشمالية بوزارة الشؤون الخارجية.

(12) - عضو سابق في اللجنة المركزية لـ(ح ا ح د)، مدير الإدارة العامة في وزارة الشؤون الخارجية.

(13) - عضو اللجنة المركزية للصحافة، سفير الجزائر في أثينا.

(14) - بين منطقة مرسيليا و جهتها الخلفية و باريس، ومنهن: "أنطوانيت" يمينه إيجري ونادية الصغير مختار و"سوزان" ليديا بن سعدي و مريم يوسفي "جمية" و ربيعة دكاري و الزهرة ياشير. و هن ملحقات بناحية نورماندي، و أما "نوره" الزهرة بن بورنان فتتكفل بناحية إيل - دو- فرانس.

(15) - من جنسية ألمانية.

(16) - ضابط في الشؤون الجزائرية، قائد قوات الحركى أو قوات الشرطة المساعدة التي أنشئت بمرسوم 25 نوفمبر 1959.

(17) - نفذت العملية ثلاث خلايا تتكون كل واحدة من ثلاثة عناصر، أي 9 في المجموع، شارك فيها بالإضافة إلى المذكورين: محمد أعراب زروقي و رشيد رمضاني المدعو "حميد الصغير" و النافع خناش و محمد زروقي المدعو "الصيني" و موفق خناش.

(18) - عدلت هذه الخلية و صارت تتكون من عناصر جديدة هم: علي عيساوي و عبد القادر شطاب و عبد القادر براش.

(19) - الهجوم الأول :أ)- محمد بوعكاز و محمد أعراب زغدودي و سعيد بلعلا .

ب)- رشيد رمضاني و مخلوفي و عبد الرحمان شطاب و عبد القادر براش.

ج)- محمد نافع و عبد الله معلم و قدور بن مسلم.

- الهجوم الثاني: أ)- محمد بوعكاز و محمد أعراب زغدودي و موفق خناش.

ب)- رشيد رمضاني و خلوفي رمابع و علي أجواد .

ج)- محمد عيشون و محمد عوف و محمد برياش.

(20) - 3 اوت 1960.

(21) - على عكس ما أكده هنا، نلاحظ أن المداخيل الإجمالية من الاشتراكات قد زادت بانتظام سنة 1960. مداخيل ماي 1959 بلغت 403829984 فرنك. مداخيل ماي 1960 بلغت 460208880 فرنك (راجع الملاحق. اللوحات المالية للمنظمة من جوان 1958 إلى ديسمبر 1960. الوثيقة 24).

(22) - لا نعرف عمن يتحدث، فلم يقبض على أي عضو في لجنة الفدرالية.

(23) - ندوة صحفية، قدمت جريدة "الباريسي المحرر" تقريرًا عنها في 18 ماي 1960.

(24) - إلى غاية 30 أفريل.

(25) - "فرانس سوار"، 14 ماي 1960.

(26) - راجع نص تقرير 23 جوان 1960 الذي وجهته الفدرالية إلى الحكومة في الملاحق، وثيقة رقم 29.

(27)- إن عناصر المنظمة الخاصة واصلوا عملياتهم المضادة للقمع إلى غاية وقف إطلاق النار. بل إلى ما بعده، لأن بعض المجموعات عينت لدى "الهيئة التنفيذية" و هذه الأخيرة كلفتهم بمهمة شائكة و هي محاربة منظمة الجيش السري بين مارس و جويلية 1962.

أسئلــة ختاميــة

إن تكوين المهاجرين الذي اكتسبوه في مكان العمل و وفرة النضال متعدد الأشكال في وسط معاد، و كفاءة إطاراتهم الذين كان احتكاكهم بالنقابات العمالية الفرنسية قد نمّى فيهم بلا نزاع وعيهم النضالي، كل ذلك كان يبشّر بدور هام يقومون به في تشييد الجزائر المتخلصة من الاستعمار.

لكن شيئا من ذلك لم يحدث.

هذه الظاهرة لم تثر حتى اليوم الفضول العلمي لدى الباحثين الجزائريين.

وقدم البعض تفسيرات لذلك: "لأنهم لم يحاربوا فوق التراب الوطني، و ربما لشبهة نزعة أوروبية فيهم، و لاعتبارهم مسيّسين تسييسًا أزيد، أو مرتبطين أكثر بالإطارات العمالية للهجرة، فكان حضور قادة فدرالية فرنسا قليلاً جدًا بين أصحاب الشأن في الجزائر المستقلة".

لكن هذه الأسباب لا تشكل إلا الجانب الظاهر من جبل الجليد. فمازال هناك أسباب أخرى. إن اجتماع طرابلس في جوان 1962 كشف عن تعارض بين قادة الثورة، شرس في مظهره مخيّب في آثاره.

لماذا كان الصدام الذي قارن الحصول على الاستقلال عاملا في تجزئة (ج ت و) بصفة قاتلة؟

لماذا ستتسبّب أزمة صيف 1962 في ميلاد الدولة ضمن الغموض، و تزيد من النتائج المشؤومة التي مازال الشعور بها في الحياة اليومية الجزائرية مستمرًا؟

على قدر أسئلة كهذه، و هي أسئلة في الصميم، تكون الإضاءات المنتظرة التي لا بد منها لتجنيد الطاقات مرة أخرى، خصوصًا طاقات الجيل الشاب الذي قلّما يتفهّم خيبة أسلافه الذين يبدون له- لغياب معلومات أخرى- أنهم يعيشون التطورات الحاصلة في البلد عيشة أبطال نال منهم الإعياء.

تذييل

بقلم محمد بوضياف

(...) إني أعتبر كتابك "الولاية السابعة" مساهمة مقبولة في معرفة التاريخ الحقيقي لـ(ج ت و) منظورا إليه من الداخل.

وأسفي الوحيد هو أن هذه المساهمة تبقى وحيدة، لأن تاريخ الثورة الجزائرية ما زال لم ير النور، و الأخطر من ذلك أنه أصبح مادة يدخل فيها كل واحد أهواءه و أوهامه...

ومن هذه الزاوية، فإن ما قمت به جدير بالاهتمام لأنك اجتهدت في أن تنير بنزاهة قطاعا من نشاطات (ج ت و) (جبهة الحرب) كان يمكن أن يسقط في النسيان و الغموض (...).

وشخصيًا لديّ مشروع أتردد في الشروع فيه، اعتبارا للوضعية التي يعيشها بلدنا و التي تتميز بعدم اهتمام عام تقريبًا بهذه المشاكل، لغياب كل حرية في التفكير و المناقشة. إن النقص في ردّ فعل الجزائريين الذي أثرته ليس إلا نتيجة منطقية "لثورة" فشلت فشلا تامًّا. هذا مؤسف و لكن ماذا تريد، فهذه هي الحقيقة.

في منفايَ الذي يراه البعض منفى فاخرًا كما لو أن المنفى قد تحوّل في أيامنا إلى مكان للراحة، تراودني فكرة منذ سنوات: كيف يفسر انهيار جهود سبع سنوات من التضحية و العذاب الذي حدث في 1962؟

إن غياب قيادة سياسية حقيقية للبلد قادتنا رأسًا إلى وضعية كارثية. ما العمل أمام حلول هذا الأجل الذي يتقدم بخطوات واسعة؟ هنا يكمن المشكل كله.

محمد بوضياف

الملاحق

قائمة الوثائق

1 - قائمة أعضاء اللجنة الفدرالية والدائمين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية عشية الانقسام، 1954.

2 - قائمة مختلف مديريات فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، 1954 - 1962.

3 - امتداد الولايات الست.

4 - قائمة كرونولوجية لرؤساء ولايات فدرالية فرنسا، 1955 - 1962.

5 - مذكرة حول شروط المسكن والمأكل بالنسبة للمغتربين.

6 - تقرير مديرية الاستعلامات العامة، خريف 1960، (مقتطفات).

7 - رسالة بومدين إلى عمر بوداود، 7 جانفي 1960.

8 - قائمة مناضلي المنظمة السرية الذين سمحت شهاداتهم بتحرير الفصلين V و XXV.

9 - قائمة المحاربين الذين أجروا تدريب "كومندو" في المغرب.

10 - معلومات حول موظفي مديرية مراقبة الإقليم (الفرنسيين) من أصول شمال إفريقية.

11 - قائمة غير كاملة لمناضلي المنظمة السرية الذين توفوا أثناء الخدمة.

12 - رسالة خروتشوف، 24 مارس 1960، مقتطفات.

13 - تقرير "كمال" إلى فدرالية فرنسا.

14 - رسالة عبد القادر قروج، المدعو "لوسيان".

15 - رسالة جان فاروجيا.

16 - رسالة الدكتور ماسبوف.

17 - النظام العام للمساندة.

18 - صناديق التضامن الداخلية.

19 - تقرير المديرية العامة للأمن حول فريق المحامين.

20 - رسالة جاك فيرجيس إلى قاضي التحقيق، 10 جويلية 1961.

21 - مذكرة وزارة العدل التي تقر النظام "أ".

22 - منشور حافظ الأختام حول تطبيق النظام السياسي (نوفمبر 1961).

23 - قائمة المحكوم عليهم بالإعدام، أواخر 1960.

24 - الموارد المالية للفدرالية:

- جداول الموارد المالية، جوان 1958 - ديسمبر 1960.

- جداول الموارد المالية، من جانفي إلى ماي 1961.

25 - النفقات في 1960.

26 - تزوير العملات.

- رسالة هوبرتوس هامب، 5 ماي 1962.

- رد النائب، 3 سبتمبر 1963.

27 - القائمة التي أعدها ريغاس حول الأشخاص المؤيدين لمشروعه.

28 - أكتوبر 1961: جماعة من رجال الشرطة الجمهورية يعترفون.

29 - تقرير فدرالية فرنسا موجه إلى وزارة الداخلية في تونس، 23 جوان 1960.

30 - بيان داخلي: الشرطة الفرنسية، ما هي؟ كيف يمكن محاربتها؟

31 - تقرير القطاع حول القمع، أوت 1961.

الوثيقة رقم 1

قائمة أعضاء اللجنة الفدرالية والدائمين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية عشية انقسام الحزب

اللجنة الفدرالية

بولكروة موسى

رئيس اللجنة الفدرالية

بوضياف محمد، المدعو اسماعيل

مسؤول التنظيم

بولحروف الطيب

بوزفران إيدير، المدعو بوعلام

مونجي زين العابدين، المدعو حسين

يزيد امحمد، المدعو زبير

مكلف بالتنسيق مع اللجنة المركزية للحزب

الدائمون الآخرون لدى المقر

بن مهل توفيق

مكلف بالإعلام

بلعلى عيسى

إداري في المقر

بلوشراني عمر

مندوب لدى الكونفدرالية العامة للشغل

ديدوش مراد

مساعد مسؤول التنظيم

حمر العين

مسؤول نقابي

يانات صالح

مكلف بالإدارة العامة

زرور بشير

ملحق لدى مصالي

المسؤولون الجهويون الدائمون

عمرون سعيد، المدعو مصطفى

بن فرحات بوسعد، المدعو عمر

بن سالم فضيل، المدعو نور الدين

قراس عبد الرحمان، المدعو علي

العدلاني عمار، المدعو صالح

طربوش مراد

المساعدون

خنشول علي

مساعد العدلاني في الشمال

موزارين سعيد، المدعو "محبوبي صالح"

مساعد قراس في ليون.

الوثيقة رقم 2

قائمة مختلف مديريات فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني
الأعضاء الفدراليون

الفدرالية الأولى، 1954 - 1955 أواسط 1956

طربوش مراد

بن سالم نور الدين — لوانشي صالح — طالب أحمد

دوم أحمد — ماضي محمد

قراس عبد الرحمان — سويسي عبد الكريم

الفدرالية الثانية، أواخر 1956

لبجاوي محمد

بوعزيز سعيد — مونجي حسين — المهداوي حسين

بولحروف الطيب — سويسي عبد الكريم

بومنجل أحمد — طالب أحمد — سيد علي مبارك

العدلاني قدور — بن صيام يوسف — ابراهيم

الفدرالية الثالثة، أواسط 1957

بوداود عمر

بوعزيز سعيد — حربي محمد — العدلاني قدور

بومنجل أحمد — قروج مسعود — مونجي حسين

الفدرالية الرابعة، بداية 1958 إلى غابة الاستقلال

بوداود عمر

بوعزيز سعيد — العدلاني قدور

هارون علي — سويسي عبد الكريم[1]

الوثيقة رقم 3

امتداد الولايات الست - الهيكلة 1958 - 1960

الولاية الأولى، أو ولاية باريس-الوسط، تغطي الدوائر العشرين للعاصمة باريس. وتضم مقاطعتين أو مناطق كبرى وقد تم تحديد خط الفصل بينهما في بداية التسييج عامي 1956 و1957، في السين، ولكنها عوضت فيما بعد بالشوارع الخارجية التي تمتد من "لامادلين" إلى "لاناسيون"، بغرض إحداث توازن في تعداد سكان المقاطعتين.

وقد كانت الدوائر الأولى والثانية والثالثة والرابعة في العاصمة باريس تنتمي إلى المنطقة الكبرى المعروفة تحت تسمية "عمالة" أو المقاطعة الجنوبية؛ ويمكن القول أن الدائرتين 18 و19 بالإضافة إلى أحياء باريس و"لاغوت دور" و"بيلفيل و"مينيلمونتون"، ذات الكثافة السكانية من الأصول الجزائرية، تكفي لضمان تعداد سكان المقاطعة الكبرى الشمالية.

الولاية الثانية أو باريس-الضاحية، شكلت دوما الخزان الذي يزوّد تنظيم الجبهة بمعظم أعضائها. وتتخطى حدود مدينة باريس لتمتد باتجاه الشمال إلى غاية بيكاردي مع مدينة آميان وباتجاه الشرق إلى غاية مقاطعة بري مع مدن بروفان ومو: وباتجاه الجنوب إلى غاية شارتر، درو ومانت غاسيكور.

وهي مقسمة أيضا إلى مقاطعتين أو منطقتين كبيرتين، وإن كانت مساحتهما غير متساوية، إلا أنه يقطنها عدد متساو تقريبا من العناصر. فقد كان هناك حرص على ضمان توازن على جميع مستويات الهيكل التنظيمي، وبالتالي وجوب أن تتضمن كل مقاطعة تعدادا متساويا تقريبا من الأعضاء.

أما الولاية الثالثة أو ولاية الوسط فإنها تمتد من أوفيرني غربا (مع مدن مونلوسون، فيشي، تيرس، وكليرمون فيرون) إلى منطقة الألب شرقا، وتضم مقاطعات (سافوا العليا، آين، جور، لاسافوا، لايزار). ولكن النواة الأساسية لهذه الولاية تتشكل من مدينة ليون وضاحيتها الصناعية مع التجمعات الهامة للعمال الجزائريين في المدن مثل كروزو، مونسو، لي مين، روان، سانت إيتيان وفيرمينيي وجيفور وسانت شامون.

أما الولاية الثالثة مكرر أو ولاية الجنوب فهي مقسمة إلى مقاطعتين، الأولى تضم مارسيليا وضاحيتها إضافة إلى كوت دازور وبروفانس وباس ألب، والثانية تمتد إلى هضبة الرون إلى غاية سواحل المحيط الأطلسي، بداية من هانداي إلى سانت نازار مع كل الجنوب الغربي لفرنسا؛ ويتواجد الجزائريون أساسا في أليس، نيم، تولوز، بربينيان، بوردو، أونغولام ونانت إضافة إلى سانت نازار.

الولاية الرابعة التي تسمى خطأ بولاية الشمال، تمتد من البروتان إلى مور وتشمل من الغرب إلى الشرق: نورموندي، شامبان، ومقاطعات الشمال لوبادوكالي والأردان؛ فالمنطقة الكبرى الأولى أو "العمالة" الأولى واسعة من حيث المساحة لكنها قليلة من حيث كثافة التعداد السكاني من أصل جزائري. وبالمقابل، فإن المنطقة الثانية الكبرى بمدنها المنجمية أو الصناعية مثل لانس، دواي، موبوج، أو فالونسيان، وليل

ورويباكس، وتور كوينغ أو ميزيار، شارلوفيل ذات الكثافة السكانية الجزائرية، فقد كان بالإمكان أن تشكل منطقة كبرى أهم لولا تواجد الحركة الوطنية الجزائرية بها (MNA).

وأخيرا الولاية الرابعة مكرر أو ولاية الشرق، فإنها مقسمة إلى منطقتين كبيرتين: الأولى تمتد في اللورين مع التجمعات الصناعية الكبرى في ماتز، فورباخ، نانسي، لونغوي، وتيونفيل التي تشغل عددا كبيرا من عمال شمال إفريقيا، و المنطقة الثانية الكبرى التي تمتد للألزاس مع ستراسبورغ وكولمار ومولوز، إضافة إلى ليفوج، وفرانش كونتي و التجمعات الكبرى ذات الكثافة السكانية بسوشو و مونتلبيار و بلفور.

الوثيقة رقم 4

القائمة الزمنية لقياديي الولايات لدى فدرالية فرنسا، 1955 - 1962[2]

أ) باريس والمنطقة الباريسية

- منعة مناصرية، المدعو "عبد الله" — بارا أحمد مصطفى
- زروق بوزيد، المدعو "أحسن" — أبركان يونس
- عمرون سعيد، المدعو "مصطفى" — عسكري أحمد، المدعو "مقران"
- خوجة المدعو يوسف، حداد محمد، المدعو "حمادة" — معمر بلقاسم، المدعو "موسطاش"

قبايلي موسى، المدعو "دراجي" — عمرون سعيد، المدعو "مصطفى" [3]

بوشبورة رمضان، المدعو "ولد عمري" — محمدي محند صادق

عليان حميمي — بن يونس محند أكلي

بودراع أحمد، المدعو "تارزان" [4]

آيت الحسين محمد أويدير — مواري عمار، المدعو "غربة"

شيبان أحسن، المدعو "سعيد"

ب) ولايات الوسط

- غربي محمد المدعو "شيخ" — بن شنوف ثامر، المدعو "كمال"

المدعو "شعبان محمد" — تمزي طاهر

العدلاني عمار، المدعو "قدور" — يونسي عبد الله، المدعو "مراد"

غزالي عمور — صغير محمد

منصوري محمود، المدعو "دادة" — بن علواش عبد الله

بوقاسم محمد

ج) ولايات الجنوب

شناف أحمد، المدعو "سي براهيم"

بوخروبة أرزقي

دقسي محمد طاهر

يونسي عبد الله[6]

محمدي محند صادق[5]

عطلبة محمد

حمادان لخضر، المدعو "سبوتنيك"

د) ولايات الشرق

• بوخروبة أرزقي

شناف أحمد، المدعو "سي براهيم"

بوداود علي

بن يونس محند أكلي

بودرع أحمد، المدعو "تارزان"

مزاري عمار، المدعو "غربة"

منظمة ألمانيا: تعتبر منطقة ذات ثلاث نواح

خلاف علي، المدعو "سي براهيم"

بارا عبد الرحمان

سعودي

زميرلي أحمد

منظمة لاسار: تعتبر ناحية

بوزناد

بوقاسم محمد

لبان خاوجة

هلالي صالح، المدعو "ميشال سالا"

و) ولايات الشمال

• قروج مسعود

منعة اسماعيل

بن عتيق أحمد، المدعو "مراد"

بوشريط يحيى، المدعو "سي العربي"

ميري محمد، المدعو "بوطالب"

حمادان لخضر، المدعو "سبوتنيك"

مجقان أكلي، المدعو "ألاكس"

أوياد بوسعد، المدعو "لانج بلان"

منظمة بلجيكا: وهي منطقة تتكون من ناحيتين

شنون عمران، المدعو "رشيد"

تيتوش عبد المجيد

المدعو "مارك دو جاردان"

بوبكر أحمد، المدعو "الروجي"

هلالي صالح

رامول، المدعو "فيليب"

منظمة سويسرا: تعتبر ناحية

بناي واحمد

عبد الوهاب امحمد

بوضياف موسى

غربي أحمد

الوثيقة رقم 5

مذكرة مسؤول التنظيم

نظرا لظروف السكن أو الإيواء والأكل لمغتربي شمال إفريقيا، ونظرا لمسؤولية مالكي أماكن الإيواء وأصحاب المطاعم من شمال إفريقيا، في تحسين ظروف معيشة مواطنيهم ومراعاة للسير الحسن لتجارتهم، تم اعتماد ما يلي:

1- بالنسبة لمالكي أماكن الإيواء:

أ – تحديد ثمن يصل إلى 4000 فرنك (بحساب الرسوم) لغرفة فردية مجهزة بسرير وتغيير للأغطية كل 15 يوما؛ أما التنظيف فهو على عاتق المستأجر.

ب – تحديد ثمن 2500 فرنك (بحساب الرسوم) للسرير في غرفة لشخصين إلى 4 أشخاص بذات الشروط المنصوص عليها في الفقرة أ.

ج – تحديد سعر السرير بـ 1500 فرنك (بحساب الرسوم) للسرير في مرقد لأكثر من 5 أشخاص إلى غاية 15 شخصا. وفي مثل هذه المراقد يتعين أن يكون هناك حيز بين سرير وآخر لا يقل عن 3 أمتار، أما إعادة توضيب الأسرّة والتنظيف فهو على عاتق المالك.

2 - بالنسبة لمالكي المطاعم:

أ– تحسين محتوى وبرنامج الأكل مراعاة لرغبات الزبائن، خاصة فيما يتعلق بتوفير اللحم الذي يتطابق مع الشعائر الإسلامية.

3 - عدم المبالغة في الأسعار بحيث تكون في متناول الجميع.

نرجو أن يتفهم إخواننا مالكو المطاعم هذه الأمور بأنفسهم، وبالتالي فإننا نبين لمنتقدينا ومن يسعى لتشويه سمعتنا بأننا قادرون على ضمان أفضل ظروف العيش لإخواننا على الرغم من المشاكل المتعددة التي تحيط بنا.

ملاحظة: كافة التنظيم معني بالتطبيق الصارم لهذه المذكرة.

الوثيقة رقم 6

مقتطفات من تقرير مديرية الاستعلامات العامة، خريف 1960

نظرة عامة حول النشاطات الدعائية للأحزاب الوطنية جبهة التحرير الوطني - الحركة الوطنية الجزائرية.

(...)

2) التسلسل الهرمي، الانضباط و المركزية.

- "تبرر المذكرة الموجهة للمسؤولين" التي وزعت منذ سنتين من قبل الفدرالية ضرورة " الاحترام الدائم لنهج التسلسل الهرمي" وأنه يتعين على أي مسؤول بأتم معنى الكلمة أن يضع نصب عينيه بالدرجة الأولى كلمة "الانضباط". ويضيف المعلق متسائلا "لماذا الانضباط؟" ليرد بعدها: "لأننا نعلم بأنه مصدر قوة الجيوش".

ويتم إبراز احترام الانضباط في كافة اجتماعات الجبهة، من الخلية إلى غاية المنطقة على أساس أنه المفهوم الجوهري الضروري للنصر وإلحاق الهزيمة بالغير. ولضغوط قوية، تنوي الفدرالية وبصورة نهائية تدعيم كافة صور النزاعات والخلافات المرتبطة بالأصول البربرية، وإعطاء وجهة نظر وسلوك مماثل للجميع ومن ثم إلغاء عقلية الدوار والجهوية لإبراز النموذج الجزائري الذي يكون مغزى وهدف حياته هو خدمة الوطن دون تردد.

أما مفهوم المركزية، فإنها مكمّلة لمبادئ التسلسل الهرمي والانضباط. فالعناصر القاعدية ينفذون الأوامر ويقدمون تقارير كتابية للمسؤولين المعينين على مختلف المستويات على شكل الهرم الذي يمثل التنظيم. فالتقارير، وعلى غرار الأموال التي تجمع، تصل إلى غاية قائد الولاية متبعة نظام التسلسل الهرمي. وبإمكان القاعدة أن تقدم اقتراحات ولكن لا يمكنها أن تقرر. بالمقابل فإن مختلف اللجان تدرس الصعوبات والمشاكل التي تطرح، إلا أن المسؤول في النظام الهرمي هو المخول للحسم في المشاكل المطروحة.

إن واجب تقديم كل واحد لتقرير كتابي، كل على مستواه، سيسهم في تطور كبير للإجراءات وتداول الوثائق. إن التحرير الإجباري من قبل كل مسؤول لتقرير شهري يجعل التنظيم عرضة للمخاطر؛ فإطاراته معرضة لأي تفتيش صارم وكامل. وعلى الرغم من هذه المساوئ، فإن ذلك لم يدفع الفدرالية إلى إلغاء التقارير العضوية والمالية ولا إلى اختصارها وجعلها ظرفية، بل بالعكس ومع مرور الوقت فإن الفقرات الواجب ملؤها من قبل المسؤولين أصبحت متعددة ومعقدة أكثر.

وبإجبار إطاراتها على صياغة هذه التقارير، فإن الفدرالية تجبرهم أيضا على التحرير والحساب والتفكير. فإنها تمنحهم تكوينا فكريا وسياسيا صلبا من خلال تكرار ذات الصيغ الخاصة بالسرد، وبالتالي فإنها تحضرهم للمستقبل.

في المنظور القريب، فإن الفدرالية تملك القدرة، بفضل التقارير العضوية والمالية، على ضبط ومراقبة دقيقة لتعداد الأعضاء ولعمليات جمع الأموال. فالصرامة المطلوبة في صياغة وتحرير الوثائق تسمح بكشف كل تزوير أو تحويل للأموال. وكل مسؤول يخضع لسلسلة ضيقة من الأسئلة والأجوبة لا يمكنه التملص منها.

أما الإطارات السامية لجبهة التحرير فإنهم يصبحون بمثابة بيروقراطيين يحكمون على الوضع بطريقة إدارية من خلال قراءتهم للتقارير، وهذا ما يفقدهم الاتصال الحي بالقاعدة. ولكن المركزية بالنسبة إليهم تعني شكلا من أشكال الانقسام. أما حيوية مواضيع الدعاية التي توجه عادة إلى مخيلة المناضلين فإنها غالبا ما تسمح بالإبقاء على ومض الحياة الذي يمنح للتنظيم الليونة والصلابة الضروريتان.

وللسماح بتحرير تقارير مشابهة أو موحدة الشكل والمضمون، تم توزيع نماذج في كل القسمات. وإليكم جدول نموذجي للتقرير العضوي للناحية يحمل رقم 3 مقسم إلى ثلاث مناطق ويضم 2636 عضو.

	حالة التعداد				الأصناف:			البنى (التركيبة)							التجار			
	EP	EA	P	R	M	A	S	S	K	S	G	CM	CA	CS	EP	EA	P	R
القطاع 1	1270	1285	34	19	642	281	362	1	4	5	66	128	56	73	29	27		2
القطاع 2	703	681		22	167	179	335	1	2	8	38	29	36	67	29	20		
القطاع 3	738	670	1	69	107	171	393	1	3	10	32	18	34	79	14	9		5
القطاع 4	2711	2636	35	110	916	631	1090	3	9	23	136	175	126	219	63	56		7

التعداد الحاضر = EP	التطور= P
القسمات = K	التراجع = R
الأفواج = G	المناضلون = M
خلية المناضلين= CM	المنخرطون = A
خلية المنخرطون = CA	المتعاطفون = S
التعداد الحالي = EA	

العمود الأول يخص حالة التعداد ويوضح التعداد الحاضر والتعداد الحالي، الزيادات أو التراجع: فالزيادات تتشكل من الأعضاء المنخرطين الجدد ومن العمال الذين غيروا مناطقهم حاملين إقرارا وموافقة بالتحويل صادرة عن التنظيم، ومن مرضى بعد تعافيهم ومغادرتهم المستشفى أو المصحة، ومن محكوم عليهم بعد استنفادهم للحكم، ومن الجنود الذين استوفوا وقضوا مدة خدمتهم في صفوف جيش الاحتلال والمهاجرين القادمين من الجزائر الخ...

أما النقصان أو التراجع في العدد فيرجع حسب الوثيقة إلى دخول المستشفى أو المصحة والتنقل إلى مناطق أخرى (وهنا يتعين تقديم العناوين الجديدة) أو العودة إلى الجزائر بموافقة التنظيم أولا، وإلى الاعتقال أو التوجه للخدمة العسكرية الخ...

أما العمود الثاني فيخص "الأصناف" ويشير إلى الأعضاء حسب الأصناف: مناضل أو عضو منخرط أو متعاطف.

أما العمود الثالث، البية أو التركيبة، فيبين عدد القطاعات، القسمات، الفروع، المجموعات، وعدد خلايا المناضلين، وخلايا الأعضاء المنخرطين وخلايا المتعاطفين حسب القطاعات وحسب المجموعات.

وعلى سبيل المثال، فقد قدم عمود رابع خاص بفرع التجار وبالإمكان استحداث عمود خامس للنساء إذا كن يحظين بالتنظيم. ونميز هنا التعداد السابق والتعداد الحالي والزيادات أو النقصان. ونلاحظ على مستوى المنطقة أن التقرير العضوي يشمل أيضا أربعة جداول مخصصة للجان (لجنة إنقاذ المعتقلين، لجنة النظافة، لجنة العدل) ومجموعات العمل أو مجموعات الخدمة. وفي أعلى الجدول يتعين على محرر التقرير (أي الجهوي) أن يملأ ثلاث عشرة فقرة (13 هو العدد الأكثر تماثلا وتداولا) ويخص:

1 - حالة التعداد: يجب أن يقدم مؤشرات دقيقة قدر الإمكان (مصحوبة بذكر الأسماء) حول أسباب الزيادة أو النمو أو التراجع.

2- الأصناف: يتعين التعليق على أرقام المناضلين والمنخرطين والمتعاطفين وتحت أي ظروف وشروط تم القبول بالصنفين الأخيرين للانتقال إلى مرتبة المناضل. كما يقوم بإعطاء الصفة والوظيفة (قائد أو رئيس قطاع، رئيس قسمة الخ...) ويذكر الاخوة المعتقلين من قبل الشرطة، كما يذكر إذا ما نجح المساعدون في استخلافهم أو تعويضهم.

3 - البنية أو التركيبة: يذكر فيها مدى احترام مبدأ التوازن، وهل تعداد الخلايا كامل (3+1 بالنسبة للمناضلين، 1+4 بالنسبة للمنخرطين)، وإذا ما تم حل بعض المستويات أو أنه بالعكس تم تضخيمهم بصورة غير طبيعية نظرا لنقص الإطارات الخ... (على سبيل المثال إذا كانت قسمة ما تتضمن 6 فروع بدلا من ثلاثة أو أربعة).

4 - الاجتماعات: يتعين تقديم شرح وتفسير حول كيفية التحضير للاجتماعات ومجرياتها، وإذا ما كانت تنظم بصفة منتظمة وتحديد مدتها، والإجراءات الأمنية المتخذة، الجو العام، الانضباط، الأرقام الخاصة بالغيابات والتأخر الخ...

5 - الرقابة: ويتعلق الأمر بعمليات المراقبة التي يقوم بها كل مسؤول في الدرجات والمستويات التابعة له.

6 - الملاحظات: ويتم التطرق فيها بالخصوص إلى المشاكل المطروحة والحلول المقدمة أو المقترحة والمبادرات، فضلا عن كل المظاهر التي تعكس روح المجموعة الخ...

7 - التعليم والتهذيب: ويذكر هنا الوسائل المستخدمة لتعليم الإخوة، توزيع المناشير والصياغة والتحرير. وتشير الوثيقة بالخصوص إلى استيعاب الدعاية من قبل المناضل القاعدي، "القول إذا ما كانت اللغة المستخدمة للتحرير سهلة أم صعبة، وتحديد الألفاظ والكلمات الصعبة والإبلاغ".

8 - نشاط المناضلين: تطلب الوثيقة الإبلاغ عن إنجازات المناضلين في مجال الاستكشاف ويتعلق الأمر بتجنيد أعضاء جدد، والمراقبة واليقظة (ونعني به الاستعلام والجوسسة لرصد المصاليين والكشف عن الخونة)، والدعاية والإعلام.

9 - تقييم المسؤولين: يتعين تحديد الظروف التي يتم من خلالها تدريب المساعدين والأسباب الكامنة وراء استخلاف مسؤول ما، عدد ومزايا (مثل روح المبادرة ومستوى التعليم) المسؤولين المؤهلين للارتقاء إلى مستويات أعلى.

10 - الانضباط: فيما يلي النص الدقيق للمذكرة فيما يخص هذه الفقرة الهامة: "عدد حالات عدم الانضباط ولدى أي صنف من العناصر، والأسباب التي يتم الاستناد إليها للحكم من قبل مجلس التأديب أو من لجنة العدل، والظروف التي جعلت العنصر يقبل بالحكم، والإشارة فيما إذا تم احترام الانضباط خشية أم عن اقتناع".

11 - القمع البوليسي: عدد المقاهي التي كانت محل تفتيش من الشرطة، مجريات وساعات التفتيش وعمليات الاعتقال الجماعي، وعدد الأشخاص المعتقلين وظروفهم والخسائر المادية المسجلة، وردود فعل الإخوة أمام الشرطة.

12 - الرغبات والمقترحات: يتم تشجيعهما في كافة المجالات.

13 - ملاحظات عامة: يتعلق الأمر بخلاصة يتم من خلالها جمع الوقائع البارزة المذكورة في الفقرات السابقة، لتستخلص الدروس من النشاط العام. يتم تقييم وضع التنظيم بتقديم أسباب عدم تطبيق بعض الأوامر والتوجيهات والظروف الواجب توفيرها لتحقيق مردود أفضل للجهاز.

وبعد تحرير التقرير العضوي (مرة واحدة شهريا مبدئيا، وفي بعض المناطق، مرة أسبوعيا، فإن مهام المسؤول لا تنتهي عند هذا الحد، لأنه مطالب بصياغة "تقرير مالي" شهري يتضمن أيضا جدولا وسلسلة من 12 سؤالا.

ومطلوب منه من خلال التقرير أن يقدم التعداد العام، أي عدد الأفراد الذين تم إحصاؤهم والتعداد الحالي، كما هو مبين في الجدول الخاص بالتقرير العضوي، ثم بجانبه تعداد الأعضاء المشتركين أو الذين يدفعون الاشتراكات مع عدد الاشتراكات الرمزية أي الاشتراكات المخفضة (500 إلى 1000 فرنك قديم عوض 3000 فرنك قديم) تدفع لفائدة البطالين والمرضى والمعوقين أو المسنين.

أما العمود التالي فيتضمن القيمة الإجمالية للاشتراكات التي تم تلقيها شهريا وحسب المناطق (أو حسب القطاعات، القسمات الخ...) حسب الحالات المطروحة. أما الجدول الخاص فيتعلق بالتأخير في الدفع المحصل أي ما يتم تحصيله متأخرا.

ثم نجد التأخير الحالي أي المبالغ المالية التي لم يتم تحصيلها بعد وهي عبارة عن مؤخرات.

أما الفصل التالي فإنه يتعلق بالهبات مع التمييز بين الهبات الإدارية (أي التأكيد المزدوج لعفوية الهبة، التي تبين في حقيقة الأمر بأن الهبات إلزامية) وهبات التجار، فضلا عن الهبات التي يقدمها التونسيون والمغاربة وهبات النساء.

بالمقابل، يخصص للغرامات عمود طويل في الجدول، وتعليق عن الاستبيان الذي يليه في الفقرة رقم 12. ويتعين في هذه الحالة تقديم تفاصيل عن الغرامات من خلال التمييز بين حالات انعدام الانضباط وحالات الغياب والتأخر عن الاجتماعات، وحالات الشجار وحالات السكر، والمعاملات السيئة مثل (التجمع، والإزعاج وسوء معاملة النساء الخ...).

أما الفقرة الأخيرة من التعليق فإنها تخصص لمداخيل الاشتراكات (التطور والنمو أو العراقيل والمشاكل)، وظروف إيصال الأموال وتأمين الودائع.

وعلى غرار التقرير العضوي، فإننا نجد أيضا على المستوى الجهوي والمنطقة جداول مالية خاصة للجان والمجموعات الخاصة، والتجار والنساء إذا اقتضى الأمر ذلك.

ويمكن التساؤل عن كيفية إسناد الجبهة مثل هذه المهام التي تتطلب قدرات كبيرة في التنظيم والمنهجية إلى إطارات غالبيتهم أميون، خاصة على مستوى القسمة والفرع. إلا أننا نعترف بأنه على الرغم من المشاكل الكبيرة التي تواجهها فإن الجبهة نجحت مهمتها بحيث كان كل الإطارات يقومون بصياغة تقاريرهم العضوية والمالية على أكمل وجه.

صحيح أن النصوص أحيانا كانت مقروءة بصعوبة بالنظر إلى عدم تحكّم المحرر في قواعد النحو، ولكن يتم مع ذلك ملء العديد من الفصول بواسطة صيغ جاهزة ثم حفظها على ظهر القلب. أما التعاليق فإنها في غالب الأحيان نتاج الخيال الواسع عوض أن تكون مستندة إلى ملاحظات دقيقة للوضع. كما لوحظ وجود أخطاء في الجمع في الحسابات الخ...

هذه النقائص أو الشوائب لا يمكن أن تخفي نجاح جبهة التحرير. فمن خلال إلزامية صياغة التقارير، عمدت إلى تحفيز الهمم والسيطرة على غريزة الخمول التي كانت تبدو وكأنها ملازمة ومطابقة لطبع الجزائريين. وإذا كان صحيحا أن نفسية هؤلاء كانت هشة وأن خيالهم كان مبعثرا وغالبا ما يسود عوض العقل والمنطق، فإنه يتعين الاعتراف بأن المهمة والدافع أو الأمل الذي أثارته الثورة في النفوس سمح بتصحيح هذه الطبيعة.

وعلى غرار ما تم في الثورة الفرنسية حيث برز ضباط صف في الجيش الملكي سابقا وأظهروا قدراتهم ليصبحوا من الجنرالات المتمكنين في فنون القتال والخطط العسكرية والمناورين من الطراز الأول، لأن الظروف المأسوية كشفت عن قدراتهم الخفية والعميقة وارتقت بهم بعيدا عن طبيعتهم المتواضعة، فإن إمكانات الترقية التي منحها الكفاح الذي قادته جبهة التحرير أعطت للعديد من الجزائريين النكهة والرغبة في التعلم والارتقاء.

الوثيقة رقم 7

رسالة من بومدين قائد أركان الجيش إلى عمر بوداود

7 جانفي 1960

فندق المنصور

الدار البيضاء

"أخي العزيز عمر،

لا أعلم إذا كان الأخ مبروك[7] قد أخبرك برغبتي في ملاقاتك للتحدث بشأن مشكل هام ومصيري في آن واحد بالنسبة لجيش التحرير الوطني الجزائري. هذا المشكل يتعلق بالشبيبة الجزائرية المتواجدة بألمانيا وعدة أنحاء من أوروبا، وأنت تدرك بأن جيشنا في الغرب الجزائري بحاجة ماسة إلى دفعات جديدة من الشباب، خاصة بعد وصول العتاد. ونحن في عين المكان لا نتوفر على الكم ولا على النوعية. وما يهمنا بالخصوص هو النوعية، ولا يمكننا أن نجدها سوى لديك. لهذا السبب طلبت من سي مبروك إعلامك برغبتي في مقابلتك في مدريد للتباحث حول مشكل إيصال هؤلاء الشباب الذين يبقى الجيش بأمس الحاجة إليهم. أما عن المسألة المالية، فإن قيادة أركان الجيش مستعدة للتكفل بكل المصاريف. وبهذا الخصوص وبما أنك ذهبت دون أن يتم إخبارك، فإنني أطلب منك، إذا كان باستطاعتك، المجيء إلى مدريد في أقرب الآجال الممكنة للتحدث وحسم هذا المشكل الذي نعتبره مصيريا، وإلا عليك إخباري وسيكون بمقدوري أن أنتقل إليك.

إنني أنتظر جوابك بمنتهى الاستعجال. أخويا بومدين.

ملاحظة: الاتصال في مدريد يتم بواسطة صالح - لتفادي ضياع الوقت، إعلامي مسبقا بواسطة منصور بتاريخ وصولك.

الوثيقة رقم 8

قائمة مناضلي المنظمة السرية الذين ساهمت شهاداتهم في إعداد الفصلين V وXXV بالنسبة لباريس

أقطاي باية	بوعكاز محمد	حرايق زينة
علواش العيد	بودرارن	مدادي سليمان

عمرون رابح	ضيافي محمد	مرغوش
بن عدودة اعمر	قريب فرحات	أوراغي
بن بورنان	حمداني، المدعو	رمضاني، المدعو
بوجمعة	"مولود شايب"	"رشيد"
بن سعيد عبد القادر	حميدي العربي	سعداوي عمر
بن يحيى محمد	حرايق رشيد	سوعادة محند

بالنسبة لمرسيليا

بلحواس امحمد	أوزناني محمد
بريمة محمد	

إيجري يمينة، المدعوة "أنطوانات"

بالنسبة انورمنديا

عينوز أعراب	تازبنت عمر
عليوات عيشة	ياسين سعيد
بن علي علي	

الوثيقة رقم 9

قائمة المقاتلين الذين تابعوا تربص "كومندو" في المغرب

اللقب والاسم	ملاحظات
الفوج الأول، في أواخر 1957	
عدور سماعيل	أصله من تيزي وزو، محكوم عليه بالإعدام
عمور	أصله من تيزي وزو، محكوم عليه بالإعدام
عيساوي محمد	أصله من تيزي وزو، محكوم عليه بالإعدام (قضية موريبيان مرسيليا)
بخوش عبد القادر	أصله من عنابة، محكوم عليه بالإعدام
بن عبيد أو بلعابد	أصله من تيزي وزو، محكوم عليه بالإعدام

رمضان	
بن عيسى عبد القادر	أصله من تيزي وزو، محكوم عليه بالإعدام
شروق عبد الحفيظ	أصله من سطيف، محكوم عليه بالإعدام
حسين، المدعو	أصله من تيزي وزو، محكوم عليه بالإعدام
"موصطاش"	(قضية موريبيان مرسيليا)
أوراغ مولود	أصله من تيزي وزو، محكوم عليه بالإعدام
	(قضية موريبيان مرسيليا)
تازينت عبدو	أصله من غرداية، محكوم عليه بالإعدام
تاني عبد العزيز	أصله من عنابة، محكوم عليه بالإعدام

الفوج الثاني، 1958

آيت حسان عبد العزيز	أصله من تيزي وزو
بن يحيى محمد	أصله من بجاية
المدعو "حسين"	
قاوة سعيد	أصله من سطيف، محكوم عليه بالإعدام
قرقاش أرزقي	أصله من تيزي وزو
سراج بلقاسم	أصله من تلمسان
زوييش رشيد أو زاوش	أصله من الجزائر العاصمة
المدعو "روبيرتسو"	

الفوج الثالث، 1959

علواش محمد	أصله من بجاية
عزوق سعيد	أصله من بجاية
بشيري محمد	أصله من بجاية
بوعكاز محمد	أصله من سطيف
شربال صالح	أصله من تيزي وزو
حمدان عمر	أصله من تيزي وزو
بوعكاز محمد	أصله من سطيف

ماروكي أو مروكي محمد	أصله من البويرة
مشطاوي آكلي	أصله من تيزي وزو
مقران رابية	أصله من تيزي وزو
عولمي حسين	أصله من قسنطينة
زروقي محمد	أصله من بجاية

الفوج 4، 1959

عيشون محمد	أصله من بجاية
عوف محمد	أصله من سطيف
عرار آكلي	أصله من نيزي وزو
بلعيدي محمد	أصله من تيزي وزو
بن بورنان بوجمعة	أصله من بجاية
بوسعيد محمد	أصله من تيزي وزو
شعول مزيان	
قمار محمد	أصله من تيزي وزو
هيلال محمد	أصله من تيزي وزو
عولمي حميد	أصله من قسنطينة

وثيقة 10

معلومات حول موظفي مديرية مراقبة الإقليم من أصول شمال إفريقية

- بكلوتي جون: القاطن بفير وفلالي، محافظ شرطة، يتردد على حانة "الرئاسة" شارع دي سوسي، يتكلم ويقرأ العربية، قصير القامة 1.60م - 1.62م تقريبا، سنه بين 35 و40 سنة، يضع نظارات، بشرة فاتحة، صوته يميل إلى الأنثوي.
- سيليي جورج، قاطن بمونتروج، يتردد على نفس الحانة شارع دي سوسي، يتكلم ويقرأ العربية، محافظ شرطة ببري (مورث وموزيل).
- عبد المجيد عياد: ملحق ببلفارد من قبل مديرية مراقبة الإقليم DST ويوظف في كل التراب الفرنسي في شؤون شمال إفريقيا. المركز الحدودي مودان. المسكن: غولان، لي روس، موريز جورا. قوي البنية،

طويل القامة، أسمر، أصلع قليلا، 1.80م تقريبا، من مواليد 22 سبتمبر 1915.

- نوفاك آندري، محافظ رئيسي للاستعلامات العامة بتروي (أوب) يتكلم اللغة العربية.

- ألبينغ بول، محافظ شرطة، حاليا مسؤول مديرية مراقبة الإقليم في محافظة قسنطينة (سبق له قيادة اليد الحمراء في أحداث تونس حيث كان قائدا للشرطة). يتكلم ويكتب العربية.

- كاستيلاني جاكوب: محافظ شرطة بسانت أفولد (موزيل).

- موزيل ألكسندر: ضابط شرطة رئيسي (مورت وموزيل).

- جيلات بول، محافظ بمرسيليا عمل سابقا في تونس ويتكلم العربية. جلاد.

- شريف متلي، أصوله من بيزرت (تونس). استعلامات عامة بليون. مكان الارتباط والنشاط ديجون حيث تقطن عائلة زوجته.

- لايوني محمد علي، وجه ممدد، 1.80م، شعر لين، أسود. استعلامات عامة فرساي، الاتصال مع باكلوتي.

- آندرياني ميشال. شرطي، متخصص في المراقبة والرصد، 40-35 سنة. 1.68م إلى 1.70م. عينان زرقاوان، بشرة فاتحة، 11، شارع دي سوسي.

- فيراري جوزيف، يقطن مع عائلته في أوش 11، شارع دي سوسي 1.70م. عينان زرقاوان، بشرة فاتحة، شعر بني فاتح، شاب وسيم، 40 سنة. من بين الرجال الذين يثق فيهم ويعول عليهم المحافظ بكلوتي.

- لزهر محمد سعد، من مواليد صفاقس (تونس)، متخصص في المراقبة الحضرية. مرسيليا. القامة 1.66م. بشرة فاتحة. يحمل شاربا وقوي البنية.

- بوشرارة مصطفى، قصير القامة 1.66م، 35 سنة. متزوج من إيطالية. أخوه بوشرارة لمين، مساند سابق، رجل طويل ووسيم، أحول. الاثنان من مواليد مدينة مرسيليا.

- زان جاك: شرطي بأرجونتاي، صديق لويبوت. علاقة متابعة.

ملاحظة هامة: مصلحة خاصة، تم إنشاؤها حديثا، 3، شارع الجزائر في بيلونس قسنطينة (يستقبل بالخصوص أعوانا من شمال إفريقيا مجندين في فرنسا، ويتكفل بوضعهم في أوساط الوطنيين بالجزائر).

- ويبوت، مسؤول مديرية مراقبة الإقليم، شارع أنقرة، باريس، الدائرة الثامنة. يتردد على مطعم "لو دوايان" رفقة شاب يتراوح سنه بين 21 و23 سنة. ويمكن أن يكون ابنا لأحد كبار القضاة. يسير في سيارة "دي أس" سوداء دون حماية، يقودها بنفسه. أما البيت فهو محروس.

الوثيقة رقم 11

قائمة غير نهائية لمناضلي المنظمة السرية المتوفين أثناء نشاطهم

اللقب والاسم	ملاحظات
جاوت علي توفي في 1961	
ميسي عمار	توفي في باريس - بولون، الساحة الوطنية
بلقاسمي بلقاسم،	
المدعو "حسان"	
باراش محمد	
بن بورنان فرحات	
بوعبد الله عبد الله	
بوشينة علي	
بوقندورة	
بورنان فرحات	
بوطاغان عمار	
براهيمي مناعي	محكوم عليه بالإعدام، تم إعدامه في ليون في 1959
برايك أزواو	أصله من بجاية، المدعو "بوتي رشيد"، توفي تحت التعذيب
قايد	توفي في باريس
شعيب	متخصص في الأسلحة، توفي تحت التعذيب في 1958
شرابط محمود	توفي في 1961
دريس العربي	توفي تحت التعذيب في مرسيليا نهاية 1959
دروي	
فغول محمد	محكوم عليه بالإعدام، تم إعدامه في ليون في 1959
فيداوي سعيد	توفي في بو دو بوك في 1959
حمودي أحمد	توفي في باريس XIV في 1959
حناش محمد	توفي في 1961

خالفي	
لعليام، المدعو "سوتيران"	
معمري محمد	
ناصري ناصر، المدعو "شاوي"	
نواري منور	
أونيقن محمد	توفي في باريس - بولون، الساحة الوطنية
سليماني عمار	توفي في باريس في 1958
سليماني مولود	توفي في باريس في سبتمبر 1958
تيروش	محكوم عليه بالإعدام، تم إعدامه في 1960 بتهمة قيامه بهجوم مسلح في إيفرو
ياحي محمد	
س... عبد المجيد	توفي في 1961
س... علي	محكوم عليه بالإعدام، تم إعدامه في 1960 بتهمة قيامه بهجوم مسلح في إيفرو
س... عمار، المدعو "سطايفي"	
س... عمار، المدعو "الروجي"	توفي في 1958، مخزن المتفجرات لفانسان
س... مولود	توفي في باريس في 1958
س... سعيد	
س... ، المدعو "بوتي بوكسور"	توفي نهاية 1960
س.... المدعو "سوتيران" "محند جيدوكا"	
س...	توفي في باريس
س...	توفي في باريس

ثلاثة عشر عسكريا جزائريا من ثكنة فيرساي قاتلوا في صفوف المنظمة السرية خلال هجوم واسع النطاق في الدائرتين XIII وXVIII في باريس. أسماؤهم بقيت مجهولة.

الوثيقة رقم 12

مقتطفات من رسالة موجهة إلى خروتشوف في 24 مارس 1960

جبهة التحرير الوطني　　　　　　　　باريس، 24 مارس 1960.

فدرالية فرنسا

إلى السيد رئيس مجلس الوزراء لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

سيدي الرئيس.

إنكم تجتازون الأجواء سيدي الرئيس وتمرون فوق النصب الجميلة لباريس. ولكن ضمن الكتل السوداء لسجون فران و"الصحة" . وإن كنتم ترونهم فإنكم لن تعلموا بأن الآلاف من الوطنيين الجزائريين ينتظرون أن يرسلهم قضاة فرنسيون إلى المعتقل مدى الحياة أو إلى المقصلة.

لن نقول لكم أكثر من ذلك الذي لم تطلعوا عليه، إذ أنكم لم تجتازوا مدينة فرنسية واحدة دون أن يكون لديها مجموعات وطواقم من المعتقلين الجزائريين. ولن نخفي عنكم سرا إذا أعلمناكم بأن هناك أكثر من 12 ألف جزائري قابعون في السجون وأن ثلث المعتقلين في فرنسا هم جزائريون، بينما تمثل الجالية الجزائرية المهاجرة أقل من 1 في 100 من عدد سكان فرنسا. ولن تعلموا أيضا أنه في فرنسا التي يعتبرها الأجنبي "بلدا للحرية" وبعد 15 سنة من سحق النازية فتحت محتشدات خصيصا للجزائريين، وأن أكثر من 100 ألف متواجدون بها.

لن يجرؤ أحد من الشخصيات الرسمية على الاعتراف بأنه لا يمر أسبوع دون أن تحمر هذه الأرض الفرنسية التي تطؤونها اليوم بدماء الجزائريين المحكوم عليهم بعد مسرحية العدالة والقضاء، ليتم بعدها إعدامهم.

لماذا هذا القمع المعمم ؟

لأن هؤلاء الرجال، سيدي الرئيس، يعتقدون مثلكم بأن عهد الاستعمار قد ولّى وأن يظهروا تضامنهم الفعلي مع شعب ينحدرون منه، والذي يتحمل منذ 1954 الحرب الوحيدة الساخنة في العالم لوضع حد للاستغلال المفرط للاستعمار.

الوثيقة رقم 13

تقرير "كمال"، مساعد سياسي في جبهة التحرير بالمنطقة المستقلة للعاصمة إلى فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني

لي بومات، 12 ديسمبر 1959.

باسم المنطقة المستقلة للعاصمة إلى فدرالية جبهة التحرير بفرنسا.

طبقا للتعليمات الأخيرة المقدمة إلي، يشرفني أن أرسل إليكم طي هذه المراسلة، تأكيدا كتابيا لاستقالة المجموعات المسلحة المعروفة تحت اسم "مقاتلو التحرير" التي أنشئت سابقا من قبل الحزب الشيوعي الجزائري تحت مسؤولية الأخ قروج عبد القادر المدعو "لوسيان". مع إعلامكم بأن هذا التقرير يجب أن يرسل فورا إلى الأخ رابح بيطاط.

هذا الإجراء ذات طابع عضوي خالص يمكن، بسبب الحملات الشيوعية في فرنسا، أن يضفي نوعا من الأهمية السياسية، لذلك فإنهم مخولون لاستخدامه. في المقام الأول، لرفع أي لبس يمكن أن يطرحه الحزب الشيوعي الجزائري على صفة عناصر جبهة التحرير، الشيوعيين السابقين أو غيرهم، وفي المقام الثاني للتأكيد على منع استخدام أسمائهم ونشاطاتهم.

هذه السرقة التي تتم على حساب جبهة التحرير يمكن أن تؤدي إلى تشويه جزء من نشاطنا وربما تكون خطيرة على المستوى الدعائي.

إن الأخ قروج، رئيس المجموعة المسلحة للمنطقة المستقلة للعاصمة، قادر على تقديم كل التفاصيل الإضافية التي ترونها مفيدة لرفع اللبس وتوضيح الأمور حول حقيقة التحفظات التي يبديها الحزب الشيوعي الجزائري ومعارضته للاندماج. النص إذن تأكيد لذلك، لكنه يجب ألا يطلع عليه الجمهور وألا يتضمن أي تغيير أو إضافات.

إن تواجدي بهذا السجن يمكن أن يكون مؤقتا، لذا فإنه من الضروري أن أتخذ الاحتياطات اللازمة لأحذركم بأنه في حالة التحويل إلى سجن آخر فإنني سأحاول البقاء على اتصال مع الأخ (زوبير في بوميت).

أخويا إلى الجميع.

عن مجلس المنطقة المستقلة للعاصمة، المساعد السياسي. التوقيع: كمال.

ملاحظة: في الرسالة تأكيدان، الأول صادر عن الأخ فاروجيا (جون) والآخر عن الدكتور جون ماسبوف، ليس لهما أية صفة عضوية ولكن يسمحان فقط بتبيان الركود السلبي خلال هذه الفترة...

(النهاية)

الوثيقة رقم 14

رسالة عبد القادر قروج المدعو "لوسيان"

عبد القادر قروج المدعو "لوسيان" مسؤول سابق للمجموعات المسلحة بالمنطقة المستقلة بالجزائر.

مرسيليا 7 ديسمبر 1959.

إلى الأخ المسؤول السياسي العسكري

للمنطقة المستقلة بالجزائر.

أخي العزيز

لمرات عديدة، ورغما عني ودون أن يتم إعلامي، سمحت الصحافة الشيوعية لنفسها باستخدام اسمي واسم زوجتي، وأسماء الرجال الذين وضعوا تحت إمرتي أو أسماء أصدقاء سقطوا في ميدان الشرف كمقاتلين أو محاربين في جبهة التحرير الوطني.

وبصفتي مسؤولا عن المجموعات المسلحة في الجزائر العاصمة إلى غاية شهر جانفي 1957 فإنه من واجبي اليوم أن أؤكد من خلال إجراء كتابي استقالتنا العضوية والسياسية من الحزب الشيوعي الجزائري، لوضع حد لأي لبس يمكن أن يوظفه أو يسمح به الحزب الشيوعي الجزائري وينقل بعدها من كتاب أو صحفيين نزهاء وذوي نوايا حسنة.

وأود أن أؤكد أن هذه الاستقالة جاءت كنتاج طبيعي للنقاشات التي أدت في جوان 1956 إلى حل "مقاتلو الحرية" واندماجهم الفردي والطوعي في جبهة التحرير الوطني. وأضيف أن مبدأ هذه الاستقالة قد نال الموافقة الكاملة وبالإجماع لكافة المجموعات التي وضعت تحت مسؤوليتي.

إن الأمر يتعلق بواجب الأمانة الذي دفعني دون أي إكراه وبصورة طوعية إلى اتخاذ قرار كتابة ما سبق، لأن كل الملاحظات والتحذيرات التي وجهتها منذ 1956 لقيادة الحزب الشيوعي الجزائري لم تلق أي صدى، وكل شيء استمر وكأن شيئا لم يكن. ولكن يجب أن تعلم الآتي: إنني انخرطت عن شعور وطني في النضال التحرري للشعب الجزائري، ولذلك فإنني أرفض أن أكون أداة لسياسة لا تكون في اتجاه مصالح وطني ووحدته وثورته.

ومنذ جوان 1956 توقفت عن تلقي التعليمات من الحزب الشيوعي الجزائري وأصبحت أخضع وبسرور لرقابة جبهة التحرير فقط. وقد تلقيت من الجبهة التعليمات والأوامر المتعلقة بالأسلحة والعتاد والدعم المالي وإمكانية الانسحاب والجلاء الخ... ومنحني قادتي بالإضافة إلى ذلك ثقة لم أرغب يوما، على الرغم من الضغوط المختلفة والتي لا تطاق أحيانا، أن أخونها، وأريد أن أبقى كذلك. لست سياسيا ولا أريد أن أكون، ولكن أرغب في أن أكون محاربا جزائريا خاضعا لهيئة وحيدة تقود كفاحنا التحرري وهي الوحيدة المخولة للتكلم باسمي وباسم كل "مقاتلي الحرية" ولا أريد أن أسمح لرجال اعتمدوا وتبنوا سياسة خاطئة توظيف اسمي.

لقد كنت عضوا منخرطا في حزب كغيري من الذين انخرطوا في أحزاب أخرى. ولكنني جزائري قبل كل شيء، ولم يكن بوسعي أن أكون ثوريا دون أن أكون وطنيا. وحينما لا تتقاطع مصلحة حزب مع مصلحة الأمة، فإنه من الإنصاف والضروري، إذا أردنا أن نبقى ثوريين حقيقيين ووطنيين، ألا نخدم إذن إلا مصلحة الوطن.

لذلك، ساهمت أرضية جبهة التحرير، التي لا تعد حزبا سياسيا ولكن تجمعا لكل الطاقات الوطنية المجندة لتخليص شعبنا من القمع الاستعماري، في انخراطي وانضمامي الطوعي والإرادي، على غرار كل الجزائريين الذين يفكرون بصورة سليمة وخالية من أية حسابات نفعية.

إن عملي وعمل الرجال الذين يوجدون تحت إمرتي ومسؤوليتي وحتى قبل اندماجنا في جبهة التحرير لا تندرج في إطار سياسة حزب، بل في هدف سام يتمثل في الاستقلال الوطني. ومنذ الفاتح نوفمبر 1954 لم يعد هناك إلا سلاح واحد لتحقيق هذا الهدف السامي، إنها جبهة التحرير التي كانت محل التفاف كامل من شعبنا ودعم أكبر من الدول الشقيقة أو الصديقة. وهذا الأمر هو الذي دفعنا اليوم، بعد أن أصبحنا قاب قوسين من تحقيق تطلعاتنا التي دفع من أجلها رجال أبرار ورجال في الخفاء دماءهم، ثمنا لذلك.

هذه القناعة بأنني كنت في خدمة فكرة مثالية هي الاستقلال الوطني وليس في خدمة حزب، هي التي دفعتني إلى أن أنسب لجبهة التحرير حتى العمليات التي كانت تقوم بها مجموعاتي قبل التحاقي بالجبهة وانخراطي فيها. وهذا كله مبين في تقرير غير كامل أرسل إلى قادتي في نهاية ديسمبر 1956 ويحمل في مقدمته رمز جبهة التحرير الوطني وجيشها.

وحينما أشير إلى ما سبق فإنني لا أتكلم باسم المجموعات التي كانت تحت إمرتي ومسؤوليتي في الجزائر العاصمة فقط، ولكنني متأكد من أنني أعبر وأعكس شعور أولئك الأصدقاء ورجال الخفاء غير المعروفين الأحرار والمسجونين الذين لبوا نداء ثورتنا.

ثم هي قناعة المنخرطين القدماء للحزب الشيوعي الجزائري الذين تحدوا رأي الحزب الشيوعي وكانوا من بين الأوائل الذين التحقوا بصفوف جبهة التحرير وسقطوا في ميدان الشرف. لذكرى هؤلاء أريد أن أبقى دوما مخلصا.

فإذا كان الحزب الشيوعي الجزائري قد قام آنذاك، أي في الفترة المناسبة، على غرار التنظيمات الوطنية الأخرى، باتخاذ القرار المناسب، أي حل نفسه، فإنه كان سيعطي دليلا على شجاعته السياسية وكان سيساهم أيضا في جعل وحدة الشعب الجزائري في الكفاح أكثر اكتمالا، وبالتالي كان سيسمح ربما بالإسراع في تحقيق النصر النهائي من خلال دعم جبهة التحرير بعناصر كانوا خاضعين لتأثيره وبالتالي كانوا مترددين.

لكن الحزب كثرت أخطاؤه المتكررة وكان الهدف منها الحفاظ على المواقع الشخصية لبعض القادة والزعماء العاجزين عن الاعتراف بصدق وبصورة علنية بأخطائهم وقلة يقينهم وإيمانهم الوطني، وعليه فقد غرق الحزب الشيوعي الجزائري في التيه والضياع، وحاول حينها أن يدافع عن نفسه بتوظيف اعتبارات نظرية غامضة وغير متجانسة، لا تتطابق مع وضع حركتنا الوطنية للثورة الجزائرية.

ولكن للأسف وبدلا من رفع اللبس، فإن الحزب الشيوعي أبقى عليه وشجعه. ومن خلال استغلال أسماء أشخاص متوفين وآخرين أحياء ناضلوا في صفوف جبهة التحرير لنصرة ثورتنا، لأغراض دعائية، فقد أخل قادة ومسؤولو الحزب الشيوعي بالقواعد الأساسية للأمانة. هذا أخي العزيز ما كان من واجبي أن أقوله.

مع تحياتي الجبهوية والوطنية.

لوسيان

ملاحظة: لكم كامل الحرية في التصرف بالرسالة واستخدامها بما تعتبرونه مناسبا وأبقى في خدمتكم لتوضيح النقاط التي ترغبون في توضيحات حولها.

الوثيقة رقم 15

رسالة جان فاروجيا

مرسيليا، في 7 ديسمبر 1959

إن كوني مناضلا في الحزب الشيوعي الجزائري، لم يكن يجعلني دون التأثر باندلاع الثورة الوطنية في أول نوفمبر 1954 . فكان الشعب الجزائري يعيش مرحلة من تاريخه لكي يسترجع استقلاله الوطني.

كنت من ضمن أولئك الذين ألحوا على مسؤولي الحزب الشيوعي الجزائري، منذ البداية، لجعلهم يلتحقون بصفوف الذين حملوا السلاح تحت قيادة جبهة التحرير الوطني.

وبعد تردد كبير حركه الدافع الشخصي والاعتبار النظري، أسس الحزب الشيوعي الجزائري، في مارس 1956 ، حركة "محاربو التحرير" الذين كنت من ضمنهم منذ التأسيس. ولكنني تفطنت إلى أنها طالما حافظت على استقلاليتها السياسية ورفضها الذوبان في جبهة التحرير الوطني، كما فعلت كل الجمعيات الوطنية الأخرى، فإن الحزب الشيوعي الجزائري يكون كابحا لجزء من القوى الحية للشعب الجزائري، ويساهم في إعانة أعدائنا والحكومة الفرنسية.

وباعتباري مساعدا لقروج عبد القادر، فأظن أنه من غير الضروري أن أضيف أي شيء إلى رسالته المؤرخة في 7 ديسمبر 1959 والتي تعبر وتؤكد موقفنا.

إمضاء: فاروجيا.

الوثيقة رقم 16

رسالة ماسبوف

12 ديسمبر 1959

بعدما علمت بتصريح عبد القادر قروج، أعلن انضمامي الكامل إلى هذا النص بكل ما يتضمنه من أفكار.

لقد اتضحت له الرؤية قبلي بكثير. ولكن في الحقيقة لم يكن لي اتصال مع المنظمة إلا سنتين من بعده، بسبب اعتقالي السابق وكذا العزلة الجسدية أو السياسية التي عرفتها لمدة طويلة بعد توقيفي.

ومهما كان من أمر، أعلن أنني متضامن مع موقفه.

مرسيليا - بومات

الإمضاء غير مقروء

جان ماسبوف، طبيب سابق في تنس (أورليانزفيل).

الوثيقة رقم 17

النظام العام لدعم عائلات المناضلين الذين سقطوا من أجل القضية الوطنية وللمناضلين المعتقلين وعائلاتهم

يخوض الشعب الجزائري حربا لاستعادة استقلاله. كل يوم في الجزائر وفرنسا، أبناؤهم يسقطون في ميدان الشرف أو على أيدي العدو. هؤلاء مناضلو القضية الوطنية لديهم حقوق علينا غير قابلة للمحو. وواجبنا الأساسي أن نقدم لهم الدعم ولعائلاتهم ونقدم لهم دعما نفسيا وماديا مستمرا، طبقا لترتيبات النظام العام الحالي.

المادة 1: دعم عائلات المناضلين الذين سقطوا من أجل القضية الوطنية.

1) - الأطفال اليتامى: الأطفال اليتامى جوهرة الثورة الذين يتواجدون في فرنسا من دون أولياء ولا دعم، يتم التكفل بهم من قبل التنظيم. السكن، المأكل، التعليم، التربية للأطفال اليتامى يعود بالكامل على عاتق التنظيم.

2) - الأرامل: أرامل الشهداء اللائي لا يملكن أي مورد يتلقين قيمة مالية شهرية بـ 25 الف فرنك خفيف

و2000 فرنك خفيف لكل طفل تعيله.

3) - في حالة ما إذا ترك الشهيد أباه وأمه دون أن تكون له أرملة، فإن أحدهما يستفيد من المساعدة على أساس السلم المطبق على الأرملة (أي 25 ألف فرنك) والآخر على أساس السلم المطبق على الطفل اليتيم (أي 2000 فرنك).

4) - الأولياء دون موارد بعد أن كانوا على عاتق الشهيد يتلقون قيمة 25 ألف فرنك إذا كان الشهيد لم يترك أرملة و2000 فرنك فقط إذا ترك أرملة.

المادة 2: دعم للمناضلات والمناضلين المعتقلين في فرنسا.

1) - المحكوم عليهم بالإعدام

حالة المناضلين المحكوم عليهم بالإعدام يجب أن تكون محل عناية خاصة. كل الطلبات يجب أن تلبى (أموال، ألبسة، كتب إلخ...).

يجب أن نعلم أنه في عدد من الحالات لا يمكن للمناضلين المحكوم عليهم بالإعدام أن يتلقوا شهريا إلا قيمة مالية تساوي 3000 فرنك نقدا. أما الفائض فإنه يؤخذ منهم لدفع تكلفة العدالة من قبل إدارة السجون.

2) - المحكوم عليهم نهائيا: لديهم الحق أيضا في الدعم على غرار المتهمين ولكن بما أن إدارة السجون تقتطع منهم تكلفة العدالة كقيمة تفوق 3000 فرنك، فإنهم يتلقون إذن دعما شهريا يساوي 3000 فرنك.

3) - المتهمون: كل المناضلين المتهمين يتلقون قيمة مماثلة بـ 5000 فرنك أيا كانت رتبتهم في السلم الهرمي العضوي. لا يوجد فرق بين مناضل دائم وآخر غير دائم.

4) - المحكوم عليهم بالإقامة الجبرية:

المناضلون المحكوم عليهم بالإقامة الجبرية يجب أن يستفيدوا من الدعم على غرار المناضلين المعتقلين في السجون، ولكن يمكن أن يكونوا بحاجة إلى أدوية وألبسة وكتب. فوضعية مراكز الاعتقال غير مشابهة للسجون، فيوصى بأن يقوم التنظيم بدعوة أفراد العائلة إلى مضاعفة زياراتهم وتحرير كل المعلومات الضرورية والمفيدة من قبلهم في تقارير.

5) - الممنوعون من الإقامة

هؤلاء المناضلون سيغادرون الأماكن التي منعوا من الإقامة بها، إلا إذا اتخذ التنظيم قرارات خاصة تخصهم.

يتعين تقديم الدعم لهؤلاء المناضلين وتوجيههم، ويجب إخطار التنظيم المحلي في الوقت المناسب لاستقبالهم وتقديم الدعم لهم وتسهيل استئناف نشاطاتهم النضالية في عين المكان.

يجب على التنظيم المحلي أن يوفر لهم حاجياتهم إلى غاية حصولهم على شغل.

6) - المرحلون من الجزائر إلى فرنسا والعكس:

المناضلون المعتقلون المرحلون من الجزائر إلى فرنسا يتمتعون بنفس الحقوق على غرار المناضلين

الآخرين المعتقلين في فرنسا.

يتعين إحصاء المناضلين المعتقلين المرحلين من الجزائر إلى فرنسا دوريا.

علما أن المناضلين المعتقلين المرحلين من الجزائر إلى فرنسا صدر ضدهم حكم نهائي، وبالتالي فإنهم يتلقون قيمة 3000 فرنك.

من جانب آخر، فإن المناضلين المعتقلين المرحلين من فرنسا إلى الجزائر سيستفيدون من الدعم وفقا للسلم المعمول به في فرنسا، أي 3000 فرنك للمحكوم عليه نهائيا.

المادة 3: دعم عائلات المناضلين والمناضلات المعتقلين القاطنين بفرنسا.

1) - النساء: تتلقى زوجة المناضل المعتقل والتي لا تملك أي مورد، قيمة مالية شهرية بـ 25 ألف فرنك.

2) - الأطفال: الأطفال الذين يتكفل بهم المناضل المعتقل أيا كان جنسهم يتلقون قيمة شهرية بـ 2000 فرنك.

3) - في حالة ما إذا ترك المناضل أباه وأمه دون أن يترك زوجة، فإن أحدهما تتم مساعدته على أساس السلم المطبق على المرأة (أي 25 ألف فرنك) والآخر يطبق عليه السلم المطبق على الطفل (أي 2000 فرنك).

4) - الأولياء دون موارد الذين كان المناضل المعتقل يعيلهم، يحصلون على قيمة 25 ألف فرنك إذا لم يترك المعتقل زوجة و2000 فرنك إذا ترك زوجة.

المادة 4: دعم عائلات المناضلين المعتقلين القاطنين في الجزائر

السلم الذي حدد من قبل مؤتمر الصومام في أوت 1956 لا يزال ساري المفعول وصالحا إلى أجل غير مسمى.

1) - النساء: تتلقى زوجات المناضلين المعتقلين في الجزائر 5000 فرنك في المدن و3000 فرنك في الأرياف.

2) -الأطفال: يتلقى الأطفال قيمة شهرية لكل واحد تصل 2000 فرنك.

3) -أعضاء آخرون يتم التكفل بهم (أو يعيلهم):

الأب أو الأم الذي يكون الابن المناضل (أو الابنة المناضلة) هو الوحيد الذي يعيله، يتلقى 5000 فرنك في المدن و3000 فرنك في الأرياف.

إذا كان الأب والأم يعيشان معا في الجزائر فإن الأب يتلقى 5000 فرنك والأم 2000 فرنك. وإذا كان، إضافة إلى الأب والأم، أشخاص آخرون كان المناضل يتكفل بهم أو يعيلهم، فإن أب أو أم المناضل المعتقل يتلقى 5000 فرنك كأساس قاعدي و2000 فرنك لكل شخص كان المناضل يعيله.

المادة 5: حالات العائلات التي تمتلك موارد

الدعم المضمون للمناضلين والمناضلات المعتقلين والمعتقلات وعائلاتهم مماثلة للجميع، ولكن العائلات التي تمتلك موارد كافية ليست بحاجة إلى مثل هذا الدعم. وقبل اتخاذ أي قرار فإنه يتعين على التنظيم المحلي أن يجمع المعلومات الضرورية بالجدية والموضوعية اللازمتين، فالمسؤولية خطيرة. وبالمقابل فإن العائلات التي تتلقى علاوات عائلية أو أية مساعدات اجتماعية لها الحق في تلقي الدعم من

التنظيم، ولكن القيمة المالية التي يستفيدون منها يجب أن تقتطع من قيمة الدعم التي يتلقونها.

المادة 6: كل تحويل للأموال وكل منح أو حرمان غير مبرر من المساعدات، وكل إخلال بالتنظيم الحالي ستقابله عقوبات صارمة، تطبيقا لترتيبات ونصوص التنظيم الداخلي العضوي.

المادة 7: يتم طرح الحالات الاستثنائية التي تبرز أحيانا على فدرالية فرنسا وهذه الأخيرة مخولة لتقديم الحل المناسب.

المادة 8: لا يمكن إحداث تغييرات في انظام العام الحالي إلا من قبل فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني. وكل التعليمات السابقة المتعلقة بدعم عائلات المناضلين والمعتقلين لاغية وتعوض بالتنظيم الحالي الذي يصبح ساري المفعول في الفاتح نوفمبر 1960.

10 أكتوبر 1960

الوثيقة رقم 18

تعليمات عامة لكافة لجان الاعتقال

الموضوع: الصناديق الداخلية للتضامن

بفضل العمل المرتكز على تقديم المطالب عبر الإضرابات عن الطعام لجويلية وأوت 1959، اعترف منشور لوزير العدل الفرنسي لإخواننا المناضلين المعتقلين بالحق في تشكيل صناديقهم الخاصة للتضامن.

هذا الصندوق موجود اليوم في العديد من المعتقلات وأينما سمحت الأوضاع المادية بذلك، فإن الإخوة المعتقلين مدعوون لتشكيله. فوجود مثل هذا الصندوق في كل المعتقلات يسمح بتجاوز العراقيل والصعوبات التي تواجه مجموعات لجان التضامن في المعتقل في جهودهم الرامية إلى إيصال المساعدات إلى إخوانهم المناضلين المعتقلين والذين تعود إليهم كحق من حقوقهم. فالأسباب متعددة (غياب أعوان الاتصال، أو عناوين خاطئة، سوء نية وانعدام الإرادة لدى إدارة السجون). فبعض المناضلين لا يتلقون المساعدات التي تصل بصورة دورية للبعض الآخر، وبالتالي فإنهم سيعتبرون أنهم يخضعون لتدابير تمييزية. ولإيجاد حل لعدم المساواة في التعامل، فإن بعض لجان الاعتقال أنشأت صناديق تمنح "مساعدات" للمناضلين "من ذوي الحاجة" ويتعين أن نشجع مثل هذه المبادرة.

إلا أن الطريقة التي تعمل بها هذه الصناديق لا تتلاءم مع روح المساواة الديمقراطية التي يتميز بها كفاحنا.

فكل المناضلين المعتقلين أيا كانت درجة مسؤولياتهم في التنظيم متساوون في نظر الثورة والكلمات مثل "الإسعاف" و"ذوي الحاجة" يجب أن تختفي من قاموسنا، فلا يجب أن يكون من ضمن إخوتنا المعتقلين

بسبب، نشاطاتهم الثورية، مناضلون "أثرياء" ومناضلون "مسعفون وذوو حاجة".

لذلك ولهذه الأسباب، قررت الفدرالية ما يلي:

1- اعتبار كل الأملاك النقدية والعينية (أموال، ألبسة، كتب للمطالعة، أغذية) التي تصل إلى المناضلين المعتقلين، وأيا كان مصدرها، أملاكا جماعية لا فردية. ويتوجب بالتالي توجيهها بالكامل لتودع في الصندوق الداخلي للتضامن.

2 - يقوم الصندوق بتوزيع هذه الأملاك بصورة متساوية بين كل المناضلين المعتقلين بغض النظر عن مستوى ودرجة مسؤوليات هؤلاء المناضلين في التنظيم قبل اعتقالهم.

30 جوان 1960

الوثيقة رقم 19

تقرير المديرية العامة للأمن حول فريق المحامين

المديرية العامة
للأمن الوطني
مكتب المدير العام

باريس، في 2 ماي 1960.

وزير الداخلية إلى السيد قاضي التحقيق لدى المحكمة العليا لـ"لا سان"، مكتب السيد مونزيان.

الموضوع: تحقيق قضائي ضد الأستاذ فيرجيس وكل الآخرين.

المرجع: أنظر برقية أول أفريل 1960.

تبعا لبرقيتكم المذكورة في المرجع، يشرفني أن أضع ين أيديكم، رفق هذا الظرف، دراسة عامة 8 حول محامي جبهة التحرير الوطني، لاسيما الأساتذة بن عبد الله، أوصديق وفيرجيس، المتابعين في قضية المساس بأمن الدولة الخارجي والتي يتابعها مكتبكم.

تنظيم الدفاع عن المتهمين لشمال إفريقيا أعضاء جبهة التحرير: فريق المحامين

الخطة

مقدمة

- **القسم الأول:** تنظيم فريق المحامين

أ) تركيبة فريق المحامين.

- على المستوى الفدرالي،
- على المستوى الوطني،
- على المستوى المحلي.

ب) الرجال

I . "الأوروبيون"

- المكتب المركزي الباريسي
- فرق المقاطعة

II . المسلمون

III. المكتب المركزي الباريسي

IV. المقاطعة

VII. القسم الثاني : نشاط فريق المحامين

أ) تبعية فريق المحامين لفدرالية فرنسا لجبهة التحرير.

ب) مشاركة فرق المحامين في العمل الدعائي للجبهة والذي يهدف إلى فصل جزء من المحكومين عن الحاكمين.

ج) مشاركة فريق المحامين للإبقاء على تأثير حزب جبهة التحرير ونفوذه على المناضلين الذين تم جردهم من ضمن المحبوسين في السجون ومراكز الإقامة الجبرية.

دور أعضاء فريق المحامين في السجون

- دعم تنظيم جبهة التحرير،
- المحافظة على تأثير الجبهة على المناضلين المسجونين،
- المحامون والدور البسيكولوجي للجبهة في السجون.

تنظيم الدفاع عن المتهمين لشمال إفريقيا لجبهة التحرير: فريق المحامين

- **مقدمة:**

منذ اندلاع الثورة الجزائرية، نلاحظ انتشار ألفاظ تشير معانيها إلى الشبه الموجود بينها وبين تلك المستخدمة من قبل معظم الحركات الثورية والسرية. وقد أصبح متداولا، حينما نتطرق إلى المناشير أو وثائق تصدر وتوزع من قبل جبهة التحرير، التلفظ بكلمة "أدب".

لقد مثلت سنة 1958 نقطة بداية استخدام في القاموس الجبهوي للفظ "جماعي" المستخدم في عبارة "فريق المحامين" التي تنطبق على تنظيم خاص، يجمع عددا من أساتذة المحاكم المكلفين بضمان الدفاع عن المعتقلين من شمال إفريقيا، أعضاء جبهة التحرير الوطني.

إن اعتماد وإرساء هذه الآلية الجديدة تندرج في الواقع ضمن الخط العام المتبع منذ 1954 من قبل جبهة التحرير وتتمثل في تطوير وزيادة تعداد الأعضاء وتطوير المداخيل من الأموال وإرساء سلم هرمي مواز والتحسين الأمثل للبنية الداخلية للتنظيم السياسي والإداري.

هذا التأسيس جاء تلبية لضرورات عملية؛ فتطور نشاط جبهة التحرير بالمدن الرئيسية ومراكزها كان له أثر منطقي يتمثل في تصاعد حدة القمع.

ففي عام 1956 تم إلقاء القبض واعتقال 1755 فرنسي من أصول مسلمة (أي مغاربة) وارتفع هذا الرقم إلى 4819 عام 1957 ليصل عام 1958 بالتدقيق إلى 11191 وهو مستوى قياسي. ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى العمليات التي تشنها مصالح الشرطة في أعقاب عمليات تفجيرية وأعمال تخريبية ارتكبت في الأراضي الفرنسية في شهر أوت من قبل أعضاء المنظمة السرية. وفي عام 1959 بلغ عدد المعتقلين 8575 وبالتالي بلغ العدد الإجمالي للإعتقالات 26644 حالة خلال 4 سنوات.

واقتضت الضرورة بالنسبة لجبهة التحرير، وحفظا لماء الوجه، أن تضمن الدفاع عن كل هؤلاء الرجال القابعين في السجون وفي مراكز الإقامة الجبرية بصفة منسقة ومنتظمة. وإلى غاية 1958 فإن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه كانت عقلانية ومرتكزة على أسس وقواعد علمية. وقد قام الإسعاف الشعبي الفرنسي، كما سنرى، باستخلاف وتعويض جبهة التحرير واتسم نشاطه بالحركية المعتبرة.

إن موضوع هذه الدراسة يتركز على النقاط التالية:

- تنظيم فريق المحامين (التركيبة، الرجال، المساعدات الملحقة).
- نشاط أعضاء فريق المحامين.
- القسم الأول: تنظيم فريق المحامين:

أ)- تركيبة فريق المحامين:

تمت صياغتها على أساس نموذج "السلم الهرمي الموازي". ويتحدد الفريق في ثلاثة مستويات: الفدرالي والوطني والمحلي.

فعلى المستوى الفدرالي نعلم بأن لجنة الفدرالية لفرنسا متواجدة حاليا في ألمانيا وتتشكل من العديد من الأعضاء الذين تسند لهم وظيفة محددة. الأهم هم مسؤولو التنظيم للمالية والدعاية في المنظمة السرية. وما يهم في هذا الحال بالذات هو دعم ضحايا القمع. ويلعب هذا الأخير دورا مزدوجا، بحيث يقوم بمركزة ومراقبة كافة المعلومات وكل التقارير المتعلقة بنشاط لجنة دعم المعتقلين، وينسق دفاع المتهمين. هذا التجميع للسلطات عادي، فالمهمتان تتكاملان بصورة طبيعية وتتداخلان، ومعلوم أن نفس المصلحة التي تعالج الجوانب الاجتماعية لعائلات المعتقلين، تهتم أيضا بضمان الدفاع عنهم.

وهذا التداخل والترابط المزدوج يتجلى بصورة واضحة في المدن الفرنسية أو إن شئنا على المستوى الذي يوصف بـ "الوطني".

ويعتبر فريق المحامين إذن، من حيث بنيته وتركيبته، هيئة غير خاضعة لجبهة التحرير وإن كان تابعا

لها من الناحية العضوية والمالية.

ب)- الرجال:

استنادا إلى أقوال وتعريجات الأستاذ فيرجيس فإن عددهم في المدن الفرنسية يقدر في حدود 20. معظمهم تقريبا من أصول أوروبية، وإن كنا نحصي عددا من المغاربة وهؤلاء تسند لهم مهمة "زعامة المنظمة". وبغض النظر عن هذا الأمر، فإننا نلاحظ أن كل هؤلاء المحامين في حالة وفاق ووئام من حيث الأفكار والتفكير، إذ أن لديهم نفس التصور عن القضية أو المسألة الجزائرية، والمواضيع التي يطرحونها في المحكمة تصب في نفس السياق.

وتندرج إقامة فريق المحامين ضمن إطار توجيهات فدرالية فرنسا التي اقترحت توجيه دعوة لدوائر المثقفين والمفكرين اليساريين ليشكلوا شبكات واسعة كفيلة بدعم العمل السياسي لجبهة التحرير.

I - "الأوربيون"

يمتلك الفرنسيون كما سبق ذكره الأغلبية داخل فريق المحامين. وفي هذا التقديم يجدر أولا ذكر أسماء أعضاء المكتب المركزي.

فالاسم الأكثر شعبية ونشاطا هو دون منازع الأستاذ جاك فيرجيس.

السيدة غوالوندو المولودة بوفيار ميشيل، وهي المساعدة السابقة لأحمد بومنجل الذي يعد حاليا مسؤول مصلحة الإعلام بالحكومة المؤقتة؛ لقد استطاعت أن تستقطب زبائن من الوطنيين الجزائريين حينما كانت تعمل في مكتب الأستاذ بومنجل. وتقوم اليوم بالدفاع عنهم بفعالية وحيوية.

- الأستاذ غواترا بيار، صديق حميم للأستاذ فيرجيس، شارك مع زميله في العديد من المؤتمرات حول المشكل الجزائري.
- تم توكيله لتمثيل والدفاع عن العديد من المتهمين من الجبهة على غرار جميلة بوحيرد وجميلة بوعزة. وتميزت مرافعاته على غرار جاك فيرجيس بالكثير من الإثارة والحوادث.

II - "المسلمون"

يشكلون روح فريق المحامين من خلال شخصيتهم وتكوينهم القانوني. يتبوّؤون المواقع الرئيسية والمكانة المتقدمة لدى زملائهم، بحيث غالبا ما يكونون ناطقين بلسانهم وباسمهم، وهم أيضا مستشارون قانونيون لدى مسؤولي الجبهة.

النشرة الداخلية والنشرة الإعلامية للودادية العامة للعمال الجزائريين، وهو تنظيم مُحل ألحق بجبهة التحرير، يشير في العدد الصادر في جانفي-فيفري 1960 أن الأستاذين أوصديق وبن عبد الله هما المحاميان المستشاران للودادية العامة للعمال الجزائريين وتندد بالإجراءات البوليسية التي تعرضا لها.

فالأستاذان في المحاكم هما في حقيقة الأمر زعيما المكتب المركزي لفريق المحامين.

الأستاذ أوصديق مراد، منذ إقامته في العاصمة باريس عام 1957 (حيث كان ينشط سابقا في محكمة

بجاية)، كرس كل نشاطاته مباشرة للدفاع عن الجزائريين أعضاء جبهة التحرير المتابعين بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة.

وفيما يتعلق بالأستاذ بن عبد الله عبد الصمد، فإنه منذ بداية الثورة أقام علاقات وثيقة بالأستاذ أحمد بومنجل، بحيث أنه كان المستشار القانوني لفدرالية فرنسا لجبهة التحرير. وفي 1956 انضم الأستاذ بن عبد الله إلى لجنة دعم الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين. وقد حلت المنظمة في 24 جانفي 1958 نظرا لنشاطاتها غير الوطنية.

وعلى غرار الأستاذ فيرجيس، فإنه تخصص في تعدد الحوادث في جلسات المحاكم.

وكل يعتبر بأنه في "حالة مقاومة". وهذا مصطلح آخر خاص بجبهة التحرير.

الجزء الثاني: نشاط فريق المحامين:

إن النشاط الذي يقوم به فريق المحامين يتخذ مظهران:

- مظهر يمكن أن يوصف بـ"العادي" ويتمثل في ممارسة دور استشاري، أي تقديم النصائح والإرشادات والتوجيهات لشخص في حالة مخالفة للقانون، وبالتالي يقع تحت طائلة الإدانة.
- مظهر غير عادي وهو الذي يتعدى الإطار الذي أسند لهم في القواعد المنصوص عليها من سلك المحامين ويساهم في تشجيع الإبقاء وتدعيم وضع جبهة التحرير في المدن الفرنسية. فالظروف التي يمارس من خلالها المدافعون عن المتهمين من جبهة التحرير ليست خالصة بأتم معنى الكلمة أو بالمعنى اللفظي. فهناك مناهج مناسبة لكل حالة غالبا ما تكون لينة ومتعددة، إلى جانب أساليب الأستاذ فيرجيس التي تكون متشابهة دائما والتي تندرج ضمن فكر يعد مسبقا ومطابق لخط عام جوهره سياسي ومعاييره محددة من قبل المنظمة أو التنظيم، أي فريق المحامين. وقد تمت الإشارة إلى الأستاذ فيرجيس وكان بالإمكان ذكر اسم الأستاذ أوصديق أو الأستاذ شيانو.

ومن العوامل الخاصة لنشاط هؤلاء المحامين، الوحدة (أيا كانت القضية المطروحة، المرافعات مستوحاة من نفس الفكرة، جلسات الاستماع تجري بنفس الطريقة أو لنقل نفس الطقوس).

كل هذا ساهم في خلق جو من الحزم ويبرز التوجيه المقصود والمنهجي للمحاكمات. وبالتالي يختفي النشاط "العادي" ويحل محله النشاط "غير العادي". وهذا ما تؤكده كل العناصر والمعلومات المستقاة حول سلوكات المحامين في المحكمة وفي الحياة العامة.

أما القسم الثاني فإنه يتمثل، نظرا لهذه الاعتبارات، في محاولة إبراز أهم الجوانب المتصلة بهذه الوضعية، وبمعنى أدق أهداف فريق المحامين ونتائج وانعكاسات وجوده.

هناك ثلاثة وقائع مؤثرة تبرز منذ البداية:

أ) - تبعية فريق المحامين لفدرالية فرنسا لجبهة التحرير.

ب) – مشاركة فريق المحامين في العمل الدعائي للجبهة، بهدف فصل جزء من المحكومين عن الحاكمين.

ج) – مشاركة فريق المحامين في الإبقاء على تأثير جبهة التحرير ونفوذها على مناضليها.

أ) – تبعية فريق المحامين لفدرالية فرنسا لجبهة التحرير

هذه التبعية التي لاحظناها لدى دراسة بنية وتركيبة فريق المحامين، تتجلى أيضا في مجال عمل الفريق. فالمحامون المنتمون له يمتعون في بداية الأمر، فيما يتعلق بالدفاع عن المتهمين من جبهة التحرير، باحتكار حقيقي منحته إياهم جبهة التحرير.

ويتبوأ أعضاء المنظمة السرية ومسؤولو المنظمة السياسية والإدارية مراتب عالية في السلم الهرمي ويلجأون إلى نفس "المجلس".

والواقع أن هذا الجمع يأتي كاستجابة للتطبيق الحرفي للتعليمات الصادرة عن فدرالية فرنسا المتمثلة في ضرورة توجه مناضلي الجبهة المعتقلين إلى توكيل المحامين المختارين والمعيّنين فقط من قبل الجبهة.

في فيفري 1960 تم العثور على وثيقة صادرة عن جبهة التحرير تحمل عنوان "توجيهات إلى المسؤولين" مما لا يدع مجالا للشك فيما يتعلق بهذه المسألة.

هذه التوجيهات تتعلق بالسلوك المتبع من قبل أي مناضل من جبهة التحرير حينما يتم اعتقاله. وتوضح أنه يتعين عليه تفادي التصريح أو الإسرار إلى محام معين ولكنه بإمكانه التكلم إلى المحامي الذي ترسله إليه الجبهة.

ونورد هنا مثالا ثالثا يمثل تبعية فريق المحامي للجبهة ويتضح من خلال الطريقة التي تتم بها إحالة مناضلي الجبهة على المحكمة. وقد قدم الأستاذ أوصديق الوصفة التي يجب أن يكون عليها دفاع كل متهم جزائري "لا يمكنكم الحكم على هذا الرجل إنه جزائري...إنه جندي وبالتالي فهو سجين حرب، والجزائر بما أنها قوة في فترة حرب وبما أن هذا الرجل جزائري فإن الحكم الذي تصدرونه يعتبر لاغيا شكلا ومضمونا، لأنه غير قابل للمحاكمة من قبل محكمة فرنسية".

ولكن هذه التوجيهات العامة الصادرة عن فدرالية فرنسا والمتعلقة بالموقف الذي يتعين على المحامين اتخاذه خلال جلسات محاكمة عناصر من جبهة التحرير، تم اكتشافها في ديسمبر 1958 بمنزل بشير بومعزة المسؤول الفدرالي للجنة دعم المعتقلين، حيث كانت هذه التوجيهات تؤكد على ضرورة التركيز على عدم اختصاص المحاكم الفرنسية تجاه متهمي الجبهة.

والأهم بالنسبة إليهم لم يكن الحصول على حكم مخفف يصدر ضد موكليهم، ولكن المساهمة في تطوير الدعاية الخاصة بجبهة التحرير بواسطة وظيفتهم، بغرض تجنيد الرأي العام الفرنسي والوصول إلى مفاوضات تجرى مع الحكومة المؤقتة. فالمحكمة تصبح بالنسبة للدفاع منبرا إضافيا يمكن من خلاله التعليق على أدبيات ومبادئ الثورة الجزائرية.

ب) – مشاركة فريق المحامين في العمل الدعائي لجبهة التحرير يهدف إلى فصل شريحة من المحكومين

عن الحاكمين.

لقد أصبح فريق المحامين بالنظر للتماثل الفكري وتشابه الأفكار أو لأسباب أخرى، عامل تمرير وتسويق لدعاية جبهة التحرير، وهذا ما تم تأكيده بصورة كافية سواء خلال ممارسة مهنتهم أو في حياتهم العامة.

I - فريق المحامين في المحاكم والدعاية الجبهوية

لقد رأينا أن تبعية فريق المحامين لفدرالية فرنسا تجلّت بالخصوص في تنفيذ التعليمات التي يتلقونها منها لتوجيه مرافعاتهم.

وغالبا ما تكون المواضيع الهامة التي يتم تطويرها خلال الجلسات مشابهة لتلك التي يتم نشرها وتوزيعها من خلال المناشير وأدبيات الجريدة الرسمية للجبهة أو تتم مناقشتها بإسهاب وبصورة دورية في اجتماعات المناضلين والمنخرطين والمتعاطفين.

وكثيرا ما يعلنون ويعيدون التأكيد على حق الجزائر في الاستقلال وعلى وجود أمة ودولة جزائرية، وعلى عدم أهلية وعدم اختصاص المحاكم الفرنسية، وعلى صفة المقاتل للمتهمين. ويحاولون في كل مناسبة أن يركزوا على التناقضات المزعومة الموجودة بين سياسة رئيس الدولة وسلوك القضاة ومحاولة إسقاط ذلك بالمقارنة بين المقاومة الفرنسية والثورة الجزائرية.

فكل الفرص المتاحة يتم استغلالها: توجيه اتهامات سوء نية السلطات الإدارية وإدارات السجون التي تعيق ممارسة حق الاتصال مع المعتقلين من خلال الاستشارات، وعدم الاعتراف أو التشكيك في النيابة العامة وتعدد طلبات التأجيل للقضايا والانسحاب من قاعة الجلسات والانحياز الكامل. وبهذا الخصوص فإن الحادثين الأكثر بروزا وقعا في جانفي 1960 بين الأستاذين بن عبد الله وفيرجيس من جهة ومحافظ الحكومة الرائد جيرار من جهة أخرى.

لقد قام الأستاذ فيرجيس باستفزاز الرائد جيرار حيث أعاد توجيه شاهديه إليه وهما الأستاذان غامبي وكوريجي.

في فيفري 1959 قام الأستاذ فيرجيس بجلب الانتباه خلال جلسة محاكمة المتهمين بمحاولة اغتيال جاك سوستيل، وقدم مرافعة عنيفة تضمنت اتهاما للحكومة بصيغ وعبارات استفزازية. وقد تسببت تصريحاته في تلقيه إنذارا من محكمة باريس. وقام فيرجيس بطلب الاستئناف ضد العقوبة، لكن الطلب رفض في 28 ماي من قبل غرفة الجنايات لمحكمة الاستئناف.

لكن مثل هذه الوقائع لا يمكن إلا أن تؤدي إلى صدور أعداد كبيرة من المقالات الصحفية والتعاليق المناصرة والمنتقدة. والهدف الأساسي الذي يرجى من وراء كل ذلك تحقق، وهو تداول العام للوقائع.

هذا العمل الذي يتم تطويره في المحاكم يمتد بالنسبة لهؤلاء المحامين أبعد من ممارسة مهنتهم.

II - فريق المحامين في الحياة العامة والدعاية الجبهوية:

طبقا للمبادئ المنصوص عليها في مؤتمر الصومام في أوت 1956 أصدرت فدرالية فرنسا نهاية 1959

تعليمة عامة تهدف إلى توجيه الرأي العام الفرنسي لإقناعه بضرورة إقامة السلم مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: "يتعين تكثيف الدعاية باتجاه الفرنسيين لنشرح لهم جواب وردود الحكومة المؤقتة وإبراز إمكانيات إحلال السلام الفوري. يجب أن ننشر شعاراتنا وأن نعلم الفرنسيين ونعمل على إقامة جو يهيئ لإحلال السلم ومباشرة المفاوضات مع جبهة التحرير.

ويساهم فريق المحامين في هذه السياسة الثورية لتهيئة الرأي العام في فرنسا إن على المستوى المحلي أو الدولي.

ويمكن أن تظهر بعض التصرفات على أنها مبالغ فيها وفيها تجاوز لفظي، ولكنها تندرج بصورة واعية أو غير واعية في الخط العام المنسق إذا تم الاستناد والاستشهاد في ذلك بقضايا حديثة العهد، على غرار تلك المعروفة تحت تسمية "شبكة الدعم" الفاعلة. فقد كانت تهدف إلى التحضير الشامل في أوساط خاصة ومحددة.

وعلى المستوى الوطني أو المحلي فإن المحامين يتحركون بالكلمة والقلم، إذ يستغلون كل الاجتماعات والتجمعات العمومية للتعبير. ويوظفون هذه الأماكن لطرح المشكل والمعطيات التي تصب جلها في الاتجاه المراد له من قبل الجبهة.

ففي 04 فيفري 1958 تم إلقاء القبض على الأستاذ جاك فيرجيس ثم أعيد إطلاق سراحه من قبل مصالح محافظة الشرطة، بينما كان يشارك في مظاهرات على نهج سان ميشال. وفي نفس الليلة أخذ الكلمة في قصر التعاضدية للشجب والتنديد بتجاوزات المحكمة العسكرية للجزائر العاصمة، وبعمليات التفتيش غير القانونية وبممارسة التعذيب والاعتقالات التعسفية.

وقد أعلن في هذه المناسبة بأن الجزائر ستصبح مستقلة وأنه مطلوب من الحكومة أن تتفاوض قبل أن يتم إسماع صوت مدفع ديان بيان فو. وفي 30 جوان 1959 وظف الأستاذان غوترا وفيرجيس قدرتهما على الخطابة وعلى التأثير، لينجحا في مصادقة الدائرة الجمهورية على نص خاص بالسلم في الجزائر في إطار مفاوضات مع المقاتلين الجزائريين، والتي لا يمكن أن تكون محدودة ومقتصرة على المشاكل العسكرية لوقف إطلاق النار بمفردها.

ونصل هنا إلى ثاني دائرة للعمل والحركة لأعضاء فريق المحامين ويتعلق الأمر بالمجال الدولي.

لقد أشار الأستاذ أوصديق بنفسه إلى المصلحة الموجودة في "تكثيف البيانات التي توجه إلى وكالات الأنباء الأجنبية والنداءات إلى الصليب الأحمر". فقد كانت بعض الإصدارات التي نشرت بالخارج من قبل فريق المحامين قد ساهمت في تدعيم سياسة الحكومة المؤقتة وعملت على تحسيس الرأي العام الدولي والفرنسي معا.

ففي 10 أوت 1959 وجه كل من الأستاذ زافريان وفيرجيس لرئيس الصليب الأحمر الدولي ما يمكن تسميته بـ "الكراس الأخضر للمفقودين" الصادر تحت رقم 163 بمجلة "الزمن الحديث". هذا الكراس تضمن قائمة اسمية لـ 150 شخص أضحوا في عداد المفقودين منذ اعتقالهم في الجزائر. وقد طلب المحامون تدخل الصليب الأحمر حيث أكدوا أن السلطات الفرنسية تخرق أبسط حقوق الدفاع ولا تحترم

الحريات الأساسية. ويتم التحجج أو التبرير بالبحث عن المفقودين للحيلولة دون المتابعة القضائية في الظروف الملائمة. لذلك فإننا نلجأ إليكم.

وبخصوص الحكم الصادر ضد المتهمين بالقيام بأعمال تخريبية في موريبيان، برر الأستاذ فيرجيس وزملاؤه نظام دفعهم واعتمدوا في ذات الوقت، بطريقة واضحة لا لبس فيها، طروحات الجبهة.

إن مثل هذه الكتابات تضاف إلى تظاهرات عمومية وصاخبة مثل المؤتمر الذي نشطه الأستاذ فيرجيس في العاصمة البلجيكية بروكسل، تعطي بعض الرضا لكتابها. ففي صفحات "لاتريبيون دو جنيف" يمكن أن نقرأ بخصوص التقرير المذكور سابقا والتصريح العلني الذي أدلى به الأستاذ فيرجيس في جنيف "هذا الموقف الحاد والصارم مرتبط بالطبع بوضع استثنائي لا يمنح للمتهمين الجزائريين أي ضمانات من القانون العام ولا ضمانات منصوص عليها في اتفاقية جنيف، وهناك وقائع مماثلة يمكن أن تصدم ضمير العالم". لقد تحول فريق المحامين بهذه الطريقة إلى خلية من الوكلاء في العمل البسيكولوجي لجبهة التحرير. فالنشاط المبذول من قبل أعضائهم يأتي في نفس المقام والدرجة التي تتواجد فيها "التمثيليات" أو "الوفود" الخارجية، أي دعم وتدعيم دبلوماسية الحكومة المؤقتة بالخارج. وعلى المستوى الداخلي، فإننا كما رأينا ذلك فإنها تساهم في وضع الأوساط الفرنسية أمام مسؤولياتهم.

ج) – مساهمة فريق المحامين في الإبقاء على نفوذ وتأثير جبهة التحرير على المناضلين الذين يتم إحصاؤهم والمعتقلين في السجون ومراكز الإقامة الجبرية.

لقد أولى قادة الجبهة أهمية كبيرة للدور الذي يمكن أن يلعبه، في هذا المجال، المدافعون عن المناضلين المعتقلين، ويشكل ذلك أحد الأسباب التي دفعتهم إلى تصور ثم إنشاء فريق المحامين.

– عمل فريق المحامين في السجون.

يتمثل دور أعضاء فريق المحامين في ثلاثة مظاهر:

– يساهمون بداية في الإبقاء وتدعيم النظام الخاص بالجبهة. فمن المؤكد أن توقيف أو إلقاء القبض على مسؤولين مهمين سيؤدي حتما، على المدى القصير أو الفوري، إلى بعض الاضطرابات والتوتر في السير العادي لآليات المنظمة السياسية والإدارية.

فالشبكات المالية يمكن أن تتأثر بصورة خطيرة، ويمكن أن نقرأ في العرض المالي الموجه إلى قائد ولاية ليون، في جويلية 1959، "11 اشتراكا وإن تم تحصيلها فإن قائد المجموعة أضاعها بعد إلقاء القبض عليه، ونرجو أن يتم استرجاعها مباشرة بعد الاتصال به من قبل محامٍ".

وبالتالي لا شيء يمكن أن يضيع.

– أما المظهر الثاني من مهمة المحامي العضو في الفريق فإنه يتمثل، وهذا يشكل مهمته الأساسية بالنظر لطبيعة الكفاح الثوري الذي تقوده جبهة التحرير، في الإبقاء على نفوذ وتأثير هذه الحركة الانفصالية على المناضلين الموقوفين.

- فمباشرة بعد وصوله إلى السجن يتعين عليه زيارة مسؤول جبهة التحرير في مؤسسة السجون، ويقوم هذا المسؤول بالإعلان مباشرة عن القادمين الجدد، ليتم بعدها الاتصال بهم والاطلاع على حالتهم ووضعهم، بناء على تصريحاتهم وأقوالهم أمام الشرطة وقاضي التحقيق، ليبلغ بعدها كل المعلومات التي تلقاها إلى قادة الجبهة بالخارج.
- وتستعمل جبهة التحرير، أخيرا، فريق المحامين (وهذا هو المظهر الثالث من دورهم) لتمديد عملهم النفسي ليتجاوز نشاطهم النضالي.

فالجبهوي المعتقل يجب ألا يكون مقطوع الصلة عن إخوانه، وبالتالي يجب أن يحتفظ بروح ومعنويات عالية وأن يتلقى ويطلع على أدبيات الجبهة، ويقوم محاموه بإيصالها إليه.

لقد اعترف بوخروبة أرزقي بأنه سلم نسخا من جريدة "المجاهد" لمحاميه لغرض التوزيع، من بينهم المحامي الذي ينشط في مرسيليا الأستاذ شيانو.

الخلاصة

نستنتج من هذه الدراسة بأن فريق المحامين، وهو هيئة غير شرعية أنشئت ومولت من قبل جبهة التحرير، تناط بأعضائها وظيفتان أو مهمتان مزدوجتان:

الأولى ذات طبيعة سياسية، تتمثل في إنشاء جو نفسي من خلال تكرار مستمر غير قابل للملل لمواضيع الدعاية الجبهوية. والثانية أكثر خصوصية وهي التي يتحول المحامون من خلالها إلى أدوات توظفها جبهة التحرير لإنجاز بعض الأعمال والنشاطات لصالحها، والتي لن تكون ممكنة إلا من خلال مهنتهم.

في الحالة الأولى، فمن المؤكد أن النشاط المبذول ضار جدا على المستوى الوطني. وكما رأينا، سواء في المحاكم وخلال الاجتماعات أو المظاهرات العمومية أو إصدار ونشر مقالات أو كتب، فإن أعضاء فريق المحامين يسعون بكل الوسائل لإعطاء أقصى حد من الإشهار للقضايا التي يدافعون عنها بهدف إبراز دعاية جبهة التحرير واستمالة شريحة من الرأي العام الفرنسي لجانبها.

وفي ذات السياق قام عبد الحفيظ بوصوف، وزير التسليح والاتصالات العامة للحكومة المؤقتة، حينما كان مجرد قائد ولاية بإيداع وتوزيع دراسة لفائدة إطاراته بالمنطقة الغربية تحمل عنوان: "كيف تقود منظمة كبيرة". وقد كتب هذه الأسطر التي تنطبق ببراعة على الوضع الحالي:

"يجب أن نشرح دوما دون توقف، أن نوجه، أن نكسب العقول بطريقة تحول دون بروز أو حدوث أي خلل أو نقائص نفسية ومعنوية، والتذكر دوما بأن إيماننا لا يتحرك هو إيمان ميت. وبالتالي فإن كل عمل من أعمالنا يجب أن يفضي بإيمان قوي في تحرر وطننا".

ويقتصر محامو متهمي جبهة التحرير على وضع هذه المبادئ موضع التطبيق.

فالمعتقل لا يمثل وكيلا فقط يتعين عليهم ضمان الدفاع عنه، بل يشكلون حالة خاصة يستندون عليها لإبراز و تطوير الخطوط العريضة لمبادئهم، هي تلك التي تتبناها جبهة التحرير.

وتعود للسلطة القضائية مهمة تقدير إذا كانت مثل هذه التحركات من قبل أعضاء من مجلس قضاء باريس لا تتعدى حرية ممارسة حق الدفاع، وإذا كانت لا تشكل بالأحرى، من خلال المساعدة والدعم الذي يقدمونه لجبهة التحرير، مساسا بالأمن الخارجي للدولة.

فالتبعية التي وضع هؤلاء المحامون أنفسهم فيها تجاه جبهة التحرير تطرح إشكالا يتمثل في معرفة هل يمكن اعتبارهم عاملين لصالح العدالة أم لحساب أولئك الذين يحاربون فرنسا.

الوثيقة رقم 20

رسالة جاك فيرجيس إلى قاضي التحقيق

باريس في 10 جويلية 1961.

10 جويلية 1961.

سيدي قاضي التحقيق.

لقد قلت لكم لدى امتثالي أمامكم لأول مرة أنني كنت سعيدا بأن أكون متهما. فحينما لا يذهب الشرف والتشريعات في نفس الاتجاه، فإنه يجب أن نفضل أن نكون متهمين منبوذين على أن نكون وزراء. واتهامي يعني أنني لست متواطئا مع النظام الاستعماري السائد اليوم في الجزائر وجنوب إفريقيا وأنغولا، والذي يعد بالنسبة لشعوب إفريقيا نظاما عموميا مجرما.

إنني أهنئ نفسي بأن المناقشة تتم في المرمى الحقيقي، لا في نطاق المسؤولية الجزئية لهذا المجرم التابع أو ذاك: النقيب شاربونيي أو الملازم الأول ميلي، ولكن انطلاقا من تهمة جريمة الحرب والجريمة ضد الإنسانية بالمعنى الدقيق لقرارات الحلفاء المشتركة في لندن وبرلين، للدول الاستعمارية.

وعليه فإنني لا أبحث إذن عن التنصل من مسؤولياتي، بل بالعكس فإنني أرغب في تحديدها بصورة أفضل وبصفة كاملة وتحملها، فزمن الشجب المحدود قد ولى. فمنذ 4 سنوات خلت كان نبلاء الجمهورية الرابعة ينكرون وجود التعذيب، كان ربما من الضروري أن نضع أمام أعينهم جروح جميلة بوحيرد، وإن أدى ذلك إلى تأثر تواضعها.

ومقابل الاعتراف الوحيد بأن حالات التعذيب وجدت، ومقابل وعد وحيد بأنه بالإمكان أن يعاقب المذنبون يوما، فإن النظام غسل يديه من الدماء التي سالت في إطار قوانينه على يد خدامه، دون أن تتم معاقبتهم. بل أكثر من ذلك، فإنه يمكن أن يسمح لنفسه بمكافأتهم. فشاربونيي قاتل أودان الذي كان معرضا لحكم بـ 10 سنوات سجنا بالأشغال الشاقة بفعل إشاعات لا وزن لها، رقي إلى رتبة نقيب وضابط في لفيف الشرف. وماسو المسؤول عن حالات الاختفاء في الجزائر العاصمة، يستقبل بالأحضان علنيا

من قبل رئيس الدولة. والكلمات الجميلة المنمقة التي يطلقها الوزراء ووعود لجنة الإنقاذ ملأت مراكز محطات الراديو في قاعات التعذيب بالجزائر، حيث يقوم المظليون برفع الصوت بأقصى درجة ممكنة للحيلولة دون أن تسمع صرخات ضحاياهم. وأمام المستوى الذي بلغه القمع في أنغولا، فإن سالازار يفكر بصورة جدية في إنشاء لجنة لإنقاذ الحقوق والحريات الفردية للأنغوليين.

إنني أمارس القانون وأتحمل مسؤولية الحفاظ على حياة سجناء وعلى حريتهم وآلامهم، فلم أكن لأستطيع بالتالي أن أبقى مكتوف الأيدي. لهذا السبب قررت منذ سنة خلت مع بعض من زملائي أن نتوجه إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتوجهنا إلى جنيف وبقينا هناك مدة شهر منشغلين بمساعينا. وقدمنا للصليب الأحمر قوائم غير محدودة لمفقودين اغتيلوا من قبل قوات حفظ الأمن الاستعماري، وعناوين محددة لمقابر جماعية في الجزائر العاصمة ذاتها، مملوءة بجثث السجناء الذين تتم تصفيتهم دون مراعاة لكل القوانين الدولية. لقد شجبنا مراكز التعذيب مثل مزرعة أمزيان بقسنطينة، واقترحنا تقديم شهود أمام لجنة التحقيق، وبيّنا كيف أن قانون 16 مارس 1956 و الأمر المؤرخ في 8 أكتوبر 1958 والمرسوم المؤرخ في 12 فيفري 1960 ألغت كافة الضمانات الفردية للجزائريين، وسمحت للسلطات العسكرية بإبعادهم وتهديم قراهم وتعذيبهم، والزج بالجزائريين في شبكة ضخمة من مراكز الفرز ومراكز الاستعلامات. وقد قرأنا على وجوه محاورينا عبارات القلق والشعور بالعجز. فهل علينا أن نستسلم للأمر؟ لم نؤمن بذلك أبدا، فالتفسير الذي قدم من قبل القانون رقم 10 المؤرخ في 20 ديسمبر 1945 بتوقيع الجنرال كولتز، ممثل الجنرال كونيغ، لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية يبقى قائما.

المادة II ب) جرائم الحرب: وحشية أو جنح ترتكب على أشخاص أو أملاك خرقا للقوانين بما في ذلك أعراف الحرب، دون أن تكون محصورة على الاغتيالات، المعاملة السيئة لسجناء الحرب أو الأشخاص المعتقلين في عرض البحر وقتل الرهائن و تخريب الأملاك العمومية أو الخاصة، وتهديم دون مبرر للمدن والتجمعات السكانية والقرى أو التخريب غير المبرر بضرورة عسكرية.

ج) جرائم ضد الإنسانية: وحشية وجنح دون أن تكون محصورة على الاغتيال، الإبادة واستعباد أو نفي وسجن وتعذيب وانتهاك الأعراض، أو أعمال أخرى غير إنسانية ترتكب ضد السكان المدنيين أو الانتهاكات لأسباب سياسية أو دينية أو بسبب الأصول بخرق أو دون خرق القوانين الداخلية للبلد الذي ارتكبت فيه هذه الأعمال.

وأستسمحكم أيضا لأذكركم بأن المادتين 7 و8 لاتفاق برلين المؤرخ في 8 أكتوبر 1945 والموقع باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية من قبل السيد مونتون تنص على ما يلي:

المادة 7: الوضع الرسمي للمتهمين سواء كرؤساء دول أو موظفين سامين، لا يمكن اعتباره مبررا لإلغاء الحكم ولا سببا في خفضه.

المادة 8: أن يتصرف المتهم وفقا لتعليمات حكومته أو رئيس له في السلم الهرمي، لا يعفيه من المسؤولية، ولكن بالإمكان اعتبار ذلك كمبرر لتخفيف الحكم إذا قررت المحكمة ذلك وقضت العدالة بذلك.

هذه بالذات الجرائم الذي أتهم بها مسؤولي إحلال السلم في الجزائر بمقتضى قانون العقوبات ما بين الدول الذي نشأ في نورمبرغ.

والمشكل المطروح في دراسة نورمبرغ من أجل الجزائر، ناتج بوضوح عن مبادرات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والدول الإفريقية التي تعد اليوم ضحايا القوى الاستعمارية، وإلى الاجتهاد القضائي للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية ولحلفائها الغربيين والسوفيات منذ 20 سنة خلت، من خلال اقتباس نفس التصريحات ونفس الأوصاف والإجراءات، ومن خلال إنشاء نفس لجان الاستقصاء والبحث ومحكمة دولية عليا.

والأمر يعود لكم، سيدي قاضي التحقيق، لكي تناقضوا تشاؤمي وأن تبينوا بأن العدالة الفرنسية ليست الذراع المادي للدولة فحسب، كما تم ادعاء ذلك، ولكن بإمكانها الدفاع عن الحقوق والحريات الفردية. ومن أجل ذلك، يكفي بعد أن تشهدوا بأنه لم يتم إعطاء، إلى يومنا، أي أمر من قبل أي قاض للاستماع إلى الرقيب كوباناك الذي نتهمه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في الجزائر، والاستماع إلى كل الشهود الجزائريين الذين ذكرناهم وفي المقام الأول الرائد بن شريف عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وبما أن الوثائق المذكورة في دراسة نورمبرغ من أجل الجزائر تكون قد ثبتت صحتها، فإنني أطلب منكم إيفادنا بكل تقارير لجنة الإنقاذ والاستماع للجنرالات ماسو، باري دو لا بولارديار وألار، والمقدم بيجار وترينكيي والرائد روديبي والقادة العسكريين بونوا راي، الأستاذ لاكوست، بورجي-مونوري، سوستيل، والوزراء السابقين دوبري وميشلي، والوزراء الحاليين السيد بول تيتجن، مستشار دولة، أمين عام سابق، مكلف بشؤون الشرطة في ولاية الجزائر، السيد الوالي السامي لامبار ومسؤول "إيفام" وهران السابق، المحافظ شوفاليي التابع لمديرية مراقبة الإقليم، والذين كان لهم اطلاع ومعرفة مباشرة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت ضد الجزائريين، إضافة إلى عدد من الجنود السابقين أو جنود الاحتياط والسجناء الجزائريين والسلطات الدينية والمحامين وأعضاء لجنة أودان. وأنا مستعد لأقدم لكم القائمة الأولى في ظرف 15 يوما.

وحينما يتم ذلك، ويتم التأكيد على حجم ومدى الجريمة، فإنني أطلب منكم الاستماع إلى كل مسؤولي CRA و CTT وإعطاء تفويض قضائي لفتح المقابر الجماعية في الجزائر.

حينها لا أظن أنكم ستقومون بمنحي أو إصدار حكم بانتفاء وجه الدعوى، وستوجهون الآلاف من الأوامر بالتوقيف ضد وزراء ووزراء سابقين وضباط سامين وقضاة كبار من السلك الإداري.

إلى فرانك، وزير العدل السابق لـ"الرايخ" المحكوم عليه بالإعدام في نورمبرغ والذي نفذ في حقه الحكم بتهمة ارتكاب جرائم وبإقامته محاكم صورية في بولونيا.

إلى فريك، وزير الداخلية في عهد الرايخ، المحكوم عليه بالإعدام في نورمبرغ ونفذ عليه الحكم بتهمة ارتكاب جرائم وبأنه أرسى، من خلال مرسوم، إجراء جنائيا استثنائيا يطبق على اليهود والبولونيين في الحكومة العامة.

إلى جودل، قائد هيئة الأركان العامة السابق للجيش الألماني في عهد الرايخ، اتهم بارتكاب جرائم

وبإعطائه أوامر لإخلاء كل سكان النرويج الغربية (تعدادها السكاني أقل من منطقة القبائل) وإحراق منازلهم لمنعهم من مساعدة الروس.

- إلى روزمبرغ، الوزير المنتدب للرايخ سابقا في الأراضي المحتلة للشرق، حكم عليه بالإعدام في نورمبرغ ونفذ الحكم، اتهم بارتكاب جرائم وبإعطاء أوامر بأن يتم استثناء الأراضي الشرقية في قواعد اتفاقيات لاهاي.

- إلى كيتل، مسؤول القيادة العليا للجيش الألماني، حكم عليه بالإعدام في نورمبرغ ونفذ الحكم، اتهم بارتكاب جرائم وبإعطاء الأمر في 4 أوت 1942 بتسليم مظليي الحلفاء الذين يقعون في الأسر في أوروبا إلى المخابرات.

ونحن هنا، بعيدا عن آلامها الحالية، أمام سابقة مشجعة لكل الشعوب.

في 20 أكتوبر 1943 كان روني كاسان المعين من قبل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني CFLN للمشاركة في أشغال لجنة التحقيق حول جرائم الحرب، وبعد أن ذكر بأنها كانت مبادرة فرنسية، فقد صرح على أمواج إذاعة "بي بي سي" : "إنني أتوجه إلى رجال القانون بالخصوص وإلى كل أولئك الذين يعلمون كيف يتم التحقيق الجنائي. إن ملفا مجهزا كما ينبغي ضد قائد "الغيستابو" أو ضد أي مجرم حقير سيكون أكثر فاعلية من التقارير غير الدقيقة التي تستهدف الكثير من الأشخاص.

لقد سمعت هذا النداء في مركز الاعتقال للقوات الفرنسية الحرة FFL بإنجلترا، ولم أكن أعلم أنه سيأتي يوم سيلومني قاض بأنني بقيت وفيا لذلك.

جاك فيرجيس.

الوثيقة رقم 21

مذكرة وزارة العدل التي تقر النظام أ.

باريس في 4 أوت 1959

وزارة العدل

مديرية إدارة السجون

مكتب تطبيق الأحكام

4، ساحة فاندوم - باريس

مذكرة مصلحة

إلى السادة المدراء الجهويين لمصالح السجون

المرجع:----------

الموضوع: النظام الخاص بسجن المعتقلين المنتمين إلى الفئة "أ".

أعلمكم أن الإجراءات التالية سارية التطبيق على المعتقلين المنتمين إلى الفئة "أ":

1)- إمكانية الاشتراك في 3 جرائد يومية باريسية باستثناء "لومانيتي" و "ليبراسيون".

2) - تسلم للمحتاجين الصناديق التي تحتوي أغذية ومصدرها الصليب الأحمر والهيئات الخيرية المخولة من قبل الإدارة.

يتم تعيين المعتقلين الذين يمكنهم الاستفادة من هذا التوزيع حسب النظام الأبجدي في وسط كل أولئك الذين لا يمتلكون موردا ماليا متوفرا.

3) - تنظيم دروس تعليمية لمجموعات محدودة، ويمكنهم تحديد لكل مؤسسة في منطقتكم الأهمية العددية لهذه المجموعات. ويتعين أن تتراوح ما بين 5 إلى 10 معتقلين.

يتم إلقاء الدروس من قبل أستاذ مقابل أجر إذا وجد أو أستاذ متطوع منتدب أو من عضو من العمال أو زائر منتدب، أو من قبل أحد المعتقلين الذين يمتلكون معارف ومستوى تعليميا كافيا.

4) - إمكانية الاجتماع في حدود 5 أشخاص على الأكثر بالنسبة للمسلمين في يوم الجمعة أو خلال أيام الأعياد الدينية للمشاركة في الصلوات الجماعية.

ويمكن استخدام الأماكن التي تقدم فيها الدروس لهذا الغرض.

أود أن أؤكد أن التدابير المذكورة أعلاه يجب أن تطبق على كل المعتقلين من الفئة "أ"، سواء تعلق الأمر بمتهمين أو محكوم عليهم، رجال ونساء، فرنسيين مسلمين أو الفرنسيين الآخرين.

وفي حالة افتراض أن يقوم معتقل بالادعاء بالانتماء إلى الفئة "أ". وفي حالة ما كان هذا الادعاء غير نابع إما عن حالة الصفة القانونية للمخالفة، وإما عن مبررات الوقائع المقدمة في الوثائق التي يحوزها رئيس المؤسسة، فإنه بإمكان دعوة صاحب الطلب إلى تقديم طلب خطي يوجه مصحوبا برأي المحكمة المختصة إلى الإدارة المركزية لاتخاذ قرار ما.

ولا يمكن أن يخفى عليكم أن مجمل هذه الإجراءات لا يمكن تطبيقها إلا في ظل النظام واحترام الانضباط. وفي حالة ما إذا بدا لكم أن تطبيق أحد هذه التدابير سيتسبب في مساوئ خطيرة لأمن المؤسسة، فإنه يعود إليكم إعلامنا مباشرة. وبصفة عامة، يطيب لكم أن تعلمونا بالظروف التي سوف تطبق فيها التعليمات الحالية.

مدير إدارة السجون

التوقيع: روبير ليهز

المرسل إليهم:

السادة المدراء الجهويون لمصالح السجون.

السادة مدراء المراكز المركزية والمؤسسات الملحقة.

السادة المراقبين، المسؤولين عن مراكز التوقيف، العدل وإعادة التربية.

الوثيقة رقم 22

منشور حافظ الأختام حول تطبيق النظام السياسي (نوفمبر 1961)

التوجيهات المذكورة أسفله يجب أن تكون محل تطبيق صارم على مستوى كل مؤسسات السجون لضمان التناسق والانسجام التام للأنظمة في كامل السجون.

1) - الإعفاء من العمل. المحكوم عليهم من الفئة "أ" معفون من العمل.

2) - الفصل والتجمع. المحكوم عليهم الذين لم يتم تحويلهم إلى مراكز الاعتقال والمحبوسون من الفئة "أ" يتم تجميعهم في حدود الممكن ونظرا لضرورات التحقيق القضائي في مؤسسات يحرص فيها على فصلهم عن المعتقلين من الفئات الأخرى.

3) - الناطق الرسمي. أينما سمحت الأعراف بذلك، فإن رؤساء مؤسسات السجون يستمرون في استقبال الناطقين باسم المعتقلين، إلا في حالة ما إذا كانت هناك مبالغة من هؤلاء.

4) - ممارسة الشعائر الدينية. تمنح تسهيلات لممارسة الشعائر الدينية والصلوات في جماعة كلما كانت هناك إمكانية لتخصيص مثل هذه الأماكن لهذه الأغراض وحسب توفر هذه الأماكن.

5) - التعليم. يضمن التعليم وينظم إما من قبل معتقلين يتحلون بإمكانيات كافية وبمستوى مقبول من قبل رؤساء المؤسسات، وإما من خلال أشخاص من الخارج منتدبين من قبل الوالي.

6) - الجرائد. للمعتقلين إمكانية الاشتراك في صحف ويوميات إعلامية، الباريسية والجزائرية، باستثناء صحيفتي لومانيتي وليبراسيون، كما أنه بالإمكان أن يتلقوا الدوريات حسب القائمة المحددة من قبل وزير العدل.

7) - استخدام المذياع. بإمكان المعتقلين استخدام المذياع سواء في زنزانتهم أو في مراكز الاعتقال العام، أجهزة راديو أو مذياع فردي، بشرط ألا يتسبب ذلك في أي إزعاج لجيرانهم أو للعمال في حالة خدمة.

8) - استقبال الكتب. بإمكان المعتقلين أن يتلقوا على حسابهم أو أن يرسل إليهم من الخارج كتبا من اختيارهم، طالما كانت مطبوعة في فرنسا ولم تكن محل حجز ومنع.

9) - مراسلات المحكوم عليهم. يطبق رؤساء مؤسسات السجون التدابير المنصوص عليها في المادة: د 44 من قانون الإجراءات الجزائية التي تسمح لهم بمبادلة دورية للرسائل بين أشخاص غير أولئك المنصوص عليهم في الفقرة الأولى من المادة المذكورة (الزوج، الأقارب، الوصي، والحاملين لرخصة دائمة بالزيارة) حتى وإن كان هؤلاء الأشخاص محبوسين في مؤسسة أخرى.

10) - مدة الزيارات. مدة الزيارات واللقاءات تتحدد بنصف ساعة على الأقل، ولكن حينما يسمح عدد الزوار بذلك فإنه يمكن أن تمدد لساعة. ولفائدة الأشخاص القاطنين في أماكن بعيدة والذين لا يستغلون عادة حقهم في الزيارة، فإن الزيارة يمكن أن تضاعف مدتها وبالإمكان أن تسمح بزيارة ثانية في مدة ثلاثة أيام.

11) - استلام واستخدام الأموال الآتية من خارج السجن. بغض النظر عن المساعدات المالية التي تأتي من خارج السجن وفقا للظروف المنصوص عليها في المواد: د 326 و422 من قانون الإجراءات الجزائية، فإن المبالغ المالية يمكن أن ترسل عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عبر حساب بريدي لمدراء مؤسسات السجون، إلى المعتقلين من فئة "أ". وحسب الطلبات الموجهة من قبل الهيئة التي تدفع الأموال، فإن هذه الأخيرة تتوزع بين الحصص المالية المتوفرة لكل معني أو تلك المخصصة لمجمل المعتقلين (تجهيزات رياضية أو مدرسية، أسطوانات وتوزيع مواد غذائية إلخ...).

12) - الاحتفاظ بأغراض شخصية أو جماعية. بإمكان المعتقلين أن يحتفظوا بحوزتهم، بعد حصولهم على ترخيص من مدير المؤسسة، بأغراض شخصية لا تشكل أي خطر أو تهديد على الأمن مثل الساعات أو الأقلام وشفرات الحلاقة الكهربائية الخ... كما أنه بإمكانهم استخدام سخانات أو مدفئات تعمل بالكحول المجمد، وبآلات كتابة ومشغل الأسطوانات.

13) - الألبسة. حينما يتم إلزام المحكوم عليهم من الصنف "أ" بارتداء البذلة، فإنهم يزودون حينما تسمح حالة الطلبات والتصنيع بذلك بزي مختلف عن تلك التي يحملها المحكوم عليهم في القانون العام.

14) - النشاطات الرياضية والترفيهية. في حدود توفر الأماكن الخاصة والتعداد الكافي، فإنه يتم تسهيل ممارسة التربية البدنية والرياضية، كما يتم تنظيم حصص خاصة للبث السينمائي أو بث أشرطة سينمائية بمشاركة المعنيين على حسابهم.

15) - شراء ومقتنيات. يجب أن تزود مطاعم السجون بصورة كبيرة وكافية بالطعام، وأن تتضمن الأغذية والمنتجات المتداولة في شمال إفريقيا بالنسبة للمسلمين. وبعد ترخيص من مدير المؤسسة، يكلف عضو من العمال باقتناء أو شراء، من الخارج لحساب المعتقلين، الأغذية أو المستلزمات التي لا تباع في المطعم والتي لا يمثل دخولها إلى المعتقل أي ضرر أو مساوئ.

16) - الطرود. نظرا للترتيبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة، فإن الكتب والأسطوانات والألبسة وحدها مسموح ومرخص إرسالها. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن طردا للأغذية يصل وزنه الأقصى إلى 5 كلغ مسموح به، بعد المراقبة، بمناسبة نهاية السنة و14 جويلية (العيد الوطني) إضافة إلى عيدين سنويا، حسب ديانة المرسل إليهم (يمكن أن يضاف عيد الفصح وعيد الأضحى وعاشوراء).

17) - الأغذية. يتم تحسين النظام الغذائي في النقاط التالية: حصة اللحم تقدر بـ450 غ أسبوعيا، أما حصة المادة الدسمة فتصل إلى 1500 غ شهريا، وبالنسبة لأية إضافات أو زيادة، فإن تعليمات المنشور المؤرخ في 26 أكتوبر 1960 الذي ينص على تكييف ومواءمة الأكل مقارنة بالعادات الإثنية والدينية فإنها تبقى سارية ويتعين احترامها بالكامل.

18) - الاتصال مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. يمكن للمعتقلين من الصنف "أ" مراسلة، من خلال ظرف مغلق، ليس فقط السلطات الإدارية والقضائية ولكن أيضا ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ويرجى منكم ضمان تطبيق التعليمات المذكورة. وبالطبع فإن هذه الأخيرة لا يمكن أن تشكل عائقا أمام تطبيق تدابير قانون الإجراءات الجزائية المتعلقة بالإبقاء على الانضباط والحقوق المخولة للسلطة القضائية فيما يتعلق بالمتهمين. وكل رخصة أو تعديل للنظام الحالي والذي يأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية، لا يمكن إقرارها إلا من قبل الإدارة المركزية على أساس تقرير مفصل ومبرر والذي يتعين عليكم، في كل حالة، أن توجهوها بمثل هذا الختم وبنسخة. أما التوجيهات السابقة المتعلقة بالنظام الخاص بالمعتقلين من فئة "أ"، فإنها تبقى سارية طالما لم تكن متناقضة مع التعليمات الحالية.

حافظ الأختام.

الوثيقة رقم 23

قائمة المحكوم عليهم بالإعدام
أواخر 1960

I . في فرنسا

دواي	العياشي رحموني	
ليل (لوس)	أعراب عينوز	حسين سليمان
	علي بورنان	عمر تازبنت
	بلحاج سكالي	
ليون		
(فور مونلوك)	محمد عشوري	سعيد إريد
	مصطفى بودينة	موسى لشطر
	عمار بوكروش	شريف معشاشة
	محند شفار	علي مامادي

	محند شليت	رابح مداوي
	صالح دهيل	رابح محاملة
	محفوظ قوراني	مصطفى أوجحاني
	سحنون قراين	عبد القادر تركي
مرسيليا		
(بومات)	محمد عيساوي	شريف مزيان
	أحمد بوزيدي	محمد ناصري
	قدور كريبي	دهيمي
ماتز	عاشور عودية	خلفاوي
	إيدير بوكتوفة	
باريس		
(لاسانتي)	محمد أزرارا	
ران	عمار بعرير	عبد الوهاب كرنان
	محمد كدريش	عبد الرحمان رابط

II . في الجزائر

يقدر عدد الإخوة المحكوم عليهم بالإعدام على التراب الوطني بحوالي مائة وعشرين. ولم نتمكن من الحصول على القائمة الكاملة. ومن بينهم:

الجزائر العاصمة	عبد العزيز عبد المور	أحمد ديدوح
(بربروس)	عمار بن قدور	لخضر فودي
	رابح شلال	عبد القادر تيقر
باتنة	حنيفي عومر	
البليدة	بن يوسف عبد اللي	عبد القادر كاباش
	بن خدة عيشاتي	عبد القادر لعمياد (عامل في المناجم، 16 سنة)
	سعيد عسلي	عيسى لواقب
	أحمد عياد	عيسى مقدور

	عبد القادر بايو	عمار بن هوم
	عبد القادر بن ولهة	محند مزواقي
	فضيل بن زايبق	بلخير رحماني
	علي بوزيدة	عبد القادر سعدودي
	محمد براهيمي	سعيد توان
	يعقوب شعيب	الطيب توان
	محمد شويشي	نعاس تومي
	قدور قامة	
بون	علي عكوري	بن عبد السلام (مجهول اللقب)
	عبد الحميد بريبش	محمد بان
	موسى لمباركية	مبروك (مجهول اللقب)
	عيسى أوكراف	بغدادي زايدي
قسنطينة	عبد الوهاب بن يمينة	عبد الكريم لكحل مرابط
	سعيد بولحليب	(عامل في المناجم، سبع عشرة سنة ونصف)
	أحمد بولخون	محمد مرزوق
	بوعزيز بوثليجة	عبد القادر موساوي
	رابح جدو	صالح صافيان
	هاندري كاسميرتشاك	حنو زايير
	أحمد قبايلي	
قالمة	الآنسة فلة لوصيف	يحيى زرايرية
المدية	أحمد بن شريف	
أورليانس فيل	عبد القادر شيباني	
سطيف	حسين عثماني	تونسي برارمة
	عبد الرحمان بكوش	بشير قصاب
سيدي بلعباس	بوزيان بودة	

الوثيقة رقم 24

عينة من ميزانية الموارد المالية للفدرالية موجهة إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

1. جداول الموارد المالية للمنظمة من جوان 1958 إلى ديسمبر 1960

الأشهر	المداخيل	النفقات
سنة 1958		
جوان	345 511 993	39 353 199
جويلية	[1]580 301 173	42 673 288
أوت	370 319 297	42 625 078
سبتمبر	338 357 845	38 828 467
أكتوبر	361 557 751	19 886 895
نوفمبر	[2]504 232 435	26 241 603
ديسمبر	315 196 741	28 699 655
	2 815 477 235	238 308 185

الأشهر	المداخيل	النفقات
سنة 1959		
جانفي	358 770 166	62 010 887
فيفري	322 870 194	43 699 255
مارس	327 608 305	39 722 625
أفريل	332 495 633	51 130 685
ماي	403 829 984	58 270 418
جوان	370 872 655	52 179 013
جويلية	[3]506 161 902	35 425 709
أوت	413 542 615	47 635 792
سبتمبر	422 182 160	68 539 193
أكتوبر	468 491 985	57 935 190
نوفمبر	[4]677 515 606	60 468 844
ديسمبر	466 850 720	68 650 788
	5 071 191 925	645 668 399

الأشهر	المداخيل	النفقات
	سنة 1960	
جانفي	440 739 356	63 886 950
فيفري	452 852 755	76 742 277
مارس	452 490 945	74 092 765
أفريل	487 825 475	110 596 324
ماي	460 208 880	70 001 565
جوان	450 125 570	85 406 020
جويلية	[5]585 138 930	70 256 450
أوت	510 216 275	99 449 105
سبتمبر	487 837 325	83 615 687
أكتوبر	480 779 800	113 924 747
نوفمبر	[6]684 580 420	84 525 970
ديسمبر	475 405 590	87 861 710
	5 968 201 321	1 020 359 570

السنوات	المداخيل	النفقات
1958	2 815 377 335	238 308 105
1959	5 071 919 925	645 668 399
1960	5 968 201 321	1 020 359 570
	13 855 498 581	1 904 336 074

1. مداخيل جويلية 1958

اشتراكات	351 291 191
يوم 5 جويلية	229 010 082
	580 301 273

2. مداخيل نوفمبر 1958

اشتراكات	289 850 525
يوم أول نوفمبر	214 381 910
	504 232 435

3. مداخيل جويلية 1959	اشتراكات	326 018 940
	يوم 5 جويلية	180 442 962
		506 461 902
4. مداخيل نوفمبر 1959	اشتراكات	475 987 450
	يوم أول نوفمبر	201 528 156
		677 515 606

5. مجموع 5 جويلية غير مشار إليها.

6. مداخيل نوفمبر 1960	اشتراكات	485 256 560
	يوم أول نوفمبر	199 323 860
		684 580 420

2. جداول الموارد المالية للمنظمة من جانفي إلى ماي 1961

الأشهر	المداخيل	النفقات
جانفي	490 859 690	92 411 214
فيفري	500 592 065	100 580 260
مارس	478 472 135	79 037 765
أفريل	562 583 387	95 910 656
ماي	545 762 420	101 885 442
	2 578 269 697	469 825 337

السنوات	المداخيل	النفقات
1958 - 1959 - 1960	13 855 498 581	1 904 336 074
1961	2 578 269 997	496 825 337
	16 433 768 578	2 374 161 411

ملاحظة: المبلغ الذي أنفقته المنظمة ضمن ميزانية النشاط CSD قد وصل إلى: 368 786 215 1 فرنك.

إذن، نفقات المنظمة الخاصة بالدوام والنفقات العامة، الخ ... بلغت: 043 375 158 1 فرنك.

الوثيقة رقم 25

بيان النفقات، سنة 1960

ليرة	مارك الماني	فرنك سويسري	فرنك بلجيكي	فرنك فرنسي	العنوان
31 000	59 584	70 000	73 625	24 102 849	شراء التجهيزات
	180 900	26 095	174 239	83 147 000	المداومات
	2 995			2 412 612	التعويضات
414 400	1 560		28 600	68 369 000	المنح العائلية
	465			42 100	الضرائب والرسوم
	10 939	940		430 720	العمل المنجز والخدمات الخارجية
	46 548	1 220	26 850	4 031 970	الإيجار والأعباء الإيجارية
	3 200		330880	9199500	الأتعاب
5 756 500	93 102	10 451	223 125	36 425 118	الرحلات والتنقلات
6 185 970	188 081	107 055	1 220 421	203724 714	النفقات العامة متنوعات
	9 450	7 728	100 000	4 454 500	الاتصال
20 560	658	34		218 342	أدوات مكتبية
	6 478	20 044	62 620	2 293 777	التوثيق، الطبع
22 650	8 465	155		3 057 525	نفقات البريد
		28 875	55 000	167 000	المنح
1 130 070	44 817	3 639	109 370	10 737 399	مساعدة المناضلين
5 000	810		272 000	523 496 060	مساعدة المحبوسين
	300			2 804 700	مساعدة الطلبة
	13 347			1 810 144	التكوين، التربية
	1 075	154		99 316 945	الخسائر والحجز
13566150	672 774	276 390	2 676 730	1080241975	

الوثيقة رقم 26

(ترجمة من الألمانية)

رسالة هوبيرتوس هامب، 5 ماي 1962

النائب العام:

رئيس مصالح الأمن في كارلسروه.

فارنسفلد في 5 ماي 1962

السيد النائب العام،

شاركت في جوان 1960 في قضية تزوير عملات في أوسنابروك، وقد تعاونت لتقديم معلومات لمصالح الأمن الهولندية، الفرنسية والألمانية. وبعد أن تكللت العملية بالنجاح التام وعدني السيد هوهن، عضو في مصالح الأمن بباد غودسبرغ، بأنني سأتلقى جزءا من ثمن بيع الآلات التي كانت مخصصة لتصنيع الأوراق النقدية المزورة.

ومع انتهاء القضية استفدت من حماية مصالح أمن بلدي حيث وفرت لي الحماية في مكان آمن، بمفردي في بداية الأمر، ثم برفقة زوجتي وأبنائي، وحاليا أعيش في فارنسفلد حيث أمارس حياة منعزلة، لذلك السبب كانت لي نفقات إضافية كثيرة، والمكافأة الموعودة يمكن أن تمثل عونا كبيرا لعائلتي. ولكن إلى غاية اليوم لم أتلق أي نبأ بهذا الخصوص. وفي انتظار رد إيجابي، فإنني التمس دعمكم في هذه القضية.

هومبرتوس هامب

بيركن-لان 23 - فارنسفلد زوتفن - هولندا.

أرشيف ساكس المنخفضة أوسنابروك، ريب. 945، جزء 153، فو 1014 .

رد النائب العام، 3 سبتمبر 1963.

سيدي،

تبعا لطلبكم المؤرخ في 2 سبتمبر 1963 الذي يذكر برسالتكم المؤرخة في 5 ماي 1962 وردي لكم في 22 نوفمبر 1962، أسمح لنفسي أن أحيطكم علما بأنني وجهت مجددا اليوم رسالتكم الجديدة إلى مصلحة الأمن للديوان الفدرالي للشرطة الجنائية (بوندسكري مينالمنت) ببادغودسبرغ 1 شارع فريدريش إيبرت المخولة في الأمر للاطلاع...

مادام وعد تقديم المكافأة كما ذكرتم قد أعطي من قبل موظف من مصلحة الأمن، فإنني أعبر عن أسفي لعدم قدرتي على اتخاذ أي قرار في هذه القضية. وعليه ولأسباب عملية، أرجو منكم أن تتوجهوا مباشرة إلى مصلحة الأمن لبوندس كريمينالمت التي وجه إليها الملف الكامل.

التوقيع: تيل ستاتسانفلت (النائب العام).

الوثيقة رقم 27

القائمة التي أنجزها ريغاس حول الأشخاص المؤيدين لمشروعه

كانافاجيو - مدير الاتصالات بالوفد العام9 - فوضوي - عضو لجنة أورتيز- مناصر - معارض للديغولية.

بوايي بانس - 9 شارع الدكتور كورتي - رئيس سابق لـ(UFNA) الاتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا - مدير سياسي للسمعة الفرنسية ومنبر الجزائر - مناصر - معارض للديغولية.

- جون برنيي - 2 شارع لويز دو بيتينيي - حيدرة - نائب رئيس سابق للجنة الخلاص العام - مدير مؤسس للخلاص العام - ناضل دوما ضمن التوجه الفرنسي المسلم.

- أوغست أرنولد - ميزون كاري - رئيس لجنة الحرفيين وتجار المقاطعة ومنطقة الجزائر العاصمة - من أشد المناصرين لفكرة الجزائر الفرنسية، ولكن يجب أن يسير معنا.

- تالمانت - شارع كلود ديبوسي - عضو سابق في CSP - عضو اللجنة المديرة للتقويم الوطني Restauration Nationale- مناصر لفكرة الجزائر الفرنسية، لكن يجب أن يسير معنا.

- إيفان روسانو - 6 شارع بيار فيالا - طبيب - مدير سابق في المراقبة الطبية بالجزائر ورئيس بلدية سابق في فورناسيونال - رئيس سابق في CSP بالدائرة السادسة.

- روني شارليي- معمر في روفيغو، مؤثر جدا في أوساط المعمرين - يجب أن يسير معنا.

- توجا - مصنع في جسر قسنطينة - معمر في سيدي موسى - يتمتع بثروة كبيرة - له نفوذ كبير - يمكن ويجب أن يسير معنا.

- العقيد شولي - نهج سان سينس - مدير ديوان سابق للجنرال كاترو - من المتحمسين للفكرة - يمكن ويجب أن يسير معنا.

مارتي - رئيس بلدية سابق في حسين داي - مستشار عام ومفوض مالي - معارض للديغولية - يمكن ويجب أن يسير معنا.

- جينر - سائق سيارة أجرة - يتمتع بنفوذ كبير في الأوساط العمالية - موظف سابق في ترامواي الجزائر - رئيس سابق لـ CSP لعمال مؤسسة ترامواي.

- بيلترا - صناعي - يمثل روح شارع باب الوادي - يزعم أنه كان ينتمي إلى المجموعة التي ساندت في 29 جانفي فكرة توجيه نداء إلى فرحات عباس.

الوثيقة رقم 28

إعلان مجموعة من عناصر الشرطة الجمهورية

ما حدث في 17 أكتوبر 1961 والأيام التي تلت ضد المتظاهرين المسالمين الذين لم نعثر بحوزتهم على أي سلاح، يدفعنا من باب الواجب لأن نقدم شهادتنا وأن ننبه الرأي العام، إذ لا يمكننا الصمت أكثر دون التعبير عن استنكارنا ورفضنا العام لهذه الأعمال الوحشية الدنيئة التي يمكن أن تصبح منتشرة ومتداولة وأن تلطخ سمعة سلك الشرطة بأكمله.

اليوم وإن كان ذلك بمستويات متباينة، فقد أماطت الصحافة اللثام عن تصريحات ونشرت رسائل لقراء وطلبت تفسيرات. فالثورة تؤثر في الرجال الأمناء من كل التوجهات والأفكار، وفي صفوفنا يمثلون الأغلبية، بل إن البعض بلغ به الأمر إلى حد التشكيك في قيمة البذلة التي يرتديها.

يجب معاقبة كل المسؤولين بمن في ذلك أولئك الذين أعطوا الأوامر والذين تغاضوا عن الأمر وتركوا الأمور تسير كما هي، دون أن يتدخلوا أيا كان منصبهم، فإن من واجبنا أن نعلم ونطلع الناس بحيثيات ما جرى.

بعض الوقائع، في 17 أكتوبر،

من بين آلاف الجزائريين الذين اعتقلوا على مستوى حظيرة المعارض لبوابة فرساي، قتل العشرات منهم تحت وقع الضربات بأخماص الرشاشات وقبضات المعاول من خلال انفراز الدماغ وتفتت الطحال أو الكبد وكسر الأعضاء. لقد داسوا على أجسادهم تحت مرأى ومسمع السيد باري المراقب العام المقر لمثل هذه الأعمال الشنيعة. والبعض الآخر قطعت أصابعه من قبل عناصر من مصالح حفظ الأمن والشرطة والدرك المتنقل، الذين تشكلوا فيما يعرف بوقاحة لجنة الاستقبال. وفي إحدى أطراف جسر نويي كانت مجموعة من حراس السلام وآخرون من شرطة مكافحة الشغب، تقوم بالالتقاء والتقاطع في نقطة محددة بصورة بطيئة، وكل الجزائريين الذين تم تطويقهم داخل هذا الفخ الكبير يصرعون ليتم رميهم بعدها في نهر "السين". وقد كان هنالك حوالي المائة كانوا ضحية هذه المعاملة. وقد استخدمت مثل هذه الأساليب على جسر سان ميشال، إذ أصبحت جثث الضحايا تطفو على السطح يوميا وكانت تحمل آثار الضرب والخنق.

وعلى مستوى محطة ميترو أوسترليتز سالت الدماء بغزارة، لقد بقيت أشلاء البشر جاثمة على السلالم، هذه المجزرة استفادت من وصاية ورعاية وتشجيع السيد سورو والمراقب العام للمقاطعة الخامسة.

لقد حولت الساحة الصغيرة المعروفة تحت تسمية غرفة العزل، والتي تفصل الثكنة عن حي نزل الولاية، إلى مقبرة جماعية حقيقية. لقد عمد الجلادون إلى رمي العشرات من ضحاياهم في نهر "السين" الذي يجري على بعد أمتار قليلة، لتفادي إجراء أي تشريح لجثثهم من قبل الطب الشرعي، بعد أن تتم سرقة كل ما يحوزونه من ساعات وأموال. لقد كان السيد بابون رئيس الشرطة والسيد ليغاي المدير العام للشرطة البلدية يحضران هذه المشاهد الرهيبة. في الساحة الكبرى لـ 19 أوت تعرض أكثر من ألف جزائري إلى الضرب القاسي وقد حولها ظلام الليل إلى عملية أكثر دموية.

البعض الآخر...

في سانت دوني تعرض الجزائريون المعتقلون جماعيا إلى الضرب وسوء المعاملة، بصورة منتظمة في مقرات محافظات الشرطة. وقد كانت حصيلة الليلة الأخيرة دموية حيث تم إلقاء أكثر من ثلاثين من هؤلاء المساكين وهم مغمى عليهم في القناة بعد أن تعرضوا للضرب والتعذيب.

وفي نوازي لوساك، وبعد حادث مرور عادي حيث صدمت سيارة من طراز دوفين إحدى الشاحنات، تم نقل سائق السيارة وهو جزائري وكان مصابا بجروح خطيرة إلى المستشفى في إحدى حافلات الشرطة. ولكن ماذا حدث بالضبط في الحافلة؟ لقد لاحظ الطبيب المناوب في المصلحة وفاة الشخص، أي السائق الجزائري، جراء تلقيه رصاصة من عيار 7.65. وقد اضطر قاضي التحقيق المعين في مكان الحادث إلى طلب توفير معلومات إضافية ومكملة حول الحادث.

وفي سانت دوني وأوبرفيليي وعدد من دوائر العاصمة باريس، تشكلت فرق كومندو متكونة من أعوان الفرق الخاصة في المقاطعات وحراس وأعوان أمن بالزي المدني، ليعملوا لصالحهم الخاص خارج الخدمة. وكانوا يتفرعون إلى مجموعتين: فيما تقوم المجموعة الأولى بتوقيف الجزائريين وحجز أوراقهم الثبوتية وإخفائها وإتلافها، تقوم المجموعة الثانية باعتقالهم مجددا. وما دام الجزائريون لم يعودوا يمتلكون أوراقا ثبوتية وشخصية يقدمونها، فإن المبرر موجود لصرعهم ثم رميهم في القناة أو تركهم جرحى ينزفون دما، أو موتى في مساحات واسعة خالية، أو شنقهم في غابة فانسان.

في الدائرة الـ 13 لباريس مارس أعضاء من الفرق الخاصة للمقاطعة الثالثة، أبشع أنواع التعذيب. فقد سكب على الجزائريين البنزين وأحرقوا أحياء "قطعا قطعا". ففي الوقت الذي كان فيه جزء من الجسم يحترق، يسكب الوحوش على طرف آخر من الجسم البنزين ليحرق بعدها.

هذه بعض الوقائع التي لا تقبل النقاش والجدل، تعد جزءا يسيرا مما حدث فعلا خلال هذه الأيام الأخيرة وما لا يزال يحدث أيضا. إنهم معروفون في الشرطة البلدية.

أما تجاوزات الحركى والفرق الخاصة للمقاطعات وفرق الاعتداءات والعنف، فإنها ليست بالسرية، فالمعلومات القليلة التي تداولتها الصحف ليست شيئا معتبرا بالنظر إلى حقيقة ما جرى.

إنه مسار وحشي لا يرحم، يراد أن يغرق سلك الشرطة فيه. وللوصول إلى ذلك، فإن التشجيع قائم وموجود. أليست هذه الطريقة التي يتم من خلالها تطبيق المرسوم المؤرخ في 8 جوان 1961 معبرة، وهو المرسوم الذي كان يهدف إلى إبعاد النشطاء المتطرفين من محافظات الشرطة ؟

إن مثل هذا التطهير كان مأمولا ولكن لم نجد أي شخص معني بمثل هذا الإجراء. ولإنقاذ المظاهر وحفظ ماء الوجه، تم استدعاء 62 كانوا متطوعين وبصعوبة، ليستفيد كل منهم من ثلاث سنوات من المعاملة العادية. وبعد هذه المدة يحالون على التقاعد بالأقدمية في الخدمة. هذا لا يعد إلا مظهرا من مظاهر التساهل والتغاضي المتواطئ من رئيس الشرطة. فخلال العديد من الزيارات التي قام بها في محافظات شرطة باريس وفي الضاحية، منذ بداية الشهر، كان بابون يصرح "قوموا بتسوية ومعالجة شؤونكم مع الجزائريين بأنفسكم ومهما حصل فإنكم ستحظون بالتغطية والحماية". ومؤخرا أبدى رضاه عن النشاط المتميز جدا للفرق الخاصة للمقاطعات مقترحا أن يضاعف تعدادهم. أما بالنسبة للسيد سورو فإنه أشار من جهته لكي يقضي على وساوس وقلق بعض أعوان الشرطة: "لستم

بحاجة إلى تعقيد الأمور، لتعلموا أنه حتى في حالة ما إذا لم يحمل الجزائريون سلاحا فإنه يتعين عليكم أن تعتقدوا بأنهم حاملين دوما للسلاح".

هذا المناخ أثمر فعلا، فالكراهية تدفع إلى المزيد من الكراهية. وهذا التسلسل الوحشي لا يمكن إلا أن يؤدي إلى المجازر وإلى إرساء وضع دائم للمذابح الجماعية.

وبالمقابل لا يمكننا أن نقبل بأن كل ما جرى يتم تحت سلطة ووصاية الحاكم أو رئيس الشرطة فحسب، فوزير الداخلية ورئيس الدولة شخصيا لا يمكنهما أن يجهلا ذلك، أو على الأقل حجم ما يحدث. ومما لا شك فيه أن الوالي ورئيس الشرطة قد أثارا الموضوع أمام المجلس البلدي، خاصة فيما يتعلق بالتحقيقات القضائية الجارية؛ كما أن وزير الداخلية أشار إلى لجنة تحقيق. وهذه الإجراءات يجب اتخاذها وتطبيقها سريعا ويبقى أن جوهر المسألة باق: كيف أمكننا تحويل ليس عددا معزولا ولكن للأسف عددا كبيرا من أعوان الشرطة، خاصة الشباب منهم. وكيف وصلنا إلى ما نحن عليه ؟

هل يشكل هذا الانحدار هدفا لبعض المسؤولين؟ هل يريدون من وراء ذلك تحويل الشرطة إلى أداة طيعة، قادرة على أن تكون غدا القوة الضاربة للعدوان على الحريات وضد المؤسسات الجمهورية ؟

وعليه فإننا نوجه نداء عاجلا إلى الرأي العام، فالمعارضة المتعاظمة لمثل هذه الممارسات الإجرامية تساعد سلك الأمن بأكمله على عزل ثم طرح كل هذه العناصر المتعفنة. لقد عانينا كثيرا من تصرف وسلوك بعض زملائنا خلال الاحتلال الألماني ونقولها بمرارة، ولكن دون خجل لأن الشرطة حافظت، في العموم، على سلوك مطابق لمصالح الأمة، وقتلانا خلال المعارك البطولية لتحرير باريس يشهدون على ذلك.

إننا نريد أن يوضع حد لمناخ قانون الغاب السائد والذي يتغلغل في جسدنا.

إننا نطالب بالعودة إلى المناهج والطرق الشرعية القانونية، فإنها الوسيلة الوحيدة لضمان وتحمل مسؤولية أمن أعوان الشرطة الباريسيين، والذي يشكل حاليا همنا الرئيسي. فهناك بيننا وبين صفوفنا من يعتقد عن صواب بأن أفضل وسيلة لتحقيق هذا الأمن وضمانه فعليا يكمن في وضع حد لحرب الجزائر. إننا نمثل، على الرغم من اختلافنا، الغالبية التي تتقاسم هذا الرأي. ولكن، نقولها صراحة وبوضوح، إن الدور الذي يراد منا أن نلعبه ليس مناسبا لإرساء ظروف وشروط الوصول إلى مثل هذا الحل، بل بالعكس من ذلك فإنه لا يضمن، دون شوائب، التعاون المأمول بين شعبنا وجزائر الغد.

إننا لا نوقع هذا النص ونحن نتأسف لذلك بصدق، ونلاحظ بكل حزن أن الظروف الحالية لا تسمح بذلك، ولكننا مع ذلك نتمنى أن يتم فهمنا وأن نتمكن سريعا من الكشف عن توقيعاتنا دون أن يكون ذلك بطولة غير مفيدة.

إننا نوجه هذه الرسالة إلى السيد رئيس الجمهورية وإلى السادة أعضاء الحكومة والنواب وأعضاء مجلس الشيوخ والمستشارين العامين للمقاطعات وللشخصيات الدينية وممثلي وسائل الإعلام وإلى الدوائر النقابية والأدبية والفنية.

إننا واعون بضرورة التقيد بالانشغالات النبيلة، والحفاظ على كرامة الرجال وعائلاتنا التي لا يتعين عليها أن تخجل من آبائها وأزواجها. ولكننا أيضا على يقين بأن الضرورة تقتضي الحفاظ على سمعة الشرطة الباريسية، سمعة الشرطة الفرنسية.

باريس، 31 اكتوبر 1961.

الوثيقة رقم 29

تقرير موجه من اللجنة الفدرالية إلى وزير الداخلية، 23 جوان 1960

لقد تلقينا بالفعل التوجيهات الصادرة بتاريخ 21 جوان 1960 . وستبعث في يوم الأحد 26 من نفس الشهر. ولكن نعتقد أنه بالإمكان الاستفادة من مهلة 3 أيام لكي نحيطكم علما بملاحظاتنا بخصوص التعليمة رقم 1 (الخاصة بتوقيف كل عمل مسلح ضد أي فرد جزائري أو فرنسي بداخل أو خارج التنظيم).

المزايا.

لدى التحليل يتضح بأن المزايا الكبرى التي تجنيها جبهة التحرير من تطبيق شامل وفوري لمثل هذه التعليمة، تكمن في إثبات قدرتها على وقف إطلاق النار في بعض من أجزاء التراب الوطني حيث يتواجد هذا التنظيم، وربما أيضا أن تتأثر شريحة من الرأي العام الفرنسي بهم بصورة إيجابية.

المساوئ.

1) - تعترف الحكومة الفرنسية حاليا بهذه القدرة بما أنها تدعو بالتدقيق جبهة التحرير إلى محادثات للتوصل إلى مثل هذا التوقف عن إطلاق النار.

2) - مثل هذه التعليمة ستكون لها، في رأينا، تداعيات سلبية على معنويات القاعدة. فالتنظيم كان عبارة عن "مدفأة تحت الضغط قابلة للانفجار" (أنظر مختلف التقارير الخاصة بالحركى). لقد قمنا بإعادة تنظيم مجموعات التدخل والمجموعات الخاصة من أجل القيام بعمل طال انتظاره منذ أوت 1958 . هذا العمل الذي كان بإمكانه بمفرده أن يمنح أكثر حيوية للتنظيم. وإذا كان هنالك من ضرورة اليوم بأن نفرض عليه التقاعس عن العمل، فإن ذلك سيثنيه عن التجنيد وإضعاف دوره الصغير الذي يلعبه في الثورة (الدور السياسي)، خاصة أن زعيم الحكومة المؤقتة يدعو المجاهدين إلى مضاعفة الروح القتالية وأن تستمر الحرب، وبالتالي فإن ذلك سيشكل تناقضا صارخا لا يمكن لتنظيم فرنسا أن يستوعبه.

3) - خطر تفتت أو تشرذم التنظيم: والأخطر هو أنه في حالة الامتثال لهذه الهدنة فإن العدو لن يضع السلاح. وتيرة القمع ستتضاعف حدتها، الجواسيس والمرشدون سيكونون متأكدين من اللا عقاب (لا يمكننا تطبيق أي عقوبة أخرى: سجنهم مثلا) سيقومون، بكل راحة، باختراق الحركة الوطنية الجزائرية التي، بمساعدة معتادة للشرطة، سيحاولون، عن طريق القهر الذي لا يعرف أية حدود، استعادة الأحياء التي طردوا منها.

وهذا سيكون بالطبع متماشيا مع اتجاه الآفاق والأهداف الديغولية (كلما كان هناك عدد أكبر من الأحزاب الممثلة في المحادثات كلما كانت لعبة ديغول أسهل).

4) - صعوبة التطبيق أو التنفيذ.

أ- يجب أن نضع نصب أعيننا أن تنظيم جبهة التحرير في فرنسا عبارة عن قلعة في أرض العدو، وأنه يخضع لحصار دائم، وإذا ضعفت درجة اليقظة والحرص لدينا وإن كان ذلك لوقت قصير، فإن القلعة

ستكون مهددة بالغزو والاحتلال، وبالتالي فإن رد فعلنا الدائم وحده هو الكفيل بضمان الحياة للتنظيم.

ب - بالمقابل، فإنه يستحيل أن يرفض لمناضلينا الحق الشرعي للدفاع عن النفس، فحالما تعرف التعليمة من قبل عدد كبير من الأشخاص وسيكون الأمر كذلك لأنه يجب أن تنزل إلى أدنى درجات السلم الهرمي، فإن الاستفزازات لن تتوقف وستتعدد (الشرطة، المتطرفون، الحركى، وكل أولئك الذين لديهم مصلحة في ترك الانطباع بأن جبهة التحرير لا تسيطر على كل الجالية المهاجرة).
فهل يتعين علينا بعدها إعطاء أوامر لمناضلينا بضرورة الموت تحت رصاص قاتليهم دون رد ؟ من جانب آخر، وإذا كان الدفاع الشرعي معترفا به، ولا يمكن أن يكون غير ذلك، فإنه سيكون هنالك دوما أموات نتيجة العنف، وبالتالي فإنه سيتم الاستغلال السياسي لتعليمتنا ضدنا عن طريق الصحافة وسيقال بأن العمليات مستمرة وأن جبهة التحرير عاجزة عن فرض احترام قراراتها.

وفي ذات السياق، فإنه بإمكان أي عون شرطة أو أي شيء يسعى للاستفزاز، إفشال أو إجهاض تعليمتنا من خلال التوجه إلى أحد المقاهي الجزائرية والقيام أو التسبب في عملية. لا يمكننا حينها أن نصرخ بأن الأمر يتعلق بالاستفزاز. ولكن هناك واقعة ستظل قائمة، هو أن العمليات لم تختف.

5) - هذه التعليمة تبدو لنا، بعد تفكير معمق، سابقة لأوانها، فالمبعوث المنتدب لم يرحل بعد ونحن نقوم من جانب واحد ودون أي مقابل بحرمان أنفسنا من سلاح هجومي ودفاعي ثبتت فعاليته.

ولا نعتقد أن مثل هذا "التعايش السلمي" يمكن أن يخدم مصلحة التنظيم في فرنسا، لأن ذلك سيترجم فقط على أنه نقص في اليقظة وميلاد نوع من التفاؤل الخطير بالنصر والذي سيؤدي إلى إزالة كل مظاهر التجنيد بين جماهيرنا، بينما يتعين، أمام المخاطر المؤكدة لفشل المفاوضات، شحذ عزائمهم.

فإذا تركنا وهما خطيرا بأن الكفاح النشط أي العمل المباشر غير ضروري ولم يعد له مكان، فإننا نخشى أن "يبرد" التنظيم أي أن تنطفئ جذوته وحماسته إلى درجة يصبح فيها مستحيلا إعادة بعث هذه الحماسة وإرجاعه إلى دائرة الكفاح الثوري.

هذه هي الملاحظات التي صيغت من قبل الإخوان بخصوص التعليمة رقم 1. أما فيما يتعلق بالتعليمة رقم 2 (الاتصالات بالمنتخبين وخروجهم) ورقم 3 (تفسير الخطابات الأخيرة)، فإننا لا نبدي حيالها أي ملاحظات.

وكما أسلفنا ذكره، فإن التعليمات ستوجه يوم الأحد إلا إذا رأيت غير ذلك من خلال إصدار قرار مناقض فيما يتعلق بالتعليمة رقم 1. حسب الوسيلة التي وضعت مع "ماح".

أخويا

عن اللجنة الفدرالية

الوثيقة رقم 30

جبهة التحرير الوطني
فدرالية فرنسا

شهر جانفي 1961
سلسلة: أ - ب - س

نشرة عضوية خاصة،

الشرطة الفرنسية:

ما هي، وكيفية محاربتها

القمع مستمر، أشرس مما كان عليه، في حق الجالية الجزائرية في المهجر، التي تظل تحت قيادة جبهة التحرير عازمة على الاستمرار بكل إرادة وحزم في الكفاح لاسترجاع الحرية والاستقلال. منذ 6 سنوات، يعكف العدو على مضاعفة تعداد الشرطة لديه، وتم إنشاء مصالح متخصصة ويتم توظيف مستمر للمستخدمين. وتوفر وسائل معتبرة لتوضع في خدمة الشرطة، في محاولة لتحجيم تنظيمنا ونزع سلاحه وإخضاع الجزائريين لقانون الطغاة المحتلين. ولكن، على الرغم من كل الجهود المبذولة من قبل الشرطة والتي تم تدعيمها بالخصوص منذ مجيء السلطة الديغولية، أي وصول ديغول إلى السلطة، فإن التنظيم ظل سليما معافى وقد نجح في تجاوز كل المحن. فقد حطم كل هجمات الشرطة الرامية إلى قطع رأس التنظيم أي القضاء على قيادته، بل وبفضل اليقظة المستمرة وإرادة وعزم أعضائه فإنه اكتسب قوة وتجربة مما جعله تنظيما لا يقهر.

واليوم، نعرف بالتدقيق آليات تسيير الشرطة الفرنسية، طرقها ومناهجها، ولذلك فإن المناضلين والإطارات أكثر استعدادا وأكثر خبرة، وهم على اطلاع كامل بفنون الكفاح السري.

لقد حددت النشرية العضوية الصادرة في نوفمبر 1958 سلوك المناضل أمام الشرطة. وقد كانت تحذر من طرق الاستنطاق المستخدمة والتهديدات التي يمكن أن تلجأ إليها للحصول، من إخواننا الموقوفين، على معلومات حول النظيم وأعضائه.

وهذه النشرية تقترح عليه تعريفه بتنظيم الشرطة الفرنسية ومختلف أساليبها في التحقيق، وتقترح على المناضل الوسائل الكفيلة بالكشف عن رقابة الشرطة وكيفية التعامل معها ومواجهتها. وفي حالة توقيفه كيفية التلاعب بآلاف الفخاخ التي تتضمنها عملية الاستنطاق.

II - كيف تتم عمليات البحث والرصد والمتابعة

غالبا ما تكون التحقيقات طويلة وتأخذ وقتا لجمع كافة العناصر الضرورية في القضية والوصول إلى توقيف المناضل. فبمجرد ورود اسم، يتم إطلاق سلسلة من الأبحاث والتحريات الإدارية (أرشيف، شرطة قضائية، الملفات القضائية، هوية قضائية، سجون، مصالح بطاقات التعريف، جوازات السفر، رخص

القيادة، الاستعلامات العامة، مديرية أمن الإقليم، الأمن الوطني) دون أن ننسى المستشفيات، مصلحة الأمراض العقلية، الضمان الاجتماعي.

ومما لا شك فيه أن كل هذه المصالح ستجد أثرا للشخص المعني. وبعد تحديد هويته بصفة كاملة من قبل هذه المصالح، فإنه من السهل الحصول على عنوانه وصورته. أما بالنسبة للأشخاص الذين لا يمتلكون منزلا قارا، فإن الرقم التسلسلي للضمان الاجتماعي، الذي يتم تسجيله خلال العمليات التي تقوم بها الشرطة من الكشوف والشهادات الشخصية، يستخدم للعثور عليه. وبفضل هذا الرقم وبحث يتم على مستوى اتحاد الضمان الاجتماعي بشارع سيمون بوليفار بباريس الدائرة 19، فإنه بالإمكان العثور سريعا على المستخدم أو رب العمل الحالي والذي سيقدم بدوره دون عناء عنوان المستخدم أو العامل.

وإضافة إلى الوسائل الإدارية، فإن هناك تدابير تقنية لتحديد الهوية القضائية. فمن السهل الكشف عن اسم مستعار أو مزور بفضل البصمات، وحينما يتم التعرف على صفات الشخص من خلال الوصف أو الصورة، والاسم والعنوان أو مكان العمل. للتمكن من رصد ومراقبة ومتابعة المشتبه به بغير علم منه، فإن الخناق سيضيق عليه بصورة أخطر. ولهذا الفرض تستخدم الشرطة الوسائل التالية:

1) - القبعة العادية أو التقليدية المتعارف عليها لموظف شركة الغاز والكهرباء.

2) - العامل ببذلته الرثة، والقبعة و مستلزمات الأكل والخمر.

3) - زوج من العشاق أمام المنزل، أو مكان العمل أو المكان الذي يرتاده كثيرا.

4) - المتسول أو المتسكع الجالس أمام هذه الأماكن.

5) - بذلة الميكانيكي.

6) - خدعة الرجل الأعرج.

7) - العمال المكلفون بالدهن.

8) - مصلح الكهرباء.

9) - راكبو الدراجات النارية ببذل مناسبة.

10) - مستخدمو السيارات، سيارة الأجرة، بمكان عمل معلوم أو إشهار غير حقيقي مجهزة بأدوات بداخلها تساعد على المراقبة، ولا يمكن التنبه إليها من الخارج.

بعدها، وخلال غياب العنصر المستهدف عن منزله، بإمكان أعوان الشرطة أن يقوموا بعمليات تفتيش دون أن يتم تغيير مواقع أي شيء في المنزل، بفضل متخصص في الأقفال والمفاتيح والذي يقوم بفتح باب المنزل دون أن يترك أي أثر، حينها يتم الاطلاع على الأماكن التي ستجري فيها عمليات الاعتقال المقبلة.

III - الاستنطاق

أ- التكتيك المعتاد لأعوان الأمن:

الاستماع إلى الأقوال من خلال المحضر، وهي التسمية التي تعطى للاستجواب أو الاستنطاق، يكلف به مساعد محافظ أو ضابط في الشرطة القضائية.

يتم طمأنة العنصر المستهدف (أبوية محسوبة)، بعد التفاصيل حول الحالة المدنية، يتم الانتقال إلى الوقائع المدان فيها، أو المتهم بها. فإذا اندمج المناضل في لعبة أعوان الأمن فإنه يعترف بكل ما لديه، فيتم حينها الاعتناء به (إطعام، قهوة، سجائر) لتسهيل الأمر.

أما إذا بدا عليه قليل من التردد، فإنه يتواجد دواما شبه تقدمي من بين أعوان الأمن يتظاهر بالاستياء من السياسة الجزائرية ويظهر تعاطفا معه لطمأنته، وبالتالي استغلاله حسب رغبته وإرادته.

ويقوم الشرطي المتحلي بالروح الأخلاقية باعتماد مثل هذه اللغة "لو كنت جزائريا مثلك، فإنني سأقوم بكل شيء من أجل تحرير بلدي، إنني أعطيك الحق في ذلك، لقد تألمتم وعانيتم كثيرا". "جبهة التحرير غير منظمة كما يجب، فلو كان الأمر كذلك لما وقعت في الاعتقال. لقد تخلى عنك إخوانك، لأن فلانا هو الذي أرشدنا إليك. أرح ضميرك، نعلم أنك لست من المسؤولين، أعطنا اسم مسؤولك ولن نقول بأنك أنت من قدمت لنا المعلومة".

وكلما كثر الكلام كلما كانت هناك محاولات لتقديم وقائع للمناضل كان شاهدا عليها، حيث تذكر له أسماء وألقاب الإخوان وأماكن إقامتهم وعملهم واجتماعاتهم الخ...

تقدم له المئات من الصور ويحاولون دفعه إلى تحديد المناضلين والمتعاطفين والعناصر الآخرين الذين يمكن التعرف عليهم.

- الشرطة تلجأ أيضا، على سبيل المثال، إلى الأساليب التالية:

أ- التخويف. تختلف التهديدات والضغوط حسب صفة ودرجة المناضل الخاضع للاستنطاق.

1) - المناضل متزوج: الشرطة تهدده بما هو غال لديه، أبناؤه، زوجته الخ... تحذره "رحمة وشفقة عليه" أن أشياء كثيرة يمكن أن تحصل له وأن الشرطة لديها الوسائل لتعذيبه أو إخفائه دون أن يطلع أي شخص على ذلك.

2) - المناضل أعزب: يهدد بتحويله إلى الجزائر. بعض المناضلين جردوا من ملابسهم أمام أعين آبائهم وأمهاتهم، ولوضع حد لمثل هذا المشهد المهين، فإن على المناضل أن يبوح بما تنتظره منه الشرطة.

3) - المناضل تاجر: يهدد بغلق نهائي لمؤسسته وحجز لمحله التجاري. وتذكر الشرطة التاجر المتقل مثلا بأنه بإمكانها أن تسحب منه بضاعته ورخصته، وأن تقوده قصرا إلى الإفلاس، إلا إذا أظهر "تفهما" وقدم معلومات بحوزته. أما بالنسبة لصاحب الفندق فإنها استدعاءات دورية ودائمة مع دفتر الشرطة والانتظار في مقرات الشرطة لأيام كاملة إلى غاية الاستياء الكامل.

4) - المناضل عامل: تعلمه الشرطة بأنه بعد تسريحه يتم نشر اسمه في كل المصانع في فرنسا، للحيلولة دون أن يجد منصب عمل في مكان آخر. وحينما يظل دون عمل، فإنه يعتبر كعاطل، وبمقتضى النصوص السارية المفعول، فإنه يطرد إلى الجزائر ويسلم إلى المظليين.

5) - المناضل موظف: تذكر الشرطة بالخصوص بأنه بسبب تعنته وعدم البوح والتصريح بشيء، فإنه سيهدم كل مساره المهني، وفي نهاية الأمر فإنه مهدد بأن يضخم أعداد أمثاله القابعين في محتشدات بوسوي والبرواقية بعد تريص يقضيه في مورمولون.

6) - المناضل المعتقل يشهد حصة تعذيب ليرى ما هو المصير الذي ينتظره إذا رفض أو امتنع عن الكلام.

ب - الحيلة: يطرح أعوان الشرطة دائما كافة أشكال وأنواع الأسئلة. وطريقة طرح الأسئلة تسمح بتقاطع أجوبة المناضل محل استجواب من خلال استخدام عدد كبير من أعوان الشرطة الذين يتداولون عليه. بعضهم "لين" والبعض الآخر "قاس". وهذا لا يعد سوى سيناريو لإجبار المناضل على الكلام.

ج - السيناريو الخيالي: تقول الشرطة للمناضل الموقوف بأنه تم التبليغ عنه أو الوشاية به من قبل مسؤوله المعتقل، قبله أو بعده، وتهدده بإجراء مواجهة بينهما إذا امتنع عن قول الحقيقة.

د - استخدام القناع: هذا الأسلوب يهدف أساسا إلى إحباط معنويات المناضل من خلال الشعور باللاأمن الذي يثيره القناع. وتقوم الشرطة بتمرير أشخاص يرتدون أقنعة سوداء في قاعات الاستنطاق أو خلال عدد من عمليات التوقيف الجماعي في المقاهي الجزائرية (بهذه الطريقة كان ينشط أشخاص مقنعون في الدائرة الخامسة). ويكلف هؤلاء المقنعون بالتبليغ أو الكشف عن عدد من الأشخاص الذين يعرفونهم من خلال الإشارة إليهم. وغالبا ما يكون هؤلاء المقنعون مجرد وشاة أو مخبرين. ولكن التمثيل يترك الانطباع بأن الأمر يتعلق بمناضل، مما يضفي ويثير الشكوك والريبة لدى الجميع.

وأحيانا تعد الشرطة بإطلاق سراح المناضل وتقترح عليه أن يعمل لصالحهم مرتديا قناعا تفاديا لأي عمل انتقامي ضده.

هـ/ محاولات الرشوة:

1) - تجاه أولئك الذين تمتلك الشرطة ضدهم أدلة، بحيث تتحين الفرصة منتظرة لحظة الضعف لديهم لكي تقترح عليهم صفقة مفادها: نطلق سراحك بشرط أن تعمل لصالحنا (أي أن يعمل مخبرا لديهم).

2) - ضد أولئك الذين لا تمتلك الشرطة دليلا يدينهم، وبالتالي فإنها مضطرة إلى إطلاق سراحهم، ولكن تترك الانطباع بأن ذلك يتم عن طيب خاطر وعن إحسان. وهذا الإحسان يجب أن يرد ببعض الخدمات مثل تقديم معلومات، الوشاية الخ...

3) - المناضلون الذين تكتشف الشرطة لديهم صفات وهالة الإطار، وتفعل كل ما في وسعها لحملهم على العمل معها أو لصالحها، خاصة إذا اجتازوا أزمة الإحباط في معنوياتهم.

1) - محاولة إحباط المعنويات: تعتمد الشرطة اللغة التالية باتجاه المناضل: أنت هنا، ولكنك تدفع الثمن وحدك من أجل الآخرين، المسؤولين، أنت أبله ومسكين، فأنت تتحمل أكبر المخاطر بينما يسير مسؤولوك في سيارات فخمة في تونس أو يتمتعون بالعيش الرغد في قصور القاهرة.

د/ العنف: إذا قاوم المناضل وصمد أمام الشرطة، فإنها تلجأ إلى استخدام العنف: لكمات، ضرب

بالأقدام، سياط والكل مصحوبا بشتائم. أعوان الشرطة "المنفعلون والعدائيون" يحلون محل "الطيبين". هؤلاء بإمكانهم العودة متظاهرين بحس الوصاية والأبوية قائلين مثلا: "أنت تلاحظ أننا لم نمسسك بسوء، وأنت لم ترغب في الكلام، فلا تلم إلا نفسك فإن الآخرين سيعودون". ويحاولون أن يفتكوا منه معلومات جديدة ليتفادى ضربات الآخرين.

يترك المناضل 4 أو 5 أيام دون شرب أو أكل، يوعد بكأس ماء إذا قبل الكلام، وذات الأمر بالنسبة للتبغ.

و/ التعذيب: كل ما سبق ذكره أعلاه لا يمثل سوى أساليب اعتيادية للشرطة، إذ أن أعوان الشرطة لا يتورعون عن استخدام التعذيب. فأساليب الشرطة الفرنسية المعروفة من قبل الجزائريين أنشأت تقنية عصرية للتعذيب: الحمام، الجلد، أنبوب الماء، الكهرباء، الشنق على شكل الضفدع. وحينما يتم القبض على المناضل، يجب عليه ألا ينسى أبدا أنه مناضل وطني يحارب من أجل استقلال الجزائر، وأنه ثوري ابن شعب مكافح، فعدم الكلام يعني الاستمرار في الكفاح. والصمت يصبح سلاحا. الامتناع عن الكلام عن التنظيم وعن الإخوة الآخرين في الكفاح، لتفادي الإضرار بالوطن، وبكل أولئك الذين يواصلون العمل لنصرة المثل الأعلى الذي من أجله سقطنا بيد العدو.

ب - كيف يتم رصد وجود الشرطة والإفلات من متابعتهم؟

المتابعة تمارس على العناصر الآتي ذكرهم:

1) - المشتبه فيهم في قضية ما، أي أن دليل إدانتهم يمكن الإتيان به. ولكن هذا الدليل لا يمكن الحصول عليه دوما من قبل الشرطة وبالتالي النتيجة أيضا.

2) - الذين يكونون محل معلومات سرية تفيد بقيامهم بنشاطات ثورية.

3) - الذين يلفتون الانتباه بطريقة أو بحركة غريبة غير معتادة وهي قضايا تعرف بالمبادرة، فهناك احتمال كبير بأن يكون الجزائري محط الأنظار. لون بشرته، بالخصوص، يشكل بالنسبة له عائقا كبيرا. أفعاله وحركاته تهم المئات من الفرق النشطة في الشارع العام (حراس ومفتشين) الذين ينتشرون في الشوارع.

I- كيف يتم رصد عون شرطة؟

بإمكان مناضل أو وكيل اتصال، بقليل من اليقظة، أن يدرك إن كان متابعا من قبل شرطي أو أعوان شرطة. فهؤلاء لا يمتلكون رادارات ليرصدوا بالتدقيق وعلى الدوام مناضلينا، وهذا لحسن الحظ. وبطبيعة الحال فإنه من السهل على شرطي أن يتابع شخصا واحدا يعرف عنوانه وهيأته وملامحه، بينما من الصعب على المناضل أن يتعرف على الشرطي الذي يقتفي أثره.

فالأمر ليس معقدا، بل مجرد تعود. فقط يبدو للوهلة الأولى صعبا للغاية، ولكن حينما "تخرج الطلقة" كما يقال، يستغل الأخ ذلك بكل سخرية، لرؤيته أعوان الشرطة يقومون بالدوران تائهين مستخدمين أساليب تثير المزاح. لكن يجب القيام بذلك بكل تكتم، حيث أنه في حالة ما إذا أحس الشرطي بأنه اكتشف أمره أو انفضح، فإنه يقوم باعتقال المناضل ليقوده إلى مصلحته ويتم استنطاقه هناك حول نشاطاته. وفي هذه الحالة من المستحسن تجنب الإصرار، لأن الشرطي يمكن أن يكتشف أمورا كانت خافية عليه. ولا يتعين

على المناضل أن يبقى حذرا فحسب بل يجب عليه أن يطور خاصية أو ميزة الملاحظة، لأن ذلك يبقى ضروريا إذ يجب أن يعتاد على ملاحظة كل ما هو حي أو غير حي ويجب عليه أن يتمرن على التدقيق في هوية المارة في الشارع حسب بذلهم وألبستهم، وخطاهم و هيئتهم، وبالخصوص عيونهم. ولكن لا يتعين أن يدقق فيهم، حيث يمكن أن يقتصر النظر إليهم بصورة محتشمة.

أ/ العيون: لقد قلنا العيون لأنه لدى الشرطي هام، حيث أن نظره يراقب غالبا من بعيد حوله، متغاضيا قريبه المباشر. وإذا كان الشرطي مصحوبا من قبل زميل له، على الرغم من المسافة التي بينهما، فإن نظرتهما تبقى دائما موجهة إلى نفس المكان.

فباستخدامهما نفس النظرة يتواصلان؛ فالشرطي له طريقة خاصة للتدقيق في النظرة، أي في التركيز على تحديد ملامح وجه الشخص، نظرة عميقة باتجاه العينين في محاولة لإحداث إرباك يمكن أن يستغلها.

ب/ الألبسة والأحذية: الألبسة تشير إلى وظيفة الشرطي، فعلى وجه العموم يرتدي أعوان الشرطة بذلا على شاكلة "اللباس الجاهز". وحتى ولو ارتدى الشرطي لباسا خارقا للعادة، فإن الأحذية لا تتناغم عموما مع تفصيل البذلة، فهي عبارة عن أحذية خاصة بالموظفين، أي أنها ليست غالية، عملية ومتينة، وذات الأمر حينما يكون متنكرا، فإنه غالبا ما يرتدي حذاء خاصا.

يجب محاولة ملاحظة انتفاخ البذلة، سواء قرب الإبط أو على مستوى الحزام والجيب المعروف بـ"المسدس". هذه الانتفاخات هي مكان حامل المسدس والأغلال، يجب على المناضل أن يعتني بذلك وبالتالي ستظهر له تفاصيل أخرى. وعلى أية حال فإن أهم ما يخص الشرطي هي العيون والألبسة.

ج/ في الأماكن العامة: يستخدم الشرطي كل المساحات العاكسة (مرآة، زجاج، أجهزة مطلية بمادة عاكسة للصورة) للتمكن من رؤية الأشخاص المتواجدين في الأماكن العامة: مقاهي، مطاعم، محطات الخ... فهو لا يستدير إلا إذا بدا له شيء ما مثير للشبهة، ليقوم بتركيز النظر ومراقبة الشخص أو الأشخاص المعنيين. ويتواصل من خلال النظر مع زملائه الذين ظلوا خارج المؤسسة أو المحل.

د/ على الطريق العام: من النادر أن يسير أعوان الشرطة جماعة، فكل منهم يشغل رواقا أو رصيفا أو يسيرون تباعا ويتواصلون عن طريق النظر أو بالإشارات.

هـ/ الصافرة الموحدة: يقوم فريق من أعوان الشرطة في حالة مطاردة على الطريق العام بالإبلاغ عن "الفريسة" الضحية بصافرات خاصة.

و/ المارة: أحيانا ونظرا لاستغرابهم من الحركات والإيماءات التي يقوم بها أعوان الشرطة الذين يتابعون أشخاصا ما، يتوقف المارة للنظر إليهم باستغراب.

II - كيف تتلاعب بمتابعات الشرطة؟

في مواجهة نظام المتابعة والمراقبة التي تقوم بها الشرطة، يتعين ويجب على المناضل أن يستخدم نظاما مضادا للمتابعة والمراقبة، حيث يجب عليه اعتماد طرق للإفلات من رقابة الشرطة في أية لحظة. وللوصول إلى ذلك، يجب عليه ألا يغفل أيا من تدابير الحذر والحيطة الضرورية لمحاربة فعالة لعدو فطن جدا متمثل في الشرطة.

أ) لدى الخروج من منزله: يجب أن يحتاط المناضل ويكون يقظا، إذ يجب قبل خروجه إلى الشارع أن يصور بنظرة دائرية كل ما هو موجود، ويجب عليه، وبإمكانه ذلك، أن يتأكد من أن لا أحد يقتفي أثره، من خلال التظاهر بالعودة مجددا إلى المنزل أو مسح كعبه على بعد أمتار من المنزل، أو التوقف لربط خيوط الحذاء الخ...

ب) في الشارع: يجب أيضا أن يكون يقظا ومنتبها وأن يلاحظ، دون أن يثير الانتباه، كل ما يدور من حوله. وعلى غرار الشرطي، يتعين عليه استغلال المساحات العاكسة (مرآة، واجهات المحلات الخ...) لمعرفة ما إذا كان محل مراقبة ومتابعة. وإذا لاحظ بأن الشرطة تتبعه فإنه من السهل حينئذ أن يتخلص منهم في أول منعطف من الشارع. يجب عليه أن يسير بصورة عادية مع ترك أكبر قدر من المسافة الممكنة بينه وبين زميله أو زملائه.

وأن يتظاهر بأنه لم يتفطن إلى أن هناك من يتبعه أو يقتفي أثره. فيقوم بالتنزه قليلا، لكن دون إثارة الانتباه، ويقدر بعدها المسافة، وإذا كانت مريحة يستمر في السير عبر الشوارع، وفي أول منعطف يبدأ في الركض بكل سرعة ويجب ألا يبقى في المكان، لأن الشرطة ستقوم بتفتيشه في محاولة لتوقيفه أو الاستمرار في مراقبته بصورة لامتناهية.

الوثيقة رقم 31

تقرير القطاع حول القمع، أوت 1961

القطاع 1213-1

عمليات القمع.

14 مداهمة، 4 عمليات تفتيش، لا خسائر تسجل، 4 اعتقالات، 14 عملية تحري، فقدان شخص واحد.

عمليات التفتيش:

في 12 من الشهر على الساعة 15 قام عدد من الحركى بالتفتيش في 12 مكرر شارع دومات، و5 شارع كزافيي بريفات و8 شارع الأستاذ ألبير. فتشوا كل السلالم والأقبية والخزائن، دون أن يعثروا على شيء.

يوم 14 الساعة منتصف الليل: قام الحركى بتفتيش في 65 شارع غالاند، شملت السلالم والغرف ولكن لم يتم حجز أي شيء، كما لم يتم توقيف أحد.

يوم 15 الساعة 21 و45 دقيقة: تفتيش في الفنادق الكائنة بـ 13 و17 شارع الأستاذ ألبير. دخل أعوان الشرطة للغرف للتفتيش واعتدوا بالضرب على بعض الإخوة بفندق 13 شارع الأستاذ ألبير. لم تسجل أية حالة اعتقال.

- يوم 16 الساعة 6 صباحا: قام مفتشو شرطة بالتفتيش في 11 شارع الأستاذ ألبير. غرف

وسلالم دون أن يترك أي مكان. لم يتم مع ذلك تسجيل أية حالة اعتقال.

عمليات تحقّق وتدقيق في الهوية.

- يوم 7 الساعة 20، دقق أعوان شرطة في هوية 2 من الإخوان في شارع دومات. تم توقيف أحدهما وأطلق سراحه في الغد.

في الساعة 21 و30 دقيقة، تم التحري والتدقيق في هوية الإخوة في شارع لابوشري وشارع غالاند وشارع سان جاك. سجلت حالات اعتقال.

- يوم 8 الساعة 19 و45 دقيقة، ثم التدقيق في هوية الإخوة وتوقيفهم في نهج سان ميشال ونهج سان جيرمان.

- يوم 9 على الساعة 20، عمليات مداهمة بمرفأ مونتيبيلو ولاتورنيل، شارع الأستاذ ألبير وساحة موبار. توقيف العديد من الإخوة.

- يوم 10 الساعة 23 و30 دقيقة، عمليات مداهمة وتحقق وتدقيق في الهوية بشوارع هوشات، كزافيي بريفات، غالاند، بوتي بون، ساحة موبار، نهج سان ميشال، نهج سان جيرمان. ملأوا حافلة بإخواننا.

- يوم 11 الساعة 17. 4 حركى في زي مدني توجهوا إلى 16 شارع كزافيي بريفات ونزلوا إلى غاية 65 شارع غالاند حوالي الساعة 19 دون توقيف أي من الإخوة.

- الساعة 19 و45 دقيقة، دقق أعوان شرطة في هوية الإخوة في شوارع كزافيي بريفات، هوشات، سان جاك وغالاند. تم توقيف العديد من الإخوة ليطلق سراحهم في اليوم الموالي.

الساعة 21 و30 دقيقة، عمليات مداهمة قام بها حركى في شوارع الأستاذ ألبير وبيافر، فضلا عن ساحة موبار، وقاموا بالاعتداء ضربا على 5 إخوة، في 13 شارع الأستاذ ألبير.

- يوم 12 الساعة 15. دقق عدد من الحركى في هوية كل الإخوة ومروا عبر كل الشوارع التي يرتادونها. تم توقيف 4 من الإخوة وأطلق سراحهم بعد ذلك.

- يوم 13 الساعة 19 و30 دقيقة، تحري وتدقيق في الهوية في شوارع بيافر والأستاذ ألبير وغالاند وكولبير. أقدم أعوان الشرطة على توقيف كل الإخوة الذين تواجدوا في المكان أو لدى مرورهم، وقد تم ملء سيارتهم بالموقوفين لدى رحيلهم.

- يوم 14 الساعة 20، تحري وتدقيق في الهوية قام به حركى وأعوان شرطة فرنسيون في ساحة موبار وشوارع لاغرانج والأستاذ ألبير وشارع لابوشري. لم تسجل أية حالات توقيف.

- يوم 15 الساعة 20 و30 دقيقة و23 و30 دقيقة، تحري وتدقيق في هوية الإخوة من قبل أعوان الشرطة بنهج سان ميشال. لم تسجل أية حالات اعتقال.

- يوم 17 الساعة 23 و30 دقيقة، طوال النهار والليلة قام الحركى وأعوان من الشرطة الفرنسية بالتحقق في هوية كل الإخوة المتواجدين بالحي، وطرحوا عليهم أسئلة حول ما إذا كانوا يقومون بدفع الاشتراكات. بعض من الإخوة الذين ردوا بأنهم لا يفهمون ما يقال لهم، تم الاعتداء عليهم ضربا.

- يوم 18 الساعة 19 و30 دقيقة، تحقق في هوية الإخوة من قبل الحركى في شوارع لاهوشات، كزافيي

بريفات، سانت سيفيرين. لم تسجل أية حالات اعتقال.

- يوم 19 الساعة 22، دورية للحركى في شوارع لابوشري والأستاذ ألبير ودوبيافر. تم توقيف أحد الاخوة ليطلق سراحه بعد 3 ساعات.

- يوم 20 الساعة 23 و20 دقيقة، فتش الحركى وأعوان من الشرطة الفرنسية العديد من إخواننا الذين تواجدوا بالمكان أو لدى مرورهم على شوارع لاهوشات، كزافيي بريفات، لاهارب. لم تسجل أية حالة اعتقال. اعتقال أو توقيف.

خلال الشهر تم توقيف 5 إخوة أطلق سراح 4 منهم وتم الإبقاء على واحد رهن الاعتقال بفرسنس بسبب منعه من الإقامة في فرنسا.

الخسائر: 1. سجلنا فقدان أخ كان معتقلا بفرسنس.

خلال الشهر سجلنا 4 عمليات تفتيش في الحي، 14 عملية تفتيش ومداهمة، 5 اعتقالات وفقدان أو مقتل شخص واحد، منذ 11 أوت 1961.

نلاحظ أن عدد الحركى أضحى أكبر في الحي، وإن لم يبدوا عدائيين كعادتهم، لكنهم يثيرون استياء الاخوة الذين أضحوا يحسون بالامتعاض لرؤيتهم كل يوم في الحي. أما عن أعوان الشرطة الفرنسية، فإنهم متواجدون نهارا وليلا ويقومون بدوريات في الحي.

توضيح و تنبيه

بعد الطبعة الأولى (الفرنسية)

صفحة 30 ، ملحوظة 3: الطيب الثعالبي (المدعو "سي علال") أول مسؤول لفدرالية (ج ت و) في المغرب أنكر هذا التفسير. فبينما كان يبحث عن مواطنين قادمين حديثًا من الجزائر، جنّد بنفسه الشيخ خير الدين ليعهد إليه بمهام متصلة بكفاءاته. و كان الشيخ حينئذ يحمل وثيقة موقعة من طرف عبان رمضان تثبت استلام مساهمة بمبلغ مليون أو مليونين من الفرنكات القديمة دفعت لـ(ج ت و).

ص 50، ملحوظة 4: في مجلة "سؤال" التي يرأس تحريرها محمد حربي، نشر حديثًا صحفيًا أجري معه، فإلى جانب تحليل صائب لإيديولوجية (ج ت و) و توازنات السلطة ضمنها، صاغ عن ذلك الحديث انتقادات لاذعة بخصوص الوقائع المذكورة في كتاب الولاية السابعة.

إن لومه الكاتب على سرد الوقائع بطريقة "انتقائية" و إخفاء الحقائق و تجاهل الذين شاركوا في عمل الفدرالية خلال الفترة 1954-1958 لا يمكن أن يؤخذ مأخذ الجدّ. فلكونه جاء في وقت لاحق لم يكن له إلاّ اطلاع تقريبي و شفوي فقط، ذلك أن الفدرالية السابقة لم تترك وراءها أية وثيقة (ولا حتى محاضر اجتماعات لجنة الفدرالية التي يتحدث عنها حربي).

أما فيما يتعلق بـ " الخمسين خطأ" التي وردت في الكتاب، فلا يمكن تفاديها جميعًا. و حربي نفسه يعترف بذلك: "كل الباحثين يرتكبون مثلها". لكن كيف استطاع الرقيب أن يؤكد بصفة قاطعة عدم صحة الوقائع و الأحداث الطارئة من *1958* إلى *1962* (إذن أهم ما في الكتاب)، أي في زمن لاحق لذهابه من لجنة الفدرالية و المنظمة؟

ص 54، ملحوظة 4: كان من أبرز أعضاء هيئة التحرير: زهير إحدادن و سي محمد بركان.

ص 55، ملحوظة 1: في الحقيقة ظهرت الأعداد 8، 9، 10 في تيطوان بسحبها على الآلات القديمة لمطبعة كريماد. و سحبت الأعداد السابقة في مدينة الجزائر في شكل نشرة مسحوبة على آلة الرونيو. ابتداء من العدد 11 إلى غاية الاستقلال ظهرت "المجاهد" في تونس و كانت تسحب في مطبعة يومية محلية.

ص55، ملحوظة 3: بعض الإطارات و المناضلين في الفدرالية وصفوا الكاتب "بمدوّن تاريخ الملك" (تصريح مانع لصحيفة الجزائر-الأحداث). و لامه آخرون على أنه ردّ مبادرات بعض الإطارات إلى رصيد ثلاثة أعضاء فقط في اللجنة الفدرالية، (حربي في حديثه لمجلة سؤال). لكن الكاتب، و هو ليس مؤرخًا، لا يستطيع أن يتكلم بصفة مقبولة عن تفاصيل فترة سابقة لسنة 1958 لسبب بسيط هو أنه عاشها في مكان آخر غير فدرالية (ج ت و) في فرنسا، و يرجع الآن إلى مسؤولي هذه الفترة أن يقدموا شهاداتهم الشخصية.

ومن الواضح فضلاً عن ذلك، أن جدارة العمل الإجمالي للفدرالية تعود إلى جميع أعضائها رجالاً و نساءً. إن كثيرا من المناضلين لم يذكروا هنا، و على سبيل المثال المناضلة نادية (أوراق ذهبية) عون الاتصال، و فاطمة الزهراء فرحي سكريتيرة ملحقة بلجنة الفدرالية، و بول دي بوتشيو المكلفة بالاتصالات و الإيواء في اللجنة المركزية للصحافة و غيرهن كثيرات. إن إهمال مثل هذه الأمور لا يمكن تفاديه. وقد شرح المؤلف ذلك في مقدمة الطبعة الأولى.

صفحة 120، ملحوظة 4: إن الحادثة التي تمَّ سردها هنا كانت موضوع خصام جدّي. إن مانع يحتج بقوة زاعمًا أن المؤلف اقتصر على سرد تفسير العدلاني، و يعارضه باعتبارات سياسية و شخصية. و جوابا على هذا أكد العدلاني السرد بنشره توضيحات لأول مرة (في الجزائر-الأحداث عدد 1101 أسبوع 20-26 نوفمبر 1986).

صفحة 107، ملحوظة 1: من المعلوم أن (ل ت ت) أعطت تعليمات عامة بفتح "جبهة ثانية" كما ذكر ذلك في أول الفصل صفحة 87 و ما لم تكن تعلمه بدقة هو تاريخ وطريقة تنفيذ العملية.

ص 141، ملحوظة 2: إن صحافة اليمين المتطرف قد عزلت هذا التنبيه من سياقه لكي تبيّن فرنسيس جونسون رجلا ترفض (ج ت و) رأيه، بينما هو "يزعم أنه عدّل من موقف أصدقائه في (ج ت و) في مجال الإرهاب الأعمى". (ريفارول بتاريخ 16 جويلية 1986). إن بقية النص ينصف مثل هذا التفسير.

ص 151، ملحوظة 2: في رسالة موجهة إلى الكاتب أوضحت آن لوديك أن بعد توقيفهما (هي و بوعزيز) اقتيدا إلى مقر الشرطة القضائية في فورباك حيث أبقيت عندها واستنطقت إلى اليوم التالي. وبعد ذلك نقل الاثنان إلى ماتز أين تجدد الاستنطاق بعد الظهر و في المساء. و لم يطلق سراحها إلا في الليل. فالحادث ليس إذن حادثًا "صغيرًا".

ص159، ملحوظة1: زيادة عن "الخمسين خطأ" يذكر حربي في مجلته "إغفال وقائع تتصل بتكوين و عمل لجنة يهود الجزائر من أجل الاستقلال" و لو أن حربي تصفح باهتمام الصفحات 118 و 119 من كتاب الولاية السابعة لما كنا نلومه على قراءة الكتاب "قراءة انتقائية".

ص 169، ملحوظة 1: لقد أوقف تحديداً في باريس يوم 2 أفريل 1961 واستنطق طوال 5 أيام في مقرات "دي.آس.تي" نهج سوسي، واعتقل في مركز فانسان أسبوعًا و أبقي في مركز الإيداع بقبو قصر العدالة مدة شهر و نصف قبل نقله إلى معسكر لارزاك وسان موريس لاردواز بفرنسا و معسكري بني مسوس و بول غزال بالجزائر أين بقي معتقلا إلى غاية وقف إطلاق النار.

ص 239، ملحوظة 3: ينكر ميشال رابتيس (بابلو) الأمين العام للأممية الرابعة في رسالة موجهة إلى الكاتب أن تكون مثل هذه الوثيقة قد وجدت في أرشيفه. و قال أن الأمر يتعلق "بمعلومة أوردتها الشرطة الفرنسية و الهولندية لذلك الوقت... و كان أرشيفي في أمستردام يتكون من كتب و نشريات مختلفة. و يبقى أن الأكياس البريدية العشرة المليئة بالأدلة ضد الأممية الرابعة التي زعموا العثور عليها عندي، هي من اختلاق الشرطة التي نقلتها الصحافة و ضخمتها".

ص 271، ملحوظة 1: إن الوقائع المذكورة هنا تعتبر خاطئة، بل غير صحيحة في نظر عيسى النوّي حسب كلامه المنشور في "الثورة الإفريقية"، 6 فيفري 1987.

عند قراءة كلامه نجد التوضيحات التالية:

- لا يتعلق الأمر "بعنصر مندس" ضمن المنظمة، و لكنه تاجر واشي للشرطة مثل تجار جزائريين كثيرين غيره في ليون وقتئذ.
- و كان يجب "تصفية" الأكثر إيذاء و خطرًا من بينهم.
- المنظمة المحلية هي التي جاءت بفكرة تنفيذ هذه العملية.
- أن عيسى النوّي الذي وافق من حيث المبدأ لم يقبل أن تجري دون علمه.
- لم يكن هو صاحب فكرة هذه المعاملة للتزويد بالسلاح و لكن اتصل به في 20 أفريل 1957 لأول مرة منصوري محفوظ المدعو "عدّة"، الذي أعلمه أن الفدرالية اختارت ليون لتنفيذ عملية هامة لاستلام كمية من السلاح و قدّم له وسيطًا ظهر فيما بعد أنه عميل لشرطة "دي.آس.تي".
- في 24 أفريل انتهت العملية التي ركبّتها الشرطة تركيبًا مصطنعًا بتوقيف المسؤولين الحاضرين لاستلام "العتاد" (سيد لعروسي، سالم كحلوش، عيسى النّوي) والاستيلاء على الأسلحة (100 مسدس، 200 خزان ذخيرة، 8000 خرطوشة، 100 قنبلة هجومية، كانت مخفية تحت صناديق الخضر)، وكذلك حجز 6 ملايين فرنك جاءت من المنظمة. تلك هي التوضيحات الواردة في ركن "أقوال حرة" لمجلة الثورة الإفريقية.

وإذا قارنا الروايتين رغم الاختلافات الظاهرة، فلا نجد بينهما تناقضا إلى حد القول بأن الواقعة شوهت في جوهرها أو حقيقتها: ذلك أن قضية ركبّها اللصوص والمهربون المرتبطون بالشرطة تركيبًا مصطنعًا (كما جاء في الكتاب ص 205) أو من طرف الشرطة مباشرة (حسب رواية النوّي) تبيّن أن (ج ت و) استغفلت (قسمة ليون أو الفدرالية، لا يهم). و الأمر المهمّ هو تقديم مثال من الواقع المعيش عن الصعوبات المتنوعة التي صادفتها المنظمة لمواجهة احتياجاتها من "الإمداد". وهذا واقع تاريخي جدير بالتسجيل.

وهناك ملاحظة أخرى للنوّي تستوقفنا بحق: "بما أن الكاتب يقوم بعمل المؤرخ و الشاهد على عصره كان من المرغوب فيه أن يستمع إلى شهادات الأشخاص المعنيين مباشرة بالحدث الذي يسرده و الذين مازالوا أحياء، و هو ما يضفي على

كتابه الحقيقة و المصداقية" . إنها غاية أسمى لو تحققت. و مع ذلك، فإن معادلة بسيطة تجيب على هذا التساؤل المشروع. فقد تطلب الأمر سنتين و أربعة أشهر لمراجعة الوثائق المستخدمة و الحديث مع الخمسين شخصًا، الذين استشيروا و تحرير الكتاب. كم من السنين كانت تلزم للاستماع إلى 000 150 مناضل المشار إليهم في النص أو الاستماع فقط للألف شخص الذين ذكروا بالاسم؟

عن قضية السلاح في ليون، ذكرت هنا، بناء على مؤشرات وفرها المسؤولون في ذلك الوقت. و بعد ثلاثين سنة لم تكن تلك المؤشرات قد زالت كلية من ذاكرتهم. و إن كتاب "الولاية السابعة" حرر انطلاقا من الحرص على أن لا تمحى كل بصمات فترة تاريخية معيشة. و انطلاقًا أيضًا من اليقين المتواضع بأن أي شاهد شارك في صنع الحدث لا يستطيع أن يعطي الحقيقة الجوهرية. و يرجع إلى مؤرخي المستقبل أن يفحصوا على محك النقد العلمي، المواد التي تترك لهم.

ص 288، ملحوظة 1: لا يجب أن نستنتج من هذه الفقرة أن مسعى المنذر بن عمار انتهى بطلب الطرد إلى حدّ أن العلاقات ساءت مع مالك. و ظل السفير صديقًا أمينًا زمنا طويلاً و مخلصًا لقضية الاستقلال.

ص 326، ملحوظة 1: في أحد مؤلفاته الأخيرة و هو "الاستقلال المصادر" ص. ص. ،49 -50) يوحي كلام فرحات عباس أن بشير بومعزة هرب من السجن بالموافقة المستترة لإدارة السجن، إن لم يكن بتواطئها. و لا شيء من المعلومات و التقارير التي تلقّتها لجنة الفدرالية وقتئذ يدعم هذا الادّعاء.

صفحة 359، ملحوظة 3: احتج دانيال غيرين على هذه النقطة "المحددة و الخطيرة" وكتب إلى المؤلف على الخصوص: "لقد كذّب ماسينيون مرتين... ففي مقال نشرته "فرانس أوبسارفاتور" في 26 جانفي 1956 و في منشور خاص موجه إلى أصدقاء في 14 نوفمبر 1956 احتج فيه على "النص البغيض الذي كتب في غيابي و بدون إعلامي"، و من أجل احترام ذكرى مصالي و ماسينيون أرجوك أن تقول علانية أن سوستيل لم يبح أبدا بهذا الكلام للمختص الكبير في تاريخ الإسلام". و قد فعلنا. و التحية لذكرى الأموات.

إن فكرة استغلال الخلاف بين مصالي و الجبهة نشأت فعلا في أذهان المسؤولين عن حفظ النظام العام. و هكذا كتب جون فوجور مدير الأمن العام في الجزائر من 1953 إلى 1955: "كنت أشرح للحاكم العام أن هناك ورقة يمكن أن تلعب مع مصالي و الأوفياء له" ("من التمرد إلى الثورة"، ألبان ميشال، ص. 325).

ص 401، ملحوظة 4: لكي نقترب من الحقيقة لابد أن نوضح بأنهم سبق لهم أن أعادوا بطاقاتهم. لذلك لم يكن أي عضو من الحزب الشيوعي في قفص الاتهام عند محاكمة "شبكة جونسون".

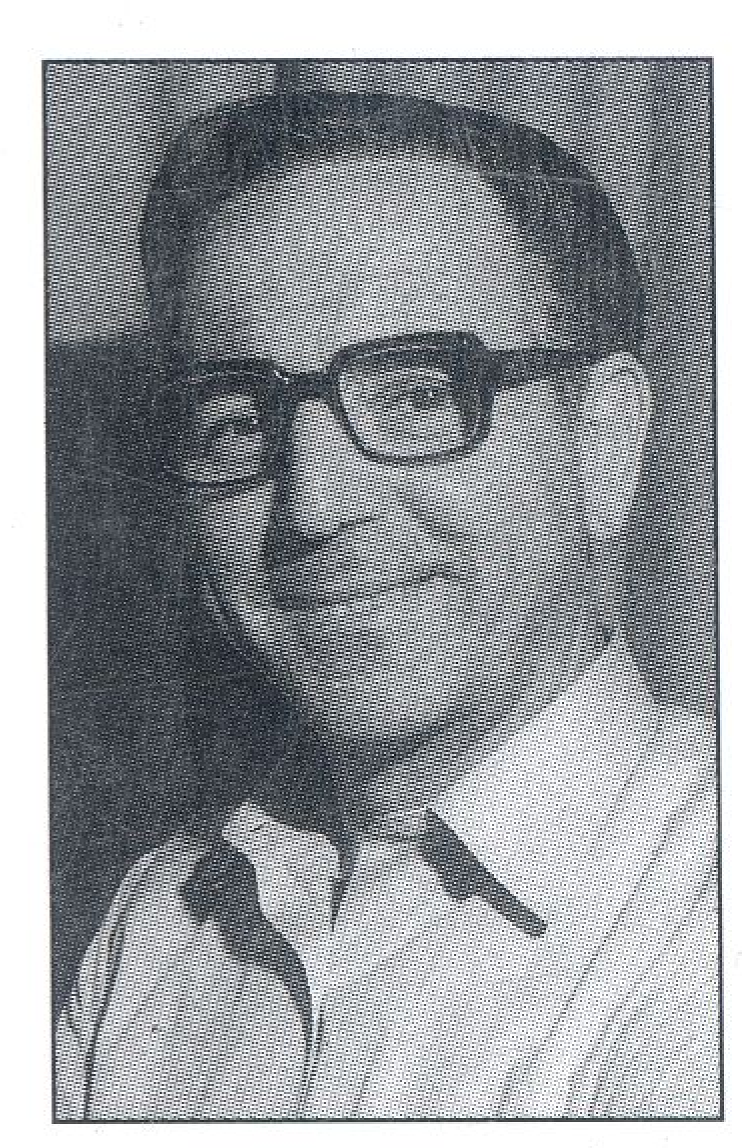
ص 402، ملحوظة 2: إن الأنتلجنسيا الفرنسية لم يقتصر عملها على التنديد بالتعذيب. فتكونت لجنة جامعية ينشطها جاك بيرك و تضم شخصيات مذكورة في الصفحة 405 مثل فرانسوا شاتلي، و ج.ج. مايو، و لويس ماسينيون و كثيرا من رجال الأدب و العلم، لم تتأخر في العمل لصالح السلم في الجزائر. فضلا عن ذلك نجد إمضاء أغلبهم على "بيان الـ 21" الذي يتفهم و يوافق على رفض الشبان الفرنسيين لحرب من عصر آخر، و تدينها حركة التاريخ المناهضة للاستعمار.

581، ملحوظة 1: من المعلوم أن الدخول إلى لجان الفدرالية المتعاقبة و الذهاب منها لم تجر في نفس التاريخ بالنسبة للجميع. وليس من الممكن مع الأسف تحديده بالضبط. وأما عبد الكريم السويسي فلم يكن من ضمن أعضاء اللجنة الثالثة للفدرالية بسبب اعتقاله خلال فترة معينة.

ص 582، ملحوظة 1: أعيد تسجيلها (القائمة) من الذاكرة، فهي ليست شاملة بلا شك. والرجال الذين تلي أسماءهم علامة * كانوا رؤساء مناطق، أما الولايات فلم تنشأ إلا في نهاية 1957.

الفهرس

طبع هذا الكتاب في جوان 2007
بمطابع دار القصبة للنشر
حي سعيد حمدين، رقم 6، 16012، الجزائر.
الهاتف : 11 / 10 79 54 021 الفاكس : 77 72 54 021
الموقع الإلكتروني : www.casbaheditions.net
البريد الإلكتروني : casbah@casbaheditions.net
الجزائر، 2007.



بعد التعليم الابتدائي والثانوي في مدينة الجزائر، تابع عليّ هارون دراسته في كلية الحقوق بباريس وناضل ضمن الفرع الجامعي لحزب (ح ا ح د). عند اندلاع حرب التحرير انضم إلى صفوف جبهة التحرير وتحمّل مسؤوليات عديدة رفقة عمر بوداود وكلّف بالعديد من المهام. كان عضوا في فدرالية فرنسا لجبهة التحرير وفي المجلس الوطني للثورة الجزائرية. كان نائبًا عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية التأسيسية (1962-1963).

بعد فترة دامت ثماني وعشرين سنة، انسحب خلالها من كل نشاط سياسي ليتفرغ للعمل في مكتبه للمحاماة. عاد من جديد ليتقلد بعض المسؤوليات:

– وزيرا لحقوق الإنسان (1992).

– عضوا في المجلس الأعلى للدولة، الرئاسة الجماعية للجمهورية (1992-1994).

علي هارون، دكتور دولة في الحقوق من جامعة باريس II ومحامي معتمد لدى المحكمة العليا.

خلال الثورة التحريرية فتحت (ج ت و) جبهة ثانية في قلب فرنسا. ولما بدأت الولاية السابعة تراقب شيئا فشيئا الـ 300 000 جزائري مهاجر بفرنسا، أنشأت منظمة سياسية عسكرية ذات فعالية رهيبة، كانت بالفعل إدارة حقيقية موازية وسرية (فدرالية فرنسا).

علي هارون، أحد قادة فدرالية (ج ت و) بفرنسا وعضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، يقدم اليوم شهادة هادئة ودقيقة يصف هياكل فدرالية فرنسا وكفاحها المتمثل في مرور السلاح والعمليات الفدائية داخل التراب الفرنسي، ويروي كذلك آليات جمع الأموال من قبل المهاجرين الجزائريين لدعم الثورة، كما يروي كذلك نضال مناصري الثورة الجزائرية بتزويدهم لها بالمال والوثائق الإدارية المزورة (شبكات فرانسيس جونسون وكوريال ورابتيس، إلخ.).

إن هذا السرد الحيّ المبنيّ على مجموعة فريدة م
والمعلومات التي لم تنشر من قبل، هو مساهمة لابد منه
الذاكرة الوطنية. ومن أجل الذاكرة وعدم النسيان نقدم لل
العربية هذه الصفحات التاريخية حتى لا يهمش كفاح الولاي
فدرالية جبهة التحرير بفرنسا.



ردمك : 0- 625- 64- 9961- 978



دار القصبة للنشر